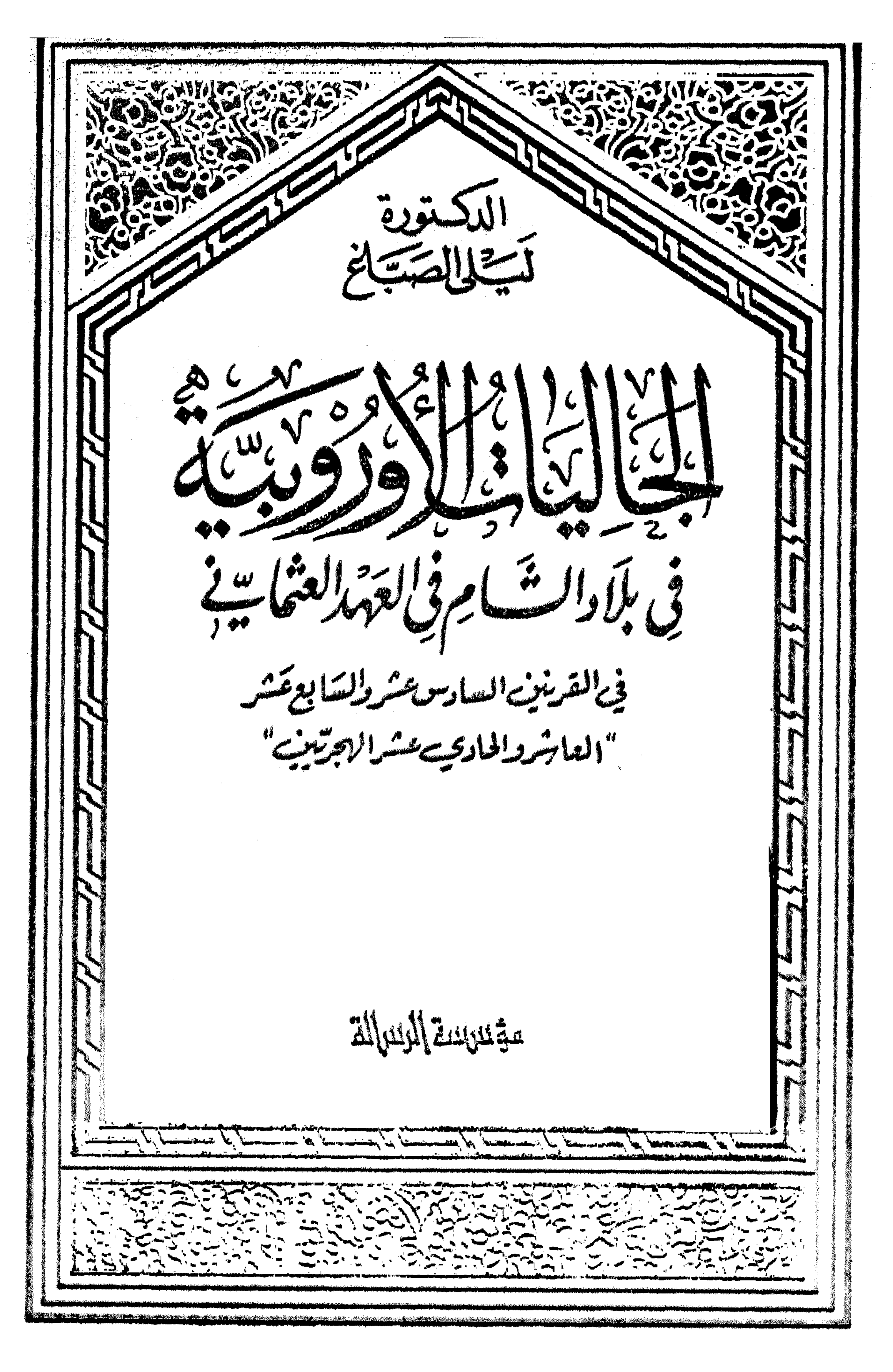


الدكتورة
ليلى الصباغ

الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني

في القرنين السادس عشر والسابع عشر
"العاشر والحادي عشر الهجريين"

مؤسسة الرسالة

الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ - ص.ب. ٧٤٦٠ برقياً : بيوشران

الدكتورة
ليلى الصبّاغ

الجاليات الأوروبيّة في بلاد الشّام في العهد العثماني

في القرنين السادس عشر والسابع عشر

(العاشر والحادي عشر الهجريّين)

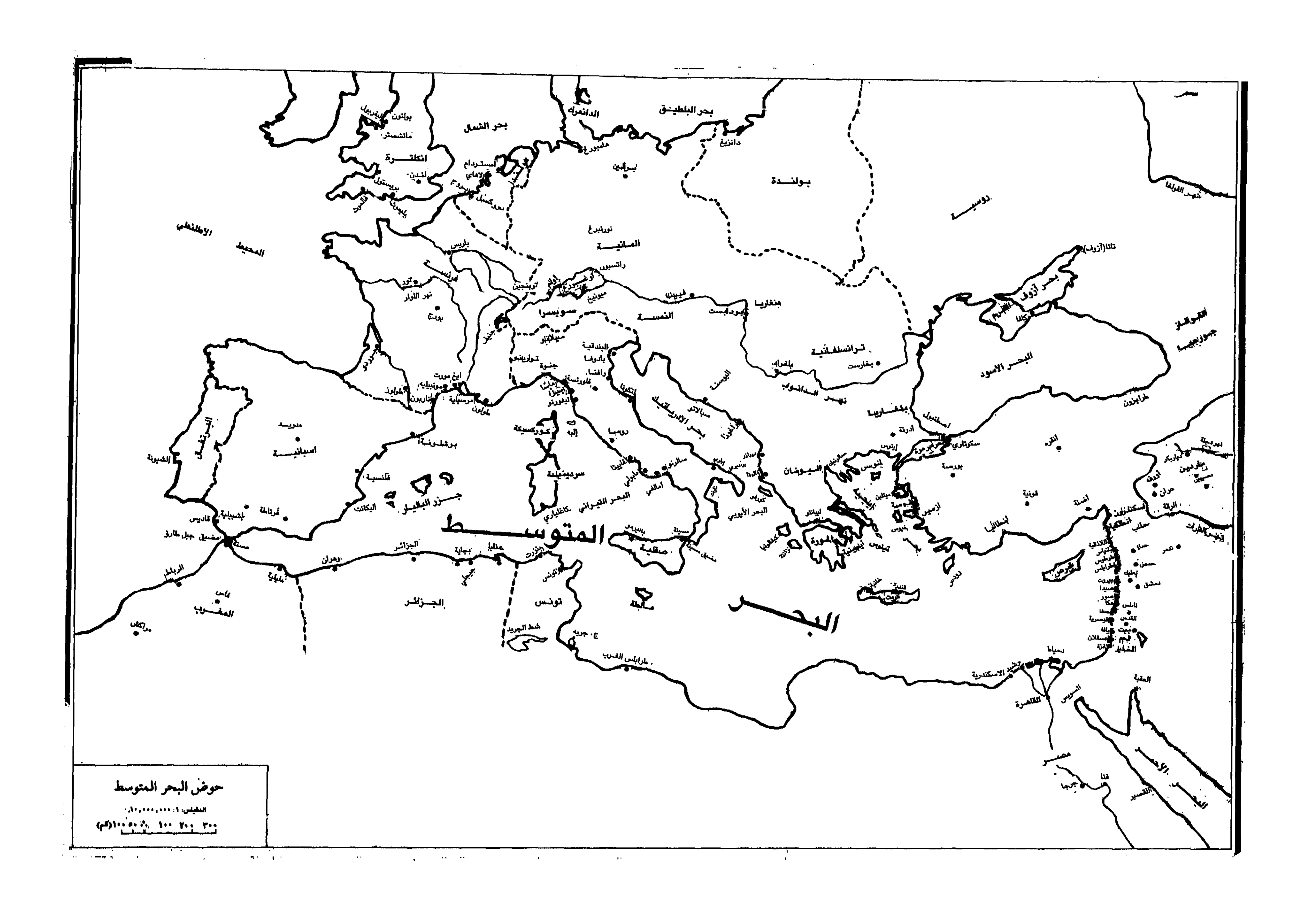
الجزء الأوّل

مؤسسة الرسالة


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى
سيدتي الكاملة
أمي



حوض البحر المتوسط
البحر المتوسط
البحر الأسود
بحر أزوف
بحر الشمال
بحر البلطيق
المحيط الأطلنطي
البحر التيراني
البحر الأيوني
بحر الأدرياتيك
البحر الأحمر
انكلترة
فرنسة
المانية
بولندة
روسية
سويسرا
النمسة
هنغاريا
ترانسلفانية
بلغاريا
اليونان
اسبانية
البرتغال
المغرب
الجزائر
تونس
مصر
صقلية
سردينية
كورسيكة
قبرص
مالطة
جزر البليار
القاهرة
الاسكندرية
دمياط
السويس
العقبة
القدس
دمشق
حلب
انطاكية
اسطنبول
ازمير
قونية
انقرة
طرابزون
روما
باريس
لندن
مدريد
قرطبة
غرناطة
اشبيلية
طنجة
سبتة
فاس
مراكش
وهران
الجزائر
بجاية
عنابة
طرابلس الغرب
جربة
نهر الدانوب
نهر اللوار

افتتاح وإيضاح

لقد تأخر نشر هذه الدراسة لأسباب عديدة، وهي في واقعها أطروحة أعدت في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وتحت إشراف الأستاذ المرحوم الدكتور محمد أحمد أنيس، لنيل درجة الدكتوراة في الآداب من قسم التاريخ. وبالفعل فقد منحت جامعة القاهرة صاحبتها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى في تموز ١٩٦٦م

وقد يكون بعض ما جاء في هذه الدراسة قد تقادم، أو سبق باحثون آخرون إلى نشر بعض دراسات حول نقاط محددة من هذا الموضوع، أو بعض مستحدث في ميدانه، إلا أنه مع ذلك فقد رؤي أن نشر هذه الدراسة، وكما أتت، يبقى مفيداً للقارىء والباحث العربيين في تاريخ العرب الحديث، لأنها تعالج موضوعاً هاماً، وتوضح فيه قضايا كثيرة درست متكاملة مع بعضها بعضا، وفي الوقت ذاته تستثير أبحاثاً أبعد مدى، وأعمق تخصصاً.

وتم نشر هذا البحث كما قدم لنيل درجة الدكتوراه، علماً أن «وثائق المحاكم الشرعية» في بلاد الشام في العهد العثماني» - وبخاصة وثائق مدينة حلب -، التي برزت أهميتها للباحث التاريخي في أواخر العقد السابع من هذا القرن، أي بعد تقديم هذا البحث، تحوي حقائق قيّمة حول هذا الموضوع، تدعم كثيراً من الحقائق الواردة فيه، أو تضيف

جديداً. وإنه لتجري الآن متابعة لتلك الوثائق، وما ظهر من جديد في باب هذا الموضوع، وسيصدر قريباً ملحق بذلك.

ولا بد من الإشارة في هذا الافتتاح إلى أمرين هامين:

أولهما حول الحواشي: فلقد ذكر المصدر لأول مرة في الحاشية دون وضع كل صفاته: من عدد المجلدات ومكان الطباعة، وتاريخها، حتى لا تثقل الحواشي. ويمكن الرجوع إلى حقل (المصادر والمراجع) في آخر الكتاب لتعرف تلك الصفات.

ثانيهما: حول اسم سورية: إذا وردت كلمة (سورية) في هذه الدراسة أحياناً، فإن لها المدلول الذي هو لـ (بلاد الشام)، أي (سورية الطبيعية) بحدودها المعروفة، والتي جزئت في الحقبة المعاصرة إلى ما يسمى «سورية» و «لبنان» و «شرقي الاردن» و «فلسطين» وقد وردت هذه التسمية بصفة خاصة بدلاً من (بلاد الشام) على ألسنة الأوربيين، وجالياتهم في بلاد الشام، وفي وثائقهم، وكتب رحلاتهم، وذلك من العصور الوسيطة .

وأخيراً، الله نرجو أن يجد القارىء والباحث العربيان في هذا الكتاب ما يبغيان من معرفة، وأن يكون هذا المؤلّف حافزاً للباحث في التاريخ العربي كي يستعمق ويتوسع في عديد من جوانب هذا الموضوع الهام. كما والله نسأل التوفيق وسداد الخطى لجميع الباحثين الذين يتوخون الحقيقة خالصة .

دمشق في ٤ محرم ١٤٠٩هـ
الموافق ١٦ آب ١٩٨٨م.

مُقَـــدِّمَة

لقـد بينت في مقدمة بحثي السابق «الفتح العثماني لسورية ومطلع العهد العثماني فيها» الذي كنت قد تقدمت به لنيل درجة الماجستير أن معـظم المؤرخين العـرب في المرحلة التاريخية المعاصرة انصرفوا في دراسـاتهم ، إلى إيضـاح تاريخ البلاد العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الطافحَيْن بأحداث «الاستعمار الغربي» ، وتغلغله في هذه البـلاد ، ويقـظة الشعب العـربي ، ومقـاومتـه لذلـك الاستعمـار ، والمشكلات المختلفة الناجمة عنه. ونادراً ما كانوا يرنون ببصرهم تراجعاً إلى أبعد من القرن التاسع عشر. وأضفت إلى ذلك أنهم وقعوا بما وقع زملاء لهم في أوربة في مطلع عصورها الحديثة ، إذ جذبهم بريق أحداث النهضة وتألقها ، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الضخمة ، فانجـرفوا وراءها يقتلونها بحثاً وتمحيصاً ، مهملين أو متناسين الجذور البعيـدة لهـا التي تغـذت منها في العصور السالفة. وبذلك كان تاريخ القرون السابقة للقرن التاسع عشر في البلاد العربية ، كما كان عليه تاريخ العصور الوسيطة في أوربة في القرون الأولى من العصور الحديثة تاريخاً مهمـلاً وغـامضاً ، تكتنف أحداثه الظنون ، ويتلمسه المؤرخون تلمساً سطحياً وبحذر وحيطة. فهو بالنسبة إليهم فترة جمود وانحطاط في حياة الشعب العربي لا تستحق دراسة أو بحثاً. وساعد على ذلك أن المؤلفات العربية عن هذه الحقبة لا تتوافر بين أيدي الباحث ، ولا أقول غير موجودة إذ ربما وجدت ولكنها لا زالت مبعثرة في مكتبات عربية أو أجنبية خاصة ، أو عامة لم يصلنا علم بها[1].

(١) لا بد من التأكيد هنا بأن «الدراسات العربية العثمانية» قد نشطت نشاطاً كبيراً خلال =

وأمـام هذا الغموض المثير ، حاولت في بحثي السابق أن أستجلي بعضـه ، وأن أسد ثغرة مهما كانت ضيقة في تاريخنا العربي في القرن السادس عشر. وعلى الرغم من أن الطريق شاقة ـ كما هي عليه في كل بحث علمي ـ فقـد صممت على مواصلة السير فيها علّي أبدّد الضباب المحيق بهـذه الفتـرة التـاريخيـة ، وعـلّ محـاولاتي تستثيـر المؤرخين والدارسين العرب فيدلون بدلوهم فيها.

ولقد وقع اختياري على هذا الموضوع بالذات لأسباب عديدة أهمها:

أولاً: الـرغبـة في إزالـة الغبـار العالق بالدور الذي قام به شرقي البحر المتـوسط ، وخصـوصاً بلاد الشام في التطورات التي رأتها مطالع العصـور الحـديثة ، حتى بدا هذا الـدور ضعيفاً ومهلهلاً . فمن الأفكار السائدة في دنيا المؤرخين أن هذا الجزء من العالم قد تهاوى في القرن السادس عشر ، وغمره النسيان ، بل إن المؤرخ «بروديل» يغالي فيقول: «بأن الشاطىء السوري قد انحط في القرن السادس عشـر انحـطاطـاً كبيراً ، حتى غدا من الممكن إهمـاله»[1] ولكن الدراسة المستقصية ، ستثبت أن بلاد الشام بالجاليات الأوزبية التي أقامت بين ظهرانيها ، وبالدور التجاري الذي أدته ـ وإن كان إلى حد ما سلبياً ـ وباستثارتها الاهتمام الغربي بشؤون الشرق قد اضطلعت بمهمة لا تقل عن مهماتها في العصور السالفة . وهي وإن لم تكن عامل نقل حضاري ، إيجابي ومبدع كما كانت عليه إبان العصور الـوسيـطة ، فإنهـا كانت عامـل تفاعل حضاري ، أثار في الغرب

= العقد السابع من هذا القرن أي بعد تأليف هذا البحث، ونبشت كثير من الوثائق العثمانية والأوربية وأخرج عديد من المؤلفات العربية وحقق. ولا زال ميدان هذه الدراسات فعّالاً. ومن أهم الوثائق التي سلطت عليها الأنوار «وثائق المحاكم الشرعية» في مختلف البلدان العربية ولا سيما في مصر وبلاد الشام.

(1) F. Braudel La Méditerranée et le Monde Méditerraneén à L'époque de Philippe II. P. 108. (١)

اهتمـامات أدبية وفكرية وعلمية جديدة. وإذا كانت لم تظهر على مسرح التاريخ في هذه الحقبة كما كان يخوله لها دورها الفعلي، فلأن الأحداث التي كانت تجري في المحيط الدولي كانت صاخبة وضـاجـة، بحيث غطت على الأحداث الهادئة الخفية التي كانت تعمل على أرضها.

ثانيـاً: الكشف عن الجذور العميقة للاستعمار الغربي الذي بدأ يسيطر بشكل واضح جليّ على أجزاء الوطن العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين. فهذه الجذور أبعد غوراً من هذين القرنين، بل يمكن القول: إنها تغذت من تربة غنية توضعت في تلك البقاع في قرون مضت. ففي القـرنين السـادس عشـر والسـابـع عشـر، وهما قرنا «الاستعمار الاستكشافي» في العالم تبلور في الواقع اهتمام الغرب بالشرق الأدنى بصفة عامة، وبسورية بصفة خاصة، لا بوصفها محطّ الأماكن المقدسة المسيحية كما نادى يوماً ما الصليبيون الغزاة، وإنما لأنهـا منـطقـة ذات قيمـة إقتصـادية لأوربة المتفتحة على النهضة الحـديثـة. أو بمعنى آخـر إن الأسبـاب الاقتصـاديـة التي دفعت الصليبيين في الماضي للإغارة على أرض بلاد الشام، واحتلال أقسام منهـا، والتي غطيت بستـار ديني ظاهري بحت، ظهرت عارية في القرن السادس عشر، حيث لم يعد بعد النهضة الفكرية والاقتصادية التي عاشتها أوربة في هذه المرحلة للدين، من سوق نافقة فيها، كما كان عليه الأمر إبان الحروب الصليبية. فإقامة الجاليات الأوربيّة في مدن بلاد الشام وموانئها منذ القرن السادس عشر، وتوافدها إليها من معـظم أنحـاء أوربـة الغربية وتنظيمها لنفسها تنظيم «مستعمرات» مستقـرة، أو دول صغيـرة ضمن الدولة العثمانية، ليس في الواقع سوى مظهر من مظاهر الاستعمار الأوربي الممتد إلى قارات إفريقيا وأمريكا وآسيا في هذا القرن، أو لون من ألوان الحملات الصليبية التي شُنَّت على العـالم العربي الإسلامي بعد الحروب الصليبية،

لتستعيد الأرض التي فقدتها، إنما هذه المرة باتفاقات ومعاهدات تبدو في ظاهرها ذات طابع تجاري، إلا أنها تحمل في طياتها تغلغلاً خفياً في هذه البقاع، واستثماراً اقتصادياً لها، وتدخلاً في شؤونها وتمهيداً للاستقرار النهائي فيها. وهذا ما نتبينه من قول «شوازول غوفيه» آخر سفير للمملكة الفرنسية لدى الدولة العثمانية: «بأن ثغور الليفانت هي أجمل ممتلكات المملكة»[1]. ومن تأييد المؤرخ «فاندال» لذلك القول معلقاً بـ: «أن متاجر الليفانت القائمة في البلاد، التي لا تمتلك فيها فرنسة ولا إصبعاً واحداً من الأرض، كانت تحمل إلينا أرباحاً مادية ونقدية أكثر مما تحمله المستعمرات الحقيقية، وأكثر من جزرنا في أمريكا أو مراكزنا في الهند. فهي بالنسبة إلينا إمبراطورية استعمارية لا تتطلب إحتلالاً عسكرياً أو نفقات مرتفعة للحكام والعملاء... فهي إمبراطورية استعمارية بثمن زهيد»[2].

ثالثاً: إظهار تحول الفكرة الصليبية من مفهومها الحربي الذي سيطر على أذهان الغرب طيلة العصور الوسيطة، إلى مفهومها الثقافي والفكري. فالأفكار الجديدة المنتشرة في أوربة عدلت بالناس من ميادين الحرب إلى طرق الإقناع. وهذا ما فكر به الأب «يوسف ترمبله» الكبوشي في فرنسة ودعا إلى تطبيقه بغزو الشرق عن طريق رسل المذهب الكاثوليكي والسلام والمحبة. وبذلك بدأت البعثات التبشيرية تتسلل إلى أرض بلاد الشام وتستقر عليها. وتتوغل بين العناصر المسيحية فيها باثّة المذهب الكاثوليكي، وداعية إلى الاتحاد مع كنيسة البابا والإرتباط بها. وهكذا عملت هذه البعثات التبشيرية على تثبيت نفوذ الغرب، ونجحت في إيجاد انشقاق بين

---

(1) Pignaud: La France en Orient sous Louis XIV, d'après Vandal: Les Voyages du Marquis de Nointel. P: 261-262

(2) Vandal: Loc cit. P: 262.

(٢)

صفوف المسيحيين الشرقيين، وشجعت فرنسة على السعي لدى الباب العالي لنيل حق حماية المسيحيين الكاثوليك في الإمبراطورية العثمانية، الذي فتح باب التدخل في شؤونها على مصراعيه. وعادت «الأماكن المقدسة» في هذين القرنين وما بعدهما تكوِّن محوراً للعلاقات بين أوربة والدولة الإسلامية السائدة في بلاد الشام، تتصارع حوله الدول الأوربية فيما بينها، وتدَّعي كل واحدة حماية طائفة مسيحية معينة، وكأن الأرض هي أرضها والشعب شعبها. وظهرت إلى عالم الوجود تدريجياً مشروعات تقسيم الإمبراطورية العثمانية وفرض النفوذ الغربي على أجزائها. هذه المشروعات التي ابتدىء بالتفكير بها منذ انتهاء الحروب الصليبية، ونشطت في القرن السادس عشر حيث وضعت فيه أسس إمبريالية القرن التاسع عشر في الشرق الأدنى.

رابعاً: دراسة ما أسمي في التاريخ بـ «الإمتيازات». فهي الوثائق التي استندت إليها الدول في تثبيت جالياتها على أرض بلاد الشام، والتي اعتمدت عليها للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، ونظرت إليها فرنسة كنقطة انطلاق لما تسميه «الصداقة الفرنسية ـ السورية». إن القرنين السادس عشر والسابع عشر شاهدا تطور مفهوم «الإمتيازات»، من معاهدة تجارية عادية بين دولتين، وإن كانتا مختلفتين ديناً، إلى إمتيازات تتمتع بها دولة واحدة من الدولتين المتعاقدتين في أراضي الدولة الثانية، ثم إلى «جوازات رسمية» تبيح تدخل هذه الدولة المتعاقدة في شؤون الدولة الأخرى.

خامساً: لقد اعتاد المؤرخون أن يعزوا الانحطاط الفكري الذي عانته بلاد الشام والبلاد العربية منذ القرن السادس عشر، إلى انقطاع صلتها بالغرب المتفتح للحياة، والناهض في جميع المجالات، ويؤكدون أن الدولة العثمانية كانت سبباً في حجب هذا العالم عن أوربة. ولكن يتضح للدارس المدقق أن الاتصال بين سورية والغرب لم

ينقطع، بل إنه ازداد وتشعب. فإذا لم يخرج السوريون إلى أوربة فإن أوربة وفدت إليهم عن طريق العديد من مواطنيها بجاليات مقيمة أو سياح، أو حجاج، أو رجال دين مبشرين. وإذا كانت صلة بلاد الشام قد اقتصرت في العصور الوسيطة على شعوب البحر المتوسط من الأوربيين، كالإيطاليين، والكاتالانيين، والبروفنسيين، فإن هذه الصلة قد اتسعت وامتدت، حتى شملت شعوب شمال أوربة وشمال غربها من الإنكليز والهولانديين وتضاعف عدد أفراد الجاليات فيها عن ذي قبل ومن ثم قوي التماس والتحاك. فليس صحيحاً إذن أن الدولة العثمانية منعت تسرب الحضارة الغربية إلى هذه البقاع، أو قطعت دابر الاتصال بين الشرق والغرب، بل على العكس تماماً، نراها قد فتحت أبواب إمبراطوريتها أمام الوافدين من أوربة، وسمحت لهم أن يقيموا على أرضها وفي أية بقعة يريدون، وأن يتاجروا بحرية في موانئها ومدنها، ولم تضغط عليهم أو تعيق تحركاتهم - كما تحاول دول أوربة أن تهوّل - حتى أن بعثاتهم التبشيرية كانت تنتقل بكل حرية، وتبث آراءها وبخاصة بين المسيحيين. وإذا كان المجتمع العربي لم يتطور في خط سير الحضارة الغربية، فهذا يرجع إلى عوامل أخرى.

سادساً: لقد رافق اهتمام أوربة باقتصاد الشرق الأدنى وأهميته التجارية، رغبة مُلحّة من قبل ملوكها وأمرائها وعلمائها، في الكشف عن طبيعته، ودراسة بشره، ولغاتهم، وحضاراتهم السابقة وتقاليدهم. ومن ثم اندفع السياح والمكتشفون والبحاثة الأثريون، وهواة التحف والمستشرقون يجوبون أرض بلاد الشام، باحثين وفاحصين ومنقبين. وبعض هذه الدراسات كانت تهدف العلم للعلم، وبعضها الآخر أو معظمها كان يمهد لاستقرار دولة فيها، أو لاستثمار خيرات المنطقة، أو بمعنى أصح سلبها. وقد قال «فاندال» في كتابه عن «رحلة سفير فرنسه نوانتيل في الليفانت ومدن سورية»: «في ذاك

الوقت كان سحر الشرق يدير عقول الغرب. فامبراطورية محمد هي إمبراطورية عدوة لنا وشيطانية ومخيفة، إلا أنها محاطة بسحر المجهول. فالجميع يلعنها ويطلب رضاها في آن واحد، ويذهل أمام فخامتها وتقاليدها وحضارتها التي بقيت غير مفهومة منا. ففيها بقايا رومانية ويونانية، وآثار حضارات عديدة.. والجميع حريص على الاستزادة من معرفتها والتقرب اليها، ونهب جزء منها إذا أمكن.. فإذا كان الليفانت يبدو بلداً مليئاً بالسحر، والأسرى والفقراء والعبيد، الذين يجب تحريرهم وفك أسرهم، ومقراً للطغاة والقراصنة، ومركزاً للنهب والمغامرات البرية والبحرية، فإنه كذلك بلاد الآثار والمخلفات القديمة. وبصفته المزدوجة هذه كان يأخذ بألباب الفكر ربي الكلاسيكي والرومانتيكي على السواء»[1].

وقد كانت الجاليات الأوربية تقوم إلى جانب التجارة بهذا الدور ذي الطابع العلمي، وكان لجهودها في هذا المضمار أثرها في تطور الأدب والعلم والفن في بلادها. كما أن معظم المخطوطات القديمة التي كان يضمها الليفانت، قد انتقل إلى أوربة بهذا الطريق، وفي هذه الحقبة. وهذا ما أسميه «بالدور الحضاري السلبي»، الذي لعبته بلاد الشام في هذه المرحلة التاريخية. فقد كانت مستشاراً للبحث في أوربة والدراسة. وهو دور هام على الرغم من أن سورية كانت خلاله سلبية أو غير متفاعلة إيجابياً مع الفكر الاوربي، ما عدا اللهم ما قام به الموارنة في رومة من بحوث ودراسات حول اللغات الشرقية وآدابها، وبخاصة السريانية.

ولا بد هنا من الإشارة إلى بعض العقبات التي اعترضت سبيل هذا البحث وأهمها صمت المؤرخين العرب عن الجاليات الأوربية في الإمبراطورية العثمانية في ذينك القرنين، وتشعب البحث وتفرعه وصعوبة الحصول على الوثائق الأصلية، وضرورة التنقل بين بلدان

---

(1) Vandal: Les voyages du Marquis De Nointel... Intro P XI.

عديدة للاطلاع على ما في أرشيفاتها من مستندات ، وأخيراً تنوع اللغات التي تجب مراجعة تلك الوثائق الكثيفة بها.

ولا أقول إنني قد وصلت إلى كل ما أبغي ، إلا أنني قد أكون وضعت أساساً علمياً عاماً ، ومنطلقاً لدراسات يمكن أن تكون أكثر تفصيلاً وعمقاً في المستقبـل ، وآمـل أن تتاح لي وللباحثين الآخرين الفرص لمتابعتها والتغلغل في ثناياها الدقيقة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري وجزيله إلى أستاذي الدكتور محمد أحمد أنيس ، لما لاقيت من تشجيع وتوجيه وإنارة لطريق البحث ، راجية أن أكون قد رددت ببحثي هذا بعضاً من جميل.

كما أتقدم بامتناني إلى دور الأرشيف التي تعاملت معها إن في تركية ، أو البندقية أو فرنسة.

دمشق في ٢٣ رمضان ١٣٨٥
١٤ كانون الثاني ١٩٦٦

الفَصْل الأوّل

الأصُول التاريخيّة للجاليات الأوروبيّة في بلاد الشّام

لا بد قبل البدء بالبحث والتوغل في مسالكه من تعريف كلمة «الجالية» ، وتحديد المعنى الحقيقي لها والمقصود منها . فإذا ما رجع إلى المنبع الأول لتعريف الكلمات ، وهو معاجم اللغة ، لوجد أن لفظ «جالية» قد اشتق من فعل «جلا» . وجلا القوم عن أوطانهم يجلون ، إذا خرجوا منها إلى بلد آخر. ويجلون عن الحوض أي ينفون ويطردون . ويضيف صاحب «لسان العرب» إلى تعريفه ذاك قائلاً . وقيل لأهل الذمة (الجالية) . لأن عمر ابن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ، لما تقدم من أمر النبي فيهم ، فسموا جالية . ولزمهم هذا الاسم أين حلّوا ، ثم لزم كل من لزمته الجزية من أهل الكتاب بكل بلد ، وإن لم يجلوا عن أوطانهم[1] .

ويستدل من ذاك التعريف أن للجالية معنيين ، أحدهما عام وهو الأول ، والثاني خاص . وأن المقصود في بحثنا هذا هو المعنى العام ، فالجاليات الأوربية في هذا البحث هي الجماعات من غير العرب ، التي جلت عن أراضيها في أوربة ، لتستقر على أرض سورية وتعمل فيها .

والنزوح ، عن الأوطان ، أو بمعنى آخر «الهجرة» له أسباب عديدة ، يبحثها علماء الاجتماع بالتفصيل ، وتلخص بأن بعضها إرادي ، وبعضها

(١) ابن منظور. لسان العرب . دار ـ صادر بيروت . المجلد (١٤) . ص . ١٤٩ . مادة (جلا) .

الآخر لا إرادي ، أي أن خروج أفراد ، أو جماعة من أوطانهم ليقيموا في بلاد أخرى ، يكون إما لرغبة منبثقة من ذواتهم كالرغبة في البحث عن عيش أفضل ، ومستوى حياتي أرفع ، أو بحثاً عن العمل والرزق ، أو حباً في المغامرة والانطلاق في آفاق الدنيا الواسعة ، وتعرف شتى مناحيها ، أو طلباً للعلم والاستزادة منه ، أو لأن المهنة التي اختاروها لأنفسهم تتطلب ذاك الترحال ، كالتجارة مثلاً. ويكون النزوح لا إرادياً ، إذا فرضت السلطات الحاكمة هذا الأمر على بعض رعاياها ، عقاباً لهم على جرم اقترفوه ، أو لأنهم لا يمالئون سياستها ، أو يعتنقون دينها ومذهبها. وتكون الهجرة أحياناً إرادية ، إلا أنها تحدث تحت ضغط ظروف منفرة من الأوطان ، كالاضطهاد السياسي ، أو الديني ، أو لكثافة السكان وضعف إمكانات البلاد عن توفير ما يكفي معاش سكانها ، أو نتيجة لحدوث بعض الكوارث الطبيعية ، كالزلازل والبراكين ، والجفاف والفيضان والأوبئة وغير ذلك .

والهجرات البشرية قديمة قدم الإنسان ، ولم يتم تعمير سطح الأرض إلا عن طريقها. فهل يمكن أن نطلق على هجرة بشرية مهما كان نوعها في الديار التي انتقلت إليها ، اسم «الجالية»؟ إن هناك الهجرات البشرية الضخمة ، التي نزحت فيها قبائل بمجموعها من ديارها إلى ديار أخرى ، وهي في مواطنها الجديدة إما أنها لم تجد سكاناً أصليين ، فاستقرت وغدت صاحبة الأرض أو أنها التقت بعناصر مقيمة سابقاً ، فشاركتها السيادة على الأرض ، واختلطت بها ، وفقدت خصائصها بينها ، أو أنها على العكس ، ألبستها هي خصائصها. وفي الواقع لا تكّون الهجرة البشرية في الحالة الأولى «جالية» لأنها غدت الساكنة الأصلية. أما في الحالة الثانية فقد يطلق عليها هذا الاسم في بادىء الأمر ، ولا سيما إذا كان وفودها سلمياً ، إلا أنها تفقد هذه التسمية مع الزمن ، وبعد أن تستقر نهائياً ، وتندمج كلياً في نطاق الارض والمجتمع اللذين انتقلت إليهما. وهذا حال الهجرات الساميّة الكبرى ، التي انطلقت من قلب شبه الجزيرة

العربية ، وعمرت أطرافها كبلاد الشام وما بين النهرين.

أما الهجرات البشرية المحدودة العدد ، التي احتفظت في البلاد التي انتقلت إليها بطوابعها الخاصة ، لأسباب قومية أو دينية ، وبارتباطاتها بالوطن الأم ، الذي خرجت منه ، فإنه يمكن أن يطلق عليها اسم الجالية. وهنا يلاحظ ارتباط كبير بين مفهوم (الجالية) ومفهوم (المستعمرة). فكلمة جالية تقابل في الحقيقة كلمة colonia اللاتينية ، وتعني في الأصل تملك مجموعة من المهاجرين أرضاً ، قريبة أو بعيدة عن وطنهم ، وفي بعض الحالات ينفصل هؤلاء المهاجرون تماماً عن الوطن الأم ، ويؤسسون مدناً جديدة ، وكيانات مستقلة ، مثل المستعمرات اليونانية في القرن العاشر ق. م ، (جزر بحر إيجة ، شواطىء آسية الصغرى) ، حيث لم يعد يربطها ببلادها الأصلية سوى صلات عاطفية. وفي حالات أخرى يبقى المهاجرون أعضاء في مجتمعهم الأول ، الذي خرجوا منه ، أي أن المستعمرة هي «محطة أمامية» ، أو امتداد للأرض الأصلية تخدم غايات استراتيجية أو عسكرية معينة ، ومثل على هذا النمط المستعمرات اليونانية المسماة CLerouquies ، ومستعمرات الحق الروماني[1].

ولم يبق مفهوم «المستعمرة» على حاله ، بل تطور على مدى العصور ، وأصبح لفظ colonie بالفرنسية ، أو colony بالإنكليزية ، يعني إقامة رعايا دولة ما خارج حدود أراضيها ، كما أطلق على مجموعة من الأفراد من رعايا دولة ذات سيادة ، يعيشون في حدود دولة أخرى ، وبتوسيع طفيف ، غدا ينطبق على مجموعة من البشر من قومية أصلية واحدة ، قبلوا «غرباء» أو «لا مواطنين في دولة أخرى»[2]. ويفهم من اللفظة كذلك في العصور الحديثة ، أرض محتلة ومدارة من قبل دولة خارج حدودها ، ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً.

(١) وهي المستعمرات التي احتفظ فيها الرومان بحق الممارسة الكاملة لمواطنتهم، مثل حق الزواج برومانية مثلاً، وحق التملك، وغيرها من حقوق.

(٢) (2) Encyclopedia Britannica. Art. Colony.

أما كلمتا comptoir و factory (factorerie) اللتان كانتا تطلقان كذلك على الجاليات الأوربية في بلاد الليفانت في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فهما في الواقع أحد التطورات التي طرأت على مفهوم المستعمرة ، منذ أواخر القرن الثاني عشر. فالنهضة التجارية في أوربة ، والتخمة السكانية في بعض مناطقها ، أوجدتا أشكالاً جديدة من المستعمرات ، غير تلك السائدة والمعروفة في العصور القديمة. فقد ارتبطت ارتباطاً أصيلاً بالمؤسسات التجارية ، التي أقامها التجار في بلاد أخرى خارج وطنهم ، مثل المستعمرات التي أسستها المدن الإيطالية (جنوة - بيزة - البندقية) ، في حوض البحر المتوسط ، والعصبة الهانسية في بلاد البلطيك ، وبحر الشمال[1]. ولما كان تركيب الجاليات الأوربية في الليفانت ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، قد استند إلى الأساس التجاري نفسه المشار إليه ، فإن الكلمتين السابقتين ، وتعنيان مؤسسة تجارية كانتا دارجتين.

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن فرنسة بالذات ، كانت تطلق على جاليتها في كل إسكلة اسم «الأمة La Nation » وكان يقصد من هذه الكلمة آنذاك مجموعة من الأفراد ، تجمعهم تقاليدهم ومنافعهم وآراؤهم ومهنتهم ، ويخضعون لإدارة واحدة وقضاء واحد.

ومن البدهي أنه لا يمكن الإحاطة بتكون الجاليات في بقعة ما ، إلا بدراسة العلاقات القائمة بين البلاد (الطاردة) ، التي ينطلق منها المهاجرون والبلاد (الجاذبة) ، التي استقبلت أولئك المهاجرين ، والأسباب التي دفعت تلك الجماعات إلى النزوح من مواطنها. وبالنسبة إلى سورية ، لا بد من الرجوع إلى العلاقات القديمة بينها وبين أوربة ، لإدراك كنه العوامل التي أدت إلى انتقال أقوام من الغرب إليها. ويتضح من بحث تلك الصلات ، أن موقع بلاد الشام الاستراتيجي في شرق البحر

---

(1) Grand Larousse Encyclopédique. 10 Volumes. Paris 1960-1965. T.III. P. 276. art. Colonie.

المتوسط ، وعند ملتقى القارات الثلاث ، وكونها الجسر الطبيعي للعبور من أوربة إلى أقاصي شرق آسية ، وغناها الاقتصادي والحضاري ، قد لعبت كلها دوراً أساسياً في جذب أنظار أوربة إليها. وكان الغزو الحربي هو وسيلة السيطرة الأولى عليها ، وزرع الجاليات الأوربية فيها ، ولم يلبث الغـزو أن دعم بالنشـاط التجاري ، وبذلك كانت الحرب والتجارة هما الأساسان اللذان ارتكزت عليهما نشأة الجاليات الأوربية في سورية في العصور القديمة.

ولقـد كان الفنيقيون هم أول من نبه أوربة إلى قيمة هذا الجزء من العالم ، عن طريق إقامتهم علاقات مع أطرافها وتأسيسهم مستعمرات في جنـوبهـا. فمن المعـروف أنهم كانوا أنشط الشعوب القديمة في ميدان التـعمير ، وزرع مواطنيهم على شكـل جاليات خارج حدود بلادهم ، وبخاصة في القرنين الثالث عشر والثاني عشر ق. م. لقد دفعتهم الرغبة في التوسع التجاري وضروراته ، إلى الانتشار في حوض البحر المتوسط كله. وقـد امتدت مستعمراتهم التي أسكنوها مواطنيهم ، من شمال دلتا مصـر ، إلى طول الشـاطيء الكيليكي ، إلى اليونـان ، فجنـوب فرنسة فإسبـانية ، وسـاحـل أفـريقية الشمـالي. وكانوا يستقبلون بالترحاب من مختلف الشعوب ، لأن كونهم شعباً صغيراً كان يبعد الشكوك عن نفوس الشعوب الأخرى ، فتمنح جالياتهم امتيازات كثيرة ، كما كان عليه الأمر في مدينة ممفيس المصرية.

ولم تحـدث ردة فعل أوربة الكبرى على الاستعمار الفنيقي إلا في القرن الرابع ق. م ، عندما قام الإسكندر المقدوني بفتوحاته. ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك أن استيطان الأوربيين لبعض أجزاء العالم الآسيوي - الأفريقي المطلة على البحر المتوسط ، كان منعدماً تماماً ، أو أن سورية لم تستقبل أفراداً منهم استقروا سلمياً وبهدوء على أرضها ، وعملوا بين ربوعها. فغني عن القول: إن الشعب اليوناني هو الشعب المستعمر الثاني في منـطقـة البحر المتوسط بعد الفنيقيين ، ولقد انتشر في جميع أرجاء

حوضه واستقر في كثير من جزره ، وأقام علاقات تجارية مع معظم بقاعه ، ولعله تسرب إلى سورية كما فعل في مصر ، حيث كوَّن لنفسه مستعمرة «نقراطيس»[1] الشهيرة. ولكن الاستعمار اليوناني لم يأخذ صورته المؤكدة في سورية ، وطابعه المنظم الواسع ، إلا بعد الغزو المقدوني. إذ دعا الاسكندر إلى إنشاء مدن يونانية في قلب العالم الشرقي ، الذي افتتح معظم أجزائه. ولم يكن مسيراً بنفس الدوافع التي أدت إلى تأسيس اليونانيين قبله مستعمراتهم في حوض البحر المتوسط كالتخمة السكانية ، وعدم الرضا السياسي والرغبة في المغامرة ، أو المصلحة التجارية ، وإنما أراد من وراء عمله نقل أوربة ممثلة في اليونان المتحضرة ، إلى بلاد الشرق ، وذلك عن طريق توفير أماكن إقامة لجنوده بعد انتهاء الحرب ، تشابه تلك التي خلفوها في مواطنهم الأصلية ، وتأسيس سلسلة من المحطات العسكرية على طرق الاتصال ، وأخيراً إنشاء مراكز لنشر الثقافة اليونانية في ربوع الشرق وتدعيمها[2].

وتحقيقاً لمخطط الإسكندر ذاك في سورية ، اختار السليوقيون خلفاؤه مراكز مدنهم بعناية ، وفي نقاط استراتيجية هامة ، وفي البقاع التي تتلاقى فيها طرق المواصلات الرئيسية ، وعلى طول وديان الأنهار. وكانت هذه «المستعمرات» الإغريقية على أرض سورية مدناً كاملة ، إنما بلغة إغريقية وتشريع إغريقي ، وفيها يمكن لشعب يوناني أن يعيش ويشع حضارته على ما حوله ، بينما لن يستطيع ذلك لو تبعثر بين المواطنين الأصليين.

---

(١) الدكتور إبراهيم نصحي. تاريخ البطالمة. ج ١. ص ٣١٨ - ٣١٩ لقد أسس تجار مدينة ميليتوس الإغريقية مدينة نقراطيس، وذلك في منتصف القرن السابع ق. م في عهد أبسمتيك الأول، على فرع النيل الكانوبي قرب قرية «كوم جعيف» الحديثة. وقد أصبحت في عهد أماسيس المقر الوحيد للتجاز الإغريق في مصر. وقد أسهم في عمران المدينة أيام أماسيس إغريق من جزيرة إيجينة، ومن المدن والجزر الأيونية والأيولية والدورية في شرق بحر إيجة وشاطىء الأناضول الغربي.

(٢) (2) Hitti: History of Syria P. 236

وقد رافق هذا النشاط التعميري اليوناني في سورية ، تفجر في النشاط الاقتصادي ، إذ فتح موقع بلاد الشام وسيطرته على نهايات الطرق العالمية الكبرى[1] ، وبخاصة تلك التي تصلها بأقاصي شرق آسية ، أعينهم على آفاق التجارة الواسعة التي تمتد بعيداً وراء حدود البحر المتوسط ، فانطلقوا

---

(١) أهم تلك الطرق «الطريقْ العالمية» التي تشق بتفرعاتها العديدة أرضها وتنطلق من أطرافها إلى أجزاء العالم الآسيوي والإفريقي والأوربي المعروف آنذاك . وهو يبتدىء من دلتا النيل، فشواطىء سيناء، ويبعث منها فرعا إلى الجنوب حيث مناجم النحاس في شبه الجزيرة، وفرعا آخر إلى الشرق الأقصى، عبر تخوم بلاد العرب الجنوبية . ثم يلف شمالا على شواطىء فلسطين، وإلى الداخل قليلا حتى يصل الكرمل. وينقسم هنا قسمين، أحدهما يساير الساحل ماراً بصور وصيدا وجبيل، وثانيهما يتجه نحو الداخل عبر سهل مجدو، فنهرَ الأردن في مجراه الشمالي، ثم ينطلق شمالا شرقا إلى دمشق. ومن دمشق يتفرع طريق يجتاز الصحراء السورية، ماراً بتدمر، ويصل أواسط ما بين النهرين بأواسط بلاد الشام. ومن دمشق فإن الطريق الرئيسية تتابع اتجاهها شمالاً، وتقطع جبال لبنان الشرقية إلى سورية المجوفة، محاذية مجرى العاصي. وفي قادش ترسل هذه الطريق فرعاً يربطها بالبحر المتوسط عبر فتحة نهر الكبير الجنوبي. وفي شمال سورية تخرج من الطريق الأصلية أخرى جانبية عبر الممرات السورية في جبال الأمانوس، لتصل البحر المتوسط بالداخل، كما يشق مسلك آخر وجوده في الممرات الكيليكية لجبال طوروس، يصل حتى آسية الصغرى.

وتنحرف الطريق الأصلية بعد هذه التفرعات شرقاً إلى الفرات، ومنه إلى دجلة ثم إلى الجنوب، حتى تلتقي بالخليج العربي.

فمنتجات الهند كانت تأتي ماخرة عباب المحيط الهندي، لتتوضع في مخازن اليمن، حيث كانت تنقل منها عبر الطريق السابقة المشار إليها، إلى البتراء وأرض البطالمة والسليوقيين. كما تنقل كذلك عبر الخليج العربي، حيث تصب في مدينة Gerrha. (وهي أهم مركز تجاري على الخليج العربي ولعلها هي «العقير» أو «العجيرة اليوم». ومنها إلى نهر دجلة فجزيرة بن عمر فنصيبين فأديسة فأنطاكية. وكانت تسلك أحيانا الطريق البرية التي تنطلق من شمال الخليج العربي غرباً، إلى الفرات، حيث تمر من «دورا أوروبوس» (مستعمرة يونانية أسست حوالي عام ٣٠٠ ق. م، من قبل سليوقوس الأول، على طريق الصحراء بين سورية والعراق، لتكون محطة تستريح فيها القوافل وأصحابها، ولتحرس الطريق التجارية.) ومنها إلى أنطاكية.

في رحاب تلك الطرق التي حمتها وحرستها مدنهم الجديدة ، يجلبون ما يحتاجون إليه وتحتاج إليه أوربة من بضائع آسية والهند وهكذا توزع العنصر المقدوني الإغريقي في جميع المدن السورية ، وإن كان أكثف ما يكوّن في المستعمرات اليونانية : (أنطاكية ، أفامية ، اللاذقية ، سليوقيه) . وفي مراكز التجارة كالموانىء على ساحل البحر المتوسط ، ودمشق وتدمر وحماه وبيسان في الداخل[1] .

وكانت الجاليات اليونانية أو المستعمرون في البدء جنوداً من المقدونيين والمرتزقة ، ثبتوا في المدن الجديدة بمرسوم ملكي ، وكانوا يختارون زوجاتهم من السكان الأصليين . ولم يلبث أن انجذب المدنيون إلى تلك المدن بدوافع اقتصادية وسياسية . ومع الأيام أضيف السكان الأصليون وأنصافهم إلى سكان المستعمرة ، التي أخذت تضم تجاراً وفنانين وعلماء ، وعبيداً ومغامرين . وإلى التوافد المدني يعزى قسم كبير من زيادة السكان في سورية زمن السليوقيين .

وكما فعل اليونان المقدونيون عند احتلالهم سورية ، فعل الرومان بعدهم . فأسسوا مركزين رئيسيين للمحاربين السابقين ، أحدهما في «بيروت» ، والثاني في «بعلبك» ، وهدفهم أن يغدوا مركزين حيويين ، لبثّ الثقافة الرومانية ونشرها . وسعوا كذلك لتأسيس مستعمرات لهم إلى الشرق ، من سلسلة لبنان الشرقية والأردن . ومثلما كان عليه الحال في المستعمرات اليونانية السابقة ، فإن النواة الأولى للجاليات الرومانية كانت من العسكريين ، ثم تجمع حولها المدنيون الذين جذبتهم الحياة في

---

(١) لقد كانت المدن اليونانية الجديدة مزودة بما كانت تزود به المدن الإغريقية ، كالمسارح والحمامات والجمنازيوم والفوروم ، وغيرها من المؤسسات التي يعبر المواطن الإغريقي بوساطتها عن عضويته في مجتمعه . وفي بعض المدن الساميّة (مثل عكا وبيت شان وحماة) أجروا نفس التعديل . ولقد سمح في هذه المدن للعنصر الأصلي بالبقاء ، بينما دخوله إلى المدن الجديدة ، وحياته فيها كان محدوداً ومقيداً .

Hitti: History of Syria P. 271

الشرق ، وأعمالهم ومنافعهم الاقتصادية. وفي الحقيقة لم تلعب التجارة دوراً كبيراً في دفع التجار الإيطاليين ، إلى سورية ، وتدعيم الجاليات الرومانية فيها ، إذ بقي معظم التجار في المستعمرات الرومانية من السكان الأصليين ، على الرغم من أن تجارة الشرق كانت ذات أهمية كبرى لروما ، ولكل إيطالية ، لأنها منبع مظاهر الترف والكماليات ، التي غدت من ضروريات الحياة في روما وبلاد الغرب. فالتاجر الروماني (Negotiator أو Mercator) إذن هو حدث جديد ونادر في تاريخ الشرق وإذا ما وجد فإنه كان يختار لنفسه مقاماً مدينة أنطاكية. ولقد امتد قليلاً في زمن «أغسطس» حتى وصل مدينة البتراء ، إلا أنه عاد في القرن الميلادي الأول ، وانسحب أمام منافسة زميله السوري الماهر ، وأمام جذب الأسواق الجديدة له في الغرب ، حتى افتقد تماماً من أسواق الشرق[1].

ومن هذا يتضح أن عدد أفراد الجالية الإيطالية في بلاد الشام أيام الحكم الروماني لم يكن كبيراً كما كان عليه الحال مع اليونانيين. وكان معظم أفرادها من موظفي الحكومة وجامعي الضرائب. وكانوا يتميزون عن السكان الأصليين بحقوقهم الخاصة ، فهم الوحيدون الذين يملكون حق المواطنة الرومانية ، وكأنهم بذلك هم أصحاب البلاد الأصليين لا الغرباء عنها. إلا أن السوريين لم تعق نشاطهم هذه اللامساواة ، فقد انطلقوا في الميدان التجاري ، وتغلغلوا اقتصادياً في المقاطعات الرومانية ، وبصفة خاصة في أوربة في القرنين الثاني والثالث الميلاديين. فقد كان هناك استعمار حقيقي يقوم بـ الـ (Syri) وهي كلمة أطلقت على جميع الوافدين من الشرق وكان السوريون أكثرهم نشاطاً ، حتى أن المراكز السورية بمظاهر حياتها الاقتصادية والاجتماعية والدينية ، كانت منتشرة على طول شواطىء المتوسط ، وفي بعض مناطق الداخل. فقدتجمعت جالياتهم في «ديلوس» و «صقلية» و «نابولي» و «أوستية» ، ووصلت عن طريق الدانوب إلى رومانية ، وبطريق الرون إلى «ليون». وفي إسبانية كان لتجارتهم مراكز

(١) (1) Hitti: Op. Cit. P. 297

خاصة ، وكذلك في بلاد الغول ، وكانت هذه المراكز نشيطة وفعالة[1].

وقد احتكر السوريون (الشاميون) بصفتهم مستوردين كمية كبيرة من تجارة المقاطعات اللاتينية مع الليفانت ، وبصفتهم مصدرين فإنه لم يكن لهم منافسون. وكانت السلع التي يتجرون بها هي : الخمور والبهارات والحبوب والزجاج والحلي.

وهكذا يتضح أن الفتوحات اليونانية والرومانية في العصور القديمة ، هي التي وضعت اللبنة الأولى في انتقال الجاليات الأوربية إلى بلاد الشام ، ومكّنت لها من إنشاء مدن خاصة بها ، ثم جاءت التجارة لتلعب دورها في جذب عناصر جديدة. وفي الحقيقة لقد جعلت الفتوحات شعوب الغرب المتمدنة آنذاك ، بتماس مع الأبعاد الحقيقية للتجارة الشرقية ، ومنذ هذا الوقت أخذت أوربة تلتصق بهذه البقعة ، وتبحث عن المدى الحيوي لفعالياتها التجارية فيها ، فهي مخزن السلع التي لم يعد بامكانها الاستغناء عنها : فمن الهند تأتيها التوابل التي يمزج اليونان والرومان بها طعامهم لتحسين مذاقه ، والروائح والعطور التي يتطيبون بها ، والعاج الذي يطعّمون به أثاثهم الفاخر. ومن الصين يحمل إليها الحرير لباس النساء والرجال على السواء ، ومن جبال فارس الأحجار الكريمة ومن المحيط الهندي والخليج العربي اللآلىء الثمينة. لقد غدت تجارة الشرق عنصراً أساسياً ، في حياة أوربة في العهد الروماني[2] وعندما

(1) Ibid: P. 347 (١)
وحيث كان يقيم السوريون فإنهم يقيمون المعابد لآلهتهم ، فبعل غزة عبد في أوستية ، وبعل بيروت في أماكن من إسبانية. وفي رومة كانت الجالية السورية قوية حتى أنها أمدت الكنيسة الرومانية بعدد من البابوات.

(2) W. Heyd: Histoire du commerce du levant au Moyen Age T.I. P 2-3 (٢)
كانت الإمبراطورية الرومانية تقدم أيام المؤرخ «بلينوس» (القرن الأول الميلادي) لآسية في كل سنة ثمناً للبضائع المستوردة منها (١٠٠) مليون من الـ sesterces أي حوالي (٨٠٠,٠٠٠) دولار. وكانت الهند وحدها تمتص نصف هذا المبلغ.

انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية وغربية ، فإن الأخيرة ازدادت تمسكاً ببلاد الشام ، لا سيما وأن حاجتها لمنتجاتها ، والسلع الواردة إليها من أقاصي شرق آسية أصبحت أكثر الحاحاً وذلك لتغطي استهلاكها المحلي ولتتمكن من إهداء بضائع الهند والصين الثمينة إلى أمراء الغرب من الجرمن البرابرة ، حتى تحافظ على صداقتهم ونفوذها لديهم ، إذ أن المنتجات الشرقية كانت أشبه بعصا سحرية ينحني أمامها أشد رؤساء البرابرة المحاربين بأساً. ولقد ضاعف من أهمية بلاد الشام في نظر الدولة البيزنطية أنها كانت أحد المراكز الأولى لإنتاج الحرير وصناعته[1] فيها. ولقد اشتدت الحاجة إلى هذه السلعة مع نمو حس الترف والبذخ لدى الروم ، واستخدام جميع الناس لها لباساً عاماً ، وتزيين الكنائس مذابحها بها.

ولقد لعب السوريون في العهد البيزنطي الدور الإيجابي في التجارة الشرقية الغربية ، وفي نقل البضائع المصنوعة في بلادهم ، وتلك المستوردة من أقصى شرقي آسية وجنوبها إلى أوربة ، كما كان عليه الأمر أيام الإمبراطورية الرومانية الموحدة. وهذا يعني أن الغرب في هذه الفترة التاريخية لم يسع من جانبه إلى بلاد الشام ، ليتمون من مخازنها. وذلك

---

(1) Ibid. P 10 (١)

كان انتاج الحرير وصناعته حكرا للصين، بل إن إنتاجه سراً من الأسرار لديها. وكانت بيزنطة تستورده بوساطة الفرس، الذين كانت تنتهي إليهم القوافل الوافدة من الصين عبر تركستان. وكان هناك مراكز متفق عليها بين حكومتي فارس وبيزنطة، يتم فيها البيع، وتكون بنفس الوقت مقر مكتب جمركي. ومن أهم هذه المراكز في سورية «نصيبين» في الجزيرة السورية «والرقة» على الفرات.

ولكن سر انتاج الحرير تسرب من الصين ووصل إلى سورية. ويرجع «ريختر» أصل زراعة شجرة التوت فيها التي يربى عليها دود القز، إلى القرن الأخير من السيطرة البيزنطية عليها. فلم تعد الصناعة فيها مجبرة على شراء المادة الأولية من الخارج بأثمان مرتفعة، وإنما غدت تستطيع انتاجها بقليل من النفقات. فازدهرت الصناعة الحريرية في سورية ونشطت زراعة أشجار التوت.

لمهـارة السـوريين ، وتمرسهـم في العمل التجاري ، ولأن سكان البلاد الأوربية من الجـرمن أو الجـرمن ـ الرومان كانوا يبدون عامة ميلاً ضئيلاً للتجارة ، وبخاصة منها البحرية التي تتطلب خبرة ووقتاً ، ورؤوس أموال أكثـر من التجـارة الـداخلية البـرية. كما أن حياة الجرمن كانت لا تزال بسيطة ، ولم يكـونـوا ليشعـروا بأية حاجـة لإحضـار التـوابل والعطور ، والأقمشة الرفيعة من الشرق. ويضاف إلى هذا عدم توافر المال النقدي لديهم ، وهو أول الضرورات للمشروعات التجارية الكبيرة. أما بالنسبة للرومان الخاضعين للجرمن ، فإن حسَّ الترف الذي تشبعه تجارة الشرق كان مستشـرياً بينهم ، إلا أن الضـرائب الـرومـانية كانت قد أنهكتهم ، وجاءت الغزوات الجرمنية فتضاءلت ثرواتهم ، ففقدوا الوسائل الضرورية للاتجار مع الشرق. فتحت هذه الظروف ، ومقابل توافد التجار السوريين وبعض اليونـانيين إلى الغرب ، حاملين معهم بضائع الشرق الآسيوي ، كان من المنتظر ألا يكون هناك سوى تيار بشري ضعيف ، ينتقل من الغرب نحو الشرق.

لكن يجب ألا ينسى أن أعداداً كبيرةً من الحجاج المسيحيين ، كانوا ينتقلون إلى الشرق لزيارة الأماكن المقدسة في بلاد الشام ، للتكفير عن ذنـوبهم ، أو للبحث عن بقـايا دينية ثمينـة ، إلا أنه لم يكن بين هؤلاء الحجـاج من يمكن أن نسميهم تجاراً إلا نادراً(١). فالمثل الذي يأتي به بعض المؤرخين عادة ، ليثبتوا أن الفرنكيين قد سافروا إلى سورية ليقوموا بالتجـارة فيها ، في عهد الميروفنجيين ينطبق في الحقيقة على رحلات التجار السوريين إلى فرنسة. فالقديس «سمعان العمودي» الذي كان يدعو إلى تمجيد «القديسة جنفيف» ، كان يحمِّل التجار من مواطنيه السوريين المنطلقين إلى فرنسة تحياته إليها ، وليس التجار الفرنكيين الوافدين إلى بلاد الشام(٢).

---

(١) (1) Heyd: op. cit. T.1.P 23

(٢) (2) Ibid.

ولكن الوضع السياسي العام لم يبق على ما هو عليه. فقد ظهر على مسرح الأحداث العالمية في القرن السابع الميلادي العرب المسلمون، الذين حملوا معهم تغييرات عميقة وجذرية في حياة منطقة الشرق الأوسط وبلاد الشام بالذات، وبالتالي في علاقات الشرق والغرب بصفة عامة. فقد خرج العرب من شبه جزيرتهم حاملين معهم رسالة الإسلام، هادفين بثها في جميع الأصقاع المجاورة لهم، والبعيدة عنهم. ففتحوا بلاد الشام ومصر، وشمالي أفريقية، وسيطروا على إمبراطورية فارس، وشقوا طريقهم إلى أوربة، فأخضعوا إسبانية، وتوغلوا في جنوب فرنسة، ورضخت لحكمهم جزر من البحر المتوسط، مثل صقلية، وحكموا لفترة من الزمن جنوب إيطالية، وانتشروا في أقاصي آسية، وتغلغلوا في بلاد الهند والصين. وبذلك سيطروا على طرق التجارة العالمية، بين الشرق والغرب، بمعظم امتداداتها وأصولها، حتى ببعض نهاياتها في أوربة ذاتها. ولقد أثبت التاريخ أن العرب أمة عرفت بتمرسها في ميدان التجارة منذ القديم، وساعد استتباب الأمن والوحدة السياسية والاقتصادية إبان الحكم العربي الإسلامي، ونمو الصناعة وازدهارها، وتشجيع السلطات الحاكمة، والأخذ بأسباب المدنية والترف، على أن يتابع العرب خطهم التجاري السابق، وأن يفتحوا المجال لعلاقات أوسع مدى مع شرقي آسية، ومع بلاد أوربة. ولقد تطرف العرب في الامتداد التجاري شرقاً وشمالاً بشرق حتى وصلوا كورية[1]، وكانت لهم جاليات في شرقي الصين، وجزر الهند الشرقية وسيلان، ونشطت الملاحة البحرية في المحيط الهندي، والخليج العربي، والبحر الأحمر نشاطاً لم تعرفه من قبل، وظهر في العالم العربي حركة تجارية قوية، محورها تبادل ضخم بأنواع شتى من البضائع بعضها مستورد من أفريقية وشرقي آسية، وبعضها الآخر من منتجات البلاد العربية الإسلامية نفسها ومن مصنوعاتها.

ومن البدهي أن تسهم بلاد الشام وماضيها التجاري لامع كما رأينا،

(1) Heyd. T.I.P 32 (١)

ووضعها السياسي الجديد جعلها المركز الرئيسي للدولة العربية الإسلامية الواسعة فترة من الزمن ، في الحركة العربية التجارية النشيطة ، علماً بأن طرق التجارة الكبرى لم تغير اتجاهاتها ، وإنما تشعبت مراميها. فزخرت الطريق العالمية الكبرى التي تشق أرض بلاد الشام بفعاليات تجارية لا حد لهـا ، وبخاصة أن هذه الطريق متصلة ومنطبقة في بعض مراحلها على طريق الحجيج الوافد من سورية ومصر ، وشمالي أفريقية ، والمتجه إلى الديار المقدسة في مكة والمدينة. وغني عن القول إن الحج إلى جانب كونـه فريضـة دينية تؤدى ، فإنه كان ظرفاً ملائماً لإجراء تبادلات تجارية واسعـة بين المنتجات الآسيوية الوافدة إلى الديار المقدسة ، عبر قوافل اليمن ومراكب البحر الأحمر ، وبين منتجات بلاد الشام .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن أمام هذا النشاط التجاري الضخم ، الذي عاشته بلاد الشام في إطار العالم العربي الإسلامي في تلك المرحلة من التاريخ ، هو هل حافظت هذه البقعة الحيوية على مركزها التجاري السابق ، في أنها وسيط لا يستغنى عنه بين الشرق والغرب ، كما كانت في العهـد البيزنـطي؟ أم أن ازدهارها التجاري اقتصر على علاقاتها مع الشرق فقط ؟ وهل أرسل العرب المسلمون مراكبهم عبر البحر المتوسط لتجوب شواطىء اليونان وإيطالية وفرنسة وإسبانية ، حاملة معها كنوز شرقي آسية ومنتجاته ، كما بعثوا بها عبر المحيط الهندي إلى الهند والصين؟ وهل ثابر السوريون على الانتقال بأنفسهم والإقامة في مناطق أوربة المختلفة؟ في الواقع لقد تقلصت خلال القرون الأولى من الحكم العربي الإسلامي العـلاقـات التجارية التي كانت معقودة بين أوربة وسورية ، لأن الرسالة الإسلامية التي حملها العرب ، جعلت المسيحية تقف منهم موقفاً معادياً لم تخف حدته إلا بعد زمن. فقد قاومتهم المسيحية ممثلة في إمبراطورية البيزنطيين وفي العناصر الجرمنية الرومانية المستقرة في أوربة. ومن ثم فإن المـراكب العـربية الإسـلامية ، التي كانت تحمـل المسـافرين والتجار والبضائع ، كانت لا تنتقل في بادىء الأمر إلا بين موانىء إسبانية وصقلية ،

وشمال أفريقية ، ولا يستفيد منها إلا العرب المسلمون فيما بينهم .

إلا أن علاقات العرب السمحة مع المسيحيين في إسبانية وصقلية ، وجنوب إيطالية ، وفي جميع المناطق التي عاشوا فيها جنباً إلى جنب ، ومرور الزمن ، وحاجة كل فريق للتعامل مع الآخر ، خففت حدة التعصب لدى المسيحيين. وهكذا يحدثنا التاريخ عن سياح وتجار عرب ، أخذوا يزورون مناطق من شمال أوربة ، ويطلعون على معالمها. ومن المؤكد أن مدن إيطالية التجارية في الجنوب ، كانت تضم بين جدرانها مسلمين وفدوا إليها من شمال أفريقية ، وربما من مصر وسورية. وإننا لنسمع في القرن التاسع أن هذه المدن كانت تعقد تحالفات مع الملاحين الأفريقيين - الذين يطلق عليهم الغربيون لقب القراصنة -. كما أن الحفريات التي جرت في روسية وبلاد البلطيك ، وإسكاندينافية وألمانية ، أظهرت مجموعة من النقود الفضية العربية ، التي ترجع في تاريخها إلى قرون عدة ، تمتد من القرن السابع حتى الحادي عشر الميلادي ، وهذا يثبت وجود علاقات تجارية نشيطة بين أوربة والعرب المسلمين. فأوربة لم تستغن في هذه الحقبة من الزمن عن بضائع الشرق ومنتجاته ، مضافاً إليها المستجد من منتجات العالم الإسلامي الناهض. ولكن وصول تلك البضائع إليها لم يعد يتم عن طريق سورية ومصر وعبر البحر المتوسط فحسب ، كما كان عليه الأمر سابقاً ، وإنما تشعبت المسالك. فقد أخذ شرقها يتزود عن طريق بحر قزوين ، نتيجة العلاقات المباشرة بين العرب والروس ، وعن طريق القسطنطينية نتيجة للصلات بين الروس وبيزنطة(١). أما وسط أوربة فكان يتزود من شرقها ومن إيطالية(٢) التي كانت تحصل على البضائع بدورها من بيزنطة ، وأحياناً مباشرة من الإسكندرية وبلاد الشام ، وموانيء شمال أفريقية. أما غرب أوربة فلديه مخزن إسبانية العربية

---

(١) يرجع إلى البحث المطول عن هذا الموضوع في : (1) Heyd. T.I. PP. 57-75.

(٢) (2) ibid; PP. 75-87.

وإيطالية. وفي الحقيقة أن استقرار الجرمن في مناطق أوربة المختلفة واتجاههم نحو تقليد الحضارة الرومانية ومظاهرها المترفة، دفع كثيراً من سكان أوربة إلى الخروج من عزلتهم وانكماشهم، والانطلاق إلى المراكز الرئيسية لتجمع السلع الشرقية، وبخاصة في سورية ومصر، لنقلها إلى بلادهم دون وسيط أو تاجر عربي مسلم. ويمكن القول إن فرنسة بقيادة شارلمان هي أول من فكر على المحيط الرسمي في فتح مجال العلاقات التجارية مع بلاد المشرق العربي. ولعله كان للصلات السابقة بين فرنسة وسورية(1) أيام الحكم البيزنطي أثر في هذه المبادأة. ومهما قيل في الأسباب السياسية والدينية(2) التي دفعت شارلمان إلى إرسال بعثته الشهيرة إلى الخليفة هارون الرشيد، فلا بد أنه كان هناك عامل اقتصادي يوجه خطواته، حتى قيل إنه في حديث له مع سفير إمبراطور الروم، أبدى أسفه

---

(1) ibid. P. 21.

لقد امتد نشاط السوريين التجاري أيام الحكم البيزنطي إلى فرنسة بالذات، حتى أن بعضهم استقر فيها. ففي عهد الميروفنجيين، أقام سوريون لا في المدن التجارية جنوب فرنسة فحسب مثل ناربون وبوردو، وإنما في وسطها كذلك في تورو أورلئان، واختلطوا مع الأهالي حتى أصبحوا وكأنهم منهم. وقد كانوا في أورلئان يشتركون في الأعياد الدينية، ووصل أحدهم في باريس إلى منصب الأسقفية. وفي زمن «غريغوري التوري» كان نبيذ غزة معروفا في فرنسة، كما كان يحمل إليها كذلك أكياس للنقود صنعت من جلود سورية. وعندما تسرب الترف إلى بلاد الميروفنجيين، واعتاد الرجال والنساء على السواء لبس الحرير الرفيع، وعندما غدا من تقاليد الكنيسة أن تغطي مذابحها بالحرير، وأن يكون الحرير لباس كهنوتها، فإن التجار السوريين هم الذين كانوا يحملون تلك الأقمشة إلى فرنسة.

(2) انظر حول هذا الموضوع الشائك والمشكوك فيه:

حسن إبراهيم حسن ـ تاريخ الإسلام السياسي ج ٢ ـ ص ١٨٢-١٨٣.

شاكر مصطفى: في التاريخ العباسي. الجزء الأول. دمشق ١٩٥٧. ص٢٩٦ - ٣٠٦.

وفي المرجع الأخير نقاش مثمر حول وجود تلك العلاقات التي أشارت إليها فقط المصادر اللاتينية أو عدم وجودها. مع متابعة مطولة للأسباب الدافعة لتلك الصلات إذا وجدت.

الشديد بأن البحر يفصل إمبراطوريتيهما عن بعضهما ، مما يعيق اقتسامهما ثروات الشرق وخيراته. ولقد أثارت بعثة شارلمان ضجيجاً في كتب المؤرخين الغربيين والعرب على السواء ، وأحيطت بتقوُّلات شتى عن نوعية العلاقات التي أسفرت عنها. ولسنا هنا بصدد مناقشة أهداف شارلمان من سفارته ، ولا النتائج الدينية التي تعزى إليها ، ويشك جداً بكثير من تفصيلاتها ، إلا أنه يمكن القول إن علاقات ودية مستندة إلى احترام متبادل قد قامت بين الطرفين ، وسمح لشارلمان على أثرها بحسب ما ذكرته مصادر الغرب ببناء مضافة في بيت المقدس من أجل الحجاج الغربيين ، ومستشفى ، وأقيمت تجاه هذا المستشفى سوق يعرض فيها الحجاج، والتجار الغربيون بضائعهم مقابل قطعتين ذهبيتين سنويا[1]. ولعل شارلمان أراد بالأقمشة الفريزية التي تضمنتها هديته إلى هارون الرشيد ، أن يعلم الشرق ببضائع الغرب ونوعيتها ، وأن يفتح سوقاً لها فيه.

ومن المؤكد أن حجاجاً كثيرين بعضهم تجار قد أخذوا يفدون إلى بلاد الشام ، وقام تبادل تجاري مباشر ، إلا أنه محدود بين فرنسة وهذه البلاد. ويجب ألا يتخيل أنه قد نظمت منذ هذا الوقت خدمات بحرية منتظمة بين موانيء جنوب فرنسة والليفانت ، إذ أن خدمات مشابهة لم ترتب إلا في زمن الصليبيين. ولقد كان أكثر سكان فرنسة نشاطاً في ميدان التجارة الشرقية ـ الأوربية هم اليهود البروفنسيون ، الذين أبدوا فعالية كبيرة ، ووصلوا في حركتهم حتى بلاد فارس والعراق ، والخليج العربي ، حيث كانوا ينافسون التجار المسلمين في تلك البقاع ، ويشرفون على تجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج[2]. وكان المسلمون يسمونهم آنذاك بتجار البحر ، أو اليهود الرازانية ، نسبة إلى نهر الرون ، وكانوا يتكلمون العربية والفارسية والرومية ، والفرنسية والصقلبية ، ويجلبون من الغرب الجواري

---

(1) Heyd. T.1.PP, 91-92

(٢) ابن مسكويه. تجارب الأمم. ج١ ص٢٥٦ ـ آدم متز. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ـ ج ٢ ص٣٢٣.

والغلمان ، والديباج ، والجلود ، والخز ، وفراء السمور والسيوف ، ويبدؤون رحلاتهم التجارية من البروفنس ، التي كان يسميها العرب «فرنجة». وكانت تجارتهم تجري بخاصة عن طريق أنطاكية ، ومنها إلى الفرات فبغداد ، فالأبلّة على دجلة ، فالهند والصين[1]. إلا أنه لم يثبت لدينا أن هؤلاء كونوا جاليات على أرض بلاد الشام. وإذا كان بعضهم قد أقام بين ظهرانيها فلا بد أنه قد عومل معاملة المستأمنين.

وتبع اليهود الرازانيين في فعالياتهم التجارية في الشرق التجار الإيطاليون ، الذين استخلصوا من السوريين منذ القرن العاشر دورهم الإيجابي في نقل بضائع الشرق إلى أوربة ، ذلك الدور الذي كانوا يقومون به منذ العهد الروماني. وبذلك تحول دور الوسيط في التجارة الشرقية - الغربية إلى إيطالية ، التي ستحافظ عليه وحدها لخمسة قرون كاملة. وفي الحقيقة كان في مقدور الروم استلام زمام الأمر بدلاً من الايطاليين لو أرادوا ، وبخاصة أن علاقاتهم التجارية مع المسلمين كانت قد اتسعت منذ القرن العاشر اتساعاً كبيراً. إلا أنهم تركوه طواعية هرباً من المغامرة في أسفار بعيدة ، ولانشغالهم بمناوأة العرب المسلمين في سورية ومصر ، وتعرضهم لهجمات من أواسط آسية. ولقد ساعد مدن إيطالية في القبض على أزمة الحال عوامل عديدة أهمها -:

١ - انصراف بلاد الشام إلى المتاجرة مع الشرق والعاصمة بغداد ، والبلاد الإسلامية بصفة عامة ، وضعفها العام منذ انتقال العاصمة منها ، إلى بلاد العراق.

٢ - موقع إيطالية الجغرافي الممتد في وسط البحر المتوسط ، الذي جعلها بتماس واسع مع الشرق من ناحية ، ومع الغرب من ناحية أخرى.

٣ - علاقات إيطالية مع الإمبراطورية البيزنطية التي كانت تملك آنذاك إيطالية المنخفضة ورافينة والبندقية. وقد بقيت هذه العلاقات الودية

---

(١) حسن إبراهيم حسن - تاريخ الدولة الفاطمية. الطبعة الثانية ١٩٥٨. ص ٦٠٨

أثناء القرون الأولى من العصور الوسيطة ، ولم تعكر إلا مؤخراً على إثر المنازعات العقائدية ، ومنافسات الحكم.

٤ ـ حاجة إيطالية وبخاصة رومة ، إلى سلع الشرق من أقمشة حريرية فاخرة وعطور وبخور ، بسبب فخامة الطقوس الدينية فيها. فرومة هي القدوة لكل أوربة بهذا الشأن ، ومن ثم فإن رجال الدين والتجار كانوا يفدون إليها ليشتروا ما تحتاجه كنائس الغرب من تلك السلع. وفي الحقيقة لم تكن رومة هي التي تقوم بجلب تلك المواد من الشرق ، وإنما كانت موانىء إيطالية الأخرى هي التي تزودها بها ، مثل أمالفي والبندقية وباري وبرنديزي وغيرها.

٥ ـ كانت موانىء إيطالية هي التي ينطلق منها الحجاج المسيحيون في طريقهم إلى الأرض المقدسة ، ولا سيما موانىء منطقة «البوي» Pouille ، لأن الطريق منها إلى ساحل بلاد الشام هو أقرب طريق ، وأكثره أماناً عبر البحر الغاضب. وبهذا الاتصال مع الحجاج المسيحيين العائدين من بلاد الشرق ، كانت معرفة سكان هذه الموانىء بالبلاد شرقي البحر المتوسط عميقة وقوية ، ومن ثم كانت جاذبية هذه البقاع لهم كبيرة. ففي عام ١٠٨٦م ذهبت مراكب «باري» تحمل الثمار والبضائع إلى أنطاكية ، وكان من الممكن أن تضيع هذه الرحلة في ضباب النسيان ، لولا أن سكان باري قد حملوا أثناءها من مدينة «ليقية» Lycie رفات القديس «نيقولا دومير» إلى مدينتهم حيث وصلوها في شهر أيار ١٠٨٧م[1]. وأثناء هذه الرحلة كانت أنطاكية في قبضة المسلمين. وهذا يدل على أن سورية العربية كانت معروفة ومطروقة من قبل بحارة باري. وعند عودة الحجيج الشهير الذي كانت له اليد الطولى في دفع الحركة التي أدت إلى الحروب الصليبية ، ذكر «بطرس الناسك» : أنه وجد على شاطىء سورية مراكب تجارية من باري ، استخدمها للعودة إلى بلاده.

---

(1) Heyd: T.1.P. 97

(١)

وما عدا باري فمن المحتمل جداً أن مدنا مثل «برنديزي» و«ترانت» قد أرسلتا هما الأخريان مراكب تجارية إلى الشرق قبل الحروب الصليبية[1].

ومن الموانىء التي تميزت بروح أهلها المغامرة غير تلك المذكورة سابقًا مدن البحر مثل سالرنو وأمالفي ، ونابولي وغاييتا. وقد كان سكان هذه المدن كجيرانهم اللومبارديين ، لا يشعرون بحرج من التحالف مع العرب المسلمين ، وعقد صلات الصداقة معهم حتى عندما تثبتّ هؤلاء على أرضهم ، بل إنهم اشتركوا معهم في الحملة ضد الأرض الرومانية. وكان عذرهم أن هذه هي الوسيلة الوحيدة ليكونوا في حمى من اضطهادات العرب المسلمين الذين يعيشون بين ظهرانيهم!

يضاف إلى الأسباب السابقة لسيادة إيطالية على تجارة الشرق أن الخلافات كانت مستشرية في بلدان أوربة الأخرى ، وأن عبودية الشعوب سائدة فيها ، والنبلاء يحتقرون كل عمل غير حمل السلاح والحرب. فهذا ترك الساح حراً لبعض المدن التجارية ، الإيطالية التي تمكنت من الحصول على حرياتها ، وحكم نفسها بنفسها.

وكان أبرز الموانىء الإيطالية وأقدمها في علاقاته مع العرب المسلمين في شرقي البحر المتوسط ، «أمالفي». فساحل أفريقية الشمالي كان يجذب بشكل طبيعي سكانها ، وأن صلاتها معه كانت مقدمة طيبة للعلاقات التي عقدتها فيما بعد مع مصر وبلاد الشام ويبدو أنه منذ القرن العاشر ، وربما قبل ذلك ، كان لتجارة أمالفي تفرعات امتدت حتى الإسكندرية والقاهرة وأنطاكية. وأثناء السنين الأربعين الأخيرة ، التي سبقت الحروب الصليبية ، فإننا نسمع عن علاقات واسعة بين أمالفي وبلاد الشام ومصر ، تدور كلها حول تاريخ أسرة أمالفية غنية واحدة ، يرجع أصلها إلى كونت يدعى «مورو». وقد ظهرت هذه الأسرة في التاريخ بمظهر

---

(١) (1) Ibid.

الأسرة المحسنة ، فقد أسس «موروس» أحد اعضائها في أنطاكية[1] من أعمال سورية مستشفى ، وأوقف عليه مالاً للقيام بنفقاته. وعلى الرغم من أنه قد أشير من قبل مؤرخي تلك الحقبة إلى أن هذا المستشفى قد بني لصالح الحجاج المسيحيين الغربيين ، إلا أن المكان الجغرافي لمدينة أنطاكية يرفض هذا القول ، ويدل على أنه لا يمكن أن يكون محطاً للحجاج المسيحيين ، لأن المرور منها إلى القدس يشكل منعطفاً كبيراً لا ضرورة له. ولا بُدّ أن «موروس» بتأسيسه هذا المستشفى كان يهدف إلى استقبال مواطنيه الذين كانت تحملهم التجارة إلى سوق سورية الكبير هذا، منذ زمن بعيد[2]. ويؤكد لنا هذا القول «غليوم الصوري» ، إذ يثبت أنه كان للأمالفيين خانات في موانيء بلاد الشام قبل الحروب الصليبية ، وهذا ما دعاهم إلى إنشاء مكان للالتقاء والتجمع ، مشابه لتلك الخانات القائمة في القدس. وفي الحقيقة لقد كانوا يذهبون غالباً إلى القدس ، إما للتجارة أو لزيارة الأماكن المقدسة أو للسببين معاً. ولقد طلبوا من الخليفة الفاطمي آنذاك «المستنصر بالله» أن يسمح لهم فيما بين ١٠٦٣ - ١٠٧٠م بانشاء مؤسسة دينية خيرية. ولقد استجاب الخليفة على ما يبدو لهذا الطلب ، فأقام الأمالفيون لحجاجهم ديرين ، أحدهما للرجال ، والآخر للنساء ، وألحقوا بهما مستشفيين ، ولم يلبثوا أن أسسوا مستشفى آخر للحجاج الغربيين بصفة عامة ، المرضى والفقراء منهم دون النظر إلى جنسيتهم. وكانت هذه المؤسسات الخيرية تعيش من الصدقات التي يبعث بها أغنياء أمالفي إلى القدس ، أو التي يتركها تجارهم في نهاية إقامتهم

---

(١) لقد تمكن الروم بين عامي ٩٦٦ - ٩٦٨م أن ينجحوا في إستعادة مدينة أنطاكية من العرب، وكذلك قسما من البلدان المجاورة، وبقيت في يدهم حتى ١٠٨٤. وقد كانت أنطاكية مخزنا هاما للبضائع التي تحمل إليها من مدينة حلب.

(٢) سامي سلطان سعد - أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية (١١٠٠ - ١٤٠٠)م - رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٥٨ ص ١٨.

ولقد طبقت شهرة المستشفى الأخيرة آفاق أوربة في القرن الحادي عشر ، حتى وقفت عليه في أواخره عدة قطع من الأرض في جنوب فرنسة[1].

ومن كل ما تقدم يتضح أنه كان لأمالفي نتيجة علاقاتها التجارية مع بلاد الشام ومصر في هذه الحقبة من الزمن ، جاليات في تلك البقاع . ولا أدل على ذلك من منشآتها في القدس ، ومن وجود حي خاص بالأمالفيين في أنطاكية[2]. وكانت تجارتها زاهية ومزدهرة ، إلا أنها ما لبثت أن فقدت استقلالها ، وخضعت للنورمنديين عام ١٠٧٣م . وكان هذا التغيير في حالتها السياسية طعناً موجهاً ، إلى صميم تجارتها في الليفانت. فالنورمنديون هم الأعداء الألداء للروم البيزنطيين ، فأمالفي لن تلقى بعد خضوعها لهم ترحاب الإمبراطور البيزنطي بها ، إذ لم تعد من رعاياه. وبذلك تحولت إمتيازاته ورعايته إلى البندقية.

إن البندقية[3] إذن هي المدينة التجارية الإيطالية الثانية التي ورثت

---

(١) (1) Heyd. T.I. P. 105.

ولقد اتسعت هذه المؤسسة اتساعاً سريعاً، وغدت مهداً لطائفة «القديس يوحنا» الغنية والقوية، بينما تحولت الأديرة التي انبثقت عنها إلى أديرة لا تتلقى سوى الأمالفيين أو الإيطاليين ولم تلبث أن تدهورت مع الأيام.

(٢) (2) Ibid, P. 147.

(٣) البندقية . هي مجموعة الجزر الصغيرة في شمال البحر الأدرياتيكي التي لا يفصلها عن أرض القارة سوى ذراع صغير من البحر، إلا أنه كان واسعاً لدرجة سمحت لشعبها من البحارة أن يكون في مأمن من التبلبلات، التي كانت تعيش في دوامتها بقية شعوب إيطالية . ولهذا السبب تمكنت من أن تخلق لنفسها جواً اجتماعياً وسياسياً خاصاً . وقد خضعت للدولة البيزنطية منذ القرن السادس حتى منتصف القرن السابع ، وبذلك بقي إرتباطها بعالم الشرق قائما حتى بعد استقلالها، ولا سيما وأن قبضة الأباطرة البزنطيين لم تكن قوية عليها، لبعدها عنهم، أولا، ولرغبتهم في استمالتها ثانياً، حتى لا تقع فريسة في أيدي أمراء إيطالية العليا . وقد كانت البندقية تسير في كل عام خطوة نحو استقلالها، وكانت بذلك أسبق من المدن الإيطالية الأخرى . وكانت هذه الظروف ملائمة لتجارتها، مما دعا البورجوازية إلى الاستفادة منها . فالوضع الجغرافي للبندقية وتاريخها، كانا يهيئانها لدور الوسيط بين الشعوب =

أمـالفي ، ولعبت دوراً هامـاً في تجارة الليفانت قبل الحروب الصليبية. وكانت تجارتها قد نمت نمواً كبيراً منذ القرن التاسع الميلادي ، وكانت مراكبها تقوم برحلات ذهاب وإياب بين أفريقية وصقلية ، وبينها وبين مصر وبلاد الشام ، حاملة المسافرين والبضائع. وعندما منع الإمبراطور «ليئو الخامس الأرميني» (٨١٤ - ٨٢٠م) تجار إمبراطوريته من الاتصال بتلك البلاد ، فإن دودج البندقية اتخذ القرار نفسه تجاه مواطنيه. ولا يكون لهذا القرار أي معنى إذا لم تكن هناك علاقات فعلية بين البندقية من جهة وبلاد الشام ومصر من جهة أخرى[1].

ولقد كان البنادقة يحملون إلى أسواق الشرق الأقمشة وخشب البناء

= الرومانية الجرمنية والشرق. ويمكن القول أن لكل من الحزبين اللذين كانا يتنازعان السلطة فيهـا (الحـزب الإيطالي والحـزب البيزنطي) مسوغا لوجوده لا على المحيط السياسي فحسب، وإنما على المحيط التجاري كذلك. فقد كان الحزب البيزنطي يعمـل للمحـافظة على الارتباط مع الإمبراطورية البيزنطية حتى لو بقيت البندقية خاضعـة لدولـة أجنبية. وكانت هذه السياسة ملائمة لامتداد تجارتها إذ أنها تفتح لمراكبهـا موانىء عديدة في الليفـانت، وتؤكد لها منافذ واسعة لتصريف بضائعها. أما الحزب الإيطالي فقـد كان يدفع بكل قواه نحو الاتحاد مع أمراء القارة المجاورين وكان لا مناص من أن تعقـد البنـدقية مع هؤلاء الأمـراء معاهدات سلام وصداقة، لتحصل منها على بضائع القارة لتحملهـا هي بدورها إلى الشرق، وتوزع بوساطتها سلع الشرق في أرجاء القارة. ومن نتائج هذه الثنـائية نمـو الثـروات الخـاصـة، وإيمان أهـل البندقية بضرورة بقاء مدينتهم مستقلة وحيادية وسوقاً مفتوحة حرة لمنتجات الشرق والغرب على السواء.

(١) (1) Heyd: T.I.P: 110 - Sanudo: Le vite dei Dogi. PP: 113-114.

بعد بضع سنوات (في ٨٢٧م أو ٨٢٨م) أكان قرار المنع قد رفع، أو أنه لم يطبق تطبيقاً حسناً، فقد كان هناك بنادقة في الإسكندرية، وكان في مينائها عشر سفن تابعة لتاجرين بندقيين أحدهما ينتسب إلى جزيرة «ملا مكو» ويدعى «بونو»، والآخر إلى جزيرة «تورشيلو» ويدعى «روستيكو». وقد وجد هذان التاجران طريقة لسرقة رفات «سـان مارك» الـذي أصبح راعي مدينتهم وحاميها الأول، وكان مقدساً من قبل البنادقة المقيمين في الإسكندرية. وقد طلب هذان التاجران من الدودج أن يصفح عنهما لأنهما يحملان الرفات المقدسة.

والأسلحة والعبيد ، كما كانوا يأخذون من هذه الأسواق الأقمشة الحريرية الملونـة والمـطرزة ، وأرجوان صور. وقد تمكن البنادقة من أن ينالوا من شارلمـان حرية التجـارة في إمبـراطوريته ، على شرط أن يدفعوا الرسوم العادية في مراكز تفريغ البضائع ، وعند ممرات الأنهار[١]. وبذلك كانت بضائع الليفانت تدخل إلى أواسط أوربة وغربها ، بوساطة البندقية التي ازدادت تجارتها نمواً واتساعاً. إلا أن علاقة البنادقة مع العرب المسلمين تعـرضت لصعـوبـات ، فقد حقد الإمبراطور البيزنطي عليهم لتزويدهم العرب بالأسلحة ، وشكا أمره هذا إلى الدودج الذي منع مثل هذه التجارة تحت طائلة دفع غرامة مالية كبيرة ، أو عقوبة الموت ، وبخاصة إذا بيع للعرب أسلحة أو خشب يمكن أن يستفاد منها في بناء المراكب وتسليحها. ولكن يجب ألَّا يفهم من هذا أن التجارة بين العرب والبنادقة قد توقفت. وكان الإمبراطور نفسه يعلم بأنه لا يستطيع أن يستأصل نهائياً تلك العلاقة التجارية ، إذ لا بد له في هذه الحال من أن يصطدم بمقاومة عنيدة من قبل البنـادقة ، لأن هؤلاء قد اعتادوا على هذه التجارة ، حتى غدتَ بالنسبة إليهم ضرورة حية ، وكانت جهود رؤساء حكوماتهم تنزع دائماً إلى زيادة أواصر العلاقات وتمتينها مع العالم العربي الإسلامي ، حتى إن الدودج «بيترو الثاني أورسيلو» ، الذي عمل بكل طاقاته لإغناء مدينته البندقية ، وزيادة تألقها ، أرسل سفراء إلى جميع الأمراء العرب المسلمين ، وعرف كيف يكسب مودتهم[٢]. ويستثني «كـولشـوتـر» Kohlshûtter بحق بلاط الأمويين في قرطبة ، ويخرج «هايد» كذلك بلاط بغداد الذي كان بعيداً في داخـل القـارة ، ومن الصعب وصول السياح الأوربيين إليه[٣] إلا أنه من المؤكـد أن سفـراء من البنـادقة قد قاموا بزيارات لبلاطات حلب ودمشق والقاهرة والقيروان وباليرمو ، ونالوا منها دون شك امتيازات تؤمن من جديد

---

(١) (1) Heyd: T.I.PP 111-112

(٢) (2) ibid: P. 114

(٣) (3) ibid

للبنادقة استقبالاً حسناً عند مسلمي سورية ، وشمال أفريقية وصقلية[1].
وقد تحالف البنادقة بعد ذلك مع الإمبراطورية البيزنطية ضد النورمنديين ، ومقابل المساعدة التي قدموها في الحرب للدولة البيزنطية ، فقد منحتهم هذه الأخيرة حرية التجارة في أنحاء إمبراطوريتها. وتعدد الوثيقة الممنوحة عام ١٠٨٢م عدداً من الموانىء فتحت أمام التجارة البندقية ، من بينها اللاذقية وأنطاكية في شمال بلاد الشام[2] وتضاعف نشاط البنادقة واتسعت تجارتهم في هذه المنطقة حتى غدت تأتي في المرتبة الأولى بين المدن الإيطالية الأخرى.

وفي هذا الوقت لم تكن جنوة وبيزه منافستا البندقية قد ثبتتا أقدامهما على مسرح الليفانت ، لأن نضالهما لنيل حريتهما السياسية وإرساء قواعد الجمهورية ، وتهديد العرب المتواصل لهما من صقلية والباليئار ، كانا عائقاً في وجه دخولهما ميدان التجارة الشرقية بشكل واسع قبل الحروب الصليبية. إلا أن هذا لا يمنع من القول إن بعض السفن الجنويّة والبيزية كانت تشق طريقها عبر مضيق مسينا ووجهتها سورية ومصر. وفي ١٠٦٣م على وجه الدقة غادر الحاج الإنكليزي «إنغولف Ingulf» أسقف «كرويلاند Croyland» القدس بعد انتهائه من حجه على أسطول تجاري جنوي ، كما أنه زار القاهرة ، وعقد مع خليفتها المستنصر بالله الفاطمي معاهدة تجارية[3] ويلاحظ كذلك أن «غودفروا دوبويون» ، عندما قام بزيارته للقدس قبل الحروب الصليبية (١٠٩٤ أو ١٠٩٥) م ، برفقة كونت

(١) (1) ibid:

(٢) (2) ibid: P: 119

(٣) (3) Beazley: Dawn of Modern Geography. T.11. P:421

انظر راشد البراوي. حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ص٢١٨.
لا يعرف في الواقع إذا كانت المعاهدة المعقودة هي لصالح بلاده أم لصالح جنوة التي أتى على مراكبها. وينفي الدكتور «راشد البراوي» في كتابه «حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين» أن تكون المعاهدة المعقودة لصالح انكلترة، إذ كانت آنذاك في حالة اضطراب داخلي وتوشك أن تقع فريسة الغزو النورمندي على يد وليم الفاتح. ولذا فمن المعقول أن تكون لصالح جنوة.

الفلاندر ، وغيره من الأمراء الآخرين ، فإنهم أبحروا ـ كما يقولون ـ حتى الإسكندرية على مركب جنوي يدعى «لابوميلا La Pomella » ، وعادوا به[1]. ولكن الجنويين والبيزيين ، لم يبدؤوا في الواقع يلعبون دوراً فعالاً في تجارة الليفانت ، إلا منذ الحروب الصليبية. فحتى هذا التاريخ كانت تلك التجارة منحصرة تقريباً في أيدي الأمالفيين والبنادقة ، فإليهما دون غيرهما تدين إيطالية وأوربة بالحصول على منتوجات الشرق التي كانت تملأ أسواقها آنذاك.

وعلى هذا فالجاليات الأوربية في سورية قبل الحروب الصليبية كانت ضئيلة العدد ، ويقتصر أمرها على بعض التجار الأمالفيين والبنادقة ، والجنويين والصقليين ، غير المستقرين تماماً ، وبعض السياح والحجاج ورجال الدين. ولكن هذه الوفود المحدودة في عددها لعبت بما حملته من أخبار إلى أوربة ، وبما نشرته عن زياراتها لهذه المناطق ، دوراً خطيراً في التمهيد للحروب الصليبية ، وللإقامة في المستقبل في بقاع بلاد الشام ومصر للعمل في الميدان التجاري أولاً ، ثم لاستعمار البلاد واستغلالها ثانياً. فكأنها كانت طليعة مستكشفة للجيوش التي ستفد غازية ومحاربة للعالم العربي الإسلامي باسم الدين.

ولكن إذا كانت العلاقات التجارية السلمية بين أوربة وسورية لم تجد في فترة الحكم الإسلامي السابقة للحروب الصليبية مناخاً صحياً لخلق جاليات أوربية قوية فيها ، فاقتصرت من ثم على تعامل تجاري خارجي ، فإن الحروب الصليبية والحكم الصليبي لهذه البقاع ، فتح باباً جديداً في العلاقات العامة بين أوربة وبلاد الشام ، أشبه ما يكون بالباب الذي فتح في العصور القديمة بعد احتلال اليونان والرومان لها. أي أن الحروب الصليبية ولّدت ظروفاً ملائمة ومواتية لانتقال عناصر أوربية من وطنها لتحارب أولاً العرب المسلمين ، ثم لتستقر في حالة نجاحها على أرضهم

---

(1) Heyd: T1.P: 124

كما فعلت جيوش الإسكندر ورومة. فالحروب الصليبية التي أجّج أوارها شعور عاطفي ديني لدى طبقات الشعب الدنيا، كان يدفعها ويغذيها تعطش للربح المادي من قبل بورجوازية المدن، وإقطاعية الأرض. فقد أحست هذه الفئات أنه يمكنها أن تحصل على فوائد مادية جمة من احتلال بلاد الشام والتمركز فيها، لقيمتها التجارية الواضحة، وإمكاناتها الصناعية والاقتصادية الأخرى، فاستغلت الشعور الديني المثار لدى الشعب لتحقق هي مصالحها. وتمثلت الفئة البورجوازية أثناء الحروب الصليبية بالجمهوريات الإيطالية الثلاث، البندقية وجنوة وبيزة، التي كانت على صلة تجارية نشيطة مع بلاد الشام ومصر قبل الحروب الصليبية، فهي أدرى إذن بالطاقات الاقتصادية التي يعج بها العالم العربي الإسلامي. ولقد أدركت القوى الأوربية المشتركة في الحملات الصليبية حاجتها إلى عون هذه الجمهوريات، وبخاصة أساطيلها، لتنقل بوساطتها محاربيها إلى الأرض المقدسة، ولتحكم حلقة الحصار البحري على الموانىء الشامية. ودخلت هذه الجمهوريات فعلاً الحرب ما عدا أمالفي الخاضعة للنورمنديين، وأسهمت إسهاماً فعالاً في العمليات العسكرية[1]، إلا أنها اشترطت مقابل أعمالها تلك أن تمنح هبات وامتيازات على الأرض المحتلة. ونفذ الأمراء الصليبيون معظم الشروط المتفق عليها، فملكت جنوة ثلث مدن عكا وأرسوف وقيصرية، والأراضي الممتدة في ضواحيها، ومنحت ثلث العائدات الجمركية المجباة في ميناء عكا، وأعفيت من الضرائب في جميع أنحاء مملكة القدس، ونالت حياً في كل من مدينتي القدس ويافا. وازداد نفوذ جنوة على طول الساحل السوري، بعد أن امتلكت ميناء جبيل برمته، وثلث مدينتي طرابلس

(١) لقد احتل الجنويون ميناء السويدية (قرب أنطاكية)، وحاولوا مهاجمة يافا، ونزلوا في اللاذقية، وساعدوا على احتلال أرسوف وقيصرية وعكا، وطرطوس وجبيل، واشتركوا في احتلال طرابلس وجبلة وبيروت. وأسهم البنادقة في حصار عكا، واستولوا على حيفا، وحاصروا صور. وساعدت بيزة في العمليات الحربية في القدس ويافا، واشتركت في حصار اللاذقية.

وبيروت ، وثلاثين بيتاً في أنطاكية وكنيسة وسوقاً وسبيل ماء[1].

أما البنادقة ـ فعلى الرغم من أن المعاهدات التي عقدوها مع الأمراء الصليبيين لم تنفذ بحذافيرها ـ فإنهم امتلكوا قسماً من مدن صيدا وحيفا وعكا ، وأرضاً في القدس مساوية لتلك التي كان يملكها الملك نفسه ، وفي صور ثلث المدينة مع ضواحيها ، وفي أنطاكية كنيسة وفندقاً وبضعة منازل ، كما أعفوا من جميع الرسوم على المبيعات والمشتريات ، وعند دخول ممتلكات الملك وأتباعه وخروجهم منها[2].

أمـا البيزيون فقـد حصلوا على حي في أنطاكية ، وعلى شارع في اللاذقية مع كنيسة ، وعلى بضعة منازل في طرابلس ازداد عددها مع الزمن بالهبات والمشتريات. وامتلكوا في صور أراضي للبناء ، وسوقاً وكنيسة ، وبساتين وطواحين في الضواحي ، ومثلها في عكا والقدس وقيصرية[3].

وعلى الرغم من أن أمالفي لم تشترك في الحملات الصليبية ، إلا أنها استفـادت من الحكم الصليبي في سورية ، فأضـافت إلى الحي الذي كانت تملكه في أنطاكية ، عدداً من المنازل والمخازن والحوانيت ، في اللاذقية وطرابلس وعكا[4].

ولم يستفد من الحرب الصليبية الدويلات الإيطالية فحسب ، وإنما مدينة مرسيلية أيضاً. فقد قدمت هذه المدينة خدماتها إبان الحملة الصليبية الأولى ، وعرفت كيف تكون نافعة لمملكة القدس وإمارة طرابلس على السواء. فاشتركت بالمعارك الحربية ، وأقرضت المال ، وأسدت النصيحة الحسنة ، وكوفئت على هذه الخدمات ، كما كوفئت المدن الإيطالية ، فأعطيت حياً في مدينة القدس ، لا يسكن معها فيه غريب ، ومنحت آخر

(١) (1) Raimundi Des Aguillers: Histoire Occidentale des Croisades. TIII. P. 242.

(٢) (2) Heyd: T.I. P: 144

(٣) (3) ibid: P: 150-151

(٤) (4) ibid: P: 148

في مدينة عكا ، وفي جميع المدن البحرية التابعة للمملكة ، وأعفيت من رسوم الجمرك ، ومن بعض الضرائب(١).

وهكذا استقر الأوربيون للمرة الثالثة على الأرض السورية ، بصفتهم محتلين كما فعلوا أيام اليونان والرومان ، وأخذوا بتأسيس مستعمرات خاصة بهم على نمط المدن اليونانية والرومانية التي أقيمت سابقاً ، لها مؤسساتها المختلفة وإدارتها. وكانت هذه المستعمرات تضم بصورة عامة مجموعة أبنية أقيمت على أرض منحت لهم ، أو حياً كاملاً أو قسماً هاماً من المدينة. وكان يطلق على هذا المجموع اسم الـ Ruga ، أو الـ Vicus . وهذه الأبنية بعضها مخصص للخدمة العامة ، ومنها «مقر الرئاسة» وهو مركز الإدارة والقضاء ، وفيه يقيم حاكم المستعمرة ، وتنظر القضايا والدعاوى ، وفيه يجمع الحاكم مجلسه. وفي بعض المستعمرات الصغيرة كان مقر الرئاسة يحوي «المخزن» ، الذي تجمع فيه البضائع ، كما كان عليه الحال في مستعمرة البندقية في أنطاكية مثلاً. إلا أنه في معظم الأحوال كان مبنى الرئاسة متميزاً عن المخزن ، مثلما كان عليه الأمر في عكا وصور ، إذ كانت الجاليات بحاجة في هذه المراكز الكبيرة للتبادل التجاري إلى مخزن واسع ، Fundicum, magnum Palatium Fontici يستخدم مخزناً ومكاناً للبيع في آن واحد.

ويلي «مقر الرئاسة» بالأهمية من بين الأبنية المخصصة للخدمة العامة في المستعمرة «الكنيسة». فالمستعمرون ما كانوا ليهملوا أبداً حاجاتهم الدينية. والكنيسة إما أن تمنح لهم ضمن امتيازاتهم ، أو أن مجموعة المستعمرين يبنون واحدة أو أكثر(٢). وإلى جانب الكنيسة كان للمستعمرين مطاحنهم ومخابزهم ومجازرهم الخاصة. ويتمم المستعمرة البيوت الخاصة لسكنى الأفراد وأسرهم ، والحمامات التي كانت تخصص

(١) (1) ibid: PP: 146-147

(٢) (2) ibid: P: 152
كان للبنادقة في صور ثلاث كنائس وأغناها كنيسة سان مارك.

يوماً واحداً في الأسبوع لاستخدام الجالية. وبالإضافة إلى التركيب البنائي السابق للمستعمرة، كان المستعمرون الإيطاليون يبنون وسط أحيائهم، وبخاصة في المدن الرئيسية مثل عكا وصور، أبراجاً مرتفعة يضعون فوقها المنجنيق، وأدوات الحرب والحصار حتى إذا ما فكر عدو أو متطفل اقتحام هذه الأحياء أصلوه ناراً وحجارة(١).

وكان كلما اتسع الحي التجاري، ازداد عدد منازل السكن ومخازن البيع، والمصانع الصغيرة التي يمكن أن تستثمر من غير خاصة الجالية. وكانت البلدية Communité في الحي تبيعها أو تؤجرها وتنال منها إيرادات هامة جداً. وكانت قيمة ايجارات المنازل والدكاكين ترتفع عند وصول قوافل المراكب التجارية من الغرب. وكان الايجار يتم، إما لطول العام، أو للفترة التي ينعقد فيها السوق فقط. وكان التجار الذين تحملهم هذه القوافل، والذين يجب أن تعيدهم إلى بلادهم بعد انتهاء زمن البيع والشراء، يقيمون عند المستعمرين المقيمين من مواطنيهم، حتى تنتهي أعمالهم، أو يستأجرون منازل خاصة بهم.

ويبدو أن أعداداً كبيرة من سكان كل مدينة إيطالية، قد وفدت للسكنى والإقامة الدائمة في الأحياء المخصصة لها. وفي الحقيقة من الصعب أن نعرف بالضبط ممن كان يتألف السكان الثابتون في مستعمرة ما، إذ ليس هناك معلومات كافية حول هذا الموضوع(٢) وكل ما نعرفه وبشكل مؤكد، أن الحي البندقي أو الجنوي في عكا وصور مثلاً، لم يكن فيهما أفراد الأمة الأولى أو الثانية فقط. ويبدو أنه لم يكن من سياسة تلك المدن التجارية عند تملكها الحي أن تطرد سكانه الاول منه ففي الثلث البندقي في صور، كان يسكن سوريون مسلمون ويهود، وكانوا يتمتعون بطمأنينة كاملة، وإن كان اليهود على عادتهم يجتمعون في عدد من المنازل المتقاربة. ولكن هؤلاء السكان الأصليين كانوا يدفعون ايجارا كما

---

(١) (1) Grousset: Histoire Des Croisades et du Royaume de Jérusalem T. III. P: 537.

(٢) (2) Heyd: T.1 P: 154

كانـوا يضعـون في خدمة التجار الأجانب معرفتهم عن البلد وسكانها ، وخبرتهم في هذا المضمار ، وفي الميدان الصناعي كذلك . وهكذا نشأ في الحي البندقي في صور مصانع للحرير يديرها سوريون ، ومصانع للزجاج يستثمـرهـا اليهود[1] إلا أن هذا لا يمنع من وجود أحياء خاصة بالوافدين الجدد ، لا يسمح لغيرهم بالإقامة فيها ، وهذا يتضح في الامتياز الممنوح لسكـان مرسيلية في مدينـة القدس ، إذ نص على أن يكون لهم حيهم الخاص الذي لا يطرقه غيرهم[2].

ولا بد من الإشـارة إلى أنـه كان يتبـع تلك المستعمـرات السكنية إقـطاعـات من الأرض الـزراعية خارج المـدينة ، وهي التي كانت تقدم لسكان المستعمرة ما يحتاجونه من حبوب وخضروات ، وكان يطلق عليها مع الأبنية حولها اسم «الكازو» ، أي القرى الصغيرة .

وخلاصة القول إن الجاليات الأجنبية بممتلكاتها المستقلة ، وحرياتها التي تتمتـع بها ، كانت تؤلف كياناً واضحاً في إطار النظام الإقطاعي ، الـذي أدخله الصليبيون بدقـائقـه إلى الدول التي أسسوها على الأرض الشـامية . ولم يكن الإقـطاعيون من بارونات وكونتات ينظرون إلى تلك الجاليات نظرة رضا وود ، وإنما نظرة تحد وحنق وغيظ ، ولقد بذلوا كل ما في وسعهم ليمنعوا وقوع أي أرض جديدة في أيديها ، بل حاولوا أن يتعدوا على حرياتها ، فقام صراع عنيف بينهم وبينها ، أضيف إليه التنافس الحاد بين الجـاليات الإيطالية نفسها ، الذي كان يتحول أحياناً إلى اشتباكات دمـوية خطيرة . ولقد ازداد هذا التناحر المزدوج في فترة الحكم الصليبي الثاني ، أي بعد فتح صلاح الدين لبيت المقدس، ووفود جاليات أوربية من مدن غير المدن السابقة . إذ يلاحظ إبان الحكم الصليبي الثاني ، أن البنـادقـة قد ضعف أمـرهم ، لأن تأسيسهم للإمبـراطـورية اللاتينية في

---

(١) (1)ibid: PP: 153-154

(٢) (2) Ibid: P: 146

القسطنطينية امتص قواهم ، فتركوا الساح حراً للبيزيين والجنويين ، ولمن أتى جديداً من الجاليات الأوربية الأخرى ، التي اشتمت فوائد الإقامة والتجارة في هذه البقاع. ومن هذه الجاليات الجديدة «الأنكونيون» ، الذين لم يكونوا يزورون بلاد الشام إلا متسللين وراء البيزيين والجنويين والبنادقة. فقد وجدوا أخيراً الوقت مواتياً ليعتمدوا على أنفسهم ، وليطيروا بأجنحتهم الخاصة وليكونوا مستعمرة أنكونية مستقلة في عكا(١).

وإلى جانب الجالية الأنكونية وفد إلى عكا «الفلورنسيون» ، وأسس التجار «اللوكيون» مصانع ومتاجر فيها ، ووعدت مدينة «سيين» الإيطالية في عام ١٢٦٨م ، بأن يكون لرعاياها الحرية في الدخول والخروج إلى عكا ومنها ، وأن تخفض الرسوم في الميناء إلى ١٪ فقط. وبذلك كان يزداد عدد المدن الإيطالية ، صاحبة الجاليات التجارية في عكا يوماً بعد يوم ، وشرعت «الجمعيات الإيطالية» التي كان لها مصارف في أوربة تؤسس لها فروعاً فيها ، لأن الميناء كان ذا شروط ملائمة لتجارة نقدية واسعة. (٢)

ولم يقتصر أمر الوافدين الأوربيين على الإيطاليين فقط ، بل نجد في عكا كذلك آثاراً لمستعمرة تجارية إنكليزية ، ولعل أفرادها قد وصلوا إليها بعد الحملة الصليبية ، التي قادها ريتشارد قلب الأسد ، فالـ Vicus Anglorum كانت قائمة على التل. إلا أن أهم المستعمرات بعد المستعمرات الإيطالية كانت مستعمرة البروفنسيين ، وكانت مدينتا «مونبليه»(٣)

---

(١) (1) Heyd: T.1.P: 318

(٢) (2) ibid: P: 310

(٣) مونبلية مدينة تجارية كبيرة في جنوب فرنسة. ولقد كانت تحت حكم آل آراغون أولاً ، وكانت تتاجر مثل برشلونة مع «الليفانت». ولقد سادها آل آراغون بطريق الإرث في ١٢٠٤م بعد أن اندثرت سلالة أمرائها الأول. وعلى الرغم من حكم آل آراغون لها، فإن البورجوازية لم تفقد فيها شيئاً من حريتها. وكان يديرها قناصل منتخبون بموجب دستور ديمقراطي بحت، وفي الحقيقة كانت تتمتع بحرية شبه كاملة، وكان حكامها الرسميون يهتمون برخائها، فتشجعوا على مد تجارتها إلى الليفانت وحصلوا =

«ومرسيليه»[1] مصدر أغلبية أعضائها ، أما البقية فمن «ناربون» ، و«سان جيل» و «ايغ مورت»[2].

وبتكاثر الأوربيين على أرض بلاد الشام أثناء الحكم الصليبي لها ، انطلقت التجارة الشرقية ـ الغربية ، انطلاقة لم يكن يتخيلها حتى فكر جريء جداً. فنشطت حركة النقل بين أوربة وبلاد الشام على نطاق واسع ، وأخذت المراكب العديدة الوافدة من الغرب تحمل السلع والمسافرين والحجاج. ونظمت رحلتان من موانىء إيطالية ، إحداهنما في عيد الفصح ، والثانية قرب عيد القديس يوحنا المعمدان. وكانت رحلة الربيع تمتد أحياناً حتى شهر أيار ، ورحلة الصيف حتى شهر أغسطس (آب) ، أو أيلول. وقد حاول البنادقة في مطلع القرن الثالث عشر تنظيم رحلة شتوية إضافية ، إلا أن مجموع الرحلات بقي بصورة عامة محدداً باثنتين حتى عام ١٢٧٨م.

= لها في عكا وطرابلس على حقوق جديدة. وكان لها قناصل في تلك المدن وفي صور. ومع أنها أتت متأخرة إلى بلاد الشام إلا أن نشاطها التجاري لم يكن ليقل عن المدن التجارية الكبرى الأخرى.

(١) مرسيلية لم تكن تتمتع باستقلال كامل آنذاك، إلا أن أمارة البروفنس لم تكن لتمنعها من أن تدير بنفسها أعمالها الداخلية، تحت إشراف موظفين منتخبين، وأن تعقد معاهدات مع القوى الأجنبية. وقد دام هذا الوضع حتى عهد «شارل دانجو»، الذي ألغى انتخاب الموظفين البلديين. وتحت حكم أمراء هذا البيت احتفظت مرسيلية ببعض الامتيازات، من بينها حق عقد المعاهدات. وأن الوثائق الموجودة وبخاصة قوائم الاستيراد والتصدير، التي ترجع إلى ١٢٢٨م تبين أنها كانت مدينة تجارية مزدهرة جداً، وترتبط بعلاقات تجارية واسعة مع موانىء صقلية وبلاد الشام وأرمينية الصغرى، من جهة، ومع الموانىء العربية في الإسكندرية ومختلف دول شمال أفريقية.

(٢) هي أول ميناء ملكه ملوك فرنسة على البحر المتوسط، وقد اشتراه القديس لويس من أسقف (بسالمودي)، ووسعه وحصنه، ليصبح ميناءه الخاص الذي يطلق منه حملاته الصليبية.

وكان وصول إحدى هذه القوافل يعني دائماً نشاطاً تجارياً كبيراً في موانىء سورية. إذ كان يجري فيها ما يشبه المعارض ، ولكن التجار الغربيين المقيمين بصورة مستديمة في تلك الموانىء ، لم يكونوا يعتمدون على تلك المواسم فقط ، وإنما كانوا حريصين على ألا يتركوا مخازنهم خاوية من البضائع ، في أية فترة من فترات السنة. وكانوا يفتحون حوانيتهم على الدوام ، مما جعل حركة التبادل التجاري بين منتوجات الشرق والغرب مستمرة. فالتجار المستقرون كانوا يستفيدون إذن أضعافاً مضاعفة ، أكثر من أولئك الذين يفدون مع القوافل التجارية ثم يرحلون(١).

وفي الواقع ، لم تعد بلاد الشام بالنسبة إلى تاجر الغرب بلداً يُترك فيه تحت أهواء أمرائها الأصليين ، ويخضع للحياة في إطار عاداتها الشرقية البحتة ، ويتعامل فيها مع سكان يختلفون عنه لغة وتقاليد وأخلاقاً ، ولا يمكنه الإقامة فيها إلا بعد جهود شاقة ، وإذا أقام فهو غير آمن ، وإنما أصبح الآن وكأنه في موطنه الأصلي ، تحت حكم أمراء من جنسه ، ووسط شعب يسود فيه العنصر اللاتيني ، ولا يلعب فيه سكان البلاد ـ وقد خضعوا أو أبعدوا ـ سوى دور ثانوي. وبالإضافة إلى هذا كان يتمتع بامتيازات أعطاه إياها الأمراء بصفته مواطناً ، أو رفيق سلاح. فكل شيء غدا مدعاة لربح وفير ، وإذا ما أراد الإقامة نهائياً في بلدة ما فإنه كان يختار مكاناً لإقامته ، حياً هو ملك بلده الأصلي ، فهو محاط إذن بمواطنيه ، والإدارة والشرطة ، ورؤساء الدين منهم وإذا ما أراد أن تكون إقامته مؤقتة ، فإنه كان يجد قاعدة صلبة لعملياته التجارية ، ومأوى حسناً له ولبضائعه ، ومساعدة ونصحاً من مواطنيه المقيمين ، وحماية من السلطات الاستعمارية نفسها.

وإلى جانب كل ما سبق وجد التاجر الغربي في بلاد الشام جميع ما يطلبه من منتجات الشرق ، فهو غير مضطر للقيام برحلات طويلة إلى وسط

---

(١) (1) Heyd: T.1. P: 181

آسية وشـرقيهـا ، بغية الحصول عليها ، فالطرق التجارية المعروفة التي تنحـدر من أقـاصي آسية كانت تصب بعـد وصـولها إلى بغداد في بلاد الشام ، إما بوساطة الأنهار أو الصحراء[1] ، فتتغذى منها مدنها الكبرى مثل حلب وهي سوق الحرير بلا منازع ، وحمص وحماة ودمشق. ومن هذه المـدن الداخلية كانت تنطلق الطرق البرية الفرعية لتلاقي ساحل البحر المتـوسط في أنـطاكية والـلاذقية ، وجبلة وطـرطوس وطرابلس ، وجبيل وبيروت وصور وصيدا وعكا[2]. ويبدو أنه في فترة السلام بين المسلمين

---

(١) لقد كانت منتجات آسية تنطلق من بغداد عبر قناة «نهر عيسى» إلى الفرات، وتصعد هذا النهر حتى «الرقة»، وهي مكان تجاري مزدهر في سورية يتلاقى فيه الطريقان الوافدان من بغداد، أحدهما الطريق السابق والثاني الآتي عبر دجلة والموصل، وشمال الجزيرة، ماراً بالسميساط والرُّها (إديسا) وحرَّان. ومن الرقة فإن طريق القوافل كان يساير الفرات حتى بالس، ثم يبتعد منحرفاً نحو حلب. ومن حلب كان الطريق يتفرع فرعين رئيسيين، ليلاقيا ساحل البحر المتوسط في أنطاكية واللاذقية. وأنطاكية لم تكن في الواقع ميناءً بحرياً، وإنما كانت مرتبطة بالبحر بطريق طولها عشرة أميال وتنتهي في ميناء «سـان سيمـون» أو السويدية القائم في مصب نهر العاصي. أما الـلاذقية فعلى العكس كانت ميناء، ومن أجمل الموانىء في سورية وأكثرها تحصينا وصلاحية لرسو السفن. ولا يذكر «سانوتو» الذي كتب في مطلع القرن الرابع عشر أي شيء عن ميناء الإسكندرون الذي أصبح في العصور الحديثة الميناء الرئيسي للتصدير من سوق حلب مما يدل على أنه لم يكن يتمتع زمن المؤرخ بأية أهمية تجارية.

(٢) لم تكن التفرعات الشمالية للطريق التجاري العالمي في سورية هي التي تعمل فقط في حمل سلع الشرق إلى ساحل البحر المتوسط، بل كانت هناك تفرعات أخرى تصل الأسواق الإسلامية الداخلية بالموانىء المتوسطية في أواسط بلاد الشام وجنوبها. فإلى جانب سوق حلب كان هناك سوق دمشق، ويتصل الاثنان مع بعضهما بعضاً بطريق للقوافل معروفة ومطروقة جداً. وكانت هذه الطريق تجتاز مدينتي حماة وحمص التي كانت تتلقى منتوجات آسية من طريق آخر هو طريق القوافل عبر الصحراء الذي يصلها مباشرة بالرقة والفرات. وكانت المنافذ البحرية لحماة وحمص تقع في موانىء تحت سيادة الفـرنجة، مثل طرطوس الذي يقول عنه الإدريسي بأنه ميناء حمص، وطـرابلس التي كانت مخازنها زاخـرة بالبضائع الثمينة وتفد إليها المراكب من جميع البلدان، وأخيراً جبيل وهي ميناء صغير صالح لرسو السفن الصغيرة وسوق نشيط

والصليبيين ، كانت القوافل التجارية الإسلامية تجتاز دون عوائق ما ، الأرض المسيحية ، وكانت معاهدات السلام نفسها تنص أحياناً بصراحة في أحد بنودها ، على ضرورة تحقيق هذا الأمر. ومن ثم فإن مملكة القدس كانت تجني فوائد وأرباح كبيرة من تلك الصلات ، فعدا توافر البضائع الشرقية في موانئها ، فإنها كانت تجبي رسم مرور على تلك البضائع والسلع. وهكذا عجتّ أسواق عكا وبيروت وصور وعسقلان والقدس بمنتوجات الشرق الأقصى. ولم تكن تلك المنتوجات تحملها فقط قوافل المسلمين أيام السلم ، أو سكان البلاد من المسيحيين واليهود فحسب ، وإنما كان التجار الغربيون يذهبون بأنفسهم للبحث عنها فيما وراء إماراتهم الصليبية ، أي في الأسواق الإسلامية المجاورة المشار إليها. وفي الحقيقة أن الرغبة ببضائع الشرق والحاجة إليها ، قد نميا في أوربة نمواً لم تعد فيه الكميات المطروحة منها في أسواق الصليبيين كافية للاستهلاك ، كما أن الأرباح التي تدفقت على تجار الغرب منها دفعتهم إلى المطالبة بالمزيد. فعلى الرغم من الصعوبات السياسية والعسكرية التي كانت تعترض سبل التبادل التجاري بين داخل سورية والدويلات الصليبية ، وبين مصر ودول أوربة ، فإن أمل الغربيين الكبير بالكسب كان يسكت وسوسات ضمائرهم ، وبالمقابل فإن سلاطين مصر عرفوا كيف

= يشير إليه «أبو الفداء».

إلا أن السوق الكبيرة في وسط بلاد الشام وداخلها هي مدينة دمشق، التي بقيت في أيدي العرب المسلمين. وقد أتت أهميتها التجارية من كونها ملتقى البضائع الواردة من فارس وبلاد العراق وآسية الصغرى ومصر وشبه الجزيرة العربية. وبالإضافة إلى ذلك فهي منطلق أكبر قوافل الحجيج إلى مكة، ومركز صناعي ينتج أصنافاً من السلع ذات قيمة تجارية كبيرة. فهي تصنع الحرير بجميع أنواعه، وبخاصة البروكار المذهب الذي كان لا يباريها بإتقان نسجه سوى أصفهان ونيسابور، والسيوف الدمشقية الدقيقة والأسلحة ذات الشهرة العالمية والحلويات.

وإلى جانب كل ما ذكر فإن دمشق كانت تقع خلف مملكة القدس الصليبية وعلى بعد بضعة أيام فقط من موانئها التجارية الرئيسية فهي إذن سوق تموينية ضخمة للمؤسسات التجارية الغربية في بيروت وصيدا وعكا وصور.

يكبتون عواطفهم المعادية ، ويبتلعون نقمتهم أمام الفوائد الضخمة التي يمكن أن تجلبها هذه التجارة على بلادهم وبيت مالهم . لقد رأوا فيها وسيلة لإغناء خزينتهم ، تمكنهم من الإنفاق بسخاء على الحملات الموجهة ضد الصليبيين ، كما أنها الطريقة الوحيدة لإقناع الغربيين بحمل الأسلحة إليهم ، والأخشاب اللازمة لبناء السفن[1]. وفي الوقت نفسه يضمنون إبعاد قسم من المسيحية عن تأييد حركة الصليبيين ، والوقوف منهم على مجرى الحالة السياسية في أوربة ، ومشروعات أمرائها .

وهكذا أخذ التجار الأوربيون ، من جنوة وبيزة والبندقية ، يعقدون الاتفاقات التجارية مع سلاطين مصر ، والحرب الصليبية لا تزال في مطالعها ، والمجامع الدينية تنذر وتتوعد وتهدد ، والرأي العام الأوربي مشمئز وثائر. ففي عام ١١٥٤م وقَّعت بيزة معاهدة مع الخليفة الفاطمي الظافر ، تضمن لرعاياها المعاملة الحسنة ، والأمن والسلامة ، وقام سفيرها برحلة إلى بلاد الشام للمفاوضة من أجل امتيازات تجارية مماثلة[2]. وكذا جنوة والبندقية. وحتى عندما وصل إلى الحكم صلاح الدين الأيوبي الخصم اللدود للصليبيين ، فإن هذه الدول وقعت معه اتفاقات مشابهة ضاعت نصوصها[3] ولكن يستشم من مجرى الحوادث أنها كانت تضمن للتجار الأجانب استقبالاً لائقاً ، في مصر وداخل سورية . وبذلك كان يشاهد في النصف الأول من القرن الثالث عشر ، أن التجار البنادقة في عكا كانوا يأتون لزيارة دمشق وغيرها من المدن العربية الإسلامية في بلاد الشام[4]. ولقد تضاعفت هذه الصلات أثناء الحكم

---

(1) Heyd: T.1.P: 386

. في رسالة عام ١١٨٢ موجهة من صلاح الدين إلى الخليفة، يتبين أن البنادقة والجنويين والبيزيين كانوا يحملون إلى مصر منتجات مختارة من الغرب، وبخاصة الأسلحة والذخيرة، مما هو ذو فائدة على الإسلام وضرر على المسيحية الغربية .

(٢) (2) ibid: PP: 393-398

(٣) (3) ibid: P: 399

(٤) (4) ibid: P: 319, 373

الصليبي الثاني ، وحثت المدن التجارية الإيطالية خطاها للمحافظة على مراكز عملها في الساحل الشمالي لسورية ، بعد أن وجهت جيوش صلاح الدين الظافرة ضرباتها القاصمة لإمارة أنطاكية ، واستعادت اللاذقية وجبلة. فلكي يُبقي البنادقة مستعمراتهم في المدينتين الأخيرتين ، والحقوق المرتبطة بها ، فإنهم أرسلوا في عام ١٢٠٦ م أو ١٢٠٧م (٦٠٢هـ) إلى أمير حلب الأيوبي «غياث الدين الظاهر بن صلاح الدين» ، مبعوثاً هو «مارينياني» P. Marignani ، ووقعت بين الطرفين معاهدة تجارية ، أُعطي فيها لتجار البندقية في حلب لأول مرة فندقاً وحماماً وكنيسة ، ووعد أولئك الذين سيأتون إليها للإقامة ، وأولئك الذين يقيمون في اللاذقية بمساعدة الموظفين المسلمين لهم في الحالات التي يضطرون فيها إلى اللجوء إلى القضاء وبالمحافظة على ثرواتهم وما يملكون في حالة الموت ، كما حددت رسوم الجمرك التي ستجبى منهم في الدخول والخروج[1].

فالبندقية إذن نفذت إلى داخل بلاد الشام ، ووفدت جالياتها إليه ، والحروب الصليبية لما تضع أوزارها. وتتالت علاقاتها الدبلوماسية مع أمير حلب تحت حكم «الملك العزيز» ، وريث الظاهر ، وعقدت اتفاقاً في عام ١٢٢٥م مع أمير اللاذقية ، منحت بموجبه فندقاً وكنيسة وحماماً وفرناً ، كما أن مبعوثها «فوسكاريني» أكمل جولته إلى قلعة صهيون[2] ، التي قدم له

---

(١) (1) Ibid: P: 374

(٢) لقد كان حصن صهيون أقوى القلاع في شمال سورية، ويقوم على مسيرة يوم واحد إلى الشرق من اللاذقية، ويسيطر على طريق القوافل بين حلب واللاذقية. وكانت الأرض التي يسيطر عليها الحصن تمتد حتى باب البحر بين اللاذقية وجبلة، حيث كانت هناك فرضة صغيرة تحتمي بها السفن أحياناً. وكان البنادقة حريصين على أن تكون صلاتهم مع أميره حسنة: فقد يحدث أن يتحطم أحد مراكبهم على الشاطىء، أو يموت تاجر منهم أثناء تنقله في الإقليم، أو يفرض سيد الحصن رسوماً مرتفعة قليلاً أو كثيراً على البضائع المحمولة من حلب إلى البحر وبالعكس. وبعد أن فتح صلاح الدين هذا الحصن، فإنه أقطعه إلى أمير يدعى «ناصر الدين منكورس».

أميرها من أجل أمن التجار البنادقة ، وسلامة أشخاصهم وملكياتهم ، نفس الضمانات التي قدمها لهم أمراء حلب واللاذقية ، مع تخفيض الرسوم على بعض السلع (١).

وتتابعت البعثات من البندقية لتأكيد الاتفاقات ودعمها ، ففي نهاية عام ١٢٢٩م أرسل الدودج «يعقوب تيبولو Jacopo Tiepolo» سفارة جديدة إلى صهيون وحلب ، برئاسة «جيْوفاني سوكّوغُلو Giovanni Succugollo» . وقد جدد أمير صهيون الضمانات التي منحها سلفه . أما أمير حلب فقد سمح للبنادقة أن يؤسسوا مستعمرات لهم في مدينته ، وأخرى في اللاذقية ، وأن يضعوا على رأس كل واحدة بيلاً تَحُلّ أمامه جميع الخلافات بين الرعايا البنادقة ، كما منحهم كنيسة في اللاذقية ، وأجاز لهم إقامة فندق قرب «الجسر»(٢). وفي عام ١٢٥٤م ، وصلت سفارة ثالثة إلى هذه المدينة ، ممثلة «بجيوفاني ساغريدو G. Sagredo ، وكان أمير حلب هو «الملك الناصر» ، وقد عادت تلك السفارة إلى بلادها وهي تحمل رسالتين ، لا تحتويان في الحقيقة سوى وعود عامة بالصداقة والحماية ، ولا تثبتان شيئاً ، سوى أن البنادقة كانوا يتعاملون في تلك الفترة مع حلب . وبعد بضع سنوات هاجم هولاكو التتري حلب (١٢٦٠م) ، وانتقلت السيادة في بلاد الشام إلى المماليك ، وتنازل أمراء صهيون عن الحصن إلى بيبرس . فهل حافظ البنادقة على فندقهم في حلب واللاذقية؟ وهل أبقى الأسياد الجدد على المعاهدات والاتفاقات السالفة الذكر؟ ليس لدينا ما يؤكد الإيجاب أو السلب ، إلا أن هناك وثائق تثبت أن عدداً كبيراً من التجار البنادقة كان يتجه في نهاية العصور الوسطى إلى حلب ، وأن آخرين كانوا يقيمون فيها ، ويتاجرون بالسلع الآتية : اللؤلؤ والأحجار الكريمة ، والفضة والنحاس ، والمنسوجات والقطن ، الذي كانت سورية تنتجه

(١) (1) Ibid: P: 376

(٢) ويعتقد أن المقصود هنا «جسر الشغور» على العاصي، الذي كان من الضروري اجتيازه أثناء الذهاب والإياب بين حلب واللاذقية.

بكميات كبيرة انذاك ، والتوابل وبخاصة الفلفل الواردة إليها من الخليج العربي[1].

وإذا كان البنادقة قد أرادوا تثبيت مركزهم التجاري في بلاد الشام ، بعد أن شعروا بقرب زوال الدولة الصليبية على الساحل ، فابتدؤوا بالشمال ، فإنهم لم يغفلوا من حسابهم الجنوب . فلقد اتصلوا بالسلطان قلاوون وهو يستعد لمعركة عكا ، وطلبوا إليه أن يمنحهم حرية التجارة في ممتلكاته . وتم الاتفاق بين الطرفين في القاهرة في ٢٩ شوال عام ٦٨٧هـ ، (٢٦ تشرين الثاني ١٢٨٨م) . وفي هذه الوثيقة الممنوحة من السلطان قلاوون ، تعهد السلطان أن يأخذ تحت حمايته أشخاصهم وما يملكون ، ولا يطلب منهم بالمقابل سوى دفع الرسوم العادية[2].

ويستنتج من ذلك أن الأوربيين بإقامتهم على طول الساحل السوري ، إبان الحكم الصليبي ، قد أدركوا بالممارسة الفعلية الفوائد والأرباح التي يمكن أن يجنوها من تجارة نشيطة مع هذه الديار ، ومن ثم فهموا ضرورة بقائهم ، واستمرار وجودهم فيها . واذا كانوا قد أخفقوا فاتحين فليبقوا أصدقاء متاجرين ، وهذا يفسر استماتتهم في الدفاع عن المراكز التي أقاموا فيها ، ثم محاولاتهم الملحّة في ضمان استمرار العلاقات التجارية السلمية بينهم وبين المناطق الداخلية في بلاد الشام ، وسعيهم الحثيث لعقد المعاهدات والاتفاقات مع أمراء تلك المناطق . ولقد زاد سعيهم هذا بعد أن انتصر العرب على الصليبيين ، وأزالوا آخر معاقلهم على الأرض السورية ، في عام ١٢٩١م .

---

(١) (1) Heyd: T.I.P: 377

(٢) (2) Heyd: T.II.P: 40

لقد نشر تلك الوثيقة لأول مرة «ماس لا تري» ولكن تعيين اسم المقاطعة التي منحت تلك الوثيقة من أجلها ، ذكر من قبل المؤرخ خطأ . فالمقصود من كلمة «Seme» هو بلاد الشام ، لا العرب كما ظن المؤرخ .

فبزوال الحكم الصليبي من سورية ضاع على الجمهوريات الإيطالية جميع ما ملكت في بلاد الشام ، وفقدت امتيازاتها التي نالتها إبان العهد البائد . وجاءت المسيحية الغربية ممثلة في البابا فزادت الطين بلة عندما دعت إلى تطبيق «قرارات المنع» في الميدان التجاري ، أي منعهم من بيع أي شيء يمكن أن يحوّل إلى مادة أو أداة حربية تنفع المسلمين ، مثل تجارة العبيد ، والخشب والأسلحة ، والمواد الغذائية . وهذا يعني قطع دابر تجارة أوربة مع شرقي البحر المتوسط . وقد أرفق البابا قراراته بالتهديد بالحرمان وبإعلان خيانة من يخرج على تلك القرارات ، وأمر بإيجاد سفن مراقبة لتتأكد من سلامة التنفيذ .

ولكن كل الإجراءات المفروضة لم تتمكن من وضع حد للعلاقات القائمة بين مصر وبلاد الشام من جهة ، والمدن الإيطالية من جهة أخرى . فالجاليات التجارية ظلت كما هي ولا سيما في الإسكندرية[1] . وفي سورية بالذات ، فإنه لم يمض وقت طويل على انتهاء الحروب الصليبية ، حتى تجرأ التجار الأوربيون وعادوا إليها متاجرين ومقيمين ، وبخاصة البنادقة منهم . ففي عام ١٣٠٤م ، زار بندقيان أحدهما يدعى «فرانسيسكوس فيرمانوس» Franciscus Firmanus ، وثانيهما «قسطنطينوس Constantinus ، أمير مدينة صفد[2] ، باسم الدودج الذي كلفهما بمهمة شفوية لديه . ولا تذكر وثائق البندقية اسمه ، وإنما تلقبه بـ Baylius et admiralius Castelli de Safet et Contrate Accon أي بيل قلعة صفد ومنطقة عكا وأميرها ولقد أجاب هذا الأمير ـ بعد أن أخذ تعليمات من السلطان الناصر

---

(1) Heyd: T.11. PP: 37-38

(٢) صفد مكان محصن في جبال الجليل ، غير بعيد عن بحيرة طبرية ، اختاره السلطان بيبرس مباشرة لموقعه الاستراتيجي الهام ، حتى يكون أحد معاقل المسلمين الكبرى في صدّ هجمات الصليبيين . وكان أمير هذه المدينة يحكم باسم السلطان شواطىء عكا وصور وصيدا ، وقسما من سورية حتى دمشق .

محمد ـ على مطالب البعثة برسالة موجهة منه إلى الدودج ، أوضح فيها أنه يمكن لرعايا البندقية أن يأتوا إلى ممتلكاته بكل حرية ، وأن يقيموا فيها وهم آمنون على أشخاصهم وما يملكون ، وإذا أراد البنادقة زيارة الأماكن المقدسة فقط فإنه يقدم لهم حامية لمرافقتهم ، والتنقل بكل اطمئنان[1].

وفي الحقيقة لم ينتظر البنادقة هذا الاتفاق حتى يرسلوا مراكبهم ثانية الى بلاد الشام ، إذ يبدو أنهم بعثوا بها قبل ذلك ، ففي ضبوط جلسات مجلس الشيوخ نحو هذه الفترة من الزمن هناك إشارة دائمة إلى «مراكب الإسكندرية Galeae ALexandriae ، والمراكب السورية Galeae Syriae . وكانت الأخيرة تزور الموانىء السورية وتتوقف فيها ، كما وردت في تلك الضبوط أسماء مراكب منفردة غير مسلحة كانت تتجه هي الأخري إلى بلاد الشام . ولقد أتى في أحد قرارات مجلس الشيوخ ، أنه يسمح للسفن المتجهة إلى قبرص بملامسة شواحل سورية أثناء مرورها بقربها[2].

وإذا قيل إنه قد صدر في البندقية بين عامي ١٣١٣ و١٣١٧م ، قرار من مجلس الشيوخ يمنع مواطني المدينة من الذهاب بأشخاصهم ، أو إرسال بضائعهم إلى ممتلكات السلطان المملوكي الممتدة بين مدينتي «دمياط» و «بورتيلا»[3] ، أي أن سورية دخلت في نطاق المنع ، فإن هذا القرار لم يكن يقصد منه في الواقع إنزال الخسارة بالمسلمين فحسب ، كما كان هدف المسيحية الغربية والبابوات ، إنما حماية التجار البنادقة وسلعهم من الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها في سورية أيضاً ، نتيجة الحرب بين العرب والمغول على أرضها . والدليل على ذلك أن الإسكندرية وهي أكبر سوق شرقية مطروقة آنذاك منهم قد أخرجت من حزام المنع وكذلك دمياط[4].

---

(1) (1) Ibid. T.II.P: 40

(2) (2) Ibid.

(3) بورتيلا ميناء في أرمينية الصغرى.

(4) (3) Heyd: T.II. P: 41

وما قيل عن البنادقة ينطبق على الجنويين ، الذين أخذوا يبحثون هم الآخرون عن مصبات لبضائعهم عبر الطرق المارة بشمال بلاد الشام وفارس. ولقد سمح لهم البابا يوحنا الثاني والعشرون في ١٣٢٦م بأن ترسو بحريتهم على الشاطىء الشمالي لبلاد الشام ، وفي اللاذقية بالذات ، وأن يدخلوا في علاقات مع فارس لمدة سنتين(١) وسارت على نفس النهج «الآراغون» التي أعادت علاقاتها التجارية مع مصر(٢).

ويستخلص من كل ما ذكر آنفاً أن البندقية وغيرها من مدن إيطالية وجنوب أوربة ، كانت مصممة على الاحتفاظ بأسواق بلاد الشام ، على الرغم من تهديدات البابا وإنذاراته. ولكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن بلاد الشام فقدت بعض مكانتها في تجارة الشرق خلال الأرباع الثلاثة الأولى من القرن الرابع عشر ، وحلت محلها مصر ، وذلك لعوامل عديدة ، أولها: أن معظم الموانىء التي كانت في العهد الصليبي مركزاً للنشاط التجاري قد خربت ، وغدت دمناً نتيجة للحروب التي قامت بين العرب المسلمين والصليبيين. وثانيها: أنها كانت في هذه الحقبة مسرحاً لحرب بين المسلمين والغزاة المغول ، مما يهدد مصالح الجاليات الأجنبية بالخطر. وثالثها: تقاطر المنتجات الشرقية على الإسكندرية بغزارة ، ومنافستها أسواق بلاد الشام. ورابعها: وجود جالية أجنبية في المدينة الأخيرة ، لم تزعزعها الحروب الصليبية ، أو تضعفها. فالسياح الغربيون كانوا يجدون فيها في كل وقت مواطنين لهم ثبتوا فيها ، وقناصل وفنادق حتى في الأزمنة التي كان المنع ينوء بكلكله على التجارة(٣). وخامسها: بحث الجنويين عن طرق جديدة تحمل إليهم في كافا وتانا سلع آسية عن غير طريق مصر وسورية(٤). وسادسها: مضاربة قبرص لسوق سورية ، إذ

(١) ibid. T.II.P: 49

(٢) Ibid.

(٣) ibid. T.II.P: 50

(٤) Heyd: T.II. P: 49

كانت المركز الرئيسي بعد انتهاء الحروب الصليبية ، لنشاط التجارة الأوربية. وكان القبرصيون هم الذين يقومون بدور الوسيط الفعال في التجارة الأوربية الشامية. ويذكر القس الفلورنسي «جيوفاني دي ماريغولي Giovanni dei Marigolli » ، الذي مرَّ بحلب عام ١٣٥٢م ، أثناء عودته من رحلته إلى الصين والهند ، أنه رأى في هذه المدينة كثيراً من المسيحيين الذين يلبسون اللباس العربي ، ويتكلمون الفرنسية بلهجة قبرصية. ويضيف «بغولوتي Pegolotti » إلى ذلك أن كثيراً من منتجات بلاد الشام كالقطن ، والعديد من منتجات آسية الواردة إليها مثل التوابل ، كانت ترى في سوق فاما غوستا. كما كان يبيع ويشتري في تلك السوق عدد كبير من تجار بيروت وطرابلس.

ويضاف إلى تلك العوامل المضعفة للنشاط التجاري الغربي في سورية ، وجود مملكة أرمينية الصغرى ، التي كانت تقع على رأس الخط التجاري الجديد ، الذي سعت إليه جنوة. ففيها يتوافر الأمن بالنسبة إلى تجار الغرب أكثر مما يتوافر في سورية ، والمسافة أقصر للوصول إلى البلاد المنتجة للتوابل ، والبلاد التي يمر بها لا تخضع لقرارات المنع. فطالما كانت أرمينية الصغرى خاضعة لحكم مسيحي ، وفاماغوستا فاتحة ذراعيها لتجار الغرب ، وبلاد الفرس بلاداً صديقة للغرب ، فإن الجاليات الأوربية حولت أنظارها عن بلاد الشام[1].

ويتضح من سالف القول إن مصير الجاليات الأجنبية في بلاد الشام بعد الحروب الصليبية ، وإقامتها فيها أو عدمها ، كان يتأثر إلى جانب تأثره بأوضاع أوربة ، ودول الجاليات نفسها ، بكل ما يمس هذه المنطقة سياسياً واقتصادياً. وهذا أمر بدهي ، لأن إقامة هذه الجاليات غدا مرتبطاً بتجارة الشرق والغرب ، لا بتأييد دولة محتلة ومسيطرة. فابتعاد التجارة عن البقعة التي يقيمون فيها يعني تقلصهم ، ونشاطها ، ونموها ، يعني تكاثرهم.

---

(١) (1) ibid: T.II.PP: 61-62

ولكن الانكماش التجاري الغربي عن سورية ، لم يطل أمده إذ عادت العلاقات التجارية إلى سابق عهدها ، على الرغم من احتجاجات البابا ، التي تلاشت تدريجياً. ويرجع هذا النشاط الجديد الذي ظهر واضحاً في الربع الأخير من القرن الرابع عشر ، إلى الأسباب الآتية :

١ ـ عقد السلطان المملوكي صلحاً مع قوى أوربة ، وملك قبرص ، فتح بموجبه أمام التجارة البحرية عصر أمان ، حتى أن البابا نفسه تنازل عن قرار المنع الصادر بهذا الشأن.

٢ ـ امتلاك الجنويين لفاما غوستا في عام ١٣٨٣م[1] ، وبذلك انتقلت من أيدي أسياد لا يهتمون بشؤون التجارة ، ويتركون للتجار الأجانب في بلادهم مطلق الحرية في العمل ، إلى أيدي دولة ترى فيها جميع الدول التجارية بالضرورة منافسة خطيرة. وكانت نتيجة ذلك أن تضاءلت رحلات الجنويين إلى بلاد الشام ، وقاطعت المدن الإيطالية ، ومنها البندقية فاماغوستا ، ودفعت مراكبها التي كانت ترسو في قبرص إلى بيروت ، ومنها انطلق التجار إلى الأسواق الداخلية في دمشق وحلب[2].

٣ ـ قضاء السلاطين المماليك على مملكة أرمينية الصغرى ، وإخضاعها لسلطتهم. وقد أدى هذا الأمر إلى إغلاق طريق طوروس في وجه الغربيين ، وهي إحدى الطرق الرئيسية ، التي كان يتم منها عبور منتجات آسية الوسطى والشرقية إلى ساحل البحر المتوسط.

٤ ـ إن طرق الشمال التي كانت تعبرها تلك السلع ، غدت غير سالكة لأن الفوضى في الحكم ، والتعصب في بلاد فارس أعقبا التسامح والنظام اللذين كانا يسودان في العهود الماضية. كما أن تخريب تيمورلنك للمحطات الرئيسية القائمة على طريق غزوه ، وجه ضربة قوية إلى

---

(١) لقد لعبت الجالية الجنوية في فاماغوستا دوراً سياسياً هاماً، كان من نتيجته تسليم جاك الأول (ملكها)، المدينة إلى تلك الجالية.

(1) Heyd: T.II. P: 456

(٢)

«تـانا» ، بصفتها مخزنا لبضائع آسية الوسطى . وتحولت الطريق ثانية إلى بلاد الشام ـ العراق ، وأخذ التجار السوريون ينتقلون إلى نهاية شط العرب ، ويصلون حتى هرمز ، وأحيانا إلى كاليكوت على الشاطىء الغـربي للهنـد . وشـرع التجـار الهنود يصلون حتى شمال البصرة ، وعادت بغداد تلعب دور الوسيط في توزيع البضائع الهندية والصينية والفارسية إلى بلاد الشام[1] .

٥ ـ مرور زمن كاف على خروج الصليبيين من سورية ممـا أضعف روح النقمة في نفوس الغربيين ، وأفسح لروح المغامرة وحب الربح مجال السيطرة والطغيان على المشاعر الدينية التعصبية الحانقة .

وهكذا عاد التجار الغربيون إلى الظهور أكثر فأكثر في بلاد الشام . ويبـالـغ الرحالة «بيلوتي Piloti» فيقول : إنه اعتباراً من احتلال الجنويين لفاماغوستا بدأ اللاتينيون غير الجنويين بزيارة دمشق ، وبقية بلاد الشام[2] . وكانت بيروت مكان إلتقائهم المفضل ، ومنها كانوا يصدرون ما اشتروه من دمشق . ويبدو أن ميناءها كان آنذاك أميناً وصالحاً ، والمدينة لا تزال تضم عدداً كثيفاً من السكان ، ولو أنه أقل مما كان أثناء الاحتلال الصليبي لها[3] والميناء الثاني الذي كان يطرقه التجار الغربيون في هذه المرحلة ، ميناء طرابلس ، الذي تقوم فيه المخازن الواسعة الزاخرة بشتى ألوان البضائع والسلع ، ومن ثم كانوا يختارون منها بسهولة ما يريدون . وكانت المدينة تغصُّ بالتجار من دمشق وحلب وبعلبك وحماة .

أما ميناء اللاذقية فكان الدخول إليه صعباً[4] ، وبالتالي فإنه أقل من الميناءين السابقين جذباً للتجارة الغربية .

---

(١) (1) Grant (Christina): The Syrian Desert. P: 70

(2) De Modo, Progressu ac diligenti habendis in passagio christianorum... P. 367.

(٣) (3) Heyd: T.II. P: 460 - Grant. Loc Cit, P. 71.

(٤) (4) Heyd: T.II. P: 460- Ghistele: P: 257

ولقد نظمت البندقية خدمة ملاحية دورية إلى ميناء بيروت ، ويلاحظ أن هناك إشارة مستمرة إليها في كتب التاريخ ، ووثائق البندقية[1]. ومن المحتمل أن دويلات تجارية أخرى قد اتبعت نهج البندقية ، ولكن ليس لدينا أدلة على ذلك[2] فجنوه وهي سيدة فاماغوستا في هذه الفترة كانت تبذل كل إمكاناتها لتحتفظ بالتجارة فيها ، ومن ثم فإن أساطيلها لم تكن لتــزر موانىء سورية[3] ، على عكس الكـاتـالانيين ، وسكـان ناربـون ومرسيلية ، الذين ازدادوا توافداً على تلك الموانىء[4]. وفي الحقيقة كان للبنادقة والكاتالانيين وحتى للجنويين فنادق في بيروت. أما في طرابلس فالفندق الوحيد الذي ثبت وجوده فيها كان للبنادقة[5].

---

(١) (1) Mas Latrie: Histoire de Chypre. II. P: 403, 405, 452, 456.

Sathas : Douments inédits. relatifs a'l histoire de la Creco. T.II. 212, III. 243.

Sanuto: Diaril. Passim.

Berchet: Relazioni dei Consoli Veneti nella Soria. P. 37.

في كل تلك المستندات التاريخية إشارة دائمة إلى «سفن بيروت Gallee di Baruti » ، وكان السفر في عام ١٤٤٠م يتم بين ٨ ـ ٢٥ آب. ونحو ١٥٠٠م، قدم هذا الموعد وأخذت المراكب تبدأ رحلتها بين ١٥ نيسان و١٥ أيار. وكانت أكبر قافلة تتألف من ٣ ـ ٤ سفن، وأحيانا أكثر، ونادراً ما تكون أقل. وكان هناك سفريات أخرى، ففي شهر كانون الثاني كانت تنطلق «مراكب سورية Navi di Soria » ، التي كانت ترسو في موانىء سورية المختلفة، وفي شهر حزيران كان هناك اسطول صغير يتجه لحمل القطن. وفي الخريف مركب من «Galee di Traffic » ، كان يبحر، ووجهته بيروت وطرابلس.

(٢) (2) Heyd: T.II. P: 461

(٣) (3) ibid:

(٤) وكانت سفن ناربون هي التي تقوم بالرحلة ، والدليل على ذلك أنه عندما كان «دولا بروكيير» يقوم برحلته في الليفانت، فإنه انتظر في بيروت عودتها لتحمله إلى بلاده. وقد نزل أحد ركابها في بيروت ، واتجه منها إلى دمشق لقضاء أعماله وهو «جاك كور» وقد أصبح فيها بعد خازنا للملك شارل السابع واشتهر اسمه.

(٥) إن الكتاب الذي نشر عن رحلة «غيستيل Ghistele » يحوي منظراً لطرابلس، عين فيه المصوّر بيتين للتجار نسب أحدهما للبنادقة ، والثاني للفرنسيين. إلا أن صاحب ـ:

وفي دمشق فإن جميع التجـار الغربيين كانوا يجدون زملاء عديدين لهم ، من مختلف بلدان أوربـة ، أي من البنـدقية وجنـوة وفلورنسـة ، وبرشلونة ومرسيلية. وكانوا يودعون بضائعهم أكانت تلك التي أحضـروها معهم ، أو التي اشتروها من دمشق في خان أطلق عليه اسم «خان السلطان برقوق». وكان لبعضهم فنادق خاصة بهم ، وأكثرها شهرة فندق البندقية. ولقد أتى ذكره على لسان كثير من الحجاج المسيحيين الذين وجدوا فيه استقبالاً مضيافاً[1].

وفي حلب كان لعدد كبير من الدويلات التجارية فنادقها ، ولكن الأمر لم يثبت في الواقع إلا بخصوص البنادقة[2]. ويظهر أن بعض الأسر الكبيرة في البندقية كانت قد كرست نفسها لتجارة سورية ، ومن بينها الكيريني Quirini ، والباريباريغو Barbarigo ، والستورالدو Storaldo ، واختارت دمشق مركزاً لأعمالها. وقبل أن يصل «نيقولومارسيلو Nicolo Marcello إلى منصب الدودجية (١٤٧٣ - ١٤٧٤) ، كان سابقاً أحد تجار دمشق الكبار. وحوالي نهاية القرن الخامس عشر أسس الأخوان «موروسيني Morosini »، ويدعيان «البانو ALbano وماركو Marco » ، بيتاً تجارياً في حلب ، كان له فروع في دمشق وحماة[3].

ويلاحظ من العرض السابق أن نشاط الحركة التجارية بعد الحروب الصليبية قد تركز في شمال سورية ، أما في جنوبها فهو ضعيف. فمن حين إلى آخر تاجر غريب هنا أو هناك ، ولم يجد سياح القرن الخامس عشر في

= هذا الرسم وهو «ليونار فريير Léonard Vriers » ، لم يقم برحلته إلى الشرق إلا في القرن السادس عشر، فالدليل غير كاف إذن على وجود منزل للفرنسيين أثناء العصور الوسطى.

(١) (1) Heyd: T.II. P: 462

(٢) (2) ibid: P: 463

(٣) كان البنادقة يتعاملون مع حماة تجارياً لأنهم كانوا يحصلون منها على قطن من صنف ممتاز.

مدينة عكا إلا بعض المنازل والأقبية ، حيث يكدس التجار البنادقة القطن المشتري من البلدة. أما مدينة «صور» فمن النادر أن يعثر على اسمها مذكوراً كمكان تجاري هام ومع ذلك فقد كان ميناؤها صالحاً، وبساتينها غنية بمزارع قصب السكر والبنادقة يصدرون خمرها، حتى انكلترة[1] وعلى الرغم من أن ميناء يافا كان مطروقاً جداً من الأوربيين، لأنه مرسى مراكب الحجاج، فإنه كان مخرباً ومقفراً، ولا تنبث الحياة في جنباته إلا عند وصول تلك المراكب، وكان البنادقة يستفيدون من مرورها أحياناً ليبعثوا إلى بلادهم بالسكر والقطن، وغيرهما من السلع.

وهكذا يتضح أن التجارة الغربية ـ الشرقية قد نمت خلال السنين الثلاثين الأخيرة من القرن الرابع عشر، فقد كان الهدوء والسلام يسودان العلاقات بين الطرفين. ولقد استفادت برشلونه من هذه المرحلة، لتكتب تنظيماتها الإدارية تجاه مستعمراتها في الإسكندرية ودمشق، وتجاه قناصلها[2]. كما أن البندقية وقعت مع السلطان «شعبان» اتفاقا يحدد الرسوم والإمتيازات لصالح تجارها في بلاد الشام، ولا سيما دمشق، حيث كان لها قنصلية هامة[3].

إلا أن هذا التوسع التجاري لم يدم طويلاً، إذ تعرضت بلاد الشام في مطلع القرن الخامس عشر لهجمات «تيمورلنك»، الذي استولى على حلب ونهبها (نوفمبر ١٤٠٠م)، وعلى دمشق (١٤٠١م)، ووصل قواده حتى أسوار عكا وبيروت. ولقد نجح قنصل البندقية في دمشق Paolo Zano في الهرب مع مواطنيه، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الكارثة. ولم يلبث أن عاد إلى عمله بعد مرور العاصفة. وجميع السياح الذين زاروا دمشق وبلاد الشام بعد غزوة تيمورلنك، أجمعوا على السرعة التي خرجت فيها

(١) (1) Ibid: P: 466

(٢) (2) Ibid: P: 468

(٣) توجد هذه المعاهدة في الجزء السابع من الـ« Commemoriali »، ولكنها لم تنشر بعد كلها. وقد اكتفى Mas Latrie في كتابيه أن أعطى ملخصاً عنها. وهناك خلاف على عام توقيعها، ومن المرجح أنه كان ١٣٧٥م.

المدينة. من خرابها، وعادت فيها تجارتها المعتادة. ولكن الصناعة فيها بقيت مشلولة لوقت طويل، بسبب نقل تيمورلنك لكثير من صناعها المهرة إلى سمرقند.

ولقد كانت مأساة دمشق الصناعية هذه لصالح التجار الأوربيين، لأن الفراغ المتولد سمح للبضائع المصنوعة في أوربة أن تأخذ مكانها على الأرض الشامية[1].

وجابهت بلاد الشام في مطلع القرن الخامس عشر أزمة أخرى. فبعد سنتين من اجتياح تيمورلنك، تعرضت لحملة «المارشال بوسيكو» حاكم جنوة من قبل فرنسة، الذي هبط مع بعض قواته على الشواطىء السورية، ونهب وخرب، وكانت مصيبة البنادقة في بيروت كبيرة لما حاق بمنازلهم من خراب، ومخازنهم من سلب. وتعرض جميع الأوربيين من جراء هذه الحملة لمضايقات كثيرة من السلطات المملوكية، لأنها اعتبرتهم بالمجموع مسؤولين عمّا حدث.

ولكن على الرغم من الكوارث التي أحاقت بسورية في هذه الحقبة من الزمن، وعلى الرغم من المزعجات التي كان السلاطين يلاحقون بها التجار الأوربيين، فإن الدويلات التجارية الأوربية، ولا سيما البندقية، كانت حريصة على إبقاء العلاقات التجارية مع مصر وبلاد الشام، بل يلاحظ إن بعض تلك الدويلات دخلت ميدان تلك العلاقات في الظروف العصيبة المشار إليها آنفاً، ومنها فلورنسة. فقد تمكنت هذه الأخيرة في نهاية الربع الأول من القرن الخامس عشر، من أن تنال ما نالته المدن الإيطالية الأخرى وأن يكون لها فنادقها وقنصلياتها في الإسكندرية

---

(١) (1) Heyd: T.II. P: 469

في عام ١٤٤٩م زار «ستيفان فون غانبينبرغ» Stephan Von Gumppenberg دمشق مع رفاق الحج، وأرادوا شراء بعض الحرائر ولكنهم أعلموا بأن «الحراير تأتي من البندقية، لأن تيمورلنك حمل معه كل الصناع المهرة».

ودمشق ، ولعملتهـا «الفيوريني Fiorini » حق التـداول في مقـاطعـات السلطان، كما هو الحال مع دوكات البندقية وكان لبعض أسرها المصرفية ممثلون في دمشق[1].

ولم يقتصـر الأمـر على فلورنسـة ، بل نرى أن علاقـات فرنسة مع السلطان بدأت تخرج في الربع الثاني من القرن الخامس عشر من خمولها السابق. فقد تقرب أحد التجار الفرنسيين الكبار من السلطان المملوكي ، وانتزع منه وعداً بأن يستقبل التجار الفرنسيين في ممتلكاته استقبالاً حسناً ، وأن يعامل القنصل عند وصوله بنفس ما يعامل به قناصل الدول الممثلة لديه[2]. ومنذ هذا التاريخ لم تنس التجارة الفرنسية طريق الليفانت أبداً فهناك سفن رائحة غادية إلى سواحل بلاد الشام ومصر ، تحمل شعارات ملوك فرنسـة. وقـد بذل الملك شارل السابع ، ولويس الحادي عشر ، ولويس الثاني عشر ، جهودهم ليكون لرعاياهم حرية التجارة في مصر[3].

وهكذا إذا دققنا في وضع الجاليات الأوربية في سورية ، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر ، أي ونحن نقترب من الإطار الزمني لبحثنا ، نجد أن معظم المدن البحرية الإيطالية والفرنسية كان لها جاليات في مصـر وبـلاد الشـام ، مثـل الكـاتـالانيين ، والجنـويين ، والبنادقة ، والفلورنسيين ، والراغوزيين ، ولكن لم تتمكن كلها أن تحتفظ بمستعمـراتهـا وفنـادقهـا ، حتى أن تقـرير القنصل البندقي «فرانسيسكو

---

(١) (1) ibid: T.II. PP: 478-480

(2) Pigeonneau: Histoire du Commerce de la France. T.I. P. 366, 379. et Sq.

لقد كان هذا التاجر «جاك كور» من مدينة «بورج» وقد وفد إلى سورية عام ١٤٣٢م بحثا عن الثروة. وقد أصبح خازن الملك شارل السابع، وكان يملك سبع سفن، وعدد العاملين معه (٣٠٠)، يتنقلون في تلك السفن، بين مختلف موانىء سورية ومصر ويحملون إليها منسوجات فرنسة وينقلون منها الحرير والتوابل.

Salvador: L'Orient, Marseille et La Méditerrannée. PP:102-104

(٣) (3) Heyd: T.II. PP: 484-486

برناردو» في ١٤٩٨م ، يوضح بأن مستعمرة الإسكندرية لم تكن لتتألف إلا من خليط ، من البنادقة والجنويين والكاتالانيين. أما الفلورنسيون والراغوزيون والفرنسيون ، فكانوا نشيطين في تجارتهم مع مصر وبلاد الشام ، إلا أنهم كانوا لا يقيمون[1].

ولا بد من التأكيد أن الدولة التجارية الأوربية الأولى في مصر وبلاد الشام ، في نهاية القرن الخامس عشر ، التي كانت تملك أكبر جالية في البلدين هي البندقية. وكانت مسيطرة سيطرة شبه كاملة على تجارة الفلفل والتوابل فيهما. وهي الموزعة الوحيدة لها في بلاد أوربة. ولكن هذا لا يعني أن العلاقات بين البندقية وسلاطين المماليك كانت دائماً على مايرام ، بل إن تجارة التوابل والمفاوضات بشأنها كانت مثار نزاع لا ينقطع بين الطرفين ، وأضيف إليها صراع سياسي حول قبرص ، التي تمكنت البندقية من السيادة عليها مقابل أن تدفع الجزية عنها للسلطان[2]. ولكن على الرغم من كل مظاهر الخصومة والعراك بين الجاليات الأوربية والسلطات الإسلامية الحاكمة ، فإن الأولى صمدت في مواقعها وتحملت أعمال العنف والسجن والمصادرات. فلا شيء كان يقنعها بمغادرة البلاد أو التخلي عن أعمالها التجارية فيها. لقد كانت تعلم أن تحملها تلك اللكمات بالصبر والرضوخ ، لا يولد في نفوس المسلمين إلا الاحتقار لها ، ومع ذلك فإنها كانت تعود بعد كل صفعة لتستجدي امتيازاتها السابقة. لقد كان حب المال هو الأقوى ، والرغبة في الحصول على توابل الهند وحرير فارس والصين ، هي الوقود والمحرك.

ونستخلص من هذا العرض السريع لتطور الجاليات الأوربية في بلاد الشام ، منذ العصور القديمة حتى نهاية الوسيطة ، والأسس التي استندت إليها في إقامتها ، والعوامل التي أثرت على قوتها وضعفها فيها ، ومناحي

---

(١) (1) Ibid. P: 486

(٢) (2) ibid: P: 495

النشاط التي مارستها في إطارها أن بلاد الشام بموقعها الهام على مفرق الطرق ، بين قارات ثلاث ـ هي القارات المعروفة آنذاك ـ وبكونها تطل على البحر المتوسط ، مركز الثقل السياسي والاقتصادي في تلك العصور ، ولأنها تضم الطرق العالمية الكبرى المنطلقة من هذا البحر إلى أقاصي شرقي آسية ، وبالعكس ، وبخاصة الطريقين العالميين المسميين «طريق الحرير» ، و «طريق التوابل» ، وتحتضن في جزئها الجنوبي الأماكن المقدسة ، من إسلامية ومسيحية ويهودية ، فإنها جذبت إليها أنظار العالم الأوربي ، واندفع الغزاة منه يجوسون أرضها ، ويستقر مواطنوهم وجيوشهم في ربوعها ، وانطلق التجار يبحثون في مدنها وموانيها ، ومخازنها الطافحة بمختلف المنتوجات الصناعية ، والغذائية المحلية ، والمستوردة من أقاصي شرق آسية ، عن المكاسب الاقتصادية ، التي سيحصلون عليها إذا ما حملوا تلك السلع والبضائع إلى أوربة ، حيث يوزعونها على أنحاء القارة . كما تدفق الحجاج المسيحيون إلى جنوبها خاشعين ، ومتلمسين في أماكنها المقدسة ما يمكن أن يغفر لهم ذنوبهم ويقربهم إلى ربهم.

وهكذا كانت بلاد الشام منذ القديم مقراً لوفود أوربية عديدة ، استقرت على أرضها ، وعاشت بين ربوعها قبل الحروب الصليبية ، وإبانها وبعدها. وإذا كانت الفرص قد أتيحت لتلك الجاليات كي تعيش في العصور القديمة وإبان الحروب الصليبية ، في مناخ مشابه لمناخها العام في بلادها ، من ناحية الدين والسلطة ، فنمت وأينعت ، فإنها حاولت بعد الحروب الصليبية أن تخلق جواً ملائماً لها ، وسط السكان المسلمين المغايرين لها ديناً وعادات وتقاليد ، ويكون أقرب ما يكون إلى المناخ الذي تعيش في ظله في بلادها ، أو الذي كانت تحيا في إطاره سابقاً. فعملت على أن توقع الاتفاق تلو الاتفاق ، مع الحكام المماليك المسلمين في مصر وبلاد الشام ، لتأمين بقائها على هذه الأرض حرصاً

على المغانم الضخمة التي كان تجنيها من الاتجار فيها ومعها[1]. ولقد جربت هذه الجاليات التي كانت أشبه بجزر صغيرة في خضم بحر إسلامي، أكانت مدنية أودينية، أن تلعب دوراً سياسياً خفياً معيناً إلى جانب ممارستها الظاهرة للدين والتجارة، والكسب الاقتصادي. وهذا الدور كان لصالح الإمارات والممالك المسيحية في أوربة، فقد كانت تريد أن تستقر في هذه البقاع إلى الأبد، معتمدة على حروب صليبية جديدة، تمنحها النصر والتثبت. ولذا فإنها عملت عيوناً للبابا، وملوك الفرنجة وأمرائهم، تحمل إليهم أخبار المسلمين والسلاطين، وتحثهم بين آونة وأخرى على القتال والحرب. وعلى الرغم من أن الحكام المسلمين، كانوا يشعرون أن أفراد هذه الجاليات هم دعاة وخدام للفكرة الصليبية، وأنهم خطر داخلي يهدد كيان الدولة المملوكية بالزوال، إلا أنهم رغبة في الربح الناجم عن التبادل التجاري بينهم وبين الغرب، وحرصاً على كسر طوق الحصار الاقتصادي المفروض عليهم من أوربة، بعد الحروب الصليبية، وسيراً مع سياسة التسامح الديني، فإنهم رحبوا بهؤلاء التجار ورجال الدين، وسمحوا لهم بالإقامة ومنحوهم الكثير من الحقوق التي تضمنتها المعاهدات المعقودة مع دولهم وجمهورياتهم، وقدموا لهم الرعاية والحماية. ولكن هذا لم يكن ليمنعهم من النظر إليهم كمسؤولين عندما تشتد الأزمات السياسية بينهم وبين دولهم، فيطبقون عليهم في هذه الحالات مبدأ المسؤولية الجماعية، أي يقبضون عليهم ويصادرون أموالهم وبضائعهم، ويحرمونهم من الامتيازات الممنوحة لهم.

(١) (1) Wiet: L'Histoire de La Nation Egyptienne. T.IV. L'Egypte Arabe. P: 553.

الفصل الثاني

الجاليات الأوروبية والامتيازات في القرنين السادس عشر والسابع عشر

وبينما كانت الجاليات الأجنبية في أواخر العصور الوسيطة ، تعيش في إطار الدولة المملوكية ، وتخضع في علاقاتها مع هذه الدولة لتذبذبات السياسة والاقتصاد ، في نطاق البحر المتوسط ، المنكمش على نفسه آنذاك ، فإن عالم أوربة كان يعاني تطورات خطيرة وهامة ، هي أكثر من ثورة في حياة إنسان تلك الفترة. وكان لهذه التطورات العالمية بالطبع آثارها الضخمة في الجاليات الأوربية في بلاد الشام ، وتركيبها وحياتها. ويمكن تلخيص تلك التطورات الخطيرة بالأمور الآتية: .

أولاً : لقد أدى نشاط التجارة الشرقية ـ الأوربية ، منذ القرن الثالث عشر إلى ظهور طبقة الرأسماليين الكبار في أوربة ، التي شرعت تنشىء المصارف ، وتسعى لتوسيع رقعة هذه التجارة العالمية ، ومضاعفة تمويلها ، أي أخذت ترنو ببصرها إلى أسواق جديدة ما وراء البحر المتوسط ، تستورد وتصدر منها في آن واحد. وأضيف إلى هذا التطور الرأسمالي نمو النزعة الفردية التحررية ، التي راحت منذ نهاية العصور الوسطى تترك أثرها الدامغ في التحرر الاقتصادي ، وتُخرج الاقتصاد من مفهوماته التقليدية السابقة. فانطلق يعتمد تدريجياً على المبادرات الفردية ، ويقضي على الاحتكار التقليدي لبعض المدن والعصب التجارية. وكان لانفلات الاقتصاد الرأسمالي من احتكارات المدن السابقة وتضخم الرأسمال أثرهما الفعال في اندفاع الغرب نحو كشف طرق

جديدة ، تسوقه إلى منافذ تجارية جديدة. فليست الكشوف الكبرى للبرتغاليين والإسبان هي التي خلقت شروط الاقتصاد الرأسمالي ، كما يظن ، وإنما «تطور الرأسمالية في مطلع العصور الحديثة ، هو الذي دفع الغرب إلى البحث عن طرق نقل غير السابقة. وبمجرد أن وجدت فإن الاقتصاد الرأسمالي نما واتسع ، حتى وصل إلى مستويات غيرت توازن العالم تماماً»(١). وأدى هذا بالتالي إلى ابتعاد التجار عن الأسواق القديمة التي كان نشاطها يستند إلى الاحتكار والنظم النقابية القاسية ، مثل «بروج» و «البندقية» و «لندن» ، والمدن الهانسية ، وإلى بحثهم عن أسواق أكثر تحرراً ، تمارس حرية اقتصادية واسعة ، ولا سيما تجاه الأجانب. وهكذا ورثت مدينة أنفرس مثلاً مركز «بروج» التجاري ، لتمتع التجار فيها من مختلف الجنسيات بالحرية والرعاية(٢) كما أنه لم يعد بإمكان حكومات المدن المستقلة أن تسيطر على الاقتصاد المتحرر الواسع الجديد وتوجهه ، فهو بحاجة إلى السلطة الملكية النامية حديثاً في الدول الكبيرة.

ومن هذا يتضح أن البندقية سيدة التجارة في البحر المتوسط ، وزميلاتها من المدن الإيطالية لن تتمكن أمام التطورات الاقتصادية الحديثة الصمود طويلاً أمام الدول الأوربية الحديثة ، كفرنسة وإسبانية والبرتغال وإنكلتره. فكل هذه الدول ستدخل معها في تنافس تجاري ، أكان ذلك في البحر المتوسط أو خارجه ، وسيؤدي هذا التنافس إلى صراع سياسي ، يكون مسرحه البحر المتوسط.

---

(١) (1) Pirenne: Les Grands Courants de l'histoire Universelle T.II P: 283

(٢) (2) Hauser & Renaudet: Les Débuts de l'âge Moderne. PP: 340-341

في عام ١٤٨٨ دعا مكسميليان إلى أنفرس الجاليات الأجنبية ، بأن منحهم إمتيازات كانوا يتمتعون فيها في «بروج» المدينة المتمردة. فاستقرت فيها الجالية الإسبانية في عام ١٤٩٢م. وفي عام ١٤٩٩م كان لملك البرتغال عميل يلعب دوراً تجارياً ودبلوماسياً في آن واحد. ولم يلبث أن انتقل البرتغاليون معه ، وتبعتهم الجاليات الأخرى ، مثل اللوكيين والجنويين والفلورنسيين واللومبارديين والبنادقة أنفسهم والإنكليز والفرنسيين والألمان.

ثانياً: اكتشاف الطرق الجديدة للهند من قبل البرتغال وإسبانية ، وأولها عبر رأس الرجاء الصالح وثانيها حول القارة الأمريكية الجديدة ، مما أدى إلى تغيير طرق التجارة العالمية القديمة المتركزة في البحر المتوسط ، وقارتي آسية وأوربة ، وانتقال حركة النقل التجاري البحري إلى المحيطات ، واختلال التوازن السابق . «إنها أكبر ثورة قامت في الاقتصاد العالمي»(١) فقد كفى ثلاثون عاماً وبضعة آلاف من البرتغاليين ، وثلاثمائة مركب حربي لانتزاع السيادة الاقتصادية من شعوب البحر المتوسط»(٢). لقد سقط البحر المتوسط عن عرشه ، وبنفس الوقت تحولت آسية كلها عن البحر ، واتجهت تجارتها نحو الطرق البرية ، واضطرت الموانىء الهندية والفارسية ، أن تتنازل عن القسم الأعظم من نشاطها لمدن القوافل في الداخل، وغدت بلاد فارس التي لم تكن سوى مرحلة ثانوية في الطرق العالمية للتجارة البحرية ، سيدة طرق النقل الكبرى بين الإمبراطورية العثمانية ، والهند والصين ، ومثلها في ذلك بلاد العراق ، ومدينة بغداد بالذات .

ومما لا شك فيه أن الدول المطلة على البحر المتوسط وبخاصة الإيطالية ، ودولة المماليك في بلاد الشام ومصر ، قد تأثرت بهذه الأحداث الضخمة ، فبدأت تعاني أزمة اقتصادية عنيفة ، لم تحسب لها حساباً(٣) . ولقد حاولت البندقية ودولة المماليك ان تقوما بمساع توقف تدهور الأوضاع وترديها إلى الدرك الأسفل(٤). ولكنهما لم يفلحا في منع البرتغال من السيطرة على المراكز التجارية الهامة في المحيط الهندي . وإذا كانت دولة

(1) Pirenne.: Op. Cit. T. II. P: 315

(١)

(2) Ibid: P: 308

(٢)

(٣) يرجع إلى ليلى صباغ - الفتح العثماني لسورية ومطلع العهد العثماني فيها رسالة ماجستير. جامعة القاهرة ١٩٦٠م - ص ٣٦ .

(٤) ينظر المرجع السابق ص ٣٨ - ٤٣ .

(4) Heyd: Op. Cit. T.II. PP: 508-546

المماليك ، قد تهاوت تماماً أمام طرقات العثمانيين في عام ١٥١٧م فإن البندقية تمكنت من التماسك تجارياً طيلة القرن السادس عشر ، وبقيت التجارة السابقة آخذة مجراها في البحر المتوسط.

إن مجيء البرتغاليين إلى المحيط الهندي كان حدثاً هاماً ، ولكن نتائجه لم تكن مباشرة وصاعقة ، فالمحيط الهندي واسع جداً ، ولا يمكن للمراكب الشراعية بسرعتها المعروفة آنذاك ، السيطرة عليه وسيادته ، وليس باستطاعة البرتغال بقوتها البحرية المحدودة أن تتثبت في جميع أطرافه ، كما أن البحر الأحمر بقي على الرغم من جميع محاولات البرتغاليين بحراً إسلامياً. وما ضم الأتراك العثمانيين لبلاد الشام ومصر في مطلع القرن السادس عشر ، سوى مظهر من مظاهر الرغبة في إبقاء السيادة الإسلامية قوية على هذا البحر الحامي للأماكن المقدسة ، وفي التخلص من الحصار الذي أراد البرتغاليون فرضه على العالم الإسلامي ، بتطويقه والضغط عليه من الجنوب. ولقد سيطر الأتراك على هذا البحر تماماً عندما احتلوا عدن عام ١٥٣٨م.

ويضاف إلى هذه العوامل التي أبقت للبحر المتوسط قيمته وأهميته ، أن حوض البحر المتوسط الشرقي إذا كان قد فقد الطريق البحرية للتوابل ، فإنه لا يزال محتفظاً بالطريق البرية للحرير(١) ، التي كانت في العصور القديمة هي الطريق الرئيسية التي تصل أوربة بأقاصي شرقي آسية. فما أكده المؤرخون الكلاسيكيون إذن من أن البحر المتوسط قد أضاع قيمته تماماً في التجارة العالمية ، نتيجة للاكتشافات الجديدة ، مفتقد في الواقع للدراسة العميقة والاستقصاء. فتجارة الليفانت بقيت طيلة القرن السادس عشر وحتى السابع عشر مزدهرة ونشيطة ، وإن اتخذت طابعاً مغايراً لطابعها

---

(١) (1) Pirenne: Op. Cit. T.II. P 361.

طريق الحرير البرية تنطلق من حوض هوانغ ـ هو في الصين وتتجة نحو مدن حوض تاريم فبلاد فارس فالعراق، وتنتهي بموانىء سورية والبحر الأسود.

السابق ، لأن التجارة ليست قضية طرق فحسب ، وإنما هي تبادل سلع وقوة شراء ، واختلاف أسعار[1]. فعندما يقال تجارة الشرق «الليفانت» فإنه يفهم عادة تجارة الفلفل والبهارات ، إذ أن الغرب لم يكن ليهتم إلا بما يأتيه منها. ولكن تجارة الليفانت هي في الواقع تجارة نقد وفضة إلى جانب كونها تجارة فلفل وبهارات. أي مثلما كان الغرب بحاجة ملحّة إلى منتوجات الشـرق ، فإن هذا الأخير كان بحـاجة ماسة إلى فضة الغرب. ومن ثم فطالما كان البحر المتوسط قادراً على تغذية هذه التجارة الأخيرة ، فإنه كان قادراً على حماية طرق تموينه بالفلفل والبهارات ، وغيرها من السلع . وإذا كان البحر المتوسط قد تدنّت قيمته فعلاً حوالي عام ١٦٢٠م ، فإن هذا لا يرجـع فقط إلى أن الهـولانـديين عرفوا أكثر من غيرهم كيف يسودون المحيط الهنـدي الواسع ، وكيف يملكون الأسواق المنتجة والمستهلكة معاً ، وإنما لأن البحر المتوسط ، أصبح فقيراً بالنقد.[2]

ومن هذا يتضح أن الاكتشافات الجديدة ، وإن كانت قد تركت أثراً مخرباً في الحركة التجارية في البحر المتوسط ، إلا أنها لم تقض على هذه الحركة تماما. أي أن تجارة دول البحر المتوسط الأوربية ، ولا سيما منها البندقية ، لم تنكمش تماماً في القرن السادس عشر ، بل ظلت قائمة[3] ، ولكن سيدخـل إلى جانبها دول جديدة من البحر المتوسط نفسه ، ومن خارجـه ، وستسعى بشتى الوسائل لتثبيت مركزها التجاري على حساب البندقية ، ومركزها السياسي على حساب الدولة العثمانية. وبذلك عرف البحر المتوسط ، طيلة القرن السادس عشر والسابع عشر ، صراعاً عنيفاً بين القوى التجارية والسياسية المختلفة ، الراغبة في سيادته والسيطرة عليه.

---

(١) (1) Braudel: La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II. P. 181.

(٢) (2) ibid:

(٣) شارل ديل ـ البندقية جمهورية أرستقراطية (ترجمة الدكتور عزة عبدالكريم) ص ١٣٣.

وفي الـوقت نفسـه الذي انحل فيه احتكار البندقية لتجارة الشرق، تلاشت سيطرة العصبـة الهـانسية على البلطيق ودول الشمـال ، فرفعت الـدول السكـانـدينافية وبولونية النير ، ولم تعد إنكلترة تحتمل أن يكون تصـديرهـا نحـو الشرق احتكاراً في أيدي تجار بعض البيوتات التجارية الألمانية في لندن. ومن هنا حاولت إنكلترة أن تفتح بحر البلطيك ، وأن تتخلص من المراكب البندقية (سفن الفلاندر) ، التي كانت تحمل إلى إنكلترة ، إلى جانب منتجات الأدرياتيك ، منتجات الليفانت ، وتنقل منها الأجـواخ والأصواف. وهكذا ضرب الاحتكاران التجاريان الأوربيان في الصميم ، ولصالح دول الغرب.

ثالثاً: التمايز القومي في أوربة الغربية الذي بدأت علائمه تتأكد منذ حرب المـائة عام ، بين إنكلترة وفرنسة. وأخذت كل دولة تمايزت قومياً تبحث عن المصادر الاقتصادية التي تدعم كيانها الخاص ، وتندفع وراء مظاهـر الثورة الجديدة في الفكر والاقتصاد. فهي بحاجة لتكوين جيش قوي وتمويل لمشروعاتها الاقتصادية ، وامتداد خارج الحدود لتوسع نفوذها وتقويه. وهكذا شرعت كل دولة تسعى من طرفها لتنمية اقتصادها ، عن طريق إيجاد صناعات جديدة على أرضها ، تستغني بها عما تستورده من الخارج ، وتشجيع التصدير ، وإنقاص الواردات التي تفقد البلاد نقدها.

ومن هذا يتبين أن السياسة الاقتصادية العالمية قد انقلبت عما كانت عليه ، فبعد أن كان هَمُّ أوربة أن تستورد منتوجات الشرق بأي ثمن ، وكان هذا الاستيراد تحتكـره دول إيطالية ، فقـد أخذت جميع الدول الحديثة تخفف من وارداتها ، وتزيد من صادراتها ، وتعمل جاهدة وجادة للاستغناء عن منتـوجـات الشـرق بإنتـاجهـا في بلادهـا ذاتهـا. وأمـام هذا التطور الاقتصادي القومي الجديد ، كان على هذه الدول أن توجد أسواقاً لها في كل مكان وركن. وفتحت لها الكشوف الجغرافية الجديدة الآفاق واسعة رحبـة ، فانطلقت تؤسس مراكز لها في أمريكة وأفريقية وآسية ، وتنشىء الشـركات التجارية الضخمة التي تجمع رؤوس أموال متفرقة في مجرى

واحد ، وتسمح بالقيام بمشروعات بعيدة المدى . ولم يكن شرق البحر المتوسط الخاضع للدولة العثمانية غائباً عن ذهنها ، وهي تندفع بقوة في حركتها التوسعية الجديدة ، لا سيما وأن طريق الحرير القديمة لا تزال مفتوحة أمامها فيه . أي أن شرق البحر المتوسط لم يفقد قوة جذبه السابقة بالنسبة إلى أوربة بل إنه كان في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، محطّ أنظارها ، حتى أن دولها الغربية الشمالية كإنكلترة[1] وهولاندة ، اندفعت إليه إلى جانب دول أخرى ، كالدويلات الإيطالية وفرنسة ، أي أن بلاد الشام ستحافظ على مركزها التجاري السابق بالنسبة إلى التجارة الآسيوية ـ الأوربية ، بل ستكون أكثر انفتاحاً على التجارة العالمية .

رابعاً : في الوقت ذاته الذي كان فيه الإيطاليون والإسبان يتجهون إلى فتح المحيطات ، ويسيطرون على التجارة البحرية لآسية ، كان الأتراك العثمانيون يعيدون تشكيل الإمبراطورية البيزنطية السابقة لصالحهم ، باستيلائهم في أوربة وآسية على الأراضي التي كانت جزءاً من الإمبراطورية البيزنطية . ففي أقل من قرن وقع كل الليفانت في يد السلطان التركي المسلم وفقدت جنوة والبندقية معظم ما تملك ، وسقطت دولة المماليك ، وسيطر السلطان سليم الأول على بلاد الشام في عام ١٥١٦م ، ومصر عام ١٥١٧م ، وخضعت له بلاد الحجاز. وتابع سليمان الفتوحات ، فاستولى على بغداد والعراق في عام ١٥٣٤م[2] . وتابع مقاومته للغرب في البحر المتوسط ، فاستولى على رودس ، وقضى بذلك على وكر من أوكار

(١) لقد سعت إنكلترة أولاً إلى إيجاد طريق جديدة للهند غير الطرق التي عرفت، فاتجهت إلى شمال أوربة وتمكنت من القضاء على سيادة العصبة الهانسية وتسلطها، وأنشأت جماعة «التجار المغامرين» فيها، صلات مباشرة بين موسكو ولندن عام ١٥٥٣م. ومن موسكو وصلت إلى الفولغا، حيث نجح «جينكنسون» في سنة ١٥٥٧م في الانطلاق منه إلى بحر قزوين، فبلاد فارس، ولكن الصعوبات القائمة في هذا الطريق، وانفتاح شرق البحر المتوسط أمام التجارة البريطانية بفضل اتفاقها مع الدولة العثمانية، جعلها تستغني عنه وتعتمد على طريق الحرير المبين سابقا.

(٢) ولكن السلطان العثماني سليمان لم يتمكن من القضاء على مقاومة بلاد فارس، فوقفت

المسيحية الصليبية في البحر المتوسط الشرقي ، وفتح بلغراد سنة ١٥٢١م ، وبودا في سنة ١٥٢٦ ، وضرب أول حصار على فينًا في سنة ١٥٢٩م. ولم تكتف الدولة العثمانية بالسيطرة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، بل استعانت بالبحارة من شمال إفريقية لتكوين أسطول قوي ، يمد الحماية العثمانية حتى جبل طارق.

وفي الحقيقة إن قوة الدولة العثمانية لم تكن كسابقتها قوة المماليك ، بل كانت تفوقها ، ولم تكن قوة إسلامية تسيطر على الشرق فقط ، وإنما كانت دولة إسلامية تسود معظم الجزء الشرقي من أوربة ، ومن ثم فالخطر الإسلامي على أوربة بدا قوياً وكاسحاً في القرن السادس عشر. وكان من المنتظر أن تقوم أوربة المسيحية ، التي لم تندمل جراحها بعد الحروب الصليبية بعد ، بحركة مقاومة جماعية أو صليبية جديدة ضد الدولة الإسلامية العثمانية. وفعلاً فإن مشروعات الحملة الصليبية التي لم ينقطع التفكير بها منذ خروج الصليبيين من سورية ، عادت تظهر بشكل أكثر تواتراً ، إنما كانت تخفق في كثير من الأحيان قبل أن ترى النور ، للخوف من الدولة العثمانية وقوتها الضخمة أولاً ، ولأن أوربة العصور الحديثة غير أوربة العصور الوسيطة. فالتحرر الفكري والآفاق الجديدة ، والتمايز القومي ، والتنافس الدولي ، والانقسام الديني ، والصراع الاقتصادي ، كانت عوامل جديدة في مجرى التاريخ الحديث وكانت كلها عوائق في وجه صليبية موحدة. فمصلحة الدولة غدت فوق مصلحة المسيحية العالمية ، وإن بقيت الدولة لا تجهر بهذا القول حفاظاً على الشعور المسيحي الديني ، الذي لا زال قوياً في النفوس.

وإذا لم تنجح الدول الأوربية في شنِّ حرب صليبية موحدة ، تقضي على الدولة العثمانية ، فقد كان عليها أن تبني علاقاتها معها ، وهي

= نهائياً في وجه تقدم الدولة العثمانية نحو طريق الهند ووسط آسية ومنعتها من تحقيق الوحدة الإسلامية الشاملة.

المتغلغلة في قارتها ، والمسيطرة على القسم الأعظم من حوض البحرالذي يحدها جنوباً ، على نمط جديد. فسعت كل دولة وحدها إلى إقامة علاقات سياسية ، تتفاوت قوةً وضعفاً مع الدولة العثمانية ، أي بحسب حاجتها لها في ميزان القوى العالمية ، وإن كانت جميعها في أعماقها ما تنفك تحمل بذور الصليبية الأولى ، والعداء الدفين للقوة الإسلامية. وبذلك نشأت الدبلوماسية بمعناها الواسع ، وكانت حصيلتها اتفاقات شتى مع الدولة العثمانية.

إن تطور الفكرة الصليبية بهذه الصورة لا بد أن يعكس أثره على بلاد الشام التي غدت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، فهي ستبقى مطمحاً للدول الغربية المسيحية ، كما كانت يوماً إبان العصور الوسطى ، إلا أن الطرق التي ستتبعها هذه الدول مع الدولة العثمانية ، ستكون مغايرة للطرق السابقة ، فهي ستلجأ إلى الدبلوماسية لتحقق مطامحها ، وإلى جالياتها الأجنبية فيها لتساعدها فيما ترمي إليه من حماية للأماكن المقدسة ، وللمسيحية الكاثوليكية فيها ، ومن الحصول على اتفاقات تتطور تدريجياً إلى امتيازات ، وتتسع حتى تصبح في عرفها حقوقاً دولية.

خامساً: الهجرة الأوربية العامة في العصور الحديثة نحو المناطق المكتشفة ، أو التي يمكن أن تدرَّ ربحاً مادياً وافياً. فإذا درست حركة السكان بين أوربة والقارات الأخرى ، في العصور الوسيطة ، لشوهد أنها ـ ما عدا الحركة الصليبية ـ حركة محدودة إلا أنها تبدو واسعة ونشيطة في حوض البحر المتوسط ، فالانتقال من غرب هذا الحوض ، إلى شرقه وجنوبه الشرقي ، كان كبيراً. ويذكر «بروديل» أن هذه الحركة في البحر المتوسط ، هي حركة شبه دائمة ، ولا يرجعها إلى الرغبة في تبادل المنتوجات المتوسطية فقط فيما بينها ، فهذه المنتجات متشابهة وإن كانت تزيد في مكان عن حاجته ، وتنقص في مكان آخر ، ولا إلى التبادل التجاري مع ما وراء البحر المتوسط ، أي ما يأتي سواحله من أقاصي آسية وأواسطها فحسب ، وإنما يرجع هذا التنقل البشري بين أطراف البحر

المتوسط إلى اختلاف كثافة السكان بين أجزائه[1] ، وتشابه المناخ بين بقعة وأخرى فيه. فاكتظاظ السكان في غربه ، وتخلخلهم النسبي في شرقه وجنوبه الشرقي ، كان يدفع سكان أوربة الجنوبية للاستيطان على سواحله الشرقية والجنوبية الشرقية وكان يشجعهم على ذلك أن المهاجر لن يجد في الأرض الجديدة التي انتقل إليها بيئة مختلفة عن بيئته السابقة ، فهو «سيعيش تحت نفس السماء ، وبنفس الفصول وسيرى نفس النباتات والمناظر ، فكأنه كان ينتقل من بيت إلى بيت ، عندما كان ينتقل من ميناء إلى آخر ، ومن ثم فهو يعتاد الحياة في بقعته الجديدة بسرعة ويسر»[2].

إلا أن حركة الهجرة هذه اتسع نطاقها في العصور الحديثة ، وانطلقت من جميع أنحاء أوربة ، إلى جميع أصقاع العالم ، مدفوعة بالتطورات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومنها الفقر الذي تفشّى في أوربة بين الطبقات الدنيا من المجتمع ، بعد أن ازداد تدفق الذهب والفضة إليها من أمريكة ، وارتفعت الأسعار ، وأسرفت الفئات الغنية في البذخ والترف ، ونشأت مستويات حياتية جديدة ، اتسع فيها مفهوم الرفاه ، وبعد أن استولت الدولة على أملاك الكنيسة ، فأُلغي الإحسان الديري ولا سيما في إنكلترة ، وأضيف إليه طرد الرعاة المزارعين من أراضيهم ، فنشأت فئة فقيرة مشردة لا عمل لها ، فجميع هؤلاء الفقراء كانوا مادة مهيّأة للهجرة[3].

---

(1) Braudel: Op. Cit. P: 201

ويندفع «بروديل» في تفسيره هذا فيرجع تسامح المسلمين في شرق البحر المتوسط مع هذه الجاليات المستعمرة إلى قانون العدد، أي أن البلاد الإسلامية لم تكن لاتساع صحرائها تشكو تخمة سكانية كما هو الأمر في أوربة، ومن ثم كانت متسامحة تجاه العناصر المسيحية والأوربية على السواء، أو بمعنى آخر لم يتخذ الصراع بين المسلمين والمسيحيين طابع البقاء الحياتي الذي اتخذه هذا الصراع في أوربة عندما نكل الاسبانيون في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بالمسلمين واليهود القائمين على أرضهم.

(2) Braudel: Op Cit: P: 201 (٢)

(3) Hauser: & Renaudet: Les débuts de l'âge Moderne. P: 439 (٣)

وإلى جانب عامل الفقر كان هناك الاضطهاد الديني ، بعد انقسام المجتمع الأوربي إلى كاثوليك وبروتستان ، نتيجة حركات الإصلاح الديني ، والحروب الدينية في العصور الحديثة. ويدخل في إطار الاضطهاد الديني ، الحملات العنيفة التي شنتها المسيحية المنتصرة في إسبانية والبرتغال على المسلمين واليهود فيهما[1].

ويجب ألاَّ يهمل عامل نمو روح المغامرة في النفوس ، والرغبة الحازمة في الكسب والربح ، وتشجيع الملوك والأمراء لهذه الروح المتحفزة. ومن ثم نشأت طبقة جديدة من الرجال ، تحلم بالبحث عن الثروة في آفاق بعيدة دون أن تكترث بوجود بيئة مشابهة لبيئتها في المكان الذي تنتقل إليه ، فهمُّها فقط هو الكسب المادي والربح.

وإذا كانت الهجرة قد تدفقت نحو البقاع المكتشفة حديثاً كأمريكة ، فإن هذا لا يعني انصرافها عن الأسواق التجارية القديمة في «الليفانت» ، بل على العكس يلاحظ أنها ستكون ـ ومن بينها بلاد الشام ـ منطقة جذب لأوربة ، وسيندفع إليها تيار من تيارات هذه الهجرة . ونتيجة لذلك ولعوامل سياسية أخرى ، فإن الجاليات الأوربية في سورية في العصور الحديثة ، لن تقتصر على الجاليات الإيطالية والكاتالانية التي رأينا أنها استقرت على أرضها بعد الحروب الصليبية ، وإنما ستأتيها جاليات من مختلف أنحاء أوربة ، ولا سيما من إنكلترة وفرنسة وهولاندة.

يضاف إلى تلك العوامل الهامة ، التي أثرت تأثيراً عاماً في وضع بلاد الشام والجاليات فيها ، في مطلع العصور الحديثة ، والتي أُشير إليها في

---

(١) (1) Pirenne: Op. Cit: P: 306 - Braudel/Op. Cit/P: 357

لقد كان هناك طرد متتال لليهود من قشتالة والبرتغال ـ في عام ١٤٩٢م، ومن صقلية في عام ١٤٩٣ ، ومن نابولي في سنة ١٥٠٩ ، ومن ميلانو في ١٥٩٧ . ولقد انتقل هؤلاء إلى الدولة العثمانية ، وإفريقية الشمالية . ومثل ذلك طرد المسلمين أو ما سموا بـ (الموريسك).

الصفحـات السابقة ، عامل خاص بسورية بالذات ، وهو وقوعها تحت سيطرة الحكم العثماني ، في عام ١٥١٦م. فخروجها من يد المماليك وإن لم يؤدِّ إلى تغيير كبير في أحوالها ، إلا أنه كان في الواقع تجديداً في حياة الجاليات القائمة على أرضها عند ضم العثمانيين لها ، وذلك لتبدل نوعية السلطة الحاكمة فيها. فقد كان على هذه الجاليات أن تكوِّن عن طريق دولها علاقات مع الدولة العثمانية ، غير تلك التي كانت قائمة بينها وبين دولـة الممـاليك، أو مشابهة لها ، لتحفظ وجودها واقتصادها على الأرض السورية ، ولتحافظ على مكاسبها وأرباحها. ويحدد صفات هذه العـلاقـات بالـطبـع ، علاقات دول هذه الجاليات مع الدولة الحاكمة. ويجب أن يلاحظ أن هذه العلاقات لن تكون محدودة وواضحة المعالم ، كمـا كانت عليه في عهـد الممـاليك ، وإنمـا ستكـون أكثر سعة وتلوناً وتشابكاً ، لأنها مرتبطة بالعلاقات السياسية الدولية ، التي اتسع أفقها في العصور الحديثة ، وتعقدت مظاهرها. فسياسة الدولة العثمانية الخارجية لم تكن مقتصرة ـ كما كانت عليه سياسة دولة المماليك ـ على محيط البحر المتوسط المغلق الذي كانت لا تسوده بعد الحروب الصليبية ، إلاّ حركة تجارية تحتكرها دولتان ، المماليك والبندقية ، وإنما شملت أوربة وآسية وأفـريقية ، بكل ما كانت تحمله العصور الحديثة من تداخلات دولية ، وكشوف أرض جديدة ، وتطورات اقتصادية وداخلية لا حصر له ، ولا سيما في القـرنين السـادس عشر والسابع عشر. فعلاقات الدول الأوربية فيما بينها ، وعلاقتها مع الدولة العثمانية ، وتذبذبات تلك الصلات كان يعكس أثره على أحوال الجاليات الأوربية في بلاد الشام ومجموع البلاد العربية.

ويمكننا أن نطلق على نتائج سياسة الدولة العثمانية الرسمية ، تجاه الجاليات الأوربية المقيمة في أراضيها ، أو بالأحرى مع الدول التي تنتمي إليها تلك الجاليات ، سياسة «العهود» ، أو «الامتيازات» Capitulations ، كما أسماها الأوربيون. وهذه «العهود» في جميع نصوصها ، هي مجموعة من البنود القانونية ، تنشيء قواعد تحدد وضع الأجانب في الإمبراطورية

العثمانية ، وتوضح التسهيلات الممنوحة لتجارهم ، ودور المشرفين عليهم من مواطنيهم ، كالسفراء والقناصل دون أن يكون في أي واحد من تلك البنود إشارة ما إلى أمور سياسية[1].

وفي الحقيقة لم تأخذ هذه «الامتيازات» أهميتها إلا منذ عام ١٥٣٥م ، عندما وُقّعت المعاهدة التي تتضمنها ، بين السلطان العثماني سليمان القانوني ، والملك الفرنسي فرانسوا الأول. فقد اتخذتها الدول الأخرى نهجاً يتبع في علاقاتها مع الدولة العثمانية. وهذه «العهود» هي في الواقع الأصول والأسس التي استندت إليها الجاليات الأوربية في نزوحها إلى بلاد الشام ، وبقية أجزاء الإمبراطورية العثمانية ، وفي الإقامة في مدنها وموانئها ، أو فيما أُسمي بـ «الإسكالات».

ويمكننا أن نقسم الجاليات الأوربية في بلاد الشام منذ الفتح العثماني لها ، حتى نهاية القرن السابع عشر إلى قسمين رئيسيين: - **الجاليات المدنية** ، وهي الجماعات الأوربية التي وفدت إلى سورية واستقرت فيها بقصد التجارة وأعمال أخرى. **والجاليات الدينية** ، وهي تضم رجال الدين المسيحيين ، وأعضاء البعثات التبشيرية الكاثوليكية ، الذين انتقلوا إلى ربوعها بهدف التبشير بالمذهب الكاثوليكي. والجاليات المدنية بدورها تتفرع إلى فرعين بحسب زمن وفودها إلى البلاد وإقامتها فيها - **الجاليات الأوربية القديمة** ، **والجاليات الأوربية الحديثة الوافدة مجدداً**.

١ - الجاليات الأوربية القديمة

وهي التي أقامت في بلاد الشام قبل العهد العثماني ، وتمتعت بحقوق وعهود نالتها من الدولة المملوكية السابقة ، والتي أشرنا إليها في الفصل السالف. ولقد لوحظ أن الإيطاليين هم العنصر الأساسي فيها.

---

(1) Mantran: Istamboul dans la seconde moitié du XVIIe Siècle. Paris 1962. PP. 546-547. (١)

الإيطاليون

على الرغم من أن ضم العثمانيين لسورية ومصر قد أوجد بعض التبلبل في بادىء الأمر في أوساط تلك الجاليات ، إلا أنه لم يلغ الاتفاقات التي كانت تتمتع بها منذ القديم ، بل إنه ثبتها وأقرها. ولكن التغيرات السياسية في أوربة منذ أواخر القرن الخامس عشر ، والتطورات الاقتصادية ـ كما ألمحنا إلى ذلك ـ أدت إلى اختفاء بعض المدن الإيطالية التجارية القديمة ، أو انحطاطها. فمنذ زمن لم يعد يسمع عن الأمالفيين أو البيزيين ، إذ إنضوى هؤلاء الأخيرون مع الفلورنسيين تحت لواء دوقية طوسكانة. وجنوة توالت عليها الضربات ، ولكن على الرغم من كل ذلك فإنها كانت تحاول عبثاً الإحتفاظ ببقايا من مجدها الاقتصادي الغابر. أما البندقية فقد ظلت وحدها تلعب دوراً فعالاً في البحر المتوسط ، وإن كان هذا الدور قد بدأ يتقلص. واستفاد التجار الفرنسيون والإنكليز والهولانديون من تأييد حكومتهم المباشر ودعمها لهم ، فدخلوا وهم يحملون ورقة رئيسية رابحة في المعركة الاقتصادية مع البندقية ، التي كان ميدانها الإمبراطورية العثمانية ، وبلاد الشام منها. وفي الحقيقة ماذا كان يمكن لدويلات صغرى ذات موارد محدودة كجنوة مثلاً ، أن تفعله أمام إمكانات دول كبرى مثل إنكلترة وفرنسة. والشيء نفسه يقال عن البندقية التي كان يزيد حالتها سوءاً الحرب ، بينها وبين الإمبراطورية العثمانية.

لقد حرمت المدن الإيطالية من الأرباح التي كانت تحملها لها في العصورالوسطى ، وحتى نهاية القرن الخامس عشر تجارة البضائع والسلع الواردة من البحر الأسود وروسية ، وتلك الوافدة من الهند والمتكدسة في موانىء سورية ومصر ، وانتقلت تجارة هذه المواد تدريجياً إلى أيدي الإنكليز والهولانديين ، الذين كانوا يعاودون بيعها لدول البحر المتوسط. ولم تكن جنوة تملك إلا عدداً ضئيلا من الصناعات ، والبندقية لا تعيش إلا من تجارة تقليدية ، تسودها منتجات الترف التي شرعت أوربة تنافسها بإنتاجها بعد أن نمّت صناعاتها ، وبخاصة في القرن السابع عشر ، وزادت

من حجم قوافلها المرسلة إلى الإمبراطورية العثمانية. وأمام خروج سوق بلاد الشام من أيدي الإيطاليين، وعدم امتلاكهم المال النقدي الضروري للتبادل التجاري، وأمام فقدانهم القوة السياسية والعسكرية، فإنهم ساروا بخطى متثاقلة نحو الانحطاط، وإن كان هذا لا يعني خروجهم تماماً من مسرح الأحداث. إذ حاولت كل مدينة إيطالية أن تتكيف مع الشروط الجديدة، وبخاصة جنوة والبندقية. فاحتفظت هذه الأخيرة بالكثير من قيمتها التجارية في بلاد الشام بالذات، حتى النصف الأول من القرن السابع عشر، ولكن صراعها مع الفئات الأوربية الجديدة كان صراع «أصّ الفخار مع أصّ الحديد»[1] أي أنها سقطت صريعة في نهاية القرن السابع عشر.

أ ـ البنادقـة (الونديك):

إن ثروة البندقية ورخاءها اللذين بنتهما بصبر ودأب عجيبين، طيلة قرون طويلة من التجارة، امتدت من القرن الثاني عشر إلى الخامس عشر، بدأا يلاقيان الضربة تلو الأخرى في القرن السادس عشر. ومن هذه الضربات ضم العثمانيين لسورية ومصر، وهم الأعداء السياسيون الذين تخشى البندقية بأسهم، وتخاف توسعهم وابتلاعهم لممتلكاتها في البحر المتوسط. وفي الحقيقة كانت البندقية إيجابية في الرد على التحدي الذي يجابهها، فحاولت أن تعالج ما طرأ من ضعف وتدهور لتجارتها، فأنشأت مؤسسة الخبراء الخمسة Cinque Savii alla Mercanzia، وربطت بها كل العمليات الإدارية والمالية المتعلقة بهذا المرفق الحيوي[2]. وسعت لدى الدولة العثمانية والمملوكية قبلها لإقامة علاقات حسنة. وإذا كنّا قد أوضحنا بعض تلك العلاقات مع الدولة المملوكية في الفصل السابق، فإن

(1) Mantran: Op. Cit; P: 516

(2) voir: Maria Borgherini - Scarabellin: Il Magistrato delle Cinque Savii alla Mercanzia, dalla Istituzione alla caduta della Republica 2 Tomes. Venise, 1925-26

(١)

علاقـات البندقية مع الدولة العثمانية هي من أعقد العلاقات ، لتراوحها المستمر بين سلام مستكين وحرب مستعرة.

لقـد كان البنادقة يحتلون منذ القرن الرابع عشر المكان الأول بين الأمم المتاجرة في نطاق الإمبراطورية العثمانية الناشئة. فقبل فتح السلطان محمد الثاني للقسطنطينية ، قامت علاقات بين الأتراك والبنادقة ، أظهرت فيهـا البنـدقية رغبتهـا في اكتسـاب صداقـة السلطان ، للمحافظة على مصـالحهـا الاقتصادية ومستعمراتها وممتلكاتها في البحر المتوسط. وقد نالت من السلطان العثماني امتيازات لتجارتها منذ سنة ١٣٦٨م ، وتحدثت معـه في أمر إنشاء قاعدة تجارية لها في أشقودرة[١] وأرسلت لهذه الغاية مبعوثاً خاصاً ، كان عليه أن يحصل لصالح مواطنيه على الإعفاء من رسوم الـدخول والخروج في تلك القاعدة. وفي عام ١٣٨٤م ، شوهدت بعثة تركية في البندقية ، بينما مثل مبعوث بندقي في بلاط مراد الأول. وكثرت من كلا الطرفين عهود الصداقة وتأكيدات الرغبة في السلام[٢].

وعند انقسام الأتراك على أنفسهم بعد غارة تيمورلنك ، فإن جمهورية البندقية لم تتوان عن متابعة علاقاتها الدبلوماسية النشيطة مع أمرائهم. وقد حملت في سنة ١٤٠٦م إلى الأمير سليمان وعوداً مفعمة بالصداقة والسلام ، ومقابل هذه الوعود كانت تطالبه بأن يضمن لتجارها حرية التنقل في إمبراطوريته ، وعدم زيادة الضرائب التي يخضعون لها ، والسماح لقنصلها بالإقامة على أرضه. إن المعاهدة المعقودة بين المبعوث البندقي ، وسليمان لم تصلنا ، إلا أن الوثيقة التي يؤكدها الأمير «موسى» (١٤١٠ ـ ١٤١٣)م موجودة بين أيدينا[٣] وقد أظهر فيها الأمير موسى نواياه

---

(١) شارل ديل ـ البندقية جمهورية أرستقراطية. (ترجمة الدكتور عزت عبدالكريم والسيد توفيق إسكندر). ص ـ ١٣٤ . Heyd: OP.Cit. T.II P: 260

(٢) شارل ديل ـ البندقية جمهورية أرستقراطية. ص ١٣٤ .

(٣) Heyd: Op. Cit. T.II. P: 277

الطيبة تجاه البنادقة ، وإرادته في إبقاء السلام معهم ، كما وعد مبعوث البندقية يعقوب تريفيزانو Jacopo Trevisano ، الذي وفد لتحيته باسم الجمهورية بألا يرفع أبداً كمية الضرائب المفروضة على تجارهم. وقد سبق هذه البعثة بعثة «بيتروزينو Pietro Zeno »، الذي نجح في انتزاع معاهدة من سليمان ، تنظم علاقات (العصبة الرومانية) ، المؤلفة من الدولة البيزنطية والبندقية وجنوة ورودس ، مع الدولة العثمانية. وهذه الوثيقة لا تاريخ لها ، وقد أعطاها «مستر هامر» في كتابه «تاريخ الدولة العثمانية» تاريخ ١٤٠٨م ، بينما يعطيها «هايد» تاريخ ١٤٠٣م ، وفيها يمنح السلطان ضمانات لجميع المتعاقدين ، بأن جميع موانىء الإمبراطورية العثمانية ستكون مفتوحة لتجارهم ، وأن الرسوم المفروضة على تجارتهم لن تزاد ، كما أنه ضمنها بنوداً خاصة بكل دولة على حدة (١).

لقد كان هم البندقية دائماً في علاقاتها العثمانية ألَّا تصاب مصالح رعاياها المقيمين أو المتاجرين في أراضي الدولة بأذى ، ولذلك فإنها كانت تبدي عناية كبيرة لكي لا تسوء صلاتها بها ، وتتجنب كل ما يمكن أن يؤدي إلى إحتكاك حربي معها. إلا أن هذه العلاقات ما لبثت أن تدهورت في عهد السلطان محمد الأول ، الذي رأى في البندقية «العدو الذي تجب محاربته مهما كان الثمن»(٢) ، لأن البندقية هي الدولة الوحيدة القادرة على وضع العراقيل في وجه توسع الدولة العثمانية ، لا سيما وأن كثيراً من المدن اليونانية أخذت تطلب حمايتها. فمنذ عام ١٤١٦م ابتدأ النزاع الحربي يقوم بين العثمانيين والبندقية ، وعلى الرغم من معاهدة الصلح بين الطرفين ، بعد استيلاء العثمانيين على سالونيكا في سنة ١٤٣٠ ، وتعهد السلطان بإعطاء حرية التجارة لجميع التجارالبنادقة في إمبراطوريته ، فإن الواقع أثبت أن الأرض التركية غدت مزروعة بالأخطار بالنسبة إلى تجارة البندقية وجالياتها ، وبخاصة بعد حصار السلطان محمد

---

(١) (1) ibid: P: 268

(٢) (2) ibid: P: 278

الثاني للقسطنطينية ، واشتراك البندقية في الدفاع عنها إلى جانب أهلها من الروم ، ثم سقوطها نهائياً بيده في سنة ١٤٥٣م. لقد كان سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين ضربة قوية وجهت إلى البندقية ، فإلى جانب الخسارة المادية الضخمة لجاليتها فيها ، التي قدرها البنادقة بـ (٢٠٠,٠٠٠) بندقي[١] ، وشنق بيلها مع أولاده وبعض مواطنيها غداة الفتح[٢] ، فإنها أصبحت مهددة في مختلف ممتلكاتها في شرقي البحر المتوسط ، وفي سيادتها التجارية في الليفانت التي تعتبر مصدر رخائها. وحفاظاً على الأراضي التي تؤلف «رومانية البندقية» ، والمستعمرات التجارية في آسية الغربية ، فإنها بعد بضعة أشهر من الاستيلاء على العاصمة ، طلبت من مبعوثها «بارتولوميو مارسيلو Bartolommeo Marcello[٣]» ، أن يهيىء الجو مع السلطان لإعادة العلاقات السلمية ، وعقد اتفاق يؤمن مصالحها التجارية. وبالفعل توصل السفير في نيسان ١٤٥٤م ، إلى اتفاق[٤] يسمح للجمهورية أن تقيم في القسطنطينية ـ مثلما كانت تفعل في الماضي ـ بيلاً كلف بإدارة المستعمرة فيها ، وبالقضاء بين مواطنيه في الحالات المدنية ، وأعطي الأمر للصباشي كي يزيل كل عائق في وجه ممارسة البيل أعماله القنصلية. ويستشم من بين السطور أنه كان بامكان الرعايا البنادقة أن يقيموا في العاصمة ، وفي أية بقعة من بقاع الإمبراطورية العثمانية ، وأن يكون لهم عبيد ، وأن يُوصوا قبل وفاتهم. ويؤخذ منهم على ما يبيعون من بضائع رسوم قدرها ٢٪. أما الفضة الخام أو المسكوكة

---

(١) ديل ـ البندقية جمهورية أرستقراطية. ص ١٣٧.

(٢)
(2) Heyd: Op. Cit.II. P: 315

(٣) لقد كانت البندقية قد أرسلت مبعوثها هذا قبل سقوط القسطنطينية، وكان الهدف التوسط لدى السلطان، لعقد إتفاق مع الإمبراطور البيزنطي. وإذا ما فشل في مهمته، وسقطت العاصمة فعليه أن يسعى لإقامة جو من التفاهم والسلام مع البندقية.

(٤) يطلق «براون» على الإتفاق اسم معاهدة أدرنة ـ
(4) Brown: Foreigners in Turkey. PP: 29-31

فإنها تعفى من هذه الرسوم ، على أن يقدم البنادقة للسلطان كل حاجته من الفضة الخام ، التي يستخدمها في سك نقوده. ولا شيء يمنع من استيراد العبيد المسيحيين الوافدين من البحر الأسود أو نقلهم. أما العبيد الذين يباعون في الإمبراطورية ، فيجب دفع رسم ٢٪ عنهم ، ولا يجوز للبنادقة أن يقبضوا على عبيد أو أسرى مسلمين للإتجار بهم ، وعليهم أن يحرروا ما يوجد لديهم منهم دون فدية أو تعويض. ووعد السلطان في الاتفاق ، أن يجبر جنوي «بيزة» على دفع الديون المترتبة عليهم للرعايا البنادقة(١).

وعادت الجالية البندقية في القسطنطينية تجاهد لتبدأ حياتها من جديد . ولتضمن الجمهورية مصالحها الاقتصادية فإنها رفضت قبول المقترحات التي لُوِّح لها بها ، لتلعب دوراً رئيسياً في حرب صليبية ضد الدولة العثمانية. ولكنها على الرغم من أنها كانت تعمل كل ما وسعها لتتفادى إثارة الأتراك ، فإنها كانت لا تنفك عن تسليح نفسها ، لأنها كانت تنظرّ دائما إلى التقدم التركي في الحوض الشرقي من البحر المتوسط بحذر وقلق وخوف(٢) ، ولا سيما بعد مهاجمة الأسطول العثماني لخيوس واينوس وليسبوس التابعة لجنوة(٣).

وكانت البندقية محقّة في تخوفها ، ففي سنة ١٤٦٣ ابتـــدأ الصراع ثانية بينها وبين العثمانيين ، باحتلال هؤلاء حصن «آرغوس»(٤) ، ودام هذه

---

(١) ديل ـ البندقية جمهورية أرستقراطية ص ١٣٧ . (1) Heyd: OP. Cit. T.II. PP: 316-317

(٢) (2) Penrose: Travel and Discovery in The Renaissance (1420 - 1620). P: 23

(٣) ديل ـ ص ١٣٧ ـ هذا مع العلم أن سلسلة من الإمتيازات المربحة قد آلت إليها من السلطان ومنها احتكار تجارة الشب في «فوسة»، واستغلال مناجم النحاس وصناعة الصابون ومصانع سك العملة في الجزر الأخرى.

(٤) (4) Galibert: Historie de la République de Venise. Paris 1856. P. 150.

كان سبب اندلاع الحرب ان عبدا للباشا في أثينا سرق الخزينة العامة، والتجأ إلى القائد البندقي في «كورون» حيث أقتسم معه الـ (١٠٠,٠٠٠) أقجة التي تحويها.

المرة ستة عشر عاماً ، ودخل معها فيه من الحلفاء إسكندر بك من البانية ، وأوزون حسن أمير الآق قوينلو ، وانتهت الحرب بخسارة البندقية وتوقيعها معاهدة في سنة ١٤٧٩م ، سمح لها فيها بعد تجريدها من بعض ممتلكاتها أن يكون لها بيلها بالقسطنطينية ، وأن تقدم للسلطان في كل سنة بطريق ممثليها مبلغ (١٠,٠٠٠) بندقي ، تعويضاً عن السماح لها بالتجارة على أرض الدولة العثمانية[١].

ومنذ سنة ١٤٧٩م كان الطرفان يتفاديان الاشتباكات الضخمة ، مع أن المناسبات لم تكن قليلة ، وبخاصة أن محمد الثاني قد حقق في السنوات الأخيرة من حياته حملات مقلقة للبندقية في البحرين الأيوني والأدرياتيكي . إلا أن السلطان «بيازيد الثاني» (١٤٨١ - ١٥١٢)م كان أكثر هدوءاً وحباً للسلام ، فقدم للبندقية شروطاً أفضل للتجارة مما كان عليه الأمر في العهد السابق[٢]. ولكن العلاقات ما لبثت أن عادت إلى التأزم في عام ١٤٩٢م ، لشك السلطان ببيل البندقية ، وبما يبعث به من رسائل إلى حكومته بالشفرة ، فطرده. والتحمت الأساطيل سنة ١٤٩٩م ، وسقطت في أيدي العثمانيين ليبانتو ومودون وكورون ، وكانت خسارة البندقية لا تعوض. وعلى الرغم من هذا فقد عادت البندقية تطلب الصلح ، وفي عام ١٥٠٣ وقِّعت معاهدة بين الطرفين ، يعود بها «بيل» البندقية إلى القسطنطينية على أن يُغَيَّر كل ثلاث سنوات مرة ، وكان يغير كل بسنة مرة ، وأن تبقى المستعمرة البندقية في العاصمة، وأن يدفع البنادقة الجزية[٣].

= فطالب الأتراك بالعبد والمال، إلا أن البنادقة رفضوا الطلب قائلين: بأن العبد قد تنصرَّ، وأنهم لم يجدوا أثرا للمال المنهوب. ولما كان الأتراك متأكدين من الأمر، فقد استولوا على «آرغوس» مقابل المال المسروق.

(١) (1) Ibid: P:160- Heyd: Op. Cit T.II. P: 328

(٢) (2) Heyd: II. PP: 329-330

(٣) (3) Ibid: P 331

ولم يتعكر صفو العلاقات بين البندقية والباب العالي خلال السنين الأخيرة من حكم بيازيد ، فقد كانت الحرب الأهلية تسترعي كل انتباه السلطان ، والبندقية من ناحيتها في نزاع مع جيرانها الراغبين في انتزاع ممتلكاتها البرية. ولذا فإنها لم تفكر في العودة إلى محاربة السلطان لاستعادة محطاتها التي فقدتها في الليفانت ، بل على العكس رحبت بمساعدته لها ضد الإمبراطور مكسمليان[1].

وعند وصول السلطان سليم الأول إلى العرش (١٥١٢ - ١٥٢٠)م ، أرسلت البندقية «انطونيو جستينياني Antonio Justiniani» لتهنئته ، ولفتح باب المفاوضات حول أمور جديدة ، تهم تجارة البندقية في الإمبراطورية العثمانية. وقد أبدى السلطان سليم استعداده لتجديد المعاهدات القديمة ، إلا أنه رفض بحزم إعطاء أية امتيازات جديدة طلبها منه السفير[2].

وفي الوقت الذي كان البنادقة يوقعون فيه الاتفاق تلو الاتفاق مع العثمانيين ، فإنهم كانوا يوجهون أبصارهم أكثر فأكثر نحو بلاد الشام ومصر ، لفقدانهم تدريجياً أسواق البحر الأسود ، وشبه جزيرة المورة ولتضاؤل نفوذهم في الأرخبيل. لكن حدث في هذا الوقت أن بدأ البحر المتوسط يفقد أهميته السابقة أمام اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين ، وضم العثمانيين بقيادة السلطان سليم الأول بلاد الشام ومصر. وانطلاقا من هذا الوقت ، فإن جميع المراكب التجارية غدت ترسو في أرض تركية مهما كان الاتجاه الذي تقصده ، أكان نحو الشمال عبر

---

(١) (1) Heyd; Op. Cit. T.II. P: 332

(٢) (2) ibid: PP: 332-333

لقد رفض السلطان سليم أن يمنح البنادقة حق شهادة المسيحيين ضد الرعايا الأتراك المسلمين في المخاصمات وما طلبوه بخصوص وصايا الرعايا البنادقة الذين يموتون على الأرض التركية ، وإطالة مدة البيل إذ كانت الجمهورية ترغب في جعلها أربع سنوات بدلا من ثلاث.

البوسفور والبحر الاسود ، للوصول إلى كافا وطرابزون ، أو كان نحو الشرق باتجاه بيروت وطرابلس أو الإسكندرية . وهكذا أغلق شرقي البحر المتوسط بجدار من الدولة العثمانية ، التي سيطرت علي جميع نهايات الطرق البرية المنبعثة من أقصى شرقي آسية ، ووسطها ، إلى البحر المتوسط.

ولقد سعى البنادقة وقد أحسُّوا بالخطر يهدد كيانهم ، لدى السلطان سليم ، كما سعوا لدى البرتغاليين. فوفد قنصلهم في دمشق إلى السلطان عندما دخل المدينة فاتحاً ، كما استقبله عند قدومه التجار الأجانب ، ونثروا عليه قطع النقود[1] تقرباً وتحبباً وفرشوا له قطعاً من الجوخ. وعند ضمــه مصر أسرعت البندقية فأرسلت مبعوثين ليؤكدا امتيازاتها القديمة في مصر والشام، التي كانت قد حصلت عليها في عهد المماليك. وكان المبعوثان هما «الفيزموسينيغو Alvise Mocenigo » ، و«بارتولوميو كونتاريني» Bartolommeo Contarini . وقد اجتمع الاثنان مع السلطان في القاهرة ، وأعلنا أن الجمهورية مستعدة للاعتراف بأنها مدينة بجزية قدرها (٨٠٠) دوكات (بندقي) ، كانت تدفعها للسلاطين المماليك من أجل سيادتها على جزيرة قبرص. وكان الدفع يجري نوعاً لا نقداً ، أي بمادة «الكاميلو». وكان على السفيرين أن ينفيا التهمة التي وجهها العثمانيون إلى الجمهورية ، بأن سفنها كانت في ميناء الإسكندرية أثناء الحرب مع السلطنة المملوكية ، وأنها قدمت للمماليك مساعدة مالية ليتمكنوا من المقاومة. وأثبتا للسلطان أن تلك السفن كانت تحمل بالفعل مالاً ، ولكنه كان الكمية الضرورية ، لدفع ثمن كمية الفلفل الإلزامية المفروضة على جمهوريتها. وقد أظهر السلطان سليم اقتناعه بهذه الأقوال إلا أنه اشترط أن تدفع له جزية قبرص منذ هذا التاريخ ذهباً ، وأن تدفع عن السنوات الخمس الأخيرة ، وفي

---

(١) ابن طولون ـ تاريخ (مصور عن مخطوط في توبنجن في ألمانية) ـ في دار الكتب المصرية في القاهرة، تحت الرقم ح ١٢٤٧١ ـ ترقيمه غير منتظم. صدر الجزء الأول منه مطبوعا باسم «مفاكهة الخلان في حوادث الزمان». بتحقيق محمد مصطفى ـ القاهرة ١٩٦٢ وصدر القسم الثاني عام ١٩٦٤ . انظر القسم الثاني ص١٦ .

القسطنطينية. ويبدو أن السلطان سليم لم يجد ما يمنع من تجديد الامتيازات ، وبالفعل وقَّع معاهدة مع جمهورية البندقية ، أقرّ لتجارها فيها جميع التسهيلات التي كانوا يتمتعون بها في عهد المماليك في الشام ومصر ، وذلك في ١٤ شباط سنة ١٥١٧م[١]. وسلمت الوثيقة إلى يد قنصل البندقية في الإسنكدرية ، في الثامن من أيلول عام ١٥١٧م[٢]. وأهم ما تضمنته هذه المعاهدة أن السلطان يعلن ضرورة معاملة البنادقة بالاحترام والعدالة ، وألا يضاروا في أنفسهم أو في أموالهم أثناء إقامتهم على أرضه ، وليس لهم أن يؤدوا إلا الرسوم المفروضة ، ولا يلزموا ببيع شيء لا يودون بيعه. وقنصل البندقية هو الذي يحق له وحده محاكمة مواطنيه ، وليس للقاضي المسلم أن يتدخل في هذا الشأن. ولا يُعارض البنادقة في إصلاح أبنيتهم ، أو إقامة أبنية جديدة لهم في فنادقهم. ولهم أن يستخدموا لهذا الغرض عمالاً من البنادقة أو الأجانب ، أو أهل البلاد. وللقنصل أن يركب حصاناً يسير به إلى دوائر الحكومة ، أو إلى أي مكان يشاء ، دون أن يتعرض له أحد. وإذا استولى القراصنة على سفنية بندقية ، وأتوا لبيعها في ثغر مصري ، يجب ألا يتقدم أحد لشرائها ، بل ينبغي إطلاق سراحها ، ورد التجارة التي تحملها إلى أصحابها. ويتمتع رعايا السلطان في بلاد البنادقة والجزر التابعة لهم بالأمن والسلام ، وإذا وقع لأحدهم حادث فلا يعتبر القنصل أو مواطنوه مسؤولين عنه. ولا يؤدي القنصل ضريبة أو رسماً إلا في حالة صدور أمر سلطاني ، أو حكم قضائي.

ولكن فتح الموانىء الشامية والمصرية لتجارة البندقية ، بعد تجديد الامتيازات السابقة ، لا يعني تخلص البندقية من الأزمة الطاحنة التي وقعت فيها في مطلع القرن السادس عشر. فهناك أزمة الفلفل والبهارات ،

---

(١) ديل ـ البندقية جمهورية أرستقراطية ص ١٥٠.

(1) Combe: L'Egypte Ottomane. PP: 96-101

(2) Heyd: Op; Cit. T.II. PP: 545-546 (٢)

نتيجة كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، واحتكار البرتغاليين له ، وهناك النقص في الأخشاب الضرورية لبناء السفن[1] ، وهناك صراعها على البر تجاه القوى الأوربية الطامعة برخائها ، والغيورة من ازدهارها. وهناك أخيراً صدامها مع الأتراك في منطقة الأرخبيل ، للحفاظ على سيادتها. ومع ذلك فقد بقيت البندقية متماسكة ، وتسعى كما كانت تسعى في الماضي لتأمين تجارتها وطرق مواصلاتها وجالياتها. وساعدها على ذلك أن علاقاتها مع الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول وبدء عهد السلطان سليمان لم تكن متوترة. ولذلك فإنها عملت عن طريق سفيرها في القسطنطينية «ماركوممو»[2] ، على تجديد الامتيازات وتوقيع معاهدة مع الدولة العثمانية ، في الأول من محرم سنة ٩٢٨هـ ، والأول من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٥٢١م[3]. وكانت المعاهدة تضم ثلاثين بنداً تلخص بما يلي :

١ ـ حرية التجارة للبنادقة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

---

(١) (1) Braudel: Op. Cit. P: 108

(٢) (2) Hauser: & Renaudet: Op: Cit, P: 408

لقد وقعت المعاهدة بفضل الصداقة القائمة بين إبراهيم باشا الصدر الأعظم، ومبعوث البندقية. وكان بيل البندقية يشغل آنذاك مركزاً ممتازاً، لأن القوى المسيحية لم تكن بعد قد دخلت في علاقات دبلوماسية مع الدولة العثمانية.

(٣) (3) Hammer: Historire de L'Empire Ottoman (tr. Hellert). T. V PP: 21-22

يقول «هامر» عن هذه الإتفاقية أن مؤرخي جمهورية البندقية لم يعرفوا عنها شيئاً، لأن هَمَّ حكومتهم كان آنذاك إحاطة أسرار الدولة بالألغاز والغموض. فلم يشر إليها «الكونت دارو» في كتابه المشهور عن «تاريخ البندقية»، لأنه لم يرجع إلى المجلدات الـ (٥٨) لتاريخ «مارينو سانوتو»، على الرغم من أن هناك نسختين، إحداهما في أرشيف فينا، والثانية في مكتبة سان مارك في البندقية. وتوجد نسخة من هذه المعاهدة مكتوبة بالتركية، ومؤرخة (أول محرم ٩٢٨هـ) في أرشيف البيت الإمبراطوري الملكي في النمسة، والأصل موجود في أرشيف البندقية تحت عنوان:

Capitulatio Sultain Suleimani,Principe Antonio Giovani per Marco Memmo

وانظر أيضاً : -- Lavisse & Rambaud: Histoire Génerale. T. 1V. P: 720

٢ ـ ضمان أمن التجار وسلامتهم.

٣ ـ تحديد مدة إقامة البيل (السفير) البندقي في القسطنطينية ، وكان يبدل مرة كل ثلاث سنوات.

٤ ـ تسليم العبيد المسيحيين الفارين من الجمهورية ، أو دفع (١٠٠٠) أقجة تعويضاً عنهم في حالة إسلامهم.

٥ ـ وجوب تحرير الأسرى من البنادقة.

٦ ـ احترام الغرقى ومتاعهم.

٧ ـ كل قبطان مسؤول عن مركبه حتى ولو دخل المركب إلى الميناء بدونه.

٨ ـ تبادل تسليم القتلة والمجرمين بين الدولتين.

٩ ـ وجوب مثول التراجمة أمام المحاكم.

١٠ ـ عدم جواز سجن «البيل» لديونه.

١١ ـ عدم جواز تنقل التجار البنادقة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية دون اذن البيل. وفي حالة وفاة أحدهم تنظم قضية إرثه من قبل البيل ، ولو كان تنقل المتوفي قد تم بدون إذنه.

١٢ ـ إعفاء جميع التجار البنادقة من ضريبة الجزية.

١٣ ـ عدم وضع عوائق ما في وجه تجارة البندقية مع دول شمال افريقية.

١٤ ـ عدم تفتيش مراكب البندقية المتجهة إلى القسطنطينية ، أو الخارجة منها ، إلا في مدخل الدردنيل وفي العاصمة ، وليس في غاليبولي.

١٥ ـ وجوب دفع البندقية جزيتين سنويتين ، إحداهما (١٠٠٠٠) بندقي ، والثانية (٥٠٠) بندقي ، من أجل امتلاك قبرص وزانته.

وهذه الوثيقة الدبلوماسية ذات أهمية كبيرة ، لأنها تحوي البنود الرئيسية التي صاغ الباب العالي بحسبها معاهداته مع الدول الأوربية الأخرى.

وعند عودة إبراهيم باشا من مصر في سنة ١٥٢٥م ، بعد إخماد ثورتها في عهد السلطان سليمان ، مَرَّ بمدينة دمشق ، وأكَّد فيها للبنادقة المقيمين

امتيازاتهم وحرياتهم(١). فالعلاقات الهادئة الطيبة ، إذن بين البندقية والدولة العثمانية أعادت للرعايا البنادقة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، وفي الشام بالذات طمأنينتهم. إلا أن سياسة السلطان سليمان التجارية ، التي تهدف إلى مرور جميع بضائع آسية من القسطنطينية ، حتى تلك التي تصل إلى أوربة عن طريق بلاد الشام ومصر ، أقلقت البندقية ، فعادت إلى مساعيها لديه ، وتمكنت من التأثير في الديوان الذي أقنع بدوره السلطان بألّا فائدة تجنى من إجبار التجارة على هذا المنعطف الطويل ، بل إن الأسعار سترتفع دون أي ربح للبائع(٢). وعلى الرغم من عدول السلطان سليمان عن فكرته ، فإن البندقية لم تشعر بالراحة لأن القوة البحرية للدولة العثمانية بدت في أوجها. فقد كان أسطولها الحربي يعمل على جبهتين ، إحداهما المحيط الهندي ، وقد استطاع القبطان سليمان باشا توجيه حملته البحرية ، إلى بلاد العرب واليمن ، ووصل حتى ديو في الهند وحاصرها وعاد عبر البحر الأحمر في عام ١٥٣٨م . وثانيتهما شرقي البحر المتوسط ، حيث كانت قوات خير الدين بربروسا تعمل على إخضاع الأرخبيل بعد الاستيلاء على جزيرة زودس ١٥٢٢م، يضاف إلى ذلك ظهور منافس جديد للبندقية في القسطنطينية وهو السفير الفرنسي الذي عيّن لأول مرة(٣) سنة ١٥٢٥م. وانفجر الموقف المتوتر فجأة بينها وبين

---

(1) Hammet: Op. Cit. T.V P: 59 (١)

(2) Daru: Histoire de La République de Venise. (Extraits Précédés D'une notice par Léon Mesnay. P: 148)

(3) Hammer: Op. Cit. T.V. P: 70 - d'après Salakzadé: P: 104 - Marini Sanuto: T. XI. P: 1526.(٣)

إن جميع مؤرخي فرنسة يسكتون عن هذه السفارة التي أشير إليها في تقارير البندقية وفي كتب المؤرخين العثمانيين. وقد تلقى هذا السفير من السلطان هدية مقدارها (١٠٠٠٠) أقجة وملابس شرفية، ووعدا بحملة يشنها السلطان على هنغارية، لإيجاد إنقسام في قوى شارلكان وأخيه فردينَاند. ويذكر دوتيستا وشاريير أن هذا المبعوث قتل دون أن يعلم اسمه عند عودته من البوسنة مع (١٢) شخصاً من حاشيته.

De Testa. Récueil des Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances étrangères. 10 Vols. Paris. 1901. T.I. P.2-5.

العثمانيين عندما صادرت مركبين عثمانيين دخلا ميناء من موانئها ليحمّلا قمحاً. وعلى الرغم من أن الدودج أرسل يعتذر بأن القضية كانت سوء تفاهم، فإن الجو لم يصف بين الطرفين. وأرسل السلطان سليمان إلى البندقية ترجمانه يونس بك، لينبه السناتو فيها إلى ضرورة السهر أكثر فأكثر على تنفيذ المعاهدات المعقودة بينهما، كما طلب إليه أن يتفق مع فرانسوا الأول ملك فرنسة ضد الإمبراطور شارلكان. وأشار الترجمان من طرف خفي، إلى أن أسطولاً وجيشاً عثمانيين مستعدان للدفاع عن هذه المطالب[1]. ولما كانت البندقية كعادتها حريصة على حيادها وصداقتها لسليمان، صيانة لمصالحها التجارية، فإنها أكدت للمفاوض العثماني أهدافها السلمية، وأمرت سفيرها «موسينغو» بالسفر إلى القسطنطينية للتهنئة بانتصار السلطان في فارس، واستيلائه على مدينة بغداد، وأن يشكو للسلطان مصادرة أمرائه لعدة مراكب بندقية، وفرض رسوم إضافية على بضائعها في بلاد الشام، وعدة مخالفات أخرى للمعاهدات المعقودة. ووعد إياس باشا، الصدر الأعظم، بمداواة الشكاوي لرغبته هو الآخر في إبقاء العلاقات سليمة بين السلطان والبنادقة[2].

ولكن الحرب وقعت في سنة ١٥٣٧م، بعد هجوم من قبل العثمانيين على كورفو. واشترك إلى جانب البندقية فيها البابا وإسبانية. وهاجم الأتراك كل موانىء المورة والجزر التابعة للبندقية حتى كريت نفسها، وانتهت الحرب بهزيمة الجمهورية في معركة «بريفيزا» وطلبها الهدنة. وعقد الصلح في سنة ١٥٤٠م، وخرجت فيه البندقية وقد تخلت عن معظم ممتلكاتها، ولم يتبق لها سوى جزر تينوس وميكونو وقبرص وكريت. وتدفع للسلطان تعويضاً حربياً قيمته (٣٠٠,٠٠٠) بندقي، وترجع التجارة إلى سابق عهدها[3].

---

(1),(2): Hammer: Op. Cit. T.V. PP: 262-263

(١) و(٢)

(٣) ديل ـ البندقية جمهورية ارستقراطية ص ١٤٢.

وعادت العلاقات التجارية إلا أنها كانت حائرة قلقة ، لأن نيَّات الدولة العثمانية حيال البندقية كانت واضحة ، ورغبتها في السيطرة التامة على شرقي البحر المتوسط لا مجال للشك فيها. وكانت نفسها تراودها منذ مدة طويلة لاحتلال جزيرة قبرص ، التي كانت تعدها جزءاً من الإمبراطورية العربية الإسلامية. وكانت واردات الجزيرة موقوفة في عهد سلاطين المماليك ، للصرف على المدينتين المقدستين مكة والمدينة(١). إلا أن البندقية كانت حريصة جداً على إبقاء صداقتها الظاهرية لتركية ، حرصاً على مصالحها الكثيرة ، حتى كتب سفير فرنسة إلى ملكه يقول: «إن البنادقة يبدون خانعين للأتراك وكأنهم من أتباعهم ، وذلك بسبب قبرص ، ولأن جزرهم وأرضهم معرضة لغاراتهم ، فحتى يحتفظوا برضاهم ، كانوا يقدمون كل عام على الأقل (٥٠٠,٠٠٠)بندقي للقسطنطينية ، واعتادوا أن يسترضوا السلطان بالهدايا في كل مناسبة صغيرة»(٢). ولكن إذا كان السلطان سليمان لم تتح له الفرصة لمد نفوذه على قبرص ، فإن السلطان سليم الثاني قرر أن يخطو هذه الخطوة(٣). فصدرت فتوى من شيخ الإسلام

---

(١) (1) Hammer: OP; Cit. T.V1. PP: 388-389

(٢) (2) Charrière: Les Négociations de La France au Levant. T.III. P: 753. APPENDICE

(٣) (3) Hauser: La Préponérance Espagnole. (1559-1660) Paris 1940. P: 88

يعزو بعض المؤرخين حرب قبرص إلى نفوذ اليهودي Don Joseph Nasi ، وهو برتغالي الأصل هاجر إلى القسطنطينية، وعمل فيها بالتجارة وربح أرباحاً طائلة، وتقرب من السلطان وكان يلقب باسم Don Miguez ، ومنه أتى الاسم الذي عرفه به الفرنسيون وهو «ميكي MiQui » ، وقد كان ناقماً على البندقية لأنها حجزت قسماً من أموال السيدة Mendez ، التي أراد الزواج منها. وكان طموحاً فعينه السلطان دوقاً لناكسوس في عام ١٥٦٦م . ولم يلبث أن أقنع السلطان بإعلان الحرب على البندقية سنة ١٥٧٠م، بعد أن رفضت هذه الأخيرة التنازل عن قبرص. وكان ميكي يطمح في أن يأخذ قبرص إقطاعاً من السلطان، ويجعلها ملجأ لليهود، ويكون هو ملكاً عليها.

Charrière: Op. Cit. T.III. P: 88. Note, 90. Lettre de M. De Gantrie de Granchamp à charles IX Constantinople - 9 Oct 1569.

بضرورة التحلل من الهدنة ، ومحاربة «الكفار» ويقصد بذلك البندقية صاحبة قبرص ، لا سيما وأنها ملجأ للقراصنة المسيحيين ، الذين كانوا يضايقون الحجيج المسلم ، والتجارة الإسلامية ، بين مصر والقسطنطينية . فقد كانت قبرص «الشارع الأكبر لبلاد الشام وفلسطين والأناضول ومصر»[1] ، وفعلاً احتلتْ الدولة العثمانية جزيرة قبرص سنة ١٥٧٠م ، وبذلك أفقدت البندقية أكبر محطة تجارية لها في الليفانت ، قريبة من الشواطىء السورية ، وعلى الطريق إلى مصر. وكان من نتائج حرب قبرص أن قبض السلطان على بيل البندقية في القسطنطينية ، وعلى تجارها وعملائها وصادر جميع مراكبها في الموانىء[2] .

ولم تسكت الجمهورية على خسارتها الفادحة هذه ، فانضمت إلى حلف من قوى أوربة ، وكوَّن الجميع أسطولاً مشتركاً بقيادة «دون جوان» النمسوي ، اصطدم مع الأسطول العثماني في موقعة حربية شهيرة ، انهزم فيها هذا الأخير ، هي معركة ليبانتو (١٧ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٥٧١م) . وكانت المعركة ثأراً لاحتلال قبرص ، حطمت فيها مئتا سفينة تركية ، وقتل القائد العام ، ووقع عدد كبير في الأسر[3] .

وعادت البندقية بعد المعركة إلى مناوراتها السياسية ثانية ، وكلفت بيلها في القسطنطينية بالتظاهر بالتقرب والودِّ من السلطنة العثمانية . وأخيراً وبتوسط فرنسة ، وقعت معاهدة في ٧ آذار ١٥٧٣م ، تعهدت فيها الجمهورية بدفع (٣٠٠,٠٠٠) بندقي ، باسم تعويضات حرب ، وهي تعادل تقريباً نفقات حملة قبرص ، وبتقديم جزية من أجل زانته قيمتها (١٥٠٠) بندقي ، بدلاً من (٥٠٠) ، كانت تدفعها سابقاً. وترجع الحالة في دالماسية وألبانية إلى ما كانت عليه ، وترد البضائع التي صودرت من

---

(١) Hauser: La prépondérance Espagnole. P:88

(٢) Galibert: Op. Cit. P: 256

(٣) ديل ـ البندقية جمهورية أرستقراطية ص ١٥٥ .

الطرفين[١] ، ويتعهد السلطان سليم الثاني أن يحترم المعاهدة التي وقعت مع أبيه[٢]. أي أن الامتيازات السالفة جدِّدت وأكدت[٣].

وقد قيل عن هذه المعاهدة إنه يبدو منها «أن الأتراك هم الذين ربحوا معركة ليبانتو»[٤] ، أي أن البندقية حرصاً منها على مصالحها التجارية ، تنازلت عن الكثير أمام الأتراك ، حتى أن سفير فرنسة في القسطنطينية «أسقف أكس» كتب إلى مليكه يقول: «أظن أن جمهورية البندقية لا تريد أن يسمع أحد بشروط معاهدتها صيانة لاحترام الدول لها»[٥].

وهكذا عاد السلام بين البندقية والدولة العثمانية ، وعاد تجار الجمهورية إلى التمتع بامتيازاتهم السابقة ، التي كانت تسعى دولتهم لتجديدها كلما اعتلى العرش سلطان جديد. ومن ثم ، فعند وصول السلطان مراد الثالث إلى العرش (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م) أسرعت وهنأته بذلك ، وحمل الجاويش مصطفى الذي أعلم الجمهورية بتسنم السلطان الجديد العرش ، معاهدة هي تجديد للمعاهدات السابقة ، وتتألف من (٥٦) بنداً[٦] ، وبعث الدودج بالمقابل إلى القسطنطينية البيل «جاك سورانزو» ، مع تهاني السناتو وتمنياته الطيبة وتوقيعه على المعاهدة

---

(١) المرجع السابق ـ ص ١٥٧.

(1) Galibert. Op. Cit. PP: 262-263

(٢) (2) Hammer T. VI. P: 436

(٣) (3) Baron De Testa: Op. Cit. T.I. PP. 217-218

(٤) (4) Charrère: Op. Cit. T.III. P: 361. Note 1

(٥) (5) Ibid. P: 368

رسالة من أسقف إكس إلى الملك شارل التاسع ـ القسطنطينية ٧ آذار (مارس) ١٥٧٣م.

(٦) (6) Hammer: Op. Cit. T VII. P: 23

لقد وردت المعاهدة في تقرير البيل البندقي (جاك سورانزو). وهو موجود في أرشيف البيت الإمبراطوري في فينا وأصل المعاهدة في أرشيف البندقية.

المرسلة ، وقدم لبديوان السلطان (٥٠٠٠٠) بندقي ، أخذ الصدر الأعظم (٤٠٠٠) بندقي[1] منها .

وعندما استولى قائد أسطول الجمهورية «امو Emmo» على سفينة تابعة لباشا طرابلس الغرب ، كان من الطبيعي أن يسيء هذا الحادث إلى العلاقات البندقية ـ العثمانية ، إلا أن حرب الدولة العثمانية مع فارس ، ورعاية السلطانة «صفية» حميا البندقية من النتائج السيئة المترتبة على ذاك الحادث . ولقد اعتذر السناتو بخنوع للسلطان ، وأعدم «امو» وقدم (٤٠٠) عبد مسيحي بدلاً من الأربعمائة الذين كانت تحملهم المركب . «لقد كان البنادقة حريصين جداً على رضا السلطان ، ولو على حساب القوى المسيحية الأخرى ، ضماناً لتجارتهم ، فقد هاجم أحد فرسان مالطة مركباً تركياً في مياههم ، فعدوه قرصاناً وأنقذوا الأتراك من قبضته ، وأسروا المسيحيين ، وأرسلوهم إلى القسطنطينية ، وعندما علموا بإمكان تشكيل تحالف مسيحي ضد الأتراك ، أخبروا البابا بأنهم فقدوا قبرص ، وهم لا يريدون خسران كاندية (في كريت) . . إنهم يفعلون كل ذلك ، ليحترمهم الأتراك ولكن هؤلاء يحتقرونهم ويفعلون كل شيء لإثارتهم . . إنهم يعرفون أن ما يدفعهم إلى التقرب منهم هو الخوف لا الصداقة»[2] .

مهما يكن فقد حصلت البندقية نتيجة توددها هذا على سبعة فرمانات ،

---

(1) Hammer: Op. Cit. T. VII. P: 23

(١) لقد كانت المعاهدة تنص على تعيين الحدود بين الممتلكات العثمانية والبندقية . وقد عيِّنت على أساس المعاهدات القديمة للجمهورية ، مع ملوك هنغارية التي عقدت قبل احتلال الأتراك للبلاد المجاورة . وقد سهل عمل «سورانزو» هذا وخلفه البيل «جيوفاني كورير G.Correr» ، رعاية السلطانة «صفية» ، وهي من أسرة «بافا» Baffa البندقية ، وكذلك حماية السلطانة الوالدة ووصيفتها اليهودية «خيرة Khira» والطبيب اليهودي Salomon Nathan Esohinass ، الذي كان يتداخل تداخلاً فعليا في الشؤون الخارجية للدولة العثمانية .

(٢) إحدى الرسائل الموجهة إلى ملك فرنسة من سفيره بالقسطنطينية :

(2) Charrière: Op. Cit. T. IV. PP: 192-193 NOTE 1

تمنحها فوائد قيمة لتجارتها في قبرص[١]. وأكدت امتيازاتها التجارية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية في عام ١٥٧٦م ، وفي ١٥٨٩ و١٥٩٥م[٢] ، على الرغم مما كان يهدد العلاقات بين آونة وأخرى بالسوء والانفجار ، وبخاصة بعد تكرر هجمات جماعة (الأوسكوك Uscoques)[٣] على حدود الدولة العثمانية.

ويبدو أن التجديد للامتيازات ، وتعميمها كان يجري بعد كل توتر في العلاقات بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية ، أو بعد وفاة سلطان وتسنم سلطان جديد العرش ، فبعد وفاة السلطان مراد الثالث ، ووصول محمد الثالث إلى السلطنة (١٥٩٥ ـ ١٦٠٣)م ، جددت الامتيازات البندقية ، وبعد إعتلاء أحمد الأول العرش (١٦٠٣ ـ ١٦١٧م) ، نال البيل «بونو Bono» منه وثيقة شاهانية ، مؤلفة من (١٣) بنداً ، لها قوة المعاهدة لصالح الملاحة والتجارة والقناصل في أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وهذه الوثيقة مؤرخة في الأول من شعبان عام ١٠١٣ هـ ، الموافق لـ ٢٣ كانون الأول ـ ديسمبر عام ١٦٠٤م ، وبنود هذه الوثيقة كانت بحسب قول «هامر» مجهولة في تاريخ الدبلوماسية[٤]. وهي تنص على ما يلي :

---

(١) (1) Hammer: Op. Cit. T,VII. P: 194

(٢) (2) De Testa: Op. Cit. T.1. PP: 217-218

(٣) (3) Hammer: Op. Cit. T. VIII. P: 67

إن هذه الجماعات هي التي شردها العثمانيون في منطقة دالماشيا، نتيجة حربهم في المنطقة. وقد أخذت بالإغارة على الأرض التركية ونهبها، وكانوا يتمتعون بحماية إمبراطور النمسة. وقد اشتكت الدولة العثمانية أمرهم إلى البندقية، لأنها في معاهدات مع الباب، تعهدت باحترام التجارة التركية في البلاد الخاضعة لحكمها، وأوضحت البندقية الخسارات التي تصيبها هي نفسها من جراء هجمات الأوسكوك، وطلبت أن تُوحَّد الجهود لملاحقتهم براً وبحراً.

(٤) (4) Hammer: Op. Cit. T. VIII. P: 67 -De Testa: Op. Cit. T. 1. PP: 217-218

يطلق «دو تيستا» على هذه الوثيقة اسم «براءة» Charte ، ويسميها بالتركية «نيشان» وتعادل خط شريف.

١ - إن كل ما استولى عليه القراصنة ، أو يستولون ، يجب أن يرد إلى أصحابه ، وعلى مدن «مودون» و«كورون» و«بريفيزا» و«سانت مور» ، ألا تقدم لهم أية حماية.

٢ - جميع العبيد الذين استرقوا في حالة السلم ، يجب أن يحرروا.

٣ - يقوم «البيل» بحل الخلافات التي تقع بين التجار البنادقة.

٤ - تعفى المراكب التي تدخل موانىء «غلطة» و«غاليبولي» و«رادوستا» من ضريبة «القصابية»[1].

٥ - يحرَّم على المراكب العثمانية الاستيلاء على السكر والمواد التموينية وغيرها ، التي تحملها المراكب البندقية.

٦ - جميع الجنود اللاجئين إلى تركية من البندقية ، يجب أن يردوا إلى بلادهم.

٧ - إن كل فرد يبحر على مركب بندقي يتمتع بأمان كامل.

٨ - على المراكب التركية أن تمتنع عن طلب هدايا من المراكب البندقية.

٩ - إن مراكب كاندية (كريت) يجب ألا تحمَّل بالجزية الواردة من مصر ، كما نُص على ذلك في المعاهدة المعقودة مع السلطان محمد الثالث.

١٠ - إن جباة الضرائب (الخراجيين) يجب ألا يتدخلوا في أعمال التجار البنادقة وكذلك «القسامين»[2].

١١ - لا تحمل البندقية مسؤولية الأضرار المسببة من قبل «الأوسكوك» النمسويين.

---

(١) إن ضريبة القصابية ، هي الضريبة التي يطلق عليها الفرنسيون اسم «مساعدة اللحوم». ويشرح «دو بريف» سفير فرنسة في القسطنطينية هذه الضريبة في مذكرة قدمها إلى الملك بقوله : «إن لدى السلطان (٤٠٠٠٠) إنكشاري ، وهو ملزم بأن يقدم لكل واحد منهم يومياً كمية من اللحم. ولما كان العدد ضخما والكمية المطلوبة كبيرة والنفقات ضخمة ، فقد عمل المشرفون على مالية السلطان على تحميلها للتجار ، وسموا هذه الضريبة قصابية.

- De Testa: Op. Cit. T.I. P: 157, Mémoire de De Bréves.

(٢) القسّام : هو الموظف العثماني الذي كان يقوم بتقسيم التركات وتوزيعها على أصحابها

١٢ - لا يضطهد الحجاج المسيحيون المتجهون لزيارة القبر المقدس.
١٣ - تخضع قضايا الخلاف بين المسلمين وقناصل البندقية في حلب وبغداد والقاهرة للباب العالي. أي أن الباب هو الذي يفصل في الدعاوى ضد أولئك القناصل.

وبعد بضعة أشهر من تاريخ هذه الوثيقة، جدد السفير «موسينغو Mocenigo» المعاهدة القديمة التي أكد ضمنها الامتيازات السابقة الجديدة الممنوحة للبيل «بونو»[1].

وفي هذا الوقت كان الفرنسيون قد ثبتّوا أقدامهم في أرض الدولة العثمانية، ووطّدوا صلاتهم معها وازدادوا نشاطاً في الميدان الدبلوماسي، وغدوا مع الإنكليز منافسين أقوياء للبنادقة. وعلى الرغم من الوسائل الخفية التي كان يلعبها سفير كل دولة ضد الأخرى في القسطنطينية، وضد البندقية بالذات، فإن «البيل» البندقي «ناني Nani»[2]، تمكن أن يحفظ الصلات ودية بين جمهوريته والسلطان. وأظهر هذا الأخير رضاه عن البنادقة، لأنهم لم يشتركوا بحملات القرصنة التي كان يقودها الفلورنسيون والمالطيون ضد المراكب التركية والإسلامية. وتمكن «ناني» بعد جهد كبير من الحصول على معاهدة تجارية، على شكل صك مؤلف من (١٤) بنداً

---

(١) توجد في أرشيف البندقية تحت عنوان:
(1) Capitulazione de S. Ahmed I. Portata dal ambassador Zuane Moeenigo Hammer. Op. Cit. T. VIII. P. 67.
وفي أرشيف البندقية توجد كذلك رسالة السلطان الجوابية على البيل «بونو». ويضيف «دو تيستا» بنداً جديداً إلى البنود الـ (١٣) وهو أن العلم البندقي يحمي جميع الرعايا البنادقة، أو من ينتسبون إلى أمم أخرى، إذا حملوا على مراكب الجمهورية. وهذا البند رد على مساعي فرنسة آنذاك، ليكون علمها هو السائد.
De Testa: Op. Cit. T.1. pp: 217-218

(٢) (2) Hammer: Op. Cit. T. VIII. P: 221
كان «ناني» رجل دولة محترم، وأسرته نبيلة ومشهورة بمجموعاتها الفاخرة من العملات والمخطوطات الشرقية.

(نيشاني شريف) ، في شهر أيار (مايو) عام ١٦١٥م[١] ، ومختوم بخاتم السلطان. وهي تتمم البنود الواردة في المعاهدة ، التي وقعت بين البندقية والعثمانيين عام ١٥٧٣م ، بعد احتلال قبرص ، والتي كانت تجدد في كل فترة[٢] ولقد بذل البيل «ناني» كل ما في وسعه لدى الباب العالي ، ليدخل في هذه الوثيقة نفس الفوائد التي منحت للفرنسيين والإنكليز والهولانديين ، وأن ترفع عن البنادقة الضريبة المفروضة على النقد الفضي ، التي قبلها سفير فرنسة ، وأضرت بمصالح البندقية[٣]. وقد نجح «ناني» في أن ينتزع من السلطان الموافقة على إصلاح الأجزاء المخربة من كنيسة القيامة في القدس ، وألا يكون القناصل والتراجمة ملزمين بدفع ديون البنادقة الآخرين[٤]. وكان لهذا البيل نشاط كبير في الباب العالي ، وكان يسعى لمنع اليسوعيين من الإقامة على أرض الإمبراطورية ، بل ومنعهم هم والأرمن من الحج إلى بيت المقدس ، كما أنه عارض بنجاح تحويل كنيسة بيرة (غلطة) في اصطنبول إلى مسجد[٥].

ومن هذا يتبين أن نفوذ البندقية على الرغم من صراعها المستمر ضد الدولة العثمانية ، كان لا يزال قوياً في القسطنطينية في مطلع القرن السابع عشر ، وكانت لا تزال تلعب دورها التجاري والسياسي في بلاد الليفانت ، مضافاً إليه دور ديني ، أرادت به أن تقاوم النفوذ الفرنسي الديني الذي بدأ يتسلل إلى بلاد الشرق وبخاصة بلاد الشام عن طريق اليسوعيين.

وعند وفاة أحمد الأول وتسنم مصطفى الأول (١٦١٧ - ١٦١٨)م ، العرش ، جددت الامتيازات السابقة. وبعد أربعة أشهر ، وفي عهد السلطان عثمان الثاني (١٦١٨ - ١٦٢٢)م ، نال «كونتاريني» مبعوث

---

(١) (1) De Testa: Op. Cit, PP: 217-218.

(٢) و(٣) (2), (3) Hammer: Op. Cit. T. VIII.P: 222

(٤) (4) De Testa: Op. Cit. T.1. P: 218

(٥) (5) Hammer: Op. Cit. T. VIII. P: 223

البندقية ، تأكيداً للمعاهدة التجارية الأخيرة ، مؤلفاً من (٣٠) بنداً[١]. وبعد عودة كونتاريني ، جدد البيل المعاهدة التي كانت قد وقعت مع السلاطين السابقين ، والمعروفة باسم «الشارة الشريفة» Noble Signe ، بسبب شعار السلطان الذي يتوجها[٢].

لقد كان السلام سائداً في الظاهر بين الدولة العثمانية والبندقية ، إذ لا حرب فعلية بينهما ولكن عـداءً خفيّاً كان يسيّر سلوك كل واحد منهما ، ويظهر بالتالي في احتكاكات عنيفة كانت تحصل بينهما كلّما سنحت فرصة ما لذلك. فالباب العالي كان يحتج دائماً ضد الحماية التي تحاول البندقية وغيرها من الدول الغربية منحها لرعاياه المتمردين[٣] ، ولم يتورع في ساعة من ساعات غيظه عن أن يحكم بإعدام المترجم الأول البندقي «بوريشي Borissi» ، بحجة أنه تكلم بسوء عن القضاة[٤] ، ولم يجد انكشاريوه غضاضة من استخدام العنف ضد قناصل البندقية وإنكلترة وفرنسة في أزمير ، بعد أن فرضوا عليهم غرامة تتراوح قيمتها بين (٢٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠) بندقي ، لسوء ارتكبه أحد البنادقة[٥]. وبالمقابل كان السفراء يتدخلون في شؤون الدولة العثمانية الداخلية ، ولا سيما منها الدينية ، وكان سفير البندقية من أبرزهم[٦]. ولقد استفادوا من انقلاب الحكم واعتلاء السلطان مصطفى الأول ثانية العرش (١٦٢٢ ـ ١٦٢٣م).

وبعد وصول السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ ـ ١٦٤٠م) ، إلى سدة الحكم ، سعت البندقية لتجديد معاهدتها مع السلطنة العثمانية ، ونجحت في ذلك عام ١٦٢٤م[٧] ، بعد أن بعثت مندوباً فوق العادة هو

---

(١) و(٢) (1), (2) Hammer: Op. Cit. T. VIII. PP: 247-248

(٣) (3) Hammer: Op. Cit. T. VIII. P: 263.

(٤) (4) ibid. P: 264

(٥) (5) ibid. P: 344

(٦) (6) ibid. P: 345

(٧) (7) De Testa: Op. Cit. T.1 P: 318

«سيمون كونتاريني» إلى القسطنطينية ، لتهنئة السلطان ، وتوثيق الإتفاقية ، وحماية الكنيسة الرومية تجاه اليسوعيين[1]. إلا أن نشاط بحارة شمالي أفريقية بلغ أوجه في هذه الفترة ، وأخذوا يشنّون هجوماً مسلحاً وعنيفاً على أساطيل الدول الغربية في البحر المتوسط ، مما أقلق جميع هذه الدول التي عمدت ـ ومن بينها البندقية ـ إلى طلب تعهدات من السلطنة العثمانية ، تمنع ما أسمته «قرصنة البرابرة المسلمين» على اعتبار أن لهذه السلطنة السيادة على مناطق طرابلس الغرب ، وتونس والجزائر ، وهي مراكز انطلاق الهجوم على أساطيلهم. وتأزمت العلاقات بين الدولة العثمانية والبندقية في عام ١٦٣٧م ، عندما اكتسح البحار «علي بيكنينو Piccnino.» مقاطعة «نيكوتا» ، واستولى على مركب بندقي. وقرر الأسطول البندقي تأديبه في عام ١٦٣٨م فطارده ، والتجأ «علي بيكنينو» مع رفاقه إلى ميناء «فالونا» العثماني ، حيث وجد الحماية اللازمة. واعتبرت البندقية حماية العثمانيين له خرقاً للمعاهدات المعقودة بينها وبينهم ، فهاجمت الميناء واستولت عليه. وعندما سمع السلطان مراد الرابع بالأمر ، وهو متجه نحو بغداد لمحاربة الفرس ، أمر وهو المعروف ، بعنفه وتعصبه ضد الأجانب ، بذبح جميع البنادقة الموجودين في الإمبراطورية[2]. إلا أن الصدر الأعظم استطاع بعد لأيٍ إقناع السلطان بتحويل الذبح إلى أسر ، وسُجن البيل «لويجي كونتاريني» ، وأُغلق ميناء «سبالاتو» ، وقُطعت كل علاقة تجارية بين البندقية والدولة العثمانية[3].

وبعد صعوبات ومفاوضات طويلة سوِّي الخلاف مع البندقية ، ووقع

(1) Hammer: Histoire de L'Empire Ottoman (Hellert T. IX. P: 29, P: 32 (١)

(2) Ibid. T. IX. P: 376- Galibert: Op. Cit. P: 392 (٢)

(3) Hammer: Op. Cit. T.IX. P: 376 (٣)

لقد عارض دفتر دار البوسنة أمر إغلاق سبالاتو، لأن جماركها تقدم كل عام لبيت المال خمسة ملايين أقجة. وقد أجابه السلطان: «لا يهمني المال، وإنما تجب معاقبة البندقية، وكل من يتدخل تقطع رأسه»، وعندما أصر الدفتردار على موقفه أُعدم.

اتفاق ١٦ تموز (يوليو) عام ١٦٣٩م[1] ، وبموجبه يحافظ على قوة المعاهدات القديمة ، وتفتح موانىء شمالي أفريقية لتجارة البندقية ، شريطة أن يمتنع سكانها عن مضايقة رعايا الجمهورية ومراكبها . واحتفظ البنادقة بحرية تأديب القراصنة في عرض البحر. وقُدِّر ، ما وجب على البندقية دفعه تعويضاً عما حدث خمسة ملايين قطعة من فئة الـ (٨) أقجة ، أي ما يعادل (٢٥٠,٠٠٠) بندقي[2].

ويعتبر عهد السلطان إبراهيم الأول (١٦٤٠ ـ ١٦٤٨م) ، الذي خلف السلطان مراد الرابع على العرش ، عهد العودة إلى الحرب الطويلة العنيفة مع البندقية . ولكن قبل أن تنفجر هذه الحرب بين الطرفين سنة ١٦٤٥م ، إستطاع القائم بالأعمال البندقي من تجديد المعاهدات السابقة في سنة ١٦٤٠م[3].

وفي الواقع لقد كانت الهدنة بين الأتراك والبنادقة على الرغم من طولها الذي امتد من سنة ١٥٧٣ إلى سنة ١٦٤٥م ـ ما عدا اللهم حادث فالونا عام ١٦٣٨ ـ ١٦٣٩م ـ هدنة مؤقتة . فالدولة العثمانية كانت تطمع بجزيرة كريت . فبخصبها وغناها ، وموقعها الممتاز الذي يجعلها مفتاح «بحر سورية» ، كانت تثير لعاب الأتراك[4]. وفي الحقيقة بدأت البندقية منذ عام ١٥٨٢م تستعد لمواجهة حملة تركية في كاندية[5]، فالهجوم على كريت من قبل العثمانيين لم يكن إذن مفاجأة للبندقية كما يقول معظم المؤرخين[6]. فلم يكن أحد يجهل في سنة ١٦٤٤م أن الأتراك يبنون السفن ، ويشجعون بحارة

(١) (1) Ibid. T.1X P: 379

(٢) (2) Galibert: Op, Cit. P: 393

(٣) (3) De Testa: Op. Cit. T.1 P: 318

(٤) (4) Galibert: Op. CIT. P: 394

(٥) (5) Charrière: OP. Cit. T. 1V P: 145
رسالة من سفير فرنسة في البندقية في ٢٠ نوفمبر ١٥٨٢م .

(٦) (6) Mantran: Istambul dans la Seconde moitié de,XVII e Siécle P: 523

شمال أفريقية ، ويستدعونهم لمساعدتهم من أجل تحقيق هدف كبير ما ، مما أقلق البيل «سوزانزو»(١) ، وإذا كان هناك بعض شك لدى المؤرخين فلأن الأتراك كانوا يدّعون أن التجهيزات التي يقومون بها ، كانت تهدف مالطة ، وأن أوامر السلطان كلها قبل بدء الهجوم كانت موجهة إلى طمأنة التجار البنادقة في عملهم ونشاطهم(٢).

وابتدأ الهجوم في سنة ١٦٤٥م ، ودامت الحرب خمسة وعشرين عاماً ، أنهكت قوى الطرفين. وعلى الرغم من أن السلطان أصدر أمراً بإجراء مذبحة عامة ضد الفرنجة في إمبراطوريته ، مبتدئاً بالبيل البندقي(٣) ، فإن التجار البنادقة لم يغادروا الأرض التركية ، ولم ينقطعوا عن أعمالهم التجارية ، ولو أن هذه الأعمال غدت صعبة جداً ، ومحفوفة بالأخطار ، مما اضطرهم إلى نقل بضائعهم بوساطة الإنكليز والهولانديين واليهود(٤). ولقد تراجع السلطان عن أمره ، وبقي البيل البندقي قائماً حتى عام ١٦٥٠م. وفي سنة ١٦٥٢م أرسلت البندقية «جيوفاني كابيلو G. Cappello» ليدافع عن المصالح البندقية في الإمبراطورية ، وحمل معه شروطاً للصلح ، لم تُرضِ الباب العالي. ولذا فإنه مُنع من الوصول إلى القسطنطينية، فأقام في أدرنة مراقباً، حتى عام ١٦٦٢م، حيث توفي فيها(٥). وفي فترة الانقطاع التام في العلاقات بين الدولتين ، كان يدافع عن المصالح البندقية سفير فرنسة إلى جانب سكرتير بندقي ، وذلك حتى وصول السفير فوق العادة «الفيزمولان» Alvise. Molin في سنة ١٦٦٨م(٦).

---

(١) (1) A.S.V. - Bailo - G. Soranzo. Fa 126 n120 et fa 127. n. 158 décembre 1644 et mai 1645.

(٢) (2) A.S.V. - Bailo - G. Soranzo, f^a 127. n. 159

(٣) (3) Hammer: Op. Cit. T. X. P: 112

(٤) (4) A.S.V. Bailo G. Soranzo. f^a 130, n. 255- 28 octobre 1646

(٥) (5) Hammer: Op. Cit. T. X1. P: 132

(٦) (6) Mantran: Op. cit. P: 525

وجرت المفاوضات بين الدولتين المتحاربتين ، وانتهت إلى عقد الصلح في شباط عام ١٦٧٠م . وإذا ما تركت جانباً البنود التي تنص على امتلاك الدولة العثمانية لكريت ، فإن الصلح يؤكد على عودة علاقات التجارة والصداقة بين السلطان والجمهورية كالسابق(١) ، أي العودة إلى اتفاق عام ١٦٣٩م ، الذي يُمكِّن التجار البنادقة من المتاجرة بكل حرية ، شريطة دفع الرسوم والضرائب المعتادة ، والذي يعطي الحق للمراكب البندقية في أن تُبحر في جميع المياه العثمانية ، وأن ترسو في جميع الموانىء بعد أن تزود بجوازات المرور اللازمة ، كما أشار إلى حق البندقية في أن تعين بيلاً لثلاث سنوات ، وتظل زانته خاضعة لجزية سنوية قدرها (١٥٠٠) سيكان . أما البضائع المحمولة فتخضع لرسم جمرك يعادل ٥٪ من قيمتها(٢) .

وسعى البيل الجديد «ألفيزمولان» ، لإعادة الحياة والفعالية إلى المستعمرات البندقية في أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، وحاول أن يعيدها إلى نشاطها السابق ، بالتوجيهات التي بعث بها إلى القناصل(٣) . ولكن التجار في جميع الثغور والمدن كانوا ـ على ما يبدو ـ غير راضين عن شروط التجارة ، وكانوا يشتكون من دفع الكثير من الضرائب(٤) ، لا سيما وأنّ المنافسة الإنكليزية والهولاندية والفرنسية ، كانت على أشدها ، وبخاصة في بلاد الشام . فالجاليات البندقية التي عاشت في القرن السادس عشر ، والنصف الأول من القرن السابع عشر ، في حلب وطرابلس ، كانت تناضل للاحتفاظ بوجودها ومكانتها وأرباحها السابقة ، إلا أنها بدأت تضعف تدريجياً أمام المعاملة العثمانية القاسية ، التي كانت تشتد أيام الحروب ، وأمام

---

(١) (1) Galibert: Op. Cit: P: 392

(٢) (2) Mantran: Op. Cit. P: 526 -

Libri Commemoriali. T. VIII. XX1X: no 59. Mai 1670

(٣) (3) A.S.V. Archivio Proprio Busta319, et Dispacci - f^a 154, n. 120. f^a 155. n. 143. December 1670 et Mai 1671

(٤) (4) A.S.V. Dispacci. f^a 156, n. 26 - Janvier 1672

انتزاع الدول الغربية للتجارة من بين أيديها ، ونتيجة للصدمات التي تلقتها من الاكتشافات الجغرافية ، ومنافسة المستعمرات التي كونتها دول الغرب فيما وراء البحار. ويضاف إلى تلك العوامل كذلك كثرة الغرامات (البلص) ، التي كان الحكام العثمانيون يفرضونها على التجار ، والضرائب المرتفعة. وهكذا عندما حصل الفرنسيون بعد تجديد امتيازاتهم في سنة ١٦٧٣م ، على بند يسمح لهم بألاّ يدفعوا سوى ٣٪ رسم جمرك ، بدلاً من ٥٪ ، فإن التجار البنادقة أخذوا يتاجرون تحت العلم الفرنسي ، وباسم تجار فرنسيين(١).

وإلى هذه الصعوبات المختلفة ، أضيفت أحداث سياسية مرة أخرى ، بعد توقيع الصلح بين البندقية والقسطنطينية ، ترجع إلى خلافات حول دالماشية والبوسنة ، وحول أعمال بحارة شمال أفريقية (المغرب العربي) في الأدرياتيك الذين اتخذوا من موانيء «كاستيل نيوفو» و «دولسينيو» ، أماكن يلجؤون إليها ، وقواعد انطلاق لهجماتهم. ولكن مع ذلك فطالما كان الصدر الأعظم هو «أحمد كوبرولو» ، فإن العلاقات التركية ـ البندقية بقيت حسنة ، حتى إن البنادقة حصلوا على ما يرضيهم حول بعض النقاط ، مثل تخفيض الضرائب ، وإمكان القضاء على مراكب بحارة شمالي أفريقية (أو ما يسمونهم بالقراصنة) في بحر الأدرياتيك(٢).

إلا أن وصول (قرة مصطفى) ، في عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ ـ ١٦٨٧م) ، إلى الصدارة العظمى ، أساء إلى الأوضاع. فقد صبَّ جام غضبه على الممثلين الأجانب في القسطنطينية ، وضايق مواطنيهم ، واحتج بأقل حادث ليهدد ويفرض غرامات ثقيلة. ولقد قلدت سياسته هذه من بقية الولاة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وكانت الأنظار موجهة بشكل خاص إلى البنادقة ، مما دعا حكومة الجمهورية إلى إغلاق

---

(١) (1) A.S.V Dispacci. f^a 157, n 104 - 1^er novembre 1673

Archivio Proprio-Busta 319-6et 10 mars 1674

(٢) (2) A.S.V. Dispacci-f^a 158,n^o 157-26 Août 1672

قنصليتها في حلب سنة ١٦٧٥م ، والسماح لمن يود التجارة من رعاياها أن يكون تحت إشراف قناصل الدول الأخرى الصديقة[1] وفي هذا الوقت عاد نشاط القراصنة إلى خليج الأدرياتيك ، الذي كانت البندقية تعتبره بحرها الخاص ، وأخذت العلاقات في دالماشيا تتأزم بين البنادقة والأتراك ، وهدد البيلر «دونادو Donado» بالسجن . وكانت الحرب بين النمسة والدولة العثمانية قد عادت ثانية ، ودخلتها بولونية حليفة للنمسة ، وحوصرت فينا في سنة ١٦٨٣م من قبل قرة مصطفى . واندفعت البندقية إلى جانب النمسة وبولونية ، وقد أحسّت أن هذه الفرصة هي آخر ورقة في يدها ، فإما أن تربح وتستعيد بعض ما فقدت أو أنها تخسر فتضيع النزر اليسير من المكانة التي تبقت لها في المحيط الاقتصادي والدولي . وتكونت «العصبة المقدسة» التي باركها البابا ، وامتدت الحرب طويلة مرهقة على البندقية وجالياتها وتجارتها (١٦٨٣ - ١٦٩٩) . واستفاد الفرنسيون بالذات من هذا الوضع كما استفاد من حرب كاندية سابقاً الإنكليز والهولانديون على السواء فسيطروا على تجارة الليفانت . وتوسطت إنكلترة وهولاندة - أعداء فرنسة الألدّاء آنذاك - لوضع حد للحرب الطاحنة ، ومالت البندقية إلى الصلح «لايقاف انحطاط تجارتها وتدهورها»[2] . وتم توقيع معاهدة كارلوتز في عام ١٦٩٩م . وعلى الرغم من النجاح الذي كانت الجمهورية قد أحرزته في المورة ، فإنها لم تحصل في المعاهدة على ما تبغيه ، سوى استعادة المورة التي لا قيمة لها من الناحية التجارية ، إلاّ في تأمين الملاحة في مدخل بحر الأدرياتيك والقضاء على جزية زانته . أما بخصوص التجارة ، فإن بنود المعاهدات السابقة كررت[3] ، وجاء في البند الرابع عشر من المعاهدة ، «أن ما يخص الدين وتسليم العبيد وتبادلهم ، وأمور التجارة ، فإنه تطبق شروط المعاهدة الأخيرة بشكلها ومضمونها ، ويسمح للسفير أن يجري حول هذا الموضوع مفاوضات

---

(١) (1) Berchet: Relazioni dei Consoli Veneti nella Siria PP: 19-20

(٢) (2) Gaibert, Op. Cit. P. 392.

(٣) (3) Mantran:Op. Cit P: 527- Libri Commemoriali, T. VIII. 1. XX,n° 51

جديدة لدى السلطان. وبذلك تكون القرارات الإمبراطورية السابقة حول شؤون الدين ، وتسليم العبيد والتجارة ، مؤكدة في معاهدة الصلح هذه. أما التجارة فتسير على نفس النهج الذي كانت تسير عليه قبل الحرب الأخيرة ، ويتمتع تجار الأمة البندقية بجميع الامتيازات التي أعطيت لهم سابقاً»(١).

إن السنوات الخمس عشرة الأخيرة من القرن السابع عشر ، شاهدت تدهور التجارة البندقية في أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، تدهوراً فقدت فيه كل قدرة أو طاقة على صعود المنحدر ، حتى أن البيل «دونادو» قال عنها في سنة ١٦٨٤م «بأنها تعيسة بل هي مدعاة لليأس»(٢).

وتاجر البنادقة تحت أعلام أمم أخرى ، أو بأسماء رعايا عثمانيين ، أو أجانب ، حتى في حالات السلم(٣) ، وتضعضع أمرهم في مختلف الإشكالات ، حتى غدا «من الصعب في مدينة حلب أن يطلق عليهم اسم تجار أجانب ، بينما كانوا في الماضي وكأنهم من المواطنين»(٤).

وهكذا يلاحظ أن علاقات البندقية مع الدولة العثمانية ، وهي الأساس الأول الذي تستند إليه إقامة الجاليات البندقية في سورية ، وغيرها من مدن الإمبراطورية العثمانية وثغورها ، كانت تتراوح وتتفاوت سلاماً وحرباً ، منذ فتح السلطان سليم الأول لسورية ، حتى نهاية القرن السابع عشر. ولكن على الرغم من الحروب التي قامت بين الطرفين ، والتوتر المستديم في الصلات ، فإن التجارة بين الجمهورية والأتراك ظلت قائمة ، وبقيت معها الجاليات التجارية البندقية في سورية تتمتع ما أمكنها ذلك بالامتيازات التي كانت تعقد أو تجدد في فترات السلام ، وتمتد تلقائياً حتى في حالات الحرب.

---

(١) (1) De Testa: Op. Cit. T.I. P: 218.

(٢) (2) A.S.V. Bailo, Dispacci. f^a 163, n^o 27-29 Février 1684
"Tristissime, quali disperata"

(٣) (3) Mantran: Op. Cit. P: 543.

(٤) (4)Berchet: Op. Cit. P: 20

وإذا كانت البندقية قد استطاعت ـ كما أشرنا سابقاً ـ وفي عدة مناسبات ، الاحتفاظ بمكانتها التجارية وجالياتها ، حتى النصف الأول من القرن السابع عشر ، فإنها سارت بطريق التدهور بعد هذه الفترة ، وانحطت قوتها السياسية والاقتصادية في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، بعد أن كانت سيدة الليفانت الأولى طيلة قرون طويلة . ولكن يجب ألّا ينسى بأنها هي التي وضعت الأصل التاريخي في العلاقات التجارية الدولية ، بالاتفاقات التي كانت قد وقعتها في الماضي مع المماليك ، وفي العصور الحديثة مع العثمانيين. وقد سارت الدول الغربية كفرنسة وإنكلترة وهولاندة وغيرها ـ هذه الدول التي حلت محلها في بسط نفوذها التجاري والسياسي في الليفانت ـ على نهجها ، واتخذت نفس المستند لإقامة جالياتها في بلاد الشام ومصر ، وغيرها من أجزاء الإمبراطورية العثمانية .

لم تعد البندقية إذن تلعب دوراً في الحياة السياسية والتجارية لحوض البحر المتوسط الشرقي ، في نهاية القرن السابع عشر ، وتحولت بقايا جالياتها إلى «ليفانتيين» ، وشرعوا يقاومون فردياً تيار التجارة الغربية الكاسح ، ما يستطيعون ، إلا أنهم لم يعودوا يكونون أمة حقيقية ، لها تركيبها الخاص ، وإدارتها ونمط حياتها ، وأثرها في المنطقة(١) .

ومع كل ما جرى للبندقية في نهاية القرن السابع عشر ، فإنها تمكنت أن تنتزع من الدولة العثمانية في ١٥ نيسان عام ١٧٠١م براءة تتألف من (٣٠) بنداً تؤكد وتمد مفعول قرارات المعاهدات السابقة(٢) ، وبعد حربها مع الدولة العثمانية في (١٧١٤ ـ ١٧١٨م) ، ودخول النمسة فيها وتوقيع صلح بساورويتز سنة ١٧١٨م ، فإن جميع الحقوق والإمتيازات التي كانت البندقية قد نالتها سابقاً جددت ودعمت(٣)، إلا أنها لم تعد تستفد منها الفائدة السابقة.

(١) (1) Mantran: Op. Cit. P: 544

(٢) (2) De Testa. Op. Cit. T.1 P: 218

(٣) (3) ibid. P: 218-219 - voir Miltitz: Manuel des Consuls. London 1839.

ب ـ الجنـويـون :

لقد ذكر «كوتوفيكوس Cutovicus» ، الذي زار حلب عام ١٥٩٩م ، أن بين التجار الغربيين الذين شاهدهم فيها الجنويين[١] . ولقد أشرنا في الفصل الأول إلى علاقات جنوة ، ومدى تجارتها في بلاد الشام ومصر ، وانحطاطها في الفترة الأخيرة من العصور الوسيطة . وفي الحقيقة لقد كانت جنوة آنذاك أكثر اهتماماً بتجارة البحر الأسود وبمستعمراتها في كافا وطرابزون ، والعاصمة البيزنطية. وعندما بدأت الدولة العثمانية بالتوسع في أوربة، فقد أظهرت لها جنوة توددًاً وصداقة ، شأنها في ذلك شأن البندقية ، وذلك حرصاً على مصالحها الاقتصادية ، وعقدت مع أورخان معاهدة تحالف[٢] واستجاب فيها لمطالبها استجابة حسنة . وأثناء حكم خلفه السلطان مراد الأول ، فإن العلاقات بين الطرفين بقيت على ما هي عليه ، وهذا ساعد على تقدم التجارة بين الجنويين والعثمانيين[٣] . وأن أول المعاهدات التي حفظت بين الأتراك وجنوة تحمل تاريخ ٨ حزيران (يونيو) عام ١٣٨٧م[٤] ، وقد قبل السلطان مراد فيها إعفاء الرعايا الجنويين من رسوم الجمرك ، في الدخول والخروج إلى موانىء إمبراطوريته ، وأن يستعاض عنها بضريبة بسيطة عند البيع والشراء ولكنه بقي مستمراً في تقاضي الرسوم التي عينتها المعاهدات المعقودة مع أبيه ومعه ، أي أنه منحهم ما منحه للعرب والروم والبنادقة أثناء شرائهم الحبوب الذي كان يتم مباشرة منه ، أو عن طريق عملائه[٥] .

وفي الوقت نفسه كان الجنويون يعيشون بسلام مع المماليك من جهة ، والبيزنطيين من جهة أخرى. إلا أن الاضطرابات الداخلية كانت تقلق بال جنوة ، وقد دفعتها أخيراً للارتماء في أحضان فرنسة في عام ١٣٩٦م ، فغدا

(١) d'après P. Baurain: Alep Autrefois, - Auhourd'hui. P: 87

(٢) Heyd: Histoire du Commerce de Levant au moyen Age T.II. P. 258.

(٣) ibid: P: 259

(٤) ibid:

(٥) Heyd: Op Cit. T.II, P: 259

ملك الدولة الأخيرة هو رئيس حكومتها ، والموجه لتجارتها وجالياتها. وفي سنة ١٤٠٣م بين السلطان للجنويين في المعاهدة المشتركة التي وقعها مع الحلف المكوّن آنذاك ضده بأنه لن يطالبهم بأية جزية عن أملاكهم القائمة على البحر الأسود ، ويزيل عن ماهونية خيو الجزية التي كانت تدفعها لحاكم (أفيزيسوس) Altoluogo، وأن جميع موانىء الإمبراطورية العثمانية مفتوحة لتجارهم ، دون أية إضافات على الرسنوم ، ومنها رسوم تصدير القمح[١]. ولم تحاول جنوة أن تظهر أي عداء للدولة العثمانية ، ولم يطرأ أي تغيير على حياة المستعمرين الجنويين الذين كانوا يقيمون في جزيرة خيو ، والفوسة الجديدة في عهد السلطان مراد الثاني ، بل إنهم أظهروا خضوعهم له كما فعلوا أيام أبيه محمد الأول. وعندما اجتاز منتصراً المقاطعات الغربية في آسية الصغرى، كان ماهون خيو وحاكم ليسبوس يتنافسان فيمن يقدم له أفضل التهاني[٢].

وفي سنة ١٤٣٧م تألفت شركة من الجنويين وحدهم عملت على احتكار مناجم الشب في آسية الصغرى واليونان وليسبوس ، مما جعل جنوة بصلات عمل مباشرة مع السلطان[٣]. وفي الحقيقة لقد كانت جميع البلاد الخاضعة للعثمانيين مفتوحة لجنوة ، وكان التجار الجنويون يجدون فيها استقبالاً ودياً[٤] ويقـومون بصفقات تجارية ضخمة مع شواطىء البحر الأسود ، وبلاد الشام ومصر ، وشمالي أفريقية ، كما كانوا يفعلون سابقاً قبل خضوعهم لفرنسة.

إلا أن سقوط القسطنطينية بيد السلطان محمد الثاني ، قصم ظهر جنوة إذ هدمت أسوار مستعمرتها «بيرة» (غلطة) وحصونها ، وفر قسم كبير من سكانها ، وحاولت جنوة بالمفاوضة أن تصل إلى اتفاق يحفظ عليها بعض امتيازاتها. وفعلاً وافق السلطان محمد الثاني على أن يكون لسكان غلطة

---

(١) Ibid: P: 268

(٢) Ibid: P: 279

(٣) Ibid: P: 286

(٤) Ibid: P: 287

(بيرة) حرية الديانة ، وحرية التجارة إلا أنهم كان عليهم أن يدفعوا ضريبة الجزية[1].

وتتالت الضربات على جنوة ، بعد أن احتل الأتراك العثمانيون «فوسة الجديدة» سنة ١٤٥٥م ، ومعاملها الشهيرة التي تجهز مادة الشب ، وجرد تجارها الجنويون من كل ما يملكون ، وحملوا عبيداً إلى القسطنطينية[2]. وتتابعت اكتساحات السلطان محمد الثاني لجزر الأرخبيل ؛ وسقطت في يده سنة ١٤٦٢م جزيرة ليسبوس. ولم تتمكن جنوة من مجابهة الموقف بالحرب ، فقد كانت مشلولة القوى بسبب المنافسات الداخلية ، والسيطرة الأجنبية ، فبعد أن خضعت لفرنسة ، عادت فارتمت في أحضان دوقية ميلانو. أما «خيو» مستعمرتها الكبيرة بعد «غلطة» فقد حفظت نفسها من هجوم عثماني ، بأن دفعت الجزية للسلطان وزادتها تدريجياً ، حتى أوصلتها في مطلع القرن السادس عشر الى (١٤٠٠٠) بندقي سنوياً[3].

ومن هذا يتبين أن جنوة فقدت مستعمراتها الواحدة تلو الأخرى ، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر ، وتضعضعت قواها ، وتناقصت قدرتها التجارية السابقة. وقد كنا أشرنا إلى أن جاليتها قد تقلصت في شرق البحر المتوسط ، وبخاصة في سورية ، على الرغم من أن التجارة بينها وبين الموانىء الشامية لم تنقطع[4].

---

(١) (1) ibid: PP: 308-310 Brown: Foreigners in Turkey. P27

- Babinger: Mahomet II le Conquérant et sontemps. (1432-1481). P. 127.

(٢) (2)Heyd: Op. Cit. T. II. P: 320

(٣) كانت خيو تعطي في القرن السادس عشر إيراداً متوسطاً قدره (٣٠٠٠٠) بندقي من منتوج المصطكة (mastic) الذي ظل منتوجاً مرغوباً به من التجار الغربيين. ويضاف إلى هذا الإيراد تجارة رابحة ونشيطة مع موانىء آسنية الصغرى القريبة منها.

(4) Heyd: Op. Cit. T.II. P: 490

إن المصادر الجنوية عن هذه التجارة في السنين الأخيرة من القرن الخامس عشر نادرة، أو معدومة، إلا أن الرسائل الموجهة من المواطنين البنادقة إلى مدينتهم من

وأمام هذه الأوضاع ، فإن جنوة لم تهزها التطورات العالمية الجديدة ، كما هزت البندقية ، فقد أفل نجمها منذ أواخر العصور الوسطى ، حتى قال عنها «بروديل» : «بأنها لم تعد في مستوى القرن السادس عشر»(١). ولكن هذا لا يعني اندحارها من الميدان التجاري المتوسطي ، فقد حاولت أن تتكيف مع الواقع الجديد ، فحافظت على نشاطها الصناعي وطورته ، ودفعت عملياتها المصرفية قدماً نحو الأمام ، فعدلت بذلك الانحرافات الاقتصادية التي لحقتها(٢). واحتفظت ببعض جالياتها وتجارها في أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، بما فيها بلاد الشام ، وبقيت تقوم بنقل بحري محدود ، إلا أنه مستمر لحسابها أو لحساب تجار أمم أخرى(٣).

وكان هذا كافياً ، لتطالب الدولة العثمانية بامتيازات تجارية كتلك التي نالتها البندقية أو فرنسة في القرن السادس عشر ، وفعلاً فقد أرسلت المبعوث تلو المبعوث إلى السلطان ، تستجدي وتلح في عقد اتفاق معه(٤). ووصلت في التماسها هذا إلى حد قبولها حمايته(٥). ولكن فرنسة التي كانت تحلم بالسيادة

= بيروت وطرابلس، تفيد وصول مراكب جنوية إلى الميناءين محملة بالفضة والبضائع، وخروجها منها محملة بالبهارات والفلفل والقطن وغيرها.

(١) (1) Braudel: Op. Cit. P: 129

(٢) (2) Ibid: PP: 341-343

(٣) (3) Mantran: Op. cit. P: 520

(٤) (4) Charrière: Négociations de La France dans LeLevant. T.II. P 490

يرجع إلى الرسائل التي وجهها السيد (لافيني La Vigny) سفير فرنسة في القسطنطينية في عام ١٥٥٤م، ورسائل أخرى تلتها. مثل رسالة «بيترمول Petremol» إلى «بواتايه Boistaillé» في البندقية. في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٥٦٢م.

(٥) (5) Ibid. T.II. P: 428 Note 1

رسالة من أسقف «إكس» إلى ملك فرنسة في ٤ شباط (فبراير) ١٥٥٨م وفيها يبين أن الأخبار التي وصلته هي أن بيل الجنويين طلب من الباب العالي تحرير بلاده، ووضعها تحت الحماية، والسماح لها بالتجارة بكل أنواع السلع في أنحاء البلاد، ووعد السلطان بطرد أندريا دوريا من جنوة، وأن يكون الجنويون خداماً وأصدقاء دائمين للسلطان، ولأصدقائه، وأعداءً لأعدائه وأن يستقبلوا في موانئهم مراكب السلطان

التجارية في (الليفانت) ، بعد تحالفها مع السلطان ، وقفت لها بالمرصاد ، وقاومت جميع مساعيها في القسطنطينية(1). وعلى الرغم من احتلال السلطنة العثمانية جزيرة خيو في سنة ١٥٦٦م ، وفقدان جنوة من جراء ذلك ، آخر ورقة رابحة في منطقة الأرخبيل ، فإنها لم تتوقف عن التوسل إلى السلطان ، لعقد اتفاق تجاري معها على غرار الاتفاقات التجارية المعقودة مع الأمم الأخرى(2). ولم تنجح في الوصول إلى ذاك الاتفاق إلا في عام ١٦٦٦م ، بفضل مبعوثها إلى القسطنطينية «المركيز دورازو» ، الذي تمكن بالهدايا الفخمة التي حملها معه ، ووزعها على موظفي ديوان الباب العالي ، وبمساعدة سفراء النمسة وإنكلترة ، أن يقضي على معارضة سفير فرنسة(3). وألفت جنوة بعد اتفاقها هذا «شركة الليفانت الجنوية» ، وقد نجحت هذه الشركة نجاحاً كبيراً ، وبخاصة في تجارة النقد ، في جميع أنحاء الإمبراطورية

= وأصدقائه، وأن يقدموا لها كل مساعدة، وأن يسكوا عملتهم على نمط عملة السلطان بصفته حامياً لهم.

(1) (1) Ibid. T.II. P: 490-491. Note. 1 Ibid. PP: 746-747

رسالة من أسقف إكس إلى دوفيني في (البندقية في ٤ و١٣ آب ١٥٥٨م). يذكر فيها أن السلطان كاد يتفق مع الجنويين بعد أن استلم هدية كبيرة منهم. . إلا أن سفير فرنسة منع المبعوثين الجنويين من الوصول إلى ما يريدون في تجارة الليفانت، إلا إذا كان هذا بموافقة ملك فرنسة.

كانت فرنسة تستغل وجود أندريا دوريا دودجا في جنوة، لتوغر صدر السلطان على المدينة. ولقد عاودت جنوة مسعاها مرة أخرى عام ١٥٦٣م وكانت بحاجة للقمح إلا أن الباب العالي أجابها بأن عليها أن تعيّن أولاً مقيماً عاماً.

(2) (2) Hammer. Op. Cit. T. V1. P: 165

في سنة ١٥٧٤م رجعت إلى مسعاها مرة أخرى، وأخفقت لوقوف فرنسة في وجهها.

(3) (3) Masson: Histoire du Commerce Français dans Le Levant au XVII e siècle. P: 129

Saint - Priest: Mémoires sur l'ambassade de France en Turquie et sur le commerce des français au levant. Paris 1877. P: 297

وفي الإمتيازات التي نالتها فرنسة في عام ١٦٠٤م كان لها الحق في أن تغطي رايتها تجارة الجنويين.

العثمانية. وقطعة النقد التي راجت وربحت منها أرباحاً طائلة، كانت قطعة الـ (٥) صول[١]. إلا أن جنوة ما لبثت أن زيفت النقد الفضي، وكانت مراكبها تأتي إلى الموانيء العثمانية بين عامي ١٦٥٥ و١٦٦٠م، محملة به إلى جانب بعض البضائع البندقية، فتربح أرباحاً فاحشة. ولكن الدول الأخرى شعرت بزيف النقد الذي تحمله جنوة إلى مختلف مدن الدولة العثمانية وموانئها، فاشتكت كل من فرنسة والبندقية، وانتهى الأمر بأن منعت تركية في سنة ١٦٧٠م قطعة الـ (٥) صول، ووضعت قيوداً على التعامل بالنقد. فبدأت جنوة تلاقي صعوبات متزايدة في تجارتها.

وفي سنة ١٦٧٤م جددت امتيازاتها[٢]، وورد فيها بند ذو أهمية خاصة، لأنه يشير إلى تجارة النقد، وكأنها تجارة «مشروعة»، وقد ذكره بيل البندقية «كيريني» في مراسلاته، وإذا كان هذا البند ينبي عن شيء، فعن المادة الرئيسة في تجارة الجنويين في الإمبراطورية العثمانية[٣].

وعلى الرغم من تجدد الامتيازات، فإن التجارة الجنوية سارت في طريق الانحطاط، ولم تحتفظ هذه المدينة بمقيمها لدى الباب العالي، إلا للحفاظ على كبريائها[٤]. وفي سنة ١٦٨٠م خرج المقيم[٥] إلى غير رجعة، وهذا ما كان يعمل له الفرنسيون ليكون من تبقى من التجار الجنويين، تحت حمايتهم ورايتهم[٦].

---

(١) (1) Masson: Op. Cit. P: 129

(٢) (2) Mantran Op. Cit. P. 521

وربما يكون التجديد قد جرى أثناء تجديد الفرنسيين والإنكليز والهولانديين لإمتيازاتهم.

(٣) (3) A.S.V. Bailo a Constantinopli, Dispacci, Querini. f a 158. n o 145. 6 mars 1675.

(٤) (4) Masson: Op. Cit. P: 129

كانت معاملة العثمانيين للمقيم الجنوي سيئة، واتهم في عام ١٦٧٧م بأنه أقام مصنع خمرة في بيته، وكاد أن يسجن لولا أن اشترى حريته بـ (٢٠٠٠٠) إيكو.

Hammer: Op cit: XII. P: 18

(٥) ولعل ذلك قد تم بعد أن ثبت تهريبه للنقد المزيف. (5) Hammer: Op. cit. T.XII. P: 37

= (6) A.N (Archives Nationales) Paris. B 1 378.

ويستنتج مما ذكر آنفاً أن تجارة جنوة كتجارة البندقية ، سارت حثيثاً نحو الضعف ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وخرجت تماماً من الليفانت في نهاية القرن السابع عشر. كما أنه لم يكن للجنويين مستعمرات قائمة بذاتها تحمل رايتهم ، وتتمتع ، بامتيازات معينة في بلاد الشام ، وإنما كانوا حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر ، يتاجرون كأفراد تحت الراية الفرنسية ، ويتمتعون برعاية فرنسة وحمايتها ، شأنهم في ذلك شأن بقية الإيطاليين ما عدا البندقية وراغوزا. ومن ثم لم يكن لهم تشكيل خاص على الأرض الشامية كما كان عليه الحال مع البنادقة ، والفرنسيين ، والإنكليز ، والهولانديين.

ج ـ الراغوزيون والبيزيون والفلورنسيون:

لقد سعت «راغوزا»[1] ، منذ ظهور العثمانيين على مسرح الأحداث في البلقان ، إلى إقامة علاقات طيبة مع السلطان ، بإيفاد البعثات و تدعيمها بالهدايا في جميع المناسبات[2]. وقد تمكنت في سنتي ١٤٣٠م و١٤٤٢م ، من الحصول على امتيازات تجارية من السلطان العثماني[3] ، تسمح لتجارها

= رسالة السفير الفرنسي في القسطنطينية «غيوراغ Guilleragues » في ٨ شباط سنة ١٦٨٠م.

(١) لقد كانت «راغوزا» جمهورية مستقلة ومزدهرة فترة طويلة من الزمن. فقد تمكنت وهي الممتدة على ساحل دالماشيا من نيل استقلالها من هنغارية في سنة ١٤٠٣م. وقد نالت هذا الاستقلال في الوقت الذي كان فيه الاتراك يكتسحون شرق البحر المتوسط والبلقان. ولما كانت أحد أبواب هذه المنطقة، فقد غدت المكان الذي التجأت إليه جاليات المدن التجارية الكبرى، مثل فلورنسة وبرشلونة الفارة من القسطنطينية. وقد كانت من المدن المسيطرة على تجارة الملح، ونقل العبيد في بلاد البلقان. ولقد أظهرت اهتماماً في نهاية القرن الرابع عشر بانتاج الفضة في البوسنة والصرب، ولم تلبث أن سيطرت على تجارة الفضة ونقلها إلى غرب أوربة، وكذلك النحاس والقصدير. وشاهدت ازدهاراً رائعاً في القرن الخامس عشر. وهي الآن جزء من يوغوسلافية وتسمى «دوبروفنيك Dubrouvnik ».

(٢) و(٣) (2), (3) Heyd: Op. CIT. T.II. P: 294

بالتنقل الحر على طرقات القوافل ، وفي البحر الأسود ، ومصبات الدانوب ، وفي استيراد كثير من السلع من أملاك الدولة العثمانية[1].

وتمكن الراغوزيون في عام ١٥٢١م ، أن يأخذوا تصريحاً بشراء القمح ، لاحتياجاتهم الخاصة ، وأن يعفوا من رسومه في جميع الموانىء والمراكز التجارية للإمبراطورية[2].

وفي سنة ١٥٢٦م ، بعد انتصار العثمانيين على المنغاريين في معركة موهاغز ، طلبت راغوزا الانضواء تحت حماية السلطان ، مقابل أن تدفع له جزية سنوية[3]. وأصبحت في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، الوسيط الرئيسي بين البلاد الإسلامية والمسيحية في البحر المتوسط وبالعكس. فقد سلحت أسطولاً تجارياً كبيراً كان أحد الأساطيل الرئيسية الأوربية آنذاك ، وشرعت تؤجر سفنه لمن يود استخدامها في المحيط الأطلسي ، أو البحر المتوسط. وبذلك عرفت في هذين القرنين ازدهاراً لم تعرفه سابقاً ، ووصلت إلى أوج الرخاء[4].

وفي الحقيقة لم يكن للراغوزيين ، على الرغم من نشاطهم مستعمرات تجارية خاصة في بلاد الشام ومصر ، لأن عدد المتاجرين الفعليين منهم ضئيل ، إذ اكتفوا بتحميل مراكبهم بالبضائع العائدة لأمم أخرى ، ونقلها بين المدن الإيطالية وساحل سورية. فـ «الراغوزيون» لا يحملون أية بضاعة

---

(١) (1) ibid: P: 347

(2) Hammer: Op Cit. T.V.PP: 20-21.de. Rapports de l'ambassadeur vénitien Marini Sanuto T. XXXII -

Heyd (Uriel), Ottoman Documents on Palestine, Oxford 1960. P. 128, 131.

(٣) (3) Mantran: Op, cit. P: 518

(٤) (4) Grand Larousse Encyclopedique, Art. RAGUSE.

من بلادهم ، إنما يملؤون مراكبهم من البندقية بخاصة ، ليفرغوها في موانىء الليفانت."[1]

وعلى الرغم من هذا فقد كان هناك بعض الراغوزيين الفرادى ، الذين يعملون تجاراً في بعض مدن بلاد الشام . ففي ١٥٥٧م ، وردت أسماء بعضهم في المراسلات التي يتضمنها أرشيف راغوز ، مثل «كريستوفانو أليغرتي Christofano Allegretti» ، الذي كان عميلاً راغوزياً يتنقل بين حلب وطرابلس[2] وقد منح الراغوزيون حق المتاجرة تحت علمهم الخاص عام ١٥٧١م[3] ولكن السياح نادراً ما يتطرقون إلى ذكر الراغوزيين أو تجمعاتهم . وليس هناك شك بأن السبب هو قلة عددهم ، كما أشير إلى ذلك سابقاً ، واعتمادهم على النقل أكثر من التجارة الحقة . وينطوي ذكرهم في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، وبخاصة بعد الزلزال الذي أصاب مدينتهم عام ١٦٦٧م ، وقضى على ما يقارب نصف سكانها . ولا بد أنهم قد تأثروا كذلك بالانحطاط الذي أصاب تجارة الجنويين والبنادقة ، والدور الذي لعبه الإنكليز والهولانديون . وربما يرجع هذا أيضاً إلى انحصار حركة تنقلهم في نطاق البحر الأدرياتيكي فقط ، بعد نمو ميناء «سبالاتو» ، الذي أنشأه البنادقة في نهاية القرن السادس عشر ، وعمل الأتراك حثيثاً على تشجيعه وتنشيطه[4] . ويجب ألا ينسى في هذا المضمار ميناء «ليفورن» ، ودوره الهام في الصادرات الفلورنسية ، وتحويله لها من موانىء أنكونا وراغوز ، واستقطابه للتجارة الإنكليزية والهولاندية . ويمكن أن يضاف إلى العوامل السابقة سوء العلاقات أحياناً بين الدولة العثمانية والراغوزيين ، مما كان يؤدي إلى فرض

---

(١) (1) A.S.V Bailoia Constantinopli. Dispacci, Alv. Contarini fa 119. n o 70. 3 Juillet 1638 - A.N.B 1. 376. f a 45, 10 aout 1669.

(٢) (2) Archive de Raguse. D. di Can. F os 37 et sq A. Gozzi et Andrea di Cathario à Messine, Tripoli de syrie, 15 septembre 1555. cité par: Braudel: Op. Cit. P. 427.

(٣) (3) Charrière: Op. Cit. T. III. P. 275. Note. 1.

(٤) (4) Braudel: Op. Cit.,. PP: 247- 248.

غرامات باهظة عليهم ، تقلص قواهم وتضعف حركتهم ، وذلك مثلما حدث في عام ١٦٨٠م نتيجة وفاة المبعوث الهولاندي[١] . ولكن على الرغم من انحطاط راغوزا في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، فإنها بقيت ميناءً هاماً جداً على الطريق البحرية بين القسطنطينية والبندقية.

أما البيزيون: فقد ضعف أمرهم كما رأينا في الفصل الأول ، منذ أن خضعت بيزة في سنة ١٤٠٦م لمدينة فلورنسة.

وقد سعت هذه الأخيرة (فلورنسة) إلى احتلال مركزها في الشرق. ولقد أشرنا إلى محاولاتها مع المماليك في القرن الخامس عشر ، وما منحته من امتيازات للتجارة في مصر وبلاد الشام[٢]. وبنفس الوقت اتجهت إلى إقامة علاقات ودية دائمة مع الدولة العثمانية. ويظهر أن عدم تملكها مستعمرات في شرقي البحر المتوسط ، جعل علاقاتها هادئة وسلمية مع المماليك والعثمانيين على السواء ، في القرن الخامس عشر. ففي سنة ١٤٥٥م عبرّت الكومون الفلورنسية عن شكرها للسلطان محمد الثاني ، لأنه استقبل مواطنيها في إمبراطوريته بترحاب ، وأبدت له رغبتها في منحهم حريّة التجارة في بلاده[٣]. وفعلا استجاب السلطان لها حتى أنها ضاعفت من مراكبها ، التي كانت تقوم سابقاً بمهمة النقل إلى القسطنطينية[٤] إلا أنها كانت تتحين جميع الفرص للإيقاع بالبندقية لدى السلطان[٥] ، لأنها كانت تحلم بوراثة تجارتها في الليفانت ونفوذها.

---

(١) Hammer: Op. Cit (traduction Dochez) Lv. P: 113 - I. LVII. P: 174. d'apres Mantran: Op. Cit. P: 519.

بعد الموت المفاجيء في راغوزا للمبعوث الهولاندي ، في القسطنطينية السيد «جورج كروك» فرضت غرامة كبيرة على راغوزا ، انقصت بعد مفاوضات عسيرة إلى (٢٠,٠٠٠) قرشاً.

(٢) الفصل الأول ص٦٦-٦٧.

(٣)و(٤) (3)-(4) Heyd: Op. cit. T.II. P:337.

(٥) (5) Ibid: P: 340.

وفي عهد السلطان بيازيد الثاني أرسلت سفيرا (في ١٤٨٨م) ، يطلب تأكيدا لامتيازاتها التي منحتها في عهد أبيه السلطان محمد الثاني ، مع توسيع لها[١]. وأتبعت السفير بمبعوث آخر في ١٤٩٩م. وعلى الرغم من عدم وجود نص الاتفاق ، أو الامتيازات التي حصل عليها الأول أو الثاني ، في الأرشيفات ، فإن التنظيمات الخاصة بالمستعمرة الفلورنسية في القسطنطينية[٢] ، توضح تمتع مواطنيها بحقوق وامتيازات تشبه تلك التي منحت للبندقية[٣].

وعادت فلورنسة فجددت امتيازاتها في عهد السلطان سليم الأول[٤] ، فقد كانت بحاجة في مطلع العصور الحديثة إلى أسواق توزع فيها أجواخها الرفيعة ، وتقوم فيها بعملياتها المصرفية الواسعة ، وتدعم تجارتها التي نمت باطراد ، منذ أن ضمت إليها ميناء بيزة ، بل إن مطامحها اتسعت أكثر فأكثر في عهد آل مديتشي ، لا سيما بعد أن ضمت إليها (سيين) ، في سنة ١٥٥٥م ، وأعلن (كزما الثاني) نفسه غراندوقا على طوسكانة في عام ١٥٦٩م.

وفي عهد السلطان سليمان ، أرسلت فلورنسة (١٥٦٣م) مبعوثاً نجح في مفاوضاته لتجديد الامتيازات السابقة ، التي عقدت أثناء حكم السلطانين ، بيازيد الثاني وسليم الأول ، ووقع معه معاهدة ، بموجبها تتمتع فلورنسة في جميع ولايات السلطان ، بنفس حقوق البندقية ، ويكون لها إمتياز تجارة الحرير في بروصة. كما أن تجارها يرتبطون في شؤونهم القضائية بالقناصل المعينين من قبلها ، وسمح لعلمها بحرية الملاحة في البحر الأسود[٥].

---

(١) ibid: P. 342.

(٢) ibid: P: 343- de- Capitula Consulum Romaniae

(٣) Ibid: PP: 344-346.

(٤) Hammer: Op. Cit. (Tra Hellert) T. VI. P: 165.

(٥) Hammer: Op. Cit. (Hellert) T. VI. PP: 165-166. =

ولقد توترت العلاقات بين الدولة العثمانية وفلورنسة ، عندما شرع فرسان طائفة القديس أتيين[1] يغيرون على المراكب الإسلامية ، ويستولون على ما فيها . ولا تشير الوثائق إلى تجديد المعاهدة التي وقعت في عهد السلطان سليمان ، عندما خلفه على العرش ابنه السلطان سليم الثاني . إلا أنه عندما تسنَّم سدة السلطنة مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م) ، فإن فلورنسة ـ وقد أصبحت دوقية طوسكانة ـ أخذت تسعى لتدعيم أواصر الصداقة ، بينها وبين السلطان الجديد . ونجحت في توقيع معاهدة معه تقر حرية الملاحة والتجارة للطرفين المتعاقدين ، وفرَّقت بين المراكب التجارية لدوقية طوسكانة ، وبين مراكب طائفة القديس أتيين[2] . وقدمت للسلطان هدية أقمشة حريرية بألوان زاهية ، أدهشت بحسن صنعها البنادقة أنفسهم[3] وفي عام ١٥٧٧م ، كان لطوسكانة سفير في القسطنطينية كغيرها من الأمم الأوربية الأخرى[4] .

ويبدو أن هذا السفير أتى ليفاوض الدولة العثمانية ، ويحصل منها على توسيع الامتيازات المعينة في المعاهدة السابقة ، مثل إقامة قناصل لفلورنسة

= توجد المعاهدة في ملحق Journal de Souleiman No LXXI

(١) (1) Grand Larousse Encyclopédique. Art. Saint- Etienne.

هي طائفة أنشئت في عام ١٥٦٢م، من قبل غراندوق طوسكانة (قوزما الأول)، من آل مديتشي، تخليداً لذكرى انتصاره على الفرنسيين في سنة ١٥٥٤م . وكان هدف هذه الطائفة الدفاع عن الدين المسيحي الكاثوليكي عن طريق محاربة ما يسمونه بقراصنة البحر المتوسط المسلمين.

(٢) (٣) (2). (3) Hammer: Op. Cit. (Hellert) P. VII. PP: 49-50.

(٤) (4) Charrière: Op. Cit. T.III. P. 697 et note, P. 737.

رسالة من سفير فرنسة في القسطنطينية إلى كاترين دومديتشه في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٥٧٧م .ورسالة من سفير فرنسة في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٥٧٨ .

في مصر وبلاد الشام ، وغيرها من موانىء الإمبراطورية[1] وقد أقلق هذا الأمر فرنسة ، التي كانت لا تريد لعلم آخر أن يرتفع في تلك الموانىء غير علمها ، فاحتجت لدى الصدر الأعظم ، بأن الباب العالي قد وعدها بعدم قبول أحد غير البنادقة. إلا أن الصدر الأعظم أجابها ، بأنه وجد في وثيقتين سابقتين أن الفلورنسيين كانوا أصدقاء السلطان ، وكان لهم بيل في زمن السلطان محمد الثاني. ولكن لما كانوا قد اشتركوا في مساعدة مالطة ، عند حصار السلطان لها ، فإن بيلهم طرد. وأن باب السلطان الآن مفتوح لكل من يريد صداقته[2].

ويظهر أن المفاوضات بين السفير الفلورنسي ، والباب لم تثمر ، إذ أن شرط عقد الاتفاق من جديد كان هو امتناع الغراندوق عن تأييده لطائفة سانت أتيين ، التي كان همها مهاجمة السفن التركية ، والموانىء الإسلامية[3]. ولكن طوسكانة لم تيأس ، بل عاودت الكرة مرة بعد أخرى[4] ، وكانت فرنسة تقاومها كما قاومت جنوة وغيرها من المدن الإيطالية ، التي ترغب في أن يكون لها علمها الخاص وإمتيازاتها[5] ولم تنجح مساعي طوسكانة التي كانت تعمل كل ما في وسعها لمنافسة البندقية ، ومقاسمتها أرباح التجارة في البحر المتوسط[6].

---

(١)و(٢) (1) ibid: PP: 749-750 note

(٣) (3) Hammer: Op. Cit. T. VI P: 53- Charrière: Ibid.

(٤) و(٥) (4)-(5):Charrière: TIV. PP: 593-594. Note

محاولة في عام ١٥٨١م، وفي عام ١٥٨٦م عندما قام «بول ماریاني» ممثل فلورنسة في القاهرة بمفاوضات لعقد اتفاق لصالح دوق فلورنسة.

ـ رسالة من سفير فرنسة «جيرميني» في سنة ١٥٨١م تؤكد هذه الناحية وتوضح موقف فرنسة. (على الفلورنسيين أن يبحروا تحت الراية الفرنسية، وأن يعلنوا أنهم أصدقاء لاصدقائنا، وأعداء لاعدائنا). Charrière. T. IV. P: 70.

(٦) (6) Hammer: Op. Cit. T. V1. P: 53 -

A. Ismail: Histoire du Liban du XVII e siècle à nos Jours. T.I. Paris 1955. P: 75

إلا أن «فرديناند الأول» ، الذي أصبح غراندوقاً لطوسكانة ، في أواخر القرن السادس عشر (١٥٨٧ ـ ١٦٠٩) ، كانت له إلى جانب الأحلام التجارية السابقة ، أحلام دينية وسياسية واسعة ، فهو كاردينال قديم ، وقد كلف من قبل البابا «غريغوار الثالث عشر» بالإشراف على مصالح الجماعات الكاثوليكية في الشرق ، وبصفته هذه كانت له صلة بالموارنة ، وأنشأ لهذا الغرض «المطبعة الشرقية» في رومة . ومن ثم فإنه كان يرنو إلى غزوة صليبية على الأرض المقدسة ، تحمل إليه الفوائد التجارية ، والأرباح المادية ، التي حققها الإيطاليون في الماضي ، إبان الحروب الصليبية[1]. ولذلك لما لم تنجح مساعيه لدى السلطان مباشرة ، فإنه فكر في أن يتصل ببعض الشخصيات البارزة القائمة على حكم الأرض السورية ، وبخاصة جبل لبنان، حيث كان الموارنة الموالون للبابا ، وحلب حيث كان واليها الثائر على الدولة علي جانبلاط ، يحلم أحلاماً استقلالية وتوسعية في بلاد الشام . .

وكانت أول محاولة لتحقيق أهدافه ، هي في سنة ١٦٠٢م ، حينما أقام تجار فلورنسيون في مدينة حلب ، حيث كان للبندقية متاجر مزدهرة . وفشلت التجربة ، إذ كتب قنصل البندقية في هذه المدينة إلى رئاسة مجلس الخبراء الخمسة بهذه المناسبة يقول: «لقد عومل الفلورنسيون معاملة سيئة لدرجة أنهم لن يعودوا ، ولو تمكنوا من تثبيت أقدامهم في سورية ، فإنهم مما لا شك فيه سيصيبوننا بالضرر بنوعية منسوجاتهم ورؤوس أموالهم»[2] .

وتقوم المحاولة الثانية لفرديناند الأول في سنة ١٦٠٥م ، بعد تدخل البندقي «رافائيل كاتشياماري R. Cacciamari ، «الذي كان قد زار لبنان ، وتعرف إلى الأمير فخر الدين المعني ، وعرف الشيء الكثير عن بأسه ، وكرهه للأتراك ، ونزعته الاستقلالية»[3]. وقد قدم «كاتشيا ماري» إلى الغراندوق

(١) (1) A. Ismail: Op. Cit. T.1. P: 76

(٢) (2) Berchet: Relazioni. P: 126. - Lammens: La Syrie. Précis historique. 2 vol. T.II. P: 75.

(٣) الخوري بولس قرأ لي ـ فخر الدين المعني الثاني أمير لبنان ، وعلاقته بفردناندو الأول ، وقزما الثاني (١٦٠٥ ـ ١٦٢١م) . الجزء الثاني . ص ـ ١٥٩ .

تقريراً يشجعه فيه على احتلال الأرض المقدسة ، وإعلان نفسه ملكا على بيت المقدس . ولبلوغ هذا الهدف ، لا بد له من التقرب من فخر الدين أمير الدروز ، الذين هم بحسب إدعائه «متحدرون من الفرنسويين ، وعاصون للأتـراك»[١]. ويبـدي استعـداده لحمـل فخـر الـدين على إيفاد سفير إلى الغراندوق ، يدعوه إلى الحملة . وإذا ما تم الاتفاق فإن إسبانية تهاجم منطقة طرابلس الغرب ، والبندقية الأرخبيل ، وفلورنسة قبرص ، والإمبراطورية النمسوية تركية أوربة ، والبابا يقدم نجداته ، وفخر الدين والموارنة والدروز في لبنـان ، مع بعض الجنـود الأوربيين يكملون المخـطط في القضاء على الإمبراطورية العثمانية ، والسيطرة على الأرض المقدسة[٢]. وأبعدت فرنسة عن المشروع ، لأنها كانت آنذاك حليفة للسلطان ، وبنفس الوقت منافسة للتجارة الإيطالية . وحظي المشروع بتنفيذ مبدئي ، عندما حاول الأسطول

---

(١) المرجع السابق . ص ١٦٠ . لقد كانت هذه الفكرة شائعة عن «الدروز»، لدى كثير من السياح الذين زاروا لبنان . فدارفيو يقول أنهم يتسبون إلى قائد فرنسي يدعى «الكونت دو درو»، كان قد أخذ بعض الفرنسيين والتجأ إلى جبال بيت لحم، بعد طرد الصليبيين من سورية . ويرجع سبب عطف فخر الدين المعني على الأوربيين، لأنه يعتقد أن أصله منهم . ويستطرد فيضيف «أنه لنفس السبب تفاخر فخر الدين بأنه من أقرباء «الدوق دو غيز»، الذي تراسل معه الأمير ملحم، بوساطة المبشرين الكاثوليك» .

D' ArvieuX: Mémoires du Chevalier D' Arvieux Envoyé Extraordinaire à La Porte, Consul d'Alep, d'alger.. 6 tomes. T.1. P: 361.

ولكن هذه الأسطورة التي ايدها فخر الدين نفسه في رسالته إلى سفير فرنسة في روما الكونت سافاري دو بريف، وذكر فيها أنه من سلالة «غود فروا دو بويون»، (قرأ لي ج ٢ ص ١٩٧ ـ ١٩٩) كـانت سابقة لعهد فخر الدين نفسه، إذ وردت في التقرير الذي قدمه الأب اليانو إلى البابا سيكستوس الخامس، في عام ١٥٨٤م، أي قبل تولي الأمير المعني مقـاطعة الشوف . ويظهر أنها ابتدعت لإيجاد طريق ما للتدخل في شؤون لبنان وسورية، وأيدها فخر الدين ليحصل على مساعدة فرنسة والدول الأوربية .

(٢) الأب قرأ لي ج ٢ ، ص ١٦٠ ـ ١٦١ .

(2) A. IsmaiL: Op. Cit. T. 1 PP: 76-77.

الطوسكاني الصغير أن ينزل في قبرص ، في عام ١٦٠٧م ، ولكنه أخفق[1].

ولكن فرديناند الأول كان يلاحق فكرته بعناد. ففي نفس الوقت الذي فشـل فيه ، في حملة قبرص ، كان سفـيره «بـاسيلي قريع»[2] ، الحلبي الأصل ، يتفاوض مع علي باشا جانبولاط[3] ، الذي شقَّ عصا الطاعة ، واستولى على حلب ، وهزم جيش يوسف باشا سيفا أمير طرابلس ، الذي هرب بأمواله إلى قبرص ، ودخل مدينة طرابلس نفسها. ويبدو أن السفير نجح في مهمته ، فعقد في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٦٠٧م ، مع علي باشا جانبولاط معاهدة تجارية ، عاهده فيها الباشا على مناصرة الغراندوق في احتلال دمشق والقدس ، ومنح رعاياه بخاصة ، والأوربيين بعامة ، ميزات تجارية ، وحصانات مدنية شتى[4] ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ ، لأن جانبولاط هوجم في نفس العـام من قبـل الجيش العثـماني ، دون أن يتمكن حليفه الطوسكاني أن يحمل إليه أقل مساعدة ، ودفع أخيراً رأسه ثمن هذا التحالف وتلك الثورة[5].

وعلى الرغم من هذا الفشل الثاني ، فإن فرديناندو الأول وكله لهفة لفتح موانىء بلاد الشـام أمـام صنـاعات فلورنسة الصوفية والحريرية ، إرضاءاً للأرستقراطية التجارية الفلورنسية ، اندفع تحت تأثير كاتشياماري ، فأرسل

---

(١) يذكر قرأ لي ـ أن الغراندوق اتصل بعد تقديم كاتشياماري تقريره له بفخر الدين، ونال منه وعداً بأنه «إن فاز باحتلال فاماغوستا، أن يساعده بقواته على إحتلال بقية الجزيرة، والاحتفاظ بها لأنه يعد جواره ضمانا كبيراً لنفسه» ج٢ ص١٦٣.

(٢) قرأ لي ج ٢ ص ١٦٦ ـ لعله من أسرة «القريعية»، التي حكمت وقتاً جبة بشري، وتخـاصمت مع الأهـالي، فنـزحت إلى حلب. وقـد ورد اسمـه في التقـارير «Michelangelo» ، بيد أنه كان يوقع «فصلي أي باسيلي بن يحنا قوريع».

(٣) انظر حول علي جنبلاط: ـ المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٤ أجزاء. القاهرة، ١٢٨٤هـ. ج٣/ ١٣٥ - ١٤٠.

(٤) قرأ لي ـ ج ٢ ص ١٦٨.

(٥) (5) A. Ismail: Op Cit. T. 1. P:77

في نفس العام إلى صيدا سفارة وقعت باسمه اتفاقاً مع الأمير فخر الدين[1] ، ولقد سمح للفلورنسيين بموجبه بدخول موانئه ، وتموين سفنهم منها بالماء العذب ، وما يحتاجونه[2] ، متحدياً بذلك أوامر الباب العالي ، التي كانت تمنع الدول ـ ما عدا فرنسة والبندقية وإنكلترة وراغوز ـ من ذلك ، إذا لم تحمل علم فرنسة .

وفي الواقع دخل الفلورنسيون موانىء بلاد الشام في عهد فخر الدين تجاراً وسياحاً ومستكشفين للأحوال فيها . ولكن لم يتمكنوا من الاستقرار والعمل في ربوعها ، إلا بعد عودة الأمير فخر الدين المعني من إيطالية في سنة ١٦١٣م . «فلقد عاد إلى بلاده وقد عزز علاقاته بغراندوقية فلورنسة ، التي التجأ إليها خوفاً من السلطنة العثمانية ، واتفق معها ومع الأمراء المسيحيين الآخرين على تموينه بالأسلحة الحديثة ، وتزويده بالخبراء في فروع الحرب والهندسة ، والزراعة والصناعة ، وتصريف منتوجات البلاد . . فغصت موانئه بالمراكب التجارية وأساكله بالتجار والقناصل»[3] .

وكان النشاط التجاري الفلورنسي في الفترة ما بين عام ١٦١٨م و١٦٣٣م ، مزدهراً جداً في الموانىء اللبنانية ، حتى أن طوسكانة وجدت من الضروري إقامة قنصلية في صيدا لمراقبة مصالح تجارها وحمايتها . ففي سنة ١٦٣٠م ، تخطى فخر الدين الامتيازات التي منحها السلطان لفرنسة

(١) هو الاتفاق الذي وقعه مبعوث فرديناندو الأول (ليثونشيني) في عام ١٦٠٨م ، وكان برفقته أثناء المفاوضة قنصل فرنسة ، وقنصل إنكلترة في صيدا والتاجر الأنكليزي «بروكس Brocchus» ، (قرأ لي ج ٢ ص ١٦٩) . ويقول «عادل اسماعيل» : أن هذا الاتفاق يشكل مرحلة هامة في تاريخ لبنان وفخر الدين ، فقد كان هذا الأخير جريئاً في محاولته الإستقلال السياسي والاقتصادي عن السلطان .

(٢) قرأ لي ـ ج ٢ ص ٢٠٦ ـ تقرير «سانتي» ـ وهذا هو أحد الخبراء الثلاثة الذين أرسلهم قوزما الثاني إلى لبنان ، بعد هرب الأمير إلى فلورنسة ليأتوا له بمعلومات عن تلك البقاع وأهلها . وتقريره هو أهم التقارير الثلاثة ، وقد وضعه في سنة ١٦١٤ ، وجدده في عام ١٦٢٤م .

(٣) قرأ لي ج ٢ ـ ص ٢٦٢ .

وإرادته ، وقبل رسائل اعتماد القبطان «فيراتزانو Verrazano» ، المسمى قنصلاً لطوسكانه في صيدا . وقد هبطها هذا الأخير برفقة بعثة تجارية ، واعترف له الأمير فخر الدين بكل الحقوق والامتيازات القنصلية الممنوحة للقناصل ، المعترف بهم من الباب العالي رسمياً[1] . إلا أن هذا القنصل وجد نفسه سريعاً بصراع مع قنصل فرنسة ، التي رأت في إقامة هذه القنصلية في صيدا تعدياً على إمتيازاتها ونفوذها[2] . وعلى الرغم من أن تجارة فلورنسة تقلصت بعد هذا التاريخ ، بسبب انتشار الطاعون فيها ، وعدم إرسال ما يكفي من المراكب إلى الموانىء الشامية ، وعلى الرغم من خروج قنصلها من صيدا عام ١٦٣٢م ، وبذلك كان أول قنصل فلورنسي في سورية أيام الحكم العثماني ، وآخر قنصل ، فإن بعض التجار الفلورنسيين بقوا يتاجرون في هذا الميناء ، وإنما تحت الراية الفرنسية . ولم تكن صيدا تضم تجاراً طوسكانيين فقط ، وإنما خبراء استدعاهم فخر الدين لتجميل المدن وبنائها ولأمور فنية أخرى[3] . بل إنه طلب إلى الغراندوق أن يرسل إليه ست أسر أو ثماني من الفلاحين ، مع حيواناتهم ليعلموا الفلاحين اللبنانيين الطرق الزراعية الجديدة في إيطالية[4] .

وهكذا ، إذا كانت فلورنسة لم تنجح في عقد اتفاقية على غرار اتفاقيات البندقية أو فرنسة أو إنكلترة أو هولاندة ، فإنها استطاعت الوصول إلى مآربها بطريق غير مباشر ، وغير مشروع ، باتفاقها مع الأمير فخر الدين الثائر على السلطان .

---

(١) المرجع السابق ج ٢ ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) (2) Archive des Affaires Etrangères. Correspondance Politique Turquie. T.IV. P: 231

- رسالة من قنصل صيدا الفرنسي السيد (تاركة) Tarquet ، إلى ريشليو في ٢٧ أكتوبر ١٦٣١ .

- ورد اسم الفلورنسيين ضمن الأمم التي عليها أن تتاجر تحت الراية الفرنسية في :

DE Brèves: Relation des Voyages. 2 e Partie. P: 3et suiv

(٣) (3) Carali: Fakhr Addin II. Principe del Libano. 2 vol. Roma 1936. PP: 311-312

كان هناك الطبيب الفلورنسي (ماتيئو نالدي) Matteo Naldi ، ومهندس نحات (شيولي Cioli) ، ومعلم بناء (فانيي Fagni).

(٤) (4) Ibid. P: 312 - Ismail: Op. Cit. T.1. PP:100-101

وعندما قضي على فخر الدين ، فإن طوسكانة عادت إلى متابعة مساعيها لدى الباب العالي. ويظهر أن هذه المساعي لم تثمر إلا في سنة ١٦٦٥م ، حينما حصلت على فرمان لصالح تجارة رعاياها في أنحاء الدولة العثمانية(١). ولما أرادت طوسكانة تجديد امتيازاتها في سنة ١٦٦٨م ، أقام الصدر الأعظم الصعوبات في وجهها(٢). ويذكر «مانتران» بأنهم ربما تمكنوا من الحصول على حق التجارة تحت رايتهم الخاصة ، لأن امتيازات سنة ١٦٧٣م الفرنسية ، لا تضم أي بند يشير إليهم(٣). ولا بد من التأكيد هنا أن طوسكانة كانت حريصة على الاتفاق مع الدولة العثمانية من أجل مصالح تجارها في أنحاء الإمبراطورية ، وبخاصة تجار مدينة «ليفورن» بالذات. وقد نما هذا الميناء وازدهـر في القـرن السابع عشر ، وكان يعج بالتجار اليهود ، الذين كانوا يعملون بالاشتراك مع التجار اليهود في القسطنطينية . وقد غدت هذه المدينة أحد المراكز الرئيسية لتجارة البحر المتوسط ، واليهودية منها بخاصة. ولقد انتشر تجارها في مدن الإمبراطورية العثمانية ، ومنها حلب(٤). وكانت ترسو فيها السفن الإنكليزية ، وهي في طريقها إلى موانىء الليفانت(٥) ، لتحمل

---

(١) (1) Hammer: Op. Cit. (Hellert) T.X1. P: 228- (Dochez) T.IV. P. 103.

لقد تم الأمر بوساطة المترجم (بانايوتي Panajotti)، المشهور الذي خدم كذلك جنوة بنفس المنحى. ويشير «مانتران Mantran » (Op. Cit. P. 517.) بأن امتيازاتهم قد جددت أيضاً قبل ذلك عام ١٦٥٨م.

(٢) (2) Ibid. P: 262

(٣) (3) Mantran: Op. Cit. P: 517

(٤) **لقد كانت حلب تضم أسراً من مدينة «لغورن»، منذ القرن السادس عشر، ولا يزال فيها إلى اليوم أسرة تعمل بتجارة الحرير وهي أسرة «اندريا»، التي هبط عاهلها إلى مدينة حلب في سنة ١٥٨٣م وأقام فيها، وتوالت أسرته في عملها إلى الآن. ولا يزال مكتبها التجاري قائماً في «خان البنادقة» في حلب، وقد قمت بزيارة أحد أبنائها العاملين في أيلول ١٩٦٤م.**

(٥) (5) - A.S.V. Bailo a Constantinopli, Dispacci. G Soranzo, f a 129 no 229, 27 Mars 1646

- A. N. B III 235, mémoire de 1685

- Wood: History of The Levant Company. London 1935. P: 213

الأجواخ الفلورنسية ذات الشهرة الكبيرة في سورية[1] ، ولتأخذ منها أيضاً القروش الإسبانية ، المرغوب بها في الإمبراطورية العثمانية ، ولكنها كانت كذلك ميناء لتصدير النقد المزيف[2]. وكما كانت السفن الإنكليزية تتخذ ليفورن محطة لها في طريقها إلى موانىء بلاد الشام ، فإن الهولانديين كانوا يستخدمونها كذلك ميناء تموين واستراحة لقوافلهم التجارية البحرية[3]. ويحملون منها عند عودتهم إلى بلادهم جلوداً وأصوافاً[4] ويعلّق «مانتران» بأن هؤلاء المتاجرين ربما كانوا يهوداً ، يعملون بالاشتراك مع اليهود المقيمين في حلب والقسطنطينية وبقية الإسكالات السورية ، ويستخدمون المراكب الإنكليزية والهولاندية المعروفة بأمانها وحسن ملاحتها[5].

٢ ـ الوافدون الجدد

إن الإيطاليين وبخاصة البنادقة ، كانوا من الزبائن القدامى في بلاد الشام ، ومنطقة الليفانت كلها. وكانوا في الواقع يحتكرون التجارة الخارجية فيها ، ولا سيما تجارة التوابل ، التي كانت الإسكندرية والبندقية ، سوقيها الكبيرين في القرن الخامس عشر. إلا أن كشف الطرق الجديدة ، والصراع الإسباني النمسوي التركي ، والتحالف التركي الفرنسي ، وضم العثمانيين للشام ومصر ، كلها أمور غيرت ظروف التجارة في البحر المتوسط.

ولم يكن التحول مباشراً ، كما أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة ، ولم تشعر البندقية بالتأثيرات الناجمة بشكل مفاجىء ، إلا أنه منذ منتصف القرن السادس عشر ، فإن الهدوء الداخلي النسبي ، وقوة السلطة المركزية في كل من فرنسة وإنكلترة وإسبانية ، دفعت هذه الدول التي كانت تبني نفسها

(١) A. S. V. Bailo a Constantinopli, Dispacci, G. Soranzo f 128, n 201, 19 Septembre 1645

(٢) Wood: Op. Cit. P: 213

(٣) A.N.B 111 235, mrhoire de 1685

(٤) A.N.B 1 376, f o 44 (mémoire de Roboly. 10 Août 1669)

(٥) Mantran. Op. Cit. P. 518.

قومياً ، إلى سياسة توسعية في أوربة وخارجها . وأخذت تعمل كل واحدة من الدول القومية الناشئة ، وبخاصة فرنسة وإنكلترة على التوسع في صناعاتها التي نمت وازدهـرت في القرن السابع عشر. وقد أدى التطور السياسي في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، إلى تقارب الدولة العثمانية مع فرنسة أولاً ، ومع إنكلترة ثانياً. فأعداء شارلكان وفردينان الأول ، ثم فيليب الثاني ومكسمليان ، غدوا أصدقاء سليمان القانوني وسليم الثاني . وكانت نتيجة تلك الصـداقة فوائد تجارية للدولتين، بدت واضحة في «الامتيازات» التي وقعت بين سلاطـين بني عثـمان وبينهما. وبذلك غيرَّت الظروف السياسية شروط التجارة في الإمبراطورية العثمانية ونوعيتها. فلم يعد يفد إلى موانىء هذه الإمبراطورية ومدنها جاليات إيطالية فحسب ، وإنما وفدت جاليات من شمال غرب أوربة وغربها ، حاملة معها نمطاً جديداً من التجارة ، وأهدافاً مغـايرة. وابتـدأ بذلـك التغلغـل الغربي في حياة الليفانت ، وبلاد الشام بخاصة. وكان أول الدول الغربية التي فتحت باب الصلات التجارية على مصراعيه مع الدولة العثمانية ، وأرادت أن يكون لتجارها وجالياتها حـقــوق معينة ، في مدنها وموانئها ، هي فرنسة ، وتبعتها إنكلترة فهولاندة ، وغيرها من دول أوربة .

آ ـ الافرنسيون

لا يمكن النظر في الحقيقة إلى الفرنسيين بأنهم وافدون جدد ، فهناك البروفنسيون ـ كما أوضحنا ذلك في الفصل الأول ـ ولكنهم لم يلعبوا دوراً هاماً في تجارة بلاد الشام ، إذ كان البنادقة والجنويون منافسين أقوياء فيها. ومن النادر أن يشار إلى وجودهم في مرابسي سورية ، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. فجهود «جاك كور» في انتزاع هذه التجارة من البنادقة والجنـويين لم تثمـر ، لأنهـا لم تلاحق ولم يتـابعها أحد بعده. فلويس الحادي عشر منع دخول التوابل ، أو بضائع الليفانت إلى فرنسة إذا لم تكن مستوردة على سفن فرنسية[1]. وشارل الثامن كان مشغول الذهن بأوهام

(1) Masson: Histoire du commerce Français dans Le Levant au XV11 e siècle. Intro. P: XJ

حرب صليبية ، فلم يفكر جديا في توسيع تجارة الليفانت[١] ودخل خلفه الملك لويس الثاني عشر في صف الأمراء المسيحيين ضد الدولة العثمانية. ومع ذلك فقد عرفنا كيف سعت فرنسة في أواخر القرن الخامس عشر لنيل بعض الإمتيازات لدى الدولة المملوكية لصالح تجارها. وهذا يظهر بدء اهتمامها بمصالح مواطنيها الاقتصادية في الليفانت. وعندما استلم عرش السلطنة العثمانية سليم الأول ، فإنه أكدّ في سنة ١٥٢٤م ، تصريحاً كان قد منحه للفرنسيين السلطان سليمان الأول ، وسمح فيه للتجار الفرنسيين بالتجارة في أرض تركية ، بعد دفع الرسوم المعتادة[٢]. كما أنه ثبّت في سنة ١٥١٧م (غزة - آخر ربيع الثاني ٩٢٣هـ - نيسان - أيار ١٥١٧م) ، بخط شريف الإمتيازات ، التي كان الفرنسيون قد حصلوا عليها في عهد قانصوه الغوري (آب ١٥٠٧م)[٣].

وعند وصول فرانسوا الأول إلى العرش ، فإنه أظهر حماسة كبيرة لقرار الأمراء المسيحيين في محاربة العثمانيين. وفي مؤتمر «كامبره» سنة ١٥١٧م ، كان سفير فرنسة مكلفاً بمهمة سرية ، هدفها أن يوجد اتفاقا لتقسيم الإمبراطورية العثمانية بين الملك والإمبراطور الجرمني ، وفرديناند الكاثوليكي. وأراد البابا أن يفشل المشروع ، فشكل العصبة المقدسة من الأمراء الكاثوليك ضد العثمانيين ، واخفقت العصبة لأمور عديدة ، إلا أن ملك فرنسة دخل فيها ، وحدد عمله بأنه سيرسل أسطولاً «ضد قراصنة»

= وذلك بناء على مذكرة قدمها «دو ريول» المشرف على مالية فرنسة في سنة ١٤٦٨م ، يقول فيها بأنه «إذا منع البنادقة من بيع توابلهم في فرنسة ، فإن المملكة ستربح (٣٠٠,٠٠٠ - ٤٠٠,٠٠٠ إيكو سنوياً»..

(١) في عهده حدثت حادثة الأمير العثماني «جم» وملابساتها التي انتهت بموت «جم» مسموماً وهو في قبضة شارل الثامن أثناء حملته على إيطالية.

(2) Pouqueville: Mémoire Historique et Diplomatique sur le commerce et les établissements français au Levant .Paris 1833. P: 36

- S t priest: Op. Cit. PP: 270-277

(3) DE Testa. Op. Cit. T.1. P: 23

(٣)

شمالي إفريقية سنة ١٥١٩م ، الذين كانوا يهاجمون شواطىء البروفنس وإيطالية.

وأثناء أسر فرانسوا الأول في (بافيا) ، من قبل شارلكان (٢٥ فبراير ١٥٢٥م) ، فإن الوصية على عرش فرنسة دوقة أنغوليم - لويز دو سافوا - أرسلت مندوبا إلى سليمان القانوني ، مع هدايا تقترح التحالف مع فرانسوا الأول ، لإيقاف القوة المتزايدة للإمبراطور الجرمني(١) وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٥٢٥ ، حمل (جاك فرانغيباني) رسالة من فرانسوا إلى السلطان ، يطلب فيها التحالف معه ضد شارلكان . وأجابه سليمان القانوني في شباط (فبراير) عام ١٥٢٦ ، برسالة رقيقة ، وهدايا ووعود ، بأنه سيأتي لنجدته ويهاجم هنغارية. وتتابعت المراسلات وكان من بينها طلب ملك فرنسة في أيلول (سبتمبر) ١٥٢٨ ، إعادة كنيسة القدس المحولة إلى مسجد ، إلى الرهبنة الفرانسيسكانية(٢). وكان جواب السلطان سليمان رفضاً لطيفاً(٣). إلا أنه في نفس الشهر من نفس العام ، أكد السلطان سليمان «الإمتيازات» القديمة ، التي كان يتمتع بها الفرنسيون والكاتالانيون في مصر. وهذه الوثيقة تبيّن بوضوح القواعد التي تجب ملاحظتها في جميع المعاملات التجارية الجارية آنذاك(٤).

---

(١) (1) De Testa: Op. Cit. T.1. P:3

لقد قتل هذا المندوب دون أن يعرف اسمه إلا أن هامر يؤكد وصول سفير فرنسي في هذه الفترة.

Hammer: Op. Cit. T.V. PP: 70-71

(٢) (2) De Testa: Op. Cit. T.1. P:3

(٣) (3) ibid. T. 111. PP: 326-327

(٤) (4) ibid. T. P: 29- Charrière: Op. Cit. T. PP: 122-129

Ancien Diplomate: Le Régime des Capitulations PP: 49-54

- Brown: Foreigners in Turkey. P: 32

إن أصل وثيقة عام ١٥٢٨ مفقود تماماً إلا أن النسخ منها عديدة وبخاصة النص الفرنسي منها، إذ يوجد في المكتبة الملكية وفي مستودع وزارة الخارجية. ولقد فصل=

وعلى الرغم من معاهدة الصلح في مدريد ، (١٤ كانون الثاني (يناير ١٥٢٦)، التي حررت فرانسوا الأول، وعلى الرغم من معاهدة الصلح الثانية في كامبرة (٥ آب ـ أغسطس ـ ١٥٢٩) ، التي دعمت معاهدة مدريد ، وخلصت الملك فرانسوا الأول من إلزام التحالف مع السلطان العثماني ، فإن علاقات الصداقة استمرت بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني ، لأن العداء ظلّ قائماً بين شارلكان وفرانسوا الأول. وفي الواقع كان الملك فرانسوا الأول يلعب سياسة ذات حدين ، فهو أمام ملوك أوربة وأمرائها ، إلى جانب المسيحية ضد العثمانيين ، وأمام السلطان العثماني عدواً لأولئك الملوك والأمراء. وفي ظل هذه السياسة عقد تحالفا في سنة ١٥٣٢ ، مع ملك إنكلتره هنري الثامن ، ليمنع الطرفان ، تقدم العثمانيين في أوربة ، وبنفس الوقت أرسل سفيره «انطوان رنكون» إلى القسطنطينية ، ليوقف السلطان حربه ضد الإمبراطور في هنغارية[1].

وفي سنة ١٥٣٤م ، بعث فرانسوا الأول بسفيره الجديد «جان دو لا فوره» ، ليؤكد إمتيازات التجارة السابقة ، ويقترح معاهدة صلح مع أمراء المسيحية الغربية ، ما عدا شارلكان . ولإقناع السلطان بالحرب إلى جانبه ضد الإمبراطور الجرمني ، في حالة عدم موافقة هذا الأخير على التنازل عن ميلانو وجنوة، والآرتوا والفلاندر لفرانسوا الأول ، ويطلب منه كذلك استدانة مبلغ مليون من العملة الذهبية ، وإرسال أسطوله ضد صقلية وسردينية[2].

= «شاريير» النسخة الموجودة في مجموعة Sebastien de Juye الذي كان سفيراً لهنري الثالث لدى الباب العالي. فهو يقدم هذه الوثيقة باللغتين الدبلوماسيتين لليفانت، اللاتينية والتركية منقولة عن نص أقدم. وكل نسخة مسبوقة بمقدمة عن الظروف، التي أدت إلى عقدها والنص الفرنسي من هذه المعاهدة مطبوع ضمن مجموعة المعاهدات لـ «كوسي ودوت ريف Cussy & d'Haute rive» .

(١) (1) De Testa: Op. Cit. T.1. P: 4

(٢) (2) De Testa: Op. Cit. T.1. P: 5- PP: 29 -32

توصيات الملك فرانسوا الأول إلى (لا فوره).

ونجح «دولافوره» في مفاوضاته مع السلطان ، وخرج منها بمعاهدة صداقة وتجارة ، وقعت في شباط سنة ١٥٣٥م[1]. وينظر إليها بعض المؤرخين على أنها نظام جديد في العلاقات بين الدول وفي طريقة معاملة

---

(١) يشير السيد «هامر» في مذكرته «عن العلاقات الأولى بين فرنسة والباب العالي»، مناقشة حول تاريخ هذه المعاهدة التي اقتبس بنودها من «فلاسان Flassan ، في كتابه Histoire de La Diplomatie Française . وهي مأخوذة بدورها من نسخة محفوظة في مكتبة الـ Arsenal . فبحسب رأي «هامر» لا يمكن أن يكون تاريخ المعاهدة شباط سنة ١٥٣٥م، وإنما شباط ١٥٣٦م. ويستدل على ذلك بمذكرات السلطان سليمان في حربة السادسة التي تحتوي على برهانين أحدهما سلبي والآخر ايجابي. فهذه المذكرات تسرد جميع أعمال السلطان يوماً يوماً، منذ خروجه من القسطنطينية حتى عودته إليها، أي أثناء عامين ونصف. فأثناء شهر شباط سنة ١٥٣٥م كله الذي عقدت فيه هذه المعاهدة في القسطنطينية مع إبراهيم باشا، كان هذا الأخير هو والسلطان في معسكرات بغداد الشتوية، وهذا هو البرهان السلبي. وفي يوم الأربعاء ٢٣ ذي الحجة عام ٩٤١هـ، أي ٢٦ أيار سنة ١٥٣٥م، أتى مراسلون من قبل بلرباي الروملي، ومعهم سفير ملك فرنسة إلى معسكر السلطان في أذربيجان. إذن إن السفير الفرنسي أو أحد سكرتيريه لم يصل إلى معسكر السلطان والصدر الأعظم إلا في ٢٦ أيار (مايو) سنة ١٥٣٥م، ومن ثم فالمعاهدة لم تعقد في شباط سنة ١٥٣٥م حتماً، وإنما في شباط (فبراير) عام ١٥٣٦م، وكانت آخر عمل تاريخي هام لإبراهيم باشا. ويؤيد قول «هامر» هذا ما ذكره السفير الفرنسي (جرميني)، في رسالة منه إلى الملك هنري الثالث في ٤ حزيران (يونيو)، سنة ١٥٨٠م، عن تاريخ هذه المعاهدة، إذ أعطى هذه المعاهدة تاريخ ١٥٣٦ ، MVXXXV1

Charrière: Op. Cit. T111. P/: 912- De Testa. 1. P: 21

Hammer: Mémoire sur les Premières relations de La France avec la porte. Journal Asiatique T.X. 1827. P: 39

ويعلق «شاريير» و «دو تيستا» على قول «هامر»، بأن المؤرخ العالم ينسى أمراً بسيطاً معروفاً لدى الجميع، وهو أن جميع حوادث تاريخ فرنسة، قبل إصلاح التقويم، كانت تمد تاريخ السنة السابقة على الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التالية، بصورة أن السنة تبتدىء في عيد الفصح لا في عيد الميلاد. وبذلك يكون ما قاله «هامر» صحيحاً، إلا أن السنة تبقى ١٥٣٥م.

الأجانب[1] كما يرى فيها معظم المؤرخين البدء الحقيقي لنظام الإمتيازات الذي تمتع به الأجانب في أنحاء الدولة العثمانية ، وكانت المنطلق الذي رسمت بموجبه جميع المعاهدات اللاحقة ، التي وقعتها الدول مع الدولة العثمانية[2].

إن ما يثير في هذه المعاهدة هو نوعيتها ، فقد كان «دولا فوره» مكلفاً بأمور سياسية ، حسبما ورد في التعليمات التي وجهها إليه الملك فرانسوا الأول ، فكيف تحولت إلى معاهدة تجارية؟ إن السيد Pélissié De Rausas يذكر أن فرنسة لم تطلب مثل هذه المعاهدة[3]. وفي الحقيقة إذا كانت تعليمات فرانسوا الأول الكتابية إلى لا فوره لا تنص على الأمور التجارية ، في الليفانت ، فهذا لا يعني بأنه لم يكن مكلفاً شفوياً بالبحث في هذه الأمور. فاتجاه فرنسة نحو تقوية تجارتها في الليفانت كان واضحاً في القرن السادس عشر، حتى أن صراعها في إيطالية فسر برغبتها في فرض سيادتها البحرية والتجارية على البحر المتوسط ، بدلاً من البندقية ، وإن مطالبتها السلطان في سنة ١٥٢٨م بتجديد الامتيازات السابقة ، وتأكيدها ، لدليل واضح على هذه السياسة. فمعاهدة سنة ١٥٣٥ ، لا يمكن أن تكون عقدت دون طلب من دولا فوره. ولعلها حولت إلى هذا المنحى السياسي التجاري بعد فشل دولافوره في نيل ما يبغيه ، من تعهد سياسي وعسكري صريح من السلطان العثماني ، فوضع في مقدمتها إشارة صريحة واضحة حول ضرورة السلام بين الدولتين ، وأن تنفيذ هذه المعاهدة دعامة من دعائمه.

ويرى بعض المؤرخين أن هذه المعاهدة هي مقدمة لتحالف سياسي عسكري ، عقد بين الطرفين في العام التالي ، لم تصلنا بنوده ، وإنما

---

(١) (1) Mantran: Op. Cit. PP: 546-547

(٢) (2) Brown: Foreigners in Turkey. P: 33

(٣) (3) Pélissié De Rausas: Le Régime des Capitulations dans l' Empire Ottoman. T.1. P: 8

عرف بنتائجه ، ويشيرون بذلك إلى تعاون الفرنسيين والأتراك في المعركة ضد نابولي ، إذا ثبت إرجاع تاريخها إلى سنة ١٥٣٧(١). أو التعاون الذي جرى فعلاً في عام ١٥٤٣ ، في الحملة البحرية الموجهة من قبل بربروسا(٢) ولكن «هامر» ينفي عقد معاهدة تحالف منفصلة عن معاهدة الصداقة السابقة ، في أية فترة من تينك الفترتين(٣).

وفي الحقيقة أن النص الأصلي لمعاهدة سنة ١٥٣٥م غير موجود ، وكذلك أصل معظم الإمتيازات، وهذا الأصل لم يكن معروفاً ، حتى في القرن الثامن عشر. فقد كتب المركيز «دوبوناك De Bonnac »، وهو سفير فرنسة في القسطنطينية في مذكرة عامة حول تجارة الفرنسيين في الليفانت ، موجهة إلى المراقب العام «لوبيلوتيه» في سنة ١٧٢٧م ، «أن الفرنسيين لم يقيموا مؤسساتهم الأولى وتجارتهم إلا بفضل بعض الأوامر والتوصيات ، التي حصل عليها السفراء ، ولو كان هناك معاهدة خاصة فإنها لم تصل إلينا. فقد جرت المفاوضات حول الامتيازات الأولى في عام ١٥٩٧ ، مع السلطان محمد الثالث ، والسيد دو بريف السفير الفرنسي ، أما الثانية فكانت في عام ١٦٠٤م»(٤). ويضيف دوتيستا قائلاً: «بأن أصل المعاهدة ضائع ، وليس في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية سوى أصل المعاهدة التي وقعت في عام ١٨٠٢»(٥)

---

(١) (1) Flassan: Histoire générale. et raisonnée de la diplomatie française P.16.

(٢) (2) Hauser & Renaudet, Op. Cit. PP: 467-468.

هذه الحملة انتزعت بالتعاون مع الأسطول الفرنسي «نيس» من دوق سافوا، وقضى خير الدين وأسطوله الشتاء في ميناء «طولون» ولم يغادر الشواطىء الفرنسية حتى مايو (أيار) ١٥٤٤.

(3) Hammer: Mémoire sur les premières relations de la France avec la porte. Journal. Asiatique. T.X. 1827. P: 39

(٤) (4) Masson: Op. Cit. P: XIJ. Introduction

(٥) (5) De Testa: Op. Cit. T1 P: 22

يبدو أن ضياع أصل معاهدة سنة ١٥٣٥م، لم يتم في القرون التالية، وإنما في نفس

والمعاهدة تضم (١٧) بنداً[١] ومؤلفة في الواقع من معاهدتين

= القرن، وبعد فترة قصيرة من توقيعها. ويشير إلى ذلك السفير الفرنسي «جرميني»، في عدة رسائل له فيقول: (إنه بحث عن الإمتيازات القديمة التي وقعها لا فوره في كل، مكان، وفي سجلات السلطان، فلم توجد) Charrière: T. IV.P:55 .

- وفي رسالة منه إلى الملك هنري الثالث في ٢٠ تموز (يوليو)، سنة ١٥٨١م، يقول: إنه «قد أرسل نسخة من الاثنتين الأصليتين (للإمتيازات الجديدة)، إلى الملك، والثانية وضعت بين إيدي سفراء الملك في القسطنطينية، حتى لا تضيع كما حدث لامتيازات سليمان».

Charrière: T.1V. P 61. Note

(١) وذلك بموجب الترجمة المعطاة لها، والتي توجد في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، ونشرها «شازيير». وهذه الترجمة لا تختلف كثيراً عن الترجمات المحفوظة في مخطوطات المكتبة الإمبراطورية، أو مكتبة الأرسنال. انظرها أيضاً في: Pélissié de Rausas. Op. Cit. PP. 57-67 وفي: ليلى الصباغ: الفتح العثماني لسورية ومطلع العهد العثماني فيها رسالة ماجستير قدمت إلى جامعة القاهرة ١٩٦١. الملحق الثاني ص ٢٨٠-٢٨٣. ولكن هناك اختلافات جوهرية بينها وبين تلك التي قدمها «دوسون» في كتابه المشار إليه آنفا. ومن المفيد الإشارة إلى تلك الإختلافات فهي تحوي الأمور الآتية، مع العلم أن «دوسون» لا يذكر المصدر الذي اقتبس منه.

١ - يقيم سفير فرنسي في القسطنطينية، وقنصل فرنسي في سورية.

٢ - لا يدفع التجار الفرنسيون على بضائعهم رسماً سوى ٥٪.

٣ - التجار الفرنسيون معفيون من جميع الضرائب خلال السنوات العشر من إقامتهم في البلاد العثمانية، إلا أنهم يخضعون بعد هذه المدة للجزية وللضرائب العادية - العوارض والقصابية.

٤ - يمكن للأمم الأخرى الأوربية، مثل الإنكليز والكاتالان والراغوزيين والصقليين والجنويين والبرتغاليين، الذين لا ترتبط حكوماتهم مع الباب العالي، بمعاهدات صداقة، أن تبحر تحت العلم الفرنسي في جميع البحار، وأن تتاجر تحت حماية فرنسة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

٥ - يتمتع جميع الفرنسيين بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، ويحرسون الأماكن المقدسة في فلسطين برجال دين كاثوليك.

٦ - يحرم - حسب القانون الإسلامي - على كل فرنسي، وعلى كل دير أو كنيسة لاتينية، أن تملك عقاراً في البلاد العثمانية.

٧ - الأولاد المولودون من أب فرنسي وأم من أهل البلاد يصبحون من أتباع السلطان.

متصلتين ، معاهدة تجارية ، ومعاهدة إقامة ، ونصت في بندها الأول أنّ «لجميع الرعايا التابعين لهذين الملكين ، (سليمان القانوني وفرانسوا الأول) ، أن يتجروا بحرية وأمان ، وأن يتنقلوا مع بضائعهم وأتباعهم ، ومراكبهم المسلحة وغير المسلحة ، في جميع الممالك والإمارات ، والمقاطعات والحصون ، والمدن والموانىء والإسكالات ، والبحار والجزر ، وجميع الأمكنة التي يملكها الملكان حالياً ، أو سيملكانها في المستقبل» .

كما «أن لهؤلاء الرعايا وتابعيهم أن يتبادلوا بالبيع والشراء ، وأن ينقلوا بالبر والبحر ، ومن بلد إلى آخر ، جميع أنواع السلع غير الممنوعة ، على أن يدفعوا عنها الرسوم والعائدات القديمة ، والضرائب العادية فقط . ويدفع الأتراك في بلاد الملك ما يدفعه الفرنسيون ، ويدفع الفرنسيون في بلاد السلطان ما يدفعه الأتراك ، دون أن يجبروا على دفع أية ضريبة جديدة ، أو رسم إضافي ، أو سخرة ما[1] ، ولقد اوضحت المعاهدة كذلك معاملة الأسطولين لبعضهما بعضاً في عرض البحر والموانىء[2] ، وموقف كل فريق من الآخر في حالة غرق مركب من المراكب التابعة لأحدهما على شواطىء الفريق الآخر ، أو في موانئه[3] ، وكيفية معاملة الأسرى من الطرفين ، والعبيد الفارين[4] .

هذا فيما يخص القسم التجاري البحت من المعاهدة ، وتبدو فيه المعاملة بالمثل بين الفريقين واضحة وجلية . أما معاهدة الإقامة ، فلا يظهر فيها تعاقد بين طرفين ، وإنما تعهد طرف وهو العثماني للطرف الآخر الفرنسي . فإذا كان البند الأول والخامس عشر يضمنان الحرية الفردية

---

(١) البندان الثاني والثالث.
(٢) البندان الحادي عشر والثاني عشر.
(٣) البند الثالث عشر.
(٤) البندان العاشر والرابع عشر.

للفـرنسيين والأتراك ، المقيمين ، والذين يتنقلون بسبب تجارتهم ، فإن البنود الأخرى لا تبحث إلا في حقوق الفرنسيين وتابعيهم فقط[1] ففي البند الثالث يعترف السلطان لملك فرنسة بحق تعيين سفير في القسطنطينية ، أو غلطة ، وقنـاصـل في المـدن العثمـانية ، كمـا هو عليه الأمـر في الإسكندرية . ويكون لهؤلاء سلطة قضائية واسعة ، فهم يستمعون لشكاوى مواطنيهم ، ويقضـون في شؤونهم المـدنية والجنـائية بحسب دينهم وقانونهم ، ودون أن يمنعهم من ذلك حاكم أو قاض ، أو صبّاش ، أو أي من موظفي الدولة العثمانية . وإذا لم تطع أو تنفذ القرارات التي يصدرونها على رعاياهم ، فعلى الصباشية وغيرهم من الموظفين الأتراك أن يستخدموا سلطتهم ، ويقدموا المساعدة اللازمة . وإذا ما قضى قضاة الدولة العثمانية في خلاف ، حدث بين رعايا الملك ، فإن حكمهم يعتبر لاغياً وغير ذي قيمة ، حتى ولو كان التجار أنفسهم هم الذين طلبوا ذلك .

وفي البند الرابع والخامس والسادس والثامن والتاسع ، إيضاح أوسع لأمـور تتعلق بالنـاحية القضـائية ، والسلطات المخـوّلة فيها للقنصل أو السفير . أما البند السادس ، فقد منح رعايا ملك فرنسة الحرية الدينية .

إن قسمي المعاهدة الخاصين بالتجارة والإقامة متكاملان ، ويمكن القول إن القسم الثاني هو نتيجة للأول ، لأن حرية التجارة تفرض إلى حد ما حرية الإقامة . ولقد عدل القسم التجاري فيما بعد مرات عديدة بحسب الظروف السياسية ، والضرورات الاقتصادية ، لا سيما وأن المعاهدة في نظر العثمانيين تفقد قيمتها ومفعولها بوفاة السلطان الذي وقعها . أما الجزء الخـاص بالإقامة فقد بقي كما هو ، وبنفس الأُطر في جميع الامتيازات

---

(١) من أمثلة تلك البنود البند السابع الذي يقول: «ولا يمكن أن يقبض على هؤلاء التجـار (ويقصـد من رعـايا الملك الفـرنسي) وعمـلائهم، وخدامهم ومراكبهم، وأسلحتهم ومدفعيتهم وذخيرتهم وبحارتهم، ولا يجبرون على عمل ضد إراداتهم في أية خدمة أو سخرة على البحر، أو في البر لصالح الدولة العثمانية أو غيرها».

الممنوحة للدول الأوربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر[1].

وبعد وفاة الملك فرانسوا الأول ، لم يسرع الملك هنري الثاني إلى تجديد المعاهدة ، وإن كان حريصاً على تحالفه مع العثمانيين ضد أعدائه النمسويين. وفي الحقيقة لقد كان هنري الثاني منزعجاً من استغلال الإمبراطور لتحالف أبيه مع الأتراك ، والإشاعات المغرضة التي كان يبثها ضده[2]. ومع ذلك فقد احتفظ هنري الثاني بسفيره في القسطنطينية ، وبقي في مراسلات متصلة مع السلطان العثماني. ولقد تبدى من تلك المراسلات أن همَّه الأكبر ، كان التحالف العسكري قبل تحسين أوضاع التجارة الفرنسية في الليفانت[3].

أما فرانسوا الثاني الذي خلف أباه هنري الثاني (١٥٥٩ ـ ١٥٦٠م) ،

---

(١) (1) Pélissié De Rausas: Op.Cit. T.1P: 7

(2) De Testa: Op. Cit. T1. P: 51-53

(٢) رسالة من هنري الثاني إلى سفيره في روما (بوشه)، في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٥٥٠م.

(٣) هناك معاهدة تحالف بتاريخ الأول من شباط (فبراير) عام ١٥٥٣م، (١٠ صفر سنة ٩٦٠هـ)، بين هنري الثاني وسليمان القانوني من أجل مساعدة الأسطول العثماني لهنري الثاني ضد شارلكان. ويقول «دوتيستا» إن هذه المعاهدة لم تنشر في أي مصدر، ولا توجد في أي أرشيف، ولكن (لونيغ L0nig) نشرها باللاتينية في سنة ١٧٣٢م، واعتبرها المؤرخون صحيحة لثقتهم بناشرها. De Testa: T.1. PP: 43-45

ونتيجة لهذه المعاهدة اشترك الأسطول العثماني مع الفرنسي سنة ١٥٥٥م، في مهاجمة سواحل كلابريا، وجزيرة صقلية وجزر الباليئار. وفي سنة ١٥٥٨م، عزز السلطان اسطوله بوحدات بحرية اضافية أنزلت على شواطيء نابولي جيشا احتل سورانزو. وعندما نمي للسلطان أن هنري الثاني وقع معاهدة كاتو كمبريزيس مع شارلكان سنة ١٥٥٩م، فإنه قال لسفير فرنسة: أكتب لسيدك وقل له: إنه إذا كان صعبا على الأصدقاء أن يصبحوا اعداء، فمن الصعب أيضا على الأعداء أن يصبحوا أصدقاء». إميل خوري ـ عادل إسماعيل. السياسة الدولية في الشرق العربي. ٣ أجزاء، بيروت، ١٩٥٩-١٩٦١. ج١. ص١٤.

فيظهر من الرسائل التي تبادلها مع مبعوثه لدى السلطان ، أنه كان حريصاً على متابعة علاقات الود والصداقة مع السلطنة العثمانية(١).

وفي الحقيقة لم يثر ملوك فرنسة قضية النواحي التجارية مرة أخرى ، إلا في عهد الملك شارل التاسع ، والسلطان سليم الثاني . وكان سببها شكوى التجار الفرنسيين في الإسكندرية ، الذين هددوا بالاستيلاء على بضائعهم ، وما يملكون ، وذلك من قبل تاجر يهودي مقرب إلى السلطان سليم الثاني ، وهو «ميكي»(٢) ، وكان هذا مخالفاً للبند التاسع من معاهدة سنة ١٥٣٥م . وقد أرسل الملك شارل التاسع (١٥٦٠ - ١٥٧٤م) ، خازنه «كلود دوبورغ» إلى السلطان سليم الثاني يطلب حلًا . وكان الملك في الواقع متأثراً جداً بفكرة التنكر للتحالف مع الأتراك ، إذ راح بعض رجال الدين يعلنون أن ذاك التحالف كفر وإلحاد . ولكن تكاثر أعداء فرنسة ، واشتداد بأسهم ، ونصائح سفيره في القسطنطينية ، بضرورة تدعيم علاقاته مع السلطان ، لصالح التجارة المرسيلية في الإسكندرية وشواطىء أفريقية والقسطنطينية وسورية ، أقنعته بضرورة العودة إلى الاتفاق مع السلطان(٣). واستطاع المبعوث الفرنسي أن يحصل من السلطان سليم الثاني في سنة

---

(١) (1) De Testa. T.1 PP: 33-41

(٢) يرجع إلى ص ٩٨ الهامش ٣.

لقد كان التجار الفرنسيون يستدينون بفوائد كبيرة من «ميكي»، الذي كان بدوره ممول السلطان نفسه، فتراكمت بذلك الديون على التجار الفرنسيين، وسعى «ميكي» لمصادرة ما يملكون. ولكن تبين فيما بعد أن سفير فرنسة نفسه هو الذي اقترح حجز بضائع التجار الفرنسيين في الإسكندرية وطرابلس الشام، لوفاء دين ميكي .

Charraière: Op. Cit. T.III. P 67. Note - et P. 90

(٣) إميل خوري - عادل إسماعيل - السياسة الدولية في الشرق العربي ج١ ص ١٦ - ١٧ .

- رسائل من السفير في ٨ ديسمبر ١٥٦٣ . وفي ١٧ ديسمبر ١٥٦٩ .

Charrière: T. II. PP: 744-754. Note.

١٥٦٩م ، على صك يحوي (١٨) بنداً[1] ، تشبه إلى حد كبير بنود معاهدة سنة ١٥٣٥م [2] إلا أنه يلاحظ فيها أمران هامان:

أولهما: أن من حق فرنسة وحدها أن تمنح رايتها في الليفانت لمراكب الأوروبيين غير الفرنسيين ، ومنهم الجنويون والصقليون والأنكونيون[3]،

ثانيهما: أن مدة الصك غير مرهونة بحياة الملكين فقط ، وإنما بصداقة الفرنسيين للأتراك[4].

ولما آل الملك إلى هنري الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٨٩م) ، ساءت العلاقات بين فرنسة والعثمانيين ، بسبب عرش مملكة بولونيا[5] ، وتراخت روابط التحالف بينهما ، فاغتنمت الفرصة الملكة اليزابيث ملكة إنكلترة ،

---

(١) (1) De Testa: Op. Cit. T.I. PP: 91-96

(٢) إن رأي شارير «أن بنود المعاهدة تكرر باختصار، ودونما شيء جديد المعاهدة الأولى. فالبنود تأكيد وتجديد للإمتيازات القديمة». إلا أن السفير الفرنسي «دو غرانشان» يرى فيها إساءة لفرنسة لأنها نصت في بندها السادس عشر على منح فرنسة كل ما كان قد منح للبندقية من إمتيازات، وبذلك لم يعد الملك الفرنسي يبدو في مستوى السلطان.

Charrière: Op. Cit. T. III. P: 91

رسالة من السفير إلى كاترين دومديتشه في ١٦ أكتوبر سنة ١٥٦٩م.

(٣) (3) Hammer: Op. Cit. T. VII P: 53

يضيف «هامر» البرتغاليين والكاتالانيين والراغوزيين. ويستنتج «فلاسان» من هذا البند أن العلم الفرنسي كان في هذه المرحلة هو العلم الوحيد المقبول في موانىء (السلطان). ولكن هذا غير صحيح ، لأن أعلام البندقية وراغوز وفلورنسة كانت حتى نهاية عهد السلطان سليمان ترفرف مع علم فرنسة في موانىء تركية.

(٤) البند الثامن عشر ـ (على الجميع أن يعملوا بإمتيازنا السامي ، وألا يظهروا ما يسيء، طالما أن الفرنسيين يسيرون بطريق صداقتنا بأمانة واستقامة).

(٥) عادل إسماعيل ـ إميل خوري ـ السياسة الدولية . . ص ١٧ ـ ١٨.

لقد طلب الملك الفرنسي عن طريق سفيره اعتراف السلطان بملك فرنسة ملكاً على بولندة، ولكن السلطان رفض الطلب، واعترف بالأمير اسطفان المنتخب قانونياً.

لتعقد اتفاقاً مع الدولة العثمانية . ولقد أثار هذا الأمر الملك هنري الثالث ، فأرسل إلى القسطنطينية البارون «جرميني» ، لتجديد الصك السالف الذكر. ولعله اطّلع على مذكرة السفير الفرنسي «دو نواي» ، التي كان قد أرسلها إلى سلفه الملك شارل التاسع ، في آذار (مارس) سنة ١٥٧٢م[١] ، يشرح له فيها الأسباب التي تدعو ملك فرنسة إلى ضرورة التحالف مع السلطان العثماني ، وهي ثلاثة:

الحفاظ على الأماكن المقدسة ، وتأمين زيارة الحجيج الغربي لها ، ورعاية حركة التجارة التي يقوم بها الفرنسيون في أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، وبخاصة سكان البروفنس ، واللانغدوق منهم ، وأخيراً الإبقاء على سياسة التوازن التي اتبعها ملوك فرنسة منذ (٤٦) عاماً ، ضد توسع النمسة ومطامح الأسرة الحاكمة فيها. كما لا بد أنه قد أحيط علماً بالمفاوضات السرية الدائرة بين إسبانية والباب العالي ، في سنة ١٥٧٣م ، لعقد صلح تمنح فيه حرية التجارة لكل إيطالية ـ ما عدا البنادقة ـ ولإسبانية وألمانية والبرتغال والفلاندر ، على اعتبار أنها كلها من أملاك الإمبراطور والملك فيليب الثاني[٢]. ويضاف إلى ذلك الأخبار التي تلقاها من سفيره في القسطنطينية ، عن محاولات أمراء الدويلات الإيطالية ، لنيل حرية التجارة في الدولة العثمانية ، متمردين في ذلك ، وثائرين على الراية الفرنسية[٣].

وفي ١٥ تموز سنة ١٥٨١م ، (١٣ جمادى الآخرة سنة ٩٨٩هـ) ، بعث السلطان مراد الثالث إلى الملك هنري الثالث ، رسالة يؤكد له فيها

---

(1) De Testa: Op. Cit. T.I. PP: 99-105 - Charrière: T.111 . PP: 253-254 (١)

(2) Charrière: Op. Cit . T.III. P: 423

(٢) رسالة من أسقف إكس إلى الملك شارل التاسع ـ القسطنطينية ٣ أغسطس سنة ١٥٧٣.

(3) De Testa Op. Cit. T.1 PP: 118-119

(٣) رسالة من الملك هنري الثالث إلى السلطان مراد الثالث ـ ٢٥ أبريل سنة ١٥٧٩ .

الامتيازات السابقة الممنوحة للفرنسيين[1] ويضمنها ثلاثة أمور، تميز فرنسة لدى الباب العالي عن غيرها من الدول الأوروبية، وهذه البنود هي:

١ ـ يخضع جميع الأجانب رسمياً ـ ما عدا البنادقة ـ لراية الفرنسيين، بما فيهم الإنكليز، وإذا ما أرادت ملكة إنكلترة صداقة العثمانيين، فليكن ذلك بوساطة ملك فرنسة، وهذا نصر كبير لفرنسة[2].

٢ ـ يكون لسفراء فرنسة حق التقدم في السير والجلوس، على جميع سفراء الملوك والأمراء المسيحيين[3].

٣ ـ يعفى الفرنسيون من جميع الضرائب الشخصية ولو كانوا متزوجين[4].

وعرف التجار الفرنسيون كيف يستفيدون من هذا الوضع المميَّز الممنوح لهم. فمنذ سنة ١٥٣٧م وبعد عقد المعاهدة الأولى بسنتين فقط، خرج أسطول فرنسي تحت إمرة البارون «سان بلانكار Saint Blancard»، من مرسيلية، واجتاز شواطىء شمال أفريقية، وسار على سواحل اليونان، حتى «بريفيزا»، وقام بدورة البيلوبنيز، ومرَّ من أثينا، ورسا في القسطنطينية، ثم عاد إلى مرسيلية بطريق ساحل بلاد الشام

---

(1) Ibid: PP: 137-140

(١)

(2) Charrière: Op. Cit. T. 1V. P: 61

(٢) رسالة مراد الثالث إلى هنري الثالث في ١٥ تموز (يوليو) سنة ١٥٨١م.

ـ وكانت قضية إنكلترة قد أكدها مراد الثالث في رسالة بعث بها إلى الملك هنري الثالث، في ١٥ تموز عام ١٥٨٠م. De Testa. T.1. P: 122

ـ إن القسم الأول من الفقرة، هو البند الأول من مجموع سبعة وعشرين بنداً حملتها الرسالة.

(٣) البند الثالث.

(3) De Testa: Op. Cit. T.1 P: 137

(٤) البند الرابع عشر. وهو مخالف للتشريع العثماني، الذي يخضع للضريبة الأتراك المتزوجين أنفسهم.

Saint- Priest : Op. Cit. P: 227, 278

Masson: Op. Cit P: XliJ. Inrroduction

ومصر وتونس ، بعد أن أرى الراية الفرنسية لكل سكان الإمبراطورية العثمانية[1] ، وكأنه يتفقد شواطىء ستكون ملكه.

وفعلاً أخذ التجار الفرنسيون يقيمون في الموانىء العثمانية منذ نهاية حكم فرانسوا الأول. وبحسب مذكرة موجهة إلى البلاط الفرنسي في عام ١٦٨٥م ، من قبل السيد «ماجي» ، أحد تجار مرسيلية المشهورين في القرن السابع عشر ، فإن المؤسسات الفرنسية الأولى قامت في القسطنطينية في سنة ١٥٥٠م ، ثم في الإسكندرية فبيروت فطرابلس الشام فخيو[2]. إلا أن هناك ما يشير إلى أن أول قنصل فرنسي في الليفانت كان في طرابلس الشام ، وفي سنة ١٥٤٨م ، ثم تبعه قنصل الإسكندرية. وانتشر الفرنسيون منذ هذا التاريخ في الموانىء والمدن الأخرى ، وتمكنوا في الربع الأخير من القرن السادس عشر أن يحلوا محل البنادقة ، ولا سيما أثناء الحرب التي اندلعت في عام ١٥٧٠ ، بين البنادقة والأتراك. «فمرسيلية لم تكن ترسل قبل سنة ١٥٦٠م إلى الليفانت إلاّ خمسة أو ستة من المراكب ، لا تساوي حمولتها أكثر من (١٠٠,٠٠٠) إيكو ، وتدور حول شواطىء إيطالية وإسبانية ، وشمالي أفريقية ، ولم يكن لها في إسكالاته قنصل أو عميل. ولكن لما حدثت الحرب بين البندقية والأتراك فقد تحولت تجارة البندقية الضخمة كلها إلى مرسيلية.. ومنذ ذلك الوقت أقيمت قنصليات في معظم الإسكالات ، ونظمت الأمور ، واستمر هذا حتى اضطرابات فرنسة ، والحرب الأهلية فيها»[3].

ولقد ساعد على نمو التجارة الفرنسية كذلك في الربع الأخير من القرن السادس عشر ، عودة دفقة جديدة من الحياة لتجارة البحر المتوسط ، فضعف البرتغال في النصف الثاني من القرن ، ثم خضوعها لإسبانية في سنة ١٥٨٠م ، لم يسمحا لها بالاحتفاظ بالاحتكار التجاري

---

(١) (1) Pigeonneau: Histoire du commerce de la France T.11. P: 131

(٢) (2) Masson: Op. Cit. P: XIV Introduction

(٣) (3) Mémoire au Roi le 14 Juillet 1623. H.H.I

في الهند ، الذي أسلمه لها (ال ألمايدا) ، و (آل ألبوكيرك). فريثما يحل الهولانديون والإنكليز ، محل البرتغاليين في المحيط الهندي ، فإن الطرق التجارية القديمة ستستعيد بعض أهميتها ، أي أن الإسكندرية وطرابلس وبيروت ، ستزود أوربة بكمية ضخمة من الحمولات الغنية. وهكذا غدا البحر المتوسط ـ كما كان يقول بحارة شمال أفريقية العرب ـ «يمور بالمراكب الفرنسية»[١].

إلا أن بريق التجارة الفرنسية هذا لم يلبث أن خبا ، فالحروب الدينية التي اكتسحت فرنسة لثلاثين عاماً ، وأنهكت دون استثناء جميع مقاطعاتها ، خرَّبت كل صناعة وتجارة فيها ، وأغرقت المملكة في شقاء عميق. وارتمت مرسيلية سيدة تجارة الليفانت آنذاك بعنف في الصراع الداخلي ، وبخاصة أثناء تكوين «العصبة» ، وحكمت من قبلها ، ولم تستسلم لهنري الرابع إلاَّ في سنة ١٥٩٧م. وإلى جانب المآسي السابقة ، فإن التحالف بين الزنبقة والهلال الذي كان قوياً في عهد فرانسوا الأول ، وهنري الثاني ، تراخى وشرع الشك يتسرب إلى الطرفين ، وبخاصة بعد توقيع ملك فرنسة صلح كاتوكمبريزيس ، واشتراك سفنه في معركة ليبانتو البحرية إلى جانب أسطول المسيحية الغربية[٢]. ولقد مرت العلاقات الفرنسية التركية بأزمات عديدة بين ١٥٦٩ و١٥٨١م[٣] ، وحتى بعد

(١) (1) Masson: Op. Cit. P: XVJ. intro.

(٢) (2) ibid

(٣) (3) Charrière: Op. Cit. T.III. P:P: 659-696. Note. 1

من أمثلة تلك الأزمات ـ في رسالة بعث بها السفير الفرنسي في ٢٠ مايو ١٥٧٧م، يقول: «إن الباشا يرفض اعطاء تصريح للتجار الأجانب، ويمتنع عن الإفراج عن تجار جنويين ومسينيين. وهو يدعي أن هذه الأمور لم ترد في المعاهدة الأولى القديمة التي عقدت بين السلطان سليمان والملك فرانسوا، وأن ما حصلنا عليه في عهد السلطان سليم، وما احتججت به، ليس إلا أمرا لصالح التجار، فهو ليس معاهدة بين أميرين، وليس مؤيداً من كلا الطرفين ليكون ملزماً. ولقد كتبت طويلاً إلى قنصل مصر وسورية ليبحث في كل مكان عن إمتيازات السلطان سليم أو غيره التي=

الحصول على الامتيازات في سنة ١٥٨١م[1] ، واستفاد الإنكليز من توتر العلاقات هذا ، فاستقروا في القسطنطينية ، وهدفهم الانتشار في الليفانت ، ولم يستطع «جرميني» من منع وصول أول سفير إنكليزي إلى الباب العالي[2] . كما أن بحارة المغرب العربي أخذوا يشنُّون غاراتهم على المراكب الفرنسية أكثر من غيرها ، مما عرقل الحركة التجارية ، بين فرنسة وموانىء الشرق . وحاولت مرسيلية أن تضع حداً لهذه الغارات التي اشتدت اكتساحاتها في مطلع حكم هنري الرابع ، حتى غدت غير محتملة[3] ، ولكنها لم تفلح .

«وأتى حكم الملك هنري الرابع (١٥٨٩ ـ ١٦١٠م) ، في وقت ملائم ليقف في وجه الانحطاط التجاري الفرنسي في الشرق ، فأرسل

= منحت عند إقامة تلك القنصليات، وهي اسبق من التي عقدت مع سليمان، وأنا أنتظر كل يوم ردهما. وكم أود أن تبحث أنت كذلك من طرفك عن تلك المعاهدة، وعن كل شيء يتعلق بإمتيازات راية الملك وسلطتها في بحار الأمبراطورية . . . وأرى أن يرسل مبعوث للتفاوض مع السلطات الحاكمة .»

(١) (1) Masson: Op. Cit. P: Xvij. Intro.

Hammer : Op. Cit. T, VII,.P: 159 - P: 191

لقد دخل السفير الفرنسي «جرميني» في خصام مع الصدر الأعظم بسبب النزاع حول إغلاق بعض الكنائس اللاتينية في القسطنطينية، ورغبة الحكومة العثمانية في تحويلها إلى مساجد. ووصل الغيظ بالسفير إلى حد أنه ذهب مع (٨٠) فرنسياً إلى الكنيسة وأنشدوا أمامها نشيداً دينياً، ولم ينسحبوا ويتفرقوا حتى الظهيرة.

وفي زمن خلف «جرميني» ـ السيد «سافاري دولانكوسم S.de Lancosme » ازداد الوضع سوءاً، لأن تصرفه كان عنيفاً مع السلطات الحاكمة، حتى أنه في أحد أيام الآحاد، انتزع بالقوة مكان شرف في كنيسة سان جورج في غلطة كان يشغله سفير الإمبراطور النمسوي . وكان من جراء ذلك أن أمرت الدولة العثمانية بإغلاق الكنيسة، وعدم فتحها حتى يشفى السفير الفرنسي من جنونه.

(٢) (2) Charrière, Op. Cit. T.III. P. 884. note. 3 - T.IV. P. 34. Note.

(٣) (3) Ibid. T.IV. Passim - De Grammont: Histoire d'Alger Sous la domination Turque. Intro. P. VII -

سفيرا إلى القسطنطينية ، السيد «سافاري دو بريف Savary De Brèves » وكان مخلصاً للملك ، ولديه قدرة دبلوماسية عجيبة على إزالة العقبات وانتهاز المناسبات. وقد استطاع بدبلوماسيته هذه من اكتساب ديوان الباب العالي إلى جانبه ، حتى أن مؤرخاً تركياً قال عنه : «لم يظهر تحمس لفرنسة في دار الإسلام ، مثلما ظهر بفضل مساعي سفيرها اللعين هذا»[1].

وقد كلّف دو بريف بتجديد الامتيازات مع السلطان مراد الثالث ، لأنه خلال السنوات العشر الأخيرة تعرضت امتيازات عام ١٥٨١م لكثير من الضربات. ولا نملك أية وثيقة تثبت أن دو بريف قد توصل إلى معاهدة ما في بدء مهمته ، ولكن من المؤكد أنه لم ينجح في إيقاف مضايقات الإنكليز لفرنسة ، ومؤامراتهم لدى الباب العالي ضدها. إلا أنه في سنة ١٥٩٧م ، وتحت حكم السلطان الجديد ، محمد الثالث ، تمكن دو بريف من الحصول على عهد مؤلف من (٣٢) بندا ، تؤيد ما كان قد ورد في الإمتيازات القديمة السابقة ، وتضيف بعض الجديد. ومن بين البنود المستحدثة منح الفرنسيين الحق في تصدير الجلود والكردوان (الجلد الأحمر) ، والقطن المغزول ، وسلع أخرى كان تصديرها ممنوعاً . ومنع فرض أي رسم على النقود التي ابتدأ الفرنسيون بإحضارها بكميات كبيرة إلى الليفانت ، بدلاً من أجواخهم ، كي لايدفعوا رسم ٥٪ المفروض على دخول بضائعهم ، وحرم على موظفي السلطان الاستيلاء عليها ، بحجة تحويلها إلى نقد تركي. وأخذ وعد مؤكد من السلطان بأنه سيجبر بحارة المغرب العربي ، (القراصنة البربر بحسب تسمية الفرنسيين) ، على إعادة ما سلبوه منهم ، ومعاقبة باياتهم الذين سمحوا لهم بذلك. ولكن دو بريف لم ينجح في تجديد البند الهام في امتيازات سنة ١٥٨١م ، وهو بند الراية الفرنسية. فقد بقي الإنكليز كالبنادقة معفيين من الملاحة تحت العلم الفرنسي ، وإن كانوا قد منعوا من منحه لأمم أخرى[2].

---

(١) (1) De Lacombe: Henri IV et sa Politique. P: 366.

(2) Berger De Xivrey: Rećueil des lettres missives de Henri IV. 9 vol. Paris 1843-76. T.V. Lettre=

إن هذه الاتفاقية لم تضع حداً لمضايقات موظفي السلطان ، وبحارة شمالي أفريقية الجزائريين ، ونشاط الإنكليز. وعلى الرغم من موقف هنري الرابع ، وتهديداته بقطع العلاقات إذا لم تحترم الإمتيازات[1] ، فقد انتهى الأمر بالإنكليز ، أن حصلوا في سنة ١٦٠٠م على : «أن الأجانب الذين لا قناصل لهم لدى الباب العالي ، يمكنهم أن يستفيدوا من الراية الإنكليزية ، ومن حماية القناصل الإنكليز»[2].

وعند وفاة السلطان محمد الثالث في عام ١٦٠٣م ، نال دو بريف في العام التالي من ابنه أحمد الأول ، كما نال الإنكليز والبنادقة تجديداً للإمتيازات[3]. وهذا التجديد يضم (٤٨) بنداً ، ويعتبر أكثر الامتيازات الممنوحة للفرنسيين سعةً وشمولاً ومصلحةً لهم[4]. فثلاثة بنود منه (الرابع والسادس والسابع) ، تشجب بشدة ادعاءات الإنكليز[5]. وللمرة الأولى تظهر في الامتيازات القضية الدينية ، التي ستتشبث بها فرنسة وتسعى لتوسيعها ، وهي حق حماية الأماكن المقدسة[6]. وبالإضافة إلى ذلك ،

= à Brèves. 10 Juillet 1600

(١) (1) V: ibid:t.V. Lettres du Roi à Brèves: 28 Octobre 1597, 23 novembre 1597, 1599..

(٢) (2) V. ibid. T.V. Lettres: 21 Juin 1600, 28 Juillet 1601,3 mars 1602

(٣) (3) Hammer: Op. Cit. T. VIII. P: 66

(٤) (4) De Testa: Op. Cit. T.1. PP: 141-151

كان تاريخ التجديد ٢٠ أيار (مايو) عام ١٦٠٤م، و٢٠ ذي الحجة سنة ١٠١٢هـ، ولقد شرح دو بريف الإمتيازات الجديدة في مذكرة بعث بها إلى الملك. انظرها في:
De Testa: T.1. PP: 155-159

(٥) البندان السادس والسابع يقولان :
«نحن نأمر أن جميع الأمم المتمتعة بصداقتنا، التي ليس لها سفراء لدينا، ويريد مواطنوها أن يتاجروا في بلادنا ـ ماعدا البنادقة والإنكليز ـ يمكنها أن تأتي تحت علم فرنسة وحمايتها، دون أن يعيقها سفير إنكلترة أو غيره. . وأن جميع الأوامر التي أعطيت أو يمكن أن تعطى فيها بعد، مخالفة لهذا الإعلان لن يكون لها أثر أو قيمة».

(٦) البندان الرابع والخامس ـ «نأمر كذلك أن رعايا ذاك الإمبراطور (ملك فرنسة)، ورعايا الأمراء أصدقائه، والمتعاقدين معه يقومون بزيارة الأماكن المقدسة تحت

بحثت الإمتيازات أمر بحارة المغرب العربي ، وإغارتهم على المراكب الفرنسية ، وسمحت لهذه الأخيرة بالقضاء عليهم إذا ما استمروا في العصف بالسلام[1]. كما أنها تعرضت إلى ضرورة منع أسر المراكب الفرنسية المحملة ببضائع من بلاد معادية للدولة العثمانية ، أو مصادرة بضائعها[2]. أو أسر الفرنسيين الموجودين على مراكب معادية ، إلا إذا كانت مراكب قراصنة[3]. وإلى جانب كل ذلك حصل دو بريف على إعفاء الفرنسيين من أربع ضرائب خاصة[4] ، وأعطى لهذا الأمر أهمية كبيرة ، حتى أنه كان يتفاخر به في مراسلاته مع قناصل مرسيلية[5]. وأخيرا فإن أمان الفرنسيين في الموانىء والمدن العثمانية ، وحرية تجارتهم فيها ، قد ضمنا في عدة بنود[6].

إن هذه الامتيازات التي نالها دو بريف من السلطان قد أحاطت بكل المشكلات التي كانت تعانيها فرنسة من تجارتها في الليفانت ، وشملت مراميها الدينية والسياسية القريبة والبعيدة في المنطقة. وهي في الواقع بعيدة تماماً عن مفهوم (الطرفين والمعاملة بالمثل) ، الذي كان واضحاً في معاهدة سنة ١٥٣٥م ، أي انها «امتيازات» حقّة منحت من السلطان

= توجيهه وحمايته، وبحرية دون أن يعاقوا عن ذلك أبداً».

- «ومن أجل شرف هذا الإمبراطور وصداقته، نسمح لرجال الدين المقيمين في القدس وبيت لحم، وغيرها من الأماكن الواقعة تحت طاعتنا، إن يخدموا في الكنائس المبنية منذ القديم، وأن يجيئوا ويذهبوا دون أي إزعاج، وأن يستقبلوا إستقبالاً، حسناً وأن يحموا ويساعدوا للسبب المذكور أعلاه.»

(١) البندان - (١٩) و(٢٠).

(٢) البند (١٠).

(٣) البند (١١).

(٤) البند (١٨).

(٥) (5) A. A. 140. 27 mars 1600, 12 Juin 1603, 14 Février 1604

(6) Traité du roi Henri Le Grand fait par l'entremise de M. de Brèves PP: 1-23. et Notes sur quelques articles du précédent Traité. PP: 24-34 -DE Testa: Op. Cit. T.1 PP: 141-151, 155-159

العثماني لفرنسة ، بعد أن درست هذه الأخيرة الأمر على الواقع الحي. ومن ثم فإن هذه الامتيازات ستنظم لأكثر من نصف قرن أوضاع الفرنسيين في سورية ، وعلاقتهم الرسمية بالسلطات العثمانية. ولو طبقت البنود التي وردت فيها فعلياً فإن ملاحة جميع المدن الإسبانية ، ومعظم الإيطالية ، كانت ستنتقل إلى أيدي الفرنسيين بسبب الضمانات المطلقة الممنوحة لمراكبهم دون غيرها(١). ولكن لسوء حظ فرنسة ، لم تحترم هذه المنح الكبيرة مدة طويلة ، واستدعي دو بريف ليصبح سفيراً لفرنسة لدى البابا(٢).

وعلى الرغم من أن الامتيازات لم تحترم الاحترام الكافي ، وعلى الرغم من استدعاء دو بريف ، فإنه يمكن القول: إن رصيد فرنسة لدى الباب العالي قد ارتفع ، بفضل عناية هنري الرابع ، وإن لم يعد إلى التحالف بين الطرفين هالات الصداقة القديمة. لأن كل واحد من الحليفين السابقين كان يحتفظ في نفسه بشكوك تجاه الآخر ، وحذر منه. فسياسة هنري الرابع تريد الإبقاء على التحالف التركي ، لأنه ضروري لفرنسة ضد النمسة بالذات ، وفي الأحوال السياسية الأوربية القائمة آنذاك ، كما أنه الأساس الذي ترتكز عليه تجارة فرنسة في الليفانت ، وحياة جالياتها فيه(٣). إلا أن هنري الرابع كان مشغولاً في الوقت نفسه

(١) (1) Masson: Op. Cit. P: XX Intro

(٢) قبل أن يعود دو بريف إلى فرنسة كُلّف بمهمتين شائكتين وهامتين ، فلقد كان عليه أن يذهب أولا إلى القدس لينتزع القبر المقدس من أيدي الأرمن والروم ، وإعادته للرهبان اللاتين ـ وهنا يبدو تدخل فرنسة السافر في شؤون الدولة العثمانية ـ وحصل من أجل ذلك على التوصيات اللازمة من الباب. ولكن على الرغم من استقبال الباشوات والحكام الأتراك له إستقبالاً حسناً ، فإنه لم ينجح في مهمته.

ومن القدس انتقل دو بريف إلى تونس والجزائر ، ليوقع مع باشواتها معاهدات يستعيد بموجبها العبيد والأموال المستولى عليها من قبل بحارتهم. انظر:

Relation des voyages de De Brèves PP: 192-204

(٣) (3) Lettres Missives: T. 1V. 5 Février 1596

وفي هذه الرسالة كان هنري الرابع يطلب من سفيره ، إلى جانب ملاحقة الإمتيازات التجارية ، الحصول على مساعدة الأسطول التركي ضد إسبانية.

بمشروعات حرب صليبية ، لطرد الأتراك من أوربة والأماكن المقدسة ، تلك المشروعات التي كانت تجول في أذهان الكثيرين من كتاب أوربة وسياسييها ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر[1] ، وأراد هنري الرابع تحقيق واحد منها ، وهو ما أطلق عليه (المشروع الكبير). فسياسة هنري الرابع في الشرق كانت ذات وجهين ، وقد مثلها دو بريف أصدق تمثيل[2] هذا من ناحية ملك فرنسة. أما من ناحية السلطان ، فإنه لم يكن مرتاحاً لصداقة فرنسة ، لأن الدلائل الواقعية تبين له تلوّنها وخداعها. فقد استدعى الملك مثلاً الفرنسيين الذين كانوا في خدمة السلطان ، «إذ ليس لائقاً أن يتابعوا خدمتهم للأتراك ضد الأمراء المسيحيين»[3] ، كما كان هناك نبلاء فرنسيون يذهبون إلى هنغارية ، ليحاربوا في صفوف القوات الإمبراطورية ضد العثمانيين[4] ، وهذا كله ، بالإضافة إلى عقد صلح «فيرفان» مع إسبانية.

كل تلك الأسباب أدت إلى حظوة الإنكليز والهولانديين لدى الباب العالي ، على الرغم من جهود الدبلوماسية الفرنسية لإبعادهم. إذ أنهم بحروبهم ضد إسبانية كانوا حلفاء مفيدين للأتراك ، كما أنهم باتزانهم ، لم يكونوا يضايقون الديوان بطلباتهم الدائمة ، كما هو حال الفرنسيين. ومن ثم فقد منحت إنكلترة في سنة ١٥٧٩م ، وبعد مفاوضات ، امتيازات مشابهة للامتيازات الفرنسية ، أُكِّدت في سنة ١٥٨٠ ، وجُددت في عام

---

(1) Drapeyron: Un Projet Français de conquête de l'empire Ottoman au XV1 e et au XVII e siècles (Revue des deux mondes 1er nov 1876) - Djuvara: Cent projets de partage de Turquie Paris 1914.

(٢) تبدو سياسة هنري الرابع هذه واضحة وجلية في رسائله إلى دو بريف.

(2) De Testa: T.1.PP 160-172: -21 Sep. 1593. 1593-28 Janvier 1594-17 Nov. 1595 (Traversy) -5 Fev. 1596 (Folambray) - 10 Juillet 1598 (Saint Germain..)- 25 Nov. 1602...

(٣) (3) Lettres Missives. T.V1. Appendice. lettres à De Brèves. 3 mai 1603- 6août 1603

(٤) (4) Ibid. Lettres à De Brèves: 15 Octobre 1603

١٦٠٤م ، كما أن هولاندة تمكنت من انتزاع امتيازات مماثلة في سنة ١٦١٢م.

ومهما يكن فإن جهود هنري الرابع في ميدان تحسين العلاقات مع الباب العالي أثمرت في المنحى التجاري ، وازداد عدد التجار الفرنسيين المقيمين في موانىء الدولة العثمانية ومدنها[1] وارتفعت قيمة تجارتها في الليفانت، حتى وصلت بحسب تقدير دوبريف إلى (٣٠) مليوناً من الليرات، وشغلت ألفاً من المراكب[2].

إلا أن العلاقات عادت إلى التأرجح والتذبذب بين الدولة العثمانية وفرنسة ، بعد وفاة الملك هنري الرابع ، وبخاصة بعد نمو فكرة الحرب الصليبية ضد العثمانيين ، وظهور مخططات للهجوم على تركية والقضاء عليها[3]. وساعد على زيادة التوتر بين الطرفين عدم كفاءة سفراء فرنسة في القسطنطينية ، وجهلهم لعادات العثمانيين ، وقوانينهم ، مما جعلهم يرتكبون أخطاء سممت العلاقات الفرنسية - التركية[4]. ويلاحظ فتور

---

(1) Masson: Op. Cit. P: XXX Introduction.

(2) Ibid: P: XXXj

(3) Fagniez: Le Père Joseph et Richelieu (1557-1638). 2 vol. Paris 1894. T.I. Chap III. Le Projet de Croisade (1616-1625) PP: 120-180.

كان الأب «جوزيف الكبوشي»، المقرب إلى ريشيليو، يتبنى بحماسة المشروعات الصليبية لـ (شارل دو غونزاغ) دوق (نيفير)، ويقوم، بمفاوضات نشيطة في بلاطات فرنسة وروما ومدريد، ليعيد تكوين عصبة مسيحية. وإلى هذا الأب بالذات يرجع نشاط الحركة التبشيرية في الشرق، وإدخال بعثاتها إلى بلاد الشام.

(٤) من الأمثلة على ذلك: (4) Masson: Op. Cit P: 3

أن «أخيل دو هارلي سانسي» الذي خلف سالينياك في سنة ١٦١١ ، كان في الخامسة والعشرين من عمره، وغير مجرب. وقد توترت العلاقات في زمنه حتى أبدى رغبته في «أن يقطع الملك علاقاته مع الأتراك».

Pietro Della valle: Les Fameux Voyages. T.III. P: 382

ولم يكن له أي رصيد من الاحترام لدى الصدر الأعظم، حتى أُهين وسُجن، وأُجبر =

العلاقات الفرنسية العثمانية ، عندما جددت الامتيازات في عام ١٦١٤م ، وكانت منتقصة ، إذ أن هولاندة خرجت من حماية العلم الفرنسي ، لتنضوي تحت رايتها الخاصة ، ولتكون لها امتيازاتها(١).

= على دفع غرامة (٢٠,٠٠٠) قرش، وهذا لم يحدث أبدا لسفير فرنسة. وقد اعتذر السلطان فيما بعد عن الحادث عن طريق شاويش أرسل إلى فرنسة لهذا الغرض.

أما «كونت دو سيزي» الذي حل محل السابق في سنة ١٦١٩م، فقد كان أحسن حالاً، واستطاع المحافظة على حرية تجارة فرنسة، ورفع عن التجار الغرامات والبلص. وقد قال في رسالة له إلى قناصل مرسيلية «منذ ثلاث سنوات وأنا سفير، لم يتعرض فيها تجار حلب لبلص واحد قيمته عشرة قروش، كما يفتخر بأنه خفف الرسوم عن التجارة، وعمل على تجديد الإمتيازات.

A.A. 143. Lettres aux Consuls de Marseille: 1620 13 Nov.13 mar Fevrier 1622.

كما نجح في الحصول على عدد من الأوامر ضد البربر (بحارة المغرب)، انظر الرسائل خلال الأعوام .ibid. 1624-1627

وتمكن من إبقاء اليسوعيين في القسطنطنية، بعد أن سجنوا، وكانت ضده البندقية وإنكلترة وهولاندة، ولكن للوصول إلى هذا النجاح صرف أموالاً كثيرة، واضطر أن يستدين. وعندما عُين بديل عنه وهو كونت «مارشفيل» في سنة ١٦٢٩م، فإن الباب لم يسمح بخروج «سيزي» قبل أن يدفع ديونه، فبقي في العاصمة يحيك الدسائس ضد السفير الجديد.

أما مارشفيل فكان يتصرف باحتقار للعادات الشرقية، حتى اعتبر مجنونا، وجعل من القبطان باشا عدواً له، وأعدم ترجمانه، ثم أعطي أمراً بضرورة مغادرة البلاد وأركب سفينة حملته إلى فرنسة، في سنة ١٦٣٤م. ولقد فشل في منع الروم من استعادة كنيسة القيامه من اللاتين، وكان هذا «أكبر فشل مني به وأخطره»، حتى أن جميع الجهود التي بذلتها فرنسة في الأربعين عاما التالية، للقضاء على هذا القرار لم تنجح.

Arch. des. Aff. Etran, Correspondance Politique. Constantinople Reg. 3. Fol. 190

واستعاد «سيزي» عمله ولكنه لم يكن محترماً. وقد شوهد في سنة ١٦٣٨م، وهو يحتفل بعيد ميلاد لويس الرابع عشر راكضاً حاسر الرأس ليفرج عن ابنه الذي قبض عليه بسبب جواب نطقه بصوت مرتفع أمام موظف تركي كان يسأله.

انظر: Saint - Priest:op. Cit. PP: 213-215

(١) Mantran: Op. Cit. P: 553 (1)

وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن الدولة العثمانية كانت مستعدة لإنشاء علاقات طيبة مع فرنسة ، وليس أدلُّ على ذلك من نجاح البعثة الفرنسية برئاسة «ديهه دو كورميمان» Deshayes De Courmemin ، التي أرسلها ريشليو عام ١٦٢١م ، لحل قضية النزاع حول الأماكن المقدسة في القدس بين رجال الدين الفرنسيسكان ، وبين المسيحيين الأرمن. فقد حصل «ديهه» من السلطان على كل مساعدة في مهمته ، واستطاع إبعاد الأرمن عن الأماكن المقدسة ، وإعادتها إلى الفرانسيسكان ، وأصلح كنيسة القيامة ، وأقام قنصلا في مدينة القدس ، هو «لا مبرور»[1]. ولكن هذا التفاهم لم يدم طويلاً ، وأخذ النفوذ الفرنسي يضعف تدريجياً لدى الدولة العثمانية ، وإن ظلت تجارتهم تسير بطريقها السابقة ، وبخاصة في ميناء صيدا ، حيث كان الأمير فخر الدين المعني قد شجع وفود الأجانب إليها ، وتجارتهم معها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مشاكل فرنسة الداخلية قد شغلتها عن تحالفها مع الدولة العثمانية ، فتباعدت المسافات بين الحليفين السابقين.

وعندما قامت الحرب بين البندقية والدولة العثمانية ، بسبب كريت ؛ حاولت فرنسة أن تدخل وسيطاً ، ولكن السلطان أفهم سفيرها أن هذه الوساطة تسيئه ، فعمل مازاران على مساعدة البندقية ، واشتركت أساطيل فرنسة في الحرب ، وعلم السلطان بالأمر ، وحاول السفير الفرنسي «دولاهـه» تبرير الموقف ، بأن السفن التي شوهدت هي سفن تجارية ، وجدت في ميناء البندقية ، فأجبرت على هذا العمل. وزاد الموقف حرجاً أن أميرال البندقية أرسل رسالة بالشفرة إلى دولاهه ، فاستلمها الصدر الأعظم محمد كوبرلو ، وكانت علاقاته مع السفير سيئة جداً. وضاعف من توتر العلاقات أكثر فأكثر ، أن المراكب الفرنسية المحملة لصالح

---

(١) (1) Deshayes: Voyage de Levant PP: 1, 332-333, 418-419

- Arch. des. aff étran. Correspondance Politique. Constantinople. Reg. 3. fol. 83, 87

القسطنطينية اتجهت إلى ليفورن وطلب من السفير دفع غرامة ، فلم يستطع ، فقبض عليه.

وهكذا تأزم الموقف بين الدولتين في عام ١٦٦٠م ، حتى بدا أن قطيعة ستحدث بين الطرفين . ولم يحاول الملك لويس الرابع عشر أن يداري الوضع ، بل إنه قدم مساعداته للجيش الإمبراطوري في هنغارية ، ضد الدولة العثمانية ، وهاجم أسطوله مدينة «جيجل» في الجزائر ، وبذلك وصل الخصام بين الطرفين إلى أقصى ذراه ، حتى كان على فرنسة أن تقطع علاقاتها نهائياً ، أو تغير سياستها. وقد ظنت فرنسة أنها بالتهديد يمكنها أن تصل إلى إرهاب الدولة العثمانية ، وتحقيق ما تريده منها ، ولكنها أخطأت الحساب ، إذ أن كل ضغط حربي كانت تقوم به ، كان ينعكس بلصاً وغرامات ، واضطهادات على جالياتها في الليفانت.

وجاء «كولبير» ليداوي الحال ، ولم يكن ينظر في الحقيقة إلاّ إلى فوائد التجارة مع الدولة العثمانية. فالشرق بالنسبة إليه هو السوق الطبيعية لفرنسة المتوسطية ، بشعوبه التي تستهلك ولا تصنع ، فهو إذن مصب ممتاز ، وقريب لصناعات فرنسة الناهضة. ولما كان قد عمل على رفع مستوى مصانع البروفنس واللانغدوك ، فإنه أخذ يشعر أكثر فأكثر بضرورة إيجاد مصرف مضمون لها في الدولة العثمانية ، وتسهيل سبل التجارة أمامها. وكان يوجه في الواقع أنظاره بعيداً ، إلى ما وراء البلاد الممتدة حول البحر المتوسط الشرقي ، إلى أعماق آسية والهند. وصحيح أن السلطان لا يملك تلك الأقاليم إلا أنه كان يملك واحداً من مفاتيحها. فكولبير كان يفكر إذن خلال حكمه في الوصول إلى الهند ، أو فتح ممر لها ، وآراؤه هذه أوضحها كاملة في مذكرتين قدم إحداهما إلى مجلس التجارة ونشرت ضمن مراسلاته[1] ، وكانت ثانيتهما متممة للأولى ، وقد حفظت في مخزن وزارة الخارجية[2].

(١) (1) V. La Correspondance de Colbert. T.II P: 263 et sui

(٢) (2) Archives aff. étran. Vol. 7. f o 202. 22 àoût 1665

فلتلك الأسباب كان كولبير ينظر إلى إمكان قطع العلاقات مع الدولة العثمانية، وكأنه كارثة تحل بفرنسة. وقد توصل إلى إقناع الملك بتجديد العلاقات وتقويتها، وأرسل لهذه الغاية في سنة ١٦٦٥م السيد «لاهه فانتيله» ابن السفير السابق. ، وكلّف ببث الحياة في الإمتيازات السابقة، واستخلاص بنود جديدة لصالح التجارة الفرنسية والنفوذ الفرنسي. ولكنه استقبل استقبالاً سيئاً، لعلاقته وعلاقة أبيه العنيفة مع محمد كوبرلو. ولم يصْفُ الجوّ بين الطرفين، لأن فرنسة لم تنفكّ من جانبها عن مساعدة البندقية في كاندية، ومالت الدولة العثمانية إلى قطع العلاقات، ولكن سياسة المماطلة التي اتبعها «دولاهه الابن»، حالت دون ذلك، وبعث السلطان ممثلاً من لدنه، هو (سليمان آغا) إلى فرنسة، لوضع حد لتدهور الحالة، ومع أنه استقبل بالترحاب، إلا أن الموقف لم ينجل[1].

ويعد لأي نجح كولبير في التغلب على كل الاتجاهات العنيفة ضد الدولة العثمانية في فرنسة، وعلى كل رأي يطالب بإنزال التمثيل الدبلوماسي فيها إلى رتبة «مقيم»[2]، وأرسل إلى القسطنطينية دبلوماسياً قديراً هو، «المركيز دونوانتيل»، الذي نجح في أن يعيد لفرنسة مكانتها السابقة في الشرق.

ووصل السفير الجديد إلى العاصمة التركية في سنة ١٦٧٠ ، وقدم إلى الصدر الأعظم مذكرة من (٣٠) بنداً. وطلب فيها تجديد امتيازات عام ١٦٠٤م ، التي تلزم جميع الأمم التي لا تمثل لها في القسطنطينية على الاستظلال بالراية الفرنسية دون سواها ، وعلى قبول حماية سفير فرنسة وقناصلها. وتحوي المذكرة ثلاثة مطالب رئيسية ، وهي ألا يدفع الفرنسيون رسم جمرك سوى ٣٪ ، أسوة بالإنكليز والهولانديين والجنويين ، بدلاً من الـ

= ونشرت المذكرتان في ملحق كتاب «فاندال».

Vandal: Les Voyages de Marquis De Néintlel 1670-1680. Paris 1900

(١) (1) Hammer: Op. Cit. T.X1. PP: 229, 261.

(٢) (2) D'Arvieux: Op. Cit. T.V: PP: 12-25

- BB. 26. Memoire envoyé à la cour, 24 Aout 1677 Presente au Roi.

٥٪ التي يدفعونها ، وأن يعطي السلطان للفرنسيين حرية التجارة إلى الهند عن طريق البحر الأحمر ، ودون أن تستوفى منهم رسوم إضافية ، غير رسوم الدخول العادية . وأخيراً يعاد لرجال الدين الكاثوليك اللاتين في الأرض المقدسة ، الأماكن المقدسة التي طردهم منها الروم ، في سنة ١٦٣٨م[١] ، وأن يعترف بملك فرنسة الحامي الوحيد للمسيحية، وأن يكون للكبوشيين في غلطة حق إعادة بناء كنيستهم التي احترقت من خمس عشرة سنة ، وترميم جميع الكنائس دون إذن ، وأن تحرر الدولة جميع المستعبدين الفرنسيين[٢] .

وكان كولبير كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ، حريصاً جداً على نيل حق التجارة في البحر الأحمر ، الذي كان مغلقاً في وجه النصارى ، لجواره للأماكن الإسلامية المقدسة في مكة والمدينة . لقد كان يعرف أن طريق البحر الأحمر أقصر من طريق الكاب ، فإذا سمح السلطان للسفن الفرنسية بالانطلاق من عدن إلى السويس ، ومنها تحمل البضائع على ظهور الجمال إلى القاهرة أو الإسكندرية ، فإن فرنسة تتمكن من احتكار تجارة الهند[٣] .

ولم تكن مقابلة الصدر الأعظم للسفير الفرنسي وديّة[٤] ، ووجد ديوان

(١) Chardin: Voyages du Chevalier Chardin. 10 Vol. lyon 1687-1723. T.I. P20.

- Masson: Op. Cit. PP: 212-213

(٢) Hammer: Op. Cit. T.X1. PP: 344-345

(٣) كان هدف كولبير الاستفادة من وجود الفرنسيين في مصر، وتحويل كل تجارة الشرق الأقصى إليها، وتركيزها في يدهم. وقد أسس لويس الرابع عشر «شركة الهند»، وكان يرتبط في ذهن كولبير مع تأسيس هذه الشركة، فتح طريق البحر الأحمر ومصر لمراكبهم. وتتألف شركة أخرى، هي شركة الليفانت، لتقوم بنقل البضائع من الإسكندرية لتوزعها في مختلف الأنحاء.

Vandal: Voyages du Marquis De Nointel PP: 14-19

Voir Vandal: Louis XIV et L'Egypte

(٤) لقد بدأ نوانتيل المقابلة بحديثه عن الملك لويس الرابع عشر وعظمته، فقاطعه كوبرولو قائلاً : «إن باديشاه فرنسة ملك كبير، ولكن سيفه لا يزال جديداً» . وعندما تكلم عن الصداقة القديمة بين فرنسة والباب، أجابه مبتسما ربما يكون الفرنسيون

الباب العالي أن المطالب كثيرة وثقيلة ، فأخذ يماطل ، ويدعي أن السفير قد تعدى بها التعليمات التي أعطيت له من الملك ، وألحَّ في أن يحضر رسالة من سيده ، تؤكد تلك المطالب.

ولم تبدأ المفاوضات الجدية ثانية من أجل تجديد الامتيازات ، إلا في نهاية آذار (مـــارس) ، عام ١٦٧٢م ، وكـــانت شاقــة ومتعبــة ، واصــطدمت بعقبات ، وكادت تخفق(١) ، إلا أن النجاح الحربي الساحق الذي لاقاه الملك

= أصــدقاء قدماء ولكننا نجدهم دائما في صفوف أعدائنا (إشارة منه إلى سان غوثار وكاندية). وقبل إنسحابه قال السفير إن مهمته الخاصة هي توصيته بالحاح حول تجارة البحر الأحمر، فأجابة بجفاء: «وهل من الممكن أن يهتم ملك كبير بمثل هذه الحماسة بعمل تجار؟».

(١) لقد تعثرت المفاوضات بين الطرفين، حتى أن دارفيو الذي حمل الرسائل السريعة من الملك إلى نوانتيل، في القسطنطينية، وكان قد عاش فترة طويلة تاجراً في سورية، قدم مذكرة إلى الملك في أيلول سنة ١٦٧٢م، بينَّ فيها آراءه حول كثير من النقاط التي كانت تقلق بال الفــرنسيين، أو تشغــل تفكيرهم من ناحية علاقــاتهم مع العثـمانيين، وطرح وجهة نظره في كيفية معاملة هؤلاء الأخرين لانتزاع الامتيازات منهم. وفيها تتبين فرنسة الجشعة الراغبة في الحصول على امتيازاتها بأية وسيلة، ولو بالقوة والعنف. فقد اقترح أن «يهدد السلطان بسحب الجاليات الفرنسية من جميع الإسكالات، وأن يدعم هذا التهديد بأسطول فرنسي حربي مؤلف من (٢٠) سفينة، يقف في مدخـل المضـائق». ويطمئن (دارفيو) الملك بأن هذا لن يزعـج التجـارة الفـرنسية، إذ «سيحـول الفـرنسيون تجارتهم إلى إسبـانية، وإلى جميع الشـواطىء المسيحية للبحر المتوسط، فيحضرون منها الحرير والنقد بدلاً من ضياع النقد الفرنسي كله في ممتلكات الدولة العثمانية. كما أن في مرسيلية بضائع مكدسة من الشرق منذ أكثرمن عشر سنوات، وتكفي الاستهلاك المحلي في فرنسة أكثر من عشرين عاماً. هذا إلى جانب أن التجـار المحنكـين في المملكـة الـذين يقـومـون بأكبر تجارة مع الليفـانت، يتمنون منع هذه التجارة، ليتخلصوا من البلص والغرامات المفروضة عليهم من الحكام العثمانيين. ويكون منع التجارة نهائياً أو لفترة محدودة. وبدلاً من أن يكون لفرنسة سفير في القسطنطينية، فإنه يكتفى بقنصل أو عميل يهتم بأعمال التجارة فقط، وتكون نفقات إقامته أقل من نفقات إقامة سفير».

ولا يكتفي (دارفيو) بتلك النصائح فقط، بل يشجع الملك على مهاجمة جزر =

لويس الرابع عشر ، في هولاندة ، دفع الأتراك إلى الإسراع بتوقيع تلك الامتيازات ، في ٥ حزيران (يونيو) سنة ١٦٧٣م[١].

وعلى الرغم من موجة الفرح التي غمرت فرنسة ، من جراء نيل هذه الامتيازات ، ومن الضجة الدعائية التي أحاطتها ، فإنها لم تكن نصراً دبلوماسياً ، لأن البنود الرئيسية والهامة لم يجب عليها . فلم يشر فيها أبداً إلى قضية المرور إلى الهند بطريق البحر الأحمر[٢] ، كما لم تذكر مسألة الأمم الأوربية ، والراية الفرنسية ، ولم يحصل الملك على احتكار حماية مسيحيي الشرق ، ولا إعادة الأماكن المقدسة إلى اللاتين . إلا أن الشيء الهام الجديد في هذه الامتيازات ، كان إنقاص الرسوم الجمركية إلى ٣٪ ، مما سيؤدي إلى انتعاش التجارة[٣] .

إن تجديد الامتيازات لم يكن في الحقيقة تجديداً للتحالف القديم ، وظلت العلاقات بين الدولتين متوترة ، لا سيما وأن الصدر الأعظم (قرة مصطفى) كان يكنُّ عداءاً شديداً للأجانب، وعامل سفراء الدول الأوربية معاملة قاسية[٤] ، وجاء ضرب قائد الأسطول الفرنسي «دوكين Duquesne» ، في سنة ١٦٨١م لجزيرة خيو[٥] ، ليزيد من ثورة الباب العالي ونقمته . وأُقنع

= الأرخبيل، ومحاربة السلطان العثماني، واختيار قواد للعمليات الحربية ممن خبروا المنطقة ليعرفوا كيف يحاربون.

D'Arvieux: Op. Cit. T.V.PP: 12-25. Mémoire au Roi 24 septembere 1672

(١) انظرها في: (1) V. D' Arvieux: Op. Cit. T.V. PP: 377-398

(٢) (2) Masson: Op. Cit. P: 215

لقد ربط السلطان هذا الأمر بشيخ الإسلام الذي عارض دخول المسيحيين إلى البحر الأحمر بحجة أن مراكبهم يمكن أن تسيء إلى الأماكن الإسلامية المقدسة، أو تنهبها، كما أن السفير الإنكليزي ألح للديوان أن الفرنسين ينوون الاستيلاء على مصر.

(٣) بقي الألمان والبنادقة فقط يدفعون ٥٪،.بينما جميع الأمم الأخرى تدفع ٣٪.

(٤) Hammer: Op. Cit. T. X11: PP: 8-40

(٥) (5) Hammer: Op. Cit. T. X11. P: 55 =

فرنسيو القسطنطينية سفيرهم بضرورة إرضاء الصدر الأعظم بالهدايا ، ليخفف وطأة غضب السلطان عليهم . وهذا ما كان ، إلاَّ أن تكاليف الهدية الرئيسية ، والهدايا الملحقة وصلت إلى (٢٥٠،٠٠٠) ليرة ، وزعت على الإسكالات التي كان يقيم فيها الفرنسيون ، وارتفعت مع فوائدها إلى (٤٠٠،٠٠٠) ليرة[1].

وتحسنت الصلات بين فرنسة وتركية من سنة ١٦٨٣م ، وعاد التحالف بينهما متيناً ، ونفوذ فرنسة قوياً في الدولة العثمانية ، حتى نهاية حكم لويس الرابع عشر. فقد شعرت الدولتان بضرورة اتكاء إحداهما على الأخرى. إذ أن النكسات التي توالت على الدولة العثمانية بعد حصار فينا ، خففت من كبريائها ، وبخاصة أن فكرة تقسيم الإمبراطورية العثمانية قد عادت تظهر إلى الوجود بشكل حاد[2] ، وخشي خلف (قره مصطفى) أن تسير فرنسة في الخط العام للقوى المسيحية الأوربية المناهضة للباب العالي. كما أدرك لويس الرابع عشر ، فوائد التحالف التركي ، وسط السياسة الدولية المتشابكة. وجاءت حرب عصبة أوغسبورغ لتوطد العلاقات السياسية بينهما أكثر فأكثر ، إذ وجهت نحو هجوم متحد ضد جيوش الإمبراطور[3]. وبذلك زالت مرحلة البلص والغرامات ، التي عاشتها الجاليات الفرنسية في الإسكالات

= Ibid. P. 55.

نشط بحارة المغرب العربي أثناء حرب فرنسة مع هولاندة وإسبانية ، فكانوا يضايقون سفنها التجارية ، فأرادت أن تؤدبهم ، وأمرت قائد أسطولها في المتوسط بمهاجمتهم . وعندما التجأ بعضهم إلى خيو، لم يتورع القائد عن ضرب الجزيرة بـ (٤٠٠٠) قنبلة مدفع ، هدمت عدداً كبيراً من المنازل ، وبضعة مساجد ، وقتلت ثمانين مسلماً وجرحت ثمانمائة .

(١) (1) Masson. Op. Cit. P: 217

(٢) (2) Vandal: Les voyages du Marquis De Nointel. P: 259

(٣) (3) Wood: A History of The Levant Company. P: 107

يعتقد (وود Wood) أن حرب ١٦٨٣م ، كانت من صنع فرنسة وأستثارتها. وكان هدفها استغلال وضع الدولة العثمانية للحصول على امتيازات تجارية تكون لها فيها =

العثمانية[1]. ونالت فرنسة عدة فرمانات لصالح التجارة ، أحدها: يحرم على مراكب بلدان شمال إفريقية مهاجمة المراكب الفرنسية، وثانيها: يعفي السفير من رسوم الجمرك. والثالث: يمنح ملك فرنسة حق حماية الأماكن المقدسة[2].

ويستنتج مما سبق أن امتيازات سنة ١٦٧٣م ، كانت في الحقيقة هي السبب في عودة تجارة فرنسة إلى أوضاعها السابقة ، بل وإلى نهضتها في الليفانت. فلقد هيأت الجو الهادىء لها ، وجعلتها قادرة على الانطلاق والنمو لفترة طويلة قادمة. «ففي تاريخ التغلغل الاقتصادي الفرنسي في الليفانت تربط هذه الامتيازات العمل الإصلاحي لآل بوربون ، بعمل آل فالوا ، الذي ضعضعته الأيام. وتعتبر مرحلة انتقال بين فترتين متميزتين ، إحداهما تمتد بين عامي ١٥٣٥ ـ ١٦٧٠م ، وكانت فيها فرنسة تمارس أو تريد أن تمارس احتكاراً حقيقياً لتجارة الليفانت ، ولكن الدول الأخرى نازعتها إياه ، حتى فقدته نهائياً. والفترة الثانية من ١٦٧٠ ـ ١٦٨٩م ، وفيها لم تعد فرنسة تدعي ذاك الاحتكار ، أو تبحث عن إبعاد منافسيها ، بل إنها قبلت الأمر الواقع والمنافسة»[3].

وهكذا يمكن القول إن التجارة الفرنسية قد نمت منذ سنة ١٦٨٥ ، بسبب التقارب التركي الفرنسي ، وخروج البندقية من الميدان التجاري ، والتحسينات التي أدخلتها فرنسة على صناعتها. ومن ثم عاد تدفق التجار

= السيادة التامة، وتتمكن بوساطتها من إضعاف التجارة الإنكليزية والهولاندية في الليفانت.

(١) (1) Masson: Op. Cit. P: 218

(٢) (2) Hammer: Op. Cit. T.X11. P:167- Vandal: Op.Cit. P 261

إلا أن «فاندال» يشير إلى أن الفرمانات كانت عشرة، وكانت لصالح التجارة في القاهرة و الإسكندرية، ومنذ هذا التاريخ اتجهت فرنسة إلى التوسع في تجارتها في مصر.

(٣) (3) Vandal: Op. Cit. P: 261

الفرنسيين إلى إسكالات بلاد الشام ، بعد أن ضعف أمره ، بل إن التجارة الفرنسية غدت هي السائدة فيها ، في أواخر القرن السابع عشر ، بعد أن دعمت بتوسع البعثات التبشيرية في عملها ، واتساع النفوذ الفرنسي بين مسيحيي الشرق.

ب ـ الإنكليز:

إن الظلام يخيم على بدء العلاقات بين إنكلترة والليفانت ، إلا أنه من المعروف أنهم كونوا مستعمرة تجارية في عكا ، إبان المرحلة الثانية من الحكم الصليبي في بلاد الشام ، ولعلهم وصلوا إلى تلك المدينة بعد الحملة الصليبية ، التي وجهها ريتشارد قلب الأسد(1) ، ولا يسمع كثير بعد ذلك عن هذه المستعمرة . ولم تكن إنكلترة بتماس دبلوماسي أو تجاري مباشر مع الدولة البيزنطية. وإذا كان الإمبراطور عمانوئيل باليولوغ ، قد زار لندن في شتاء سنة ١٤٠٠م ، فإن هدفه كان طلب المساعدة ضد الأتراك العثمانيين ، ولم يحصل بالتالي على أية نتيجة ايجابية.

فالتجارة القائمة إذن بين إنكلترة وشرقي البحر المتوسط ، كانت في أيدي البنادقة والجنويين والفلورنسيين. وعندما سيطر الأتراك العثمانيون على هذه البقاع فإن صورة التركي في ذهن الإنكليزي آنذاك ـ إذا وجدت اللهم ـ صورة خيالية مرتبطة بصورة المسلم الملاحق من الصليبيين. ولقد بقي بعض المغامرين مخلصين للفكرة الصليبية ، وقد اشتركوا في محاربة الأتراك العثمانيين في هنغارية(2). ولكن الإنكليز في مجموعهم كانوا لا يعرفون شيئاً عن فعاليات الأتراك ، أو أنهم لم يكونوا ليعيروهم كبير أهمية حتى أن سقوط القسطنطينية في سنة ١٤٥٣م ، لم يرد ذكر له في كتب الحوليات الإنكليزية(3).

(١) (1) Heyd: Histoire du Commerce du Levant.. T.1. P: 319

(٢) (2) Wood: History of The Levant Company. P:1

إن السيد «روبرت شامبلوين» حارب عدة مرات في هنغارية وجرح وأسر وافتدى.

(٣) (3) Ibid: P: 1

إلا أن الأمر بدأ يتغير في نهاية القرن الخامس عشر.، إذ شرع التجار الإنكليز يدفعون ببطء مغامراتهم نحو البحر المتوسط ، وقام تحاك مباشر مع إيطالية(١). وانطلق القائمون على التجارة إلى شرق البحر المتوسط ، حتى وصلوا الليفانت ، وكانت ممتلكات البندقية محطات طبيعية لهم(٢). ففي وقت مبكر من عهد الملك هنري السابع (١٤٨٥ - ١٥٠٩) ، كانت مراكب إنكليزية تزور كاندية بانتظام ، وكذلك خيوس وغيرها من البلدان التابعة للبندقية ، للحصول على حمولات من النبيذ. وقد ذكر «هكليوت Ha Kluyt» : «إن مختلف المراكب كانت في سنة ١٥١١م ، تحمل من لندن وبريستول وساوثامبتون المنسوجات ، إلى كريت وقبرص وسورية ، لتأخذ بالمقابل الحرير والبهارات والسجاد والموهير»(٣).

وابتداءً من هذا التاريخ ، هناك إثباتات عديدة على وجود روابط تجارية نامية مع الليفانت ، وإن لم يكن هناك إشارة إلى بلاد الشام بالذات. ففي سنة ١٥١٣م ، عين هنري الثامن «جوستينيانو» الإيطالي ليكون قنصلاً

---

(١) (1) Ibid: P:1-5 - . Power & Postan: Studies in English Trade in the 15th Century
لقد أرسل الملك «ادوار الرابع» واحدا من مراكبه إلى البحر المتوسط. وفي سنة ١٤٧٨م مخر «أنطوني» عباب البحر من لندن إلى إيطالية، حاملاً صوفاً، وقد جهز ذاك المركب تاجر غني هو «ويليام هريو». وفي سنة ١٤٨٢م غادر مركب آخر ساوثامبتون بحمولة مشابهة.

(٢) (2) Wood: Op. Cit. P: 1-2
قامت محاولتان منعزلتان لفتح باب هذه التجارة البعيدة في منتصف القرن، وقام بهما التاجر «ستورمي من بريستول». ففي سنة ١٤٤٦م أرسل مركباً فيه حجاج وحمولة من الصوف والقصدير وغيرها من السلع إلى يافا، ولكنه غرق أثناء عودته بسبب العواصف. وفي سنة ١٤٥٧م سافر بنفسه في مركب آخر مع حمولة من الجلد والقصدير والصوف والملابس إلى مختلف أنحاء الليفانت، حيث حصل على الفلفل وغيره من البهارات مقابل السلع التي حملها، إلا أن الجنويين، وقد أغاظهم هذا التدخل الإنكليزي الجديد، تصدوا لمراكبه وأغرقوها قرب مالطة.

(٣) (3) Wood: Op. Cit. P: 2

للإنكليز في خيوس[1]. وبعد سبع سنوات اعطي «كاميودو بالتازاري» وهو تاجر مقيم في كريت ، وثيقة «ليكون لمدى الحياة حاكماً وسيداً ، وحامياً وقنصلاً ، لدولة الإنكليز هناك»[2]. وفي عام ١٥٣٠م، فإن إنكليزياً يدعى «ديونيز ياس هاريس» من لندن عين قنصلاً لمدى الحياة في كريت[3]. وهذا يدل على وجود تجار إنكليز مقيمين في تلك البقاع ، وفعلاً فإن «هكليوت» يعدد أسماء بعضهم. وإن أوراقه لتحوي معلومات عن عدة رحلات للمراكب الإنكليزية إلى كريت وخيو ، في سنة ١٥٣٤ ، و١٥٣٥ ، و١٥٥٠ ، و١٥٥٣م. وأخذ الإنكليز يتعرفون الأتراك العثمانيين ، ودفع الفضول بعضهم إلى السياحة في ممتلكاتهم ، من أمثال «ريشار شلي» ، كما جذبت المغامرة بعضاً آخر، فرافقوا شارلكان في حملته ضد الجزائر عام ١٥٤٢م ، وأثارت الحماسة الدينية فريقاً ثالثاً ، فانطلق يحارب الأتراك في هنغارية سنة ١٥٤٠م[4]. وبالمقابل كان الإنكليز معروفين لدى الباب العالي ، ولا أدل على ذلك من البند السادس عشر في المعاهدة ، التي عقدت بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني ، سنة ١٥٣٥ ، والذي يفتح لإنكلترة الباب للدخول في هذا الاتفاق إذا وافقت على ذلك في بحر ثمانية أشهر.

وكما اندفعت إسبانية والبرتغال للبحث عن طرق أخرى غير طريق البحر المتوسط ، للوصول إلى الهند ، فإن إنكلترة من طرفها سارت بنفس الاتجاه ، إلا أن العمل ابتدأ فردياً ، وكان منحاه شمالي أوربة ، فروسية فبلاد فارس. وكانت طليعته «أنطوني جينكينسون» ، الذي غدا ممثلاً للشركة الموسكوفية فيما بعد. وقد تمكن هذا التاجر المغامر قبل أن يعقد باسم شركته اتفاقاً مع شاه فارس[5] ، أن يحصل على حرية التجارة عبر الإمبراطورية العثمانية ، على

---

(١) (1) ibid: P: 2

(٢)، (٣) (2)-(3): ibid: P: 2

(٤) من أمثال شقيق اللورد «ادوارد سيمور». (4) - Ibid: P: 2

(٥) لقد قامت «الشركة الموسكوفية» أثناء بحثها عن طريق الهند، عبر الممر الشمالي الشرقي ، بإرسال ست بعثات تجارية إلى بلاد فارس بطريق روسية، بين سنتي ١٥٦٢ =

نفس الأسس التي اعتمدت للفرنسيين والبنادقة. فقد تمت مقابلته مع السلطان سليمان القانوني في مدينة حلب، والسلطان في طريقه إلى حرب فارس، في سنة ١٥٥٣م وسمح له ولشركائه أن يجلبوا بضائعهم إلى الموانىء العثمانية، على سفن إنكليزية، إلا أن عليهم في نطاق الإمبراطورية العثمانية أن يسافروا ويتاجروا تحت العلم الفرنسي(١). وبذلك بدأ تسرب الإنكليز إلى تجارة سورية، ولكن التجارة الإنكليزية المنظمة مع الإمبراطورية العثمانية لم تبدأ مدعمة من الحكومة الإنكليزية نفسها إلا بعد ثلاثين سنة تقريباً(٢).

ففي السنوات الثلاثين التالية لاتفاق جينكنسون، توقفت تقريبا التجارة الوليدة بين إنكلترة والليفانت، بدلاً من أن تتسع وتنمو. وكان ذلك لأسباب عدة منها، أن الطريق إلى الدولة العثمانية طويل، ومملوء بأخطار القرصنة(٣)، وتجارة الليفانت تتطلب رؤوس أموال أكبر، وتنظيماً أقوى مما

= ١٥٨١م. فقد كانت هذه البلاد تثير انتباه الإنكليز، لأنها مركز من مراكز إنتاج الحرير، ولا سيما في المقاطعات الممتدة على طول الشواطىء الجنوبية لبحر قزوين، كما كانت معبراً إلى بلاد الهند براً وبحراً. وقد استطاع انطوني جينكنسون أن يحصل من الشاه طاهماسب (١٥٢٤ - ١٥٧٦)م، على فرمان في سنة ١٥٦٦م، يمنح فيه بعض الإمتيازات التجارية إلى الإنكليز، مثل حرية المرور من أراضيه، والاعفاء من العائدات والرسوم. ولقد وسع هذه الحقوق بعد عامين في سنة ١٥٦٨، إلا أن إنكلترة بعد أن نالت إمتيازاتها من الإمبراطورية العثمانية، في سنة ١٥٨٠م، عدلت عن ملاحقة مشروعاتها في بلاد فارس.

- V. Hurewitz: Diplomacy in The Near East and middle East. 2 vol. Princeton 1956. T.I. P. 6.

- Penrose: Travel and Discovery in The Renaissance(1420-1620) PP: 193-196

Sir W. Foster: England's Quest of Eastern Trade.

Morgan & Coote: Early Voyages & travels to Russia and Persia...

(١)، (٢) (1)- (2)- Hurewitz: Op. Cit. T.1. P: 5

(٣) لقد اتخذت القرصنة في القرنين السادس عشر والسابع عشر طابع «الحرب المقدسة»، فبحارة المغرب العربي المسلمون كانوا لاينفكون عن مهاجمة المراكب الأوربية، مهما كانت جنسيتها، وبالمقابل فإن «فرسان مالطة»، وطائفة سانت أتيين، كانوا لا ينقطعون عن مهاجمة المراكب الإسلامية، ومن ثم فإن القرصنة من كل جنس

يمكن أن يقدمه أويقوم به بعض الأفراد المغامرين ، وحالة الحرب شبه المزمنة بين الأتراك العثمانيين المسلمين ، والقوى الأوربية المسيحية في شرق البحر المتوسط ، إبان هذه الفترة ، ووصول القوة التركية البحرية إلى الأوج بعد احتلال قبرص سنة ١٥٧٠م ، وتشديد قبضتها على جزر الأرخبيل ، كانت كلها عوامل مؤدية إلى قطع العلاقات التجارية بين إنكلترة والليفانت . ويضاف إليها عامل إيجابي ، وهو أنه غدا بإمكان إنكلترة الحصول على منتجات الشرق ، ووسائل رفاهيته من «أنفرس» ، بدلاً من البندقية[1] أو الليفانت ، أي من منطقة لا تبعد أكثر من ميلين عن شواطئها.

إلا أن توقف التجارة بين إنكلترة والليفانت ، لم تطل مدته وعادت إنكلترة مرة أخرى إلى الاهتمام بمنطقة الشرق الأدنى ، فالثورة الفكرية الكبيرة التي ميزت عهد النهضة في أوربة ، أخذت بوادرها تظهر في إنكلترة ، وتُخرج الإنكليز من انعزاليتهم السابقة ، وتدفعهم إلى الاهتمام بالشعوب الأخرى ، والبلدان الأخرى ، مهما بعدت. واستثارتهم أساطير الشرق والترف والغموض، التي كانت تحيط بالدولة العثمانية والسلطان العثماني ، كما

= ولون، كانت نشيطة جداً في البحر المتوسط في هذه الحقبة. وكانت الدولة العثمانية من طرفها تشجع بحارة شمالي إفريقية ـ على الرغم من تظاهرها بعكس ذلك ـ كما كانت الدول الأوربية المسيحية تشجع القرصان المسيحيين.

(١) كانت إنكلترة تتمون من منتجات الشرق، عن طريق البندقية التي كانت ترسل إليها سنوياً أسطولاً من المراكب التجارية، أطلق عليه اسم «سفن الفلاندرز»، وكان يصل بانتظام في كل عام إعتباراً من عام ١٣١٧م. إلا أنه عندما أعيقت تجارة البندقية في القرن السادس عشر، بسبب حروبها مع الدولة العثمانية، وخسارتها لقسم كبير من ممتلكاتها في بحر إيجه، واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، واشتداد نشاط القراصنة، فإنه توقف وصول «سفن الفلاندرز» بانتظام. وكان على إنكلترة أن تبحث عن مجال جديد تحصل منه على حاجتها من منتجات الشرق، ووجدته في «أنفرس»، حيث كان سكان الأراضي المنخفضة يكدسون بضائع الشرق، بعد أن وقعت في أيديهم تجارة البرتغاليين.

Wood: Op. Cit. P: 4

استثارت غيرهم من شعوب أوربة. وكلما اقترب حكم الملكة اليزابيث ، كان عدد العوامل الذي يشجع إنكلترة على إعادة التجارة مع الليفانت يزداد. فهناك الخصومات التجارية التي قامت بين الأراضي المنخفضة وإنكلترة عام ١٥٦٠م، وأوقفت الصلات بينهما. ثم جاءت ثورة الأراضي المنخفضة لتزعزع وصول بضائع الشرق إلى أنفرس نفسها ، وفي سنة ١٥٨٠م ، تمكن الملك فيليب الثاني ، ملك إسبانية من ضم البرتغال إلى مملكته ، وبذلك سيطرت إسبانية على تجارة الشرق كلها عبر المحيطات ، بسيطرتها على الطريقين الرئيسيين المكتشفين حديثاً ، وإسبانية هي العدو اللدود لإنكلترة[١].

هذه الأمور هي التي دفعت إنكلترة للانطلاق من عزلتها السابقة ، وطرق باب الليفانت ثانية. وكانت تقودها الروح التجارية الطموح ، روح العصر الباحثة بإصرار عن طرق جديدة للتجارة ، في أي جزء من العالم معروف أو غير معروف. وكانت إنكلترة ـ كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ـ قد اندفعت نحو طريق روسية ـ فارس ، إلا أنها على الرغم من توقيعها اتفاقات مع شاه فارس ، فإنها أحسّت أن التجارة عن هذه الطريق غير ممكنة. فالمسافات طويلة ، والصعوبات شديدة ، والشاه غاضب ، والخطر التركي على الأبواب ، حتى أن «لورانس تشابمان» كتب بعد عودته من بعثته إلى فارس ، «من الأفضل في رأيي أن أبقى متسولاً في إنكلترة طيلة الحياة ، على أن أصبح تاجراً غنياً في تلك البلاد»[٢]. ففكرت إنكلترة بطريق أخرى توصلها إلى الهند والصين ، وكانت هي الطريق المنطلقة من شرقي البحر المتوسط ، أي من سورية إلى الخليج العربي ، وهي أقصر الطرق ، وتستخدمها القوافل من زمن بعيد. وعلى الرغم من خطورتها ، فإنها اعتقدت

(١) Ibid: PP: 5-6.

(٢) Penrose: Op. Cit. PP: 196

جازمة بأنها أفضل الطرق وأصلحها لتجارتها ، فاتجهت إليها[1]. وشجعها على ذلك أن البنادقة كانوا يتاجرون مع أقصى الشرق عبرها ، ونجح الفرنسيون في تثبيت أنفسهم في بلاد الشام ، منذ أن وقعوا معاهدتهم المشهورة في سنة ١٥٣٥م ، وأقاموا قناصلهم في مدنها وموانئها ، وشرع الإنكليز أنفسهم يتاجرون تحت حمايتهم منذ منتصف القرن. وفي هذه الظروف اشتدت الخصومة بين إنكلترة وإسبانية ، وفكرت الأولى في التحالف مع العثمانيين ضد العدو المشترك ، على غرار تحالف فرانسوا الأول وسليمان القانوني ضد شارلكان. وفي ضوء هذه الأمور ، بدأت إنكلترة مفاوضاتها مع الدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن اليزابيث أظهرت احتقاراً لأي تفكير بتلاقٍ عسكري مع العثمانيين ضد إسبانية لأنه وصمة عار في جبين إخلاصها للمسيحية ، فإن نشاط السفيرين الإنكليزيين الأولين في القسطنطينية أثبت أن السبب السياسي كان قائماً[2].

ولقد قام بالخطوات الأولى لإيجاد علاقات مع الدولة العثمانية ، اثنان من كبار التجار اللندنيين في ذلك الوقت ، وهما «ادوار أوزبورن» و «ريتشار ستيبر». وكان الاثنان عضوين في «شركة التجار Company of Merchants » ،

---

(1) ibid: P: 197- Hakuyt: The Principal Navigations. and Trafiques & discoveries of the English nation. Vol. II. PP: 44-48

(١) لا بد من التأكيد هنا أن التجار الإنكليز العاملين في شركة موسكوفيا، كانوا قد كونوا فكرة دقيقة عن إمكانات التجارة في سورية بالذات، وعبر هذا الطريق. ففي رسالة وجهها عميل الشركة السيد «أرثور ادواردز» في سنة ١٥٦٦م، فقرات تشرح الوضع التجاري في سورية بدقة، فمما قاله «أن هناك مدينة في سورية تدعى حلب، حيث يقيم فيها باستمرار عدد كبير من البندقيين، إلى جانب آخرين يأتون سنوياً ويبيعون فيها الأجواخ والغال والزعفران والجلود والقطن والصوف، وغيرها من البضائع، كما فيها مخزن للتوابل. ويتلقى البنادقة سنويا على يد الأرمن كمية كبيرة من الحرير. ويباع «الكيرسيز» (الجوخ) مقابل مال نقدي . . وأن المسافة بين شاماخي في فارس وحلب شهر، ومن حلب إلى طرابلس ستة أيام ومن طرابلس إلى البندقية بحراً شهر أو خمسة اسابيع . . . الخ».

(2) Wood: Op. Cit. P: 7.

(٢)

التي كانت تقوم بالتجارة مع إسبانية والبرتغال. وكان لهما نشاط تجاري واسع ، ففكرا جدياً بالفائدة التي ستعود على ثروة البلاد العامة لو عادت إنكلترة إلى تجارة الليفانت ، فقررا أن يقدما على الاتصال بالدولة العثمانية ، كما فعل جينكنسون في الماضي[1]. وفي سنة ١٥٧٥م ، أرسلا أحد عملائهما الذين يسافرون بطريق بولندة إلى القسطنطينية ، يطلبان تصريحاً لعميلهما «وليام هيربورن» بدخول الأراضي التركية. وفي سنة ١٥٧٨م ، غادر هذا الأخير إنكلترة إلى القسطنطينية ، ليبدأ محادثاته مع السلطان. وأحسَّ السفير الفرنسي «جرميني» بأن إنكلترة عن طريق «هيربورن» ، تعمل لتحقيق حرية التجارة الكاملة لرعاياها ، وأنها تؤيد طلبها بتلميحات خفية إلى السلطان ، عن قيمة التحالف مع إليزابيث ضد العدو المشترك إسبانية. ولم تنجح معارضة «جرميني» في إيقاف المفاوضات ، ونجح «هيربورن» في سنة ١٥٧٩م ، في الحصول على وعد عام له ولشركائه ، بحرية التجارة في تركية[2] ، ولكن الملكة إليزابيث طلبت برسالة منها إلى السلطان تعميم ما منحه لهيربورن على جميع رعاياها ، وتوصل مبعوثها بدون صعوبة إلى ما يريد في سنة ١٥٨٠م ، أي أنه حصل على معاهدة من (٢٢) بنداً ، تحدد الحريات والحقوق الممنوحة.

والمعاهدة المعقودة[3] ، لا تختلف عن ضمانات التجارة والإقامة التي قدمت لفرنسة والبندقية. فيمكن للإنكليز أن يجيئوا ويغدوا براً وبحراً ، مع بضائعهم ولا يضطهدون[4] ، وإذا سجنوا لسبب من الأسباب ، فيجب أن

---

(١) (1) Wood: Op. Cit. P: 7.

(٢) (2) Hakluyt: Op. Cit. Vol. III. P. 51.

(٣) أنظر المصادر التالية:

(3) - (4)

- Foster: The Travels of jhon Sanderson in The Levant. (1584-1602). London 1931. Inrto. P. X11

- Hurewitz: Op. Cit. T. 1.P: 8-9 Hakluyt: Op. Cit. Vol. III. PP: 52-53.

- H. G. Rawlinson: The Embassy of William Harborne to constantinople (1583-1588)

(Transactions of The Royal Historical Scoiety. 4th Serie)

يطلق سراحهم مباشرة (البند الثاني) ، ولا يتقاضى من المتزوجين المقيمين أو غير المتزوجين ضريبة الجزية (البند الرابع عشر) ، وعلى الإنكليز دفع الضرائب القانونية فقط (البند السابع) ، وإذا أرادوا أن يقيموا قناصل في الإسكندرية ودمشق ، وساموس وتونس وطرابلس الغرب ، وموانىء مصر، أو أي مكان آخر ، فليفعلوا ، ولهم أن يبدلوهم ويغيروهم دون قيد (البند الخامس عشر) ، وهؤلاء القناصل هم الذين يفصلون في الخصومات القائمة بين تجار أمتهم ، (البند السابع عشر). ولا يجوز أن يوقف أي إنكليزي لذنب اقترفه غيره ، أو لدين تهرب منه صاحبه الحقيقي ، (البند الثامن والثاني عشر). وأي إنكليزي قد استعبد يجب أن يحرر (البند الثالث عشر) ، وإذا كان قد بيع واعتنق الإسلام فليترك حراً ، أما إذا بقي مسيحياً فإنه يعاد إلى قومه الإنكليز ، ويرد لشاريه ماله ممن باعه لأول مرة. (البند الثامن عشر). كما أوضحت المعاهدة ضرورة احترام وصايا التجار المتوفين (البند التاسع) ، وبينت أن على البحارة الأتراك مساعدة السفن الإنكليزية أثناء هبوب العواصف ، وفي حالة تحطمها أو غرقها ، (البندان الرابع والسادس) ، وأن يسمح للمراكب وطواقمها أن تتزود بما تحتاجه من مؤن وغذاء ، من جميع موانىء الدولة العثمانية ، (البند الخامس).

ولم تكن فرنسة راضية أبداً عن تلك الامتيازات ، وعن ظهور منافسين جدد لها في تجارة الليفانت ، التي يتقاسمها مواطنوها مع البنادقة ، كما ضايقها الخروج على البند الخاص في الامتيازات الفرنسية ، القائل بأن على السفن الإنكليزية المتاجرة تحت العلم الفرنسي في أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وقد عمل «جرميني» على إلغاء ما ناله «هيربورن» من امتيازات ، وكانت إلى جانبه البندقية تسعى بحماسة أكبر ، واهتمام أشد(١).

- A.L. Horniker: Willim Harborne and the Beginning of Anglo-Turkish Diplomatic & Commercial = REIations. In Journal of Modern History. 14. 1942. PP. 289-316.

- Epstein: The Early History of The Levant Company. London 1908.

(١) (1) V. Charrière: Op. Cit T.111. P: 730- P: 884. Note T.1V. PP: 272-273

ويبدو أن الباب العالي نفسه لم يكن مرتاحاً من التفاوض مع تاجر خاص. وهكذا عندما عاد هيربورن إلى القسطنطينية ، فإنه فشل في تثبيت ما كان قد توصل إليه[1]. وعلى الرغم من إخفاقه الظاهر ، فإن فرص النجاح لم تكن مغلقة تماماً في وجهه ، لأن السلطان مراد الثالث ، في رسالة له في تموز (يوليو) سنة ١٥٨٠م ، إلى ملك فرنسة ، يظهر أنه غير معادٍ لإقامة علاقات بينه وبين إنكلترة.، إلا أنه كان راغباً في الوقت نفسه في الإبقاء على تفاهمه مع فرنسة ، «فإذا أرادت ملكة الإنكليز مصادقتنا ، فليكن عن طريقكم»[2]ومن المحتمل أن هنري الثالث قد تجاهل هذا الاقتراح ، ولكن من المؤكد أن الاستعدادات في إنكلترة كانت قائمة على قدم وساق ، لإنشاء تجارة مع الليفانت ، مما يدل على ثقتها بإمكان استعادة الامتيازات المجمدة.[3]فقد قدم «برغلي Burghley » الوزير الأول دراسة دقيقة عن منتجات الشرق، وفوائد التجارة معه وشروطها ، وناقش «والسينغهام Walsingham » مستشار الملكة في مذكرته المفصّلة ، في عام ١٥٨٠م ، الفوائد المكتسبة من فتح باب تجارة مباشرة مع تركية ، مثل: رفع مستوى البحرية التجارية الانكليزية ، والاحتفاظ قومياً بارباح التجارة التي كان ينهبها حتى ذاك الوقت الأجانب ، تجار البحر المتوسط الإيطاليون. ولقد تنبأ بمعارضة الفرنسيين والبنادقة دبلوماسياً في القسطنطينية ، أو حربياً عن طريق هجوم يشنونه على المراكب الانكليزية في البحر المتوسط. واقترح أن يُرسل رجل كفيّ إلى العاصمة التركية ليقف في وجه مؤامرات مبعوثي فرنسة والبندقية ، كما طلب أن تجهز المراكب التجارية تجهيزاً حسناً ، وأن تسافر على شكل قافلة ، تتألف من (٢٠) مركبا على الأقل ، وأن تقوم برحلتها في الشتاء عندما تكون سفن دول البحر المتوسط في موانئها[4].

---

(١) (1) Wood: Op. Cit. P:9

(٢) (2) De Testa: Op. Cit. T.1. PP: 120-122

lettre de Mourad 111 à Henri 111 15 Juillet 1580

(٣) (3) Wood: Op. Cit. P: 9

(٤) (4) Wood: Op. Cit. P: 10

وسعى التجار المهتمون بالمغامرة الجديدة لنيل صك تعاوني ، يضمن لهم احتكار التجارة الإنجليزية مع الممتلكات العثمانية. ويقول «وود» : «إن هذه هي الطريقة الطبيعية للتنظيم التجاري آنذاك ، لا سيما أن المنطقة بعيدة ، ونصف متمدنة. . لقد كان من الضروري إقامة مبعوث وقناصل للإشراف على شؤون التجار ، الذين سيقيمون هناك وحمايتهم ، ولم تكن الحكومة الإنكليزية قوية إلى حد يسمح لها بتحمل أعباء العلاقات ومسؤولياتها مع قوة بعيدة مثل تركية ، ومن ثم كان من اللازم التنازل عن هذا الواجب لجماعة قوية من التجار ، ومنحها السلطات الاحتكارية التي يمكنها وحدها تثبيت قوتها ، وتأمين استقرارها»[1]. وبعد لأيٍ صدرت الوثيقة لأوزبورن وأصدقائه في ١١ أيلول (سبتمبر) ، سنة ١٥٨١م ، تضمن لهم حق التجارة مع تركية لسبع سنوات ، وتمنع جميع الرعايا الإنكليز الآخرين من التجارة في ممتلكات السلطان. وأعطي أصحاب الوثيقة وعددهم لا يتجاوز الاثني عشر تاجراً ، السلطة لوضع قوانين وتعليمات ، تنظم تلك التجارة ، وأوضاع التجار ، شريطة ألاّ تخالف قوانين المملكة[2]. وأبقت الملكة لنفسها حق تعيين عضوين في الشركة ، بالإضافة إلى أعضاء الشركة المشار إليهم. وهكذا كان التكوين الأول «لشركة الليفانت» ، التي ستلعب دوراً هاماً في تجارة بلاد الشام والشرق الأدنى.

---

(1), (2) Ibid. P.11.

(١)، (٢) ومقابل احتكار التجارة هذا كان عليهم أن يستوردوا بضائع تكفي لدفع رسوم جمركية، تصل قيمتها إلى (٥٠٠) جنيه سنوياً خلال ست سنوات من سبع هي مدة الامتيازات. كما كان عليهم أن يضعوا شعارات إنكلترة الملكية مع صليب أحمر على أعلام مراكبهم، وأن يقدموا تقريراً للأميرالية عن جميع المراكب المستعملة، والبحارة المستخدمين. وقد سمي «أوزبورن» رئيسا للشركة، وإذا توفي يخلفه «ستيبر»، وإذا مات الاثنان فإن للشركة الحق في انتخاب من يخلفهما. وفي الواقع أخذ جميع أعضاء الشركة الجديدة من التجار الذين كانوا يتاجرون مع إيطالية، وتدهورت أعمالهم بسبب الخصومة الاسبانية الإنكليزية، والتعرفة الجمركية المرتفعة في البندقية.

وفي ٢٠ تشرين الثـاني ، (نـوفمـبر) سنـة ١٥٨٢م ، تلقى هيربورن التكليف الملكي الذي يعينه «ممثل - الملكة - الموثوق والمخلص ، ومبعوثها ونائبها وعميلها» في بلاط السلطان [١] ، وكان لسفارة إنكلترة في القسطنطينية وجهـان في الحقيقـة فالسفـير ممثـل ملكي مكلف من الملك ليقوم بواجباته الدبلوماسية ، وهو في الوقت نفسه عميل تجاري تدفع له شركة التجار نفقاته ليحافظ على مصالحها[٢].

ووصل «هيربورن» إلى القسطنطينية في آذار (مارس) سنة ١٥٨٣م ، وبذل سفير فرنسة «جرميني» ، وبيل البندقية كل ما في وسعهما ليمنعا استقبال السلطان له ، وأخـذا يحطّان من شأنـه ، بقـولهـما عنه: إنه «ممثل للتجار فقط» ، وأرغى جرميني وأزبد ، وأعلن أن استقبال السلطان لهيربورن يعني قطع العـلاقـات مع فرنسـة ، وأمـر بيل البنـدقية «مـوروسيني» بانفـاق (١٥٫٠٠٠) سيكـان رشوة لمنع اعتراف الباب العالي به ، وحاول أن يقنع الصدر الأعظم أن قبول إنكلترة في تجارة الليفانت ، ستكون له نتيجة سيئة على الـوارد الـتركي من الجمارك[٣]. إلا أن جميع الجهـود باءت بالفشل ، واستُقبل هيربورن من السلطان بكل المراسيم والطقوس ، التي يستقبل بها سفير فرنسة والبندقية. ونجح هيربورن في مهمته نجاحاً كبيراً ، واستطاع بالهدايا التي كان يغدقها بسخاء ، وبدبلوماسيته اللبقة ، أن يكسب الباب العالي إلى جانبه ، وأن يثبت قدم إنكلترة في تجارة الشرق الأدنى[٤]. ولا سيما

---

(١) (1) Hakluyt: Op. Cit T.111. PP: 85-86 -- Wood: ibid. P: 12

"our True & undouted orator, Messenger, Deputie and Agent":

من المستغرب ألا ترد كلمة سفير، مع أنه من البدء منح اللقب والدرجة، إلا أنه في الوثيقة التي يغين فيها قنصلاً لسورية، سنة ١٥٨٣، فإنه يسمي نفسه «سفيراً لجلالتها».

(٢) لقد قام نزاع طويل دام سنة كاملة بين الملكة والشركة حول من يدفع للسفير الجديد أجور عمله ونفقاته. وانتهى الأمر بانتصار الملكة، ودفعت الشركة الحساب.

(٣) (3) Wood: Op. Cit. P: 13

(٤) (4) ibid. PP: 13-14

بعد أن دعم امتيازات عام ١٥٨٠م ، بعد مقابلته الأولى مع السلطان ، في أيار (مايو) سنة ١٥٨٣م[1].

وعند انتهاء امتياز الشركة ، فإنه جدد من قبل الملكة في كانون الثاني (يناير) ، سنة ١٥٩٢م ، مع تعديلات وإضافات ، وأخذت الشركة اسمها الرسمي «شركة الليفانت»[2]. وعند وفاة السلطان مراد الثالث ، سنة ١٥٩٥م ، سعت إنكلترة للحصول على تجديد للامتيازات. ولقد تقدم السفير «ليلو Lello » مع الهدايا[3] إلى السلطان الجديد ، يطلب ذلك مع إضافة (١٧) بنداً جديداً ، خمسة عشر منها تهتم بشؤون التجارة ، وجباة الجالية بصورة عامة ، أما البندان الآخران ، فأحدهما وهو الرابع ، كان يخفض الرسوم التركية على التجارة الإنكليزية ، من ٥٪ الى ٣٪[4]. وثانيهما وهو البند الثاني عشر فقد كان يتضمن ناحية كانت مدار صدام دائم مع الفرنسيين ، وهي قضية الهولانديين. فهؤلاء كانوا يتاجرون في إسكالات الدولة العثمانية ، وهم تحت العلم الفرنسي ، إلا أن علاقاتهم السيئة مع إسبانية ، وثورتهم عليها ، قربتهم من إنكلترة ، مما دعا مركبين هولانديين ، في سنة ١٥٩٥م ، إلى طلب حماية إنكلترة للوصول إلى القسطنطينية. وعلى

= لقد كتب ناش (أحد التجار) في سنة ١٥٩٨م، مبالغاً جداً! «رفع هيربورن اسم بلدنا عالياً، حتى أن كل طفل من الكفار (ويقصد المسلمين) أخذ يتكلم عن لندن بشكل مستمر أكثر مما يتكلم عن قبر نبيه في مكة . .» (هكذا!).

(١) (1) Hurewitz: Op. Cit. T.1. P: 8

(٢) (2) wood: Op. cit: P: 20

(٣) (3) Foster: The Travels of Jhón Sandreson inThe levant Introduction. P: XX-XX1

كانت هدية إنكلترة في سنة ١٥٩٥م، على شكل أرغن له ميزات مدهشة. وقد أرسل مع الهدية مصممها، وكانت تكاليفها كبيرة جداً.

(٤) (4) Wood: P: 14, 27

لقد ذكر «هيربورن»، أنه هو الذي وصل إلى ذاك التخفيض (إما في سنة ١٥٨٣م، أو فيما بعد)، ولعل «ليلو» أتى يطالب بهذا الأمر إما تدعيماً لماض، أو لتوسيع امتياز كان ضيقاً.

الـرغم من أن شركـة الليفانت لم تكن راضية عن هذا الأمر ، لخوفها من منـافسـة الهـولانـديين، إذ أنهم كانـوا معروفين بمهارتهم التجارية ، فإن «ساندرسون» (السفير قبل ليلو) ، نصح بحمايتهم ، لأنهم سيدخلون باب التجارة مع تركية حتماً ، فليكونوا إذن تحت حماية إنكلترة[1]. ومن ثم طلب «ليلو» من السلطان أن تكون تجارة الهولانديين تحت العلم البريطاني. وتردد السلطان لمقاومة فرنسة للأمر[2] ، وعلى الرغم من أنه لم يوافق على إدراجه في الامتيازات ، فإنــه أصـدر أمـراً خاصـاً يضـع الهـولانـديين تحت الـراية الإنكليزية. إلا أن النزاع لم يتوقف، وتداخلت فيه الحكومة الإنكليزية ،

---

(١) (1) Wood: Op:. Cit. P: 29

(٢) أثار هذا الأمر نزاعا حاداً بين سفراء بريطانية والسفير الفرنسي، فقد كان الأخير يدعي أن الهولانديين كغيرهم من الأجانب ـ ما عدا الإنكليز والبنادقة ـ هم تحت حماية فرنسة، وجابهه سفير بريطانيا بنفس القول. وفي الحقيقة لقد كان كل واحد يدافع عن (ضريبة القنصلية)، التي كانت تدفعها المراكب إلى القنصل أو السفير، مقابل حمايته. وكانت شركة الليفانت تتقاضى ٢٪ في تركية على جميع الواردات والصـادرات لأعضـائها، لتسد بها بعض نفقاتها. وقدر في سنة ١٥٩٩م، أنه إذا انضم الهولانديون إليها فإن ضريبة القنصلية يمكنها وحدهـا أن تسد نفقات السفير والقناصل.

وفي الحقيقة أن هذا النزاع بين إنكلترة وفرنسة لم يكن من أجل هولاندة فقط، بل كان بدء الصراع على السيادة التجارية في الليفانت. فسيادة فرنسة على الأمم الأجنبية ـ غير البندقية وإنكلترة ـ كان يضمن للقنصليات الفرنسية ازدهاراً ورخاءً، لأن تجارة الأجانب كانت مصدر ايراد وفير لفرنسة. وقد ابتدأ الاحتكاك من سنة ١٥٨٥م، وعنـدما تمكنت إنكلترة من وضع المستعمرة الفلورنسية في القاهرة تحت حمايتها، (تقرير السيد لا نكوسم Lancosme) .

Charrière: Op. Cit. T. 1V. P: 502et suite. note

وشرعت فرنسة تقاوم وظهرت ثمرة نضالها في امتيازات بسنة ١٥٩٧م، عندما نصّ في مادتها الأولى على ما يلي:

«من جديد نامر أن جميع الأمم ـ ما عدا الإنكليز والبنادقة ـ التي ليس لها سفير لدينا، وتريد أن تتاجر في بلادنا، عليها أن تسير تحت لواء فرنسة، ونريد ألا يعيقها سفير إنكلترة أو غيره، أو تعاكس رغبتنا».

وطلبت من الشركة حسماً للموضوع ، ترك الخيار للهولانديين ، في الانضمام إلى الراية الفرنسية أو الإنكليزية. ولكن الأمر انتهى بانتصار ليلو ، في سنة ١٦٠١م ، بمساعدة القبطان باشا ، وصدقت جميع المطالب بعد التعثر الطويل ، بما فيها وضع الهولانديين تحت حماية العلم البريطاني[1]. وبعد ست سنوات ، استطاع السير «توماس غلوفر» تجديد الامتيازات ، (١٦٠٦م) ، بصورة أن الراية الإنكليزية لا تضم الهولانديين فحسب ، وإنما جميع الأوربيين ـ ما عدا الفرنسيين والبنادقة ـ[2]. إلا أن الاتفاق تم مع فرنسة في سنة ١٦٠٩م ، بأن إنكلترة لن تطالب إلا بحماية ورعاية الهولانديين فقط[3]. بعد أن اعترف خط شريف ، ٢٠ نيسان (أبريل) ، سنة ١٦٠٧م ، نهائيا بامتيازات فرنسة ، بخصوص الأمم الأجنبية[4]. ولكن حماية إنكلترة للهولانديين لم تدم طويلاً ، لأنهم استطاعوا توقيع اتفاق مع الدولة العثمانية

---

(1) Calendar of State Papers, Venetian. Vol. 1X. N o 976 (١)

وأكد هذا الأمر رسالة موجهة من «ليلو» إلى حاكم شركة الليفانت. ويقول «فوستر» : إن الرسالة غير كاملة ولا تاريخ لها.

- Foster. Op .Cit. P: XXV11

ومما يؤكد هذا الأمر واقعياً أن «ساندرسون» نفسه اتجه إلى صيدا في منتصف مايو، ومعه ترجمة ونسخ من الامتيازات لتسليمها في طريقه إلى قنصل حلب، ثم الانطلاق بها من هناك إلى شركة الليفانت في الوطن الأم.

(2) Wood /Op. Cit. P: 30 DE Testa: Op. Cit. T.1: Annexe PP: 151-154 (٢)

لا بد أن تكون امتيازات سنة ١٦٠٦م ، هي غير تلك التي جددت آلياً سنة ١٦٠٤ ، عند تسنم السلطان أحمد الأول العرش، لأن هامر يشير أنها قد جددت في سنة ١٦٠٤ مع إنكلترة والبندقية وفرنسة. ولعلها هي التي يعطيها «هيورويتز» تاريخ ١٦٠٣م.

(٣) وذلك بناء على طلب اللورد سالسبوري من شركة الليفانت Wood: P:30 ، وكان هذا الإمتياز يؤكد في جميع الاتفاقات التالية مع الدولة العثمانية، وحتى بعد نيل الهولانديين امتيازاتهم الخاصة. ولقد ورد في البند (٣٣) من اتفاقية ١٦٧٥م.

(4) P. De Rausas. Op. Cit. T.1 P: 39 (٤)

في سنة ١٦١٢م ، مماثل لاتفاقات فرنسة وإنكلترة والبندقية ، وأصبح لهم مقيم عام في القسطنطينية[١].

ولقد كانت الحكومة العثمانية توسع بالتدريج الامتيازات الممنوحة لإنكلترة ، ببعض الإضافات إلى المعاهدات الأولى ، ففي سنة ١٦٢٤م ، جددت هذه الامتيازات بعد وصول السلطان مراد الرابع إلى العرش ، في عام ١٦٢٣م[٢] ، وفي سنة ١٦٤١م ، أعيد تجديدها بعد أن أصبحت السلطنة لإبراهيم الأول (١٦٤٠ ـ ١٦٤٨م)[٣] ، وكذلك في سنة ١٦٦٢م ، في عهد محمد الرابع (١٦٤٨ ـ ١٦٨٧)م وكان السفير الإنكليزي آنذاك «فينشيلزا Winchelsa» ، وقد طلب إضافة بند جديد ، يخص التجارة في أثينا ، ويلح على عدم إخضاع المراكب الإنكليزية لأي تفتيش. إلا أن المفاوضات حول هذا الطلب أعيقت لأسباب شتى[٤] ، بيد أنه نجح في

---

(١) (1) Wood: P: 46

يذكر «دارو» في كتابه «تاريخ جمهورية البندقية L'histoire de La République De Venise» أن أول امتيازات للهولانديين في الدولة العثمانية كانت في سنة ١٥٩٨».

L. Mesnay: Extraits précédés d'une notice. P: 141

وفي الحقيقة لايشير إلى ذلك أحد آخر من المؤرخين. ولكن رسائل سفراء فرنسة تثبت أن الفلامانيين في القسطنطينية، كانوا يظهرون التودد للسلطان، ليساعدهم ضد إسبانية. (رسالة سفير فرنسة في البندقية السيد فيريه). Charrière: Op. Cit. T.III. P: 736. Note ولعل هذا التحرك السياسي هو الذي دفع «براون Brown»، كذلك في كتابه Foreigners in Turkey -، إلى القول بأن هولاندة حصلت على امتيازاتها في سنة ١٥٧٩م، أي في نفس العام الذي نال فيه هيربورن امتيازاته.

(٢) (2) Hurewitz: Op. Cit. T.1. P: 25- Treaty

Edward Hertslet: Treaties between Turkey and Foreign Powers. PP: 247-266

بينما يؤكد «هامر» أن التجديد كان في سنة ١٦٢٣م.

Hammer: Op Cit. T.1X. P: 29

(٣) (3) Hammer: Op. Cit. T.X. P: 9- Hurewitz: T.I. p: 25

(٤) (4) V. Hammer. T.X. P: 192

حدثت مشاجرة بين بحارة مركب انكليزي ومسلمين، وهاجم بعض الجنود الأتراك

الحصول على موافقة الباب العالي في عقد معاهدة مع بايات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ، تجيز لإنكلترة معاقبة الجزائريين في حالة عدم وفائهم بتعهداتهم ، دون أن يسيء هذا العقاب إلى العلاقات بينها وبين الباب العالي(1).

وفي الحقيقة كانت الصلات بين الدولة العثمانية وإنكلترة ، صلات ودية لا تشوبها التذبذبات التي كانت تقلق العلاقات الفرنسية التركية. وذلك لأن إنكلترة كانت تعالج الأمور بترو وحذر وحكمة ، بينما كانت فرنسة تثور وتهدد لأي أمر طارىء ، اعتقاداً منها أن رابطتها الودية مع السلطنة العثمانية تشفع لها بذلك ، بل تجيز لها التدخل في شؤون الدولة الخاصة ، وأن سياسة الدولة العثمانية مع دول أوربة يجب أن يؤخذ فيها رأيها وحدها. وهكذا كانت إنكلترة تحصل على تجديد اتفاقها مع السلطان ، بسهولة ويسر أكثر من فرنسة ، لا سيما وأنها قد فهمت أن قضية الهدايا أمر رئيسي ، يمهد لها الطريق للوصول إلى ما تبغي.

ولذلك عندما طلبت في سنة ١٦٧٤م ، تجديد الامتيازات السابقة ، مع إضافات عديدة اقترحتها لملء الثغرات التي أثبتت التجربة وجودها في الضمانات الأولى(2) ، فإن السلطان محمد الرابع استجاب لها. وربما يكون الدافع لها لتجديد اتفاقيتها السابقة ، ودعمها ، وإضافة ما تريد إليها هو حصول فرنسة في سنة ١٦٧٣م ، على امتيازاتها الجديدة التي أحاطتها بدعاية واسعة. ونجحت إنكلترة في نيل إمتيازات سنة ١٦٧٥م ، التي ستتسير تجارتها

= السكارى بعض التجار الإنكليز في أزمير، وأهان باشا حلب التجار فيها.

(1) Hammer. T.X. P: 201.

ويذكر مانتران (P.544) أن إمتيازات ١٦٦٢ ، كانت تتضمن تخفيض الرسوم من ٥٪ إلى ٣٪، ولكن ثبت أن هذا الأمر قد حصلت عليه إنكلترة من نهاية القرن السادس عشر.

(2) Wood. P. 98.

وجالياتها في الليفانت بموجبها حتى سنة ١٨٠٩[1]. وهذه الامتيازات تضم جميع البنود الواردة في الاتفاقات السابقة. أما الجديد فيها، فهو تنظيم الطريقة التي تدفع بها ضريبة ٣٪، على الواردات والصادرات من حلب وأزمير، على وجه الخصوص، فقد جلبت إنكلترة أجواخاً أفضل من السابقة، وكانت تود أن تدفع عنها نفس الرسوم، ولكن الجمارك التركية كانت ترفض، كما أن جمارك جلب أضافت رسماً قدره ٢,٥٪ على الحرير المصدر من المدينة، فبالامتيازات الجديدة، وفرت الشركة على نفسها (٦٠،٠٠٠) جنيه سنوياً[2]، وأعطت الأولوية للإنكليز على الهولانديين[3].

أما البنود الأخرى، فإنها تحمي التجار الإنكليز من الاضطهاد في المحاكم التركية، وتسمح باستخدام شهود مسيحيين ضد مسلمين في نزاع مع مسيحيين[4]، وتثبت وحدة الرسوم في جميع موانىء الليفانت ومدنه، وقيمتها ٣٪[5]، وتنظم التجارة وضرائبها في الإسكندرية، وكيفية نقل البضائع بينها وبين حلب[6]. وحاول «فينش» السفير الإنكليزي أن يحصل لملكه على لقب باديشاه، أو إمبراطور كما هو الأمر مع ملك فرنسة، ولكن

---

(1) Hurewitz: Op. Cit. T.1.P: 25

(١) لقد حصلت إنكلترة على ما تريد، على الرغم من أن الصدر الأعظم كان (قرة مصطفى)، وعلى الرغم من الإهانات التي كانت قد وجهت إلى سفيرها «اللورد جون فينش».

V. Hammer: T.X1.P: 423

(2) Hurewitz: Op. Cit. T.1.P: 28,31

(٢) البندان (٤٨) و(٦٨).

(3) Wood: P: 98

(٣) لقد كان الهولانديون يدفعون ٦ جنيهات على ثوب اللوندرين (الجوخ الإنكليزي)، بينما يدفع الإنكليز جنيهين فقط.

(٤) كان هذا بعد أن سرق تاجر إنكليزي في أزمير رؤساءه، واعتنق الإسلام ليهرب من العقاب، لأن شهادة الكافر غير مسموح بها ضد مسلم. وقد جاء البند (٧١) ليضع حداً لمثل هذا التلاعب.

Hurewitz: Op. Cit. T.1 P: 32

(5) Ibid: P: 30

(٥) البند (٥٧)

(6) ibid: P: 31

(٦) البنود (٦٢) و(٦٣) و(٦٤) و(٦٥).

الباب العالي رفض وقدم الأتراك تعويضاً عن رفضهم ذاك بنداً جديداً ، يراه «وود» أنه قيمٌ ، وهو السماح للإنكليز بشحن مركبين سنوياً من التين والزبيب ـ وكان هذا ممنوعاً ـ لاستهلاك ملك إنكلترة الخاص[1] .

وهكذا نظمت الامتيازات الممنوحة لإنكلترة في أواخر القرن السادس عشر ، والمجددة خلال القرن السابع عشر ، إقامة التجارة بين إنكلترة في أقصى شمال غربي أوربة ، وبين أجزاء الدولة العثمانية ، ولا سيما مصر وبلاد الشام وآسية الصغرى ، كما نظمت علاقة الجاليات الإنكليزية في أرض الدولة العثمانية ، مع السلطات الرسمية فيها . وبذلك ابتدأ التجار الإنكليز يفدون إلى سورية ، منذ سنة ١٥٨٠م ، ممثلين لشركة الليفانت . ولقد أقاموا في كلٍّ من طرابلس وحلب والإسكندرون ، إلا أنهم تركزوا أكثر ما تركزوا في مدينة حَلب ، إلى جانب البنادقة والفرنسيين والهولانديين ، وكانت مستعمرتهم فيها من أهم المستعمرات الأجنبية في تلك المدينة ، خلال القرن السابع عشر ، ونافست بنشاطها التجاري الأمم الأخرى ، وبخاصة البنادقة والفرنسيين .

ج ـ الهولانديون :

منذ القرن الثالث عشر ، أخذت الأراضي المنخفضة تلعب دوراً تجارياً وصناعياً هاماً في أوربة ، فالصوف الوارد إليها من إنكلترة وإيقوسيا وإسبانية ، كان يغزل وينسج ويصبغ في مصانع صغيرة لا عدَّ لها . وكان التجار الفلامانيون يصدرون الأجواخ إلى جميع أنحاء أوربة ، كما يعيدون تصدير الخمر الفرنسي إلى إنكلترة ، وكذلك البيرة والملح . ونمت «بروج» في مطلع القرن الخامس عشر ، حتى غدت ميناءً ضخماً ، ومخزناً للأصواف الإسبانية ، وسلع العصبة الهانسية . وهكذا دخلت الأراضي المنخفضة في

---

(1) ibid: P: 32- Wood: P: 98

(١) البند (٧٤) وقد تنازل الملك شارل الثاني في سنة ١٦٧٦م، عن هذا الحق لصالح شركة الليفانت.

دورة التبادلات التجارية العالمية الفعالة.

وفي القرن السادس عشر، تفككت عرى العصبة الهانسية، وانتقل مركز الثقل الاقتصادي في الأراضي المنخفضة من «بروج» إلى «أنفرس». فالكشوف الجغرافية جعلت من المدينة الأخيرة التي منحها أمراؤها كثيراً من الامتيازات، مركز تجارة عالمي. فملك البرتغال أقام عميله التجاري فيها منذ سنة ١٤٩٩م، وكلفه بتوزيع بيع التوابل الهندية الواردة إليها، وأنشأ التجار الألمان فيها مخازن للبضائع، لنقلها إلى إسبانية، وكذا التجار الإيطاليون والإنكليز، وتكدست في أسواقها مختلف السلع الوافدة إليها من الهند أو أمريكا. وإن معارضها الفخمة، وبورصاتها النشيطة، لتترجم أهميتها الاقتصادية. ولم تكن أنفرس هي المدينة الوحيدة في الأراضي المنخفضة التي ازدهرت اقتصادياً، وإنما شاركتها في ذلك مدن أخرى، مثل أمستردام وروتردام وغيرها، ونما تيار تبادلات تجاري هام بينها وبين جميع أجزاء العالم. وتألفت شركات تجارية مختصة تشرف على هذا التبادل وتحركه، وشرعت مراكب الفلامانيين التي ارتفعت حمولتها إلى (٧٠٠) طن، تجوب المحيط الأطلسي، من شماله إلى جنوبه، وتنتقل عبر بحار الشمال حتى دانزيغ، واشتهرت منتوجاتها من الأجواخ، وصناعات الألبان في كل بقعة. ولا بد من الإشارة إلى أن كونها جزءاً من إمبراطورية شارلكان الواسعة، قد ساعدها على الانطلاق في جميع السبل والمجالات الاقتصادية.

وكما جذبت تجارة الليفانت إنكلترة، فإنها أثارت انتباه الأراضي المنخفضة، فاندفع تجارها يمخرون عباب البحر المتوسط، ويتخذون محطات لهم في مرسيلية، والمدن الإيطالية. ولم تكتف سفنهم بمنتصف الطريق، وإنما انطلقت إلى شرقي البحر المتوسط، إلى ممتلكات الدولة العثمانية، ومنها سورية. وكانوا يتاجرون خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، وجزء من النصف الثاني، تحت الراية الفرنسية. ولكن التطور الاقتصادي الضخم الذي عاشته الأراضي المنخفضة، حمل معه بذور الثورة السياسية على الحكم الإسباني لها، فقامت تنافح عن استقلالها

وسيادتها بالسلاح ، ومنذ أن أعلنت جمعيتها العمومية النظام الجمهوري ، في سنة ١٥٨٠م ، وتألفت فيها الجمعية العمومية العامة للمقاطعات المتحدة ، في سنة ١٥٨١م ، فإن هولاندة ذات الأسطول التجاري الكبير والأوليجاركية الحاكمة ، المشابهة لتلك التي ساست البندقية ، أخذت تسعى لتكون لها حريتها التجارية في منطقة الليفانت ، ولها في إنكلترة جارتها أسوة. وفي نفس الوقت كانت أقاصي آسية تأسر أبصارها ، وبخاصة بعد أن حطمت ثورتها ضد إسبانية دورها كوسيط بين بحر البلطيك وإسبانية ، إذ كانت في حاجة إلى مصبّات جديدة لبحريتها.

وجاءت كتابات Jan Huyghen van Linschotein ، (١٥٦٣ - ١٦١١م) ، الذي ذهب إلى «غويا» في الهند ، ليعمل أسقفاً فيها ، لتشجع الهولانديين على الاندفاع نحو بلاد آسية. فقد كرس نفسه عند عودته إلى بلاده لإقناع أبناء أمته بضرورة إرسال بعثات إلى مختلف أنحاء الشرق[1]. وتحت تأثيره انطلقت بعثة القبطان «كورنليوس هوتمان» ، إلى جزر الهند الشرقية ، في سنة ١٥٩٥م ، واتجهت مراكب أخرى إلى شرقي البحر المتوسط والقسطنطينية. ولما كانت إنكلترة قد تقربت من هولاندة أثناء ثورتها ، وقدمت ملكتها إليزابيت المساعدة المالية لها ، فإنها طلبت حماية الراية الإنكليزية بدلاً من الفرنسية في تجارتها على الأرض العثمانية ، ولقد عرفنا ما نجم عن ذلك من نزاع بين إنكلترة وفرنسة.

وكانت هولاندة في هذه الفترة قد أسست شركة للتجارة مع الليفانت ، وأتبعتها في سنة ١٥٩٤ ، بشركة الهند ، وشركات أخرى عديدة. وأجبرت

(1) Penrose: Op. Cit. P: 201

(١) إن كتاب «فان لينشوتاين» المشهور، وهو «رحلات Itinerario» ، وقد ترجم إلى الإنكليزية والألمانية واللاتينية والفرنسية، وغدا إنجيل الملاح في البحار الشرقية. وقد تكلم في كتابه عن حلب ومدن سورية، وقد اقتبس كلامه مما رواه له مصور إنكليزي يدعى «جيمس ستوري»، ذهب مع اثنين من التجار، ليكشفوا لشركة الليفانت إمكانات هرمز ليتاجروا معها، كما كان يفعل البنادقة، إلا أنه قبض عليهم وأرسلوا إلى غويا، حيث سجنوا وتعرف عليهم «لينشوتاين».

الحرب ضد إسبانية والبرتغال هذه الشركات على التجمع ، وتدخلت الجمعية العمومية وانتهى الأمر بالوصول إلى شركتين كبيرتين ، الشركة الهولاندية ، والشركة الزيلاندية (في سنة ١٦٠٠م). وفي سنة ١٦٠٢م ، اتحدت الشركتان لتكوِّنا الشركة العامة لجزر الهند الشرقية ، برأسمال ضخم ، قدره (٦/٥) مليون فلوران ، وكان لها احتكار تجارة الهند(١). وفرَّعت نفسها في جميع أنحاء آسية.

وعندما تمكن الأسطول الهولاندي في سنة ١٦٠٧م ، من هزيمة الإسباني في جبل طارق ، وأجبر إسبانية على توقيع هدنة الاثني عشر عاماً ، فإن هولاندة بدت دولة بحرية قوية جداً ، ونِدّاً لإسبانية. وأرادت هذه المرة وتجارها يسيطرون على الحكم أن تتملص من الراية الإنكليزية أو الفرنسية ، في ممتلكات الدولة العثمانية ، وأن تطير بأجنحتها الخاصة(٢)وفعلاً فقد وفد في سنة ١٦١٢م ، إلى القسطنطينية ، السيد «كورنليوس فان هاغن» ، لينال لدولته امتيازات من الحكومة العثمانية ، على غرار ما كانت قد نالته البندقية وفرنسة وإنكلترة(٣) ويذكر «وود» أن ممثلي هذه الدول الثلاث ، تضافروا للاحتجاج إلى الصدر الأعظم ضد هذا التسرب الخطر(٤) ، كما فعل

---

(١) (1) Pirenne /Les Grands Courants de l'histoire Universelle. Op. Cit. T.II. PP: 475-476

(٢) يرجع إلى الهامش (١) في ص(١٨٣).

(٣) (3) P. de Rausas: Op. Cit. T.I. P: 40

وفي الحقيقة لم تكن الإمتيازات الهولاندية لتفرق عن الفرنسية والإنكليزية شيء.

(٤) (4) P. 46-47

يذكر «دوروزاس» أن فرنسة لم تعارض هولاندة ـ وهذا عكس ما أورده وود ـ بل أنها ساعدتها. وسوَّغ تلك المساعدة بأن هولاندة لم تكن لتمتلك مستعمرات في الليفانت، ولم يكن لها تجار فيه، وإنما كانت دولة تعمل في النقل البحري، ومن ثم فإن إنكلترة كانت تعتمد على سفنها في نقل بضائعها. ولما لم يكن بمقدور البحرية الفرنسية آنذاك أن تمنع سفن الأمم الأخرى، من رفع راية غير الراية الفرنسية ـ حسبما جاء في امتيازاتها ـ فإن العلم الإنكليزي كان كثيراً ما يرفرف على مراكب هولاندية تحمل بضائع إنكليزية أي أصبح لإنكلترة زبائن من هولاندة، لا يمكن

الفرنسيون والبنادقة ، ضد هيربورن السفير الإنكليزي سابقاً. فأغدقوا المال لعرقلة المفاوضات ، ولكن الهولانديين تغلبوا بهداياهم الضخمة على كل عائق ، وأبدوا استعدادهم لوضع مراكبهم ، وما يشاء السلطان من ذخائر تحت تصرفه ، ويقال إن: «فان هاغن» أنفق (١٢٠،٠٠٠) جنيه على الهدايا ، وبقي في القسطنطينية مقيماً عاماً حتى سنة ١٦٣٨م[١]. وبذلك فقد الإنكليز رسوم القنصلية التي كانوا يجمعونها من الفلامانيين.

ولقد ركز الهولانديون تجارتهم في النصف الأول من القرن السابع عشر في أزمير ، أما في حلب فقد وصفت تجارتهم فيها بأنها «ليست ذات بال» ، وقد استخدموا في تلك المدينة حتى سنة ١٦٢٤م ، الخدمة القنصلية الفرنسية ، وأتبعوها بالخدمة القنصلية الإنكليزية[٢] ، فالفرنسية ، مما يدل على أن عدد الهولانديين في بلاد الشام لم يكن كبيراً لتعين لهم هولاندة قنصلاً خاصاً بهم. ولكن هذا لا يمنع من القول بأنهم كانوا موجودين ، ولا سيما في حلب بالذات. وقد تمكن الهولانديون من لعب دور هام في حركة النقل التجاري إلى الليفانت ، حتى قدر أنه كان عندها (١٠٠) مركب تقوم بهذه العملية ، في سنة ١٦١٥م.[٣]

= لفرنسة أن تنازعها إياهم ، فوجدت أن أهون الشرين أن ترفع هولاندة علمها الخاص من أن ترفع علم إنكلترة.

ويؤيد مساعدة الفرنسيين للهولانديين، المؤرخ «ماسون» كذلك، إذ يبين أن الهولانديين قبلوا لدى الباب العالي، بناء على تدخل الملك هنري الرابع.

Masson: Op. Cit. P: 119

(١) (1) Wood: PP: 46-47

(٢) (2) ibid: P: 47

لقد نجح القنصل الإنكليزي في حلب، سنة ١٦٢٤م، (القنصل رو) في نقلهم إليه.

(٣) (3) A.S.V. Dispacci .A. Contarini. f a 120. n o 159 20 octobre 1639

وهذا العدد لا يتوافق في الواقع مع ما ذكرته بعض الوثائق البندقية الأخرى، عن أن مراكب الهولانديين كانت قليلة جداً، ولعلها تقصد الوافدة إلى القسطنطينية فقط.

وكما كانت الدول الأوربية المار ذكرها ، تسعى دائماً لتجديد امتيازاتها مع الدولة العثمانية ، وتنميتها بحسب تطور الأحوال والظروف ، فإن هولاندة اتبعت نفس النهج . فكلما تسنّم سلطان جديد العرش ، كان مقيمها العام يقوم بالمقابلة الرسمية ، ويقدم الهدايا الضرورية ، وينال توثيق الامتيازات ودعمها ، وكذلك عند تبديل المقيم . وهكذا جددت في سنة ١٦٢٤ ، وفي سنة ١٦٣٩ ، وسنة ١٦٤١ ، و١٦٤٥ . وكانت العلاقات مع الدولة العثمانية بصورة عامة حسنة وهادئة . إلا أنه في سنة ١٦٦٧م ، تأزم الموقف بين الطرفين ، حتى أن المقيم العام اتهم الباب العالي بأنه مسؤول عن تدمير الملاحة الهولاندية ، وإضعاف تجارتها . وذلك على إثر نهب القرصان المسيحيين لمركب هولاندي ، محمل ببضائع تركية ، واتهام الباب العالي قبطان المركب نفسه بتدبير الحادثة . . وتوتر الجو حتى اضطرت هولاندة أن تبعث مقيماً جديداً ، هو السيد «كوليه»(١) ، وقد استقبله السلطان في سنة ١٦٦٨م ، في معسكره على ضفاف الماريتزا ، استقبالاً رسمياً لائقاً ، وتقدم هو للسلطان بهدايا فخمة ، وبمشروع اتفاق مؤلف من (١٦) بنداً ، هدفه تأمين حرية التجارة في القسطنطينية وأزمير وحلب للهولانديين ، حسبما جاء في الاتفاقات السابقة(٢) ، وأن يكون لهم نفس التعرفة الجمركية المخفضة ، التي هي للإنكليز(٣) . ولقد وافق السلطان على كل المطالب ، ما عدا واحد منها ، ينص على أن البحارة الهولانديين غير ملزمين بتأجير مراكبهم للسلطان(٤) .

---

(١) (1) Hammer: Op. Cit. T.X1. P: 263

(٢) (2) ibid: P: 264

(٣) (3) Mantran: Op. Cit. P: 575

(٤) (4) Hammer: Op. Cit. T.X1.P: 265

لقد ذكر المترجم «بانيوتي Panyotti» ، في تقريره سنة ١٦٦٩م ، أنه قد اتفق كذلك على أن يأخذ عمال الجمارك الأتراك «الإيكويات» الحاملة لصورة الأسد بسعر (٩٠) أقجة للإيكو الواحد ، وغيرها بسعر (١٠٠) أقجة .

ونمت التجارة الهولاندية في الليفانت ، في ظل هذه الاتفاقات ، حتى أن إنكلترة خشيت خطرها. إلا أن هذا الازدهار بدأ يتناقص في الربع الأخير من القرن السابع عشر ، مثلما حدث للإنكليز أنفسهم ، بسبب ازدياد النفوذ الفرنسي ، وانصراف هولاندة نفسها أكثر فأكثر إلى تجارتها في الشرق الأقصى. ولكن هذا لا يعني خروج الفلامانيين من ميدان تجارة الليفانت وسورية ، ويبدو أن هولاندة بعد عام ١٦٦٨م ، كانت مقربة من الباب العالي ، إذ عند تجديد امتيازاتها في سنة ١٦٧٨م ، تمكنت من الحصول على تصريح لمراكبها وتجارها بالمرور في البحر الأسود[١] ، ولكن لم يثبت استخدامهم لهذا الامتياز. ومن المحتمل أن هذا البند (٥٩) بقي حبراً على ورق ، لأن الموظفين الأتراك رفضوا تطبيقه ، بامتناعهم عن إعطاء تصريح للمراكب الهولاندية باجتياز البوسفور. إلا أن هذا لم يمنع الهولانديين من التفكير في اتخاذ طريق برية ، تحملهم عبر الدانوب إلى كافا ، مما أقلق البنادقة الذين يعرفون مهارة الهولانديين التجارية.[٢]

ولكن تقارب هولاندة مع الدولة العثمانية لم يعفها من الإهانات التي لحقت بمختلف السفراء الأجانب في القسطنطينية ، في زمن الصدر الأعظم «قره مصطفى» ، حتى إن المقيم «كوليه» اضطر في سنة ١٦٨٠م ، أن يدفع (٦٠٠٠) كيس من النقود ثمناً لمقابلته مع الصدر الأعظم ، و(٣٠,٠٠٠) إيكو ليجدد الامتيازات[٣].

---

(1) Mantran. Op. Cit: P; 575. Note. - Wood: P. 49. Note. (3)

(١) لقد سعت شركة الليفانت الإنكليزية عبثاً إقامة خط من المواصلات إلى فارس عبر البحر الأسود، وكذلك الفرنسيون. وقد نسب إلى موظف تركي كبير أنه قال للسفير الفرنسي «جيراردان» بهذه المناسبة - «يفضل السلطان فتح أبواب حريمه للأجانب على أن يعطي حرية المرور في البحر الأسود لهم».

(2) A.S.V. Archivio Proprio. Busta. 1. 25 Août 1674

(٢)

(٣) لاول مرة يعطي «هامر» المقيم الهولاندي لقب سفير.

(3) Hammer: T. X11. P: 40

ولقد عادت أسهم هولاندة فارتفعت لدى الدولة العثمانية ، وبخاصة أثناء حرب هذه الأخيرة مع دول التحالف المقدس ، (البندقية والنمسة والبابا) ، ولمع اسم سفيرها في مفاوضات الصلح التي قامت بين الطرفين ، وكانت وسيطاً مشجعاً على السلام ، وتعمل بنشاط إلى جانب إنكلترة على وضع حد للحرب. وكانت معاهدة كارلوتز عام ١٦٩٩ في جزء كبير منها نتيجة لوساطتها ، وكانت تدافع بهذه الوساطة في الواقع عن مصالحها التجارية في أنحاء الدولة العثمانية ، وهذا ما عبر عنه بطرس الأكبر ، عندما سأل عمن يريد الصلح ، فأجيب أنها إنكلترة وهولاندة وكل المسيحية ، فردَّ عليهم : «كونوا على حذر ولا تثقوا كثيراً بكلام الهولانديين والإنكليز ، لأن هؤلاء لا ينظرون إلا إلى مصالح تجارتهم ، ولا تهمهم مصالح حلفائهم»[1].

(١) انظر حول مجموع الموضوع :

(1) V. ibid: PP 291 & seq

الفصل الثالث

حول الإمتيازات

إن الاتفاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، التي أطلق عليها اسم «الامتيازات» ، والتي بحثنا في الفصل السابق كيفية عقد الدول الأوربية لها ، وتطورها والظروف السياسية التي أحاطت بها ، على مدى سني هذين القرنين ، هي في الواقع العمود الفقري في بحث الجاليات الأجنبية في بلاد الشام ، وفي أية بقعة من بقاع الإمبراطورية العثمانية - ما عدا الحجاز - لأنها في الحقيقة هي المستندات والأصول التاريخية التي اعتمدت عليها تلك الجاليات في الإقامة والمتاجرة في أرجائها .

ولقد نصت تلك المواثيق بصورة عامة - كما بينا سابقاً - على السماح للأوربيين الأجانب بدخول الأراضي العثمانية ، والاستقرار في أي جزء من أجزائها ، دونما ضغط أو إكراه ، والمتاجرة في مدنها وموانئها والتنقل بين جنباتها . كما نظمت ظروف تلك التجارة ، وسمحت لتجار الدول المتعاقدة باستيراد جميع البضائع ، وتصدير ما هو مسموح به ، وحددت رسوم الجمرك على تلك البضائع ، ومنعت موظفيها ورعاياها من استخدام العنف ، أو الضغط على التجار والبحارة ، أو من الاستيلاء على متاعهم المستورد ، أو المصدر ، ومن تقاضي ضرائب منهم غير منصوص عنها في المواثيق ، أو غير مشروعة .

وعلى الصعيد الشخصي ، ضمنت الدولة للمقيمين على أرضها من هؤلاء الأجانب الحرية الشخصية ، فأعفتهم من دفع الجزية ، ومنحتهم

حرية الديانة ، وسمحت لهم بممارسة طقوسهم الدينية ، شريطة ألا يخرجوا عن الحدود المرعية ، كما أقرت أن ما يملكون يرجع إلى ورثتهم في ديارهم الأصلية ، إذا ما حضرتهم الوفاة ، دون أن يتدخل أحد من الموظفين العثمانيين بالأمر ، أو يعيقه.

وقد أذنت هذه الاتفاقات للدول المتعاقد معها ، أن تقيم في القسطنطينية ، وفي المدن التي تختارها ممثلين عنها ، تحت اسم سفير أو بيل في العاصمة ، وقناصل في المدن الأخرى. وأجازت لهؤلاء أن يشرفوا على مواطنيهم ويحلوا النزاعات والخصومات التي قد تنجم بينهم ، وأن يدافعوا عنهم إذا ما أحاق بهم ضيم أو حيف. وبذلك لم يعد الأجانب خاضعين لسلطة الحكام المحليين وتحكمهم. فالسفراء والقناصل هم ممثلو مواطنيهم بالقرب من السلطات التركية من ناحية ، ومن ناحية أخرى هم مفوضو حكوماتهم بالقرب من هؤلاء المواطنين. وهكذا وجد التمثيل الدبلوماسي بين الدولة العثمانية الإسلامية ، وبين الدول الغربية المسيحية. ولقد اتخذ هذا التمثيل في بدئه طابعاً تجارياً ، لأن العلاقات بين الطرفين كانت تحمل هذا المضمون ، ولأنه كان مرتبطاً إلى حد كبير بالشركات والمؤسسات التجارية ، إلا أنه تطور مع الزمن ، حتى أخذ مفهومه السياسي البحت.

ويلاحظ أن الهمَّ الأول للسفراء والقناصل ـ كما اتضح من الفصل السابق ـ هو الدفاع عن أشخاص مواطنيهم ، وأملاكهم ومصالحهم ، والسهر على تطبيق ما جاء في الامتيازات الممنوحة ، والحصول بين آونة وأخرى على تثبيت لها ، أو تجديد ، أو إضافة بنود مستحدثة ، أثبتت الممارسة التجارية والحياتية ضرورتها. ولكن هذا الهم الأول قد أخذ يمتزج منذ القرن السادس عشر بمناورات سياسية ، تلعب فيها أصابع الدول ما تشاء في شؤون الدولة العثمانية الداخلية ، وسياستها الخارجية.

ولقد أثارت هذه الاتفاقات بين الدولة العثمانية ، والدول الأوربية ابتداءاً من اتفاق سنة ١٥٣٥م مع فرنسة تساؤلات كثيرة في جميع الأوساط

العلمية ، ونقاشاً طويلاً ، ودراسات واسعة ، كونت مع الزمن أدباً تاريخياً وحقوقياً ضخماً ، وبجميع اللغات ، يدور كله حول هذه الاتفاقات والمواثيق والعهود ومضموناتها ، ووجهات نظر الحقوقيين والمؤرخين بها . فقد استثار الكثيرين أن تمنح الدولة العثمانية المسلمة قناصل الدول الغربية المسيحية وسفراءها استقلالاً شبه تام في تقرير شؤون مواطنيهم ، وتنظيمها في النواحي التجارية والحقوقية والجزائية ، وأن يتم هذا وفقاً لقوانينهم الخاصة ، ودون أن يتبع ذلك معاملة بالمثل من قبل تلك الدول. فهي بحسب رأيهم «امتيازات» فعلية ، وهي بدعة ونزول من السلطان عن حقوقه وسيادته ، لمصلحة الدول الأجنبية[1] فالوضع الطبيعي للأجانب في مختلف الدول حالياً ، هو أن يكونوا بصورة عامة كالسكان الأصليين ، يخضعون لقوانين البلاد التي يقيمون فيها وسلطاتها ، وهذا نتيجة طبيعية لسيادة الدولة على أرضها[2] فالسلطنة العثمانية لم تحتفظ في ظل هذه الاتفاقيات ببعض حقوق هذه السيادة ، مثل التشريع والقضاء بخصوص الأجانب المقيمين على أرضها[3]. وإن أكثر ما أدى إلى دهشة الحقوقيين ، قبول الدولة العثمانية ، وهي في ذروة قوتها ومجدها وجبروتها ، هذا الوضع الذي يطلق عليه في إطار القانون الدولي، اسم «Exterrorialité » أي إعفاء الأجانب من قضايا الدولة التي يقيمون عليها، وهنا طعن بسيادة الدولة واستقلالها.

وقد حاول بعض المؤرخين أن يوجد تسويغاً لهذا الأمر ، فقال بأن الدولة العثمانية ، وهي الدولة القوية ، قد منحت مثل هذه الامتيازات كرماً منها ، ونظرت إليها كلفتة عطف من سيد كبير وكريم نحو أمير غربي صغير[4] ، كما فسرّه بعض آخر بالعامل الاقتصادي البحت ، فبين أن القلق الذي سببه

---

(١) إميل خوري ـ عادل اسماعيل ـ السياسة الدولية في الشرق العربي ج١ ص١٩ .

(٢) (2) Encyclopédie Française: Larousse xxe siècle. Paris 1929. Art., Capitulations

عبدالكريم زيدان ـ أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام. ص ٧٢ .

(٣) (3) Brown: Foreigners in Turkey. Introduction

(٤) (4) Mantran: Op. Cit. P: 551.

تحول تجارة الشرق الأقصى من ممتلكات الدولة العثمانية إلى طريق الكاب ، واهتمام العالم الأوربي بأمريكا بدلاً من الليفانت ، وحاجة الدولة العثمانية إلى المال الذي كان يتدفق عليها عن طريق بيع البضائع ، واستيراد الفضة النقدية ، وحصيلة الجمارك ، وشعورها أن التجارة الخارجية لديها لا يمكن أن تجري بنشاط ، إلا بوساطة الأجانب ، لأن الأتراك لا يحترمون كثيراً هذا النوع من العمل ، وليس لديهم مقوماته الرئيسية ، كل هذا دفع الدولة العثمانية لتكون أكثر مرونة في النظر إلى علاقاتها التجارية مع الأجانب ، وأكثر تسامحاً(١).

وأضاف فريق ثالث أن ضعف السلاطين العثمانيين بعد سليمان القانوني ، ورغبة بعضهم في كسب ود بعض الدول الأجنبية ، كانا سبباً في توسيع ما منح للأجانب من حريات وحقوق وتثبيتها(٢). وعلقت فئة رابعة بأن «اختلاف العادات والعقائد الدينية بين المسلمين والفرنجة ، والفائدة العائدة على الإمبراطورية العثمانية من قيام علاقات تجارية بينها وبين الدول الأخرى ، هما اللذان أوجدا تلك الخاصة في العلاقات بين الدولة العثمانية والأجانب»(٣).

وفي الحقيقة لا يمكن دراسة هذا الموضوع ومناقشته إلا في ضوء عناصر رئيسية ثلاثة :

أولها : العرف والعادات المتبعة في معاملة الأجانب ، ولا سيما التجار منهم في مختلف أنحاء العالم ، في العصور القديمة والمتوسطة .

ثانيها : الشريعة الإسلامية ، وموقفها من هؤلاء الأجانب .

ثالثها : التطور في العلاقات الدولية في مطلع العصور الحديثة ، والنهضة الفكرية الإنسانية .

---

(١) (1) Ibid: P. 551.

(٢) خوري - إسماعيل - السياسة الدولية . . . ج ١ ص ١٩ .

(3) Ancien Diplomate: Le Régime des Capitulations, P: 12.

فلقد لوحظ في الفصل الأول أن التجارة كانت هي الدافع الرئيسي لإنشاء علاقات سلم وود ، وصداقة بين الأمم والشعوب ، كما كانت الحافز لوضع أسس لهذه العلاقات ، ولمعاملات الأطراف فيما بينها ، ومن ثم كانت مهداً للقانون الدولي. فالقوانين الرودية[1] ، انبثقت من امتداد التجارة المبكر في حوض البحر المتوسط[2] وهكذا فإن الأجنبي الذي كانت تنظر إليه بعض الدول كعدو و«بربري» ، في العضور القديمة ، والذي أنكر عليه كل وضع شرعي في البلاد التي ينزح إليها ، تمكن مع الزمن وعن طريق متطلبات التبادل والتجارة ، أن يحصل على حقوق ما في تلك البقاع ، حقوق تضمن له الراحة والاطمئنان الضروريين لعملية التجارة وازدهارها. فالتجارة لا يمكن أن تنشط وتزدهي إلا بالأمن والاستقرار ، ورسالة كل دولة في الواقع هي ضمان أمن تجارتها الوطنية في الخارج ومع الدول الأخرى ، وذلك عن طريق تحديد أوضاعها ، وحقوق العاملين من مواطنيها في حقلها ، تجاه التشريعات الأجنبية ، وإزالة العقبات التي تضعها مصالح سكان البلاد ، التي تجري فيها ، وعاداتهم وقوانينهم في وجهها. ولهذه الغاية توقعُ عادة معاهدات التجارة. واستناداً إلى هذا المبدأ قال «فيران ـ جيران» : «إنه عندما يوجد بين شعبين اختلافات كبيرة جداً ، من ناحية الدين والعادات والقوانين والتقاليد ، فإنه من العسير أن تقوم علاقات دائمة ومستمرة وآمنة بينهما ، إلا إذا استطاع أحد الشعبين الذي يجذبه نشاطه نحو أرض الآخر ، أن يجد ضمانات فوق العادة ، بدونها تنعدم كل طمأنينة وسلامة على الأشخاص والأملاك»[3].

---

(1) Grand Larousse Encyclopédique. Art. Rhodien.

إن القوانين الرودية ، هي قوانين بحرية سارت عليها قديماً أثينا وروما، وتنسب إلى رودس، على ظن أنه تم وضعها من قبلها، عندما كانت في أوج ازدهارها التجاري والبحري في القرن الثالث ق. م، ولو أن هناك إتجاهاً الآن لنزع هذه النسبة عنها.

(2) Brown: Op. Cit. P: 8-. Hautefeuille: Histoire de Droit Martime International.

(3) Férand - Girand: Juridiction Francaise dans les Echelles du Levant. T.1 Introduction P: 29

فهذه الحقوق ، أو تلك الضمانات ـ التي يطلق عليها اسم الامتيازات أحياناً ، لأنها منحت لأجانب كانوا لا يتمتعون بمثلها في الماضي ، أو لأنها متميزة عما يتمتع بها المواطنون أنفسهم ـ هي في الواقع أشباه معاهدات ، تضمن تسهيلات تجارية معينة. وقد غدت تلك الضمانات لدى معظم الشعوب والأمم ، ومع الزمن ، عادة عالمية ، وعرفاً دولياً دارجاً(١).

وإن استعراض بعض هذه الحقوق الممنوحة للأجانب ، على مختلف الأزمنة ، يثبت لنا أن المواثيق التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية ، في معظم بنودها وفقراتها ، حتى بما فيها قضية «القضاء الخاص» ليست شيئاً جديداً ، أو مبتدعاً في تاريخ العلاقات الدولية ، وإنما هي استمرار لتقليد دولي ، وأعراف تجارية سارت عليها الأمم المختلفة في العصور القديمة والوسطى. وتبدو أهمية هذا التقليد واضحة في الاتفاقات والمواثيق التي سيرّت التبادل التجاري والبحري ، منذ الأزمنة الأولى.

ففي العصور القديمة يشاهد أن الجاليات التي بعثت بها مدينة آشور إلى كابادوكية ، قد أسست في تلك الأرض مدناً تجارية ، أخذت من حكام المنطقة حق الحياة في ظل مؤسساتها الخاصة ، التي أنشأتها ، على أن تدفع للأمراء المحليين كمية معينة من المال. وكانت هذه الجاليات تحكم نفسها بنفسها ، ونقاباتها التجارية «القاروم Karoum» ، هي بمثابة غرف تجارية ، ومحاكم لحل الخلافات المدنية والتجارية(٢).

ونفس الشيء كان يجري في «سوزا» ، فالجماعة المدنية التجارية التي أقامت فيها وكانت غريبة عن سكانها ، كانت تمارس التجارة وتحيا في ظل القانون السومري الخاص بها(٣).

---

(١) (1) Brown: Op. Cit. P: 14

(٣) (2) Pirenne: Civilisations Antiques PP: 85-86

(٣) (3) ibid: PP: 85-86

وإن هيرودوت ليؤكد أن الفنيقيين من صور ، أقاموا في ممفيس في مصر حوالي سنة ١٢٩٤ ق. م ، وسمح لهم أن يكون لهم معابدهم وحياتهم الخاصة ، كما سمح الملك «أمازيس المصري» (٥٧٩ - ٥٢٦م) ، للتجار اليونان بالإقامة في «نقراطيس» ، وأن يحاكموا من قبل حكامهم الخاصين ، وبحسب قوانينهم وعاداتهم[١].

وفي عهد البطالمة منحت الجالية اليهودية في الإسكندرية الحق في ألا يحاكم أفرادها إلا أمام قضاتهم ، ووفقاً لقانونهم ، أي شريعة موسى[٢].

وأوجد الأثينيون عمل البركسينوي Proxenoi ، للنظر في حاجات الغرباء (الأجانب) ، وكانت تعينهم الدولة التي يمت إليها الغرباء بصلة ، ويتمتعون بحقوق خاصة[٣] ، كما كان لهؤلاء الأجانب قاضٍ خاص بهم من الأثينيين ، هو البوليمارك[٤].

وأقامت روما قاضياً خاصاً ليحكم بين الأجانب ، هو البرئيتور بيريغرينوس Praetor Peregrinus ، ويفصل في الخصومات بين الرومان والغرباء كذلك[٥].

ومنح الإمبراطور «كنوديوس» (٤١ - ٥٤)م ، لتجار قادس إمتياز اختيار حاكمهم ، وأعفاهم من قضاء المحاكم الرومانية[٦].

---

(١) الدكتور ابراهيم نصحي. مصر في عصر البطالمة ج١ : ص ٣١٧.
- Brown: Op. Cit. P:9.

(٢) الدكتور نصحي - نفس المصدرج ١ ص ٢٦٦.

(٣) (3) Brown: Op. Cit. P: 9

(٤) (4) Fustel de Coulanges Coulnges: La Cité Antique. P: 230.
V. R. Flacelière: La vie quotidienne en Grèce au siècle de Périclès. PP: 50-64

(٥) (5) F. de. Coulanges: Op. Cit. P: 230- Brown: Op. Cit. P: 10

(٦) (6) Brown: OP. Cit. P: 10

وإن الحقـوق غير العـادية الممنـوحـة بقوانين (الويزيغوت) ، في عهد تيئودوريك (٤٥٣ ـ ٤٦٦م) ، كانت تسمـح للتجار الأجانب في إسبانية بعرض قضاياهم أمام قضاتهم الخاصين (Telonarii)[١].

كما سمـح جستنيان للأرمن المقيمـين في القسطنطينية أن يحلُّوا قضايا الزواج والإرث بحسب قوانينهم الخاصة[٢].

وقبل القرن التاسع للميلاد ، كان للتجار العرب المسلمين جاليات في مينـاء كانتون في الصين ، وكان مسموحاً لهم أن يحكموا ويقاضوا من قبل قاضيهم ، وبحسب تشريع القرآن[٣].

وإن ما ذكـره «تـاريخ نسـطور» ، والعلاقات الدبلوماسية الأولى بين روسية والقسطنطينية ، يبين أن الـ(وارينغز Warings) ، عقدوا معاهدات مع أباطرة بيزنطة ، في سنتي ٩١٢ و٩٤٥م ، تتضمن شروطاً لمحاكمة الروس ، بحسب القانون الروسي ، كما تشير إلى أن الممثلين الروس هم الذين كانوا يشرفون على أملاك الروس ، الذين يموتون في أرض الدولة البيزنطية دون وريث[٤].

وفي سنة ٩٩١م ، سمح الإمبراطور البيزنطي في القسطنطينية للبنادقة

(١) (1) Brown: Op. Cit. P: 10

(٢) (2) Brown: Op. Cit. P: 10 - E. Pears: Fall of Constantinople P: 157.

(٣) (3) Heyd: Histoire Du Commerce. T.1. P: 30

(٤) (4) Brown: Op. Cit. P: 11- Louis Paris: Chronique de Nestor

النص في معاهدة سنة ٩٤٥م ـ «إذا حاول روسي أن يسرق فرداً في إمبراطوريتنا، فإنـه يجب أنْ يعاقب على عمله بشدة، وإذا قام بالسرقة فعلاً فإن عليه أن يدفع ضعف قيمة ما سرق، ونفس الشي يطبق على الرومي. أما بالنسبة إلى الروسي، فالشخص المجرم يعاقب بحسب قوانين بلاده».

يرجع «هايد تاريخ المعاهدتين إلى سنتي ٩١١ و٩٤٤م.

Heyd. T. 1.P: 69-71.

المقيمين عنده أن يحاكموا من قبل حكامهم الـ Bajuli [١] ، وأن الصك الذي أصدره الإمبراطور ألكسيس الأول البيزنطي ، بتاريخ ١٠٨٢م ، يمنح البنادقة امتيازات تجارية واسعة[٢]. ولقد جاء «الصك الذهبي» للإمبراطور ألكسيس الثالث ، في سنة ١١٩٩م ، ليمنحهم حق استدعاء رعاياه أنفسهم في بعض الحالات أمام الحكام البنادقة ، ليحاكموا بحسب القانون البيزنطي[٣]. وأن الحي البندقي في القسطنطينية ، الذي كان لا يشمله القضاء المحلي كان يعادل أكثر من ثلاثة أثمان المدينة[٤].

ومثل البنادقة الجنويون ، فقد أخذ هؤلاء أيضاً حق تأسيس مدينة «غلطة» في القسطنطينية ، حيث لم يكن لهم فقط قضاء خاص بهم ، وإنما كانوا أحياناً حرباً على الدولة البيزنطية نفسها فيها[٥].

وإن اللوائح الأمالفية ، لتتضمن حقوقاً مشابهة ، فهي منذ سنة ١٠٩٣م ، إن لم يكن قبل ذلك ، قد حافظت على محكمتها الخاصة في الميناء المجاور لنابولي[٦]. كما أن الامتيازات التي منحها الإمبراطور البيزنطي لبيزة ، في سنة ١١١١م ، لم تكن لتختلف عن مضمون سابقاتها[٧]. وكذلك الحق

---

(١) (1) Pears: Fall of Constantinople. P: 158

(٢) (2) Heyd: T. 1. PP: 118-119

(٣) (3) Sir Thomas Twiss: Law of Nations. P: 450 - Heyd: T.1. PP: 227-228, 257-258.

لقد نالت البندقية في سنة ١١٨٧م ، وبعد موافقة الإمبراطورية على المحكمة الخاصة التي تحكم في الدعاوي والخلافات بين البنادقة والرعايا الاغريق. وقد جددت إمتيازات البنادقة هذه عدة مرات في القرن الخامس عشر ، قبل سقوط القسطنطينية في سنة ١٤٥٣م.

(٤) (4) Heyd: Op. Cit. T.1. PP: 428, T.II. P: 284

(٥) (5) Ibid: T.1. P: 458

كان البوديستا (الحاكم) في غلطة يطبق قواعد القانونين المدني والجنائي الجنويين ، والأوامر التي يصدرها الوطن الأم.

(٦) (6) Brown: Op. Cit. P: 15

(٧) (7) Heyd: Op. Cit. T.1. P: 193.

الذي ناله الجنويون في بيئوتيا وأتيكا من حكامها (آل لا روش) ، في سنة ١٢٤٠م ، بألا يحاكموا إلا أمام قنصلهم ، ما عدا بعض الجرائم[١].

وإذا رجع إلى ما نالته المدن الإيطالية من الدويلات الصليبية في بلاد الشام ، أثناء الحروب الصليبية ، لوجد أنها امتيازات أوسع نطاقاً ، وأشمل مما أشير إليه حتى الآن ، فقد سمح - كما رأينا - لبيزة وجنوة والبندقية بمد تشريعاتها ، على أحيائها في القدس ، وبيروت ، ويافا ، وعكا ، وصور ، وقبرص ، ورودس ، وغيرها[٢].

كما يلاحظ أن واحداً من المبادىء الرئيسية للعصبة الهانسية ، هو أن (مواطنيها) يجب أن يحاكم كل منهم بحسب قوانينه وعاداته ، حيثما كان في حدودها[٣].

وأن التجار الجرمن وغيرهم من سكان «ويسبي» (في جزيرة غوثلاند في البلطيك) ، تمتعوا منذ القرن الثاني عشر بامتيازات مماثلة في جمهورية «نوفغورود» في روسية .[٤]

وفي الحقيقة لا يظهر هذا النمط من المواثيق والصكوك عند الدول المسيحية فحسب ، وإنما يبدو واضحاً وواقعاً بين الحكام المسلمين والفرنجة ، قبل الحروب الصليبية ، وإبانها وبعدها . فقد قامت علاقات تجارية بين العرب المسلمين في بلاد الشام ومصر ، وبين أوربة ، ولا سيما مدن إيطالية منذ القرن التاسع الميلادي . ولا بد أنه كان هناك اتفاقات ومواثيق منذ القرن العاشر على الأقل[٥] . ومهما يكن فإنه منذ سنة ١١٣٧م ،

---

(١) (1) ibid. T.1.P: 293

(٢) (2) Ibid: T.1.PP: 147-163

(٣) (3) Pears: OP. Cit P: 159 - Miltitz: Manuel des Consuls. PP: 80-90

(4) Mititz: Op. Cit PP: 401-408 -. Pardessus: La Collection des Lois Maritimes anrérieurs au XV111 e siècle.

(٥) (5) Heyd: Op. Cit. T.1. P: 390

كان الصقليون يتمتعون في مصر بفوائد تجارية ، مثل تخفيض التعرفة الجمركية مثلاً ، ووقع ملكها مع الخليفة في مصر اتفاقاً نال فيه مكاسب لصالح تجارة بلده(1). وفي سنة ١١٥٤م ، وقعت اتفاقية مشابهة بين بيزة والخليفة الفاطمي(2). وفي سنة ١١٧٣م ، صدقت بيزة على معاهدة مع صلاح الدين ، تضمن للبيزيين المقيمين في الإسكندرية بعض الحقوق(3). واتفق على عقود مماثلة بين جنوة والبندقية وصلاح الدين ، ضاعت نصوصها(4).

وفي أوار الحرب الصليبية ، وقع البنادقة في سنة ١٢٠٨م ، مع أمير حلب اتفاقاً يضمن إقامتهم وحمايتهم في تلك المدينة ، وتجارتهم ، وكذلك في اللاذقية وصهيون ، في سنة ١٢٢٥م ، وثبت هذا الاتفاق ، ودعم في سنة ١٢٢٩م ، وسمح لهم أن يقيموا بيلات تحل أمامهم جميع الخلافات بين الرعايا البنادقة(5). ولم يكتف البنادقة بذلك ، بل توصلوا إلى عهود مماثلة مع الملك العادل الأول ، سلطان مصر في سنة ١٢٠٨م ، والملك العادل الثاني في سنة ١٢٣٨ ، والصالح أيوب في سنة ١٢٤٤م ، والسلطان أيبك ، ثم قلاوون سنة ١٢٨٨(6). وفي سنة ١٢٥٢م ، طلب الملك لويس التاسع

= لم تصل إلينا وثيقة من عهد آخر الفاطميين، أو من سبقوهم تشير إلى المنافع التجارية الممنوحة لمواطني مدن إيطالية، وإن كان هناك وثيقة عربية منقوصة في أرشيف النوتارية في جنوة، ترجع إلى القرن العاشر، ويمكن أن تكون معاهدة لمدينة غربية ما، يعدها فيها السلطان ببسط حمايته على كل رعاياها، وقد أوردها «آماري Amari»

Amari: Dai Diplomi Arabi Firenze 1863. P. III. IV.

(١) (1) Heyd: T.1. PP: 392-394.

(٢) (2) ibid: PP: 392-239

(٣) (3) Ibid: P: 397

(٤) (4) Ibid: P: 399

وجددت هذه المعاهدة سنة ١٢١٥م.

(5) ibid: PP: 374-377 - Warden: The Origin, Nature and influence of Consular Establissements Paris 1813. P. 52.

(٦) (6) Heyd: T.1. pp; 410-411. T.11. PP: 39-40.

الفرنسي ، من سلطان مصر ، إنشاء محاكم قنصلية في طرابلس والإسكندرية للفرنجة[1]. وفي سنة ١٢٩٠م ، حصلت جنوة على معاهدة مع سلطان مصر ، أخذت فيها حق القضاء في الخصومات بين الجنويين ، وبينهم وبين غيرهم من المسيحيين[2]. ولقد تتابع نيل هذه المواثيق ، ففي سنة ١٣٠٢م ، جددت البندقية امتياز قلاوون[3] ، وكذلك في سنتي ١٣٥٥ ، و١٣٦١م[4] ، وفي سنة ١٣٧٠م ، ودخلت معها فيه قبرص ورودس وجنوة[5]. وجددت في سنة ١٣٨٥ معها بالذات لصالح تجارها في بلاد الشام ، وبخاصة في دمشق[6]. وعادت في مطلع القرن الخامس عشر لتؤكدها ، في سنتي ١٤١٥م ، و١٤٢٢م[7]. وسارت آراغون وفلورنسة على نهج البندقية ، فكانت معاهدة سنة ١٢٩٠م ، بين الملك ألفونس الثالث ملك آراغون ، والسلطان قلاوون[8] ، وجددت سنة ١٣٣٨[9] ، وما بعدها ، وكذلك معاهدة فلورنسة مع السلطان ، في سنة ١٤٢٢م ، ودعمت في سنة ١٤٩٦م[10].

---

(١) (1) P: De Rausas. T.1.P: 12- Brown/ Op. Cit. P: 16

(2) Heyd: Op. Cit. T.1. PP: 415-417

(٢) نشرها «أماري» و«سيلفستر دو ساسي» مع شروح . وتوجد النصوص اللاتينية لها في :

Liber Jurium. Reipublicae Gennensis. Genova 1854-1857. II. 243-248.

- Serra: Storia dell'antica Liguria e di Genova. 1V, 162 et seq

- Depping: Histoire du Commerce entre Le Levant et l' Europe.·2. tomes. Paris 1830. II. 119-123.

(٣) (3) Heyd: OP. Cit. T.11. P: 38

(٤) (4) Ibid: P: 45-49

(٥) (5) ibid: P: 454

(٦) (6) ibid: P: 468

(٧) (7) ibid: P: 473-474

(٨) (8) ibid: T.1, P: 424

(٩) (9) ibid. T.11. P: 49

(١٠) (10) ibid. T.11. PP: 479, 490

وعلى شاكلة هذه الاتفاقيات ، قامت اتفاقيات بين الحكام المسلمين في شمال إفريقية العربي ، وبين المدن الإيطالية [١] .

ولم تقم مثل تلك المواثيق بين سلطان مصر المسلم ، وبين مدن إيطالية ، وبين الأخيرة وحكام شمال إفريقية فحسب ، وإنما عقدت كذلك على أرض آسية الصغرى ، بين أمرائها الأتراك المسلمين ، وبين الأجانب من المسيحيين. فقد أقام علاء الدين سلطان قونية ، في سنة ١٢١٩م ، اتفاقا مع البنادقة ، يتمتع فيه الطرفان بامتيازات قضائية في أملاك الطرف الآخر ، في جميع المناحي ، ما عدا الجنائية منها[٢]. كما أن أمير (ألتولوغو Altoluogo) المسلم ،أقام صلحاً مع ممثل البابا ، ورئيس فرقة الأسبتارية ، في سنة ١٣٤٨م ، تعهد فيه أن يقبل في بلده قناصل لقبرص ورودس والبندقية ، ويمنحهم حق العدالة على مواطنيهم[٣]. وحدثت اتفاقات مماثلة مع بقية مدن آسية الصغرى ، التي يحكمها أمراء مسلمون ، مثل مدينة بالاتيا Palatia ولا جازو[٤].

ومن الضروري الإشارة هنا ، إلى أنه بينما كان المسيحيون ينالون مثل هذه الضمانات العديدة لتجارتهم ورعاياهم ، كان العرب المسلمون في

---

(١) إن معظم المعاهدات التي وقعت بين سلاطين مصر وحكام شمال إفريقية من جهة ، والمدن الإيطالية من جهة أخرى، قد جمعت في كتابين رئيسين هما:

Amari: Dai Diplomi Arabi

Mas Latrie: Traités de Paix et de Commerce et Documents Divers Concernant les Relations des Chrétiens avec les Arabes de L'Afrique Septentrionale au moyen âge.

ولقد تعرض السيد سامي سلطان سعد إلى تلك المعاهدات في رسالته التي قدمها لنيل درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة، في سنة ١٩٥٨ ، وموضوعها «أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية من سنة ١١٠٠م إلى ١٤٠٠م».

(٢) (2) Brown: Op. Cit. P: 31

(٣) (3) Heyd: Histoire du cmmerce de Levant. T.1. P: 543

(٤) (4) ibid: PP: 544-549

كورسيكا وصقلية ، يسمح لهم بأن يكون لهم قضاتهم وتشريعهم الخاص[1].

وهكذا فإن عادة منح ضمانات خاصة للأجانب ، غدت عامة ، حتى أنه في مطلع القرن الخامس عشر ، يشاهد قناصل إيطاليون يملكون سلطات قضائية واسعة في الأراضي المنخفضة ، وحتى في لندن ، وأخيراً وقبل ستين عاماً من فتح القسطنطينية من قبل الأتراك المسلمين ، سمح للجماعة الإسلامية المقيمة فيها ، أن تحكم من قبل قاض ، وبموجب الشريعة الإسلامية[2].

ومثل تلك الضمانات ، الاتفاقات التي وقعها السلطان محمد الثاني مع جنوة في سنة ١٤٥٣م[3] ، ومع البندقية في سنة ١٤٥٤م ، وهي لم تخرج في الواقع عن تأكيد ما كانوا يتمتعون به في هذه المدينة من حقوق ، في ظل الحكم البيزنطي[4]. وقد كانت بحسب قول «براون» : «مقدمة إن لم تكن نموذجاً للاتفاقات التي حدثت بين الدولة العثمانية والأمم الأخرى ، في القرن السادس عشر»[5].

وبعد ضم السلطان سليم الأول لبلاد الشام ، في سنة ١٥١٦م ، ثم مصر في سنة ١٥١٧م ، فإنه أكد للبنادقة ما كانوا قد نالوه من سلاطنة مصر المماليك قبله ، ولم يجده أمراً غريباً ، بل ودُعم في سنة ١٥٢١م ، وجاء السلطان سليمان القانوني ، فضمن في سنة ١٥٢٨م ، الحقوق التي كان يتمتع بها الكاتالانيون والفرنسيون في الإسكندرية . ووقعت معاهدة سنة ١٥٣٥م ، بين سليمان القانوني وفرانسوا الأول، لتعمم تلك الحقوق الواردة في وثيقة ١٥٢٨م، على مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية .

---

(١) (1) M.F.Elie De La Primaudie: Les Arabes en Sicile et en Italie. Paris 1868. P: 319.

(٢) (2) Brown: Op. Cit. P: 17

(٣) يرجع إلى الفصل السابق (3) ibid: PP: 27-28

(٤) (4) ibid: P: 31

(٥) (5) Ibid. P: 29

فمعاهدة سنة ١٥٣٥م ، إذن ليست نظاماً جديداً يحدد أوضاع الأجانب في الدولة العثمانية ـ كما يشير إلى ذلك كثير من المؤرخين ـ ، وليست هي الأساس الذي استندت إليه الدول الأخرى لتنسج معاهداتها على منواله ، وإنما هي في الواقع تكرار في كثير من بنودها لبنود وردت في صك عام ١٥٢١م مع البنادقة ، الذي يعتبره «هامر» هو الأساس ، والمصدر الأول الذي اعتمدت عليه جميع الدول عند توقيعها اتفاقياتها مع الدولة العثمانية[1] ، كما أنها في كثير من فقراتها مماثلة لوثيقة سنة ١٥٢٨ مع الكاتالانيين والفرنسيين.

ويستدل مما سلف أن هذه الاتفاقية التي أثير حولها الكثير من الضجيج والدراسات ، لم تفعل سوى أنها ثبتت نهجاً سابقاً ، وعممت قواعد راسية من الماضي ، ووسعت على جميع مقاطعات الإمبراطورية العثمانية تلك القواعد ، التي كانت تخص بقعة أو أكثر من بقاعها ، كما أنها كانت أول معاهدة تعقد بين دولة غربية ملكية كبيرة ، تكامل إلى حد ما بناؤها القومي بالمفهوم الحديث ، ووقفت تنازع الإمبراطورية الجرمنية المقدسة في أوربة السلطة والسيادة ، وبين الدولة العثمانية المسلمة التي كانت تنظر إليها أوربة كأكبر قوة آنذاك. ومما لا شك فيه أن هذه المعاهدة قد أثارت الرأي العام الأوربي المسيحي ، ولكن يبدو أنها لم تحرك الرأي العام الإسلامي ، إذ لم يشر إليها المؤرخون العرب المسلمون المعاصرون بقليل أو كثير ، واعتبرها المؤرخون الأتراك حادثاً عادياً كغيره من الحوادث ، التي كانت تعيشها الإمبراطورية العثمانية.

وكان سبب إثارة الرأي العام الأوربي ، هو أنها فتح جديد في العلاقات بين الدول الغربية المسيحية ، والمسلمين المهاجمين لأوربة ، والمكتسحين لأرضها ، ولأنها أحيطت بظروف تاريخية وسياسية معينة ، فتقت حولها ضجيجاً وصخباً. إن المعاهدة في حد ذاتها لم تكن مدعاة

---

(١) Hammer: Op. Cit. T: V.PP: 21-22

للاهتمام ، وإنما ما ترتب عليها من تحالف[1] ، بين ملك فرنسة الذي كان ينادي بحرب صليبية ضد الأتراك المسلمين ، وبين سلطان هؤلاء الأتراك ، تحالف وجه ضد الإمبراطورية الجرمنية المقدسة ، الحامية عسكرياً للمسيحية. فلا بد أن تدور حولها التساؤلات ، وأن يشن الرأي العام المسيحي الهجوم على فرنسة لاتجاهها هذا. وإنــه ليـرى أن فرنسة أخذت منذ ذاك الوقت ، تضفي على هذه المعاهدة التجارية صفة «الامتياز» ، وتمنحها الطابع الديني ، الذي ظلت تدافع عنه وتصر على نيله رسمياً من الدولة العثمانية ، حتى منتصف القرن الثامن عشر. وكان هدفها من ذلك تغطية موقفها السياسي من الأتراك المسلمين ، بهذا الستار التجاري والديني ـ بحسب زعمها ـ معاً ، فانبرت تعلن في كل مناسبة وظرف ، لإقناع الرأي العام الأوربي بصفة عامة ، والرأي العام المسيحي الفرنسي بصفة خاصة ، بأن غايتها من علاقاتها هذه مع الدولة العثمانية ، حفظ الأماكن المقدسة ، وحمايتها ، ورفع لواء المسيحية عالياً ، وتحقيق أرباح تجارية ليست حكراً عليها وحدها ، وإنما هي مفتوحة للدول الأوربية المسيحية الأخرى. فالمعاهدة إذن امتياز حصلت عليه فرنسة لصالح المسيحية جمعاء ـ بحسب ادعائها ـ. وهذا ما حاول «دونواي» أن يؤكده في القسم الأول من المذكرة ، التي قدمها إلى الملك في سنة ١٥٧٢م[2] ، وما أراد «ديهـة Deshayes » تدعيمه في رحلته إلى الأرض

---

(١) يرجع إلى الفصل السابق. ص١٤٠-١٤١ إذ يؤكد بعض المؤرخين أن معاهدة تحالف قد تلت معاهدة التجارة، وأن الذي وقعها كان «مونلوك» أسقف فالانس، الذي تلا لافورة في سفارة القسطنطينية، وكانت المعاهدة سرية ودفاعية موجهة ضد شاركان. وبالطبع لم يصل إلى علم المؤرخين نص لها، ولكنها عرفت بنتائجها بحسب اعتقادهم. إلا أن «هامر» رد هذا القول كما رأينا.

(2) De Testa: Récueil des Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Etrangères. Vol. 1 PP: 99-101

Charrière: Négociations de La France.. T:III. P: 253-254

(٢) وجاء فيها:

«إن السبب الأول لتحالف من سبقوك مرتكز على العقيدة والدين. . والسبب =

المقدسة ، وفي كتابه الذي نشره عنها في القرن السابع عشر[1].

إن اتفاقية سنة ١٥٣٥م ، معاهدة تجارية عادية ، بل إنها أضعف في الواقع من وثيقة سنة ١٥٢٨م ، لأن عنصر المعاملة بالمثل قائم في عدد من بنودها[2] ، على الرغم من محاولة بعض الحقوقيين تغطية هذه الناحية ونفيها[3]. ولقد ثبت أن أصل هذه المعاهدة الأول مفقود ، ويبدو أنه فقد بعد فترة قصيرة من توقيعها ، أي ربما تكون جميع البنود في الأصل الضائع ، ينطبق عليها مبدأ المعاملة بالمثل ، لأن الفقرات التي تخص فرنسة وحدها ـ على الرغم من أنها تنسجم مع ما ورد في وثيقة سنة ١٥٢٨م ـ إلا أنها تظهر وكأنها نابية عن مجموع المعاهدة ، أو كأنها قد

= الثاني . . التجارة . . التي منحوها حرة لجميع المسيحيين تحت اسم القناصل الفرنسيين وسلطتهم . . ».

(١) (1) Le Sieur Deshayes: Voyage De levant. P: 308
«ان المسيحية كلها تدين للملك الكبير، بسبب الفوائد التي حصلت عليها نتيجة التحالف الذي تابعه ملوكنا حتى هذا الوقت».

(٢) البند (الأول) الذي ينص على حرية التجارة للطرفين، والبند (الثاني) الذي يشير إلى حرية البيع والشراء، وإلى مساواة الطرفين في دفع الضرائب، والبند (العاشر) حول فك الأسرى والعبيد، والبند (الحادي عشر) عن معاملة مراكب الطرفين لبعضها بعضاً، والبند (الثالث عشر) حول غرق المراكب من الطرفين، والبند (الخامس عشر) حول دفع الضرائب، والسخرة، والبند (السابع عشر) حول تصديق المعاهدة.

(٣) يذكر P.DE Rausas ، في كتابه المشار إليه سابقاً (ج ١ ، ص ١٤) «أن هذه الاتفاقية وحيدة الطرف، لأن أحد الطرفين فقط هو الملزم» ويتفق معه في القول «فلاسان» إذ يبين أنه «من الخطأ إعطاء الاتفاق اسم معاهدة إذ في المعاهدة يفرض وجود طرفين متعاقدين يبحثان عن مصالحهما. أما في هذا الاتفاق فلا يوجد إلا امتيازات لطرف واحد، وإعفاءات أعطيت بإرادة حرة من الباب العالي إلى فرنسة» وهذا عكس ما ذكره «دو تيستا» (ج ١ ص ٦)، بأن المعاهدة اعتمدت على مبدأ المعاملة بالمثل، ومن ثم فإن لها صفة معاهدة متبادلة الشروط Synallagamatique .

صيغت وحدها ، بحيث بدا أن الانسجام غير قائم بين مختلف البنود والفقرات[1].

ولم تكن الدولة العثمانية بغافلة عن مضمون معاهدة سنة ١٥٣٥م ، وبأنها معاهدة حقّة وقعت بين طرفين ملزمين على تنفيذ بنودها بشكل متساو. فقد ذكر السفير الفرنسي في رسالة له في (٢٠ أيار ـ مايو ـ سنة ١٥٧٧م) ، بـ: «أن الباشا يرفض إعطاء الأجانب تصريحاً بالتجارة والإقامة. وكان يقول: إن فرمان سنة ١٥٦٩م ، لا يتمشى مع المعاهدة القديمة التي عقدت بين سليمان وفرانسوا. فما أخذناه في عهد السلطان سليم ، (ويقصد الثاني) ، ليس إلا أمراً لصالح التجار ، وليس معاهدة بين أمير وأمير ، وليس مؤيداً من كلا الطرفين ، لتكون ملزمة بالمعاملة بالمثل»[2]. ويطلب في رسالته هذه أن يبحث في كل مكان عن المعاهدات القديمة ، وأن يرسل مبعوثاً جديداً للمفاوضة مع السلطات العثمانية.

وهذا يدعو إلى التساؤل ، هل كان ضياع المعاهدة الأصلية مقصوداً ، حتى لا يرسم على منوالها ، وتبقى التجديدات في المواثيق ، والاتفاقات القادمة ذات طرف واحد لا طرفين ، أي ليقضي على مبدأ المعاملة بالمثل ، أو أن الضياع كان لإهمال من الطرفين؟ إن احتمال التظاهر بضياع النص الأصلي للمعاهدة ، له مسوغاته بالنسبة للطرفين ، ففرنسة تصل إلى مبتغاها دون أن يكون هناك نص على مبدأ المعاملة بالمثل ، إذا نجحت مفاوضاتها الجديدة مع السلطان ، والباب العالي يمكنه أن يتخذ من الضياع حجة لعرقلة المفاوضات ، ومضايقة فرنسة والضغط عليها ، كما يبدو ذلك من الرسالة السابقة التي ذكر طرف منها أعلاه. ويؤيد هذا الاحتمال بالنسبة إلى فرنسة ، أنها عندما وقعت معاهدة سنة ١٥٣٥ ، لم

---

(١) البنود الخاصة بالفرنسيين، أورعايا الملك، هي الثالث والرابع والخامس والسادس. والسابع والثامن والتاسع والثاني عشر والرابع عشر.

(2) Charrière: Op. Cit. T.111. PP: 695. 696. Note

تكن قد درست بنودها على الواقع ، أي أنها لم تقتبس محتوياتها من تجربتها التجارية في أنحاء الدولة العثمانية ، وإنما من وثيقة سنة ١٥٢٨م . فهي لم تطرق الباب التجاري بعد ، بل إن «بليسيه دو روزاس» يقول: بأن فرنسة عندما أوفدت مبعوثها إلى البلاط العثماني للمفاوضة ، لم ترسله لهدف تجاري ، كما كانت تفعل البندقية مثلاً ، في عهد المماليك ، أي أنها لم تطلب الاتفاقية التجارية ، وإنما أعطيت لها[1].

وفي الحقيقة لقد كان هم فرنسة في المرحلة الأولى بعد توقيع الاتفاقية ، هو الحصول على تحالف سياسي وعسكري ، مع الدولة العثمانية ، ومن ثم كان شغل سفرائها الشاغل في القسطنطينية ، تأكيد التحالف السياسي بشتى الوسائل. ولكن عندما بدأت تجارة رعاياها تأخذ مجراها في أنحاء الدولة العثمانية ، حوالي سنة ١٥٥٠م ، وشرعت تحس بنتائج المعاهدة وثمراتها الطيبة على تجارة مواطنيها ، وحياة جالياتها ، فإنها بدأت تسعى بكل قواها لتجديدها وتثبيتها ، وإضافة ما تراه مناسباً ، وحذف ما تراه مضراً بمصلحتها. وفعلاً فقد مضى أكثر من ربع قرن قبل أن تعمل فرنسة على دعم المعاهدة ، أو إعادة المفاوضات من أجلها ، على الرغم من وفاة الملك فرانسوا الأول ، ثم وفاة السلطان سليمان القانوني. والمهم أنه عندما نجحت المفاوضات من جديد ، بين ملك فرنسة والسلطان سليم الثاني ، سنة ١٥٦٩م ، فإنه لم تعقد معاهدة ملحقة بالأولى ، وإنما صدرت الضمانات بميثاق منحه السلطان لملك فرنسة. وهكذا بعد ضياع نسخة المَعاهدة الأولى ، فإن جميع التجديدات جرت بنفس الطريقة الأخيرة ، أي على صورة عهد يصدره السلطان دونما إشارة فيه إلى المعاملة بالمثل[2].

وربما يقول قائل: بأن الأتراك المسلمين لن يستفيدوا من شروط مماثلة ، تمنح لهم في أرض الفرنجة ، لأنهم لم ينساقوا وراء التجارة

---

(١) (1) P. DE Rausas: t.1. P: 8

(٢) (2) De. Testa, OP. Cit. T.1.P: 6

الخارجية ، ولم يكن لهم من جاليات ما في بلاد الغرب. ربما يكون في هذا القول بعض الصحة ، ولكن ليس كل الصحة ، إذ لا بد من ملاحظة أمرين ، أحدهما: أن عقد اتفاقية من هذا اللون ، يشجع رعايا الدولة العثمانية على القيام بتلك التجارة ، وثانيهما: أن سكان شمال إفريقية من العرب المسلمين ـ الذين كان الأوربيون يطلقون على بحارتهم اسم القراصنة البربر ـ كانوا نشيطين جداً في مجال الملاحة البحرية ، والتجارة في البحر المتوسط ، كما أن كثيراً من المسيحيين واليهود والأرمن ، من رعايا الدولة العثمانية ، كان لهم نشاطهم التجاري الواسع في مدن إيطالية ، ولا سيما ليفورن[1] ، بل كان هناك مسلمون يعملون في البندقية ، ولا أدل على ذلك من الفندق الخاص بهم في تلك المدينة[2].

ومن كل ما ذكر ، نستنتج أن معاهدة سنة ١٥٣٥م ، لا تحوي امتيازات خاصة بفرنسة. ولو كانت كذلك ، لما كان الملك فرانسوا الأول من السذاجة بحيث يفتحها للبابا ، وملك إنكلترة ، وملك سكوتلاند. فهي إذن امتداد لأوضاع كان يتمتع بها الأجانب ، في كثير من الدول المسيحية ، وفي الدولة الإسلامية قبل مجيء الأتراك العثمانيين ، وهي عرف شبه دولي ، لم تَرَ الدولة العثمانية عليه من غبار ، فأقرته وسارت على نهجه. وإن المواثيق التي منحت من مختلف السلاطين ، إلى جميع الدول الأوربية ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، لم تخرج في

---

(١) (1) Masson: Op. Cit. P: 117

(٢) (2) Galibert: Histoire de La République de Venise. P: 175

«لقد عومل الأتراك في البندقية كما عومل الأرمن والألمان، فقد خصص لهم مكان في سنة ١٥٧٩م، قرب كنيستي القديسين جان وبول. وفي سنة ١٦٢١م، نقلوا إلى قصر دوق فرارا القديم، على القناة الكبيرة، الذي يسمى اليوم «فندق الأتراك Fondacci Di Turchi» وكانت الإقامة فيه شبه سجن، فكل الفتحات المطلة على الطريق العامة يجب أن تغلق، ما عدا واحدة، ولقد أقيم عليه حرس مسيحي، ينفق عليه المقيمون فيه، ويجب أن تغلق أبوابه عند مغيب الشمس، وتمنع النساء ويمنع الصغار والشباب من دخوله».

اطارها الرئيسي عن وثيقة سنة ١٥٢١م ، الممنوحة للبندقية ، وميثاق سنة ١٥٢٨م ، المعطى للكاتالانيين والفرنسيين ، ومعاهدة سنة ١٥٣٥م. ولكن هذا لا يمنع من القول: إن بنوداً جديدة قد ضمت إليها مع الزمن ، نجمت عن الممارسة الفعلية للتجارة والإقامة في أرض الدولة العثمانية ، وعن مطامع بعض الدول التي كانت لها سياسة بعيدة الهدف ، في منطقة الليفانت ، وبخاصة في سورية بالذات. وإذا كان تجديد هذه الاتفاقات يتم بيسر في القرن السادس عشر ، فإن الدول الأوربية أخذت تلاقي فيما بعد صعوبات أكبر في تأكيد ما كانت قد نالته من هذه العهود ، بسبب إحساس الدولة العثمانية بخطورتها على وجودها ، وبأنها وسيلة لتدخل الغرب المسيحي الطامع في شؤونها ، وبسبب تطورات السياسة العالمية ، وموقف بعض الدول العدائي منها ، ويضاف إلى ذلك ظهور فئة من الوزراء ، همها الحصول على الرشوة اللازمة لمنح تلك العهود. وفي الواقع شرعت الدول الأوربية منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر ، تستغل ضعف الدولة العثمانية ، واضطراب أحوالها ، وضيق ذات يدها ، لتضغط عليها وتنال أقصى مطالبها منها. إلا أنه على الرغم مما كانت الدولة العثمانية تعانيه من بلبلة وفوضى ، وضعف سلاطين ورشوة ، وعلى الرغم من ألاعيب الدول الدبلوماسية في القسطنطينية ، فإنها صمدت أمام الضغط ، لأنها أخذت تشعر بأهداف الدول الأوربية من نيل تلك المواثيق ، ومدى تهديدها لكيانها وسيادتها. ولكن صلابتها ستتهاوى أمام الطرقات الأوربية العنيفة ، والضعف المتسلل إليها في القرن السابع عشر.

فنظام ما يسمى «الامتيازات» ليس إذن نظاماً جديداً للأجانب ، وإنما هو نظام قديم أدخلت عليه بعض التعديلات ، نتيجة لتطور العلاقات والعصر. ولكن السؤال الآن ، ما هي الأسباب التي أدت إلى إيجاد مثل هذا النظام منذ القديم حتى عهد الدولة العثمانية ، هذا النظام الذي يرى فيه الكثيرون انتقاصاً من سيادة الدولة التي منحته؟ فإذا كانت بعض تلك

الامتيازات التجارية والحقوقية ، التي منحت للمدن الإيطالية في نطاق الدويلات الصليبية ، والإمبراطورية البيزنطية ، تجد تفسيراً لها في أنها كانت ثمناً لخدمات ، أو مساعدات حربية ، قدمتها تلك المدن لتلك الدول ، ومن ثم كانت في وضع الحليف القوي الذي لا يستغنى عنه ، والذي له الحق في أن يملي شروطه مهما كانت شديدة وقاسية ، فإن العهود والمواثيق والاتفاقات التي صدرت عن السلاطين المسلمين ، لا تقبل نفس التعليل ، لأن وحدانية الطرف فيها لم تكن نتيجة سيطرة قوي على ضعيف. فقد كانت الحملة الصليبية قد خسرت معركة المنصورة ، عندما منح سلطان مصر إلى القديس لويس الوثيقة ، التي تسمح بإقامة قنصلية فرنسية في الإسكندرية وطرابلس ، وكان صلاح الدين هو السيد المظفر عندما وقع اتفاقية مع بيزة والمدن الإيطالية الأخرى ، وكذا الأمر مع بقية سلاطين المماليك والعثمانيين. فوثيقة سنة ١٥٢٨م ، منحت لفرنسة من قبل سليمان القانوني ، وملكها فرانسوا الأول في الأسر ، بعد هزيمته في معركة بافيا ، ووقعت معاهدة سنة ١٥٣٥م ، وكانت الدولة العثمانية في الأوج. ربما يكون العامل الاقتصادي الهادف إلى جذب التجارة الأوربية إلى الشرق ، هو عامل رئيسي ، إلا أنه لا يكفي لتفسير نظام الضمانات القائم في الامتيازات ، أي لا يمكنه بحسب رأي الكثيرين من المؤرخين والحقوقيين ، أن يفسر كيف أن سلاطين أقوياء ومنتصرين ، يهشمون برضاهم سيادتهم الفعلية ، بتجريدها من بعض اختصاصاتها الرئيسية ، ألا وهي التشريع والقضاء.

إن الامتيازات ليست في الواقع نتيجة عوامل اقتصادية ، وليست نتيجة فتح بالقوة ، وإنما يجب البحث عن أصولها بعيداً عن المفهومات الحديثة للدولة وسيادتها ، «فعلينا أن نزيل من أذهاننا ـ كما يقول دو روزاس ـ مضمون سيادة الدولة المتعارف عليه الآن ، لأننا إذا نقلنا إلى القرن السادس عشر ، أفكارنا الحالية عن دور الدولة وحقوقها ، فإن الامتيازات

تصبح مشكلة لا تفسير لها»[1] ، بل إنها «تغدو مسألة تاريخية من الصعب حلها»[2] .

«إن المفهوم الحديث للدولة ـ كما يضيف دو روزاس ـ هو آخر تعبير عن التقدم الحقوقي ، فالدولة وهي سيدة مطلقة على أرضها ، تسن القوانين وتعممها على جميع سكانها ، مواطنين وأجانب على السواء ومهما كانت معتقداتهم الدينية . ولكن هذا المفهوم لم يكن نفسه في كل عصر وزمن ، وإنما تطور ونما شيئاً فشيئاً ، بحسب إبداع كل شعب ونضوجه . ولقد ابتدأ ذاك التطور من اليوم الذي تخلصت فيه الفكرة الحقوقية من المفهوم الديني ، هذا المفهوم الحقوقي عند جميع الشعوب في الأزمنة الأولى . أي أن التطور قد أخذ مجراه منذ اليوم ، الذي حطم فيه القانون الروابط التي تربطه بالدين ، ونبتت فيه فكرة الحق العام للإنسان ، المرتكز لا على عقيدة دين معين ، وإنما على مبادىء أخلاق عالمية . وهو حق مشترك ، ومطبق على الجميع ، لأنه مقبول من الجميع . فالمفهوم الحديث للدولة ، هو مفهوم لا ديني ، وطالما بقي القانون ممتزجاً بالدين ، فإن الدولة تبقى غير شاعرة بدورها وحقوقها . إن الفكرة الحديثة للدولة مرتبطة بشدة بمفهوم الأرض ودور الدولة حالياً هو دور أرض . أما القانون الديني ، فهو بالضرورة شخصي ، لأنه وضع من أجل المؤمنين فقط ، أي أنه لا يسيِّر أو يحمي غيرهم ، وحتى عندما يعاقب ، فإن فقراته لا تمس إلا المؤمنين»[3] .

ويتابع «دو روزاس» شرح وجهة نظره ، فيتساءل عن وضع الأجنبي إذن في إطار القانون الديني السائد لدى مختلف الشعوب في العصور

---

(١) (1) P. De Rausas. T.1. P: 18

(٢) (2) Ancien Diplomate: OP: CIT. P: 12

(٣) (3) P. DE Rausas. T.I. P: 19

القديمة. ويصل إلى ما وصل إليه المؤرخون ، من ان الاجنبي كان خارج القانون ، فهو لا يسهم في الحياة الدينية للمواطنين ، ومن ثم لا يمكن لآلهة المدينة التي هو فيها أن تحميه ، والمدينة لا تدين له بأي عدل ، لأن قوانينها ليست له[1]. إنه العدو Hostio ، وحالته تلخص بما يلي : «تجاه الغريب فإن موقف السلطة هذا أبدي Adversus hostem aeterna auctoritas [2] .

ولكن الضرورات الاجتماعية تجبر المواطنين على عدم معاملة الأجنبي كعدو، وتضطرهم مصلحتهم الخاصة إلى منحه حق الدخول في الحياة الحقوقية ، فيغدو الغريب عندها مالكاً ، ودائناً ، ومديناً، وتاجراً ، وصانعاً ، وتحدد حقوقه ، وكذا واجباته. فهو يخضع إذن لقانون ، ولكن أي قانون؟ إنه لا يمكن أن يكون قانون البلاد التي تستقبله ، لأنه لا يسهم في مظاهر عبادتها ودينها ، ولا يُمكن خلق قانون خاص به ، لأنه لا قانون خارج الدين ، ومن ثم فلا مفر من تطبيق قانونه الخاص عليه[3]. وأن القانونين الروماني واليوناني ليعطيانا مثالاً هاماً عن هذا التطور[4]. ويصل «دو روزاس» أخيراً إلى القول: «بأننا إذا أدركنا النظرية السابقة ، نكون قد فهمنا نظام الإمتيازات. لأن هذا النظام عندما سارت علية الدولة العثمانية ، كان تشريعها هو التشريع الإسلامي ، فغير المسلم سيكون إذن خارج القانون ، والمسلمون وحدهم هم الذين يستظلون بظله. ولكن الأجنبي لا يمكنه أن يبقى العدو ، فعندما فرضت المصالح التجارية ، والمطالب السياسية ، تنظيم الوضع الشرعي للأجنبي ، فإن هذا التنظيم سار دون صعوبة ، وبشكل طبيعي ، أي بقي الأجنبي خاضعاً لقانونه الخاص ، لأن قانون الدولة العثمانية هو قانون ديني ، لا يمكنه أن يطبق عليه. فالامتيازات إذن هي التعبير الإيجابي عن «نظام شخصية

---

(١) (1) F. De Coulange: Op. Cit. PP: 228-230

(٢) (2) P. de Rausas: Op. Cit. T. 1. P: 19

(٣) (3) P. De Rausas: T.1 P: 20

(٤) (4) F. De Coulange: Op. Cit. PP: 226-232

- R. Flacelière: Op. Cit. P.P: 59-64.

القوانين» ، فعندما يكون قانون شعب ما ، هو جزء لا يتجزأ من دينه ، فإنه يجب ألا يطبق على من يعتنق ديناً آخر ، لأن هذا ما يفرضه الاحترام لحرية الضمير ، التي هي أبرز أنواع الحريات وأهمها. فالخلفاء والسلاطين، بمنحهم للأجانب والمسيحيين الخاضعين لهم قوانينهم وحكامهم ، كانوا قدوة مثلى في التعبير عن حرية الضمير ، لم تتبعها أوربة مع الأسف»[1].

ويشرح هذه المرحلة «الشخصية» في نمو القانون الحقوقي «هولاند» فيقول: «إنها مرحلة من تطور الحضارة الإنسانية ، لا يكون فيها القانون موجهاً إلى سكان البلاد بمجموعهم وإنما إلى أعضاء قبيلة ، أو إلى أتباع نظام ديني ، دون النظر إلى المكان الذي يقيمون فيه»[2]. أما (إمرتون) ، فقد عالج النقطة نفسها ، ولاحظ أن الجرمني يفكر في حقوقه الشرعية وكأنها تخصه ، فقانونه جزء من نفسه ، فهو لا يمكنه أن يغيره ، أو يتخلص منه ، مثلما لا يقدر أن يغير نفسه أو يتخلص منها. فإذا انتقل إلى أرض شعب آخر ، فإنه يحمل قانونه معه ، ويعمل على فرض الاحترام له ، وهذا ما يسمى بـ «شخصية القانون» مقابل «إقليمية القانون»[3].

ولكن إذا عدنا إلى الشريعة الإسلامية ، التي هي المستند القانوني لجميع الدول الإسلامية ، التي أصدرت مثل تلك المواثيق ، فإننا لا نجد أبداً أن ما قاله «دو روزاس» ، أو «هولاند» ينطبق عليها. فهي شريعة دينية حقاً ولكنها «شريعة عامة لجميع البشر»[4] وتحمل «صفة العموم في حق الناس كافة ، إلا أنه تعذر تنفيذها في دار الحرب ، لعدم الولاية ، وأمكن في دار الإسلام»[5]. وهذا يعني أنها تشمل في صلبها القوانين التي تحكم

---

(١) (1) P. De Rausas: T. 1. PP: 21-22
(٢) (2) Holland: Elements of Jurisprudence. P: 401
(٣) (3) E. Emerton: Introduction to The Study of The Middle ages. P. 75.
(٤) الدكتور عبدالكريم زيدان أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ص ٥٩٤.
(٥) الكاساني ـ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ج ٢ ص ٣١١.

المسلمين وغير المسلمين ، من سكان البلاد الأصليين ، الذين جعلهم المسلمـون في ذمتهم ، والـوافدين إليها الذين منحوهم الأمان لأنفسهم وأمـوالهم(١). فمن المعروف بين الفقهاء ، أن للذميين ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم(٢). ومن هذا يتضح أن الذميين - وهم مخالفون في دينهم للدين الإسلامي - هم كالمسلمين في الحقوق والواجبات ، كقاعدة عامة. ولكن يرد على هذه القـاعـدة بعض استثـنـاءات ، تشترط للتمتع ببعض الحقـوق توافر العقيدة الإسلامية في الشخص ، ولا تكتفي بتبعيته لدار الإسلام. ويقول «السيد زيدان» : «ألا غرابة في هذا الاستثناء ، لأن الدول حرة في تنـظيم تمتـع المواطنين بالحياة القانونية الداخلية ، فقد تسوي بينهم ، وقد تفرق ، استناداً إلى اختلافهم في بعض الأوصاف ، والدولة

---

(١) يظهر هذا واضحاً في العهد الذي منحه عمر بن الخطاب لأهل إيلياء (القدس)، الطبري - ج ٣ ص ١٠٥ - محمد كرد علي -. خطط الشام ج ١ ص ١١٨. «بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى عبدالله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعـطاهم أمـاناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، وسقيمهم وبريئهم وسائر ملتهم، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيّزها ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله، حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلي بيعهم وصلبهم، فإنهم آمنـون على أنفسهم وعـلى بيعهم وصلبهم، حتى يبلغـوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان، فمن شاء منهم قعد وعليه ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم، وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله، وذمة رسوله، وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية».

(٢) الـدكتـور زيدان - أحكام الذميين والمستأمنين ص ٧٠. وقد استند في ذلك على حديث لم يتناقله المحدثون، وأورده الكاساني (البدائع. ج ٣ ص ١٠٠) ويقول: «اذا قبلوا عقد الذمة، فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين».

الإسلامية ، تعتبر الوصف الديني هو الأساس المقبول للتمييز بين المواطنين في بعض الحقوق ، وكذلك في بعض الواجبات»[1]. فالشريعة الإسلامية إذن هي التي تضع الحكم المناسب للقضايا التي تخص غير المسلمين ، دون أن تحيل القضية إلى شريعة أخرى لاستمداد الحكم منها ويكون حكم الشريعة الإسلامية في هذه الحالة ، التي روعي فيها المعتقد الديني من أحكام الشريعة الإسلامية نفسها ، لا من أحكام شريعة أخرى[2].

هذا هو وضع أهل الذمة في إطار الدولة الإسلامية ، والتشريع الإسلامي. وعندما فتح العثمانيون بلاد جنوب شرقي أوربة فإنهم عاملوا المسيحيين واليهود في تلك البقاع معاملة مماثلة لمعاملة العرب المسلمين للمسيحيين ، عندما قاموا بفتح بلاد الشام[3]. إذ نظروا إليهم كمجموعة بشرية لها عقيدتها ، فحفظوا لهم حياتهم ، وعليهم أملاكهم ، وصانوا لهم حرية عبادتهم على أن يدفعوا الجزية والخراج ، وتركوا لرؤسائهم الدينيين علاقاتهم ، ومعاملاتهم التفصيلية الخاصة القائمة فيما بينهم. وهكذا كان يمثل المسيحيين بطاركتهم ، واليهود حاخاماتهم ، والحكومة تتصل بهؤلاء لضبط صلاتها العامة مع رعاياها الذميين[4]. أي أن الرؤساء الدينيين ، كانوا يشرفون على تطبيق ما يخص أهل الذمة في التشريع الإسلامي.

ولما فتح محمد الثاني مدينة القسطنطينية ، أوجد لأهل الذمة تنظيماً مركزاً ، فقد أطلق على كل مجموعة منهم لقب «ملّة» ، وعلى الموظف المسؤول عن شؤونها أمام الدولة «الملة باشي». وعلى الرغم من وجود دقائق تفصيلية جديدة في التنظيم العثماني لهذه الفئة ، فإن النظام بحد ذاته ليس جديداً[5].

---

(١) نفس المصدر السابق. ص ٧١.

(٢) نفس المصدر السابق. ص ٥٩٤.

(٣) يرجع إلى عهد الأمان الوارد تحت الهامش رقم (١)، ص: ٢٢٠، المعقود للمسيحيين في إيلياء.

(٤، ٥) يرجع إلى ليلى صباغ. الفتح العثماني لسورية ومطلع العهد العثماني فيها.

إن ما أشرنا إليه إذن ينفي منح أهل الذمة حق السير بموجب تشريعهم الخاص ـ كما قال دو روزاس ـ ، فهم يسيرون بموجب الشريعة الإسلامية وأحكامها ، وإن كان بعض هذه الأحكام غير متطابقة مع ما يسير عليه المسلمون .

وكما كان لأهل الذمة قانونهم في نطاق الشريعة الإسلامية ، فإن الجاليات الأجنبية لها أحكامها . وعلى الرغم من اعتناق معظمها لنفس ديانات أهل الذمة ، فإن لها وضعها الخاص ، وإن كان متشابهاً في كثير من حدوده مع أوضاعهم . فالأجانب في دار الإسلام هم «المستأمنون» ، أو هم في الأصل أهل دار الحرب[1] ، الذين طلبوا الأمان من المسلمين في دار الإسلام ، فمنحوه من أمام المسلمين أو من آحادهم[2] . وهذا الأمان يمنح بالطبع إذا لم يكن منه ضرر على المسلمين . ويصنف فقهاء المسلمين الأمان الممنوح للتجار الأجانب من دار الحرب ، ضمن أمان «العرف والعادة» ، ويدخل فيه الأولاد والمال[3] . ولا ينتقص أمان المستأمن برجوعه إلى دياره لتجارة أو حاجة ، إذا ما كان عازماً على العودة ثانية إلى دار الإسلام[4] .

= ص٢٠٠-٢٠١ .

- Gibb & Bowen: The Islamic Society & the West. 2 Parts. London, New york - Toronto. 1957. Part. II. P: 203-228

-Tritton: The Caliphs and their Non Moslem Subjects. London 1930. P: 86-88

(١) يقسم فقهاء المسلمين العالم إلى دارين، دار الإسلام وهي الدار التي تجري عليها أحكام الإسلام، ويأمن من فيها بأمان المسلمين، سواء أكانوا مسلمين أو ذميين، ودار الحرب وهي التي لا سلطان للإسلام عليها، ولا نفوذ لأحكامه فيها بقوة الإسلام ومنعته . وأهل دار الحرب لا عصمة لهم في نفسهم، ولا في مالهم بالنسبة لأهل دار الإسلام، لأن العصمة في الشريعة الإسلامية تكون بالأمان، أو بالإيمان. الدكتور زيدان ـ أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ص ١٨ ـ ٢٠ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٣ ـ ٥٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٥٥ .

ولقد قررت الدولة الإسلامية للمستأمن في دار الإسلام من الحقوق ما يقرب من حقوق الذمي ، لأن المستأمن هو «بمنزلة أهل الذمة في دارنا». وعلى هذا فالقاعدة العامة ، أن المستأمن في الحقوق كالذمي ، إلا في استثناءات قليلة ، اقتضتها طبيعة كون المستأمن أجنبياً عن دار الإسلام[1]. وهذه الحقوق ـ كما يشير إلى ذلك الدكتور زيدان ـ التي يتمتع به المستأمنون ، مصدرها القانون الداخلي للدولة الإسلامية ، وليس مصدرها قواعد القانون الدولي العام ، أي أن فقهاء المسلمين درسوا أوضاع المستأمنين ، وأوجدوا لها الأحكام من ينابيع الشريعة الإسلامية . فمن حق المستأمن أن تحميه الدولة ولا تؤذيه ، ولا تسبب له الأذى ، لأنه في حمايتها وأمانها[2]. والقاعدة في الواجبات ، كالقاعدة في الحقوق ، أي أن المستأمن كالذمي فيما يلتزمه من التزامات نحو الدولة الإسلامية ، مع بعض استثناءات ، كعدم دفعه الجزية مثلاً[3].

فالدولة الإسلامية إذن مفتوحة في وجوه الأجانب ، فالأجنبي يدخل دار الإسلام بأمان ، حتى من آحاد المسلمين ، أما مدة الإقامة ، فقد تراوحت بحسب تحديد الفقهاء ، بين أربعة أشهر وعشر سنوات[4]. وللمستأمن من الحرية في الرواح والمجيء ، والحق في حماية شخصه من أي اعتداء أو حبسه ، أو معاقبته بغير وجه حق ، لأنه استفاد العصمة لنفسه وماله بالأمان الذي أعطيه[5].

وللمستأمن الحرية في التنقل في دار الإسلام ، والإقامة حيث يشاء ،

(١) الدكتور زيدان . المصدر نفسه ، ص ٧٣ .
(٢) المصدر السابق . ص ٧٣ ـ ٧٤ .
(٣) المصدر السابق . ص ٧٤ ـ ٧٥ .
(٤) المصدر السابق . ص ١١٥ .
(٥) المصدر السابق ص ١١٧ .

إلا ما يخص الحرم والحجاز ، إذ يسري عليه ما يسري على الذمي[1]. كما أن له الحق في العـودة إلى وطنـه ، ولا يمنـع من الخـروج إلا في حالات خاصـة[2]. ولـه حق التمتـع بمـرافق الـدولة[3] ، وبالحقوق الخاصة مثل الذميين ، وهؤلاء في هذه الحقوق كالمسلمين. فله مباشرة جميع التصرفات القانونية لكسب الأموال ، وسواء باشرها مع المسلمين أو مع الذميين. أما حق الملكية ، فهو حق مصون له ، وحكم أمواله هو حكم أموال المسلمين في حرمتها[4]. إلا أنه لا يمكّن من شراء ما فيه تقوية لأهل دار الحرب ، وإضعـاف للمسلمـين[5] . ويخضع المستأمنون لضريبة تجارية تفرض على أموالهم المعدة للتجارة ، وهي في الأساس العشر ، ومن الجائز أن تكون أقل أو أكثر ، بنـاءً على قاعدة المعاملة بالمثل ، (خذوا منهم ما يأخذون منا.)[6] وتستوفى هذه الضريبة مرة واحدة في السنة[7]. وليس هناك ضريبة أخرى غير ما يؤخذ على أموالهم التجارية التي يدخلون بها[8].

من كل ما ذكر عن أوضاع المستأمنين ، يتبين لنا أن ما جاء في العهود والمواثيق الممنوحة للأجانب في الدول الإسلامية ، أكانت فاطمية ، أو أيوبية أو مملوكية ، أو عثمانية ، لم يخرج عما هو موجود في نطاق الشريعة الإسلامية ، فكأني بتلك العهود قد أوضحت للأجانب الذين يجهلون القانون الإسلامي البنـود التي تخصهم منـه . فقـد منحتهم الأمـان وحرية التجارة ، والتنقل والإقامة ، وحتى التمتع بحقوق كحقوق الذميين ، ولا سيما منها حق إقامة

---

(١) المصدر السابق ص ١٢١ .
(٢) المصدر السابق ص ١٢٣ .
(٣) المصدر السابق ص ١٢٧ .
(٤) المصدر السابق ص ١٣١ .
(٥) المصدر السابق ص ١٣٢ .
(٦) نفس المصدر السابق ص ١٧٦ وكانت تتم المقاضاة بنصف العشر أحياناً.
(٧) نفس المصدر. ص١٩٥ .
(٨) نفس المصدر. ص١٩٧ .

الشعائر الدينية والوصية ، ولم تتجاوز الضريبة التي فرضت عليهم ١٠٪ وفي البند الثاني من معاهدة سنة ١٥٣٥م ، يبدو مبدأ المعاملة بالمثل في الضرائب واضحاً وجلياً.

ولكن مدار المناقشة ليس هو ما ذكر آنفاً ، وإنما كيف يسمح للأجانب بالسير وفق قانونهم الخاص ، وفض خصوماتهم أمام قناصلهم ، بدلاً من أن يطبق عليهم التشريع الإسلامي ، وينظر في أمورهم أمام القضاء الإسلامي؟ ولكن حتى هذه الناحية ، التي اعتبرت امتيازاً درست في القانون الإسلامي ، منذ المرحلة الأولى لنمو الدولة الإسلامية ، وثار حولها جدل وبحث. فالقانون الجنائي الإسلامي مثلاً هو قانون إقليمي أكثر منه ديني ، لأنه يطبق على جميع الجرائم التي تقع في دار الإسلام ، بغض النظر عن جنسية مرتكبيها أو ديانتهم ، أي ينطبق على المسلمين والذميين والمستأمنين ، مع اختلاف قليل بين الفقهاء بالنسبة للذميين ، واختلاف أكبر للمستأمنين[1]. ولقد أقر الفقهاء بأنه إذا كان أحد طرفي الدعوة مسلماً ، وجب على القاضي المسلم الحكم بينهما ، سواءاً أكان الطرف الثاني ذمياً أو مستأمناً ، ومهما كان موضوع الدعوى ، وسواءاً أكان المسلم مدعياً أو مدعى عليه[2] أما إذا كان الطرفان مستأمنين ، فيشترط لجواز الحكم بينهما ترافعهما ورضاهما بحكم القضاء الإسلامي ، وإذا ما ترافعا إلى القاضي راضين بحكمه فحاكم المسلمين ، مخيرٌ بين الحكم بينهما وبين الإعراض عن ذلك ، وذلك بحسب قوله تعالى ﴿فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم﴾[3].

(١) نفس المصدر. ص٢١٧-٢١٨. لقد كان رأي «أبي يوسف»، إخضاع المستأمن لكل قوانين الإسلام، بينما يرى (أبو حنيفة) إخراجه أحياناً من بعضها.
(٢) المصدر السابق ص٥٦٩.
(٣) نفس المصدر ص٥٧٠. (سورة المائدة الآية ٤٢).

وهذا يعني ألاّ إلزام للمسلمين في القضاء بين المستأمنين. ولكن السؤال، ما هو مصيرهما إذا أُعرض عن الحكم بينهما؟ ألا يفهم ضمنياً من ذلك جواز تحكيم أفراد منهم بينهم، يقضون بالأمر ويحلون الخلاف؟ وفي الواقع لقد أجاز الأحناف تقليد الذمي القضاء على أهل الذمة(١)، وجواز تولية المستأمن القضاء على المستأمنين، إذا كانوا جميعاً من دار واحدة، لأن للمستأمن حق الشهادة على المستأمنين(٢) ويفهم من هذا أن حكم القنصل بين مواطنيه، وحل خلافاتهم ـ كما ورد في العهود والمواثيق ـ ليس بدعة أو امتيازاً، وإنما هو أمر جائز في الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي، الذي اتخذته الدولة العثمانية مذهبها الرسمي.

ولكن إذا جازت تولية المستأمن القضاء على المستأمنين، فبأي قانون يحكم؟ ليس هناك قول صريح للأحناف، إلا أن الشيخ «عبدالله مصطفى المراغي» قال، دون أن يذكر المصدر الذي استند إليه أنه: «يجوز للوالي المسلم أن يولي القضاء الذمي للنظر في قضاء الذميين، ويحكم عليهم بما تقتضيه شريعتهم، وذلك لأن الوالي المسلم مطلوب منه القيام بمصالح الذميين»(٣). وقياساً على هذا القول يمكن للقاضي من المستأمنين أن يحكم بينهم بموجب شريعتهم. وعلى الرغم من أن معظم الفقهاء لا يقبلون الحكم بغير شرع الإسلام في دار الإسلام، وهذا حق، لأن الشريعة الإسلامية شريعة عامة تضمن حق الإنسان كإنسان، فإن مراعاة بعض الأمور المتعلقة بدينهم وأوضاعهم الخاصة، لا يخرج في الواقع عن إطار الشريعة الإسلامية، ومفهومها العميق. فهي استثناءات اقتضتها طبيعة كون

(١) زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين ص٥٩٦.

(٢) نفس المصدر. ص٥٩٦. ويرى كثير من الفقهاء أن تقليد الذمي القضاء على الذميين، والمستأمن على المستأمنين هو تقليد رئاسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء (ص٦٠٠).

(٣) الدكتور أحمد سلامة. كتاب الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وللأجانب. ص١٠٧.

المستأمن غربياً ، وله ظروف معينة خاصة ، وهي تشبه الاستثناءات التي خُصَّ بها الذميون في الزواج والطلاق ، والوصية وغيرها.

وفي الواقع لقد أعطي القنصل في بادىء الأمر في عهد الأيوبيين والمماليك ، حق الفصل في الشؤون المدنية دون الجنائية ، ولكن عمله ما لبث أن اتسع ، فدخلت ضمنه القضايا الجنائية كذلك. ويظهر هذا بشكل واضح لا لبس فيه ، في اتفاقية سنة ١٥٣٥م ، وفي العهود الأخرى التي منحت لمختلف الدول خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويمكن القول: إن إعطاء مثل هذا الحق للقنصل ، مع مراقبة الأمر من علٍّ من قبل السلطة العثمانية حدث عادي وطبيعي ، ويتمشى مع نظام الملل الذي أوجده السلطان محمد الفاتح. إلا أن الأمر تطور في أواخر القرن السابع عشر ، ومطلع الثامن عشر ، والتاسع عشر ، وتوسعت الدول الأجنبية في حق القضاء الممنوح لها ، حتى أصبح لكل دولة قضاء خاص بها ، بمحاكمه وشهوده وقانونه ، وهذا ما دعا الكثيرين إلى تسمية تلك العهود والمواثيق بالامتيازات. والسبب في ذلك يرجع إلى ضعف الدولة العثمانية ، وتفككها التدريجي ، وتخاذل السلاطين العثمانيين ، وتغلغل النفوذ الأجنبي واللا إسلامي في السلطات العليا للدولة. فالأيام التي كان يقف فيها الصدر الأعظم ، أمام السفير الفرنسي ، ليقول له: بأن العهد الذي منحه السلطان سليم الثاني ، في سنة ١٥٦٩م ، هو غير اتفاقية فرانسوا الأول ـ سليمان القانوني ، لأن مبدأ المعاملة بالمثل غير وارد فيه ، قد اندثر وزال في القرن الثامن عشر، وأصبح لدى كل دولة أجنبية الجرأة الكافية لتطلب لجالياتها في الدولة العثمانية تنظيماً عاماً ، وقضائياً مشابهاً لما هو عليه في بلادها ، ناسية بأن من حق الدولة العثمانية نقض العهد الذي منحته إذا رأت فيه ضرراً بمصلحة رعاياها في دار الإسلام.

ويجب ألا ينسى في غمار هذا البحث ، ومع الإيمان بشمول الشريعة الإسلامية ، لأحكام المستأمنين ، التطور الذي طرأ على الأفكار عامة في العصور الحديثة. فقد أدت العلاقات الدولية الواسعة والمتشعبة ، والاتصال

بين مختلف شعوب العالم ، والتحرر من قيود الماضي ، إلى توسيع أفق التفكير وتنميته ، وإلى رسوخ قيمة الإنسان كإنسان ، وإلى البحث من ثم عن وضع أحكام لعلاقات هذا الإنسان مع أخيه الإنسان ، دون النظر ما أمكن إلى معتقده أو جنسه ، على الرغم من النمو القومي لكل أمة وتمايزها ، ومحاولة كل دولة إنشاء بنية تنظيمية خاصة بها دون غيرها . كما أن التوسع التجاري العالمي ، رافقه هو الآخر تنظيم للقانون البحري ، فيه إنسانية وتسامح . فـ « عادات برشلونة»، المسماة «قنصلية البحر» التي اتبعتها كل من إيطالية والمقاطعات المتحدة ، والعصبة الهانسية ، وفرنسة وإنكلترة ، غدت في القرن الخامس عشر قانوناً دولياً للتجارة البحرية[١] . ولقد تنازلت البندقية منذ سنة ١٤٢٣م ، عن تطبيق حقها في استعباد مواطني دول أخرى ، أو الاستيلاء على ممتلكاتهم ، مقابل ديون هذه الدولة أو ديون رعاياها ، ذلك الحق الذي كان يعتبر في القرن الرابع عشر ، من خصائص سيادة الدولة ، وتبعتها في ذلك إنكلترة في سنة ١٤٩٠م ، ووضعت هذه الأخيرة حدّاً له ، هي وفرنسة في معاهدة وقّعتاها فيما بينهما[٢] . وشرعت الدول تقبل تدريجياً في القرن الخامس عشر ، «نظرية الوضع الخاص Statut » ، التي قال بها «بارتول Bartole » في القرن الرابع عشر ودعا فيها إلى أن على المحاكم حتى الأجنبية منها ، أن ترجع إلى القانون الوطني للطرف المدعى عليه ، من أجل القضايا الشخصية[٣] . وبذلك وضعت أصول الحق الدولي الخاص ، التي كانت تهدف إلى حماية الحقوق الفردية فيما وراء الحدود القومية . وبنفس الوقت الذي كانت تجري فيه هذه التطورات ، كانت الدول تضاعف من علاقاتها مع بعضها بعضاً ، وتقوي تمثيلها الدبلوماسي وتدعمه ، وتعطيه صفة الاستمرار ، وتحل المشكلات الناجمة فيما بينها ، بمعاهدات واتفاقات ، ولا سيما مشكلات التجارة والملاحة ، وبخاصة بعد توسع التجارة ، وتشابك

---

(١) (1) Pirenne: Les Grands Courants de l'Histoire Universelle. T.II. P. 284.

(٢) (2) Ibid: 284

(٣) (3) Pirenne: Op. Cit. T.II. P: 284

مجالاتها بين الدول. ومثل على ذلك معاهدة سنة ١٤٩٦م ، التي وقعت بين الأراضي المنخفضة وإنكلترة ، وبموجبها قضي على «حق الاستيلاء» بين البلدين ، ومنح البحارة الإنكليز والفلامان حق الصيد ، وأعلن الطرفان سياسة الباب المفتوح ، التي تسمح للتجار الإنكليز بالإقامة في الفلاندر ، وللتجار الفلامان بالإقامة في إنكلترة ، كما تقررت فيها حرية التجارة بالمعادن الثمينة(١).

وهكذا كان القانون الدولي ينمو ويدخل في مجال التطبيق ، وبنفس الوقت كان يتحول إلى علم ، وتطغى على نظرياته المفهومات والقيم الإنسانية المنسجمة مع المفهومات القومية(٢).

وكما تركت هذه التطورات الفكرية والواقعية آثارها الكبيرة في السلوك الأوربي ، فإنها انعكست ولو بمقدار ضئيل على الفكر التركي ، عن طريق الاحتكاك الدبلوماسي الواسع في القسطنطينية ، ومن ثم غدا أكثر مرونة وتساهلاً في مختلف القضايا المعروضة عليه ، وبخاصة في أواخر القرن السابع عشر. وإذا كان الباب العالي قد أظهر تشدداً في هذه الحقبة من الزمن ، في منح تلك العهود والمواثيق للأجانب ، فإن هذا لا يرجع إلى تشبثه العقائدي ، أو اعتقاده بمخالفتها للقانون الإسلامي ، وإنما ليتخذ من تشدده وسيلة للضغط على بعض الدول الأوربية ، لتساعده في أزماته مع بعضها الآخر ، أو خشية من تسلطها في المستقبل ، وتغلغل نفوذها ، أو للحصول على الرشاوى المالية ، التي كانت تغدق في مثل هذه المناسبات.

ويمكننا بعد العرض السابق أن نقول: إن ما يطلق عليه اسم «امتيازات» ، هو في الحقيقة أشبه ما يكون بعهود الأمان ، أو عهود الذمة التي منحها المسلمون في القديم لأهل الذمة ، أو للمستأمنين(٣). ويؤيد هذا

(١) (1) Ibid: P: 285

(٢) (2) Ibid: P: 286

(٣) لقد تقدم أهل دمشق إلى أبي عبيدة بن الجراح،عند فتحه لها بمطلب يحددون فيه أوضاعهم، ويطلبون الأمان، وقد منحوا هذا الأمان استنادا إلى ما ورد في هذا

القول ما ذكره «دو تيستا» في تعريفه كلمة «Capitulations» ، التي تعطى باللغة الأجنبية لتلك العهود والمواثيق. فبين أنها تتمشى في الواقع مع الكلمة التركية «أذن نامه» ، أي «عهد نامه» ، فالكلمة لا تعني في أصلها الامتيازات ، كما درج عليها ، وإنما هي مشتقة في الأساس من الكلمة اللاتينية الـ «Capitulatio

= المطلب. محمد كرد علي. خطط الشام. ج ١. ص ١١٩.

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب لأبي عبيدة بن الجراح، ممن أقام بدمشق وأرضها وأرض الشام من الأعاجم. إنك حين قدمت بلادنا سألناك الأمان على أنفسنا وأهل ملتنا، وأنا اشترطنا لك ألا نحدث في مدينة دمشق، ولا فيما حولها كنيسة ولا ديراً ولا قلاية، ولا صومعة راهب، ولا نجدد ما خرب من كنائسنا، ولا شيئاً فيها مما كان في خطط المسلمين، ولا نمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل والنهار، وأن نوسع أبوابها للمارة وأبناء السبيل، ولا نؤوي فيها ولا في منازلنا جاسوساً، ولا نكتم على من غش المسلمين، وعلى أن لا نضرب بنواقيسنا إلا ضرباً خفياً، في جوف كنائسنا، ولا نظهر الصليب عليها، ولا نرفع أصواتنا في صلاتنا وقراءتنا في كنائسنا، ولا نخرج صليبنا ولا كتابنا، ولا نخرج باعوثاً ولا شعانين، ولا نرفع أصواتنا بموتانا، ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين، ولا نجاورهم بالخنازير، ولا نبيع الخمور ولا نظهر شركاً في نادي المسلمين ولا نرغب مسلماً في ديننا ولا ندعو إليه أحداً، وعلى أن لا نتخذ شيئاً من الرقيق الذي جرت عليه سهام المسلمين، ولا نمنع أحداً من قرابتنا إن أرادوا الدخول في الإسلام، وإن نلزم ديننا حيثما كنا، ولا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين، ولا فرق شعر، ولا في مراكبهم ولا نتكلم بكلامهم، ولا نتسمى بأسمائهم، وأن نجز مقادم رؤوسنا، ونفرق نواصينا، ونشد الزنانير على أوساطنا، وأن لا ننقش في خواتيمنا بالعربية، ولا نركب السروج، ولا نتخذ شيئا من السلاح، ولا نجعله في بيوتنا، ولا نقلد السيوف، وأن نوقر المسلمين في مجالسهم، ونرشدهم الطريق، ونقوم لهم من المجالس إذا أرادوها، ولا نطلع عليهم في منازلهم، ولا نعلم أولادنا القرآن، ولا نشارك أحداً من المسلمين إلا أن يكون للمسلم أمر التجارة، وأن نضيف كل مسلم عابر سبيل من أوسط ما نجد، ونطعمه فيها ثلاثة أيام، وعلينا ألا نسلم مسلماً ومن ضرب مسلماً فقد خلع عهده. ضمنا ذلك على أنفسنا وذرارينا وأرواحنا، وإن نحن غيرنا، أو خالفنا عما اشترطنا لك، وقبلنا الأمان عليه، فلا ذمة لنا، وقد حل لك ما حل من أهل المعاندة والشقاق. على ذلك أعطينا الأمان لأنفسنا وأهل ملتنا، فأقرونا في بلادكم التي ورثكم الله إياها. شهد الله على ما شرطنا لكم على أنفسنا وكفى به شهيدا».

أو من «caput » ، أو «capitula » ، أي «رؤوس أقـلام» ، أو «عناوين فقـرات» ، أو «أوامـر وقـرارات» . وكـان أول من استخدمها بمعنى اتفاق Capitulatione الإيطاليون[1] .

ومن ثم فإن هذه الاتفاقات هي في الأصل عهود أمان للحربيين في دار الإسلام ، نصت صراحة على بعض حقوقهم وواجباتهم ، لعدم معرفتهم التشريع والقـانـون الإسـلامي الـذي يخصهم . وإذا كانت قضية القضاء والتشريع أثـارت الأذهـان ، فهي كما رأينـا جائـزة على المذهب الحنفي . فالحقـوق التي منحت لهم لم تكن فقط عرفاً جرت عليه الدول قبل الدولة العثمانية ، وإنما هو عرف منبثق كذلك من التشريع الإسلامي الحنفي ، الـذي كانت الـدولة العثمانية تسير بموجبه ، ومنسجم مع التنظيم المليِّ ، الـذي وضعـه السلطان محمد الفاتح . أما الطعن الموجه لإقليمية القانون الإسلامي ، في عهد الدولة العثمانية ، فإنه مردود في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حيث كانت الدولة تشرف من عليٍّ على شؤون الأجانب ، على الـرغم من سيرهم في بعض أحكـامهم ، بموجب قانونهم الخاص . وحتى في العهود الأخيرة التي غدت فيها تلك العهود والمواثيق وسيلة لتثبيت الأجانب على أرض الدولة العثمانية ، وضعف السلاطين حتى غدوا لعبة في أيدي الدبلوماسية الأوربية ، فإن الأجانب لم يتمكنوا من تطبيق قانون وطنهم الأم ، تطبيقـاً كليّاً ، وبقي للدولـة العثـمانية الحق في التـدخـل ببعض قضاياهم ، وهذا ما دعا الحقوقي Bonfils إلى القول : إن مفهوم امتداد الإقليم Exterrorialité ، لا ينطبق على وضع الأجانب في الدولة العثمانية ، لأن هناك أموراً يخضعون فيها للقانون العثماني ، والقضاء العثماني . والأفضل أن يقال إنهم يعيشون تحت «إعفاء من القضاء»[2] . ويدعم هذا القول «براون» ، فيورد : «إن القانون المطبق من قبل القناصل ، هو في أساسه ما هو قائم في الوطن الأم ، لهذا القنصل ، إلا أن للسفير الحقّ في أن يضع ما يراه ملائماً ،

---

(١) (1) De Testa: Op. Cit. T. P: 6 - Brown: Op. Cit. P: 29

(٢) (2) Bonfils: Droit International Public - Sections 337, 693

إذا ظهر نقص أو عدم تلاؤم بين هذا القانون وعرف البلاد التي يقيمون فيها. وهـذا يظهـر بخـاصـة في أمور كالزواج ، والعلاقات التجارية المختلفة ، وتنظيم الجماعة. ومن هذا يتضح أن الأجانب لم يكونوا في الواقع محكومين بقـوانـين وطنهم الأم ، بل على العكس كان لا يحق لهم أن يستفيدوا من قوانينهم ، إذا لم تكن منسجمة مع عادات البلاد»(١).

ويضيف «براون» قائلا: «إن السياسة التي انتهجتها الدولة العثمانية ، ليست منـاقضـة بأي حال لروح الإسـلام وفكره ، بل هي في الحقيقة في انسجام كامل مع النظام الإسلامي للقضاء ، وتنبذ بشدة سمعة اللاتسامح التي تنسب إلى الأتـراك»(٢). وتتوافق مع سياسة العرب المسلمين ، عندما منحوا السكان في إسبانية وفي صقلية ، حرية التمتع بحقوقهم كاملة. ولقد احـترمـوا القـوانـين القديمة ، والأعراف في إسبانية بخاصة ، طالما كانت متمشية مع القانون الإسلامي ، وغير مضرة بمصلحة الدولة الإسلامية(٣).

ولكن الأوربيين لم يحترمـوا التسامح الإسلامي والمعاملة الحسنة ، بل استغلوهمـا أثنـاء ضعف الـدولة العثمانية وانحطاطها ، فكانت الامتيازات وسيلة لتحقيق مآربهم الاستعمارية ، وتثبيت نفوذهم وكيانهم في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. ومن ثم غدت تلك الاتفاقات بمفهوماتها ومضموناتها الإنسـانية الأولى منـافية للمفهـوم القـومي للدولـة وسيادتها على أرضها ، وحوربت بعنف لأنها كانت الركيزة القانونية لحق السيادة الأوربية في البلاد العربية. فالاتفاقات التجارية ، وعهود الأمان التي منحتها الدولة العثمانية للأوربيين في القرن السادس عشر ، تحولت في القرون التالية إلى امتيازات فعلية ، يتمتـع بها الأوربيون دون سكـان البلاد ، ويستثمرون بوساطتها خيراتهم ، ويفرضون سيادتهم وسيطرتهم عليها.

---

(١) (1) Brown: Op. Cit. PP: 60-62

(٢) (2) ibid: P: 23

(٣) (3) S. P Scott: History of the Moorish Empire in Europe P: 265

G. Wenrich: Rerum ab Arabis in Italia. P: 280

الفصل الرابع

إسكالات الشام

لقد فتحت عهود الأمان التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية أبواب بلاد الشام على مصراعيها للتجارة الأجنبية، فتدفق إليها التجار الأوربيون، يجوبون أرضها، ويدرسون اقتصادها، ويستقرون في مدنها، مكونين جاليات أو مستعمرات سكانية كبيرة أو صغيرة. وقد أطلق على المواني‌ء والمدن التي أقامت فيها تلك الجاليات الأجنبية، اسم (الإسكالات). وكلمة «إسكلة Scala» كلمة إيطالية، بمعنى «سلّم»، والمقصود منها بالعرف البحري السلّم الثابت أو المتحرك، الذي يستخدم في المراكب والسفن لوصل أقسامها بعضها ببعض، أو ببعض المراكب المجاورة، أو للهبوط من السفينة إلى البر. ولقد وسع المعنى حتى شمل الميناء الذي يُرمي إليه سلم السفينة. وكلمة «سكالا» الإيطالية تقابل بالفرنسية «Echelle»، وقد حاول بعضهم ترجمتها إلى العربية «بسلم»، فأطلقوا على الثغور الممتدة على شاطيء البحر المتوسط الشرقي والجنوبي الشرقي، بما فيها مواني‌ء جزر بحر إيجه اسم «سلالم الشرق Echelles Du Levant».

إلا أن بعض المؤرخين، أوضحوا أن كلمة «إسكلة» كلمة تركية «Iskele»، تعني «مكان شحن البضائع»(١). وعلى الرغم من أن هذا المعنى ينطبق على واقع (الإسكلة) أكثر من ذاك، إذ أنه لا يقصد منها في الواقع المواني‌ء فقط، وإنما تشمل جميع المراكز والمدن التي كانت

(1) Ancier. Diplomate: Le des Capitulations. P: 69. (١)

تشحن منها البضائع أو تفرغ فيها، ويقيم فيها الأجانب، أكانت هذه المراكز موانىء على الساحل، أو مدناً في الداخل، فإن كلمة «إسكلة» في الحقيقة كلمة إيطالية، أو يونانية الأصل تبناها الأتراك، وتعني «سلم»، ثم عممت على الموانىء فالمدن التي أقامت فيها الجاليات الأجنبية في الشرق، وعملت فيها بالتجارة، مثل حلب وطرابلس والرملة. ويبدو أن الكلمة كانت كثيرة الانتشار في معظم الأوساط في القرن السابع عشر، حتى تلقفها سكان البلاد الأصليين من العرب وتبنوها، ومن ثم نراها واردة في كتابات المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة[1]. ويقول «المعلوف»: «بأنها تسربت تدريجياً بمعناها الأصيل «السلم» إلى اللغة العربية العامية، فأخذ العامة يستخدمونها تحت لفظ (الصقالة)، بمعنى الأخشاب التي يصعد عليها البنَّاء للبناء ونحوه. .»[2].

ومهما يكن فإن المقصود من «إسكالات الشام» في بحثنا، هو الموانىء والمدن الشامية، التي أقام فيها الأجانب، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت محطاً لتجارتهم ونشاطهم[3].

وإذا ما درست أحوال الموانىء الشامية قبل أن يزداد توافد التجار الأجانب إليها، فإنه يلاحظ أنه قد أصابها الخراب، إبان الحروب الصليبية وبعدها، نتيجة للحرب أولاً، ولسياسة معينة رسمها الأيوبيون ثم المماليك، وتنطوي على ترك هذه الموانىء خربة، حتى لا يكون ازدهارها مطمعاً لدول الغرب، وحافزاً لهم للعودة إليها، بعد أن خرجوا منها مدحورين، وحتى إذا ما عادوا يوماً فإنهم لن يجدوها إلا خراباً يباباً[4] بل

(١) إن المؤرخ أحمد الخالدي الصفدي، مؤرخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، ومعاصره، أورد هذه الكلمة في كتابه الذي دونه عن فخر الدين، عند كلامه عن ميناء صيدا فأسماه إسكلة صيدا.

(٢) عيسى إسكندر المعلوف. تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، لبنان ١٩٣٨، ص ١٨٨. حاشية ١.

(3) Charles - Roux: Lex Echelles de Le Syrie et de Palestine au XV111 e siecle. Paris 1928. P.1

(4) Heyd: Histoire du commerce du Levant au moyen âge T. 11. P: 63

إنهم فعلوا أكثر من ذلك ، فردموا مراسيها حتى لا تتمكن السفن الحربية الأوربية من الدخول إليها ، إذا ما فكرت في تحقيق ذلك يوماً[1] ولهذا فإن معظم السياح والحجاج الذين زاروا الساحل الشامي ، ولا سيما القسم الجنوبي منه ، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، ذكروا أن منظر الدمار هو المنظر السائد في كل من عكا وصور ، وحيفا ويافا وعسقلان. وهكذا فإن أغلبية ثغور الساحل الشامي قد حلَّ بها الوهن الاقتصادي ، بسبب عدم التفكير في إعادة بنائها وترميمها ، وبسبب انصراف التجارة الأوربية عنها ، ما عدا اللهم مدينتي بيروت وطرابلس ، اللتين كان الحفاظ عليهما في عهد المماليك من مقتضيات الحفاظ على التجارة الخارجية الأوربية ، وكان ينظر إليها آنذاك بأنها ضرورية لسد حاجات البلاد من سلع الغرب، ولتموين خزانة الدولة[2].

وعندما تم ضم العثمانيين لبلاد الشام، فإن شيئاً لم يتغير من أحوال هذه الموانىء التي بقيت على حالها تشكو ضعفها وخرابها. ولكن تحول طريق الهند عن البحر الأحمر والإسكندرية، إلى رأس الرجاء الصالح، وبحث الأوروبيين عن طريق أخرى أقصر، ينافسون بها البرتغاليين، وتحمل إليهم منتجات الهند وأقاصي شرقي آسية، دفع التجارة إلى استخدام طرقها البرية السابقة، وأعاد إلى بلاد الشام بصفتها معبراً رئيسياً لتلك الطرق مكانتها التجارية السالفة. فعادت الطرق البرية إلى أواسط آسية والهند، تشقُّ سيرها عبر شمالها وافدة من الخليج العربي، ومحملة بالأفاويه والحرير، ومنتوجات أواسط آسية وشرقها. من أجل حرية التجارة في أراضيها، كانت لا بد أن تبث في حنايا مدن الشاطىء الشامي الحركة والفعالية.

ومن المنتظر مبدئياً أن تحافظ الموانىء التي ازدهرت نسبياً في عهد المماليك على نشاطها السابق ، وأن تستقطب إليها إلى جانب التجار القدامى ،

---

(١) فيليب حتي. لبنان في التاريخ (ترجمة الدكتور أنيس فريحة) ص ٣٩٥.

(٢) المصدر السابق. ص ٤٠٣

الوافدين الجدد ، كميناء طرابلس مثلاً . ولكن هذا إذا كان قد تم لفترة معينة من الـزمن فإنه لم يستدم، لأن كل دولة أجنبية حصلت على مواثيق من الدولة العثمانية ، شرعت تتلمس طرقاً جديدة توصلها إلى هدفها من التجارة في هذه البقاع ، وهو الربح الأكبر بأسهل الوسائل والسبل ، ومن ثم يلاحظ أن كل أمة اختارت ميناء أو مدينة لتعمل فيه ، أو فيها ، بنشاط أكبر مما تعمل في المـدن والمـوانىء الأخرى. ولكن هذا لا يمنع من وجود موانىء ومدن اشتركت فيها كل الأمم ، وكانت المنافسة بينها شديدة وحادة.

ومن البـدهي أن يخضـع اختيار الأوروبيين للمـوانىء والمدن التي سيقيمـون ويعملون فيها لعوامل معينة. فهناك العامل التجاري البحت، الـذي يستـدعي أن يكون الميناء المختار مكاناً صالحاً لشحن البضائع وتفريغها، ومرسى محمياً من الأنواء والقرصان، وقريباً من المدن الداخلية، أو المراكز التي تزوده بالبضائع، أو تصرفها له، وقريباً من المدن الداخلية، أو المراكز التي تزوده بالبضائع، أو تصرفها له، وسهل الاتصال معها ومع المنطقة المجاورة، وذلك عبر طرق مواصلات ممهدة وآمنة، ومحمية من قطاع الطرق. ويمكن أن يدخل في إطار العامل التجاري البحت، توافر الأمن الداخلي في تلك الموانىء، ومعاملة السلطات الحاكمة والأهالي للأجانب الوافدين معاملة ودِّية، تتمثل في عدم وجود قيد يزعج التجارة أو يعيقها، أو ضرائب تفرض عليهم دونما شرع أو قانون، أو سوء تصرف، أو تعصب، أو إزعاج للمراكب القادمة والتجار المقيمين.

ولما كان الأجانب سيقيمون في تلك الموانىء، فمن الضروري أن يبحثوا عن الأماكن ذات المناخ الصحي الملائم لطبيعتهم، والمساعد لهم على البقاء والعمل، والتي تتوافر فيها الموارد الضرورية لحياتهم المعيشية.

وربما يتبادر إلى الذهن أن الجاليات الأوربية قد خبرت إبان الحكم الصليبي، مختلف موانىء الساحل السوري، ومن ثم فإنها لا بد أن تعود وتتركز في تلك الثغور التي وصلت إلى أوج ازدهارها في تلك الحقبة من الـزمن. ولكن يجب ألا ننسى الظروف التي أحاقت بتلك الموانىء بعد

زوال الحكم الصليبي ، والظروف الجديدة المغايرة لما كان عليه الأمر إبان ذاك الحكم ، حيث كان الأوربيون هم الحاكمين وهم المتاجرين . ومن ثم فإن عامل الماضي لم يلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في اختيار الأوربيين لأماكن عملهم وإقامتهم .

ومن هنا يستنتج أن انتقاء الجاليات الأوربية لميناء شامي ما ، كان يتأرجح مداً وجزراً ، بحسب توافر الشروط التجارية والصحية الملائمة ، أو عدمه ، وبالتالي فإن كثرة الجاليات ، وزيادة عدد أفرادها ، أو قلتها ، وتناقصهم ، أو تزايدهم كانت تعكس نفسها على حالة الميناء ، فإما أن يزدهر ويزدهي ، أو يتقلص وينحط .

وفي الحقيقة لم يكن هناك على ساحل بلاد الشام ، في القرن السادس عشر ، أي مركز تجاري كبير ، يفرض نفسه مقدماً على التجار الأجانب ليقع عليه اختيارهم ، ما عدا اللهم مدينة طرابلس ، التي كانت أحد الموانىء الرئيسية ، التي تنصب فيها تجارة البندقية . ومن ثم فإن جميع الدول التجارية ابتدأت عملها فيها ، وإنما لفترة زمنية تم لها فيها تلمس الطريق الصحيحة ، فانطلقت بعدها إلى المواقع التي بدت لها أكثر ملائمة ، لتكون مصبات لمنتجات الداخل ، واستقبال المراكب . «وكان يكفيها أن تقدم لها المدينة المواد الضرورية جداً لبقاء جالياتها . . وهذا يفسر كيف أن المستعمرات التجارية تمكنت في القرن التاسع عشر ، وعلى مقياس أقل في القرن الثامن عشر ، أن تغادر ميناء إلى آخر ، أو تهجره إلى ثان جديد»(١) . بل تم ذلك في السادس عشر نفسه أيضاً كما حدث مثلاً في ميناء طرابلس الذي هجره الأجانب إلى الإسكندرون ، في أواخر القرن السادس عشر .

ولا بد لنا من المرور على جميع أجزاء الساحل الشامي وما يقاربه لتعرف الإسكالات الرئيسية ، التي ضمت بين ظهرانيها الجاليات الأجنبية ،

---

(١) (1) Charles - Roux: Op. Cit. P. 5

في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولنرى أهمية كل واحدة منها في الحياة التجارية لكل «أمة». وإذا ما تابعنا الساحل السوري من الشمال إلى الجنوب، لطالعنا في أقصى الزاوية الشمالية ميناء:

الإسكندرون الذي يقع ضمن الخليج المسمى باسمه. وعلى الرغم من أنه لم يبرز في العهد الصليبي، ولم يتمتع بأية أهمية تجارية في القرون التي تلت[١]، فإنه في الحقيقة هو الميناء الطبيعي لبلاد الشام الشمالية، تحف به الجبال، ويوصل وادي الفرات بالبحر[٢]. ويبعد عن حلب مسيرة ثلاثة أيام، عبر طريق غير ممهدة، تمر من سهل أنطاكية. وفي الواقع تعتبر الإسكندرون مرفأ حلب الأول، إلا أنها «لم تكن في القرنين السادس عشر والسابع عشر، سوى قرية صغيرة، تضم مجموعة من الأكواخ، لا يزيد عددها عن اثني عشر، يسكنها الروم الذين يديرون حانة للبحارة، وخمسة منها أو ستة للفرنجة، بما فيها بيوت نواب القناصل الفرنسيين والإنكليز، ومنزل للآغا، وآخر لعامل الجمرك»[٣]. وكانت هذه البيوت «تمتد على شاطىء البحر»[٤]. ولم يكن للإسكندرون سوى مرسى صغير خارجي، إلا أنه كان أميناً جداً، ولم يعرف أنه قد غرق فيه مركب ما[٥].

ولقد اتخذ هذا الميناء مركزاً للتجارة الأوروبية منذ نهاية القرن السادس

(١) (1) Heyd: Op. Cit. T.1.P: 169

(٢) (2) Charles - Roux: P: 5

(3) Flermanel: Le voyage d'Italie et du Levant de M. Fermanel (Conseiller au Parlement) 1630-1632. PP: 258-261

- Tavernier: les six voyages de J.B Tavernier. T.I. PP: 124-134, PP: 176-177

- Charles - Roux: Op. Cit. PP: 7-8

(٤) (4) C. de Bruyn: Voyage au Levant (1677-1684). tra franc. P. 372.

(5) Masson: Op. Cit. P. 379

(٥) إلا أن تافيرنيه يذكر أن الإسكندرون كانت معرضة للرياح الشمالية الشرقية، وهي قوية جداً، فعندما تهب تضطر المراكب الراسية إلى الانطلاق إلى عرض البحر، خشية الغرق في الميناء.

Tavernier: T.1. PP: 176-177

عشر. فقد كانت طرابلس هي الميناء الرئيسي قبلها. ولا يعرف بالضبط من سبق من الدول بالانتقال إليه. وربما تكون إنكلترة أول من فكر جدياً بنقل تجارتها إليه، إذ أنها «أوجدت فيه منذ سنة ١٥٩٠م، موظف بحرية، أو عميلاً للقيام بتجارة شركة الليفانت. فقد كانت البضائع ترسل من حلب إليه، وبالعكس، على ظهور الجمال»(١). وكان قصر المسافة بينه وبين حلب هو العامل الرئيسي الذي دفع الإنكليز إلى اختياره ميناء لهم، إذ بينما يستغرق الطريق من طرابلس إلى حلب ثمانية أيام(٢)، فإن المسافة بين الإسكندرون وبينها لا تتجاوز مسيرة ثلاثة أيام. وقد كان الإنكليز حريصين جداً على البقاء فيه دون غيره، ولا أدل على ذلك، من أنه عندما أعلنت السلطات التركية في سنة ١٦٠٩م إغلاقه، ونقل التجارة منه إلى طرابلس، وطلب من نواب القناصل الإنكليز والفرنسيين والبنادقة، مغادرته والنزوح إليها، فإن إنكلترة عارضت بشدة، حتى أن سفيرها فكر في أن يتنازل مواطنوه عن التجارة نهائياً في كل المنطقة. وهذا الأمر أزعج بالطبع السلطان لتعرض عائداته الجمركية للنقصان. وبعد مفاوضات طويلة بذلك فيها المال والرشاوى، أعيد فتح ميناء الإسكندرون، في سنة ١٦١٣م، وأصبح بمقدور التجار العودة إليه(٣).

ولم يتوافد على هذا الميناء التجار الإنكليز فقط كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن، وإنما أقام فيه الفرنسيون والبنادقة أيضاً، ورست فيه المراكب القلمنكية منذ أواخر القرن السادس عشر(٤). وعلى الرغم من أن الفرنسيين

---

(١) (1) Wood: Op. Cit. P: 76

Sandys: Sandys' Travels. P: 163

(٢) يذكر «بيلون لو مانس» أن المسافة بين حلب وطرابلس هي (٣) أيام فقط. وهذا غير صحيح.

Belon Du Mans: les observations de plusieurs singularités... Paris 1555. P. 158

(٣) (3) Sandys: P: 163 - Wood: P: 76

(٤) (4) Foster: Travels of Jhon Sanderson. P 199

يذكرون أن طرابلس كانت في مطلع القرن السابع عشر، هي ميناء حلب بالنسبة إليهم، وأن طغيان الباشوات هو الذي أجبرهم على مغادرتها[1]، وأنهم بعد مفاوضات صعبة وعسيرة مع الباب العالي، كلفت أمة حلب الفرنسية أكثر من (٢٠,٠٠٠) قرش، تمكنوا من نقل تجارتهم إلى الإسكندرون، في سنة ١٦١٢م[2]، فإنه قد ثبت أن الفرنسيين قد بدؤوا بالتركز في الميناء الجديد، منذ نهاية القرن السادس عشر. فقد ذكرت شركة الليفانت الإنكليزية في رسالة لها في سنة ١٥٩٧م، «أن الإنكليز قد قرروا أن يبنوا مخزناً لحفظ البضائع من النهب والرطوبة في الإسكندرون، مثلما فعل البنادقة والفرنسيون»[3]، وهذا يدل على أنهم سبقوا الإنكليز أنفسهم في التثبت في هذا الميناء. ومما يؤيد أيضاً انتقال الفرنسيين إلى الإسكندرون، قبل عام ١٦١٢م، أن السفير الفرنسي «سالانياك»، أوضح في رسالة منه إلى الملك في سنة ١٦٠٩م، أن ميناء الإسكندرون يفضل ميناء طرابلس، لقربه من سوقه الطبيعية في حلب، ولطغيان الباشوات من بني سيفا[4] في الميناء الأخير. ولذلك «فإن التجار ـ لبلص ـ تلقوه من

= يذكر قنصل حلب الإنكليزي في سنة ١٦٠٠م، وصول مركبين فلمنكيين إلى الإسكندرون مملوءين بالمال.

(١) (1) A. N. Mémoire de M. Maggy de 1685. f12, 199
- Fermanel: Op. Cit. PP: 259, 300

(٢) (2) Archives. Chambre du commerce de Marseille (Palais de La Bourse). AA. Lettres de 1611-1612 surtout 20 février 1612 Août 1612 (Correspondance de La Cour)

(٣) (3) Foster: Op. Cit. PP: 167-168
رسالة من شركة الليفانت إلى ساندرسون، في ١٩ آذار (مارس)، سنة ١٥٩٧م.

(٤) لقد كان يحكم طرابلس «بنو عساف» في بدء العهد العثماني في سورية، وهم تركمان قدموا كسروان في سنة ١٣٠٦م. ولما توفي خليفة الأمير منصور منهم وهو محمد، في سنة ١٥٩٠م، انتهى حكمهم وانتقل الأمر إلى يد منافسيهم بني سيفا في عكار. وهؤلاء من أصل كردي، اتخذوا طرابلس مركزاً لهم، واتبعوا سياسة مناوئة للتجارة الأجنبية. وقد امتدت إمارة يوسف بن سيفا إلى قرب أنطاكية، وأصبح قوي النفوذ.

الحاكم ابن سيفا ـ انتقلوا إلى الإسكندرون، حيث أقاموا هناك من وقتها[1]. ويمكن أن نعزو إصرار بعض المؤرخين والسياح، على أن انتقال الفرنسيين إلى الإسكندرون، قد تم في سنة ١٦١٢م[2]، إلى أنهم يخلطون بين الانتقال الأول والنهائي. فلا بد أن الفرنسيين غادروا ميناء الإسكندرون في سنة ١٦٠٩، عندما أمرت السلطة العثمانية بإغلاق الميناء كما فعل الإنكليز، ولكنهم عادوا إليه نهائياً في سنة ١٦١٢، بعد مفاوضات أجروها مع الباب العالي، على غرار ما جرى مع شركة الليفانت.

ومهما يكن، فإنه يمكن القول: إن مركز الثقل التجاري، قد انتقل من طرابلس إلى الإسكندرون منذ نهاية القرن السادس عشر، أو بالأحرى منذ استلام بنو سيفا حكم ولاية طرابلس، وكان من جملة المنتقلين منها البنادقة أنفسهم، كما يتبين من تقارير قناصلهم[3]. ويمكن أن يضاف إلى الأسباب التي دعت الأجانب إلى اختيار ميناء الاسكندرون، عدم وجود سلطات حاكمة عليا فيه، تهدد التجار بين الفينة والفينة، بالبلص والغرامات، وتلاحقهم بالمزعجات، كما كان عليه الأمر في طرابلس.

ولقد شيد البنادقة والفرنسيون والإنكليز، مخازن في الميناء الجديد، لحفظ بضائعهم من الرطوبة، ومما يمكن أن تتعرض له من سلب أو نهب.

= واستلم سردارية العسكر في بلاد الشام لمحاربة «علي باشا جانبلاط» الثائر على الدولة العثمانية، ولعب دوراً هاماً في الصراع بين الدولة العثمانية من ناحية، ومن التحالف الجنبلاطي المعني.
البوريني: تراجم الأعيان في أخبار أبناء الزمان جزءان ١٩٥٩-١٩٦٦. ج٢/٢٧١-٢٨٨ - المحبي: خلاصة الأثر. ج٣/٢٦٦-٢٦٩، ج٤/٥٠٣. حتيّ. لبنان في التاريخ. ص ٤٥١ - ٤٥٢.

(١) (1) Arch. Bibliothèque National. Paris. Fon.FR No 1614. fo 258

(٢) (2) Fermanel; Op. Cit. P: 259

(٣) (3) Berchet: Relazioni Dei consoli veneti nello Siria PP: 16, 74,76, 85, 125

ولقد تم بناؤها بعد مفاوضات مع السلطات الحاكمة وبموافقتها. ويظهر أن الإنكليز قد عملوا على بنائها بالحجر، لتكون أقوى وأمتن، وأكثر قدرة على صيانة البضائع ولا سيما ليلاً[1]. بينما اعتمد الفرنسيون على الطين في تشييدها، وكانت أبوابها غير مضبوطة الصنع، وكذلك نوافذها، مما جعل الناس يبدون دهشتهم كيف لا تكون مثل هذه المخازن إغراءً لأهل الجبل، يسطون عليها وينهبون منها باستمرار، وهي على هذه الحال[2]. وكان منزل نائب القنصل الإنكليزي في وسط مخازن أمته، وكان واسعاً جداً. ويرجع «شارل ـ رو» عناية إنكلترة واهتمامها بمؤسساتها في الاسكندرون، إلى أن تجارتها في حلب كانت حتى سنة ١٧٣٠م، أهم من تجارة فرنسة[3].

ولقد كيَّف تجار حلب علاقتهم مع ميناء الإسكندرون، بحيث كانت تصلهم المعلومات التي يريدونها منه في مدة لا تتجاوز الساعتين[4]، على الرغم من أن المسافة بين الميناء وحلب، (وتبلغ سبعين ميلاً تقريباً)، كانت تتطلب في ذلك الوقت مسيرة أكثر من يومين على ظهر الخيل، وفي طريق وعرة ومعرضة لقطاع الطرق[5]. إذ اعتمدوا على الحمام الزاجل، في نقل

---

(١) (1) Foster: Travels of Sanderlon. PP: 167-168 - Letter to Sanderson 1597.
«وسنبني الطابق الأول من الحجر ليكون حفظ البضائع ليلا أمكن. وأظن آن الأمر ليس صعباً، فقد بنى الفرنسيون والبنادقة مثل هذه المخازن، ولا نريد أن نفعل أكثر مما فعلوا».

(٢) (2) Charles - Roux: P: 81
لعلّ بناء الفرنسيين الأول للمخازن كان من الحجر، ثم رممت بالطين وكانت على الحال الأخيرة عندما رآها «شارل رو» في القرن الثامن عشر.

(٣) (3) Charles - Roux: P: 81

(٤) يذكر «تافيرنيه» أن الحمام كان يتطلب أربع ساعات أو خمس للوصول إلى هدفه، إلا أن «ماسون» نفى هذا القول، لأنه مبالغ فيه، إذ أن متوسط طيران الطير في الساعة يتراوح بين (١٠٠ ـ ١٠٥) كم.

(٤) (4) Fermanel: Op. Cit. P/ 259 Masson: Op. Cit. P: 379

(٥) (5) Ibid: P: 379

الرسائل وأخبار وصول المراكب أو سفرها.

ولم يكن يسمح للأجانب بالانتقال بين حلب والإسكندرون سيراً على الأقدام ، بل فرض عليهم الانتقال على ظهور الخيل. ويذكر تافيرنيه أن هذا الأمر قد صدر بمساع من التجار الفرنسيين في حلب. والسبب يرجع إلى أنه ، لما كانت الطريق قصيرة نسبياً ، فإن بعض البحارة الأجانب الذين يملكون رأسمالاً لا يتجاوز الـ (١٠٠) إيكو ، كانوا ينطلقون عند رسو سفنهم في الإسكندرون إلى حلب سيراً على الأقدام ، تخفيفاً للنفقات ، ويصلونها بعد ثلاثة أيام. فيشترون بضائع بما يملكون ، ويعودون بها إلى مراكبهم. وقد وجد التجار الفرنسيون أن هذا مضرٌ بهم ، لأن هؤلاء البحارة كانوا يشترون السلع بأسعار مرتفعة جداً ، فيرفعون بذلك الأسعار عامة ، وتتأثر مصالح التجار الذين كانوا يتعاملون في السوق برؤوس أموال تزيد قيمتها عن (١٠ ـ ١٢) ألف إيكو. ولذلك فإنهم سعوا لدى السلطة الحاكمة لمنع انتقال الأجانب من الإسكندرون إلى حلب ، سيراً على الأقدام ، إذ أن ركوب الخيل سيكلف البحارة مبالغ لا يقوون على دفعها ، فيتجنبون المجيء إلى حلب(١). علماً أن الرحلة كانت تكلف آنذاك ما يقرب من (٣٠٠) قرش(٢). ولقد كان تافيرنيه محقاً في استغرابه هذا الأمر ، ولكن إن كان يدل على شيء فإنه يبرز الدور الذي كانت تلعبه الجاليات الأجنبية في شؤون البلاد الداخلية ، وبخاصة إذا كنا نعرف أن ركوب الخيل كان محرماً على الفرنجة في الأمكنة الأخرى.

وعلى الرغم من أن ميناء الإسكندرون ، كان يستقبل سفن جميع الدول الأجنبية ، في القرن السابع عشر ، ويختزن مختلف السلع ، فإنه لم ينمُ ويزدهر ، وذلك لسببين هامين:

أولهما: المناخ غير الصحي السائد فيه ، ويرجع «سانديز» ذلك إلى أن

---

(١) (1) Tavernier. T.1. P: P: 177-178

(٢) (2) Masson: P: 379

«الجبال المحيطة بالميناء ، تمنع عنه الشمس في قسم كبير من اليوم ، ولذا فإن كثيراً من الأجانب كانوا يأتون إلى الشاطىء بعد أن ترتفع الشمس في كبد السماء ، ويعودون قبل مغيبها»(١). وفي الحقيقة أن الرطوبة في الميناء شديدة ، ويساعد على ذلك إحاطتها بالجبال ، وكثرة المستنقعات في السهول المجاورة في الشرق والجنوب(٢). ويكون الجو أسوأ ما يمكن في فصل الصيف ، حيث تشتد الحرارة ، ويزداد البخر. ويشبه «تافيرنيه» جوها بجو «هرمز» ، ويضيف إلى أنه «عندما يبدأ الحر صيفاً ، فإن معظم سكان الإسكندرون يندفعون نحو الجبل المجاور إلى قرية «بيلان»»(٣) ولهذا السبب كان سكانها من الأجانب قليلي العدد. ويذكر «تافيرنيه» بأنهم كانوا عند زيارته للميناء: قلة ، ويقيمون لدى نائب قنصل أمتهم . . وفيها اثنان من نواب القناصل ، أحدهما: نائب قنصل فرنسة ، والثاني: نائب قنصل إنكلترة. والأول يقوم بأعمال الهولانديين ، ولكل منهما منزل مريح . ويضيف إلى ذلك قوله: «إنهم أشخاص نفعيون ، يحبون المال حباً جماً ، أولئك الذين يقبلون تلك المناصب ، فهم مهددون بخطر الموت ، نتيجة تعرضهم للأمراض الناجمة من سوء المناخ وعدم صحيته ، ومن لا يموت فلا بد أنه سيلتقط مرضاً خطيراً ، وقليلون هم الذين يتحملون الجو أربع سنوات ، والرجل الوحيد الذي عاش (٢٢) سنة في الإسكندرون ، دون أن يصاب بأذى ، هو نائب قنصل إنكلترة السيد فيليب»(٤). ولهذا كان من الصعب إيجاد نواب قناصل ، أو عملاء للإقامة في الإسكندرون ، وقد كتب قنصل حلب الفرنسي ، في ٢٨ حزيران سنة ١٦٩٢م: «إن نائب قنصل

---

(١) (1) Sandys: Sandys' Travels: P: P 162-163

(2) Tavernier: T. 1. PP: 177-178.

(٢) إن الاسكندرون مبنية على سهل من النبات النامي من المياه المتنقعة المضرة. انظر: مطر (الياس أديب): العقود الدرية في تاريخ المملكة السورية، بيروت ١٨٧٤ . ص ٤٧ .

(٣) (3) ibid. P: 178 - D'Arvieux: T.V.P: 498

(٤) (4)Tavernier.T.1.P:178.

الإسكندرون قد توفي. .فبقدر ما يأتي إليها من الوافدين يموت ، لقد مات لا من الطاعون الذي توقف انتشاره ، وإنما من حمى «زعفران باشا» ، التي لا تعفي أي فرنسي. ومن غير المفيد أن ترسلوا واحداً كي لا تضحوه»(١).
وكانوا يسمون هذا المرض «الزعفران باشا» ، وهو نوع من اليرقان، يجعلهم مصابين بها يشبه الشلل في أطرافهم. . فهم صفر جداً ، ومن لون قبيح جداً ، وتنتابهم الحمى بشكل دائم»(٢).

ولم يكن الأجانب الوافدون مجدداً ، كالقباطنة والبحارة ينامون في الإسكندرون وعلى برها ، وإنما يبقون على ظهر المركب لعدم صحية هوائها لمن لم يعتده. فليلة واحدة ، أو يوم واحد ، كانا كافيين لالتقاط مرض من أمراضها المميتة غالباً ، أو العنيدة والمزمنة ، حتى من النادر أن يوجد من يدّعي الشفاء الكامل. «ولهذا فإن التجار الذين لديهم أعمال دائمة في الإسكندرون، يقيمون في بيلان، وهي قرية كبيرة على بعد (٣) أميال من الإسكندرون، على طريق حلب»(٣).

وقد عرفت الإسكندرون في الشرق باسم «لعنة الفرنجة Bane of Franks » ، وكانت قرية حقيرة، والقبور فيها بحسب فولني أكثر عدداً

(١) (1) Léttre 28 Juin 1692. AA. 356

(٢) (2) Le Bruyn. Op. Cit. P: 372 - (ed. Rouen) T.II. P. 472.

(3) V. D'Arvieux: Op. Cit. T.V. PP: 497-98

(٣) ويذكر السيد «إلياس أديب مطر»، أن «بيلان» كانت مركز إقامة قناصل الدول، وبعض معتبري الإسكندرون، زمن اشتداد حرارة الصيف، وما ذلك سوى وقاية من الأمراض المتسلطة على أغلب سكان البلدة. . وهناك فرق كلي بين صحة أجسام أهل القرية، وأجسام سكان الإسكندرون. وقرية بيلان مبنية في مكان يجاوره ماء، تنبهر منه أعين المتأمل، وأن نضارة منظر هذه القرية، وما اتصفت به من المناخ، هو سبب صيرورتها مركز إقامة معتبري الإسكندرون، منذ أواخر شهر أيار، حتى اوائل كانون الثاني. (العقود الدرية في تاريخ المملكة السورية. ص ٤٧ ـ ص ٤٨). وكان يلتجىء إلى هذه القرية أيضاً سكان حلب، عندما يفاجئهم الطاعون.

.Tavernier: Les Six Voyages en Turquie. T. 1.P: 177

من المنازل، وأعضاء الجاليات فيها ذوو بشرة صفراء، وسيماء مريضه، وعيون شاحبة، وبطون مستسقية. والمراكب التي تبقى فيها صيفاً تفقد ثلث جماعتها، ولقد كانت الوفيات من جميع الفرنجة فيها مرتفعة»(1).

وفي سنة ١٦٩٢م ، كان هناك أخان فقط من الفرنسيين ، يقومان بكل أعمال التجار ـ كما كتب قنصل حلب ـ ومن سنة ١٦٨٥ إلى سنة ١٧١٩م ، لم تسجل سجلات الغرفة التجارية إلا أسماء تسعة عملاء ذهبوا للإقامة في ذلك الميناء(2). وفي سنة ١٧١٥م ، لم تكن تضم سوى عميلين تجاريين أو ثلاثة من الفرنسيين ، وما يعادلهما من الإنكليز ، يعملون تحت إشراف نواب قناصلهم ، وينفذون مهام وكالات حلب التجارية(3).

أما الأمر الثاني: الذي أدى إلى عدم ازدهار هذا الميناء ، في القرن السابع عشر ، فيرجع إلى أنه كان معرضاً لهجمات القراصنة. فشاطئه غير محمي بأي حصن ، «ولا مكان لإقامة مثل هذا الحصن»(4) حتى أن القراصنة كان باستطاعتهم دون رادع مهاجمة المراكب ، وهي في مراسيها. ولقد كان البحارة المغاربة يهبطون البر ، وينهبون المخازن والجمرك. «ولقد قام قرصان فرنسي من مالطة ، في سنة ١٦٢٤م ، بنفس العملية ، وكلف الأمة الفرنسية (١٠٫٠٠٠) قرش كغرامة ، لأنها رفضت تحمل مسؤولية الأمر. . . وكاد «الفارس بول» ـ وهو أحد القرصان ـ أن يخطف قرب الإسكندرون القافلة التي كانت تحمل كل عام ، إلى القسطنطينية خراج مصر»(5). ويبدو أن هذا هو السبب الذي دعا الباب العالي إلى إغلاق ميناء الإسكندرون ، في سنة

(1) Volney: Voyage en Egypte et en syrie P: 277.

(2) Masson: Histoire du Commerce Francais au XV11^{e} siècle. P: 381

(3) Charles'- Roux: Op. Cit. PP: 7-8

(4) Sandys' Travels. P. 163.

(5) Arch. Ch. du Commerce. AA. 363 Correspondance: 8 Juin 1624, 23 Juin 1631, et autres lettres d' Alep, ainsi en 1681

- Tavernier. Op. Cit. T.1.p. 177

١٦٠٩م ، إذ استطاع القراصنة في ذاك العام ، من الاستيلاء على عدد من السفن ، مما أزعج الباب العالي ودفعه إلى اتخاذ تلك الخطوة[١].

وهكذا فإن الخطر المزدوج الذي كانت تعاني منه الإسكندرون ، كان هو السبب الرئيسي في عدم ازدهارها ، وتقلص عدد الجاليات الأجنبية فيها ، كما كان هو السبب في أن الأوربيين لم يقتربوا منها إبان العصور الوسطى[٢]. ولكن مع سوء الحال في الإسكندرون، فقد كان للفرنسيين بالذات كنيسة فيها، في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ومستوصف لآباء الأرض المقدسة[٣].

وقد كان الطريق من الإسكندرون إلى حلب ، يمر من سهل أنطاكية ، وكان التجار يتمونون لرحلتهم عبره ، كما كانوا يستريحون لثلاثة أو أربعة أيام في الإسكندرون ، قبل انتقالهم إلى حلب[٤] وكان آغا الإسكندرون (وهو المشرف على الأمن فيها) ، يقدم انكشاريته لمرافقة التجار ، وحراسة قافلتهم ، وإذا لم تتم المواكبة ، فإنه كان يأخذ منهم عشرين قرشاً فقط[٥]. وكان التجار يتنقلون دائماً على شكل قافلة، ولكن هذا لم يكن يمنع تعرض مثل هذه القوافل لهجمات الأكراد، ، المقيمين في المناطق الجبلية المجاورة[٦] وتمر الطريق على بيلان ، فسهل أنطاكية ، فمرميران على العاصي ، حيث

---

(١) (1) Sandys: P: 163- Wood. P: 76

(٢) (2) Masson: P: 380

(3) D'Arvieux. T. V1. PP: 29-34

(٣) لقد ذكر «دارفيو»، أنه طلب إذناً بترميم كنيسة الإسكندرون التابعة للأمة الفرنسية، ومستوصف آباء الأرض المقدسة، ونال هذا الإذن من المتحصل، ولكن كان من الضروري أخذ أذن من سلطات أعلى. واشتكى قاضي بيلان من الأمر، وأنذر بهدم الكنيسة من أساسها، وتمت الترضية مع المتسلم بـ (٨٥٠) قرشا.

(٤) (4) Tavernier: T.1.P: 178

(٥) (5) Masson: P: 379

(٦) (6) D' Arvieux. T. V. PP: 547-548

تعسكر قبائل من التركمان ، تنتقل شتاءً نحو الجنوب ، وصيفا نحو الشمال ، ثم «تيزين» المشهورة بالزيت ، وأخيراً عين الجارة. وكان التجار أثناء تنقلهم يبيتون عادة في مرميران ، وفي عين الجارة(١).

أما الميناء الثاني الذي يتلو الإسكندرون على الساحل الشامي فهو:

طرابلس: (٢) وعلى الرغم من أنه كان يمتلك كل ما كان يعوز «الإسكندرون» ، فإنه لم يستطع من تثبيت مركزه ، والمحافظة على مكانته. فالهواء فيه نقي نسبياً ، وعلى شاطئه سبعة أبراج مربعة ضخمة ، تحميه من هجوم القراصنة. وبدلاً من أن تكون المدينة محصورة بين البحر والجبل ، ومغلقة إلى حد ما على الداخل ، كما كانت عليه الإسكندرون ، فإنها كانت مفتاحاً ومصباً لمنطقة سهلية مجاورة ، غنية جداً وخصبة، وزاخرة بالحبوب والكرمة والزيتون والفواكه، وإلى جانب ذلك فهي مدينة مشهورة بتجارة الحرير والصابون ، والقلي (الرماد ـ الشنان). «إنها تقع بين سهلين، أحدهما مزروع بالزيتون المنتج للزيت ، والآخر بالتوت لتربية دود القز ، وإنتاج الحرير بكمية كبيرة ، مما يؤدي إلى تجارة واسعة وضخمة»(٣). ولقد زارها «سافاري دو بريف» سفير فرنسة في القسطنطينية ، في سنة ١٦٠٥م ، وهي في أوج ازدهارها ، وأعجب بمبانيها الجميلة ، وحماماتها ومساجدها ، وفنادقها وخاناتها. وكان للفرنسيين فيها آنذاك قنصل وبيتان أو خانان ، حيث يقيم التجار الوافدون، وللبنادقة فندق ، وللإنكليز مثله(٤).

ولقد كانت طرابلس منذ دخول العثمانيين لبلاد الشام، حتى نهاية

---

(١) انظر رحلة دارفيو من الإسكندرون إلى حلب. (1) Ibid, :501-511

(٢) إن الميناء الذي يلي الإسكندرون جنوباً هو في الواقع اللاذقية، ولكنه لم يكن مطروقاً في القرنين السادس عشر والسابع من المراكب الأوربية، لصعوبة الرسو فيه. ولذا فإنه أهمل الحديث عنه.

(3) Jacques Du Castel (écuyer): Relation des voyages de M. De Brèves. en 1605. Paris 1628. PP: 32.40

(4) H. de Beauveau: Relation Journalière du Voyage du Levant. (1604-1605) Nancy 1615. P: 96.

القرن السادس عشر، ومطلع السابع عشر، ميناء سورية الأول، وميناء حلب بخاصة، ترسو فيه جميع السفن الأوربية[1]، مفرغة فيه بضائعها، وشاحنة سلع الشرق، ولا سيما مراكب البندقية بالذات، كما لاحظ ذلك «بيلون لو مانس»، عند زيارته لها، حوالي منتصف القرن السادس عشر[2]. وفي الحقيقة، لقد كان لطرابلس تاريخ تجاري وصناعي حافل، حتى أن أحد السياح في القرن الخامس عشر، ذكر أنه كان في المدينة (١٢٠٠) حائك، يصنعون الأنسجة الحريرية والمخملية[3] وقد عينت الدول الأوروبية الجديدة في تجارتها في سورية قناصلها لأول مرة في طرابلس، مثل فرنسة وانكلترة، كما نقلت البندقية قنصليتها من دمشق إليها في سنة ١٥٤٥م. ولكن هذه الدول لم تلبث ـ كما شاهدنا سابقاً ـ أن انصرفت عنها إلى الإسكندرون، على الرغم من أنها مدينة كبيرة ومركز لولاية واسعة، ولقد بينا نبذة عن الأسباب التي دعتهم إلى الابتعاد عنها، وبخاصة اضطهاد الباشوات فيها ومعاملتهم السيئة للتجار الأجانب. والمقصود بهؤلاء الباشوات «بنو سيفا»، الذين تسنموا سدة الباشوية والإمارة فيها، منذ سنة ١٥٩٠م. ويذكر «دارفيو»: «أن بعض الناس يظن أن السبب الذي دعا الفرنسيين إلى مغادرتها مثلاً، هو حرمان وجّهه البابا ضد جميع الكاثوليك الذين يذهبون للتجارة فيها إلا أن السبب الحقيقي والمنطقي، هو أن حاكماً لطرابلس رمى بجميع الفرنسيين في بئر لا تزال موجودة للآن، وطمر البئر ليستولي على متاعهم وأموالهم. ومن البدهي ألا يتجرأ الفرنسيون بعد هذه النكبة المؤلمة على القدوم والإقامة في مكان خطر كهذا، فنقلوا تجارتهم إلى حلب، وكذا قنصليتهم. وعندما علم الصدر

(١) «إن ميناء طرابلس مطروق جداً من التجاز الأجانب، وأكثر من أي ميناء آخر من موانىء الأتراك، ففيه مراكب البنادقة والجنويين، والفلورنسيين والمرسيليين، والصقليين والراغوزيين، وأخيراً الإنكليز».

Beazley: Voyages & travels mainly during the 16th & 17th centruries. Vol. 1. PP: 296

(2) Belon Le Mans: Op. Cit. P: 158.

(3) J. Poloner: Description of The Holy Lands. Tra. A. Stewart. P: 33 (1422)

الأعظم بالأمر. أمر بقتل الحاكم، وصادر أمواله لصالح السلطان ومصالحه، وأعطى التجار الفرنسيين تأكيدات ايجابية بأنه لن يحصل في المستقبل ما يماثل هذا الأمر إذا عاد الفرنسيون إلى طرابلس، ولكن القنصلية بقيت في حلب، وعين للإشراف على التجارة الفرنسية في طرابلس نائب قنصل فقط»(1).

وفي الحقيقة إن معظم المؤرخين والسياح والوثائق، أكدت أن مغادرة التجار الأجانب لميناء طرابلس، كان بسبب مضايقات حكامها(2)، ولكن يجب ألا يعتبر هو السبب الرئيسي والوحيد. فعامل تركز التجارة الشرقية في حلب ونموها. استدعى أن يكون الميناء الذي ينقل السلع والبضائع منها وإليها قريباً ما أمكن ومرتبطاً بها إدارياً، وهذا ما أيده الرحالة «سانديز»(3) فطرابلس تبعد عن حلب مسيرة سبعة أو ثمانية أيام، بينما الإسكندرون ثلاثة فقط(4). ويضاف إلى ذلك أن الفترة الزمنية التي تمتد من أواخر القرن السادس عشر، حتى بدء الربع الثاني من القرن السابع

---

(١) (1) D'Arvieux: Op. Cit. T. 11. PP: 388-389

(٢) (2) Fermanel: Op. Cit. PP: 259, 300 - D' Arvieux: T.II.P: 388

Berchet: Op. Cit. PP: 74, 76, 85, 125-Wood. P: 76

Sandys: Sandys' Travels. P; 163

(٣) يعتبر «بروديل» أن البنادقة هم أول من نقل مرساه من الدول الأوربية من طرابلس إلى الاسكندرون، وذلك في سنة ١٥٩٣م، ثم لحقت بهم مراكب الدول الأخرى. ويعلل النقل بما علله سانديز، وهو أن المرسى الجديد ليست له مضايقات القديم، فهو أقل ملائمة للصحة إلا أنه أقرب إلى حلب.

Braudel: P: 445

(٤) (4) Masson: Op. Cit. P: 381 - Beazley: Voyages & Travels. P: 305.

يؤكد «ماسون» أن المسافة بين طرابلس وحلب هي خمسة أيام، بينما يذكر «رالف فيتش» وهو أحد الثلاثة الإنكليز الذين أرسلتهم شركة الليفانت للاستكشاف الأولي، في سنة ١٥٨٣م، أن رحلته بين طرابلس وحلب، قد استغرقت دون معوقات ما، سبعة أيام.

عشر، كانت فترة مضطربة في تاريخ الحكم الداخلي لولاية طرابلس. ففي سنة ١٥٨٤م، سرقت الضرائب المترتبة على مصر وفلسطين، وهي في طريقها إلى اصطنبول، وذلك في جون عكار، فأرسل السلطان مراد الثالث حملة تأديبية خربت بلاد عكار[1]. وفي سنة ١٥٩٠م، سيطر بنو سيفا بعد قتل محمد عساف على شمالي لبنان، واتخذوا طرابلس مقراً لحكمهم. وفي سنة ١٥٩٨م، حدثت حرب بين الأمير فخر الدين المعني وبين يوسف باشا سيفا، بسبب بلاد كسروان، واتحد هذا الأخير مع علي باشا جنبلاط في سنة ١٦٠٣م، الثائر على الدولة العثمانية في حلب، ولكن ما لبث الخلاف أن دَبَّ بينهما في سنة ١٦٠٧م، وطمع فخر الدين بأملاك بني سيفا، فهاجمهم في سنة ١٦٠٥م. وهكذا يتضح أن منطقة طرابلس كانت معرضة في هذه المرحلة الزمنية لحرب شبه مستمرة[2]، مما أدى بالطبع إلى ضعف إنتاج الحرير والسلع المختلفة، التي كانت طرابلس تعتمد عليها في تجارتها، واضطراب الأمن على الطريق الموصلة بينها وبين حلب، وإلى ازدياد حاجة حاكمها إلى أموال يسد بها نفقات الحرب الأهلية، مما دعاه إلى بلص التجار الأجانب، وفرض الغرامات عليهم، وخلق المزعجات لهم. ويمكن أن يكون يوسف باشا سيفا قد علم بالمعاهدة المعقودة بين فخر الدين وأمير طوسكانة، وبين هذا الأخير وعلي باشا جنبلاط، فخاف أن يؤدي وجود التجار الأجانب في مينائه إلى تعاونهم مع هذين الأخيرين في عمل عدواني ضده، وبعون خارجي، فأخذ يضغط على هؤلاء التجار على الرغم من إدراكه للخسارة المادية الناجمة عن سياسته هذه.

ويشير «وود» إلى سبب آخر، شجع الأجانب على الخروج من طرابلس،

---

(١) حتيّ. لبنان في التاريخ. ص ٤٥٢. انظر أيضاً مصادر الهامش (٤) في الصفحة (٢٤٠).

(٢) أنظر، الأمير حيدر الشهابي. الغرر الحسان في تواريخ حوادث الزمان. ص ٦١٧ ـ ٧١٧ وانظر عيسى إسكندر المعلوف. تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني.

وهـو تعـرض القاطنين فيها للحميات. وعلى الرغم من صحة هذا القول نسبياً، إذ يذكر بعض السياح عدة إصابات بأمراض وحميات فيها(١)، فإن الميناء الذي انتقلوا إليه كان أسوأ حالاً من الناحية الصحية.

وفي الحـقـيقـة أن طرابلس لم تكـن لتـملك مرسىً آمنـاً كميـنـاء الإسكنـدرون ، فمـرسـاها مفتوح للرياح والأنواء(٢) وهذا عامل آخر دفع المراكب الأوربية إلى تغييره ، ولكنه عامل ثانوي.

إلا أنه يجب ألا يفهم من ذلك أن طرابلس قد أُهملت تماماً كميناء ، فهي لا تجذب التجار الأجانب لأنها تخزن لبضائع الشرق الواردة من أقاصي آسية ، والمحمولة إليها من دمشق وحلب فحسب ، وإنما لأنها مدينة منتجة من ذاتها ، وتنتج سلعاً معينة تحتاجها أوربة ، ولا سيما منها الحرير والشنان (القلوي). وهكذا نرى أن الفرنسيين والبنادقة والهولانديين، ظلوا يفدون إليها ويقيمون فيها ، وإنما بأعداد ضئيلة. ولا أدل على ذلك مما رواه المؤرخ «الخالدي» ، عن وصول مراكب فرنسية إلى طرابلس ، في سنة ١٦٢٢م ، أي بعد مغادرتهم لها في سنة ١٦١٢م ، وعن متابعة والي طرابلس اضطهاده لهم. فقد ذكر أنه في حوالي سنة ١٦٢٢م ، قبض باشا طرابلس على مركبين فرنسيين كبيرين وبشاهدي زور ، اتهم جماعتيهما بالقرصنة ، لوجود بضائع

---

(١) (1) Wood: Op. Cit. P: 76 Foster: Travels of Sanderson. Intr. P X111

لقد أصيب «ساندرسون» نفسه بالحمى فيها عند انتقاله من أبي قير إليها.

Lucas: Vouage du Sieur P. Lucas fairen 1714... 3 Vol Rouen 1724. P. 170-171.

وذكر «لوكا» أنه وجد عند إتجاهه إليها «أحد الأخوة الكرمليين مصاباً بالمرض الذي يصيب جميع الأجانب الوافدين إلى هذا البلد ولا يشفون منه أبداً إلا اذا خرجوا منـه. لقد مات ثلاثة قناصل متتالون بنفس المرض، وهو خطر جداً، بحيث إذا أستحكم مرة فإن المصاب به لا يشعر أنه مريض ويرفض كل ما يمكن أن يشفي، ويموت صاحبه وهو لا يزال في الحياة. . إن الدواء الوحيد هو مغادرة المدينة بأسرع ما يمكن. ويضيف لوكـا أنه يعرف عدداً من التجار انتقلوا إلى فرنسة ليستعيدوا صحتهم، وتعاودهم الحياة.

(٢) (2) Masson: P: 381

تعـود للمسلمـين على ظهـريهـا ، فحكم على الجماعتين بالموت ، وصادر البضائع والمراكب ، وباعها لحسابه. «ومن حيث حدوث هذه الفعلة ، لم يدخل إلى ميناء طرابلس من تجار الإفرنج أحد»(١). «وتوجه أناس منهم إلى الباب العالي للشكوى عليه بسبب ذلك ، ولكن من كثرة اختلال الحكام ، وعزل الوزراء ، لم يلتفت أحد إليهم ، وراحت على من راح»(٢).

«ويبـدو أن هذا الحادث بالذات هو الذي أحدث الهيجان الكبير في أوساط مرسيلية التجارية. ففي تقرير مقدم إلى غرفة مرسيلية ، بتاريخ ٢١ أكتـوبـر ، سنة ١٦٢٣م ، تعرض أعمال طغيانية ارتكبها باشا طرابلس ، وطلب فيه «تقـديم شكـاوى جدية ضده إلى السلطان ، بوسـاطـة السفير الفـرنسي في القسـطنـطينية»(٣). واهتم الملك لويس الثالث عشر بالأمر ، وأصدر قراره الملكي الموقع في «Compiègne» ، في ٢٦ أبريل (نيسان) سنة ١٦٢٤م ، إلى السيد «سيزي» ، السفـير الفـرنسي ، برفـع مظلمـة إلى السلطان ، لتصحيح تلك الأوضاع ، وأمر بأن تتوقف التجارة بحراً وبراً في إسكلة طرابلس ، حتى إشعـار آخـر وذلـك تحت طائلة مصادرة مراكبهم وسفنهم وبضائعهم ، وعقوبات أخرى»(٤).

وفي الـواقـع لقـد تحول التجـار عنهـا تدريجياً إلى صيدا ، بعـد هذه الحـوادث ، وتشجـع بعضهم فعـاد إليهـا بعـد وفـاة يوسف باشا في سنة ١٦٢٤م ، واستلام الأمير فخر الدين الإيالة في سنة ١٦٢٧م(٥). فطرابلس على الـرغم من سقـوطهـا كميناء أول للتجارة الأوربية ، وكمصب لسوق حلب ، فإنها تمكنت من المحافظة على نشاطها التجاري ، وإن كان نشاطاً

(١) الخالدي. تاريخ الأمير فخر الدين المعني. ص ١٢٨.
- حيدر الشهابي. الغرر الحسان. ص ٦٨٣.
(٢) حيدر الشهابي. الغرر الحسان. ص ٦٨٣ ج ١.
(٣) Arch. Communales. Marseille. Série. HH. 379.
(٤) Arch. ch. du Commerce. Marseille. N°. 1743
(٥) A. Ismail: Histoire du Liban du XV11e Sicle à nos Jours. T.1 P: 138

محدوداً ، بسبب منافسة حلب وصيدا لها[1]. فقد بقيت الدول الأوربية كفرنسة وإنكلترة والبندقية ، ترسل إليها قناصل أو نواب قناصل لحماية مصالح مواطنيهم فيها[2] وكانوا يأتون إليها للبحث عن القطن والحرير والسجاد والزبيب الوارد إليها من بعلبك[3]. والصوف والجلود والشمع ، وأخيراً القلوي الذي كان يصدر إلى أوربة لصناعة الزجاج والصابون ، وفي طرابلس أفضل نوع منه تنتجه بلاد الشام[4] ومن ثم كانت مركز تجارة البنادقة الرئيسي[5]، يأخذون منها القلوي والحرير.

والحرير في طرابلس أمتن خيطاً مما هو عليه في الأماكن الأخرى على الساحل ، ولذا تستخدم خيوطه في صناعة النسيج الحريري المزركش بالفضة والذهب[6].

وإنني لأعتقد أن «فرمانيل» كان مغالياً عندما وصف مدينة طرابلس أثناء زيارته لها في سنة ١٦٣٠م ، بأن منازلها على وشك الخراب ، وأن أسواقها القديمة وخاناتها فقدت نشاطها. وازدهارها ، مما جعل سكانها لطفاء ومؤنسين[7] ، وأن يعزو كل هذا إلى انسحاب الأجانب منها. إن مما لا شك

---

(١) (1) ibid: P: 138

(٢) (2) D'Arvieux T.11. P: 388 - AA. 388, lettre du Vice - Consul 23 Novembre 1682

(٣) (3) D'Arvieux: T. 11. P: 388

(٤) (4) A. N. K. 1347. n° XXXV. F. 34-35.

(٥) (5) Vandal: Les Voyages du Marquis de Nointel. P: 132 D' Arvieux: T.11. P: 388

(٦) (6) D' Arvieux: T.11. P: 388

(٧) (7) Fermanel: op. Cit. PP: 299-301

إنهم يؤكدون دائماً أنه طالما أن المدينة مزدهرة، فإن الأتراك لم يكونوا ليحتملوا فيها لعنجهيتهم، إلا أنهم عندما أصبحوا فقراء ـ وهذا يرجع بحسب زعمه إلى خروج الأجانب منها ـ فإنهم تواضعوا وغدوا أفضل الناس في الدنيا، ولم نجد في أي مكان أتراكاً أكثر لطفاً وإيناساً. (والمقصود بالأتراك عند الفرنجة بصفة عامة، المسلمون، ولا يقصد «الأتراك العثمانيون» بالذات).

فيه ، أن تقلص تجارة الأجانب فيها قد هزها اقتصادياً ، ولكن ليس إلى درجة الخراب ، لأن إمكان إقامة تجارة نشيطة معتمدة على منتجاتها متوافر لديها ، ومن ثم فإنها استطاعت أن تستعيد ازدهارها بعد الكبوة التي أصابتها ، والتي لم تدم طويلاً ، حتى أن «دارفيو» حينما زارها بعد ثلاثين سنة تقريباً ، أعطى عنها صورة زاهية. فقد ذكر في وصفه لها: أنها تتألف من جزء قديم مخرب ، وجزء حديث مشيد. وفيها مخازن قديمة ، تستخدم لحفظ الحبوب والملح وغيرها من السلع ، وما تحتاجه السفن عادة في الميناء. ولقد كان هذا الميناء في الماضي هاماً ، ولكنه الآن مطمور تقريباً ، بحيث لا يمكن أن تدخل إليه إلا المراكب الصغيرة ، والقوارب المتنقلة بين مختلف الموانيء السورية والمسماة Saïques . وأن السفن الفرنجية التي كانت تأتي إليها ، لتحمل بضائع منها ، كانت ترسو في عرض البحر ، وفي حمى بعض الصخور ، التي تمنع عنها. رياح الشمال ، وإن المصطبة البحرية في الميناء صخرية في بعض الأجزاء ورملية طينية في أجزاء أخرى.

وتقوم على شاطىء البحر أبراج تراقب تحركات السفن ، وتعطي إشارات لهدايتها. ويدافع عن المدينة من القرصان ستة أبراج كبيرة مزودة بالمدفعية. . ويبذل الأتراك عناية كبيرة بها.

«والبساتين كثيرة حول المدينة ، ومزروعة بالتوت الأبيض ، والليمون والبرتقال ، والتين والرمان والكروم ، وجميع الأزهار. والمدينة بحد ذاتها متوسطة الحجم ، ويحيطها سور وأبراج ، والبيوت فيها جميلة ومتينة البنيان ومريحة ، وأغلبها يحوي نافورات ماء ، وهذا يجعلها لطيفة الحرارة صيفاً. وتحيطها الحدائق ، وتتوجها الأسطحة ذات المناظر الخلابة. وفي المدينة مساجد وحمامات وأسواق مغطاة بقباب حجرية ، وخانات تشبه خانات صيدا ، إلا أنها أوسع وأجمل ، وأنظف وأكثر إضاءة. ومن هذه الخانات ، الخان الذي يسكنه الفرنسيون ، وله باحة واسعة في وسطها نافورة ماء دائمة الجريان».

«ولقنصل فرنسة منزل جميل وواسع جداً ، وفيه كنيسة وعدد من الغرف ، ومكاتب ومخازن ، وكل ما يمكن أن يجعل المنزل جميلاً ومريحاً وأنيقاً. وهو قائم في مكان مرتفع ، ويكشف البحر والأراضي المحيطة».

ويستطرد «دارفيو» حديثه عن المدينة فيصف سكانها قائلاً : «إن سكان طرابلس شرفاء جداً ونظاف ، وهم على العموم أغنياء ، وسكان مدن فعليين. وفي المدينة كثير من الأتراك (المسلمين) والمسيحيين ، وقليل من المغاربة ، وقلة ضئيلة من اليهود ، وهذا مستغرب ، إذ من المعروف أن اليهود يحبون المدن التجارية ، ويكثرون فيها لأن حب الربح متأصل في نفوسهم ، ويقودهم دائماً إليها».

ويضيف «دارفيو» أخيراً ، «بأن المدينة مدينة تجارية هامة ، ويجري العمل فيها بأمان وثقة ، وإلى جانب البضائع المصرية التي كانت توجد في أسواقها بكميات كبيرة[1] ، ومثلها سلع البلاد الآسيوية البعيدة ، فإنه كانت تقوم فيها تجارة حرير ناشطة . . . ويشاهد على ساحل البحر عدد من المساكن المبنية بناءً حسناً ، تكون أشبه ما يكون بالمدينة ، مع عدد من المخازن تصلح مستودعات لجميع أنواع البضائع ، التي تنتظر دورها في الشحن. وهناك مسجد وكنيسة ودار للجمرك ، حيث تجبى رسوم الدخول والخروج»[2].

ولا يشير «دارفيو» إلى الجاليات الأوربية غير الفرنسية المقيمة فيها ، ولكنه يشير إلى أنها كانت مقراً لقنصل فرنسي ، يدعى السيد ماركو. ويبدو أن ماركو هذا إيطالي الجنسية ، وفعلاً فإن «قنصلية فرنسة في طرابلس قد

---

(١) ويؤيد هذا القول «ماسون» و«شارل ـ رو»

(1) Masson: P: 382 - Charles - Roux. P: 8

لقد كانت تحمل تلك البضائع إلى طرابلس وبقية موانىء سورية ، سفن فرنسية وتركية ويونانية ، أطلق عليها أسم قوافل Caravanaires

(2) D'Arvieux: T. 11. PP: 382-389

(٢)

مارسها هولانديون وإنكليز وإيطاليون ، قبل سنة ١٦٨٠م ، بل إن قنصل حلب الفرنسي قد ألزمها إلى قنصل الهولانديين فيها»[1]. وعندما زارها المركيز دو نوانتيل سفير فرنسة في القسطنطينية ، أثناء جولته في بلاد الشام ، في سنة ١٦٧٤م ، فإنه لم يجد في هذه الإسكلة سوى «تاجر فرنسي واحد ، عمله محدود على الرغم من عدم وجود منافسين له». «وقد أظهر ألمه من انحطاط التجارة الفرنسية ، هذا وتخلي القنصل عن الإسكلة ، وبين أن هذا التاجر الوحيد سيضطر هو الآخر إلى الانقطاع عنها ومغادرتها»[2]. وقد أرجع سبب الضعف التجاري الذي عانته فرنسة في طرابلس ، وتسرب جاليتها منها إلى كثرة الضرائب التي كان يفرضها واليها على التجار الأجانب بالإضافة إلى رسوم الجمرك العادية. ولهذا زار باشا طرابلس ، وحاول إقناعه بضرورة تشجيع الفرنسيين على العودة للتجارة في مدينته ، وذلك عن طريق التقيد التام بامتيازات سنة ١٦٧٣م ، التي كان المركيز دو نوانتيل قد حصل عليها من الباب العالي ، والتي خفضت الرسوم الجمركية إلى ٣٪ فقط ، وألغت كل ضريبة أخرى[3]وإذا كانت فرنسة لا تملك في طرابلس سوى تاجر واحد ، فإن الإنكليز والبنادقة كانوا على ما يبدو أكثر عدداً ، لأنهم كان لهم قناصل فيها[4].

ولقد انتعشت حال تجارة الفرنسيين قليلاً في طرابلس ، بعد سنة ١٦٨٠م ، وانتظمت الأمة الفرنسية تحت إشراف نائب قنصل يرتبط بقنصل حلب[5]. وفي سنة ١٦٩٩م ، زادت أعباؤه ، حتى أنه اشتكى إلى الغرفة

---

(1) Masson: P: 3 - AA, 336. 20 Août 1667

(2) Vandal: Voyages.. Annexe: Lettre de M. DeNointel à M. De Pomponne. Seyde Le 9 Mars 1674

(3) ibid

(4) ibid

لقد رافق نوانتيل أثناء وداعه من طرابلس «قنصل البندقية وقنصل إنكلترة».

(٥) يذكر السيد «ريستلهوبر» في كتابه «تقاليد فرنسة في لبنان»، (المترجم بولس عبود)

التجـارية في مرسيلية من قلة الأجور التي تعطى له ، على الرغم من «أن طرابلس مدينة لا تقل عن حلب أو صيدا»(١) .

إلا أن انتظام الأمة الفرنسية تحت رعاية نائب قنصل ، وانتعاش تجارتها قليلاً لم يكن يعني زيادة عدد التجـار الفـرنسيين المقيمين فيها . فمن سنة ١٦٨٥م ، إلى سنـة ١٧١٩م ، لم يأت للإقـامـة في طرابلس سوى (٤٣) تاجراً ، أي بمعدل خمسة أو ستة في آن واحد(٢) . ولم يكن يزور الميناء سنوياً إلا أربعة مراكب أو خمسة ، تعمل على إتمام حمولتها التي بدأتها في صيدا ، أو الإسكندرون . وقد صدَّرت فرنسة من طرابلس بين ١٧٠٠م و ١٧١٥م ، ما قيمته تقريباً سبعة ملايين ليرة ، من مختلف السلع ، وأهمها الحرائر وجوز الغال ، والقلي (القلوي) ، والزيوت ، وكذلك البن والرز ، وغير ذلك من واردات مصر ، التي كانت تقوم بنقلها «القوافل» البحرية المشار إليها آنفاً(٣) .

وهكـذا عنـدما زارها «لوكا» في سنة ١٧١٤م وجدها مدينة مزدهرة ، والحياة فيها نشيطة ، فقال عنها «إنها جميلة جداً . . . وكثيرة السكان ، وفيها ما يقـارب من سبعة أو ثمانية آلاف بيت ، ويقدر عدد سكانها بين خمسين وستـين ألف نسمـة ، وهم مسلمـون ويهـود ومسيحيون . ومعظم السكان يقيمون في البساتين أثناء موسم الصيف بسبب الأعمال التي تتطلبها تربية دود

= ص ١٠١ ، أن مجيء الفرنسيين إلى طرابلس في نهاية القرن السابع عشر ، قد اضطر ، القنصـل في حلب إلى إقامة وكيل عنه لم يلبث أن سمي قنصلاً مستقلاً في أواخر القـرن . إلا أن شارل رو ، (الملحق الثاني ص ١٦٨) ، يؤكد أن هذا لم يحدث في الواقع إلا في سنة ١٧٢١م .

(١) (1) AA. 389. 15 Avril 1700.

«إنني مندهش كيف ينظر إلى هذا المكان كإسكلة صغيرة ، فهو مدينة هامة تضم (٨٠,٠٠٠) نسمـة ؛ ولهـا باشـا وقاض وكيخيا وآغا للانكشارية ، وعدد كبير من الموظفين ، أي كل ما يوجد في حلب ، بينما صيدا لا تملك مثلما تملك هي» .

(٢) (2) Masson. P: 382. - Charles - Roux: P: 8

(٣) (3) Masson: P: 382

القز، فطرابلس تقوم بأكبر تجارة للحرير»[1].

وفي الحقيقة إذا كانت مدية طرابلس في القرن السابع عشر، تأتي في المقدمة بالنسبة إلى تجارة البندقية في بلاد الشام، فإنها تأتي بعد صيدا وحلب بالنسبة للفرنسيين. وبصورة عامة كان الأجانب يزدادون عدداً فيها أثناء موسم القلي والحرير والعنب فقط[2]. ولم تكن جالياتهم فيها كثيرة العدد، وإنما أفراد معدودون ينقصون أو يزيدون بحسب سوء الظروف أو مواتاتها.

ويجب ألا ينسى أن طرابلس سهلة الاتصال بالمناطق المجاورة لها، فهناك طريق ساحلية تصلها بشمال بلاد الشام وجنوبها، وطريق بحرية تربطها بمختلف الموانىء السورية والمصرية، وطريق ثالثة عبر سهل عكار توطد صلاتها مع بلاد الشام الداخلية كحمص وحماة[3] وحلب ودمشق، وتحمل إليها كل ما تنتجه من سلع وبضائع، وما تخزنه من مواد تأتيها من أقاصي آسية بوساطة طريق قافلة الحجيج المنطلقة من دمشق إلى الحجاز، أو طريق الخليج العربي ووادي الرافدين إلى حلب. ولقد كانت صلتها بالمدينة الأخيرة وثيقة، لأنها كانت ميناءها لمدة طويلة قبل الإسكندرون، وقد أقامت معها خط اتصال جوي بالحمام الزاجل، على غرار ما فعلته فيما بعد الإسكندرون[4].

وخلاصة القول، لقد كانت طرابلس طيلة القرن السادس عشر،

---

(١) (1) Lucas: Voyage.. P: 223

(2) A.N. Aff. Etr. B. 234 Memoire sur l'etat de Francais, venitiens, Anglais et Hollandais dans Le Levnat.

(٣) لقد كان هناك تبادل تجاري نشيط بين حماه وطرابلس في القرن السابع عشر وبخاصة في الأقمشة القطنية التي ترسلها حماة إلى طرابلس ويشتريها الفرنجة، ويحمّلون بها مراكبهم المنطلقة إلى أوربة.

Pietro Della Valle: Les Fameux Voyages. tra. franc. 4 vols. Paris 1664. T.1 .P: 180

(٤) (4) Sandys Travels. P: 103.

الإسكلة الكبرى المسيطرة على تجارة بلاد الشام الخارجية جنباً إلى جنب حلب ، وكانت مقراً لإقامة الجاليات الأجنبية ، وقناصل الدول ، إلا أنها فقدت مكانتها هذه في مطلع القرن السابع عشر ، ولكنها حافظت على نشاطها التجاري ، واستطاعت جذب التجار الأجانب إليها ، ولا سيما البنادقة والفرنسيين ، فأقام أفراد معدودون منهم فيها . إلا أن سياسة باشواتها لم تكن مواتية للتجارة الأوربية ، إذ عملوا على استغلالها لصالحهم ، بفرض الضرائب والرسوم المختلفة ، مما جعل الدول الأجنبية ساخطة على التجارة فيها ، وبنفس الوقت غير مستغنية عنها . وعلى الرغم من أن الإنكليز لم يكونوا يمارسون تجارة نشيطة في طرابلس مثلما كانوا يفعلون في حلب ، إلا «أنهم كانوا يقلقون الفرنسيين أحياناً بمنافستهم ، وبخاصة في أواخر القرن السابع عشر ، ومطلع الثامن عشر. فبتثبيتهم سعر الشراء والبيع على جميع البضائع فيها ، اكتسبوا ثقة الأهالي الذين كانوا يفضلون بيع كل شيء للإنكليز ، والشراء منهم . وكان باشا طرابلس يعطي الإنكليز جميع المحصولات ، ليدع الأمة الفرنسية تخضع لبعض مطاليبه . . كما كان القباطنة الإنكليز ينافسون بدورهم الفرنسيين»(١) . وفي الحقيقة لم تكن طرابلس لتضم عند زيارة «موندرل» لها في سنة ١٦٩٧م ، سوى تاجر إنكليزي واحد ، وقنصل إنكليزي(٢) .

أما البنادقة فقد ضعفت تجارتهم في بلاد الشام كلها ، في أواخر القرن السابع عشر ، ومنها طرابلس ، وبخاصة بعد إلغاء قنصليتهم في حلب سنة ١٦٧٥م . وكذلك الهولانديون الذين التفتوا إلى تجارتهم في أزمير ، وفي جزر الهند الشرقية .

وعلى الرغم من كل الظروف غير الملائمة ، التي أحاطت طرابلس في القرن السابع عشر ، فإنها «كانت تشق طريقها في أواخره لتحتل مركزاً

---

(١) (1) Charles - Roux Op. Cit, P: 82

(٢) (2) Maundrell (M): Journey from Aleppo to jerusalem at Easter. Beirut 1963. P. 34, 189.

مزدهراً بين الموانىء اللبنانية ، يجهز حمص وحماة وشمال لبنان بالبضائع المستوردة»[1].

بيروت :

لقد كانت من الموانىء النشيطة تجارياً في عهد المماليك إلى جانب طرابلس. فقد كان يحكمها آل بحتر ، وقد فتحوها تدريجياً أمام الأجانب التجار ، وجعلوا منها مرفأً لمدينة دمشق ، فأخذت السفن تمخر عباب بحرها بانتظام ، وتصل بينها وبين قبرص وكان الحجاج المسيحيون يلتقون فيها قبل ذهابهم إلى القدس ، فازداد سكانها إلى قرابة (١٠٫٠٠٠) نسمة ، «وسُمح للتجار الأوربيين فيها ببناء خانات وحمامات وكنائس . »[2] وغدت الثغر الذي يغذي داخلية البلاد الشامية الوسطى. وكانت بيروت تتصل بدمشق عن طريق البريد الذي أنشأه السلطان بيبرس ، بين القاهرة ودمشق ، وفي أوقات الخطر والسرعة ، بوساطة الحمام الزاجل أو النيران[3]. وقد تعرضت بيروت مرتين لمهاجمة الأسطول الجنوي بعد خروج الصليبيين (في سنة ١٣٨٢م وفي سنة ١٤٠٣م) ، وأعمل فيها النهب والسلب ، وأحرق الأسواق القريبة من الميناء[4] ، كما أنه بعد فتح السلطان سليم لسورية في سنة ١٥١٦م ، هاجمها أسطول مؤلف من خمسة عشر مركباً ، في سنة ١٥٢٠ ، ونزل بحارته فعلاً

(١) حتي ـ لبنان في التاريخ . ص ٤٨٤ ، (ولكن ميناءها كان قد تخرب بسبب انخساف الشاطىء الصخري) .

(٢) صالح بن يحيى ـ تاريخ بيروت . ص ٣٩ ـ ٤٠

(2) Von. Suchem: Description of The Holy Lands (1350) Tradu. Aubry Stewart. London 1895. P: 49

(٣) صالح بن يحيى ـ تاريخ بيروت ص ٨٠. حتي ـ المصدر نفسه ص ٤٠٦ .

وكانت الإشارات النارية تعطى ليلاً في مكان يسمى: رأس بيروت، ثم إلى قمة بوارش (وهي قمة في جبل الكنيسة)، ومنها إلى يبوس في سلسلة جبال لبنان الشرقية، ومن هناك إلى جبل الصالحية الذي يشرف على مدينة دمشق».

(4) Heyd: T.11. P: 470

(٤)

على أرضهـا ، وتملكوها ثلاثة أيام[1]. إلا أن هذه الحملة البحرية التي لا تعرف هويتها بالضبط[2] ، ردت على أعقابها خاسرة ، إذ حاربها جان بردي الغزالي ، وصدها بعنف ، فقتل قائدها مع أربعمائة من رجاله وفر الباقون.

ومن هذا يتضح أن بيروت كانت من المراكز الحساسة على الساحل الشامي ، يطمع في امتلاكها الأوربيون ، علّها تقودهم كقاعدة إلى المناطق التي يطمحون في استغلالها اقتصادياً من بلاد الشام. ولقد أقام فيها ـ كما ذكرنا سابقاً ـ البنادقة، وكان لهم فيها قنصل وفندق وتجارة زاهرة[3]. ويبدو أنها جذبت الفرنسيين إليها قبل صيدا، وكانت أحد مراكز إقامة تجارهم في القرن السادس عشر[4] وكانوا يسمونها «باروت Barut»[5]، إلا أنها لم تتألق ميناءاً تجارياً كبيراً كما كانت عليه طرابلس في القرن السادس عشر، وإن كانت المراكب الأجنبية ترسو فيها بين حين وآخر. ولم يطل مقام الفرنسيين فيها، فقد غادروها في السنينّ الأولى من القرن السابع عشر إلى صيدا، إذ أن الأمير فخر الدين ـ ولم تكن قد دخلت ضمن نطاق نفوذه بعد ـ أراد أن يخرجهم منها، ويجذبهم إلى صيدا التي عمل على تحسين أحوالها، ونجح في ذلك. فتحولت إلى (إسكلة) تابعة لصيدا بدلاً من أن تكون

---

(١) ابن إياس ـ بدائع الزهور في روائع الدهور. ج٣. ص٢٣٣. ـ ابن طولون: مفاكهة الخلان ـ ج٢. ص١٢٢.

(٢) يؤكد «ستريبلينغ» أن الحملة كانت فرنسية، إلا أن مصادر أخرى لا تؤكد ذلك، أو لا تشير إلى الأمر بل تتركه مبهماً.

Stripling: The Ottoman Turks & the Arabs. P: 64 - Lammens: La Syrie. T.11. P: 47

(٣) (3) Heyd: T.II. PP: 470-471.

(٤) (4) A. N.f 12 645. Mémoire de 1685 - Charles- Roux. P: 9

(٥) (5) D'Arvieux: T.11. P: 339

ويشير «دارفيو» إلى أنها سميت بهذا الأسم، لأنها تقع في منطقة محاطة تماماً بالجبال، مما يجعلها تشبه البئر.

المركز الرئيسي[1]. إلا أنها ظلت ميناءً يزخر بالبضائع، ومطروقاً جداً من الأجانب[2].

وعندما عاد الأمير فخر الدين المعني من رحلته إلى فلورنسة، في سنة ١٦١٨م، وسيطر على منطقة جبل لبنان، وأنعمت الدولة عليه بولاية الشام في سنة ١٦٢٣م[3]، فإنه أخذ يظهر اهتماماً ببيروت. وفي سنة ١٦٣٢م، اتخذها حاضرة لولايته الواسعة، وشرع يعمل على تحصينها وتجميلها، وأسهم الخبراء الطوسكانيون الذين أحضرهم في هذا الأمر. فبنى فيها لنفسه قصراً فخماً، تحيط به حديقة كبيرة، وهو القصر الذي زاره «موندرل» في سنة ١٦٩٧م، ووصفه وصفاً شائقاً، وأظهر إعجابه الشديد بالبركة الجميلة التي تتوسطه، والغرف الفسيحة العديدة، والاصطبلات المنظمة، وعرن الأسود، «وكلها تليق بأمير من أمراء العالم المسيحي». وقد أفاض في وصف الجنائن والأشجار المثمرة، وأشار إلى أنه كان من المنتظر أن تضم تلك الحدائق تماثيل على نمط حدائق الغرب[4]. وقد أشاد بهذا القصر

---

(١) (1) Charle - Roux: P:9

(٢) (2) Sandys: Travels. P: 163

(٣) عيسى إسكندر المعلوف ـ تاريخ الأمير فخر الدين.. ص ٢٤٥، نقلاً عن مخطوط لديه للسيد نوفل نعمة الله نوفل، تحت عنوان (حسر اللثام عن محيا الحكومة والأحكام).

(٤) (4) Maundrell: Op. Cit. P:414

نقلا عن المصدر السابق (المعلوف) ص ٣٣٦-٣٣٧.

فيها قصر الأمير فخر الدين الذي شيَّده بزمن السلطان مراد العثماني، في الشمال الشرقي من بيروت، وفي مدخله فسقية وفواره رخامية، لم أجد أجمل منها في المملكة العثمانية. وفي القصر غرف كثيرة خربة الآن أو لم يكمل بناؤها، وهناك اصطبلات للخيول، وعرن للأسود والوحوش الضاربة، مما ليس له مثيل إلا في قصور الملوك. وأجمل ما في القصر حديقة البرتقال، وهي بستان كبير مُربع مقسوم إلى (١٦) حديقة مربعة من شجر البرتقال، كل أربعة منها في جهة، وحولها مماش من الحجر فيها مجاري مياه للسقيا، وحول كل شجرة حفرة لحفظ المياه على جذعها عند مرورها بها، وكان فيها بستاني إنكليزي يديرها، وهي بغاية الترتيب لأن الأمير كان في إيطالية

جميع السياح الذين زاروا بيروت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فقد قال عنه «ريتشار بوكوك» الذي زار بيروت سنة ١٧٣٧م ، بأنه «أشبه بقصر روماني ، والماء يجري فيه بأنابيب مددت في الجدران ، وفي الوسط حديقة من أشجار الليمون الرائعة»(١).

ولم يكتف فخر الدين ببناء قصره السالف الذكر ، وإنما عمل على تشييد «برج الكشاف» ، «وهو برج عال ، يبلغ ارتفاعه ستين قدماً ، وقد بناه ليكون مرقباً لكشف قوات العدو التي يمكن أن تهاجمه ، وأحكم بنيانه حتى غدا حصيناً جداً ، ومن هذا البرج كانت تنظر المدينة وما يحدق بها من الجبال والروابي والقرى»(٢). وبذلك قوى فخر الدين ميناء بيروت لحماية التجارة من غزو القرصان المالطيين ، وأنشأ له فيه أسطولاً صغيراً»(٣).

ويذكر «دارفيو» الذي زار بيروت في سنة ١٦٦٠م ، أن «كون بيروت محاطة بالجبال من جميع الأطراف ، جعل هواءها غير صحي ، إذ أن رياح البحر التي تطرد جميع الأبخرة المتصاعدة من البحر ، تعيقها الجبال عن الانتشار ، ومن ثم تفسد الهواء ، ولذلك قام فخر الدين بزرع حرش

= فعرف هذه الأشياء التي لم يعرفها ولاة أتراك، ولا رتبوا حدائقهم وقصورهم على طرازها. ومما يؤسف له أنها خربت وصارت زريبة للغنم والماعز، والروث فيها تلال مكدسة. (تذكر هذه الحديقة بالبرتقاليات في قصر فرساي). وفي شرقي هذا البستان ممشيان عاليان، أحدهما فوق الآخر، يصعد إلى كل منهما باثنتي عشرة درجة، وفوقهما أشجار البرتقال تظللهما، وهما يوصلان إلى مصيف بهيج في الجهة الشمالية، كان الأمير فخر الدين يجلس فيه مع بطانته في ساعات أنسه، كما يجلس أمراء طوسكانة ترويحاً للنفس. وفي بستان آخر رأينا قواعد للتماثيل الكثيرة، التي كان ينوي أن ينصبها عليها غير مبالٍ بعادات المسلمين، التي تمنع مثل ذلك».

(١) (3) R. Pococke: A Description ot The East and some other countries. T.11. P: 90

(٢) (4) Maundrell: P.54

(٣) المعلوف ـ. تاريخ الأمير فخر الدين. . ص ٣٤٤. نقلاً عن المؤرخ «باسيلي الروسي».

الصنوبر لتنقية الجو(١). وفي الواقع لم يكن فخر الدين هو الذي غرس غابة الصنوبر الكبيرة المجاورة للمدينة ، فقد كانت موجودة منذ القديم ، وأتى ذكرها في شعر لشاعر بيزنطي في القرن الرابع الميلادي ، كما أنها لعبت دوراً مفيداً للصليبيين أثناء حصار بيروت(٢). وكانت مساحتها أيام الشريف الإدريسي (المتوفى عام ١١٦٦) ، ١٢ ميلاً مربعاً ، وقد اتخذ الصليبيون منها مصدراً لأخشابهم وكذلك المماليك من بعدهم(٣). إلا أن معظم السياح(٤) وقعوا في الخطأ ، وعزوا هذا الأمر إلى فخر الدين الذي لم يفعل في الواقع سوى أنه قام بتجديده.

ويبدو أن بيروت قد ازدهرت ازدهاراً كبيراً في عهد الأمير فخر الدين ، حتى أن «دارفيو» الذي وفد إليها بعد ربع قرن تقريباً ، وجدها أكبر بمرتين من صيدا ، ومحاطة بأسوار حصينة ومبنية بناءً حسناً(٥) إلا أن ميناءها قد ردمه فخر الدين ، كما فعل بميناء صيدا(٦) ، وهدم برجين قويين كانا يدافعان عنها ، فسدت بقايا الهدم الميناء ، وأكملت رسوبات البحر الباقي ، ولذا كان لا يمكن أن تدخل إلى بيروت إلا السفن الصغيرة. ولكن كان يوجد

---

(١) (1) D'Arvieux: T.11. P: 333

يذكر «المعلوف» نقلاً عن المؤرخ «باسيلي» الروسي (ص ٣٤٤)، أن السبب في زراعة هذه الغابة كان وقاية البساتين والحقول من هجوم رمال البحر عليها.

(٢) المعلوف -. تاريخ الأمير فخر الدين. ص ٣٤٠ -. صالح بن يحيى. ص ٣٤-٣٥.

(٣) حتي -. لبنان في التاريخ. ص ٤٥٧ - ٤٥٨. الإدريسي - طبعة غلوسستر ص١٧.

(٤) من أمثال «موندرل» و«فولني» و«تشرشل»، و«لامارتين» حتى أنهم سموا الغابة «غابة فخر الدين».

Maundrell: P: 57. - Volney. T.II. P: 172. - Colonel Churchil: Mount Lebanon a ten years Residence. Vo1. 1. P: 121

Lamartine: Voyage en Orient. Vol. 1, P: 430, 454.

(٥) (5) D'Arvieux: T.11. P: 334

(٦) (6) Michaud & Paujolat: Letters Levantaines. V.P: 518

Maundrell: P: 43 - D'Arvieux: T.11. P: 338 - Ristelhueber: P: 129

ولكن «لامنس» ينكر هذا الطمر في كتابه «تسريح الأبصار» ج٢ ص ١٥٢.

بعيداً قليلاً عنها مرسى صالح، بعمق حسن، ترسو فيه المراكب التي كانت لا تخاف القراصنة(١). وفي الواقع كانت المراكب، وبخاصة الفرنسية، تذهب إلى صيدا خوفاً من القراصنة، ونادراً ما يشاهد أكثر من مركب واحد يمر في العام من بيروت(٢). وهكذا أصابها الانحطاط بعد مقتل الأمير، وتغيرت الأمور فيها، «وأنهكت السكان مضايقات الباشوات المادية المستمرة، وجشع بقية الموظفين، فأهملوا حدائق الأزهار والتفتوا إلى زراعة التوت الأبيض فقط لتربية دود القز، وإنتاج الحرير الذي هو موردهم الأساسي.. وفي الحقيقة أن معظم سكان بيروت من المسيحيين الروم والموارنة، وكلهم صناع وتجار، فهم يصنعون الساتان والمخمل، وغيرهما من الأقمشة التي تستهلك بكميات وافية في المدينة نفسها، لأن الأتراك يحبون اللباس الفاخر. وتفد إلى بيروت قوافل من دمشق وحلب ومصر ولا سيما في موسم جني الحرير»(٣).

وفي الحقيقة تعتمد بيروت في نشاطها التجاري، كما تعتمد طرابلس، لا على حركة المراكب الراسية فيها، وإنما على غنى المنطقة المجاورة لها، والحرير الذي كانت تنتجه بكميات وفيرة، ويجذب إليها تجارة أجنبية قيمة. فالبنادقة والطوسكانيون والفرنسيون(٤)، كانوا يفدون إليها، ويقيم بعضهم فيها للاتجار بهذه السلعة. وكانت تضم خانات لهم أشهرها «الخان الكبير»، وكان قائماً على ضفة البحر بالقرب من الجمرك، وهو بناء واسع ومربع، يحوي مخازن في الطابق السفلي منه، وغرفاً سكنية في الطابق الأعلى، ويحيطها رواق هو بمثابة الممر والمدخل لها، ولا يسكن هذا الخان إلا المصريون، وبعض تجار البلد. أما «الخان الصغير» الذي يسمى أيضاً «قيسارية»، فقائم في السوق، وهو بناء مربع كذلك، وله باحة واسعة في الوسط، ويضم (١٦) مخزناً في الطابق الأرضي، وعدداً من الدكاكين

(١) (1) D'Arvieux: T.11. P: 339

(٢) (2) Masson: P: 388

(3) D'Arvieux. T.11. PP: 337-343- A.N. Aff. Etr. B, 234 mémoire sur l'état de négoce des Français.

(٤) المعلوف. المصدر السابق ص ١٢٢.

الصغيرة في الدهليز الذي يحيط المخازن ، وفي الأعلى يمتد ممر آخر ذو أقواس يؤدي إلى (١٣) غرفة. وغرف الأطراف واسعة ، ويمكن قسمها ، أما الغرف المتبقية فصغيرة جداً ، وكان تجار البلد يقيمون عادة فيها ، بينما يشغل غرف الزوايا الواسعة أربعة تجار فرنسيون ، لهم أفضل المخازن في الخان ، إلى جانب غرف صغيرة أخرى لأصدقائهم ومكاتبهم . . . . ولقد أقام أحد الأفراد ما يشبه المطعم مقابل ١٠ إيكو شهرياً»[١].

ولقد اشتهرت بيروت بحماماتها الجميلة ، الشبيهة بحمامات دمشق ، وكان فيها في نهاية القرن السابع عشر أربعة من بينها الحمام الذي بناه فخر الدين ، والمسمى بحمام المير[٢].

وعلى الرغم من وجود بنادقة وفلورنسيين في ميناء بيروت ، فإن الفرنسيين كانوا هم السائدين فيه ، وبخاصة بعد خروج الفلورنسيين في سنة ١٦٣٦م ، في الفترة التي تلت مقتل فخر الدين المعني الثاني. والمقصود بالسيادة هنا هو السيطرة التجارية ، أما عدد المقيمين فإنه لم يتجاوز عند زيارة دارفيو في سنة ١٦٦٠م، للمدينة أربعة أو خمسة من التجار، وكانوا عملاء لتجار صيدا. وقد نجمت سيطرتهم التجارية عن تغلغل هؤلاء العملاء في المنطقة، وتعرفهم أكثر من غيرهم من الأجانب على الأماكن التي تقدم الحرير الجيد ، فيشترونه منها قبل غيرهم ، ويحصلون على أفضل القطاف ، ولا يتركون للقوافل والتجار الآخرين غير الحراير الضئيلة الجودة[٣]. وحرير بيروت يأتيها من منطقة الكسروان ، بنوعيه الأصفر والأبيض ، وكان من أمتن أنواع الحرير. وعلى الرغم من قلّة عدد التجار الفرنسيين المقيمين ، فإنهم كانوا يشترون كل عام ما قيمته (٤٠٠٫٠٠٠) إيكو ، ويجمعون

---

(١) (1) V.D'Arvieux: T.11. PP: 353-355

(٢) المعلوف: المصدر نفسه نقلاً عن ـ الشيخ عبد الغني النابلسي ـ مخطوط التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ، (مخطوط لدى المعلوف).

(٣) (3) D'Arvieux: T.11. P: 343-344 - Masson: P: 388

الكمية من الأسواق بالتدريج ، ويبعثون بها إلى صيدا بالمراكب ، وإذا كان هناك خطر في البحر ، فإنهم يحملونها براً[1].

وكانت معاملة أهالي بيروت للتجار الأجانب حسنة ، ولذا فإنهم سعدوا بينهم ، حتى أن «دارفيو» يقول: «إن الشعب هنا ليس شريراً كما هو عليه شعب صيدا ، وهو في طرابلس أكثر طيبة مما هو عليه في بيروت ، وذلك لأنه أغنى وأمهر وأكثر اهتماماً بعمله، بينما البؤس والبطالة في المدن الأخرى كانا سبباً في جعله مخادعاً وشرساً»[2]. كما أن سكان هذه المدينة سريعو الانسجام مع غيرهم، فهم يحبون اللهو والمرح، والغناء والشراب، ويتزاورون فيما بينهم مهما كانت دياناتهم ما عدا اليهود الذين كانوا محتقرين»[3].

ولم يكن لفرنسة التي تعتبر الدولة الأجنبية الأولى في بيروت في مطلع القرن السابع عشر، قنصل أو نائب قنصل، وإنما تتبع الجالية الفرنسية فيها قنصلية صيدا، التي كانت تكلف تاجراً مقيماً في بيروت بجمع رسوم القنصلية عندما يوجد مركب يحمل. ولم يكن يدفع على الحراير التي تحمل إلى صيدا رسم قنصلية في بيروت، لأنه من المفروض ألا تدفع إلا في المكان الذي ينطلق منه المركب نهائياً إلى وجهته المرسومة. وقد كانت هذه المدينة مرتبطة إدارياً بحاكم سنجق صيدا فواليها، إلا أنها من وجهة نظر غرفة مرسيلية، فقد ربطت بتجارة حلب. ومن هنا قام الصراع بين قنصل حلب وقنصل صيدا، فقد طالب الأول برسم قنصليتها على اعتبارها تابعة له، بينما ادعى الثاني أنه من الواجب، أن تدفع له، لأن كل البضائع التي تشترى منها والسلع هي باسم تجار صيدا. وبذلك كان التجار يتحملون مرتين رسم القنصلية، فاشتكوا إلى غرفة التجارة، وامتنعوا عن الدفع، إلا أن نائب قنصل حلب في بيروت، اتفق مع حكامها على إلزام

---

(١) (1) D'Arvieux. T.11. P: 344

(٢) (2) ibid: P: 351

(٣) (3) Ibid: P: 346

التجار بالدفع، ولكنه لم ينجح[1] وحلاً للمشكلة، قرر قنصل فرنسة في حلب، السيد «فرنسيس فيكات»[2]، أن يقيم في ٢٨ تموز سنة ١٦٥٥م، الشيخ أبا نوفل «زعيم الموارنة» نائب قنصل لفرنسة في بيروت، إلا أنّ تجار صيدا نجحوا في إلغاء تنصيب الشيخ أبي نوفل[3]. ولكن «فيكات» لم يستكن، وقدم طلباً جديداً بإبقاء ثغر بيروت خاضعاً لقنصلية حلب، وأن يجبى لقنصلها فيه الرسوم المألوفة، وهي ٢٪ على جميع البضائع التي يشتريها الفرنسيون ويرسلونها إلى أي مكان، حتى ولو إلى صيدا، كما طلب غرامة مالية عن كل سنة من السنين التي «بلبل فيها تجار صيدا قنصلية بيروت بتزويرهم وبهتانهم»[4]. وأخيراً وحلاً للأمر، فصل ميناء بيروت عن قنصلية حلب، وألحق بصيدا «لمنفعة التجار وراحة رعية الملك»[5]، ونهي تجار بيروت عن الخضوع لغير قنصل صيدا أو نائبه،

(١) ريستلهوبر ـ. تقاليد فرنسة في لبنان (ترجمة بولس عبود). ص ١٤٦.

(1) ibid: PP: 356-357

(٢) كان فرنسيس فيكات François Picquet مشيراً لملك فرنسة، وقنصلاً لفرنسة وهولاندة في نواحي طرابلس وبيروت وجزيرة قبرص وكرمانية وحلب وما يتعلق بها، بين سنة ١٦٥٢ و١٦٦٠م. وكان كاثوليكياً متعصباً، وقد عمل بنشاط لنشر مذهبه في الأوساط الشرقية المسيحية. انظر. اسطفان الدويهي ـ تاريخ الطائفة المارونية. ص ٢٢٩.

(٣) أبو نوفل نادر الخازن ـ هو ابن أبي نادر الخازن مدير شؤون الأمير فخر الدين المعني الثاني، وساعده الأيمن، وقد كان على اتصال بغراندوق طوسكانة، وبصداقة معه. وقد توفي سنة ١٦٤٧م، وخلفه ولده الشيخ نادر أبو نوفل. وقد عرف هذا الأخير بكرمه، وتقريبه للمبشرين الوافدين، وتسهيل الإقامة لهم. وقد ذاع صيته لهذا السبب في أوربة، وفي فرنسة، وفي روما، حتى منحه البابا لقب «فارس المهماز المذهب». وقد نال قنصلية البندقية بعد حصوله على قنصلية فرنسة، وذلك في سنة ١٦٧٥م.

V. D'Arvieux T.11. PP:-358-365.

(٤) ريستلهوبر ـ تقاليد فرنسة في لبنان (ترجمة بولس عبود) ص ١٥١-١٥٢. (كان طلب فيكات في ١٥ أيار سنة ١٦٥٨ ـ عن أرشيف وزارة الخارجية مجلد (٥) ورقة ٥٧٦).

(٥) المصدر السابق. ص ١٥٢. عن أرشيف الخارجية ـ مجلد (٥) ورقة ٥١٥-٥١٦.

وحظر على أبي نوفل أن يدخل نفسه في شؤون القنصلية على الرغم مما كان في يده من أوراق رسمية ، اعتبرت ملغاة لمنافاتها سنن المملكة الفرنسية وعاداتها[1] .

ولكن مساعي أبي نوفل في فرنسة ، ونمو تجارة الحرير في بيروت ، دعت ملك فرنسة لويس الرابع عشر إلى إصدار صك رسمي في كانون الثاني ، (يناير) سنة ١٦٦٢م ، يعينٌ أبا نوفل قنصلاً على بيروت ، لا نائب قنصل فقط[2]. وبذلك استقلت بيروت عن صيدا ، ولم تعد فرعاً لجارتها الجنوبية. وأتى تعيين أبي نوفل متجاوباً مع سياسة لويس الرابع عشر في سورية ، التي كانت تعمل على تدعيم نفوذ فرنسة في هذه البقاع ، باستمالة المسيحيين ، ولا سيما الموارنة إليها. وقد خلف أبا نوفل في هذه الوظيفة ابنه فياض (أبوقنصو) ، وبقي فيها حتى سنة ١٦٩١م ، وانتقلت في سنة ١٦٩٧ ، منه إلى الشيخ حصن ، حفيد أبي نوفل ، بعد أن تقدم بطلب إلى الملك لويس الرابع عشر ، في سنة ١٦٩٣م ، لتثبيته في هذا العمل ، على الرغم من أن القوانين الفرنسية المرعية في اختيار القناصل لا تجيز ذلك[3] أما بين عامي ١٦٩١م - ١٦٩٧م ، فإن قنصلية بيروت ألغيت، وألحقت بقنصلية صيدا ، وعندما أعيدت في سنة ١٦٩٧م ، فإن قنصل صيدا «لا مبرور» ، لم يكن مرتاحاً للأمر وساءه كما ساء «دارفيو» أن يرى غريباً عن فرنسة حاصلاً مثله على وظيفة القنصلية وشرفها ، فجد في تحقيره لدى

(١) المصدر السابق. ص١٥٢، ١٥٤ (إن رسالة الملك إلى أبي نوفل بهذا الخصوص، . كتبت في آفينيون ٢٨ آذار (مارس) سنة ١٦٦٠م. وقد أخذت صورة عنها من سجلات قنصلية صيدا بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر) سنة ١٦٩٦م، بين أوراق حصن الخازن).

(٢) المصدرالسابق. ص ١٥٦-١٥٨ . إن نص الصك وارد في كتاب الدويهي - تاريخ الطائفة المارونية. ص ٢٣٧-٢٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ١٦٨-١٧١ - الدويهي تاريخ الطائفة المارونية. ص ٢٥٥-٢٥٦.

السلطات المسؤولة ، إلا أنها لم تستمع لدسّ «لا مبرور»[1] ، ومنحت القنصلية في سنة ١٧٠٢م ، إلى ابنه نوفل. وأشار «بونشارتران» في رسالة له إلى غرفة التجارة في ٢٨ حزيران (يونيو) ، سنة ١٧٠٢م ، بأن (١٠٠٠) ليرة أعطيت إلى نوفل الخازن أمير الموارنة وقنصل بيروت، وإلى بطريرك الموارنة، وأن على نواب الأمة في صيدا أن يدفعوا هذا المال[2].

وهكذا نرى أن «إسكلة» بيروت إسكلة هامة ، إلا أنها لم تصل إلى مستوى صيدا ، وكانت تفد إليها معظم الجاليات الأوروبية. وكان اهتمام الفرنسيين كبيراً بها، وذلك لوجود عدد وفير من الموارنة فيها، كانوا يطلبون حماية ملك فرنسة ، ولأنها كانت مركزاً رئيسياً للتبشير المسيحي في سورية ، يرعاه آل الخازن ، ويقدمون له كل مساعدات ممكنة . وقد ضمت ديراً للكبوشيين ، وآخر لليسوعيين ، منحهم إياه الشيخ أبونوفل الخازن[3].
ويجب أن يلاحظ أن إسكلة بيروت لم تجذب في القرنين السادس عشر والسابع عشر الإنكليز والهولانديين ، ومن ثم لم تكن مقراً لجالياتهم ، وإنما كانوا يمرون منها مروراً عابراً إذا ما احتاجوا إلى تسويق سلعة ما .
وإلى الجنوب من بيروت تقوم إسكلة :

صيدا :

لقد كانت صيدا قديماً مدينة فنيقية عظيمة ومزدهرة ، وقد انحطت فيما بعد ، إلا أنها عادت فبرزت أثناء الحكم الصليبي لسورية . أما في عهد المماليك ، وبعد أن تحررت من الصليبيين ، فإنها عاشت في خرابها ، وفقدت مكانتها التجارية السابقة. فهي لم تشارك في الازدهار التجاري الذي شاهدته سورية في القرن الرابع عشر ، ممثلاً في دمشق وحلب وبيروت وطرابلس. ولكنها لم تنج من أطماع الغرب ، فقد هاجمها أسطول منهم في سنة

---

(١) المصدر السابق ص ١٧٥ .

(٢) (2) BB. 83 Juin 1702

(٣) (3) D'Arvieux: T.11. -: 352

١٣٥٥م ، وحط الأسطول الجنوي في سنة ١٣٨٢م رحاله فيها(١).

إلا أن الأمر بدأ يتغير في القرن السادس عشر ، بعد الحكم العثماني لسورية ، لا لأنه أتي بجديد ، وإنما لأن السلطان العثماني وسع العهود والمواثيق التي لم تمنح في الماضي إلا للإيطاليين ، والبنادقة منهم بالذات ، ولأن التطورات الاقتصادية العالمية ، عادت فوجهت الأنظار إلى هذه البقعة من جديد . وقد أخذت صيدا في هذا الإطار تستعيد شيئاً فشيئاً حيويتها ونشاطها . إلا أن الدفعة الكبرى إلى الأمام لاقتها في عهد الأمير فخر الدين المعني ، وذلك في الربع الأول من القرن السابع عشر ، حتى اقترن اسمها باسمه . لقد جعلها الأمير المعني مقراً لحكمه ، ومن الطبيعي أن تلعب بصفتها السياسية هذه دوراً رئيسياً في سياسة سورية واقتصادها . وهذا الدور ستحافظ عليه طيلة القرن السابع عشر ، وستتحول من سنجقية تابعة لولاية دمشق ، إلى ولاية خاصة في سنة ١٦٦٠م ، تشرف على جنوب لبنان . وجزء من الأرض الفلسطينية ، وستبقى مسيطرة على التجارة في الساحل السوري الجنوبي ، ومركزاً هاماً من مراكز جذب التجار الأوربيين ، حتى أنها كانت بالنسبة لفرنسة بالذات في نهاية القرن السابع عشر ، الإسكلة الثالثة في الأهمية بين جميع إسكالات الليفانت(٢).

ولم يكتف فخرالدين المعني(٣) بأن اتخذها قاعدة لإمارته فقط ، وإنما

---

(١) أحمد عارف الزين - تاريخ صيدا ص ٦٠ - ٦١ نقلا عن صالح بن يحيى - تاريخ بيروت . ص٣٥.

(٢) (2) Masson: PP: 282-283

(٣) فخر الدين المعني الثاني - لما قام الحكم العثماني في سورية ، حل المعنيون محل البحتريين والتنوخيين في تولي إمارة لبنان الأوسط والجنوبي ، وأعطي الأمير فخر الدين المعني الأول لقب سلطان البر من قبل السلطان العثماني سليم الأول . وبعد وفاته خلفه ابنه قرقماز الذي كان مبغضاً للأتراك ، ثائراً عليهم ، وقد توفي في سنة ١٥٨٥م إما مسموماً أو جائعاً في قلعة نيحا . وكان له ولدان هما فخر الدين ويونس ، وبعد أن خبأتهما والدتهما فترة من الزمن لدى آل الخازن في كسروان ، تمكن الأول منهما عندما شب أن يستلم ولاية أبيه في الشوف سنة ١٥٩٠م . وقد بلغت قوة المعنيين السياسية

عمل على تشجيع هجرة التجار الأجانب والعرب إليها ، وقد بحثنا سابقا اتفاقاته مع غراندوقية طوسكانة ، وهدفه توسيع آفاق التجارة الأجنبية ، لا سيما مع البندقية وفلورنسة وفرنسة. وكان عليه لجذب التجار الأجانب ، لا عقد الاتفاقيات التجارية فقط ، وإنما تجميل مدينة صيدا ، وتحسين مينائها ، وإيجاد الأمكنة الملائمة لسكنى الأجانب. فقد كانت «صيدا قبل تجميل فخر الدين لها ، مدينة خربة ، تسكنها حفنة من المسلمين والدروز ، كما أشار إلى ذلك «كوتوفيكوس» عند زيارته لها في سنة ١٥٩٨م»[1]. وذلك على الرغم من أن صيدا كانت تتمتع بمركز تجاري ممتاز بالنسبة إلى الساحل الشامي ، فهي تقع في وسطه ، ومواصلاتها السهلة مع داخل البلاد، وبخاصة مع دمشق، تهيؤها لتكون ميناء بلاد الشام الأكبر. «وأحسَّ فخر الدين بقيمة موقعها هذا، فاختارها لسكناه وهي المحاطة بأشجار الفواكه والعنب، والغنية بطيور الصيد، فرمم القصر القديم المطل على البلدة،

= التي أسسها فخر الدين الأول ذروتها في عهد حفيده هذا الذي حكم بين (١٥٩٠ - ١٦٣٥م). وقد كان طموحاً فمد بصره شمالاً ودخل في صراع مع بني سيفا، وأضاف إلى إمارته بيروت والكسروان وضم إليها سنجق صيدا، وتحالف مع علي باشا جنبلاط الثائر على الحكم العثماني في حلب. وقد تمت له السيطرة - كما يقول سانديز - في سنة ١٦١٠م على المناطق من نهر الكلب إلى جبل الكرمل بما في ذلك صفد وبانياس وطبرية والناصرة، (ص ٢١١-٢١٢). وعندما أحس السلطان العثماني بخطر فخر الدين، أرسل له جيشاً للقضاء على حكمه، فالتجأ إلى أمير طوسكانة سنة ١٦١٣م، وبقي في أوربة حتى سنة ١٦١٨م، متنقلا بين ليغورن وفلورنسة وبيزا وبالرمو ومسينا. وعاد إلى جبل لبنان في سنة ١٦١٨م ليتابع خط سيره السابق. وتقرب من السلطان حتى نال منه الولاية على عربستان من حلب إلى مصر، إلا أنه ما لبث أن غضب عليه، فحاربه وأسره، ثم قتله في سنة ١٦٣٥م.

وإن أهم ما في سياسة فخر الدين الخارجية، اتفاقه مع غراندوقية طوسكانة، ومنح التجار الأجانب في إمارته إمتيازات تجارية متخطيا سلطات السلطان. أما سياسته الداخلية، فتتلخص بتوطيد الأمن والأزدهار الاقتصادي والتسامح الديني.

(١) نقلا عن:

(1) M. Chebli: Fakhr Eddine 11 Maan, Prince du Liban P: 137

وشرع ببناء قصر جديد وسط جزيرة صغيرة قرب صيدا، ووصله بالمدينة بجسر، وبذلك حمى الميناء. . كما أنه بنى رصيفاً من الحجارة، لتفرغ عليه السفن شحناتها»[1]. فصيدا الجديدة بناها فخر الدين، وأكثر ما اهتم به الخانات التي كانت مقراً للتجار الأجانب، وأشهرها خان الفرنسيين[2]، والجسور وأهمها جسر نهر الأولى[3] كما أنه بنى خاناً آخر على الطريق بين صيدا ودمشق، وهو خان القاسمية[4]. ونتيجة لسياسة التسامح الديني التي اتبعها، فإنه سمح للفرنسيين ببناء كنيسة في صيدا[5] وللكبوشيين ديراً[6]. ولقد اعتمد فخر الدين في تصميم أبنيته الكبرى على جهود بعثة الخبراء الطوسكانيين، الذين أتى بهم من إيطالية[7].

---

(١) المعلوف ـ. تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني. ص ٣٤٧.
ويعتقد أن القصر الجديد هنا هو القلعة البحرية القائمة وسط البحر لحماية صيدا. وقد كانت موجودة قبلا إلا أن فخر الدين رممها وأصلحها. أما قصره في صيدا الذي لم يتم بناءه، فكان يقع قبالة الخان الذي شيد للتجار الفرنسيين، وابتاعته فيما بعد راهبات القديس يوسف. حتي: (لبنان في التاريخ. ص ٤٦٤).

(٢) إنه «خان الفرنج» ولكن لأن معظم من أقام من التجار الأوربيين في صيدا هم من الفرنسيين، فإنه أخذ مع الزمن اسم «خان الفرنساويين. وقد كتب M.Carlier في تاريخ هذا الخان، ووصفه وصفاً دقيقاً في كتاب خاص، وسيقدم وصف له كما كان عليه في القرن السابع عشر، على لسان دارفيو عند الكلام عن الخانات في فصل «الحياة الاجتماعية.

(٣) لقد عهد فخر الدين إلى المهندس الإيطالي «شيولي» بناء الجسر، وقد كتب قنصل طوسكانة في صيدا فرانسيسكو دو فيرتزانو في تشرين الثاني سنة ١٦٣١م، إلى زوجه قائلاً (لقد بدىء بالبناء، ووضع الأمير في الأساس بين الجانبين قطعة نقود من صك الغراندوق قوزما الثاني. . . المعلوف. ص٣٣٤.

(٤) المعلوف ـ ص ٣٣٤.

(٥) نفس المصدر السابق ـ ص ٣٦٢. وهي واقعة في نفس خان الفرنج. عارف الزين ـ تاريخ صيدا ص ١١٠.

(٦) لقد تم ذلك في سنة ١٦٢٥م، وكان أول دير لهم في سورية. مجلة (صديق العائلة)، الشهرية للكبوشيين العدد ١٣ ـ ص ٣٣ ـ ٣٨. ـ المعلوف ـ ص ٢٤٦.

(٧) من الفنيين الذين استحضرهم فخر الدين، كان «شيولي» المهندس والنحات، و

وقد نشطت الحركة التجارية في صيدا ، نتيجة هذه الإصلاحات الهامة، وتوافدت عليها مراكب التجار الأوربيين ، من طوسكان وفرنسيين وهولانديين وإنكليز[1]. وعمل فخرالدين حثيثاً لحماية هذه المراكب الراسية في عاصمة إمارته من القرصان ، فحاربهم مسلمين ومسيحيين على السواء.

ولقد نعم التجار الأجانب في حياتهم في صيدا ، فجميع التسهيلات اللازمة لنجاح عملهم وازدهاره وفرت لهم ، من حماية ورعاية[2] وحرية دينية ، وأمن وسلام. وقد كتب «ديهه دو كورميان» مبعوث الملك لويس الثالث عشر إلى بلاد الشام، في سنة ١٦٢١م، عن حكم فخر الدين ما يلي :ـ «ليس هناك بلد في تركية يعيش فيه المسيحيون أحراراً كما هم على أرض فخر الدين. فهم غير خاضعين لغرامات تفرض عليهم، كما هو عليه الأمر في بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية. ومن ثم فإن كل فرد منهم كان يعيش في راحة، وكان الأجانب يتلقون على هذه الأرض حماية أكثر من أهل البلاد»[3] كما أن «سانديز» السائح الانكليزي الذي زار صيدا، في سنة ١٦١٠م، يذكر «أن التجار وقسمهم الأعظم من الإنكليز كانوا يعاملون بإيناس ولطف، وكان باستطاعتهم أن يتنقلوا ويتجولوا دونما خطر على حياتهم ، أو على الأموال الموجودة بين أيديهم ، وكانوا يدفعون عائدات جمركية قدرها ٣٪» [4]. إلا أنه يستطرد فيقول «ولكن هناك ما يزعج ،. فإذا ما توفي تاجر عميل ، فإن الأمير يستولي على ما لديه ، كما لو كان وريثه ،

= «باريغي» مهندس البلاط الملكي، و«فاني» رئيس البنائين، والطبيب «نالدي» و«شيليني» الخباز لصنع بقسماط للعسكر وقد عين لهم الرواتب ونفقات السفر ذهاباً وإياباً، وقدم لهم المساكن المريحة. المعلوف ص٣٣٣.

(١) حيدر الشهابي ـ الغرر الحسان ج ١ ص ٦٣١، ٦٨١، ٧٠٩.

(٢) (2) Roger: La Terre Sainte .P: 362

كان يشتري من يقع منهم في أيدي القرصان، ويعاملهم بلطف، ويلبسهم وينتظر الفرصة لإرسالهم سراً إلى بلاد المسيحية، ومن المعروف أن تحرير الأسرى كان ممنوعاً من السلطان الذي كان يطلب بالمقابل تحرير المسلمين المستعبدين.

(٣) (3) Deshayes De Courmemin: Volage De Levant. PP: 441- 442

(٤) (4) Sandys: Travels. P: 164

مع أن ما يملكه يجب أن يعود لرؤسائه . . ولهذا السبب فكروا في مغادرة بلاده»[1] .

وعلى الرغم من ازدهار صيدا في عهد الأمير فخر الدين فإن السياح الأجانب آنذاك لم يظهروا إعجابهم بالمدينة وأبنيتها ، فقد وصفها سانديز بأن : «أسوارها غير مدعمة أو جميلة ، وميناءها منحط ، ولا تستفيد منه سوى المراكب الصغيرة»[2] . «وإذا فرضنا أن صيدا لم تكن قد بلغت شأواً بعيداً في سنة ١٦١٠ ـ ١٦١١م ، عند زيارة سانديز لها ، فإن «ديهه» نفسه الذي كان فيها سنة ١٦٢١م ، لم يفض في الحديث عنها ، وقال بأنها لا تؤلف اليوم إلا نصف صيدا السابقة كما يبدو من الخرائب القائمة . . . وأن داخلها سيّء البناء» .[3]

ومهما قيل في عدم تألق صيدا كمدينة ، فإنه مما لا شك فيه بأن تجارتها خلال السنوات الثلاثين الأولى من القرن السابع عشر عرفت ذروتها . إذ أن تقارير القناصل والرحلات التي قام بها المسافرون ، وكتبوا فيها عن تجارة صيدا ، والتي يمكن الرجوع إليها في الأرشيفات ، وبخاصة الفرنسية ، هي دليل واضح لا يرد[4] .

ولقد أدت هذه النهضة التجارية في صيدا إلى تشجيع التجار الأجانب في دمشق[5] وطرابلس[6] على ترك مدنهم للإقامة فيها . إذ سيكونون هنا في

---

(١) (1) Sandys: Travels. P: 165

ولعل هذا يفسر ضعف تجارة الإنكليز في صيدا في الفترة التي تلت .

(٢) (2) Ibid: P: 164

(٣) (3) Deshayes de Courmemin: Voiage De Levant. P: 442

(٤) (4) A. Ismail: Histoire Du Liban. T.I.P: 122

(٥) (5) DÁrvieux: T. I. P: 464

ويؤيد هذا ما قاله «دارفيو» ، بأن القنصل ، الذي هو الآن في صيدا ، كان يسكن سابقاً في دمشق مع كل الأمة الفرنسية ، إلا أن المخاطر والمزعجات القائمة في الطريق بين صيدا ودمشق ، ولاسيما بخصوص نقل المال لمدة ثلاثة أيام في طريق وعرة ومهددة بهجمات العرب والدروز ، دفعتهم إلى نقل القنصلية والتجارة الرئيسية إلى صيدا .

(٦) يرجع إلى ما كتب عن طرابلس ص ٢٤٨-٢٦١ . (6)

حمى من هجمات القراصنة وبلص الباشوات. وقد أشار القنصل البندقي في حلب «سيفرانو Civrano» إلى ذلك في أحد تقاريره، «أن الفوضى تسود بحار سورية، مما يهدد تجارتنا بالخراب.. إن التجار المقيمين حتى الآن في طرابلس ودمشق، وهم فرنسيون وهولانديون على وجه الخصوص، قد انتقلوا إلى صيدا، حيث وجدوا من ناحية الأمير فخر الدين تشجيعاً ومعاملة حسنة.. إن هذا الأمير يحمي المراكب ضد القراصنة، مما سيؤدي إلى ازدهار التجارة في بلده، والحصول على أرباح كبيرة، وهذا سيسيء بالتالي إلى تجارة حلب»[1].

وأدى هذا بالفرنسيين إلى إقامة قنصلية فرنسية مؤقتة في صيدا، في ٢٢ آذار (مارس)، من سنة ١٦١١م، بدلاً من ربطها بحلب[2]، «وفي سنة ١٦١٥م، عندما تضاعفت تجارة حلب، وأصبح القنصل فيها لا يكفي للإشراف على العدد الكبير نسبياً من التجار الذين يتاجرون في أنحاء سورية، فقد أقام الملك الراحل لويس الثالث عشر قنصلاً آخر في صيدا. وقد استفاد التجار من هذه المؤسسة الجديدة، فأصبح لهم إسكلتان يحملون ويفرغون بضائعهما فيهما»[3].

وثبتت قنصلية صيدا نهائياً في ١٥ حزيران ١٦١٦م، وأعطيت ملكيتها مناصفة لـڤيغيه Viguier وهو أحد أعضاء شركة قنصلية حلب، ولـتاركه Tarquet [4]، وهذا الأخير هو الذي صادفه «ديهه» أثناء زيارته لصيدا، في سنة ١٦٢١م، وهو الذي قام بمنازعة قنصل طوسكانة «فيرانزانو» السلطة،

---

(١) (1) Berchet: Op. Cit. P. 60-61.

(٢) (2) A. Ismail: Op. Cit. P: 126

(٣) (3) Arch. chambre de Commerce .Marseille. Serie. J.I30

Lettre De Provision Du Consulat De Beyroum en Faveur D'Abou Naufel. - Charles - Roux: Op. Cit. Annexe. II.P: 167.

الدويهي - تاريخ الطائفة المارونية ص ٢٣٧

(٤) (4) Charles - Roux Annexe. II.P: 167

وحاول أن يخلق له المزعجات(١).

وعلى الرغم من أن الفرنسيين كانوا أصحاب السيادة التجارية الأجنبية في صيدا في عهد الأمير فخر الدين، قبل تقرب هذا الأخير إلى الطوسكانيين، فإن البنادقة كانوا لا يزال لهم تجارتهم النشيطة في هذه الإسكلة، وإن كانت قد ضعفت عن الماضي(٢).

وخلاصة القول: إن الجاليات الأجنبية في صيدا لم تتعرض في أيام فخر الدين لأية إساءة، فنمت تجارتها، ولم يضطر العاملون في حقلها من فرنسيين وطوسكانيين وبنادقة إلى الاستدانة، كما سيحدث في المستقبل، إذ ليس هناك وثيقة واحدة تظهر أي دين مهما كان صغيراً(٣).

إلا أن الحال لم يدم فقد قتل الأمير فخر الدين، وفقد فيه التجار الأوربيون معيناً ونصيراً. ومع أن الأمير ملحم(٤) الذي خلفه على الإمارة لم

---

(١) يرجع إلى الفصل الثاني. ص١٣٢.

(٢) (2) Carali: II.P: 324
قبل أن يغادر «فيراتزانو» عمله، كتب في تقريره (نيسان - ابريل ١٦٣٢م) لقد صدرت البندقية هذا العام (٣٥٠) قطعة من القماش القطني، وحوالي (١٠٠٠) ذراع من أقمشة أخرى، بينما كانت تصدر قبلاً سنوياً من ٦٠٠٠-٧٠٠٠ قطعة قماش قطني، وحوالي ٨٠-٩٠ ألفاً من الأذرع من الأقمشة الأخرى.

(٣) (3) A. Ismail: P: 130

(٤) الأمير ملحم - هو ابن أخي الأمير فخر الدين المعنى، وقد حكم من (١٦٣٥ - ١٦٥٧م)، وأعطي أراضي عكا وصيدا والباروك كالتزام ضريبي، ليتأكد العثمانيون من تسديد المال، ويضمنوا عدم ثورة هذه البقاع. وقد اعتاد أن يفرض ضرائب عديدة على رعاياه، وكان على التجار الأوربيين أن يرضوا جشعه بالمال. وكان يسعدهم أثناء حكمه الأمان الذي عاشته تجارتهم، حتى أنه كان مستطاعاً إرسال طفل محمل بالذهب إلى الجبال، وجميع مناطق سيطرته، دون أن يخشى شيئاً أو يصاب بأذى. ولقد ثار عليه ولداه أحمد وقرقماز وبعد وفاته أتيا ليعيشا في صيدا بيذخ وترف، وأخذا ينهبان ويسلبان، ويهينان الحاكم التركي فيها. ولقد أساءا معاملة الأجانب، وبخاصة الفرنسيين، وكبلوهم بالبلص والغرامات.

يضطهدهم ، وكان مستقيماً معهم ، وبعلاقات طيبة ، وأمَّن التجارة وطرق مواصلاتها ، فإنهم لم يشعروا بنفس الراحة التي أحسُّوا بها في عهد فخر الدين[1]. وأخذت المدينة تفقد تدريجياً المكانة التي اكتسبتها ، ولكنها مع ذلك بقيت الإسكلة الأولى على شاطىء سورية الجنوبي ، هذا مع العلم أن الأمير فخر الدين طمر ميناءها وردمه ، لمنع وصول السفن التركية إليها. ولعل تحولها إلى مركز ولاية في سنة ١٦٦٠م ، قد حفظ عليها بعضاً من هيبتها السابقة[2] وأحسن من وصفها في هذه الحقبة من الزمن «دارفيو» ، الذي أقام فيها لمدة تاجراً ، ومما قاله : «إنه ليس هنا من ميناء لصيدا في الوقت الحاضر ، فالمراكب ترسو في حمى صخرة تمنع الرياح الجنوبية الغربية العنيفة جداً والخطرة ، إلا أنها لا تحميها من ريح الشمال التي لا تقل عنها عنفاً وشدة ، ولا بد من تحطم مركب أو أكثر في كل شتاء. وهذه الصخور مرتفعة وصعبة المرتقى ، ومليئة بالفجوات ، وهي تساعد المراكب الراسية ، إذ تضع عليها أحياناً ما يثقل ظهرها عندما يود القباطنة تخفيف حمولاتها. . ولصيدا حوضة يقف فيها ما يقرب من خمسين مركباً ، ويدافع عن الميناء حصن قوي ، قائم على صخرة في البحر مقابل المدينة ، . . . . وفي نهاية الجسر الرابط للحصن بالمدينة ، ينتصب برج مستدير كبير ، وعلى بعد خمسين قدماً منه يقع

D'Arvieux: T.I. 375-397.

ـ انظر أيضاً: المحبي: خلاصة الأثر ج٤. ص٤٠٨-٤٠٩.

(1) DÁrvieux: T,I. P: 381

(١)

(٢) لقد كانت تصرفات الأميرين أحمد وقرقماز، ضد الحاكم التركي في صيدا، إلى جانب موقف فخر الدين قبلهما، سبباً في تفكير الصدر الأعظم بتحويل صيدا إلى ولاية فقد أحس أن البلاد التي يحكمها المعنيون بحاجة إلى سلطة أكبر، لقمع الحركات التمردية التي كان يثيرها الأميران، وتوفير حرب جديدة على الباب فيما لو تحولت مشاغباتهما إلى ثورة مكشوفة. وهكذا حولت صيدا إلى ولاية سنة ١٦٦٠م، وضمت إليها حكومة صفد، وتخلص واليها الجديد من الأميرين اللذين فرا إلى الجبل.

انظر ـ حيدر الشهابي ـ الغرر الحسان ص ٧٣٢.

أحمد عزت عبدالكريم ـ التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني ص ١٣٩ وما يليها

«الجمرك» حيث يفرغ التجار جميع البضائع الآتية من البلد ، أو من خارجها . . إن البيوت بصورة عامة صغيرة جداً ، وهي مبنية من الحجارة ، ومغطاة بسقوف معظمها مقبب ، وكان من الممكن أن يكون فيها بيوت أفضل بناء ، لو أن الباشوات لا يفرضون ضرائب كبيرة على المنازل . . . . ويتألف سكان صيدا من مسلمين ، وهم من العرب ، والأتراك ، ومن روم وعددهم قليل ، وبعض الموارنة . . . .[1]» .

ويستطرد «دارفيو» فيصف الأبنية الهامة فيها ، مثل سراي الباشا ، وكانت قصراً لفخر الدين ، ومنزل الكيخيا والقاضي ، ثم ينتقل إلى إعطاء صورة صادقة ودقيقة عن الحياة الداخلية للتجار الأوربيين ، بوصفه الخانات التي كانوا يقيمون فيها ، وهي ثلاثة ، أحدها خان الفرنجة الذي شيده فخر الدين ، وكان مقر الفرنسيين ، ويضاف إليها الخان الرابع الذي أقامه الأمير ملحم ما وراء نهر الأولي ، على ضفاف البحر من جهة الشمال ، ولم تمهله المنية ليكمله ، فتداعى بعد وفاته . ويظهر «دارفيو» إعجابه ببساتين صيدا وأشجارها ، وبخاصة أشجار التوت الأبيض ، التي تستخدم لتربية دود القز والموز والبرتقال واللوز والكروم . وتزرع صيدا كذلك القطن الذي تغزله النساء غزلاً متقناً وجميلاً ، ويبيضنه بالكبريت ، ويعتبر قطن صيدا أنعم أقطان سورية ، وأكثرها بياضاً ، وأغلاها ثمناً . وكانت النساء يحضرن غزلهن في كل اثنين وثلاثاء من الأسبوع إلى المدينة ، حيث ينعقد سوق القطن أمام الخان الكبير ، ويمتد على ضفاف البحر حتى نهاية المدينة . وينشط هذا السوق في الشتاء أكثر من الصيف لأن النساء يكن أكثر تفرغاً لغزل القطن ، بينما في الصيف تكن منشغلات بحصاد القمح ، وقطف الزيتون ، وموسم الحرير[2] . وكانت النساء قبل بيعهن غزلهن ، يبللن الشلل لزيادة وزنها ، ثم تجفف قليلاً على دفوف من الخشب في أروقة الخان الكبير[3] .

(١) (1) DÁrvieux: T.I. P: 295 -308

(٢) (2) DÁrvieux: T.I. P: 323.

(٣) (3) A.N.K 1347. No. XXXV, f. 34.. Lettre du Consul, 23 Février 1715 AA 338.

والسلعة الهامة الثانية في صيدا هي الحرير، وكما كان النساء يعملن في غزل القطن ، فإن تربية دوّد القز وجني الحرير كانا من مهامهن وحدهن ، ففي شهر أيار من كل عام ، يبنين أكواخاً صغيرة من النباتات في البساتّين ، حيث ينمو التوت الأبيض ويمددن الدود على العشب ويغذينه من ورق التوت . . ولم يكن الفرنسيون يجرؤون على الاقتراب من هذه البساتين في هذه الفترة لوجود النساء المحجبات فيها ليلاً ونهاراً»(١) .

لقد كانت صيدا في الواقع أشبه ما تكون بمخزن تتجمع فيه جميع بضائع الشاطىء السوري والداخل. وللحصول على هذه البضائع كان التجار المقيمون في صيدا يبعثون بعملائهم إلى الرملة وعكا ، وبيروت ودمشق وطرابلس . وكانوا يقيمون طيلة العام في تلك البقاع ، ويشترون منها ما يرونه مناسباً لحاجاتهم ، ويشحنونه إلى صيدا على مراكب صغيرة تابعة لأهل البلد ، وفي صيدا كانوا يغلفونه ثم يحملونه على مراكب أوربية لنقله إلى الغرب(٢). فمعظم الحرير الذي تصدره صيدا ، ليس من إنتاج بساتينها ، وإنما يأتيها من طرابلس وبيروت. وحرير الأولى ناعم وأبيض ، وأقل خشونة من حرير صيدا ، وأثقل وزناً وأغلى سعراً ، أما حرير بيروت فهو أصفر وأبيض ، وأمتن من حرير طرابلس. إلا أن حرير الشوف(٣) أمتن الأنواع ولكنه أصفر اللون ، ويستخدم في صنع المخمل.

ولكن يلاحظ أن تجارة الحرير في صيدا انحطت مع الزمن ، ولا سيما في النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث ارتفعت الأسعار في الإسكلة ، بسبب احتكار الباشوات لجزء من المحصول ، وتضخم إنتاج

---

(١) (1) DÁrvieux: T.I. PP: 333-334.

(٢) (2) Ibid: P: 334.

(٣) ويسميه القناصل عادة Chouffes & Chouffettes نسبة إلى منطقة الشوف في لبنان. ويمكن تحويل هذا النوع إلى أبيض بغسله في مياه النهر.

. A. N. k- I347.No xxxv. F. 35 - Mémoire Sur LÉchelle De Seyde. I691

فرنسة نفسها من الحرير[١] ، ونقل الأرمن بوسائلهم الخاصة ولحسابهم ، كميات كبيرة من حرير فارس وسورية ، إلى أوربة وفرنسة[٢]. «فبعد أن كانت فرنسة مثلاً تنفق في تلك التجارة بين ٥٠٠ ـ ٦٠٠ ألف إيكو ، وتحمل إليها المراكب في شهر حزيران (يونيو) ، وعددها اثنان أو ثلاثة ، ما قيمته ستون ألفاً ، إلى سبعين ألفاً ، إلى مائة وعشرين ألف إيكو ، ومثلها مراكب أكتوبر ونوفمبر ، فإنها في الوقت الحاضر (سنة ١٦٧٤) ، لم تعد تحمل وقية واحدة»[٣]. وحلت محل تجارة الحرير في صيدا ، تجارة الأقطان والقلي ، التي كانت في الماضي تأتي في الدرجة الثانية بعد الحرير[٤]. ولا يظهر ضمن السلع التي كانت تصدر سنوياً من صيدا إلى فرنسة ، أية إشارة إلى الحرير في سنة ١٦٦٠م[٥] ، بل إن القطن يشغل المكان البارز بقسميه الخام والمغزول.

ويتضح من الوثائق المختلفة ، أن الفرنسيين كانوا يكونون أكبر جالية أوربية في صيدا ، إذ وصل عددهم بين ١٦٠٨ ـ ١٦٢٥م إلى ثلاثين[٦] بل إن «دارفيو» يذكر أن عدد الفرنسيين المفوضين عن تجار مرسيلية وليون ، والمقيمين في صيدا وضواحيها، كانوا في (١٦٦٠-١٦٦٥) أكثر من ستين

(١) (1) A. N Aff. Etr . B[1]lol7. Mémoire et Instruction Touchant L'échelle de Seide. 20 Fevrier I69I

(٢) (2) Arch . Bouches De Rhône , Dépôt DÁlx . B. 3346. f. 571

(٣) (3) Vandal: Op. Cit. Annexe. Lettre De M. De Nointel á M. Pomponne 9Mars 1674

(٤) (4) Ibid: 1674

(٥) (5) V. DÁrvieux: T. I. PP: 468 - 469

السلع التي يعددها دارفيو مع أوزانها، هي قطن خام، وقطن مغزول، وارز وجوز غال وقلي

(6) Masson: P: 378 - note 3

(٦) لقد أفاد«ماسون»بهذه المعلومات القنصل الفرنسي العام في بيروت Jullemier معتمداً على أقدم سجلات أرشيفات قنصلية بيروت.

عميلاً[1]. إلاّ أن العدد تناقص بسبب ضعف تجارة الحرير، وبسبب الغرامات والبلص، التي كان يفرضها الولاة والحكام الأتراك على التجار الفرنسيين وغيرهم، مما أدى إلى إثقال الجالية الفرنسية بالديون. لقد كانت صيدا أكثر الإسكالات تعرضاً للبلص من الباشوات، لبعدها عن العاصمة اصطنبـول، مما جعل ولاتها أكثر حرية في تصرفاتهم من ولاة بقية المناطق والإسكالات القريبة نسبياً من السلطة المركزية في العاصمة. وقد اضطر الفرنسيون مرتين في سنة ١٦٥٦م[2]، وفي سنة ١٦٦٧م[3]، إلى ترك الإسكلة والانسحاب إلى عكا وطرابلس، حتى وصل عدد الفرنسيين في صيدا في عام ١٦٧٤م، عند زيارة نوانتيل لها إلى (١٣) أو (١٤) عضواً، والمراكب الراسية في مينائها لا تزيد عن ثلاثة أو أربعة[4]. وقد كانت تزداد عمليات البلص والغرامات عندما كانت العلاقات بين فرنسة والباب العالي تسوء. ولما ارتفعت ديون الجالية، قررت غرفة التجارة أن تفرض (١٠٠٠) إيكو على كل مركب يرسو في صيدا، لسد تلك الديون المتراكمة، وهذا دفع المراكب بالطبع إلى التهرب من الرسو فيها، والانتقال إلى موانىء أخرى لا تتبع قنصلية صيدا، وبالتالي فقد انحطت تجارة المدينة والجالية[5]. إلا أن الوضع عاد إلى التحسن بعد توقيع امتيازات ١٦٧٣م، وزيارة نوانتيل للإسكالات الشاميـة، وتنظيم الأمور فيها، فعاد العدد إلى الارتفاع، وان لم يصل إلى ما كان عليه بين سنتي ١٦٦٠ - ١٦٦٥م، فترة وجود دارفيو فيها. ففي سنة ١٦٩١م، كان هناك عشرون تاجراً فرنسياً في

---

(١) DÁrvieux .T. III. P: 341

(٢) أنظر Ibid .T.I. PP: 262 - 269

(3) Arch. ch. Du Commerce. Marseille. Correspondance Des Consuls De Seide. AA. 336. Lettre De 13 Avril 1667

(4) Vandal: Op. Cit. Annexe. Lettre De M. De Nointel á M. De Pomponne. Seide 28 Juin 1674

(٥) D'Árvieux: T.III. P: 351

صيدا[1] ، وفي سنة ١٧٠٠م ، وصل الرقم إلى ثلاثين.[2] ، وقد انتقل إليها بين عامي ١٦٨٥م ، و١٧١٩م ، (١٧٥) مقيماً من مرسيلية ، أي ضعف ما ذهب إلى إسكلة حلب افي نفس الوقت. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن التجار في صيدا ، لم يكونوا ليقيموا مدة طويلة فيها ، وإنما الوقت اللازم لتجارتهم وأعمالهم[3]. وأن بضع سنوات كانت كافية في فترات ازدهار التجارة لتكوين أرباح تسمح لهم بإقامة مؤسسات تجارية هامة في الوطن الأم[4].

وإذا كان «سانديز» قد بيّـن أن معظم التجار الأجانب في صيدا ، كانوا في سنة ١٦١٠ من الإنكليز[5] ، فإن «دارفيو» يؤكد أنه في سنة ١٦٥٨م ، «لم يكن في صيدا سوى فرنسيين ، وإذا ما حاول أوربيون آخرون الوفود إليها ، فإنهم سيقضون على تجارة فرنسة فيها». والغريب أنه ينفي كل وجود سابق للتجار الأجانب غير الفرنسيين ، فيقول: «لحسن حظنا لم يجرب هؤلاء أبداً هذه التجارة ، وليس لهم قناصل أو عملاء مقيمون. وإنما شوهدت مراكب إنكليزية وهولاندية وبندقية ، لم تستطع إتمام حمولتها في الموانىء الأخرى ، فاتت لتكملها من القلي والقطن الخام والمغزول. ولكن يخشى إذا تابع الفرنسيون إبقاء الضريبة على القطن المغزول في مرسيلية ، وهي ٢٠٪ ، أن تخسر التجارة الفرنسية ، وتتأثر

---

(١) (1) A. N Aff. Etr. Mémoires sur Le Commerce Du Levant Carton 1685 - 1699

من مذكرة هامة حول تجارة إسكلة صيدا وملحقاتها، قدمها القنصل Desguisier في ٢٠ فبراير، سنة ١٦٩١م.

(٢) المعلوف ص ٣٤٦ ـ حاشية (٣) ـ يذكر أن في خزانته رحلة مخطوطة لراهب فرنسي في سنة ١٧٠٠. وصف فيها شؤون التجارة في مصر ولبنان والأستانة، وذكر أنه وجد في خان صيدا ثلاثين تاجراً فرنسياً، لهم فيها مخازن كافية لمتجرهم من القطن والحرير والقلي وغيرها.

(٣) (3) Masson: P: 348 - D'Árvieux . T. I. P: 300

(٤) (4) D'Árvieux: T.I. P. 341

(٥) (5) Sandys: P . 163

مصانع فرنسة ، وتنتقل تجارة صيدا كلها إلى الأجانب المنافسين»(١).
ويؤيد هذا القول قنصل صيدا «بونكورس Bonnecorse» ، في رسالة له في أول فبراير ١٦٧٠ ، إذ يقول: «إن هذا الميناء ـ صيدا ـ يجب أن يكون من أهم إسكالات التجارة الفرنسية ، لأنه لا أمة فيه غير الفرنسية ، ولا قنصل إلا قنصلها ، مما يجعل تجارة صيدا كلها حكراً للفرنسيين»(٢) ويثبت هذه الحقيقة نوانتيل بقوله: «إن صيدا إسكلة هامة ليس فيها إلا تجار فرنسيون(٣).

وفي الحقيقة أن النشاط التجاري لصيدا زمن رخائها الكبير ، وزمن انحطاطها ، كان له صفة مميزة عن الموانىء الأخرى ، وهي أنه كان بيد الفرنسيين ، وإذا قامت بعض المنافسة الأجنبية في عهد فخر الدين ، من الإنكليز والهولانديين والطوسكان ، فإنها كانت دون سند من قبل قناصل هؤلاء ما عدا الفلورنسيين(٤) ، ولفترة محدودة كما أشير إلى ذلك سابقاً ـ. وهذا يوفق بين قول سانديز ودارفيو ، ولا سيما أن الأول قد أشار إلى أن مواطنيه يرغبون في مغادرة المدينة.

إن سيطرة فرنسة التجارية على ميناء صيدا ، جعل الفرنسيين يتحكمون بالعمل فيها ، ويهددون حاكمها وواليها إذا ما اشتد جوره عليهم بمغادرتها ، لأنهم بحسب اعتقادهم سيولدون بعملهم هذا انهياراً اقتصادياً في المدينة. وفعلاً شهرت الجالية الفرنسية هذا السلاح مرتين ، ووجده

---

(١) (1) D'Arvieux: T.I. P:464

(٢) (2) A. N. Aff. Etr. B 1 , 1017. Lettre De Bonnecorse. Ier Fevrier 1670.

(٣) (3) Vandal: Op. Cit. P: 133

(٤) (4) A. Ismail: Op. Cit. P: 121.

ولكن «سافاري» يذكر أن الأمم التي كان لها قناصل في حلب وأزمير، كان لها قناصل في صيدا، ماعدا البنادقة والجنويين. وهذا يعني أنه كان للإنكليز والهولانديين قناصل في صيدا.

Savary: Dictionnaire Du Commerce . Col. 1020

«دارفيو» و«نوانتيل» الوسيلة الناجعة لتحقيق مآربهم من السلطات الحاكمة. إذ أن تعليق التجارة أو قطعها سيثير استياء الشعب في المدينة والضواحي ، فيقف إلى جانب الجالية في مطالبها(١).

ومن كل ذلك يستنتج أن «صيدا» كانت إسكلة الجالية الفرنسية دون منازع ، وأن أول من جذبها إليها كان الأمير فخر الدين ، ومعاملته الممتازة لها ، وعطفه عليها. وعلى الرغم من أن المدينة قد ضعفت تجارتها بعد مقتل فخر الدين ، وتعرضت الجالية فيها للبلص والغرامات ، عندما ساءت العلاقات بين الملك لويس الرابع عشر والسلطان(٢) ، فإنها بقيت مركزاً للفرنسيين ، يقومون فيه بتجارة الأقطان والقلي ، ويتنافسون فيما بينهم تنافساً مريراً ، حتى أن كثيراً ما كان بعضهم يشتري الغلة مسبقاً ، ويضع نفسه تحت رحمة مشايخ القرى من أجل احتكار السلعة وتحديد السعر، ومنع الربح عن زملائه(٣) . وكانت كمية القطن المشترى من صيدا من قبل الفرنسيين ، خاضعة لخصب الموسم أو قحطه ، فهي تختلف من عام إلى آخر ، إلا أنها كانت تصل دائماً إلى ما يقرب نصف التجارة الكاملة للإسكلة(٤). وإلى جانب القطن ، كان الفرنسيون يستوردون الحرير والقلي ، والزيوت والبن والأرز ، المحمولة إلى صيدا من مصر ، على المراكب القافلية(٥).

وكان الفرنسيون يشترون هذه المواد في بادىء الأمر نقداً ، أي لا يحملون من فرنسة بضائع ذات قيمة يبادلونها بسلع الإسكلة ، وبذلك كانت التجارة فيها مضرة بالفرنسيين ، إلا أن فرنسة أخذت تقلد التجار الأجانب

---

(١) (1) DÁrvieux . T.I.P: 281 - PP: 236, 237,264 T.V. P: 18.

Vandal: Op. Cit. Lettre De M. De Nointel a M. De Pomponne . Seide. 9 mars 1674

(٢) (2) Arch. Nat. Aff. Etr. B 1 ,1017 Lettre de Bonnecorse 1671. A.N.K. 1377, No XXXV, F. 30.

(٣) انظر مراسلات اسكلة صيدا: (3) AA. 338-432.

(٤) (4) Masson: 385

(٥) (5) ibid: P: 385

الآخرين ، كالبنادقة والإنكليز والفلامانيين ، وشرعت تحمل بضائع فرنسية إلى صيدا لا تستهلك في الواقع في المدينة ذاتها ، وإنما في دمشق. فالتجارة بين دمشق وصيدا ناشـطة ، بل إن مما يدعم مركز إسكلة صيدا ، كون الطريق بينها وبين دمشق مفتوحة وآمنة ، والتاجر لا يحتاج للسفر بالقافلة ، والحرس يكلفه غالياً. فالمسافة يومان ونصف ، والطريق سالكة ، حتى أن دارفيو أكـد بأنه لو ضمن تجار دمشق أن يجدوا في صيدا البضائع التي هم بحاجة إليها ، فإنهم سيفضلون تجارة صيدا على تجارة حلب ، لا بسبب قصر الطريق فحسب ، وإنما لأمانه أيضا[1]. وبذلك غدت صيدا مصباً لصناعات فرنسة ، تتوزع منها إلى المناطق المجاورة. ومن هذه المواد المصدرة إليها ، ورق التغليف والسكر غير المكرر ، وخشب البرزيل ، والجوخ والفلفل، والصباغ الأحمر (الكارمن) وبعض الخردوات وأدوات الخياطة الصغيرة[2].

ولقد عملت فرنسة في إسكلة صيدا كذلك على الاستغناء عن حمل النقد المباشر إليها تماماً ، لأن حمله كان مهدداً دائماً بالقراصنة ، وقطاع الطرق والضياع ، واستبدلته بحوالات Lettres de Change ، كانت تعطى للعملاء في صيدا ، محمولة على التجار في القسطنطينية ، وقد سمحت هذه الطريقة الجديدة في التعامل للمراكب ، بحمل كميات أوفر من البضائع ، وذات قيمة أكبر[3]

وقد وصلت تجارة صيدا الفرنسية إلى أوجها في سنة ١٧١٤م ، فدخل ميناءها عشرة مراكب كبيرة ، وأربع وثلاثون صغيرة ، تعادل حمولتها ٢,٣٨٨,٠٠٠ ليرة منها ١,١٥٠,٠٠٠ ليرة من الأقطان. بينما وفد إلى الإسكلة في سنة ١٧٠٠م ، ستة مراكب كبيرة ، وأربعة صغيرة فقط ، وكانت

---

(١) (1) D'Arvieux, 1. P: 465

(٢) (2) D'Arvieux: I. I. PP: 468 - 469

(٣) (3) Masson: P: 385

قيمة الصادرات ١,٠١٧,٠٠٠ ليرة[1].

وأخيراً يمكن القول: إن من الأسباب التي أدت إلى نمو التجارة في هذه الإسكلة، سهولة اتصالها بموانىء الساحل ومدن الداخل. وكان الأول يتم بوساطة المراكب الصغيرة الأهلية، أو المراكب القافلية، أو المراكب الأجنبية المختلفة. أما الثاني فيجري بوساطة الطرق البرية، التي عمل فخر الدين جاداً على إصلاحها، وبناء الجسور والخانات، والحصون والأبراج لتأمينها. وكانت تتفرع منها ثلاث طرق رئيسية، تربطها بما جاورها وهي:

١ ـ طريق صيدا ـ جزين ـ مشغرة ـ دمشق. وهذا هو الذي اتبعه «دارفيو»، ووجده أميناً وقصيراً، وكان يستخدمه تجار دمشق[2].

---

(1) ibid: PP: 386 - 386

(١)

الصادرات في سنة ١٧٠٠م

ليرة	النوع
٣٦٠	الصمغ
٩٢٠٠٠	حرير خام
٧٣٥٠٠	قلي
١٠٨٠	السنا (مادة مسهلة)
٣٨٠	شمع
٧٢١٠٠٠	أقطان
٢٢٠٠٠	جوز الغال
٩٠٠٠	أصواف
٨٤٠٠٠	أرز
٨٣٠٠٠	حراير
١٥٦	ملح الأمونياك
٤٢٠	أقمشة قطنية
١,٠٨٦,٨٩٦	

هناك اختلاف بين هذا الرقم والرقم في المتن، ولعلّ ذلك ناجم من غلط في الجمع لدى «ماسون» أو في ثمن المواد كما أتت مفصّلة.

(2) dÁrvieux I. II. PP: 464 - 465

(٢)

٢ ـ صيدا ـ النبطية ـ بانياس وفيها خان شيده فخر الدين ، في سنة ١٦٢٥م[١] ، ـ دمشق وطول هذا الطريق مسيرة أربعة أيام[٢]

٣ ـ ويسير محاذياً للبحر شمالا ، حتى نهر الدامور ثم يساير مجرى النهر حتى دير القمر ، فالباروك فطريق دمشق الرئيسي.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن ازدهار التجارة الفرنسية في صيدا ، لم يعكس نفسه نهضة اقتصادية وعمرانية على المدينة بمجموعها بعد زوال حكم الأمير فخر الدين المعني عنها ، ولا أدل على ذلك من وصف السائح الإنكليزي «موندرل» لها في سنة ١٦٩٧م[٣]. ومما لا شك فيه أن الحكم العثماني بكل ذيوله ، وتركز التجارة الخارجية بيد فئة صغيرة ومحدودة ، كانت عوامل حاسمة في الموضوع.

وإلى الجنوب من صيدا يقع ميناء:

صور: الذي لعب أيام الحكم الصليبي دوراً خطيراً في حياة المنطقة. إلا أن صور أصابها الدمار والنسيان في القرون التي تلت[٤] ، وبقيت هاجعة على الساحل بعد الفتح العثماني ، لا تقاربها السفن إلا لماماً. حتى أتى عهد فخر الدين المعني الثاني ، الذي هزَّ حياة المقاطعة كلها ، وأدخل عليها من التطورات والإصلاحات ما جعل بعض الحياة يدب في أوصالها. ويذكر «سانديز» أن فخر الدين قد اتفق مع الفلورنسيين ، وقبلهم في مرفئه صور ليرسوا على الشاطىء ، ويتمونوا ماءً حلواً ، وما يحتاجونه من مواد ضرورية بأسعار رخيصة[٥]. ولقد جذب هذا الميناء الذي اعتبره «ديهه» أكبر ميناء على الساحل ، وآمن ميناء ، ويملك جميع الميزات والفوائد المرجوة[٦] ، أنظار

---

(١) الخالدي ـ ص ٢٤٣ المصدر السابق. ص٢٤٣.

(٢) Thévenot: Voyages De M. thévenot au Levant et en Asie. T. I. PP: 21-24

(٣) Op. Cit. Beirut 1963. P. 60. وانظر رحلة «موندرل» في مجلة المقتطف ـ مجلد ٣٧ ـ ج ٢ آب (أغسطس) ١٩١٠ ـ ٢٥ رجب ١٣٢٨.

(٤) Heyd. T. II. P: 466

(٥) Sandys: Travels. P: 165

(٦) Deshayes: OP. Cit. P:441- Heyd: II. P: 466

ملك إسبانية الذي عرض على فخر الدين ، في سنة ١٦٠٨م ، استعداده لمساعدته على تحصينه[١] ، وأكد له الدوق نائب الملك الإسباني في صقلية عند زيارته له فيها ، والسفير الإسباني في جنوة في عدة مناسبات عن اهتمام الملك الشديد بأعماله[٢]. إلا أن الأمير فخر الدين ، لم تُغْره العروض المقدمة ، لأنه أحس بخطر إسبانية على بلاده ، وبخاصة أن «ليونشيني» نفسه مبعوث الغراندوق أشار له من طرف خفي ، «أن الإسباني إذا استقر في بلد ، فإنه لا يخرج منه بسهولة»[٣]. ولعل ذكريات الفترة الصليبية إلى جانب صلاحية الميناء لاستقبال السفن ، هي التي كانت تدفع بعض الأجانب ، ومنهم إسبانية ، للتفكير في صور. ومهما يكن ، فقد اهتم فخر الدين بهذا الميناء ، وبنى أخوه الأمير يونس قصراً فيه ظنه الأتراك العثمانيون حصناً[٤]. ولكنه لم يبذل لهذا الميناء من الجهد ما بذله من أجل صيدا وبيروت ، ومن ثم بقي أشبه بالقرية الصغيرة ، فقد قال عنه «ديهه» : «حول الميناء صخور تحول دون الرسو عنده ، وليس فيه إلا المنزل الذي يعيش فيه الأمير يونس ، أما الأبنية الأخرى ، فقد أصابها الخراب ، ولم يبق منها سوى كهوف وقباب ، وليس في المدينة سوى ٢٠٠ عربي»[٥].

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر ، حينما زارها دارفيو ، فإنه وجدها كذلك «مكاناً قفراً ، فيه بقايا كنيستين ، وضع فيهما الأتراك بعض المدافع لحماية الميناء ضد القرصنة ، وقصر كان قد بناه الأمير فخر الدين (وهو قصر أخيه) ، ولقد تهدم نتيجة إهمال الأتراك له وعدم ترميمه. والقسم الصغير الذي تبقى منه كان يستخدمه التجار الأجانب الذين يقدمون إلى المدينة لإقامتهم الخاصة. كما بنى أحفاد فخر الدين منازل لخدمهم ،

---

(١) (1) A. Ismail: Op. Cit. P: 61

(٢) الخالدي ـ ص ٢٢٦ ـ ٢٣٦

(٣) (3) Carali. II. P: 173

(٤) المعلوف ـ تاريخ الأمير فخر الدين. . ص ٣٥٥ ـ حاشية

(٥) (5) Deshayes: Op. Cit. P: 441

واصطبلات لخيولهم في المدينة ، أما بقية أجزائها ، فلا يرى فيها إلا الخراب ، وبعض بيوتات حجرية تصلح منازل للتجار والفلاحين»(١).

أما الميناء ، فيصفه «دارفيو» : «أنه مقسوم إلى قسمين ، القسم الأقرب إلى المدينة ، وهو الحوضة التي تكون المراكب فيها أكثر أمناً مما عليه في الميناء الكبير ، والميناء الكبير نفسه. وهذا الأخير لم يعد في الحقيقة يصلح إلا للمراكب الصغيرة ، لأن الرياح والبحر حملا كثيراً من الرمال التي ترسبت فيه ، حيث غدا ولا عمق له. ولما كان من العسير أن تكون المراكب ، وهي في مرساها بمأمن من الرياح الشديدة ، فإن مراكب التجار الأوربيين لم تكن لترسو فيه ، إلا وهي تمر مروراً سريعاً ، لتأخذ البضائع المهيئة لحملها فقط ، ثم تنطلق إلى صيدا وعكا لإجراء التجارة الحقة فيها ، إذ أنها مكان إقامة التجار. ولكن هذا لا يمنع من القول إن بساتين جميلة تحيط بها»(٢).

ومع كل ما قيل في خراب صور ، فإن بعض التجار الأوربيين ، أو عملائهم ، ومنهم الفرنسيون ، كانوا يفدون بين حين وآخر إليها ، لتسويق القطن المغزول(٣). كما يزورها كثير من السياح(٤). ولكن لا بد من التنويه أنها لم تكن إسكلة ذات قيمة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، مثل إسكلة صيدا أو طرابلس أو بيروت ، ولم تكن مقراً لإقامة جالية أوربية.

وإذا تم الانتقال جنوباً على الشاطىء الشامي فإن:

عكا : هي أول ميناء يصادفه المسافر بعد صور. ولقد كانت الميناء الكبير لسورية أيام حكم الصليبيين، وقد تحملت حصارات طويلة، ودافع عنها فرسان القديس يوحنا بعناد، ولذا أطلق عليها اسم «عكا القديس يوحنا d'acre

(١) (1) DÁrvieux: II. PP: 247 - 252

(٢) (2) Dorville: Histoire Des Differents peuples Du Monde . IV. P: 253 - DÁrvieux: II.P: 252

(٣) (3) D'Árvieux: II. P: 247

(٤) لقد مر بها سانديز، وديبه، ودارفيو وغيرهم كثيرون

Saint Jean [1]. وبعد خروج الصليبيين منها، فإن عكا كانت تلة من الخراب[2]. غطت جزءاً منها الرمال التي حملتها إليها الرياح، وانقلبت أسوارها المزدوجة الحصينة في خنادقها، فردمتها ولم يعد يشاهد من بقاياها الجميلة سوى بعض القصور التي بنيت أيام الصليبيين[3] ولم يجد فيها السياح في القرن الخامس عشر إلا بعض المنازل، وبعض الأقبية، حيث يكدس التجار البنادقة القطن المشترى من البلاد. وعلى بعد ميلين تشكلت تحت اسم «عكا الجديدة»، قرية كان يقيم فيها موظف مكلف بشراء القطن لحساب بيت بندقي[4]. وكان حراس الميناء المقيمون في عكا يعلمونه في كل مرة يصل فيها مركب إليه. ولم يكن الأمر ليتكرر كثيراً في السنة، لأن بيع القطن آنذاك لم يكن يفسح المجال إلا لحركة ضيقة جداً[5].

ولم تتحسن الأوضاع في عكا بعد ضم العثمانيين لها، إذ لم يظهر العثمانيون أي اكتراث بتدعيم مينائها ورفع مستواها . إلا أنه في الربع الأول من القرن السابع عشر، عندما ساد الأمير فخر الدين المعني على مجموع المنطقة، فإنه عمل على بناء قصر فيها[6]، وخان يقيم فيه التجار الفرنجة[7]. فنشطت في الميناء تجارة الأقطان، وجذبت أنظار جميع الأمم الأوربية التي كانت تتاجر في سورية، حتى الإنكليز والهولانديين. ويذكر

---

(١) (1) D'Árvieux: I.P: 269

(٢) (2) Heyd. II. P. 465.

(٣) (3) Masson: P: 389

(٤) (4) Heyd: II. P: 465

(٥) (5) ibid: P: 465

(٦) (6) DÁrvieux : I.P: 276 - Masson: P: 389

لا ينسبه دارفيو إلى فخر الدين، وإنما إلى الأمراء الدروز، ويقول بأنه بني على انقاض كنيسة

(٧) (7) D'Árvieux: I. P: 278

ويضيف «المعلوف» بأن فخر الدين أو عز كذلك إلى مدير أعماله في صفد، بتعمير برج عكا، وهادن «آل طربيه» الأمراء العرب في المنطقة.

«سانديز» الذي زار عكا في سنة ١٦١٠م ، أنه كان فيها جالية إنكليزية ، واستضافه رجل منها[١] ، وأن «في المدينة قبواً مربع الشكل ، ليقيم فيه التجار الأجانب ، هم وبضائعهم ، وهم يحملون إلى عكا المال النقدي ليشتروا قطناً ، إذ ينمو بغزارة في المنطقة المجاورة»[٢] . ويبدو أن تجارة الإنكليز في عكا كانت نشيطة جداً ، حسب قول «سانديز» ، فقد كان الإنكليز فيها محترمين جداً ، ويفسر هذا الاحترام «بسياستهم أكثر من إنسانيتهم ، لأنه لو ترك الإنكليز المدينة ـ حسب ادعائه ـ فإن العرب سيحرمون من ربحهم ، فأولئك هم الناس الوحيدون الذين يروجون لهم تجارتهم»[٣] .

ولكن الحقيقة لم تكن كما أوردها سانديز ، لأن الفرنسيين والبنادقة كانوا شركاء في تلك التجارة أيضاً ، وإذا كان قوله يدل على شيء ، فإنه يدل على أنه كان للإنكليز في هذه البقعة تجارة هامة في مطلع القرن السابع عشر ، كما كان عليه الحال في ميناء صيدا ذاته ، ولكن تجارتهم انكمشت مع الزمن. ويرجع نوانتيل ذلك إلى «تراكم الديون عليهم ، مما اضطرهم إلى الانسحاب»[٤] .

وكانت المراكب ترسو في ميناء عكا الواسع ، إلا أنه كان مفتوحاً جداً للرياح ، ولا يقدم أي أمان ، ومن ثم فهي معرضة للغرق ، ولذا فإنها غالباً ما كانت تلتجىء إلى ميناء حيفا ، الذي يحميه جبل الكرمل. وإلى جانب الأخطار الطبيعية ، هناك أخطار القرصنة ، فقد كانت عكا أكثر نقاط الشاطىء السوري تعرضاً للقراصنة الأوربيين والمسلمين على السواء[٥] ويبدو

(١) (1) Sandys: Iravels. P: 159

(٢) (2) ibid: P: 160

(٣) (3) ibid:

(٤) (4) Vandal: OP. Cit. Lettre de M. nointel á M.Pomponne . 28 Juin 1674

(٥) (5) Masson: P: 389 - D'Árvieux. I. 283

لقد كانت المراكب القافلية التي تقوم بعملية النقل بين مصر وسورية، وبين موانىء سورية نفسها، هي المعرضة لهجمات القراصنة. ويقص دارفيو حادث هجوم على أحد =

أن الميناء قد تدهور حاله بعد زوال حكم فخر الدين ، حتى أن «دارفيو» يقـول : «إن الحوضة قد ملئت اليوم بالرمال ، بصورة أنه لا يمكن دخول سوى المـراكب الصغيرة ، التي يستفاد منها في تحميل البضائع إلى الأماكن القـريبـة»[١]. وقد نسب الردم إلى الأمير فخر الدين ، كما نسب إليه ردم ميناءي بيروت وصيدا[٢] وكل ما تبقى في الحقيقة من الميناء الواسع السابق ، محصـور بصخـور تنتصب إلى الجنـوب ، مقابل الحصن[٣] ، وبها يربطون مراسيهم. والمراكب هنا محمية من الرياح الجنوبية الغربية ، التي تهب على عكا بشدة وعنف[٤].

ويتبدى من أقوال السياح والزائرين لعكا في القرن السابع عشر ، بأن عكا لم تعد إلا قرية ، إذ لا يشاهد فيها إلا خمسون من البيوت التعسة ، أقرب إلى الأكواخ منها إلى البيوت. وفي سنة ١٦٣٠م ، كان يقيم فيها «حوالي ٢٠٠ أسرة من العرب ، في كهوف وتحت قباب بين الخرائب»[٥].

ولكن منـطقـة عكـا غنية بالقمـح والأرز والخضـر والفـواكه والقطن والقلي[٦]، الذي يصنعون منه الزجاج والصابون، وكان المنتوج الأخير ينقل بكميات كبيرة إلى مرسيلية والبندقية[٧]. كما أن القمح والأرز كانا ينقلان

= هذه المراكب، وكان على ظهره الرحالة «تيفينو Thévenot » ، وقد جرى الحادث أمامه.

(١) D'Arvieux: I.P: 279.

(٢) المعلوف ـ تاريخ الأمير فخر الدين. . حاشية. ص ٣١٨

(٣) DÁrvieux: I. P: 277

الحصن هو برج كان يقيم فيه آغا الإنكشارية، وتحت إمرته، من ١٠ ـ ١٢ منهم يؤلفون كل حامية المدينة مع أربع قطع مدفعية للدفاع عن المدينة ضد القرصان، الذين يهاجمون المراكب الراسية، أو الراغبين في نهب المخازن.

(٤) ibid: I.P: 279

(٥) Fermanel. P: 334 - Thévenot. P:422 - Deshayes: P: 432

(٦) القلي ـ عشب ينبت بشكل طبيعي، ويحصده الفلاحون، ثم يقومون بحرقه، والرماد الناجم هو ما يطلق عليه اسم «القلي» بينما يسميه الأوربيون «الرماد». ويسميه أهل الشام «الشنان» وكانوا يستخدمونه في غسيل الملابس والأيدي.

(٧) DÁrvieux. I. P: 277

منهـا أحيانـاً، ويـإذن من السلطات العثمانية. ففي بعض الفترات التي تعرّضت فيها فرنسة إلى شبه مجاعة، فإن عدداً من مراكبها أتى ليحمل هاتين المادتين. وهكذا وجد السائح «فرمانيل» في سنة ١٦٣٠م، في ميناء عكا (٣٢) مركباً، أصغرها بحمولة (١٥٠) طونو، والبقية بين ٣٠٠-٦٠٠ طونو، وكلها أتت لأخذ القمح(١). أما السلع الأخرى، التي تستند إليها تجارة الإسكلة، فهي تلك التي كانت تأتيها من مصر والمناطق المجاورة، وهذا يجذب عدداً كبيراً من التجار الفرنسيين، وغيرهم من الأمم الأخرى. ولقد أقام هؤلاء لأنفسهم بيوتاً، أو بالأحرى أكواخاً في الأماكن القريبة من الميناء، لسهولة الشحن، وكذلك حوالي الخان الذي بناه الأمير فخر الدين لسكنى الفرنجة(٢). ولقد أنزل «ديهه» مبعوث الملك الفرنسي إلى الديار المقدسة، في سنة ١٦٢١، في غرفة من غرف هذا الخان، كان ينزل فيها فخر الدين نفسه عند حضوره إلى عكا(٣) كما أن دارفيو والجالية الفرنسية أقاما فيه عندما نزحا من صيدا، في سنة ١٦٥٨م، بسبب جور حاكمها حسن آغا(٤).

وكانت مدينة عكا ترتبط إداريا بسنجقية صفد، وفيها صباش تُسلم إليه الرسوم. وعلى الرغم من أن «سافاري» يبالغ في أهمية إسكلة عكا، فإن التقارير تثبت أنه في الأوقات العادية(٥) لم يكن يفد إليها من المراكب الأجنبية إلا القليل، لأن الأمم الأجنبية المتاجرة فيها كانت ترسل بضائعها إلى صيدا على مراكب وطنية صغيرة، وإذا ما مرت المراكب الكبيرة، فإن ذلك يكون

---

(١) (1) Fermanel: P: 334

(٢) (2) DÁrvieux.. I, P: 278

(٣) (3) Deshayes : P: 431

(٤) (4) DÁrvieux: I.P: 278

(٥) هناك أوقات غير عادية في الواقع، مثل أيام المجاعة الفرنسية في سنة ١٦٣٠م، حيث أتت المراكب لتحمل القمح، وكذلك في سنة ١٧١٤، عندما ارتفعت أسعار الأرز في مصر، فوفدت سفن عديدة إلى عكا لحمل الأرز منها.

لتأخذ فقط قسطاً من الحمولة ، تكملها في صيدا[1].

ولم يكن عدد التجار في عكا في سنة ١٦٥٨م ، عند زيارة دارفيو لها كبيرا إذ لا يتجاوز ،عدد الفرنسيين العشرة، خمسة أو ستة منهم يقيمون في الخان، بينما البقية في بيوت متفرقة [2] ويظهر أن الفرنسيين كانوا هم المقيمين الوحيدين حتى سنة ١٧٠٠م ، وهم الذين ثابروا على القيام بتجارة نشيطة في هذه الإسكلة[3] ، مع أنهم لم يكونوا مرتاحين للمناخ فيها ، إذ كانوا يصابون بحميات خبيثة تقضي عليهم ، ولا سيما في الصيف[4]. وفي الواقع لم تشعر الجالية الفرنسية بالراحة عندما انتقلت إليها ، وتنفست الصعداء حينما غادرتها[5]. إلا أن هذا كله لم يمنع الفرنسيين من الإقامة فيها ، بل إن عددهم ارتفع في سنة ١٦٧٤م، إلى عشرة أو اثني عشر، وكانوا يصلون إلى ستة وعشرين في موسم القلي ، إذ يرسل إليها تجار صيدا مفوضين عنهم ، أو يأتون هم بأنفسهم. كما أن المراكب الراسية فيها ، كانت تتراوح في سنة ١٦٧٤م ، بين ١٠ إلى ١٢ مركباً صغيراً وكبيراً ، أتتها على مدار السنة. وتصل قيمة التجارة الفرنسية في عكا في كل عام إلى (٥٢ ـ ٥٥) ألف قرش ، منها (١٨,٠٠٠) قرش ثمن قطن خام و (١٦,٠٠٠) قرش ثمن قطن

---

(١) Deshayes: P: 431 - Thévenot: P: 422 - De Bruyn: PP: 309 - 314

(٢) DÁrvieux. I. P: 278

(٣) Coppin: Le Bouclier De LÉurope ou La guerre Sainte, avec une Relation dans La Turquie. P: 432 - Masson: P: 389

(٤) كان هناك أمكنة على الشاطىء، أشبه بالأقبية تتجمع فيها المياه أثناء الشتاء، وفي الصيف تتكون فوقها طبقات من الضباب، يصبح معها الجو غير صحي، وبخاصة للأجانب. ولذا كانوا يبقون في أسرتهم حتى التاسعة صباحاً، أي حتى تشق الشمس سحب الضباب.

DÁrvieux: I. P: 292

(٥) ibid: I.P: 262,281,293

مغزول ، أي أن تجارة الأقطان تشكل ثلثي تجارة الفرنسيين في الإسكلة [1] أما جوز الغال ، وهو من السلع التي كانت الدول تستوردها من عكا وبخاصة فرنسة ، فإن البلاد لم تكن لتنتج منه كميات وافية إلا كل سنتين مرة ، وأحياناً كل ثلاث[2].

ويقول «نوانتيل»: إنه لم يكن في عكا في سنة ١٦٧٤م ، من الأجانب سوى البنادقة ، أما الهولانديون المرتبطون بتجارة هذه الإسكلة ، فهم الآخرون من المقيمين في البندقية. ولكن هذا لم يمنع من وجود عميلين للبنادقة وللهولانديين. أما الإنكليز فلا يأتي أحد منهم إلى هذه المدينة[3]. ومن هنا يتبين أن التجار الأوربيين غير الفرنسيين، لم يكونوا مشتركين على نطاق واسع في تجارة القلي في عكا. وكان العميل البندقي في هذه الإسكلة، هو بنفس الوقت نائب القنصل الفرنسي فيها، وكان يرسل إليها كل عام مركبان أو ثلاثة من مراكب البندقية، يحمّلها بـ (٤٠٠) أو (٥٠٠) أو (٦٠٠) بالة من القطن الخام[4].

ويظهر أن أمور التجارة الفرنسية في عكا قد انتظمت بعد زيارة نوانتيل لها ، ومن ثم ازدادت ازدهاراً ، وارتفع عدد التجار المقيمين فيها إلى (١٧) أو (١٨) تاجراً ، وأخذوا ينافسون الأمة الفرنسية في صيدا[5]. ويحاولون احتكار التجارة في الإسكلة لأنفسهم فقط ، دون التجار الأجانب. وفعلاً فإن المراكب الإنكليزية والهولاندية لم تكن تمر بعكا إلا مروراً عابراً ، تحمل أثناءه بعض السلع ، وكان تجار هاتين الأمتين المقيمون في حلب يطلبون من

---

(١) (1) Vandal: Op. Cit. annéxe . Lettre de M. De Nointel à M de Pomponne 28 juin 1674

(٢) (2) Ibid.

كانت فرنسة تستورد (٢٠٠ ـ ٣٠٠) كنتال سنويا. وسعر الكنتال (٢٢) قرشا، أي تنفق (٤٥٠٠) إيكو.

(٣) (3) Ibid .

(٤) (4) ibid

(٥) (5) AA. 337. Correspondancece De LÉchelle de Seide

العملاء الفرنسيين المقيمين في عكا شراء بعض السلع باسمهم ، مقابل ٢٪ عمولة[١] - وكان يصل إلى عكا سنوياً قافلة هولاندية ، تجد عند وصولها إلى الميناء حمولة مهيأة من الأقطان والأصواف ، وتتألف من (٣٠٠ - ٤٠٠) بالة. وتحمل معها أحياناً بعض البالات المغزولة ، لصالح الفرنسيين لتوصلها إلى ليفورن ، وحينما كانت تنتهي القافلة من شحن حمولتها ، فإنها كانت تنطلق إلى الإسكندرون لتتم حملها. وكان يأتي إلى عكا سنوياً بين ثلاثة مراكب إنكليزية أو أربعة ، لتشحن هي الأخرى أقطاناً خامة ، وبعضها كان يشحن (٢٠٠) بالة ، وبعضها الآخر أكثر ، وتتابع هذه المراكب كذلك طريقها إلى الإسكندرون ، حيث تكمل حمولتها فيها[٢].

لما حاولت شركة الليفانت الإنكليزية أن تقيم نائب قنصل لها في عكا ، في سنة ١٦٩٣م ، فإن قنصل صيدا الفرنسي تمكن بمفرده من منعها ، وكذلك فعل في الرملة ، وذلك ليحافظ للأمة الفرنسية على احتكارها. ولكنه قبل بعد ذلك الطلب الذي تقدم به قنصلا إنكلترة وهولاندة في حلب ، ليقوم برعاية مواطنيهم في ذينك المكانين[٣]. وعلى الرغم من كل جهود فرنسة الاحتكارية ، فقد استطاع السيد«ماشوك Maachouk» ، وهو هولاندي ، أن يستقر في عكا ، في سنة ١٧٠٠م ، نائب قنصل لهولاندة وإنكلترة ، وأن يعكر صفو الفرنسيين بمؤامراته وادعاءاته»[٤]. ولكن ما لبث أن كلف بنيابة قنصلية الفرنسيين فيها ، في سنة ١٧١٤م[٥]. ولا بد من التنويه أن علاقاته كانت متوترة جداً مع الفرنسيين ، والخصومة عنيفة بينه وبينهم ، مما دعا السفير الفرنسي إلى طرده من نيابة القنصلية الفرنسية في نفس العام[٦].

---

(١) Masson: P: 389

(٢) AA. 336 . Lettre du Consul de Seide à la Chambre . 27 Novembre 1688

(٣) ibid . Lettre du Consul de Seide ála chambre . 23 Décembre 1693

(٤) AA. 337 . Lettre du Consul de seide à la chambre . 20 Juin 1700

(٥) ibid . 12 Février 1714

(٦) ibid .

ويتضح مما ذكر أن «عكا» كانت إسكلة ذات موقع هام على الساحل السوري ، ولم يمنعها خرابها وعدم صلاحية مينائها لاستقبال السفن من وجود تجارة أوربية نشيطة فيها ، ومن إقامة جالية بين ظهرانيها. وذلك لأن المنطقة التي تحيط بها كانت غنية بالمواد التي تحتاجها أوربة ، ولا سيما الأقطان والقلي. وكما أن التجار المرسيليين سيطروا على تجارة صيدا وبيروت ، فإنهم سادوا كذلك في عكا ، وإن لم يتمكنوا من إبعاد الأجانب عنها تماماً ، كما فعلوا إلى حد ما في صيدا. ومن بين الأجانب المقيمين، البنادقة بالذات، الذين كانوا يركزون همهم في تجارة القلي. إلا أن تجارة البنادقة قد ضعفت جداً ، بل اضمحلت في الربع الأخير من القرن السابع عشر ، وقوي نفوذ فرنسة بعد امتيازات سنة ١٦٧٣م ، وتقاربها السياسي مع الدولة العثمانية ، مما جعلها القابضة الأولى على تجارة عكا. وكان تعاملها فيها مع اليهود بصفة خاصة ، وكانت تستخدمهم عملاء لها ، وإن لم يكونوا أمناء في صلاتهم معها[١].

وإلى الجنوب من عكا يقوم ميناء:

حيفا: في حمى جبال الكرمل. ولقد أصاب هذا الميناء، شأن الموانىء الأخرى في جنوب بلاد الشام، الخراب بعد الحكم الصليبي. ومن المعروف أنه كانت له قيمته وأهميته في العصور السالفة. ولم تكن حيفا في القرنين السادس عشر والسابع لتملك ميناءً بالمعنى الصحيح ، فهي مرسى فقط محْمٍ من رياح الجنوب، إلا أنه معرض لرياح الشمال العنيفة والخطرة. ولا يرد اسم حيفا إلا نادراً في تقارير القناصل الأجانب. ويذكر «ديهه» الذي زارها في الربع الأول من القرن السابع عشر، بأنها «سيئة البناء ولا يمكن لأحد أن يقيم في بيوتها، إلا أنها ميناء أكثر أمناً من عكا، وقد وجد فيها عند وصوله مركبين كبيرين، آتيين من البروفنس، يشحنان قطناً، إذ أن مادة التبادل التجاري فيها هي القطن الخام

---

(١) D'Arvieux . I. P: 278

والمغزول، يشتريه التجار الأجانب بحرية مقابل نقد مباشر يدفعونه. ولا تؤخذ منهم رسوم إلا ٥٪ تقدم للأمير فخر الدين، و٢٪ رسم قنصلية، لقنصل صيدا الذي كان يمتد نفوذه على طول الشاطىء الجنوبي»[١].

ولم يطرأ جديد على حيفا فيما تبقى من القرن السابع عشر، وقد وصفها «دارفيو» عند زيارته لها في سنة ١٦٥٩م، بأنها خراب، ويسكنها العرب المسلمون والمسيحيون، وبعض اليهود، وفيها بقايا قلعة وكنيستين، كما تقوم فيها كنيسة متواضعة تستند إليها مخازن واصطبلات، وغرف تصلح لسكنى المسافرين. وقد اتخذ الآباء الكرمليون واحدة من هذه الغرف مخزناً لمؤنهم، لأنها أكثر أمناً من الكهوف التي تكوّن ديرهم في جبل الكرمل[٢].

وكانت حيفا مثل عكا وصور، معرضة كثيراً لهجمات القراصنة، وكان القرصان يختبئون بالقرب منها، ليهاجموا المراكب المتنقلة بين موانىء سورية، أو بين موانىء سورية ومصر[٣]. ولم يكن يؤخذ من حيفا سوى الحبوب والقطن، وكان تجار عكا هم الذين يقومون بهذه التجارة[٤]. فحيفا إذاً لم تجتذب التجار الأوربيين للإقامة فيها، ولم تكن فيها جالية مستقرة لأية أمة، وإنما كانوا يأتون إليها، إما للزيارة، أو لتسويق القطن بين آونة وأخرى.

وإلى الجنوب من حيفا على الشاطىء الشامي تقوم:

يافا: المدينة الأولى اليانعة أيام الحكم الصليبي. ولكنها بدت مقفرة خربة في القرن الرابع عشر، ما عدا بعض الحركة والحياة التي كانت تدب في أوصالها، عند وفود مراكب الحجيج الغربي إليها. فالبندقية مثلاً كانت تبعث إليها عادة بقافلتين في السنة. ومع أنه كان لا يجوز للسفن التجارية أن تحمل على ظهرها حجاجاً، ولا لسفن الحجاج أن تستخدم لنقل البضائع، فإن التجار البنادقة كانوا يستفيدون

---

(١) (1) Deshayes :P: 443

(٢) (2) DÁrvieux . II PP: 10 - 13

(٣) (3) ibid . II . P: 11

(٤) (4) ibid . II . P: 13

أحياناً من مرور هذه المراكب، ليبعثوا فيها إلى بلادهم بالسكر والقطن[1].

«ولقد كانت يافا ميناءً لمدينة الرملة الداخلية، ونادراً جداً ما يذهب أي فرد إلى يافا دون المرور بالرملة[2]. وإذا كان هذا حال يافا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فإنه لم يطرأ أي تغيير على وضعها في القرن السادس عشر، وبعد فتح العثمانيين لها، أي أنها ظلّت تستقبل الحجيج المسيحي في مينائها دون التجار. ومع أن التجار الأوربيين من هولانديين وإنكليز وفرنسيين قد أخذوا يتدفقون إلى موانىء الشاطىء السوري في نهاية القرن السادس عشر ومطلع السابع عشر، فإن هذا الميناء «التعس» ـ كما يصفه ماسون ـ لم يجتذبهم إليه. «وبقيت يافا مدينة أثرية لا تحوي إلا مخلفات قديمة ضخمة... وليس في المدينة منازل سكن أبداً، فكل من يأتي إلى يافا عليه أن يقيم في كهوف قديمة، تمتد على طول الشاطىء. أما الميناء فغير صالح، ولا يمكن للمراكب أن ترسو فيه إلا صيفاً»[3].

ونجد وصفها «دارفيو» في النصف الثاني من القرن السابع عشر، قائلاً: «تدل آثار يافا على أنها كانت مدينة كبيرة، وفيها بقايا قلعة هدمت تماماً أثناء فتح السلطان سليم لها. وكل ما فيها اليوم خراب، والرمل والأشواك تغطي تلك الآثار، ولا تشاهد إلا بعض البيوت الصغيرة على شاطىء البحر، ومخازن يضع فيها التجار الذين يعملون بأعداد ضئيلة في هذه المدينة بضائعهم. ومعظم هذه المخازن محفورة في الصخر، ومنها مخازن طائفة آباء الأرض المقدسة، الذين بنوا فوقها غرفاً صغيرة لاستقبال الحجاج. وأكبر موظف في المدينة هو «محصل الجمرك» الذي يجمع الرسوم لباشا غزة. وعدد السكان قليل، وهم فقراء جداً، والميناء ليس بالميناء الصالح، إلا أنه كان من الممكن الاستفادة منه لو لم تطمر الرمال مدخله،

---

(١) (1) Heyd II. P: 466

(٢) (2) Ibid.

(٣) (3) Deshayes: P: 368 — Sandys: P: 119 - de Bruyn: P: 300 de Bréves . PP: 85 - 87 - - Thévenot :P: 416

ولا تنفذ إليه إلا مراكب صغيرة جداً، لأنه ضحل القاع، وهو معرض لرياح الشمال العنيفة»[1].

ويبدو أن الحال قد تحسن في يافا في أواخر القرن السابع عشر، فقامت فيها بعض المخازن والبيوتات، وأخذت الحركة التجارية تنتعش فيها قليلاً حتى أن «نوانتيل» عند زيارته لها في سنة ١٦٧٤م، ذكر أن: «ميناءها مملوء بالمراكب القافلية، وبعض المراكب الأخرى، وهدفها حمل البضائع الواردة إليها من الرملة، مثل القلي، والقطن الخام والمغزول، ومنسوجات اللُّد القطنية، البيضاء والزرقاء، والسنامكي والقهوة (البن)، والخيار شنبة والصمغ والصابون»[2].

وفي الحقيقة لقد كانت يافا مصباً لمنتوجات القدس واللد، والرملة ونابلس، وكانت تقوم فيها في الربع الأخير من القرن السابع عشر حركة نقل نشيطة، يشترك فيها أهل البلاد أنفسهم، والفرنسيون والهولانديون[3]. وتقدر قيمة المنتوجات المنقولة منها سنوياً بـ (١٤٨,٣٠٠) إيكو، وهي كمية لا يستهان بها أبداً[4]. وقد كان الفرنسيون لا يأتون إليها في بادىء الأمر

---

(1) DÁrvieux: II . PP: 98 - 99

(١)

(2) Vandal:OP. cit. Lettre de M. de Nointel á M. de Pomponne. 28 juin 1674.

(٢) يذكر نوانتيل أنه كان يدفع قبل سنة ١٦٧٣م، على تلك المواد رسوم باهظة، فعلى القطن الخام ١١٪، والمغزول ١٢٪، والخيار شنبر ٥٪، والصمغ ٢٢٪، والصابون ٧٪، والمنسوجات القطنية ٢,٥٪، (صنع اللد وصيدا)، و ١٪ (صنع القدس). أما السنا فلا يخضع لأي رسم، لأن باشا غزة قد احتكره، وكذلك القلي، عندما يكون الباشا هو البائع، ولكنه إذا كان واردا من نابلس، فيدفع عليه ٢٢٪، لأن نابلس تابعة لباشوية القدس لا لغزة.

(3) Ibid

(٣)

(4) Ibid

(٤) ويوزع المبلغ كما يأتي:-

القيمة -	السلعة
٥٠٠٠٠..	قطن مغزول
١٠٠٠٠..	قطن خام
١٠٠٠٠..	قلي غزة

لشحن السلع المختلفة، وإنما ينقلونها من الرملة إلى صيدا أو عكا(١)، وظل هذا الأمر منطبقاً على القطن الخام فقط، أما بقية السلع فقد أخذوا بشحنها من نفس الميناء(٢).

ولم تكن يافا ميناء تصدير صغير فقط، وإنما ميناء استيراد كذلك. ومن البضائع التي كانت تفرغها المراكب فيه الأجواخ والورق والقصدير والرصاص، وكانت تشترك جميع الأمم الأجنبية بإرسال مثل تلك السلع، وبخاصة

٠٨٠٠٠..	قلي نابلس
٠٠٥٠٠..	خيار شنبة
٧٠٠ـ٨٠٠	صمغ
٠٣٠٠٠..	سنامكي
٤٠٠٠٠..	صابون
١٤٠٠٠..	نسيج قطني من اللد
١٢٠٠٠..	نسيج قطني من القدس
١٤٨,٣٠٠	

تأخذ فرنسة من السلعتين الأخيرتين ما قيمته (٤٠٠٠) إيكو، والباقي يرسل إلى مصر، أما بقية السلع فيتاجر بها الفرنجة والفرنسيون إلا أن نوانتيل لم يعرف بالضبط نصيب فرنسة والأمم الأخرى منها.

(١) (1) Masson: P: 392

(٢) (2) Vandan: Op. Cit. Annexe. Lettre de M. de Nointel M. Pomponne 28 juin 1674.

وهذا مخالف تماماً لما كان عليه الأمر في مطلع القرن السابع عشر، إذ يذكر «سانديز» (ص ١١٩)، أن السلع التي كانت تحمل منها هي القطن فقط. ويجمعه بعض الفرنسيين المقيمين في الرملة. ويستثنى نوانتيل من السلع المشحونة منها أيضاً الصابون، إذا لم يكن الهدف من شحنه بيعه في مصر وقبرص وجزر الأرخبيل والقسطنطينية.

الهولانديون - لأن الفرنسيين لا علاقة لهم - كما يقول نوانتيل - بالرصاص والقصدير[1].

ومن كل هذا، يتبين أن يافا كانت ميناء محدود النشاط والفعالية الاقتصادية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلا أنه كان يعتبر مرفأ الحجيج، لأنه في الواقع أقرب ميناء إلى مدينة القدس. والجالية الأوربية الرئيسية فيه، هي بعض الرهبان من طائفة آباء الأرض المقدسة، الذين كانوا يعملون على استقبال الحجاج، ومرافقتهم إلى بيت المقدس. أما التجار الأجانب، فقد كان يأتي بعضهم بين الفينة والأخرى، لتسويق بعض البضائع أو شحنها، ولا يقيمون فيها لعدم وجود مساكن صالحة أولاً ولأنهم اتخذوا الرملة، وهي مركز تجاري داخلي هام، وقريب جداً من يافا، مقراً لإقامتهم ثانياً، ولأنها كانت معرضة لغزو القبائل الرحل من المناطق القريبة، ولهجمات القراصنة ثالثاً[2].

أما الموانىء الأخرى في بلاد الشام الجنوبية، التي لعبت دوراً هاماً إبان الحكم الصليبي، وكان للتجار الأوربيين مستعمرات فيها، فمنها: قيصرية وعسقلان. والأول كان مشهوراً جداً بغناه وتجارته، أما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد غدا كتلة من الخرائب، وقد ملأت أسوار المدينة وأبراجها المتهدمة مرساه بالحجارة. وتظهر فيه بقايا منازل من

---

(1) Vandal: Op. Cit . Lettre de M. de Nointel... 28 juin 1674

وتقدر قيمة السلع المستوردة بـ (٩٩٠٠) قرش توزع كما يلي:-

٦٠٠٠ أجواخ
١٥٠٠ ورق
٩٠٠ لوز
٥٠٠ قصدير
١٠٠٠ رصاص

٩٩٠٠ ولا يشير نوانتيل إلى مدى إسهام كل أمة في هذه التجارة.

(2) Masson: P: 389

ولقد أطلق بعض القراصنة الفرنسيين في سنة ١٦٨٩م أكثر من (٢٠٠) طلقة مدفع على يافا.

الحجارة المنحوتة، ولا يسكنه إلا بضع أسر فقيرة، تعيش على صيد الأسماك، ويقدر عددها باثنتي عشرة أسرة، ويختفي أفرادها بمجرد رؤية أي أجنبي في الأقبية الموجودة(١). وكذلك ميناء عسقلان فقد بدا مهدماً كعكا وقيصرية، وبالأحرى لا ميناء فيه، ولا منازل كاملة للسكن(٢).

والمدينة الأخيرة في الجنوب القريبة جداً من الساحل، ومن حدود مصر، مدينة:

غزة: وقد كان يقيم في المدينة بعد انتهاء الحكم الصليبي في سورية بعض التجار الأغنياء، إلا أن الفرنجة لم يكونوا يذهبون إليها عن قصد، بل كانوا يتوقفون فيها أثناء مرورهم من مصر إلى سورية وبالعكس(٣). ولقد زارها في النصف الأول من القرن السادس عشر، «بيلون لومانس»، وقال عنها بأنها: «مدينة صغيرة يسكنها عرب وأتراك وروم، ويهتم أهلها بزراعة الكرمة، وتمتد أراضي قصب السكر والقلقاس من ضواحيها إلى الرملة»(٤)، ولم يشر إلى التجارة فيها. وفي الحقيقة لقد كانت غزة مركز تجارة داخلية نشيطة، لأنها على طريق مرور القوافل، وهذا يؤدي إلى تكدس البضائع فيها، ويغني المدينة، ويدع التجارة تزدهر(٥). ولقد مر منها في مطلع القرن السابع عشر كثير من السياح الأوربيين بطريقهم من مصر إلى سورية، كسانديز، وبيترودولا فاله. ويذكر هذا الأخير أنه نزل في فندق خاص، إلا أنه قذر، ولا يشير إلى وجود أفراد من التجار الفرنجة فيها.(٦)

وعلى الرغم من أن غزة لم تكن إسكلة تقيم فيها جاليات أوربية ما، إلا أن الأوربيين مدوا أبصارهم إليها، ولا سيما فرنسة، فسعت لإقامة علاقات طيبة مع حكامها، واستفادت من بعض المسيحيين فيها، ليكونوا عملاء

---

(١) (1) DÁrvieux: II. PP: 15 - 16

(٢) (2) ibid. II. P: 72

(٣) (3) Heyd: II. P: 466

(٤) (4) Belon le Mans .P: 47

(٥) (5) DÁrvieux: II. P: 47

(٦) (6) Pietro dello Valle: I.P: 301.

لتجارها. ونتيجة لهذه السياسة، فإن الصلات توطدت بين جالياتها في الرملة وصيدا، وبين باشا غزة، وخاصة في منتصف القرن السابع عشر. والعامل المساعد على ذلك، كان تبعية الرملة إدارياً لغزة، فالجالية الفرنسية فيها كانت مضطرة لإنشاء علاقات ودٍّ وصداقة مع المسؤول الأول عن الإسكلة التي تقيم فيها. ولم تكن الصلات عاطفية فقط بين الطرفين، وإنما مادية كذلك، فقد احتكر باشا غزة تجارة «السنا» الذي كانت تأتي به القوافل من مكة، واتفق مع قنصل صيدا الفرنسي، وعميله في الرملة في سنة ١٦٥٨م، على أن يقدم للفرنسيين كل ما يرد من هذه السلعة بسعر محدود. وفعلاً قام هؤلاء بإرسال السنا إلى عملائهم في مرسيلية، فحصلوا على أرباح طيبة من بيعه وامتنعوا عن إحضاره من القاهرة، مع أن الصنف المباع منه أفضل. ويضيف «دارفيو» أن عميلاً خاصاً أقام في الرملة بشكل مستمر لهذا الغرض، وكان من المنتظر أن تتزايد الأرباح لولا وفاة باشا غزة، التي أوجدت تغييراً كبيراً في ذاك الالتزام(١).

ونتيجة لهذه العلاقات الودية بين باشا غزة والجالية الفرنسية في صيدا والرملة، فإن الباشا كان يكرم رجال الدين في المدينة الأخيرة، (آباء الأرض المقدسة)، ويمونهم بالمواد الغذائية، ويعاملهم معاملة إنسانية ممتازة حتى أنه سمح لهم ببناء مضافات للحجاج، وبترميم الكنائس الموجودة في سنجقه، وببناء دير في غزة، على أنقاض كنيسة سابقة(٢). كما أنه عندما وقعت الجالية

---

(١) (1) D'Arvieux: I. PP: 340-341

السنا مسهل ممتاز، تنبت شجرته في جزر الهند الشرقية، ومصر وسورية، وشبه الجزيرة العربية وفارس.

(٢) (2) ibid: II.P:67

لقد كان حكام غزة من العثمانيين (آل رضوان) يتناوبونها بالوراثة، ولعل هذا الذي منحهم بعض القوة والشعور بالاستقلال الذاتي في سياسة المنطقة التي يحكمونها، ومن ثم كانت معاملتهم للأجانب معاملة حسنة. إلا أن «دارفيو» يفسر عاطفة حاكم غزة حيال الفرنسيين، ورجال الدين، بأنه كان يميل إلى الدين المسيحي، وفي الوقت الذي قرر أن يعتنقه، تلقى أمراً من الباب العالي بالحضور إلى

الفرنسية في صيدا في ضيق مالي، بسبب الغرامة التي فرضها عليها حاكم صيدا، فإنها استدانت (٦٠٠٠) قرش من باشا غزة، مقابل فائدة هلالية(١).
ومع ذلك فلم يذكر أن أحداً من التجار الأوربيين، أو الفرنسيين، أقام في غزة، ما عدا اللهم الفرنسي الذي كان يعمل بستانياً في حديقة قصر الباشا(٢).

ويظهر أن الصلات الودية بين باشا غزة والفرنسيين قد غدت تقليداً. إذ أنه عند زيارة نوانتيل للرملة استقبله باشا غزة استقبالاً ودياً ومرحباً، دهش له السفير الفرنسي نفسه، وحاول أن يعلله بالمنفعة المادية العائدة عليه من الرسوم التي يدفعها التجار الفرنسيون في الرملة. وأكثر ما أعجبه في غزة عند انتقاله إليها، الطرق التي تتفرع منها، فهي «مستقيمة ومعبدة، وتستحق صفة الملكية»، وغنى ريفها ورقة هوائها(٣).

أما الأوربيون الآخرون، غير الفرنسيين، فيبدو أنهم لم يتطرقوا إليها، ولم يكونوا على أية صلة بها.

يتبين من الاستعراض السابق للاسكالات الشامية على الساحل والقريبة منه جداً في القرنين السادس عشر، والسابع عشر، أنها قد استجلبت إليها ـ كل اسكلة بحسب إمكاناتها وظروفها ـ التجار الاوربيين ليستقروا فيها. ولكن هذا لا يعني أنهم اكتفوا بهذه الواجهة الساحلية من بلاد الشام. فإذا كانت الحرب الصليبية لا تزال قائمة ومستعرة، عندما مدوا أبصارهم إلى تجارة الداخل، فبالأحرى وهم الآن بعلاقات سلمية مع

= العاصمة. وهناك اتهم بأنه متفق مع الفرنجة على تسليمهم الأرض المقدسة، وأنه سمح ببناء الكنائس ولم يستوف منهم الرسوم المطلوبة، فقطعت رأسه. انظر: (المحبي: ج٢/٨٨-٨٩) ترجمة (حسين باشا)، وهو يقدم أسباباً أخرى لقتله.

(١) (1) ibid: I. P: 265

(٢) (2) Ibid: II. P: 47

(٣) (3) Vandal: Op. Cit. Annexe. Lettre de M. de Nointel à M. de Pomponne. Seide, 28 juin 1674

الدولة العثمانية، ويملكون الامتيازات التي تجيز لهم التنقل والإقامة في أية بقعة يريدونها من أرضها، أن ينطلقوا إلى داخل سورية، لا سيما وأن الداخل في القرن السادس عشر والسابع عشر، كان هو قلب الحركة التجارية النابض، وهو المتلقي الأول لبضائع الهند وشرقي آسية، وهو الموزع الأصيل لهذه السلع في انحاء بلاد الشام، وإلى بلاد أوربة وآسية الصغرى. وقد تمثل هذا الداخل بعدة مدن، كان على رأسها وفي الصدارة منها مدينة:

حلب: ودراسة اسكلة حلب في هذين القرنين واسعة ومتشعبة، وتستحق بحثا خاصا منفصلاً. إلا أنه يمكن الإحاطة بالنقاط الرئيسية في إطار هذه الدراسة العامة. وحلب هذه مدينة تقع في الشمال من بلاد الشام على مفرق الطرق التي تصلها بآسية من الشرق، وآسية الصغرى من الشمال ويجنوب بلاد الشام ومصر، وشبه الجزيرة العربية من الجنوب، وبالبحر المتوسط الذي يؤدي إلى أوربة من الغرب. وقد بدأت تتألق منذ العهد العربي الإسلامي، أي في القرن السابع، عندما اتخذت مركزاً لمنطقة الجزيرة، إلا أن تعرضها للحروب والغزوات من بلاد الروم في الشمال، أضعف شأنها، ولكنه لم يمنع من ازدهار الحركة التجارية بينها وبين أنطاكية، في القرن العاشر، بل إن القوافل الرومية كانت حريصة على الوصول إلى حلب، للتزود بمنتجات فارس منها(١). ولقد عادت تنمو ببطء في القرن الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، إلا أنها لم تبلغ شأوها، أو لم تصبح ـ كما أطلق عليها رالف فيتش ـ : «السوق الرئيسية لكل الشرق» إلا في القرن السادس عشر(٢). ويعلل «بروديل» ازدهار حلب

---

(1) Heyd: I. P: 44 (١)

(٢) إن رالف فيتش هو أحد التجار الثلاثة الذين أرسلتهم شركة الليفانت الإنكليزية طليعة لاستكشاف المنطقة، ونوع تجارتها مع «جون الدرد» و«جون نيوبري» وذلك في سنة ١٥٨٣م.

(2) Beazeley: voyages & Travels Mainly During the 16th & 17th centuries vol. II. P: 297 - Hakluyt: III.: 321-322

في هذا القرن، بأن الطريق المنطلقة منها إلى آسية، قد انتصرت على الطريق البحرية التي اكتشفها البرتغاليون، وسيطروا عليها، بسبب قصرها أولاً، ولكونها برية ثانياً، إذ أن القرصان كانوا يعجون في المحيط الهندي بعد عام ١٥٩٠، بشكل مقلق. ويضاف إلى ذلك أن سلعة الحرير أخذت تلعب في الاقتصاد الأوربي دوراً متزايد الأهمية. والحرير كان يرد من بلاد فارس، ويحمـله إلى حلب الأرمن والتتر، ومن ثم فإن حلب كانت مخزناً من مخازنه القريبة إلى البحر المتوسط واوربة[١].

ولقد قال عنها بيلون لومانس، في النصف الأول من القرن السادس عشـر (١٥٣٧): بأنهـا «مدينة تجارية ضخمة؛ تأتيها القوافل من فارس والهند والعراق وغيرها من أنحاء الشرق، وتفرغ حمولتها فيها. وإن كل من يريد أن يسافر الى الهند أو فارس أو مناطق أخرى، فإنه يجد دائما تجاراً يمكنه أن يرافقهم. وهي مدينة تصل كل بضائع الليڤانت وسلعه، وإن أكبر كمية من الراوند rhubarbe تحمل الى أوربة، كانت تشترى من حلب. وقد اعتاد الأهالي أن يـروا أحياناً وصول اثنى عشر جملاً إليها، محملة من المادة التي تزرع بكثرة في بلاد الشام. وحلب بسعة مدينة أورلئان تقريباً، وحينما تفد إليها قافلة ما، محملة بشتى أصناف السلع، فإنها تباع في يوم واحد، لأن فيها تجاراً أغنياء جداً يشترونها برمتها»[٢]

ويقول عنها «دارامون»، في سنة ١٥٤٨م: «إنها مخزن للتوابل، والمواد الطبية، والحراير والبضائع الثمينة، الواردة من الهند، ومختلف منتجات أوربة الهامة»[٣] وينظر إليها «ليئوناردي راولف» على أنها: المركز الرئيسي لقوافل الهند وفارس، وأرمينية ومصر، التي تكدس بضائعها فيها، لتبادلها ببضائع

(١) (1) Braudel: la Méditerranée et le Monde... PP: 262, 444(٣)

(٢) (2) Belon le Mans: Op. cit. P: 158

ويشبه قول «كوتوفيكوس» الذي زارها سنة ١٥٩٩م.

(٣) (3) Chesneau: le voyage de Monsieur dÁramon. p: 100

أوربـة وسلعهـا(١). ويضيف إلى ذلك «جون الدرد»، بأن: «فيها من كل جنس، فهناك اليهود والتتر، والفرس والأرمن، والمصريون والهنود، وأنواع عدة من الأوربيين، والكـل يتمتـع بحـرية العقيدة»(٢). ويشبههـا «أندره نافـاغيرو» قنصل البندقية فيها، سنة ١٥٧٤م، بمدينة «بادوا» الإيطالية، ويقـدر عدد سكانها بـ (٤٠٠,٠٠٠) نسمة، إلا أنها أكثر حركة منها(٣). ويضيف «داندولو» القنصل في سنة ١٥٩٩م، بأنها «الهند الصغيرة» بخاناتها الواسعة، وتجارها الأغنياء، ومبانيها الجميلة(٤).

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن حلب قد استفادت من ضم العثمانيين لسورية والعراق، إذ أن الحدود التي تجتازها التجارة قد قلت عن السابق، كما أنها أصبحت أقـرب المـدن السورية إلى عاصمة الدولة، وعلى الطريق الـرئيسية إليهـا. إلا أن الحروب بين الدولة العثمانية، والدولة الصفوية في فارس، ولا سيما في عهد الشاه عباس، (١٥٨٩ - ١٦٢٨م)، كانت تزعج التجارة في المدينة وتبلبلها، لأن حلب كانت معبر الجيوش المتجهة إلى بغداد، كما كانت محطة يعسكر فيها السلطان أثناء مرافقته لها. وكان هذا يسبب ذعراً للتجار، إذ أن أعداداً كبيرة من الانكشارية تسود المدينة، وتفرض طلباتها على التجار، وأحياناً تنهب وتسلب. ولم تكن عمليات الحرب فقط هي السبب في ضعضعة التجارة في حلب بين آونة وأخرى، وإنما عدم وصول الحرير إليها من فارس كان هو الأهم. ومن المعروف أن الشاه كان حريصاً على إضعاف قوة خصمـه المـالية، بتحـويل بضـائـع فارس عن الإمبراطورية العثمانية، والمتـاجـرة بها مباشرة مع الدول الأوربية. ولتحقيق هذا الهدف فتح باب المفاوضات مع قوزاق البحر الأسود، ومع روسية، ليوجد ممراً آخر إلى أوربة،

---

(١) (1) d'après P. Baurain: Alep, Autrefois, Aujourd'hui . PP: 86-87.

(٢) (2) Voyages & Travels Mainly During the 16th vol. II. P: 297

(٣) (3) Berchet: Relazioni dei conseli veneti nella Siria . p: 59 (Relazion di Siria: Andrea Navagero)

(٤) (4) A.D.S. collecazione . Senato. Relazion, B. 31 Soria vicenzo Dandolo

يصرف عبره منتجـات بلاده، إمـا عن طريق أسـتراخـان ونهر الفـولغـا وأركانجلسك، أو بطريق البحر الأسود وبولنـدة. ولذا فإنه رحب بما عرضته عليه بريطانية لتوسيع العلاقات التجارية عبر الخليج العربي. وكان الأخوة «شيرلي». هم الذين قادوا المفاوضات مع الشاه، وأخذوا ضماناً منه للتجار المسيحيين المتاجرين في بلاده، إلا أن ملكة إنكلترة وملكها من بعدها، رفضا عرض الأخوة «شيرلي» لأن الصداقة مع فارس كانت تعني الخصومة مع تركية، وخسران تجارة الليفانت، كما أن تجارة مملكة الشاه عبر الخليج العربي، تؤدي إلى خنق الإسكالات العثمانية الغنية، التي تدر على شركة الليفانت أرباحاً طائلة. ومع ذلك فإن إنكلترة حصلت من الشاه صافي على إمتيازات تجارية في فارس سنة ١٦٢٩م[1]، وكانت هولاندة قد سبقتها إليها في سنة ١٦٢٣م[2] وفي الواقع لقد تركت هذه الاتفاقات أثراً واضحاً في تجارة حلب، وحولت قسماً منها إلى المحيط الهندي[3].

مهما يكن من أمر، فإن مركز حلب نما في القرن السابع عشر، بعد تدفق

---

(١) (1) Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East. I. PP: 18 - 20

(٢) (2) ibid: PP: 16 - 18

(٣) (3) Tavernier: I.P: 237

إن الهولانـديين الـذين ثبتـوا في هرمـز كانـوا يبيعون كل عام في فارس ما بين ١,٥٠٠,٠٠٠ إلى ١,٦٠٠,٠٠٠ إيكو من التوابل، مقابل حراير يشترونها. وفي سنـة ١٦٥٠م، قام خلاف بين شاه فارس والشركـة الهـولاندية من أجل سعر الحراير، وأخبرهم الشاه أن رعاياه باستطاعتهم الاستغناء بسهولة عن توابلهم، لأن لديه من نباتات بلاده ما هو أشد تأثيراً من الفلفل، فاستسلم الهولانديون للأمر.

وبحسب لائحـة القـوافل المنتظمة لآسية الغربية التي قدمها في سنة ١٦٤٠م، السائح La Boullaye Le Gouz، فقد كانت تخرج قافلة من هرمز إلى أصفهان، كل يومين منذ أول ديسمبر حتى شهر مارس.

La Boullaye Le Gouz: les Voyages et Observations du sieur de la Boullayle le Gouz... (1647 1648): PP:62 - 64

الجاليات الأوربية واستقرارها فيها، وانطلاق بعضهم منها إلى البصرة وهرمز فبلاد الهند، وبالعكس حتى أن بيترو ديلا فاله، الذي زارها في سنة ١٦١٦م، يقول عنها: «إنها مدينة هامة وشهيرة لحركة النقل الضخمة التي تجري فيها. فمن ناحية يأتيها جميع الشرقيين مع أحجارهم الكريمة، وحريرهم وتوابلهم ومنسوجاتهم، ومن ناحية أخرى يتدفق إليها الغربيون كلهم: فرنسة والبندقية وهولاندة وإنكلترة، مع مراكبهم المحملة بالقروش الوفيرة، والنقد المتنوع، حتى أن المال لا يعد عداً إنما تملأ الأكياس منه، ولا يتم أي تسويق بيعاً أو شراءً بأقل من (٤٠)، أو (٥٠)، أو (٨٠)، أو (١٠٠) ألف إيكو. وقد كان من المخجل أن يجري أي تسويق بأقل من هذه القيمة[1].

ولكن ذاك النمو لم يبق مطّرداً للأسباب التي ذكرت آنفاً، مضافاً إليها سوء الأوضاع في الدولة العثمانية، ومعاملة الباشوات السيئة للتجار الأجانب في حلب، ورفعهم الرسوم حتى تجاوزت ما كان يؤخذ منها في أزمير[2]. ولقد تبدى هذا أكثر ما يكون في أواخر القرن السابع عشر، حيث كان قسم كبير من بضائع فارس يحمل مباشرة بالقوافل إلى أزمير بدلاً من حلب. ويقرأ في مذكرة وجهت في سنة ١٦٧١م، إلى «شركة الليفانت الفرنسية»، «أن التجارة ليست كبيرة جداً في حلب كما كانت عليه منذ أربع وعشرين سنة. فمن سبع قوافل، أو ثمان كانت تتجه كل عام من الشرق إلى حلب، غدا لا يصل اليوم سوى واحدة تدعى «الكبيرة»، محملة بكمية من المنسوجات القطنية، والمواد الطبية، كما يأتيها من فارس أو ديار بكر ثلاث أو أربع، تحمل ما لم تتمكن القافلة الكبيرة من حمله. ويضاف إليها بعض القوافل الصغيرة، الوافدة من حصن منصور والموصل، وكانت تحمل «جوز الغال»[3]».

---

(١) (1) Pietro della Valle: I. P: 333

(٢) (2) DÁrvieux. VI. P: 419

(٣) (6) Arch. nat. F 12, 645 - - CF - AA, 364 . 26 juin 1674 -D'Árvieux: VI. P: 419

مهمـا قيل في انحطاط تجارة حلب، في أواخر القرن السابع عشر، فإن المـدينة بقيت أكبر وأجمل، وأغنى مدينة في كل الإمبراطورية العثمانية بعد القسـطنطينية والقاهرة[1]. وقد قال عنها «دو روزيل»، في منتصف القرن تقـريباً (١٦٤٤م)، بأنها أجمل مدينة، وأكثرها تجارة، وأيده في هذا القول الراهب الفرنسي «بيسون»[2]. وجاء «دارفيو» في أواخر القرن السابع عشر - وقد عين قنصلاً لفرنسة فيها - ليسبغ عليها كل النعوت الجميلة، «فهي تعج بالسكان من جميع الأمم، وتضم من المسيحيين ما يقارب الـ (٣٠,٠٠٠)، من أصل الـ (٢٨٥,٠٠٠)، أو الـ (٢٩٠,٠٠٠) . . . وهي مدينة تجارية كبيرة، تتعامل مع آسية وإفريقية وأوربة. . . وتشمل (١٢) ضاحية، وبيوتها من الحجر، وهي نظيفة جداً، وقد زينت بالرخام والقاشاني. . وأن عدد الخـانـات المخصصـة للتجـار الغـربـاء فيهـا هو (٦٨) خاناً، إلى جانب القيساريات، وهي أشبه بالخانات، ويقدر عددها بـ (١٨٧) قيصرية. أما الأسواق فحدث عنها ولا حرج، فهي أبنية ضخمة، مقسمة إلى عدة ممرات مقببة بالرصاص، وتحوي دكاكين معظم التجار والصناع، وفيها تشاهد بجميع بضائع العالم، من الماس إلى حزم القصب»[3].

---

(١) (1) D'Arvieux: VI. P: 411- Russell: The Natural History Of Aleppo. P. 1-2.

«إن مدينة حلب هي الثالثة في الممتلكات العثمانية بالأهمية، فبوصفها وسعتها وسكانها ورخائها، هي أقل من القسطنطينية والقاهرة إلا أنها بصحة هوائها ومتانة بنـائهـا، وأنـاقتهـا ونـظافة طرقها أفضل من الاثنتين. وعلى الرغم من ضعفها التجاري النسبي، إلا أنها لا تزال تتمتع بشهرة تجارية».

(٢) (2) Du rozel Voyages en Gerusalem 1644. P: 19 - - Besson: La Syrie et La terre Sainte au XVIIe Siécle. P: 18

(٣) قدر قنصل البندقية العدد في سنة ١٥٤٧م بـ (٤٠٠,٠٠٠) نسمة، وقدره «تافيرنيه» قبل (دارفيو) بثلاثين سنة بـ (٢٨٥,٠٠٠) نسمة. وفي زمن «راسل» في القرن الثامن عشر كانوا لا يتجاوزون الـ (٢٣٥,٠٠٠) نسمة.

V. DÁrvieux VI. PP: 411-460.

«وهذه الأسواق أو كما كانت تسمى «البازارات»، كانت كثيرة العدد في حلب، والدكاكين فيها إما قائمة ضمن جدار السوق، أو مصنوعة من الخشب وبارزة من الجدار، وهي مشيَّدة على كل طرف من أطراف السوق الطويل، فوق مصطبة حجرية ارتفاعها قدمان أو ثلاثة، وتغلق ليلاً بأبواب وأقفال، وفي كثير من البازارات تكون هذه الدكاكين واسعة، بحيث تترك مكاناً لصاحبها ولبضائع ولصديق له ليقيما بشكل مريح، ويقف المشترون عادة خارج الدكان، فإذا ما كانت السوق نشيطة، فمن الصعب أن يجد المارَّة طريقهم من كثرة الزحام، وهذا الأغلب على تلك الأسواق»(١).

ولقد بني في حلب في القرن السادس عشر، عدد من الأسواق والخانات، لتسد الحاجة المتزايدة لها، بعد تدفق الجاليات الأوربية، ونشاط الحياة التجارية فيها. ولكن على الرغم من تلك الخانات والقيساريات، فإن حلب كانت تضيق أحياناً بزوارها. ففي سنة ١٧٠٥م، عندما أتت بعثة «فابر» إلى حلب، مع حاشية من (٥٢) شخصاً، لم تجد فندقاً أو بيتاً تنزل فيه، حتى اقتسم القنصل والتجار استضافتهم(٢).

وقد أقام التجار الأوربيون في بعض الخانات الرئيسية، فكان للبنادقة خانهم الخاص الذي لا يزال حتى اليوم يسمى باسمهم، وأقام الفرنسيون مع قنصلهم في الخان الكبير (خان الجمرك)(٣)، وبحسب قول ماسون، كان الأوربيون يشغلون ما يقارب (٤٠) خاناً، بعضها لاستقبال القوافل، والأخرى لإقامة الفرنجة(٤).

ولقد كان البنادقة هم أول من أقام من التجار الأوربيين في حلب، وعقدوا علاقات دبلوماسية مع أمرائها، وكان لهم فندقهم الخاص فيها(٥).

(١) Russell: Op. Cit. I. PP: 20 - 22

(٢) AA, 305. Ier mai 1705

(٣) DÁrvieux: V. P: 515

(٤) Masson: P: 378 -- Fermanel: PP: 266 - 272 - Lucas. I. P: 315

(٥) Heyd. I. P: 374 - Heyd. II. P: 459 - DÁrvieux: VI. P: 418 - Russell: OP. Cit. II. P: 8

وظلت تجارتهم عاملة فيها طيلة العصور الوسطى ، وإن كانت في دمشق أكثر فعـالية ونشـاطـاً ، مما دعـاهم إلى اتخاذ المدينة الأخيرة مقراً لقنصليتهم في سورية(1) ، وعندما انتقل الثقل التجاري إلى شمال سورية في القرن السادس عشر ، فإنهم نقلوا قنصليتهم من دمشق إلى طرابلس أولاً ، في سنة ١٥٤٥م ، ثم إلى حلب ، في سنة ١٥٤٨م(2) . ويذكر «بيلون لومانس» الذي زارها في سنة ١٥٣٧م ، أن فيها عدداً من التجار البنادقة ، ولم يشر إلى وجود غيرهم ، ولقـد أقـام هو نفسـه لدى تاجر بندقي(3) . ولكن ما لبثت الأمم الأوربية الأخرى أن وفدت إلى حلب ، كالفرنسيين الذين أسسوا جاليتهم فيها منذ سنة ١٥٦٠م تقريباً(4) . والإنكليز الذين كان من أول الوافدين إليها «أنطوني جينكنسون» في سنة ١٥٥٣م(5) ، والهولانديون الذين دخلوها أولاً تحت حماية العلم الفرنسي ، فالإنكليزي ، فعلمهم الخاص في سنة ١٦١٢م .

ويتبين من بعض الوثائق أن تجارة فرنسة في حلب لم تستطع أن تثبت أقـدامهـا بسرعة في القرن السادس عشر ، كما فعلت تجارتها على الساحل السوري ، إذ أن منافسة البندقية في هذه الإسكلة كانت قوية حتى أن الديون تراكمت على الفرنسيين فيها نحـو سنة ١٥٨٣م(6) . إلا أنها عادت فنشطت

إن المعلومات التي قدمها سياح العصور الوسطى الأوربيون عن حلب قليلة ، إلا أنه يبدو أنها كانت ذائعة الصيت في أوربة مما دعا باربارو Barbaro في كتابه Viaggi alla Tana إلى عدم وصفها ، لأنها كما قال معروفة من جميع الناس ولاسيما من مواطنيه البنادقة . أما «غيستيل» الذي زار حلب في سنة ١٤٨٣م ، فقد أوضح أن أسواقها كانت طافحة بالحرير والتوابل والأحجار الثمينة . كما أن Harff وصفها بخمس كلمات فقط ، إنها مدينة كبيرة للتجارة . ولكن لم يشر واحد منهم إلى التجار الأوربيين وجنسيتهم فيها .

(١) (1) Berchet: OP, Cit. Prefazione. P: 19

(٢) (2) ibid: P:19

(٣) (3) Belon Le Mans: Livre II. P: 158

(٤) (4) Wood: P: 44 - A. N. Aff. Etr. B¹81, F 81

(٥) (5) Hurewitz: I. P: 5

(٦) (6) Charrière: IV. P: 231. note. Lettre de M. Germigny au roi. 1583.

كانت ديون فرنسة في حلب آنذاك ٦٧٠٠ إيكو

في مطلع القرن السابع عشر، حتى أن السائح «تايكسايرا» البرتغالي، ذكر في سنة ١٦٠٥م، أن عدد الفرنسيين في حلب كان خمس أسر مقيمة، وعدد الذين يجيئون ويغدون، هو أكبر من عدد البنادقة، وتستخدم فرنسة في تجارة هذه الإسكلة عشرين مركباً، تقوَّم حمولتها بـ (٨٠٠,٠٠٠) دوكات[1].

ولكن بعد أن ظهر الإنكليز والهولانديون في هذه الإسكلة، وأخذوا يضاعفون من صادراتهم إليها، ووارداتهم منها، فإن التجارة الفرنسية والبندقية دخلت في صراع عنيف مع قوى تجارية ضخمة، ولم تتمكن من السيطرة على الموقف فيها، كما فعلت في صيدا وبيروت، حتى بدا عليها الضعف في سنة ١٦٢٦م، إذ أتى الإنكليز والبنادقة قبل الفرنسيين في تجارة هذه الإسكلة[2].

وبالفعل لقد كان البنادقة نشيطين جداً في هذه المدينة، لخبرتهم السابقة فيها، وتقاليدهم التجارية العميقة والعريقة. فقد قدر عدد البيوت البندقية في حلب، في سنة ١٦٠٥، بـ (١٤) بيتاً، وكل بيت من تلك البيوت التجارية يضم جماعة تجارية منظمة، تحت مراقبة رئيسين منها، فإذا ما توفي أحدهما، أو غاب خلفه الآخر. ويستخدمون في تجارتهم خمسة مراكب أو ستة سنوياً، تقدر حمولتها بمليون ونصف من الدوكات الذهبية، فالبندقية ترسل سنوياً من خمسة آلاف إلى ستة آلاف قطعة من الجوخ، ونفس الكمية تقريباً من الحرير المصنوع، والبروكار وكمية كبيرة من الصباغ الأحمر، وتأخذ في العودة حريراً خاماً ونيلج وجوز الغال والتوابل والفستق[3]. وإذا كان عدد

---

(١) (1) d'apres Grant the Syrian Desert.. P: 94 - Russell. II. P: 5

(٢) (2) Wood: P: 46

إلا أنه في سنة ١٦١٤، كانت فرنسة هي المتفوقة، والبندقية تشكو منافستها، ويظهر هذا من قيمة تجارة كل دولة، البندقية - ٨٠٠,٠٠٠ - ٩٠٠,٠٠٠ دوكات سنوياً. أصواف وحراير وبضائع أخرى:

فرنسة - ٣,٥٠٠,٠٠٠ ريال أسباني، وهولاندة - ١٠,٠٠٠,٠٠٠. إنكلترة - ٥٠٠,٠٠٠.

(٣) (3) Russell. II: Annexe. P: 392 - Crant: OP. Cit. P: 94

التجار الفرنسيين الوافدين إلى حلب، هو أكبر من عدد البنادقة، فإنهم في الواقع بعيدون عن موازاتهم أو مساواتهم بدقة النظام والتنظيم والإدارة(١).

إلا أن تجارة البندقية تضاءلت تدريجياً، لعوامل عديدة، منها حربها شبه المستمرة مع الدولة العثمانية، والطرق التجارية الجديدة المكتشفة التي أوصلت إلى الهند وأمريكة، ومنافسة الدول الأوربية وبخاصة إنكلترة. فقد دخلت هذه الدولة ميدان تجارة الشرق متأخرة نسبياً، إلا أنها منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، شرعت تركز أنظارها على حلب، حتى أن شركة «موسكوفيا» فيها، أرسلت عميلاً لها في سنة ١٥٦٦ إلى حلب لاستكشاف المنطقة، وقد كتب إلى شركته يستحثها على القدوم، ويذكر لها: أن في هذه المدينة (حلب) عدد كبير من البنادقة، يبيعون ويشترون الأجواخ وجوز الغال، والزعفران، والجلود والقطن والصوف، ويتلقون على يد الأرمن كمية كبيرة من الحرير، إلى جانب اتخاذها مخزناً للتوابل.. وأن الأرمن قد أبدوا استعدادهم لبيعنا (الإنكلين) الحرير، مقابل الكيرسيز (الجوخ الإنكليزي).. وأن ما يخشى منه هو معارضة البنادقة ومقاومتهم، لأن هذا ينافس بيع أجواخهم في هذه المدينة وغيرها...»(٢).

وفعلاً تشكلت شركة الليفانت، وحصلت إنكلترة على امتيازاتها من الدولة العثمانية، وعينت أول قنصل لها «ريتشار فوستر»، في (٢٠ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٥٨٣م)، ليكون قنصلاً للأمة الإنكليزية في نواحي حلب ودمشق وعمان وطرابلس والقدس، وجعلت مقر إقامته في البدء طرابلس(٣) إلا أنه ما لبث أن انتقل إلى حلب، وأقام في خان البرغل(٤) أولاً ثم تحول منه مع الجالية إلى خان الجمرك

(١) (1) Grant: P: 94.

(٢) (2) Hakluyt: II. PP: 44 - 48

(٣) (3) Ibid: III. PP: 115 - 116

(٤) (4) Foster: the Travels of john Sanderson. PP: 167-168.

وشرع الإنكليز يتوافدون على حلب، ويستقرون حتى غدت إسكلة إنكلتـرة الرئيسية في بلاد الشام، ونشطت التجارة الإنكليزية فيها بشكل ملحوظ، منذ مطلع القرن السابع عشر، بعد أن كانت محدودة(1)، وعلى الرغم من أن عدد العاملين فيها لم يكن ليتجاوز في سنة ١٦٠٥م الثلاثة، فإن قيمة التجارة وصلت إلى (٣٠٠,٠٠٠) دوكات، واستخدمت مركبين من المراكب الثلاثة المعدة للتجارة آنذاك(2). وإذا ما ظهر هذا الرقم ضعيفاً أمام رقم تجارة فرنسة، وهو (٨٠٠,٠٠٠) دوكات، فإن هذا يرجع إلى أن سنة ١٦٠٥م، (التي زار فيها تايكسايرا حلب) هي السنة التي أعادت فيها شركة الليفانت تنظيمها، وكان من الطبيعي أن يمر بعض الوقت قبل أن تؤدي السياسة الجديدة للشركة إلى زيادة كبيرة في التجارة الإنكليزية في هذه الإسكلة(3).

ولقد استطاع الإنكليز سريعاً السيطرة على الموقف التجاري في حلب، حتى أنه بعد ثلاثين عاماً من زيارة تايكسايرا، ذكر «لويس روبرتس» بأن مواطنيه كانوا يقومون في حلب بتجارة، هي أوسع وأقوى من أية تجارة لبلد مسيحي آخر، ويأتي بعدهم في المرتبة الثانية البنادقة فالفرنسيون(4).

وفي الواقع لقد ركز الإنكليز جهودهم في إسكلة حلب، فبينما احتفظ الفـرنسيون بسيادتهم التجـارية على السـاحـل السـوري وبينما كانت لهم مؤسسـات متفـرقـة ومنتشرة في حلب وطـرابلس، وصيدا وعكا، وبيروت ودمشق، فإن شركـة الليفانت الإنكليزية كانت لا تشجع التجارة إلا عبر الإسكندرون إلى حلب. أو بالأحرى كان لدى الشركة نزعة لتنمية جالية

= في رسالة من الشركة إلى ساندرسون في ٩ آذار ـ مارس سنة ١٥٩٧م.

(١) (1) Foster: Ibid. intr. P: XIII.

«لقد كان العمل في حلب صغيراً».

(٢) (2) Russell: II. P: 3 - Grant: P: 94.

(٣) (3) d'après Grant: P: 94.

(٤) (4) d'après,Wood: P: 76.

حلب وأزمير والقسطنطينية، دون غيرها على حساب الجاليات الصغرى، في الإسكالات الأخرى. لأنها ترى أن تجمع التجارة في بعض المراكز الكبيرة، يسهل آلية العمل، من شحن وحسابات، وثبات للسوق، ووحدة فيه، وتجعل من الأيسر تنظيم عمل التجار في الليفانت وضبطهم، وهو عمل في أصله شاق وعسير.

ولما كان احتكار الشركة يشمل جميع البضائع التركية المباعة في السوق الإنكليزية، فإن التجار كانوا يرغبون حرصاً على الربح الوفير وضمانه، أن يكون عملهم مقتصراً على كميات محدودة، حتى لا تغرق سوقهم الوطنية بتلك السلع، فيخسرون بذلك رأسمالهم الكبير. وساعدهم على تحقيق هذه الرغبة، سياسة المركزية التي اتبعتها شركة الليفانت نفسها. فبتحديد الشركة لمبيعاتها ومشترياتها في أرض الدولة العثمانية، فإنها كانت قادرة على التحكم بسد حاجة السوق الإنكليزية من السلع، بحيث تضمن ربحاً أكبر مما لو أعطت لأعضائها الحرية في التسويق. ولقد قاومها بعضهم لأنها منعت بهذه الطريقة انطلاقة العمل الفردي الحر، وضيقت نطاقه بحيث لم يكن أمامه للعمل في الليفانت سوى الإسكالات الثلاث(١). إن روح المغامرة كانت متوثبة في نفوس التجار الإنكليز، والأسواق مفتوحة لهم، ولكن الشركة كانت تحاول دائماً قمع جميع المبادآت الفردية، للتوسع وفتح أسواق جديدة، بل إنها في سنة ١٦٨٣م، قررت ولو نظرياً على الأقل، ألا تتحمل مسؤولية أية تجارة خارج القسطنطينية وأزمير وحلب، وأن يعيش التجار ـ إذا ما أرادوا الإقامة في بقاع أخرى ـ على حسابهم الخاص، ويمكن للقناصل ونوابهم أن يقدموا كل حماية، إنما على «نفقتهم فقط»(٢). وفعلاً فإنه لم يكن للإنكليز في طرابلس في سنة ١٦٧٤م، سوى رجل واحد، يعمل قنصلاً مشتركاً للإنكليز والفرنسيين والهولانديين(٣). كما أن نوانتيل يضيف أن الإنكليز لم يعودوا

(١) (1) Wood: 127 - 128

(٢) (2) ibid:

(٣) (3) Vandal: Op. Cit. Annexe. Lettre de M. Nointel à 'M de Pomponne. =

يزورون عكا. ولكن من الواضح أن بعض التجارة كانت تجري عبر هذه الموانىء، مهما كانت القيود، لأنه في سنة ١٦٨٣م، كتبت الشركة إلى القنصل في حلب تقول: «لقد وجدنا من غير الملائم لتجارتنا أن يقيم واحد منا كتاجر في عكا أو طرابلس، وإننا لنرجو أن تمنعهم بقدر إمكانك». وبعد سنتين، عندما تضاعفت تجارة الساحل على حساب تجارة حلب، فإن الشركة أمرت جميع من يتاجر هناك أن يدفع رسم قنصلية مضاعفاً، بأمل إلغاء تلك التجارة. ويبدو أن هذه الإجراءات المقيدة، كانت فاشلة لأنه في نهاية القرن السابع عشر، وجد «ماوندرل» قنصلاً إنكليزياً في طرابلس وفي سنة ١٧٠٠، أقام الإنكليز والهولانديون نائب قنصل في عكا، وتاجروا في هذه الإسكلة تحت حماية القنصل الفرنسي[1].

وفي الحقيقة كان عدد أفراد الجالية الإنكليزية في حلب كبيراً نسبياً، فقد وصل سنة ١٦٦٢م، إلى خمسين عضواً، كما أن «تيئونج Teonge» وعظ في سنة ١٦٧٦م، لأكثر من خمسين[2]، وفي سنة ١٦٩٦م، أشار «ماوندرل» إلى وجود أكثر من (٤٠) من مواطنيه، بينما لا يزيد عدد الفرنسيين عن (١٦) والهولانديين عن اثنين[3].

وفي الوقت الذي كانت فيه تجارة إنكلترة تتأكد وتتثبت في حلب، كانت تجارة البنادقة والفرنسيين تضعف تدريجياً، حتى كتب القنصل الفرنسي في سنة ١٦٦٣م، قائلاً: «إن تجارة الإنكليز هي أكبر من تجارتنا بدون شك»[4]. فقد كان يصل إليها كل عام، كما أوضحت مذكرة في سنة ١٦٧١م، «مركبان إنكليزيان يدعيان العامين، يعودان للشركة ومحملان بالأجواخ والقصدير والرصاص. وهذه المواد كلها لها سوق كبيرة ورائجة، أما بقية المواد فتحملها

= Seide, 9 mars 1674 - Wood: P: 123

(١) (1) Wood: PP: 123 - 124

(٢) (2) Verney: Mémoirs of the Verney family: P. 146. cité par wood: Op. Cit. P. 126.

(٣) (3) - Maundrell. Op. Cit. (Beirut) P. 198.

(٤) (4) AA, 364. Lettre du Consul. 30 decembre 1663.

ثلاثـة مراكب أو أربعة. وفي هذه المدينة عشرون عميلاً إنكليزياً لا يمكنهم الإقامة إلا بموافقة الشركة ورأيها، وهم يشترون الحرير، وجوز الغال، والمواد الطبية، وأصواف الماعز، والقطن المغزول»(١). ولقد بعثت الأمة الفرنسية إلى السفير في القسطنطينية تقول: «لم تعد هذه الإسكلة كما كانت في الماضي.. فقد ازدهرت إسكلة أزمير على حسابها..»(٢).

ولقد أوضح «نوانتيل» عند زيارته لحلب، في سنة ١٦٧٤م، أن «التجارة في حلب بالذات كانت بائسة»(٣) وأضاف «دارفيو»، «بأن التجارة في هذه المـدينـة تعيسـة جداً، والمصروفـات كبـيرة بسبب منـافسـة قنصلي إنكلترة والبندقية، اللذين يلعبان دوراً ضخماً، هذا مع العلم أنه قد وصلت في هذا العـام (١٦٨١)، إلى الإسكنـدرون قافلة إنكليزية، مؤلفـة من مركبـين حربيين، وثلاثـة تجارية، بحمـولـة كبـيرة: فقـد كان فيهـا ما قيمتـه (٣٢٥,٠٠٠) قرش من الـريالات، و (٣٠٠,٠٠٠) ليرة من الأسـدي الهولاندي، و(١٩٠٠) بالة من الجوخ تساوي مليوناً من الذهب، و(١٠٠) كيس من الفلفل، وكمية كبيرة من القصدير والرصاص، والصباغ القرمزي والتـوابـل، وتقـدر قيمة هذه الحمولة بمليونين من القطع الذهبية أو بستة ملايين ليرة، وكـانت وحـدهـا كافية لإغنـاء القنصـل»(٤) هذا بينمـا كان الفرنسيون لا يتاجرون بأكثر من مليون ليرة، وهكذا تحولت هذه الإسكلة إلى المرتبة الرابعة بين إسكالاتهم، بعد أزمير والإسكندرية وصيدا، وبين عامي ١٧٠٠ و١٧١٥م، سبقتهـا كذلـك القسـطنـطينية، فغـدت آخر

---

(١) (1) Arch. Nat. f 12 .645

(٢) (2) AA, 364. 26 juin 1674 Lettre de la Nation à' l'ambassadeur.

(3) Vandal: Op. Cit. Annexe. Lettre de M. de Nointel à'M. de Pomponne . 17 décembre 1674

(٤) (4) ĎArvieux. VI. P:54

- Mémoire adréssé le 16 septembre 1686 á M. lagny de la part du consul Julien - Arch nat. Aff. Etr. Mémoires sur le commerce du levant Carton: (1685 - 1699).

الإسكالات الخمس الكبيرة[1]. وتناقص عدد أفراد الجالية الفرنسية فيها، من أربعين تاجراً في سنة ١٦٣١م[2] تقريباً، إلى (١٥) تاجراً في سنة ١٦٥٣م[3]. وإذا كان هذا الرقم قد ارتفع حوالي سنة ١٦٨٠، إلى (٦٠)[4]، فلا بد أنه كان يضم الفرنسيين ومن يلوذ بحمايتهم، وبخاصة رجال الدين. وفي سنة ١٦٩٣م، كان العدد لا يزيد عن (١٦) تاجراً، خمسة منهم على وشك مغادرة المدينة[5]. ولقد انتقل للإقامة في حلب بين سنة ١٦٨٥م، وسنة ١٧١٩م، (٨٦) تاجراً من مجموع (١٤٧٣) شاباً، ذهبوا للإقامة في الليفانت، وذلك بحسب ما ورد في سجلات غرفة التجارة. ويبدو أن عدد الإنكليز كان مقارباً لعدد الفرنسيين على الرغم مما ذكره «دوبروين De Bruyn» السائح الهولاندي، عن أنه وجد (في سنة ١٦٨٠) أن الفرنسيين يأتون من الناحية العددية في مقدمة الجاليات الأوربية، ويتبعهم في ذلك الإنكليز[6]، وعلى الرغم مما أشارت إليه الوثائق، من أن الإنكليز في هذه الفترة هم الأكثر عدداً، والأقوى تجارة[7].

---

(١) Masson: P: 374

قدرت واردات فرنسة من حلب بين سنتي ١٦٧١ و١٧٠٠م، بـ(٢١,٤٨٢,٠٠٠) ليرة فقط، من مجموع (١٩٤,٥٤٩,٠٠٠) ليرة، هي واردات فرنسة، من كل الليفانت. (بحسب أرقام الكوتيمو CC, 23. وبـ(١٠و٦٠٤,٠٠٠) ليرة فقط بين عامي ١٧٠٠ و ١٧١٥، من مجموع (١٥٣,٢٠٣,٠٠٠) ليرة.

(٢) Fermanel: P: 273 , 378

(٣) وصلت رسالة من الجالية إلى الغرفة لا تحمل سوى (١٥) توقيعاً.

(3) Masson: P: 378

(٤) لقد كان عدد رجال الدين وحدهم (٤٠) رجلاً. (4) D'Ârvieux: VI. P: 73

(٥) (5) Masson: P: 379

وكان هناك (١٥) يهودياً تحت حماية فرنسة، وخمسة آخرون كانوا سيأتون على مركب قادم.

(٦) (6) Voyage au Levant T.2. P. 360.

(٧) (7) Masson: P: 379

أما الهولانديون فقد تاجروا في حلب تحت الراية الفرنسية قبل سنة ١٦١٢م، ولم تكن تجارتهم نشيطة في النصف الأول من القرن السابع عشر، حتى وصفها الإنكليز بأنها « ليست بذات بال». ولمدة طويلة لم يكن لهم قنصل خاص بهم، ولقد حاولوا تحدي سيادة التجارة الإنكليزية، ونجحوا في الحصول على جزء كبير من تجارة النقل إلى الليفانت، وأخذوا يحملون كميات كبيرة من المنتجات الإنكليزية. وقد بقي الهولانديون يستفيدون من الخدمة القنصلية الفرنسية في حلب، حتى سنة ١٦٢٤م، حيث نجح «رو» القنصل الإنكليزي في نقلهم إلى الراية الإنكليزية[١] ولم يكن عددهم ليتجاوز في سنة ١٦٤٥م الاثنين، إلا أنهم كانوا يقومون بتجارة سنوية تقدر بـ (١٥٠,٠٠٠) دوكات[٢] وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر، لم يزدد عددهم زيادة تستدعي إنشاء قنصلية خاصة، إلا بين الحين والآخر. ولقد ذكر«دارفيو» سنة ١٦٨٢، «انه منذ ما يقرب من عشرين عاماً، وقنصلية هولاندة في حلب وتوابعها مرتبطة بفرنسة، ولم تفصل عنها إلا لتوضع في أيدي قناصل من نفس الأمة، أي عندما كانت حالة تجارة الرعايا الهولانديين تسمح بذلك، ولما ساءت الأحوال، انسحب القناصل الهولانديون، وسلموا العمل ومصالح الأمة الهولاندية لقنصل فرنسة. واستمرت الأمور على هذا المنوال طيلة قنصلية السيد «فيغات» (١٦٥٢ - ١٦٦٠)[٣]»، و«جوزيف دوبون»، وكانت واردات القنصلية كبيرة، ولم يفكر «المديرون العامون» للتجارة، ولا «المقيمون» في القسطنطينية، بفصلها عن قنصلية فرنسة، حتى أثناء الحرب. وعندما خفضت الرسوم الجمركية على التجارة الفرنسية، فإن فرنسة سعت لتطبيق

---

(١) (1) Wood: P: 47

(٢) (2) Grant: P: 94

(٣) ويشير تافيرنيه أنه لم يكن في الإسكندرون في سنة ١٦٥١م نائب قنصل هولاندي وإنما كان الفرنسي يقوم بعمله.

DArvieux. VI. PP: 483 - 492 - Tavernier: II. P: 277 -

التعـرفة الجديدة نفسها على التجار الهولانديين[1]. وفي الواقع لم يكن لهولاندة في حلب سوى تاجرين في سنة ١٦٨٤، عاكس أحدهما «دارفيو» قنصل فرنسة، وكان هدفه نقل القنصلية الهولاندية إلى إنكلترة.

ومن هذا يتضح أن تجارة الهولانديين في أواخر القرن السابع عشر قد تقلصت في مدينة حلب. وفي الحقيقة لقد كانت إسكلة أزمير هي الإسكلة الرئيسية لتجارتهم، إلى جانب إسكلة «ليفورن» في إيطالية، ومن ثم كان اهتمـامهم بحلب أقـل من اهتمـامهم بتينك الاسكلتين، حتى تكاثفت الديون عليهم فيها، واضطروا إلى زيادة رسم القنصلية[2].

وكـانت أربـاح الهـولانديين في حلب لا تأتي من تجارة الأفاويه أو الجوخ (اللوندرين)، وإنما من النقد الذي كانوا يحملونه بكميات كبيرة إليهـا، بعـد أن نال ثقـة الأتـراك. وكـان يطلق على نقـدهم هذا اسم «الأصلاني» أو «أبوكيل»[3]، وكانوا يشترون به الحرير ووبر الماعز الذي يصنعـون منه جوخ «الكاميلو»، ويبيعونه بأسعار مغرية لفرنسة، والأقطان والجلود والشمع والشب وجوز الغال، وبعض الموادالطبية[4].

هذا فيما يخص الهولانديين في حلب، أما البنادقة، فقد رأينا أن تجارتهم كانت لا تزال مزدهرة ونامية، في مطلع القرن السابع عشر، إلا أنها انحطت

---

(١) (1) DArvieux: V. P: 559

(٢) (2) ibid: VI. P : 76

(٣) (3) chardin: Voyages du chevalier Chardin. I. P: 4

كان الأتراك يسمون النقد الهولاندي «أصلاني»، أي «الأسدي»، لأنه كان يحمل صورة الأسد على الوجهين. أما العرب فقد أطلقوا عليه إما احتقارا أو التباسا، اسم «أبو كلب» على اعتبار الأسد كلباً، وحرفت إلى «أبي كيل».

(٤) (4) Bibliotheque. Nationale Mss. Fr. 23022, fol 130, 133.

Savary, le parfait négociant. P: 395. - Masson: P: 126

عندما شرعت فرنسة بصنع الكاميلو في نهاية القرن السابع عشر، فإن الهولانديين انقطعوا عن استيراد وبر الماعز.

تدريجياً، حتى ألغت البندقية قنصليتها في هذه المدينة في سنة ١٦٧٥م[١]، وسمحت لرعاياها الذين يقومون بتجارة ما في بلاد الشام، أن يحصلوا على حماية قنصل الدولة الصديقة. وفي الحقيقة كانت تجارة البندقية قد تقهقرت في حلب، في نهاية القرن السابع عشر، حتى لم يبق من رعاياها فيها سوى اثنين، وكانت مثقلة بالديون[٢]، ولقد أشار «دارفيو» في سنة ١٦٨٢م، إلى وصول قافلة بندقية، لم تجرؤ على دخول ميناء الإسكندرون، خشية الضريبة الكبيرة المفروضة عليها وعلى غيرها للوفاء بتلك الديون، هذا الى جانب أن القافلة نفسها كانت فقيرة، ويبدو أنها أتت لتنقل بضائع لا لتشتري[٣].

وتعلل السيدة «غرانت» انحطاط تجارة حلب في الفترة الأخيرة من القرن السابع عشر، بانحطاط التجارة عبر الصحراء السورية إلى العراق فالخليج العربي، بين عامي ١٦٦٣ و١٧٤٥م، وهذا يرجع بدوره إلى عوامل عديدة، منها أولاً أن الدولة العثمانية نفسها كانت تسير نحو الضعف، وفقدت قدرتها على المحافظة على الاستقرار والهدوء داخل حدود إمبراطوريتها، فالاضطرابات قائمة في معظم المدن، وهي مضطرة لحصار تلك المدن بين آونة وأخرى. ثانياً: أن عرب الصحراء هم أعداء لها، فكانت غزواتهم تتتالى بين الحين وآخر، ثالثاً: كان السلاطين العثمانيون بعلاقات سيئة مع شاهات فارس، وكانت أطراف إمبراطوريتهم قلقة بسبب العداوات الناجمة بين البرتغاليين والإنكليز والهولانديين، في صراعهم حول طريق الشرق الأقصى. رابعاً: القرصنة في الخليج العربي، فهذه العوامل مجتمعة جعلت الأوربيين يبتعدون عن طريق القوافل الصحراوية[٤].

---

(٢) قرار مجلس الشيوخ ٢٢ يناير ١٦٧٥. (1) Berchet: Op: cit. Prefazione. P: 19.

(٢) (2) DArvieux. VI. PP: 171 - 173

لقد وصلت إلى (١٢٠٠٠) أو (١٣٠٠٠) قرش.

(٣) (3) ibid : VI. PP: 310 - 311

(٤) (4) Grant: P: 76

إن معظم ما ذكرته السيدة غرانت صحيح ، إلا أنه يجب ألا ننسى أن دول أوربة قد أخذت تدير وجهها في أواخر القرن السابع عشر، نحو آفاق أوسع ، تكشفت واضحة جلية في العالم الجديد، أمريكا ، كما أنها أخذت تبحث جادة للسيطرة على الطريق الموصلة للهند. وقد رأينا كيف أن فرنسة وإنكلترة كانتا تسعيان حثيثاً لدى الدولة العثمانية، في النصف الثاني من القرن السابع عشر، لفتح طريق البحر الأحمر أمامهما، كجزء من الهدف الأكبر، وهو السيادة على طريق الهند. ويضاف إلى هذا، الصراع السياسي العنيف والحربي بين دول غرب أوربة، في هذه الحقبة من الزمن مما أدى بالطبع إلى انحسار تجارة الليفانت.

ومهما قيل في انكماش حلب في أواخر القرن السابع عشر، فإنها ظلت أهم المحطات التجارية التي اعتمدت عليها الدول الأوربية في تجارتها، وبسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط. فهي تقوم في أفضل بقعة، لا للتاجر فحسب، وإنما للسائح كذلك، إذ تقع في متناول خمسة موانىء، على البحر المتوسط، وتتحكم بمدخل الفرات، وعلى الطريق الطبيعية لبغداد والخليج العربي والهند[1]. وقبل أن تتركز فيها الجاليات الأوربية، فإنه طرقها عدد كبير من السياح، كانوا كشافة للتجار، وباعثين للطرق البرية القديمة، المتجهة منها إلى أواسط آسية، وهي طرق القوافل التي كانت تحمل إليها منتجات الهند، وتزودها بها باستمرار[2]. وإلى جانب هذه الطرق الصحراوية العالمية، هنالك الطرق التي تصلها بالساحل المتوسطي إلى الإسكندرون وطرابلس، وتلك التي تربطها بآسية الصغرى إلى أزمير والقسطنطينية. ومن هذا التفرع للطرق الرئيسية الهامة، جاءت أهمية حلب مخزناً للبضائع والسلع الآسيوية والأوربية المتنوعة، وأكبر سوق في الليفانت[3]، وأعظم محط للقوافل.

---

(١) (1) Penrose: Op. cit. P:198

الموانىء هي ـ أزمير ـ القسطنطينية ـ الإسكندرون ـ طرابلس ـ صيدا.

(٢) يرجع إلى بحث «طرق القوافل» في فصل «الحياة الاقتصادية».

(٣) (3) Vandal: Op. cit. P: 154

لقد ظلت مدينة حلب، على الرغم من كل ما دهاها، المدينة الثالثة في الامبراطورية العثمانية بعد القسطنطينية والقاهرة، بل انها كانت تفوق الأخيرة لموقعها الجغرافي المتوسط، الذي جعلها مركز توزيع عالمي، وظل السياح يعلقون بدهشة وإعجاب على اختلاف اللغات والأجناس التي تلتقي على صعيدها، وتنوع منتوجاتها وسلعها، ويصفون بتقدير حماماتها العامة، وأسواقها الحجرية النظيفة، وقلعتها العربية الشامخة، وخاناتها الواسعة، وأبوابها العشرة، وأبنيتها الحجرية المزخرفة، وطرقها المرصوفة، التي كانت أجمل مما هو موجود في أية مدينة أخرى[١]. حتى أن تافيرنيه يقول عنها: «إن الإنسان لا يمل من الإقامة في مدينة جميلة مثلها»[٢]. ويبعث «جون نيو بري» إلى صديقه قائلاً: «إذا كنت أتمنى أن أبقى في مكان ما خارج إنكلترة، فإنني سأختار هذا المكان قبل غيره ـ ويقصد حلب ـ وسبب ذلك أن المكان صحي وجميل، والأرباح طيبة، وليس هناك شك بأن الأرباح ستكون في المستقبل أفضل إذا ما نظمت الأمور»[٣].

وصفوة القول، لقد كانت حلب في القرنين السادس عشر، والسابع عشر، وعلى الرغم من بعض التذبذبات الاقتصادية التي تعرضت لها، درّة المدن العربية الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية، وأكثرها دعماً لخزينة الدولة، حتى قال عنها فرمانيل: «إنها المدينة التي تدر أكبر ربح على السلطان، ويقدرون أن الجمرك، وضريبة الجزية فيها، يقدمان في كل سنة للسلطان (٣,٠٠٠,٠٠٠) ليرة»[٤].

ويجب ألا يسهى عن الذهن في خضم الكلام عن نشاط التجارة في حلب، صناعتها التي شجعت بالتبادل، وأشهرها صناعة الأقمشة

---

(١) (1) Grant: P: 93 - Tavemier. I.P 187 - Lucas: I. P: 315

(٢) (2) Tavernier . I. P: 194

(٣) (3) Beazely: Voyages, Travels Mainly During the 16 th -P: 308
letter from J. Newberry to leonard Poore. 29 May. 1583

(٤) (4) Fermanel: PP: 78, 272 (en 1631).

الحريرية(١) والقطنية، بصباغاتها المتنوعة، التي كانت تجد سوقاً رائجة في كتالونيا(٢)، وصناعة الصابون والسجاد(٣).

وفي الحقيقة لقد طغت شهرة مدينة حلب في القرنين السادس عشر والسابع عشر، على مدن سورية الأخرى، حتى بدت تلك المدن مثل:

دمشق: مثلاً باهتة اللون، ومعراة من قيمتها التجارية السابقة، مع أنها لا زالت تقوم بنفس الدور التجاري، الذي كانت تؤديه في الماضي. إلا أن بعدها النسبي عن مركز الإمبراطورية العثمانية في القسطنطينية، قلص من أهميتها السياسية، وبالتالي أضعف من قيمتها التجارية. فمنذ القرن الثالث عشر، كانت هي النجم اللامع في حياة سورية، لقربها من القاهرة عاصمة العالم العربي الإسلامي آنذاك، ومقر التجارة الداخلية والخارجية. ولقد توافد إليها التجار من جميع أنحاء حوض البحر المتوسط، من البندقية وجنوة وفلورنسة وبرشلونة، وكان لبعضهم فنادق خاصة فيها، مثل البنادقة. كما أن الحجاج المسيحيين كانوا يجدون في ربوعها استقبالاً مضيافاً، واتخذتها بعض الأسر البندقية مقراً لها ولعملياتها التجارية(٤)، وجعلتها جمهورية البندقية مركزاً لقناصلها، وكذلك فعلت برشلونة. ومثلما كانت حلب محطّ إعجاب السياح ودهشتهم، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن دمشق أثارت تقدير زوارها من الأجانب، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، لغنى تجارها، وتنوع السلع التي تزخر بها أسواقها، وجمال عرض هذه السلع وأناقته، كما أظهر أولئك الزوار عجبهم من الكمال الذي وصلت إليه منتجاتها الصناعية المحلية، كصناعة الزجاج الملون، والمزين بالنقوش العربية البديعة، وصناعة النسيج الحريري والقطني والكتاني، والأدوات النحاسية

---

(١) (1) A. N. Aff. Etr. B 1 76. 25 juin 1686

(٢) (2) A. N .AFF. Etr. B 1 76. fo 356.

(٣) (3) DÁrvieux: VI. P: 422 - lettres Edifiantes II. P: 428
- sauvaget: Alep. P: 203

(٤) (4) Heyd . II.P: 463

المكفتة بالفضة، والسيوف وغيرها من أنواع الأسلحة، وأخيراً صناعة الحلوى[1].

ولكن دمشق في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عاشت تحت وطأة شهرة حلب، وكانت قد أضاعت قسطاً من طاقتها الصناعية منذ عهد تيمورلنك، الذي نقل عدداً كبيراً من صناعها المهرة إلى عاصمته سمرقند، فعاشت تمارس حياتها التجارية، إنما في نطاق أضيق مما كان عليه في الماضي، ولم تعد تعتمد على وارداتها الخاصة، الوافدة إليها بطريق قوافل الحجيج الإسلامي، من بلاد الحجاز، ولا على ما يأتيها من مصر براً وبحراً فقط، وإنما أخذت تستند إلى ما تحمله إليها القوافل من مدينة حلب.

وكانت دمشق تتصل بحلب بوساطة الطريق العالمية الكبرى، التي تجتاز سورية من جنوبها إلى شمالها، وتربط المدن الداخلية المتوضعة على حافة الصحراء بعضها ببعض. ويمكن لهذه الطريق أن تنطلق مباشرة عبر جبال القلمون، من دمشق، إلى حمص فحماة فحلب، أو تمر من البقاع مجتازة بعلبك فحمص فحماة فحلب ويبدو أن الطريق الثانية كانت أكثر سلوكاً من قبل القوافل، فالبقاع كان وما يزال عقدة طريق الاتصال الكبرى، التي تربط آسية الصغرى بفلسطين ومصر[2]. وكانت هذه الطريق تمر، كما أشرنا بمدينة:

بعلبك: التي يقول عنها «دارفيو»، في منتصف القرن السابع عشر، بأنها: مدينة كبيرة، ومغلقة بأسوار مهددة بالسقوط لعدم ترميمها. والمنازل

---

(1) (1)ibid. I. P: 171 - Francisque Michel: Recherches sur le commerce des étoffes de soie. I.P: 254

(2) (2) A. Ismail: Histoire du Liban. I.P: 114

لقد بنى فخر الدين الخانات والحصون في البقاع، لتأمين طريق التجارة هذه، ومنها حصن اللبوة، وخان «القاع» المشهور، الذي أوصل إليه الماء من مسافة ستة أيام

فيها على الرغم من قدمها لا تزال في حالة حسنة، وهي مبنية بذوق فني، وعناية هندسية، وسكانها من المسلمين والمسيحيين الروم، وبعضهم يقوم بزراعة الكروم، وبعضهم الآخر يعمل في صناعة الأقمشة القطنية التي ترسل إلى دمشق وطرابلس(١). وكان للفرنسيين في بعلبك بعض العملاء، الذين نزل لديهم دارفيو، وهؤلاء يتسوقون زبيب بعلبك المشهور الذي كان يدر عليهم ربحاً كبيراً، إلا أنه منذ أن أخذت إيطالية تقلد صنعه، فإن أسعاره هبطت، ولم يعد التجار الفرنسيون يشترون إلا كميات ضئيلة(٢).

أما المدينة الثانية، التي تمر منها طريق دمشق حلب، فهي:

حمص: وهي مدينة كبيرة، إلا أنها كانت مخربة في القرن السابع عشر، بحسب مشاهدة دارفيو(٣). ويذكر «بيلون لومانس»، أن العرب يسمونها «حمصة Hamza» والأتراك «حمان». وإنني لأعتقد بأنه يخلط بين حمص وحماة(٤)، ويضيف إلى أنه «في حمص تقوم تجارة حرير كبرى، فلديهم توت كثير، إذ أن بساتينهم تسقى بماء غزير، ويصنعون المناديل والشراشف، ونسيجاً من الحرير الأبيض والأصفر والأحمر، اشتهر في كل أنحاء تركية باسم «مناديل حمص»(٥). وأجمل ما في المدينة سوقها أو (البازيستان)، المبني على النمط التركي. ويستدل من هذا الوصف، على أن المدينة احتفظت

---

(١) (1) D'Arvieux: II.P: 441

(٢) (2) Ibid. I. P: 339

إن زبيب بعلبك أكثر احمراراً، وأقل جفافاً وحلاوة من زبيب دمشق، وليس فيه سوى بذرة واحدة صغيرة. ويتم الشراء عن طريق الملتزم، لأن الكروم كانت ملكاً للأمراء الشهابيين. وقد كان العملاء يشترون منه سنوياً (١٠٠) كنتال، أي ما يعادل (٥٠٠) كنتال مرسيلي.

(٣) (3) D'Árvieux: II. P: 444 - Pietro Delle Valle. I. P: 179

(٤) ونفس هذا الخطأ وقعت فيه «شركة تركية» (الليفانت فيما بعد)، ففي رسالة إلى عملائها تطلب إليهم فيها الاكتفاء فقط بـ Homslet وحلب وتفسر «حمصلة» بـ «حماة».
- Foster. OP. Cit. P. 130.

(٥) (5) Belon le Mans: P: 155

بصناعتها التي اشتهرت بها منذ القديم، والتي كانت تبادلها بمنتوجات دمشق وحلب.

ويأتي بعد حمص شمالاً مدينة:

حماة: ولقد اشتهرت في القرن الثامن عشر «بأفضل تين في العالم»(١) ويخلط «لومانس» بينها وبين حمص من جهة، وبينها وبين طرطوس من جهة أخرى، إلا أنه يذكر - وهذا حق - أن سهولها مزروعة قطناً وسمسماً(٢). ولقطنها الممتاز، جذبت في القرن الخامس عشر البنادقة إليها فأقاموا فيها(٣). ويقول «دارفيو» عنها: بأنها كانت في الماضي مدينة هامة.. ولا شيء يثير في داخلها سوى النواعير، إلا أن فيها خاناً لإقامة المسافرين، وهو جميل جداً ومريح، وحمامات نظيفة كما في طرابلس. وهي كثيرة السكان، ونشيطة جداً تجارياً، ويصنعون فيها كميات من المناشف والشراشف والمنسوجات القطنية الزرقاء، والبيضاء، أدق وأميز وأكثر عرضاً مما يصنع في بعلبك، وأغلى ثمناً(٤). ويشتري المسيحيون (ويقصد الفرنجة) هذه الأقمشة، ويرسلونها إلى طرابلس، لتحمل في المراكب إلى أوربة(٥).

وفي الحقيقة أن جميع المدن التي يمر منها الطريق بين حلب ودمشق مدن صناعية وتجارية، تتزود منها القوافل الذاهبة والغادية وتزودها. وجميع هذه المدن وصل إليها السياح الأوربيون، والتجار الفرنجة المقيمون في سورية، وابتاعوا من أسواقها، أو كان لهم عملاء فيها.

---

(١) (1) Dorville: OP. cit. III. P: 234

(٢) (2) Belon le Mans: P: 155

عندما زارها السائح لابروكيير، فإنه نزل في منزل أحد البنادقة المسمى لورانزو سورانزو

(٣) (3) Heyd: II. P: 463

(٤) (4) DÁrvieux: II. P: 443

(٥) (5) Pietro Della Velle: I. P: 180.

وإذا كان هذا شأن هذه المـدن، وهي أضعف تجارياً وصناعياً من دمشق، فبالأحرى أن تكون المدينة الأخيرة، وهي التي طبقت شهرتها الآفاق في القرون السابقة، مركز جذب للتجارة العالمية، لا سيما وأنها كانت مركز انطلاق قافلة الحجيج المسلم الكبرى إلى بلاد الحجاز. وفي الحقيقة لم ينتقل مركز الثقل التجاري من دمشق إلى حلب مباشرة بعد الفتح العثماني، ولم ينقل البنادقة قنصليتهم منها، أو يغادروها، حتى منتصف القرن السادس عشر تقريباً، ويبدو أن الفرنسيين قد أقاموا فيها قبل انتقالهم إلى صيدا. وقد جلب انتباه «بيلون لو مانس» عند زيارته لها سوقها، «فهو فخم ومغطى، وتباع فيه جميع البضائع الثمينة، مثل الحرير بمختلف ألوانه، والحلي، والأدوات الفضية، والأحجار الكريمة، والسروج، والأقمشة، والعبيد من النساء والرجال»(١). ومما لاحظه «دارفيو» في القرن السابع عشر، على هذا السوق، «أنه متفرع إلى أسواق عديدة متداخلة مع بعضها بعضاً، وأن أطرافه الجانبية مرتفعة على شكل مصطبة، تستخدم لسير المشاة، بينما خصص القسم المنخفض منها للحيوانات، ومن ثم كان طريق المشاة نظيفاً دائماً. ولما كان السوق مغطى، فإن الفرد يمكنه أن يذهب إليه في أي وقت من السنة، دون أن يتأثر بتقلبات الجو»(٢). ويضيف «دارفيو» إلى وصفه: بأن دمشق من أقدم مدن العالم، وتقوم في سهل فسيح محاط بالجبال يدعى «الغوطة»، وهو خصيب جداً، ويسقى بسبعة أنهر، ويزخر بالثمار التي كانت تحمل بالقوافل إلى صيدا وبيروت، وطرابلس والمدن الأخرى. ويوجد في دمشق كل ما هو ضروري لنعماء الحياة، وبسعر رخيص. ولقد كانت في الماضي تتمتع بأهمية أكبر مما هي عليه الآن، وفيها عدد كبير من الخانات، بعضها واسع وبعضها الآخر صغير، وكلها لسكنى التجار والمسافرين، وهي مبنية بناءً حسناً، وعلى نمط واحد يشبه الخانات في المدن الأخرى(٣).

---

(١) (1) Belon le Mans: PP: 150 - 152.

(٢) (2) DÁrvieux: II. P: 467 - 68

(٣) (3) ibid. II. P: 448 =

ولقــد قــال عنها «سانديـز»، في مطلع القرن السابـع عشـر: «إنها غنية بالتجارة، ومشهورة بصناعها المهرة الممتازين»[1]. أما «بيترو ديلا فالـه» فيشبههـا برومـا، وتعجبه فيها البساتين الواسعة جداً، التي تحيطها وأسـواقهـا، أو ما أسماه «البـازارات» التي تبـاع فيها جميع أنواع البضائع والسلع، فكل سوق منها له اسمه بحسب نوع الأشياء التي تعرض فيه، مثل سوق القماش، وسوق الحرير وسوق الصوف..

«فمـدينة دمشق واسعة، وهي أشبه بنابولي من حيث عدد السكان، والأحياء المزدحمة، والحدائق الجميلة، وكميات الحرير الضخمة.. إلا أنها لا تتمتع بنفس ذاك الموقع، ولا بجمال المباني والطرقات، والأدب واللطف والكياسة والفخامة الإيطالية - وهنا يلاحظ تعصبه - ... ويستطرد مضيفاً: «عـلى الرغم من أن دمشق هي أفضل المدن التركية، إلا أنه من الصعب الحصول فيها على طبيب.. ولعل هذا سببه القليل من التجارة التي لنا فيها»[2].

ويستنتج من أقوال «بيترو ديلا فاله» الأخيرة، بأن تجارة الإيطاليين في دمشق، قد تقهقرت في الربع الأول من القرن السابع عشر، حتى أنه لم يشر إلى وجود أي بندقي فيها، وإضطر إلى اتخاذ قس ماروني يجيد الإيطالية، دليلاً له أثناء زيارته، بدلاً من مواطن إيطالي[3]. أما الفرنسيون فقد انتقلوا إلى صيدا مع قنصلهم، ويعلل «دارفيو» انتقـالهم هذا «بالمخاطر والإزعاجات

= لقد نزل بيتروديلا فاله في واحد منها مطروق جداً في سوق الحرير.

Pietro Della Valla: I. P: 371.

(١) (1) Sandys: Travels: P: 371.

يبدو أنه لم يزرها، وإنما كتب ما هو شائع إذ يقول، «بأننا نصحنا ألا نزورها لوجود بعض المتمردين فيها».

(٢) (2) Pietro della Valle. I. P: 371 - 373

Dorville: IV. P: 185

(٣) (3) Pietro Della Valle. I. P: 372

الناجمة عن نقل المال مدة ثلاثة أيام في طريق خطرة، وغير سالكة أحياناً، بسبب غزوات العرب والدروز»[1] إلا أن هذا لا يعني بأنهم تركوا التجارة نهائياً في دمشق، فقد رأينا عند البحث في إسكلة صيدا، بأن تجارة دمشق مع هذا الميناء كانت كبيرة وواسعة، كما أن فيرمانيل الذي زارها في سنة ١٦٣٠م، وجد فيها قنصلاً للفرنسيين، وتجاراً بنادقة يعيشون بكل حرية[2] مما يبرهن على أن الانتقال قد تم بعد ذاك التاريخ، ولم يكن كاملاً، لأن دارفيو نفسه وجد فيها في سنة ١٦٦٠ بعض التجار الفرنسيين المقيمين، وبعض الأطباء والجراحين منهم، الذين يعملون فيها، ويربحون مالاً وفيراً[3].

وإذا كان التجار الأوربيون لم يقيموا إقامة كاملة في دمشق، أو لم تكن جالياتهم فيها في القرن السابع عشر بالذات ذات بال، فإنهم كانوا يفدون إليها لتسويق السلع التي يرغبون بها. فلقد «كانت أنشط مدن الإمبراطورية العثمانية تجارة، ففيها مصانع المخمل بأنواعه السوي والمحفور، والساتان والتافتا والدمقس، والبروكار، والتابيس والموار، وغيرها من الأقمشة الموحدة اللون والمخططة، ومناديل الحرير، ومنسوجات قطنية لا حصر لها، وتحمل إليها قوافل مكة المواد الطبية من جميع الأنواع، والتوابل وبضائع فارس والهند. ويحمل إليها الفرنسيون الأجواخ، والنسيج المذهب، والورق، والقبعات، والأصبغة الحمراء، والنيلج، والسكر، وكميات من السلع الأخرى التي كانت تفرغ في صيدا وطرابلس. وإلى جانب شهرتها تلك، فقد لمع اسمها بصناعة الزبيب حتى بزَّ زبيب بعلبك، وذاع صيته في كل أنحاء أوربة»[4].

(١) D̉Arvieux: II. P: 464.

(٢) Fermanel. PP: 312 - 321

(٣) DArvieux: II. P: 464

(٤) DArvieux: II. P: 463 - I. P: 338

ولقد ظلت دمشق محافظة على دورها التجاري هذا في القرون التالية[1]، ويظهر مما ذكره «لومانس»، أن عملية حلج القطن، كانت تتركز في القرن السادس عشر فيها[2]، كما كانت تقوم بغزله بإتقان، حتى أن القطن المغزول الوارد منها، كان أجمل الأقطان وأفضلها، ومنسوجاتها القطنية البيضاء والزرقاء، كانت لا تقل قيمة عن مصنوعاتها الحريرية[3]. وهكذا استطاعت دمشق بصناعاتها المحلية الراقية، وبوارداتها من البلاد الحجازية، وبتبادلاتها النشيطة مع حلب وصيدا وطرابلس، أن تحافظ على مكانتها التجارية السابقة، وإن هجرتها الجاليات التجارية الأوربية إلى مدن سورية أخرى. وأقول التجارية فقط لأن الجاليات الدينية وجدت في دمشق مستقراً وعملاً. ففي النصف الثاني من القرن السابع عشر، كان فيها رجال دين أوربيون، من طوائف الحبليين واليسوعيين والكبوشيين، ولكل جماعة منزلها وكنيستها[4]. ولعل سبب انجذاب تلك الفرق الدينية إلى دمشق، هو أن أكثرية المسيحيين فيها من الروم، ومن ثم كانت مرتعاً خصيباً لبث الدعاية التبشيرية الكاثوليكية بينهم.

وهكذا عاشت دمشق خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، من الناحية الاقتصادية، في ظل مدينة حلب، على الرغم من أنها كانت تلعب دوراً في التجارة العالمية، لا يقل خطورة وأهمية عن دور المدينة الأولى.

---

(١) يذكر لوكا الذي زارها في القرن الثامن عشر، أن في دمشق تجارة هامة لأقمشة الحرير التي يسمونها (البورص)، كما أنها تصنع السيوف والخناجر، وهي من نوع جيد Lucas . I. P: 310

ويضيف «دورفيل» بأن «الطبيعة» أعطت دمشق كل شيء، وتقوم فيها تجارة كبيرة للجلود والسيوف والزبيب والثمار، وأسواقها رائعة ويحفها صفان من الدكاكين تعرض للعيون أجمل البضائع». Dorville. IV. P: 185.

(٢) (2) Belon le Mans. P: 150

(٣) (3) DÁrvieux: I. P: 338

(٤) (4) ibid: II. P: 464

وإلى الجنوب من دمشق، وعلى مسيرة خمسة أيام، تقع المدينة التي جذبت أنظار العالم المسيحي كله، لأنها مقر الأماكن المقدسة المسيحية وهي مدينة:

القدس: وهذه المدينة لم تكن في الحقيقة يوماً ما «إسكلة»، بكل معنى الكلمة[١] ولم تكن لتأوي تجاراً أجانب[٢]، ولا عملاء لهم على الرغم من أنها كانت بالنسبة إلى يافا، ما كانته دمشق لصيدا، أو حلب للإسكندرون. وإذا كانت شهرة مدينة القدس قد طبقت آفاق أوربة، وتفنن الزوار الغربيون بوصفها، فلأنها مدينة دينية يحج إليها القاصي والداني، متجشماً كل أنواع التعب والإرهاق، ومشقات السفر. وإذا كان الغربيون قد طردوا منها غازين ومستعمرين، فإنها فتحت لهم أبوابها بعد الحروب الصليبية حاجين ومستغفرين. وكان عدد الحجاج الأوربيين في كل عام كبيراً، حتى نظمت لهم رحلات محدودة، وكانوا يهبطون، إما في الإسكندرية، حيث كان لهم قنصل خاص يهتم بشؤونهم[٣]، وفندق يشرف عليه أحد المسيحيين[٤] أو في يافا حيث يستقبلهم آباء الأرض المقدسة، ويسير أمورهم قنصل أقامته البندقية في الرملة، ولم تلبث أن تبعتها جنوة، فأوجدت هي الأخرى قنصلاً فيها لنفس الغرض، ويبدو أن الاثنين انتقلا إلى القدس فيما بعد. ولم يكن عملهما مرتبطاً بالأمور التجارية، وإنما بالشؤون الدينية[٥].

وهكذا فمدينة القدس على الرغم من كونها في معبر القوافل التجارية، وعلى الرغم من أن الأرض المحيطة بها غنية وخصبة، وتزرع السمسم

---

(١) (1) Charles - Roux: OP. Xit. P: 12 - Masson: P: 392

(٢) (2) Charles - Roux: OP. Cit. PP: 6, 12

(٣) (3) Heyd: II. PP: 432 - 433

وكان يدعى «قنصل الفرنسيين والحجاج Consolo de Franceschi e de Pellegrini

(٤) كان الموظف المسيحي يلقب بقنصل ناربون والحجاج وكان مكلفاً من قبل السلطان بإسكان الحجاج في فندق الناربونيين القديم.

(4) Ibid: II. P: 433

(٥) (5) Ibid: II. P: 467.

والقطن[1] وعلى الرغم من أنها محج لوفود مسيحية وإسلامية عديدة، فإنها لم تكن مدينة تجارية. فالبيع والشراء فيها يقتصر على المسابح والصلبان، وأشياء أخرى مقدسة، وبعض المصنوعات الصغيرة من الخشب المحفور[2].

وإذا كانت فرنسة قد سعت حثيثاً بعد سنة ١٦٢١م، أي بعد زيارة «ديهه» لإسكالات الشرق، التي كان يقصد منها إظهار نوع من الحماية الدينية الفرنسية لرجال الدين بخاصة، والمسيحيين اللاتين بصورة عامة، لإقامة قنصل لها فيها يذب عن حراس الأماكن المقدسة اللاتين الأذى والاضطهاد ـ كما يدعون ـ فإن هدفها لم يكن تجارياً، وإنما إعلاء لشأن ملك فرنسة في أعين الأتراك، والمسيحية الغربية على السواء[3]، واستقطاباً لعطف المسيحيين في بلاد الشام، وتثبيتاً للقدم الفرنسية على الأرض السورية.

إلا أن فرنسة لم تنجح في تثبيت قنصلها في القدس، إذ قبض باشا دمشق على «لامبرور» القنصل عام ١٦٢٤م وسجنه في قلعة دمشق، ولم ينقذه إلا دفع (٣٠٠٠) قرش، ولكن الباشا لم يسمح له بالعودة إلى القدس، رغم أوامر الباب[4]. وعادت الفكرة تلح على فرنسة بضرورة وضع قنصل لها في بيت المقدس، عقب زيارة «دو رتيير» للإسكالات في سنة ١٦٨٦م، وصدر قرار في ٣١ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٦٩١م، بإعادة هذه القنصلية[5]، وعين لها «دو بريمـون». وقـد ظن هذا الأخير أنه باستطاعته أن ينجح حيث فشل

---

(١) (1) belon le Mans : P: 146

(٢) (2) DÁrvieux. II: P:95

(٣) (3) Lettre du consul de Seide . AA. 338. 7 juillet 1713.

لقد قال باشا دمشق لقنصل صيدا: «إن عظمة السلطان تكمن في أنه يملك مفاتيح مكـة، وسلطة الملك ـ ملك فرنسـة ـ تتجاوز سلطة الملوك الآخرين، وتتأتى من العطف الذي أظهره السلطان نحوه، بإعطائه مفاتيح كنيسة القيامة».

(٤) (4) A. N. AFF. Etr. Correspondance Politique. Constantinople.
Reg. 3. les lettres de lempereur. fol 112, 220, 243.

(٥) (5) Masson: P: 393 - BB.4

«لامبرور»، وأن يحول القدس ذات المركز الديني البحت، إلى مركز نشاط تجاري للفرنسيين، وليس بعيداً أن يكون في ذهن فرنسة وهي تنشىء هذه القنصلية أن تمد نفوذها الاقتصادي إلى هذه البقعة، لا سيما وأنها أتبعت لها إسكالات الرملة ويافا(١). وقد كتب «بريمون» بهذا المعنى إلى تجار مرسيلية قائلاً: «إن مدينة القدس ليست بلدة ذات قيمة كبيرة لكم، فالإيمان هو الذي يقود الناس إليها، وليست التجارة، ولكن ليس مستحيلاً أن نتبع الإيمان بالتجارة، وواحدهما لا يعاكس الآخر، ولقد نجحت أمور أكثر صعوبة من هذه، وبجهود قليلة»(٢). ولكن لا بد أنه قد غير رأيه تماماً عندما بدأ الباشا يثير له المضايقات، وبخاصة بعد أن لاحظ تكتله مع آباء الأرض المقدسة، ومحاولاته للتدخل في الخلافات الدينية، حتى انتهى به الأمر أن حوصر من قبل السكان في بيته، واضطر للفرار في سنة ١٧٠٠م، على قدميه، وحرارته مرتفعة إلى بيت لحم، ومنها إلى صيدا(٣). وحل محله آخر في سنة ١٧١٣م، ولكن منذ سنة ١٧١٥م، لا تشير المراسلات إلى وجود أي قنصل فرنسي في المدينة(٤). مما يدل على أن فرنسة فشلت في تحقيق مآربها في هذه البقعة.

ويتضح مما ذكر سابقاً، أن القدس لم تلعب دوراً تجارياً ما بالنسبة إلى التجار الأوربيين، ولم تكن لتملك إمكانات محلية صناعية تؤهلها لمثل هذا

---

(١) (1) charles - Roux: P: 12 - Masson: P: 393.

(٢) (2) charles - Roux: P: 12 - lettres du 18 mai 1700 , 28 Avril 1713 AA, 355

لقد طالب بريمون ليحقق هدفه التجاري المشار إليه، أن توضع إسكلة عكا تحت تصرفه، وحدث من جرّاء ذلك تنافس بين قنصل القدس وصيدا، الذي كان يسمى سابقاً، قنصل فلسطين والجليل والسامرة واليهودية.

(٣) (3) Charles - Roux: P: 11

(٤) (4) ibid: P: 12

إلا أن «ماسون» (ص ٣٩٣)، يذكر أن القنصلية في القدس، ظلت مستمرة من سنة ١٧١٣، بينما يصر شارل رو بأنها كانت الثالثة والأخيرة.

ibid: P: 170 - Annexe. II

الدور، ومن ثم لم تكن إلا مقراً مؤقتاً لكثير من الوفود الأوربية، تأتيها حاجَّة أو زائرة للأماكن المقدسة. وإذا كانت بعض الجاليات الغربية قد أقامت فيها بشكل مستمر ومتجدد، فإنها الجاليات الدينية.

وإذا كانت القدس وهي المركز الرئيسي الهام لسورية الجنوبية، لم تلعب دوراً كبيراً في ميدان التجارة العالمية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن مدينة:

الرملة: وهي لا تبعد عن القدس أكثر من عشرة أميال، قد قامت ببعض هذا الدور(١). وهي تقع في وسط المسافة تقريباً بين يافا والقدس، وعلى الطريق التي تمر منها القوافل المتجهة من مصر إلى دمشق، وبالعكس والرملة مبنية وسط ريف خصيب جداً، يزرع القمح والشعير، والخضراوات والقطن، وبعض الكرمة(٢). ويبدو من آثار مبانيها القديمة، وخزاناتها الباقية، ومساجدها، أنها كانت مدينة كبيرة، حتى أن «الصهاريج والأقبية المشاهدة فيها، هي أكبر مما هي عليه في مدينة الإسكندرية»(٣). إلا أنها في القرنين السادس عشر والسابع عشر بدت للزائر قرية كبيرة مزدحمة بالسكان، ولا أسوار لها، موبوءة الهواء، بسبب القاذورات التي ترمى خارجها، فتنشر في الصيف رائحة كريهة، وتفسد الهواء، وتجعله خطراً كما هو الحال في عكا والإسكندرون(٤).

وكان الصليبيون قد بنوا فيها ديراً لرجال الدين والحجاج، الذين يأتون لزيارة الأماكن المقدسة، إلا أنه تهدم حتى لم يبق له أثر في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ولكن باشا غزة - الذي كانت الرملة تتبع له إدارياً، سمح لآباء الأرض المقدسة ببناء منزل على أنقاض خرائب الدير. وفعلاً قامت كنيسة صغيرة، وثمان أو عشر غرف حول باحة واسعة، وأتبعت

---

(١) (1) Vandal: Lettre de M. de Nointel à M. de Pomponne. 28 juin 1674

(٢) (2) Belon le Mans: P: 140 - DÁrvieux: II. P: 24

(٣) (3) Belon le Mans: P: 140.

(٤) (4) DÁrvieux: II. P: 25

بالمطابخ وملحقات المنزل. وترك ما تبقى من البناء القديم ليكون باحة أخرى واسعة هي مقدمة للدير الجديد. ولقد أقام رجال الدين مخازن وبعض مساكن أخرى، سندت إلى جدار هذه الباحة، وجعلوا مداخلها من ساحة أخرى صغيرة. وهنا كان مسكن «وكيل رهبنة الأرض المقدسة»، وخزان ماء صغير يمتلىء بمياه الأمطار(١).

«وعلى الرغم من أن منازل الرملة سيئة البناء، وأبوابها واطئة جداً(٢)، وهي قليلة العدد(٣)، فإنها جذبت التجار الأوربيين إليها، لوقوعها على طريق الحجيج، ولقربها من ميناء يافا، ولخصوبة أراضيها بالمنتوجات الزراعية، ولكونها على طريق القوافل التجارية، المتنقلة بين مصر وسورية. ولقد كان التجار البنادقة الوافدون إلى بلاد الشام في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، بطريق يافا «يمرون بالرملة، ويعقدون بعض الصفقات التجارية، بالقطن الخام والمغزول، ويتحملون كل ما يسببه لهم ذلك من تعصب السكان ضدهم، ومطالب موظفي الجمرك والمشرفين على الوزن، والترجمانية الجشعة»(٤)، وظلت الرملة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، محافظة على قيمتها هذه، فقد كان التجار يتوافدون إليها لشراء الحبوب والأقطان(٥)، كما أخذ بعضهم يستقر فيها بشكل مستمر، وبخاصة الفرنسيون، حيث كانوا يقومون بتجارة الأقطان المغزولة الواردة إلى الرملة من منطقة جبال الخليل (اليهودية). ولقد ضمت هذه الإسكلة الصغيرة في سنة ١٦٧٠م ثمانية

---

(١) (1) ibid . II. PP: 26 - 27

(٢) (2) Deshayes: P: 369 - DÁrvieux: II. P: 25

يعلل «دارفيو» انخفاض الأبواب بأنه احتياط ضد غزوات البدو، إذ اعتاد هؤلاء مهاجمة المنازل بخيولهم، ومن ثم فإن انخفاض السقف يعيق حركة الفارس ويمنعه من الدخول.

(٣) (3) Belon le Mans: P: 140

(٤) (4) Heyd: II. P: 467

(٥) (5) DÁrvieux. II. P: 24

تجار من الفرنسيين وانتقل إليها بين ١٦٨٥م و١٧١٩م، سبعة تجار من مرسيلية(١).

ولكن هذه الإسكلة لم تزدهر وتتألق كما حدث لصيدا مثلاً فقد هجرت في عدة مناسبات بسبب عدم استتباب الأمن في ربوعها، وطغيان حكامها وهجمات البدو المستمرة عليها. وفي الحقيقة «لقد كان العرب الرحل هم الأسياد الواقعيين لهذا البلد البائس ـ كما ذكر قنصل صيدا وقنصل القدس ـ يفرضون على سكانه الأصليين، وعلى التجار الأجانب الأتاوات، بل إنهم قتلوا في سنة ١٦٩٢م الحاكم، مما دعا الفرنسيين إلى مغادرة الإسكلة لعدة سنوات، بما فيهم نائب القنصل، والتاجر الوحيد الذي كان يعمل معه. إلا أنهم عادوا مرة أخرى في سنة ١٧٠٠م، وكان فيها في هذا العام بالذات خمسة تجار»(٢) وقد استقرت الأمور إلى حدٍّ ما، ولكن هذا لم يدم، إذ اضطر نائب القنصل الفرنسي إلى الانسحاب ثانية في سنة ١٧١١ وفكر بنقل مقره نهائياً إلى يافا.

ولم تشتهر الرملة فقط بالأقطان وإنما بتجارة القلي كذلك، الوارد من غزة، وكان التجار الفرنسيون أو عملاؤهم يقومون بأكبر تجارة لهذه السلعة، حتى اعتبرت الرملة بالنسبة إليهم «إسكلة فلسطين»(٣) بدون منازع. فقلي غزة يعتبر الثالث بالمرتبة بين أنواع القلي في سورية بسبب كونه مالحاً، وكان ممثل الفرنسيين يقوم بشراء المنتوج كله من باشا غزة، وكان يصل سنوياً إلى (٢٠٠٠) كنتال، ويدفع ثمنه أجواخاً، وخردوات ونقداً، وكان هذا القلي يخزن في الرملة إلى جانب سلع أخرى. ومن هنا كانت هذه الإسكلة مخزناً داخلياً للتجارة الفرنسية في فلسطين، ويستمد مواده من المناطق المجاورة له،

---

(١) (1) Lettre de Ponchartrain, ler Mai 1711. BB, 83.

(٢) (2) Lettres du Consul de Seide, 31 Janvier 1697, 6 avril 1699. AA, 339.

Lettre du consul de Jérusalem, 18 Avril 1700. AA, 355

(٣) (3) Masson:P: 391

ويصرفهـا إلى أوربـة، إمـا بوساطة المراكب التي نادراً ما تأتي إلى يافا، أو بمراكب صغيرة تبعث بها مباشرة إلى صيدا[1].

ويستنتج مما سبق، أن الفرنسيين هم الذين احتكروا التجارة والإقامة في الـرملة، من دون الأوربيين الآخرين[2]، إذ لم يشر إلى أحد منهم فيها ضمن الوثائق المختلفة.

وهكذا يتبين أن الأوربيين قد اندفعوا إلى سورية أثناء الحكم العثماني، متاجرين ومبشرين ومستكشفين، وانتشروا في جميع أرجائها، واستقروا لا في المـوانىء المـطلة على البحـر المتوسط فقط والمواجهة لأوربة، وإنما في مدن الـداخـل المقـابلة لآسية، وبتعبير آخر، تركزوا في نقاط مصبات البضائع وتخزينها. وإذا لم يكوِّنوا جاليات كبيرة متساوية الحجم والعدد والقيمة، في كل مدينة أو إسكلة، فإنه يمكن القول إنهم قد تغلغلوا في كل أجزاء بلاد الشام ومـدنها بأعداد متفاوتة. فجميع المدن والقرى لم تفلت من دخولهم إليها، واطـلاعهم على إمكـانـاتهـا الاقتصادية، وبما يمكنها أن تقدمه لتجارتهم، واستغلالاتهم، على الرغم من ادعاءات الاضطهاد التي كانوا يشكون بأنها تنصب عليهم من باشواتها وحكامها، وموظفيها الأتراك.

---

(١) (1) Charles - Roux: P: 6 - lettre de M. de Nointel à M. de Pomponne 28 juin 1674

(٢) (2) Charles - Roux:P: 170. Annexe. II

الفصل الخامس

الحياة الاقتصادية للجاليات في بلاد الشام

إذا كانت الجـاليات الأوربية قد هاجرت من أوربة إلى مختلف أنحاء العـالم، في مطلع العصور الحديثة، نتيجة التطور الاقتصادي، سعياً وراء الرزق، وعملت في البقاع التي انتقلت إليها في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، فإن تلك التي وفدت إلى بلاد الشام اتخذت التجارة فقط محوراً لحياتها، وكان هذا أمراً طبيعياً، لأن هذا العمل بالذات كان هو سبب نزوحها عن أوطانها، وإقامتها في تلك الربوع. ولكن هذه الحقيقة لا تنفي وجـود بعض الصنـاع الصغـار، الرافدين للتجار، والمعاونين لهم في حياتهم المعيشية، مثل الخبازين والطباخين، وأصحاب بعض المهن الحرة، مثل الأطباء والجراحين.

التجـــارة

إن وجود الجاليات الأوربية في موانىء بلاد الشام ومدنها، في القرنين السـادس عشر والسـابـع عشر، هو في الحقيقـة مظهر من مظاهر التجارة الخارجية لبلاد الشام، أو التجارة العالمية في الإمبراطورية العثمانية. وأقول الخارجية، لأن هذه الجاليات لم تعمل في إطار التجارة الداخلية، أي أنها لم تحاول أن تفتح متاجر على الأرض الشامية، تهدف البيع والشراء في نطاق الإقليم ولأهله، أو في نطاق الإمبراطورية العثمانية، إلا ما ندر[1]، أو في إطار

(١) لقد كان يجري بعض التبادل التجاري الأوربي في الواقع بين مصر وسورية، أو بين حلب والإسكندرية، إلا أنه كان ضعيفاً، ولا يمكن أن يقف أمام التجارة الداخلية

محدود جداً غير ذي بال. وإذا كانت هذه الجاليات، قد شوهدت تتنقل بين مدينة سورية وأخرى، وترافق القوافل في رواحها ومجيئها، فإنها كانت تفعل ذلك بغية الحصول على بضائع من جميع أنحاء البلاد، لا لتبيعها لسكان هذه البلاد، وإنما لترسلها إلى أوطانها الأوربية، التي وفدت منها. وبالمقابل فإنها كانت تتلقى البضائع التي ترسل إليها من أوطانها، لتقوم بتوزيعها في أنحاء سورية، والمنطقة المجاورة. فهي كانت في الواقع تقوم بدور الوسيط التجاري، في تجميع السلع، ونقلها بين أوربة وموطنها، وبين آسية بصورة عامة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التجارة الخارجية هذه لبلاد الشام، التي كان مقدَّراً لها في مطلع القرن السادس عشر، الجمود والركود، بل التوقف نتيجة الأحداث الكبرى، التي هزت العالم في مطلع العصور الحديثة، من اكتشاف قارة جديدة، ذات خيرات لا تحصى، إلى اكتشاف طرق جديدة، غيرّت معالم الحياة الاقتصادية للعصور الوسطى وحوَّلت الأنظار عن البحر المتوسط والعالم المطل عليه، قد عادت تنبض بالحركة والنشاط، وعلى نطاق واسع. ولكن هذه الحركة لا تعني ازدهار الحياة الاقتصادية لسكان بلاد الشام، لأنها لم تكن تجري لصالحهم، وإنما لصالح الجاليات الأوربية وحدها، أو الدول التي تنتمي هذه الجاليات إليها، وعلى حساب انحطاط الإمبراطورية العثمانية، وتبلبل الحياة المالية والاقتصادية فيها. فتجارة الجاليات الأجنبية في بلاد الشام، أو «التجارة العالمية» ـ كما أطلق عليها روبير مانتران ـ لعبت في حياة البلاد الاقتصادية، بل في حياة الامبراطورية العثمانية

= بين المدينتين، التي كان يقوم بها العرب المسلمون وغير المسلمين منذ القديم. وتبين هذا على لسان جون ساندرسون ووليام شيلر في رسالة لهما إلى شركة تركية، في ١٦ أكتوبر سنة ١٥٨٦م. «لقد تلقينا البضائع التي وصلتنا من حلب. . . وسنبيعها ببطء. .. لأن هذه البضائع تغرق الأسواق، بوساطة القوافل الآتية من دمشق وحماة».

Foster: the Travels of Jhon Sanderson . P: 132

دوراً هاماً وخطيراً. فقد كانت تمثل نسبة عالية من مجموع تجارة بلاد الشام وحملت في مظهرها الرخاء والنشاط، والحركة لبعض المدن والموانىء وإن كانت في أعماقها لم تسهم إلا في إغناء أوربة، وفئة محدودة من سكان البلاد، وبخاصة الوسطاء منهم كالروم واليهود والأرمن.

أ ـ الظروف العامة للتجارة: إن وجود تجارة عالمية في سورية، وتوسعها ونموها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لا يرجع في الحقيقة إلى موقعها الجغرافي وقيمته التجارية العالمية فقط، وإنما إلى شروط سياسية واقتصادية معينة، في كل من الدولة العثمانية، التي تكوّن بلاد الشام أربع ولايات منها، وفي الدول الأوربية التي انتقلت جالياتها إليها. فتقارب هذه الدول سياسياً من الدولة العثمانية، أو تباعدها عنها، وتحالفها أو معاداتها لها، كان يساعد أو يعاكس هذه الفعالية الاقتصادية. ويجب ألا ينسى كذلك أن العلاقات السياسية بين الدول الأوربية نفسها، وتحالفها أو حربها فيما بينها، هي من العوامل المؤثرة بالطبع على الاتصالات البحرية والتجارية مع سورية، والإمبراطورية العثمانية. كما أن قوة أسطول كل دولة أو ضعفه، وازدهار النشاط الصناعي فيها أو خبوّه، واستقرار الأوضاع الداخلية، واستتباب الأمن والنظام لديها، والسياسة الاقتصادية التي تنتهجها كل دولة من الدول التي تنتمي إليها تلك الجاليات، هي أسس هامة في تنمية حجم التبادل التجاري، أو إضعافه.

ويتضح من هذا أن تجارة الجاليات الأوربية في سورية عبر القرنين السالفي الذكر، هي تجارة أوربة مع جزء من الليفانت، أو هي التجارة الخارجية الشامية، التي تؤلف بدورها قسماً من التجارة الخارجية للإمبراطورية العثمانية. ومع أن البحث متشعب الأطراف، متعدد الفروع، إلا أنه يمكن القول إن الظروف العامة لتجارة الجاليات الأوربية في بلاد الشام، كانت ملائمة لنموها وازدهارها. فالدولة العثمانية تبنت «النظرية الاقتصادية» نفسها ـ وإنما بإطارها الأوسع والأعم ـ التي كان المماليك قد اتبعوها في صلاتهم التجارية مع أوربة، أي أنها ـ كما مر معنا في بحث الامتيازات ـ قد أطلقت

حرية التجارة في إمبراطوريتها لدول أوربة، وفتحت لهم أبوابها دون تمييز أو تفريق بين دولة وأخرى[1]، ومنحت لهم العهود والمواثيق، التي تمكنت بوساطتها جالياتهم من الاستقرار والإقامة، والعمل بحرية، في بلاد الشام وغيرها من أقاليم الإمبراطورية العثمانية.

وفي الحقيقة لم تكن الدولة العثمانية لتملك أية نظرية اقتصادية بالمعنى المعروف اليوم، بل إنه لم يكن لها سياسة تجارية واضحة المعالم، ما عدا اللهم في قضايا التموين العامة، وتزويد المصانع الرسمية والترسانات بحاجتها من المواد الضرورية، أما فيما تبقى فإنها كانت تعتمد على التجربة دون التخطيط، على التجربة التقليدية والعرفية، لا تجربة المبادهة والإبداع. لقد أخفقت وهي التي كانت تعتمد في تنظيمها وإدارتها على السلطة العسكرية، والسيطرة الإقطاعية، وهي أدوات حرب أكثر منها أدوات تعمير وإنشاء، في أن تدرك نتائج سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها، كما أنها بوسائلها وعقليتها التي ورثتها من حضارات هرمة، عجزت عن أن تدرك العقلية الرأسمالية القومية التي كانت تميز التاجر الأوربي وحكومته في العصور الحديثة. فبخطتها تلك وعدم اهتمامها بالتجارة كمرفق حياتي ساعدت بشكل غير مباشر على نمو تجارة الليفانت الأوربية، ودعمها في هذا الاتجاه سلبية النقابات التجارية وجمودها، وعدم تفهمها للواقع التجاري العالمي المحيط بها. وبالنسبة إلى سورية بصفة خاصة، كان حكم فخر الدين وتشجيعه للأوربيين عاملاً هاماً في هذا الطريق. ومن ثم وجدت الجاليات الأوربية «فراغاً» استطاعت احتلاله والتمكين لنفسها فيه بسرعة ويسر.

(١) يرجع المؤرخون منح الامتيازات بالتساوي لجميع الدول، إلى أن الدولة العثمانية لم ترد تمييز واحدة عن أخرى، أو لأن التكتيك الدبلوماسي لها قد فرض عليها هذه السياسة، لتخلق تنافساً بينها على سوقها. وفي الواقع أن القول الثاني مردود، لأنه كان من الضروري حتى يؤتي التنافس أكله لصالح الأتراك أن يكونوا هم الأقوى والأكثر تنظيماً، ولاسيما في الميدانين الاقتصادي والمالي، ليتمكنوا من لعب دور الحكم الفعال، أو الوسيط المتحرك، ولكنهم وقفوا في الواقع موقف المتفرج السلبي، وكانوا هم الضحايا.

V. Mantran: Istanbul dans la Seconde Moitié du XVII e siècle. P: 603

وعلى الرغم من أن العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية، وكل دولة من الدول الأوربية المتاجرة على أرضها، قد تراوحت خلال هذين القرنين قوةً وضعفاً، وتذبذبت من جراء ذلك العلاقات الاقتصادية، وأهمل تطبيق الامتيازات، وعلى الرغم من خروج بعض الدول الأوربية في نهاية القرن السابع عشر، من ميدان هذه التجارة، مثل البندقية، فإن الحجم الكلي، للتبادلات التجارية لم يتناقص في مجموعه، لأن دولة أخرى كانت تحلُّ مكان تلك التي ضعف شأنها، أو أعيق نشاطها. ومع أن تجارة الجاليات قد اصطدمت أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر، بكثير من الصعوبات المحلية العديدة، كزيادة الرسوم والضرائب، وتفشي الغرامات والبلص، فإنها شقَّت طريقها بقوة، ولم تنقطع أو تبتر، لأن جميع العوائق كانت عابرة، سوتها الدول الأوربية فيما بينها وبين الدولة العثمانية.

وقد عزا بعضهم صمود هذه التجارة لجميع العقبات والارتطامات، إلى حاجة الدولة العثمانية لبعض السلع الواردة من أوربة، التي لا يمكنها أن تنتجها أو تحصل عليها بوسائلها الخاصة. فالإمبراطورية العثمانية غير قادرة على إنتاج كل ما هو ضروري لها، ولا سيما في نطاق السلاح والمراكب والنقد. وكان إنتاجها في هذه الميادين يتناقص، في الوقت الذي كانت تزداد فيه حاجتها إليها ونفقاتها. ولقد لمس بعض المراقبين الغربيين هذه الناحية، وربطوا تلك التجارة بالصعوبات الاقتصادية والمالية التي كانت تجابهها الإمبراطورية ولا سيما في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ومن هؤلاء «دارفيو»، الذي كتب يقول: «من الثابت إن السلطان كان سيقطع علاقاته معنا للأسباب التي ذكرناها، لو أنه كان بقدرته الاستغناء عن تجارتنا. إن تجارة البنادقة والإنكليز والهولانديين والجنويين، تزود إمبراطوريته بكل ما تحتاجه، وبخاصة بالسلع التي لا توجد في مملكته، مثل الأجواخ المذهبة، والصوف، والورق والرصاص، والقصدير والتوابل. ولكن لا فريق منهم يحمل النقد الفضي سوى الفرنسيين، لأنه أكثر ملاءمة لتجارتهم. وإذا ما انقطعوا عن حمل مثل هذا النقد، فإن السلطان يفقد القدرة على دفع نفقات

جيوشه، وتتوقف القوافل عن جلب حرايرها، لأن أفضل الأنواع لا يباع إلا نقداً. إن منع هذه التجارة يسبب في الحقيقة تبلبلاً في صفوف الجنود، وقلقلة بين الرعية التي لا تعيش إلا منها»[1].

وعلى الرغم من أن «دارفيو» كان مغالياً في آرائه، فإن فيما قاله بعض الحقيقة، فالأرض العثمانية وبلاد الشام بخاصة، هي معبر اضطراري يقصر المسافة بين الشرق والغرب. فبضائع أرمينية وفارس والقوقاز والهند تأتي للموانىء العثمانية على البحر المتوسط بكميات وافية، بحيث تكّون تجارة تبادل بينها وبين المنتجات الغربية، رائجة ورابحة. وهذه التجارة بالنسبة إلى الأتراك مصدر ربح، لا يمكن إهماله أو الاستغناء عنه، فرسوم الجمرك مورد مالي يزود الخزينة بقسط كبير من رصيدها واحتياجاتها. كما أن السياسة الحربية التي كان يتبعها السلاطين، كانت تجبرهم على البحث عن صداقة القوى الأوربية أو حيادها، التي قد تعمل ضدهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم كانت تدفعهم إلى إفساح المجالات أمام تجارة هذه القوى. ولقد عرف الإنكليز والهولانديون والفرنسيون كيف يستفيدون من الظروف السياسية غير المؤاتية للأتراك، ليضاعفوا نفوذهم السياسي عن طريق تغلغل اقتصادي لم يرد العثمانيون وضع حد له، أو لم يقدروا في الواقع على الوقوف في وجهه بعد أن استفحل أمره.

ويمكن القول: إن ثبات التجارة الأوربية في الليفانت في وجه الأعاصير التي انتابتها خلال القرنين، لا يرجع إلى حاجة الدولة العثمانية لهذه التجارة فحسب، وإنما لحاجة أوربة كذلك وأرباحها الوفيرة منها. فالمصالح التركية والغربية تضافرت في الفترة الأولى، للأخذ بيدها وتنميتها وعدم إجهاضها. ثم شرعت أوربة تسهر عليها وتتخطى جميع العقبات التي وقفت في طريقها، بعد أن شعرت بمكاسبها منها، وبخاصة بعد أن لمست أن البلاد التي تتاجر فيها هي سوق استهلاكية لمنتجاتها، واسعة وسهلة، وليس باستطاعتها بطاقاتها القائمة أن تتحول إلى بلاد مصدرة لمواد مصنوعة، بل هي ستبقى

(1) DArvieux: IV. PP: 218 - 219

بلاداً منتجة فقط للمواد الخام التي تحتاجها صناعات أوربة الحديثة.

ويضاف إلى الظروف العامة السابقة الملائمة لتجارة الجاليات الأوربية ظروف خاصة، لعبت فيها بعض الفئات من رعايا الإمبراطورية العثمانية، دوراً مشجعاً ومساعداً. فالنظام المالي العثماني الذي يستند في جباية الضرائب والرسوم إلى نظام الالتزام، أسهم بطريقة غير مباشرة في مدّ يد العون لها، لأن جميع الملتزمين يستفيدون من نمو حجمها ونشاطها، ويغنمون من أرباحها. كما أن صعوبة اتصال الأوربيين ـ إلى حدٍّ ما ـ بالسلطات الحاكمة، أوجد فئة من الوسطاء لعبت دوراً هاماً في العلاقات بين الطرفين، وكان من مصلحة هذه الفئة أن تستقر التجارة الأوربية على الأرض العثمانية، وتبقى ليبقى لهم عملهم وتستمر رشاواهم، وكان كثير من الموظفين الأتراك يشاطرون تلك الفئة موقفها، هذا لأنه سيكون لهم هم الآخرون قسطهم من الغرامات والبلص، والهدايا المتنوعة الثمينة.

ومن كل هذا يستنتج أن التجار الأوربيين في الليفانت، كانوا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، هم الرابحون. وإذا كانت مبيعاتهم لا تفوق دائماً مشترياتهم، فإن تجارة النقد التي مارسوها على نطاق واسع خلال القرن السابع عشر، أغدقت عليهم أرباحاً طائلة وغطت ما كان يصيبهم من عجز. وفي الواقع لم يكن التجار الأوربيون وحدهم هم المستفيدون، وإنما كان هناك جماعة من السكان المحليين، يسعون حثيثاً لرخاء تلك التجارة، دون النظر إلى مصلحة مقاطعتهم التي يعيشون فيها، أو مصلحة الدولة التي يحيون في كنفها. ولقد أشرنا إلى أن «تنظيم التجارة العثمانية»، نفسه كان يفسح المجال لاستغلال الأوربيين وتلك الفئات، إذا كان هناك اللّهم ما يسمى تنظيماً. بل يمكن القول إن عدم اكتراث السلاطين والحكام العثمانيين بالتجارة الخارجية، ساعد الغربيين وبعض فئات من الرعايا العثمانيين على السيطرة على التجارة الخارجية، وتسييرها وامتصاصها لصالحهم دون غيرهم. ومن البدهي أن يؤثر هذا في مجرى التجارة الداخلية في نطاق الإمبراطورية العثمانية.

ويرد بعض المؤرخين انصراف المسلمين أو «الأتراك» كما يسميهم الأوربيون في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عن التجارة الخارجية والمشاركة الفعالة فيها، وتركها للمسيحيين والأرمن واليهود، إلى الأحكام الدينية الإسلامية التي لا تبيح ـ بحسب ادعائهم ـ المعاملة مع غير المسلمين ومع الأجانب، من غير المسلمين بالذات. وفي الواقع أن هذا غير صحيح، إذ «أن المستأمنين في دار الإسلام ـ وهذا هو وضع الجاليات الأوربية في بلاد الشام وغيرها من أنحاء الإمبراطورية العثمانية ـ هم بمنزلة الذميين في المعاملات، ومنزلة الذميين فيها، وفي التجارات كالبيوع وسائر التصرفات كالمسلمين إلا ما استثنى»[1]. ويثبت هذا القول عملياً أن التجارة الداخلية كانت تجري بين المسلمين وأهل الذمة، والنقابات تضم الطرفين، وعمل في التجارة الخارجية في الحقب السالفة المسلمون مع الأوربيين، حتى وصل الأول في معاملاتهم التجارية واتصالاتهم إلى أقاصي شمال أوربة. من الصحيح أن بعض المذاهب الفقهية الإسلامية تكره للمسلم أن يشارك غير المسلم في المعاملات المالية، لأنه يربو والربا لا يحل[2]، إلا أن عمليات البيع والشراء لم يشترط في أطرافها الإسلام أبداً. ويبدو واقعياً أن المسلمين لم يكونوا ليجدوا غضاضة في بيع التجار الأجانب والشراء منهم، وهم في بلادهم، إنما كانوا لا يشعرون بالارتياح من الانطلاق إلى بلاد الأوربيين، إذ كانوا يحسون أن هذا الأمر لو حدث هو «مظهر انصياع وتدن، فالمسلم لا يذهب لبيع بضاعته عند العدو، أو في دار الحرب، حتى ولو كان هو وهذا العدو في سلام»[3]. فالحربي هو الذي يأتي إليهم يطلب التصريح بالمتاجرة في أرضهم، والأمان له، والأمن لتجارته وما يملك. ربما يكون هذا الشعور قائماً في نفوس بعض المسلمين آنذاك، ولكنه لم يكن عاماً، بمعنى أن كثيرين من المسلمين كانوا مستعدين للانطلاق في ميدان التجارة الخارجية لو شعروا

---

(١) عبدالكريم زيدان ـ أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام. ص ٥٤٧ ـ ٥٥١.

(٢) المصدر السابق ص ٥٥٥.

(٣) (3) Mantran: OP. cit. P: 604

بالاطمئنـان إلى هذا العمل، أو لو شجعوا من قبل حكومتهم، كما فعلت الدول الأوربية مع تجارها، . أو لو كانوا يملكون رؤوس الأموال الضخمة، التي تحتاجها مثل تلك التجارة والسفن، والمراكب والتأمينات اللازمة، أو لو كانوا يملكون عهوداً ومواثيق، كتلك التي منحتها دولتهم للدول الأوربية، تسهل لهم سبل التجارة، وتضمن لهم حرياتهم وأموالهم. وكماذكرناسابقاً، فإن المسؤول عن خروج التجارة الخارجية، من يد الأتراك والعرب المسلمين، ليس الحكومة فقط، وإنما النقابات نفسها التي تقوقعت في تقاليدها القديمة، ولم تحاول أن تطور أوضاعها بحسب مقتضيات الظروف الجديدة، فتعمل بوسائل ضغطها على التأثير في الدولة، فتدفعها لفتح آفاق جديدة للتجارة. كما أن العمل الفردي ظل هو السائد على التجارة في بلاد الشام، فلم تتكوّن شركات ذات رأسمال كبير تقوم بالمغامرة في ميدان التجارة العالمية، على غرار الأوربية، والعقلية بعيدة ـ في أطـر التقـاليد والعـادات الموروثة، وفي أطر النقـابـات المقيدة ـ عن العقلية الـرأسمالية المتحفزة، التي سادت أوربة في العصور الحديثة.

ويجب ألا تنسى ضمن العـوامل المساعدة على ازدهار تجارة الجاليات الأوربية في بلاد الشام، وأنحاء الإمبراطورية العثمانية، الحماية والرعاية اللتان كانت تلقاهما من القناصل والسفراء، الذين وضعتهم لها دولها في المناطق، التي تقيم فيها ليرعوا شؤونها، ويقضوا بين أفرادها، ويدافعوا عنها. ويضاف إلى ذلـك أمـاكن السكنى التي هيأتهـا الـدولـة العثمانية للاوربيين، وهي «الخانات»، وكانت تضم بيوتاً لسكناهم، ومخازن لبضائعهم، وتجمعهم على اختلاف جنسياتهم الأوربية، فبذلك يعيشون متجمعين، ويحسون أنهم في جو عائلي. هذا إلى جانب أن الدولة العثمانية قد فتحت أسواقها لجميع أنواع نقدهم، مما سهل لهم سبل المبادلات التجارية، بل ودفعهم إلى استخدامها سلعة تجارية، تدر عليهم الربح الوفير، بطريقة شريفة أو غير شريفة.

وهكـذا كانت الإسكـالات السـورية مرتعـاً خصبـاً لعمـل الجاليات الأوربية، تقبض هي والمسيحيين والأرمن واليهـود، على ناصية التجـارة

الخارجية فيها، وتسيرّها لمصلحتها الخاصة.

إلا أن هذهٰ التجارة لم تعدم وجود صعوبات كانت تسيىء إليها، وتعرقل تقـدمهـا، وتهـددهـا أحياناً بالنكبات والزوال، وتضعف بين آونة وأخرى انطلاقها. ولكن هذه الصعوبات كانت عوارض، تعمل الجاليات بوساطة قناصلها وسفرائها على التغلب عليها، ومتابعة طريقها.

ب ـ الصعوبات المحلية: إن أكبر الصعوبات المحلية التي اصطدمت بها تجارة الجاليات الأوربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر في بلاد الشام، بل أعظم الآفات التي ابتليت بها، كانت «البلص»، أو ما يسمى باللغـة الفـرنسية Avanies [1]، وهي كميات من المال كان يطالب بها باشا الإسكلة أو حاكمها التجار الأوربيين، ويلزمهم على دفعها متذرعاً بمختلف الحجج التي هي في معظم الأحيان حجج واهية، لا أساس لها من الصحة، أو الواقع، أو المنطق. وعندما كان البلص يفرض، فإن قنصل الجالية كان يجمـع مواطنيه ليبحث معهم عن وسيلة يتخلصـون بها منـه، وفي أغلبية الأحوال كانوا يعرفون أنه لا فائدة من المناقشة والتداول، لأن طلبات الباشا لا ترد، ولكنها مع ذلك محاولات لإثارة بعض الخجل في نفسه من العمل الذي أقدم عليه[2]. ومن ثم فإن القنصل كان يذهب إليه ليذكره بالامتيازات التي انتهكها، ويهدده بتقديم شكوى للباب العالي. فإذا لم يكن الباشا أو الحاكم صديقاً للصدر الأعظم، أو لم يكن متأكداً من سند الباب العالي له،

---

(١) إن كلمة avanie ـ بحسب رأي Chardin. I. P: 5 ـ منبثقة من كلمة avany، التي تعطى في فارس لمراسلي البلاط الذين كانوا يأخذون كل ما يجدون أمامهم، ليحققوا هدفهم في سرعة إيصال الرسائل الملكية إلى أصحابها، فباستطاعتهم مثلا الاستيلاء على الخيل من جميع الناس إذا كانوا بحاجة لذلك. وهناك آخرون جعلوا الكلمة تأتي من هوان، أى احتقـار، أي أن الباشوات يقومون بهذا الإجراء هواناً واحتقاراً للتجار الأوربيين. وقـد تكون تحريفاً لكلمة (عوان) وتعني (الاساءة) أو (الغرامة) أو من (عَوْنَة) أي مساعدة نقدية، أو عمل سخرة.

Masson: Op. Cit. P: I. Note. I - Dozy. Supplément aux dictionnaires arabes. Vol. II. P. 191.

(٢) (2) Masson. P: I

فإنه كان يتنازل أمام الاحتجاجات القوية، أو أنه يقوم بمساومات تخفف الطلب وتنقص كميته، أما إذا كان محمياً في العاصمة، فإن أقل مقاومة من قبل الجالية، والقنصل. كان يستغل لرفع قيمة البلص إلى أضعاف أضعاف قيمته الأولى. وحينما تثقل الإسكلة بعمليات البلص، فإن الجالية ترسل وفداً يحمل الشكوى إلى القسطنطينية، ويخبر السفير. ولكن السفير كان عاجزاً عن حل المشكلة بسرعة، لأن الديوان قد يتأخر في عقد اجتماعه، أو قد يكون السلطان خارج المدينة، في أحد معسكراته، والديوان مرافق له.

وأخيراً إذا ما اجتمع وعرض الأمر عليه، فإن القضية قد تطول وتتعقد، فيضطر السفير إلى توزيع هدايا ورشاوى مناسبة، لا تتم العدالة بدونها. وبعد انتظار طويل ونفقات طائلة قد يحصل السفير من السلطان على أمر للباشا برد ما أخذه. وقد كان من الصعب عادة تنفيذ مثل هذا الأمر ناهيك عن إرساله. وقد كان ضعف نفوذ السفراء أحياناً، سبباً في جعل تقديم مثل هذه الشكاوى عملاً لا فائدة منه، لأن الباشوات والحكام يكونون متأكدين من أنهم لن يعاقبوا[1].

في الحقيقة لقد كانت الغرامات المالية في الفترة التي سبقت الحكم العثماني لبلاد الشام، وسيلة من الوسائل التي يداوي بها السلاطين المماليك سوءات التجار الفرنج في بلادهم، كالغرامة التي فرضها سلطان المماليك سنة ١٤٠٨م، على الكاتالانيين، على أن تدفع نصفها جالية الإسكندرية،

---

(1) V. DÁrvieux: I. PP: 267 - 268 (١)

يقص «دارفو» حادثة البلص الذي أوقعه حاكم صيدا في سنة ١٦٥٨م على الجالية الفرنسية، وكيف أن حسن أغا حاكمها دبر مؤامرة لاغتيال الوفد الذاهب إلى العاصمة للشكوى وكيف أرسلت الأمة الفرنسية وفداً آخر كان كل ما توصل إليه هو سجن الحاكم ومصادرة أملاكه علماً بأنه كان قد باع كل ما يملك.. ويبين دارفيو أن نفقات الوفدين المرسلين إلى القسطنطينية والهدايا كلفت الأمة كثيراً حتى أنه في أقل من سنتين وجدت نفسها مثقلة بديون قدرها (٨٠,٠٠٠) قرشاً بسبب الفوائد الهلالية على ما استدانته، أي أضعاف أضعاف الغرامة الأولى.

ونصفها الآخر جالية دمشق، وذلك لأن سفينة كاتالانية باعت حمولتها من الركاب التونسيين عبيداً في برشلونة، بدلاً من إيصالهم إلى هدفهم[1]. وجاء الحكم العثماني لسورية، ولم يتبع سياسة البلص في بدئه على نطاق واسع، ويعزى ذلك إلى أن السلاطين ما زالوا أقوياء، وقبضتهم شديدة على ولاتهم، والأجانب قليلو العدد، والصلات حسنة نسبياً بينهم. وإذا لاقى البنادقة بعض الاضطهاد نتيجة سوء العلاقات السياسية بين جمهوريتهم والدولة العثمانية، فإن حدود الغرامات لم تتسع كما غدا عليه الأمر في الربع الأخير من القرن السادس عشر، وطيلة السابع عشر، ولا سيما بعد أن ازدادت حاجة الدولة للمال، وانتشر مبدأ بيع المناصب والوظائف، وتفشت الرشوة وانحطت الأحوال في الإمبراطورية. وقد تبدى هذا واضحاً في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥)، وأصبح أمراً مميزاً للحكم في الدولة العثمانية، ألا يصل الباشا إلى منصبه إلا بالمال، ولذا كان عليه حينما يصل إلى الحكم أن يجمع منه على الأقل ما دفعه ثمناً لمنصبه، كما كان عليه أن يقدم لرؤسائه دائماً الهدايا الثمينة، لينال رضاهم ويبقوه في عمله، هذا عدا مظاهر الترف والبذخ التي كان يشعر بضرورة إحاطة نفسه بها.

وهكذا كان الباشوات يطلبون المال من الجاليات الأوربية في المدن والموانىء التابعة لإداراتهم لسبب أو لآخر، كما أن الصدر الأعظم نفسه كان يفرض مثل هذه الغرامات على السفراء في العاصمة وجالياتهم، كلما وجد الفرصة سانحة لذلك، بل إنه كان يختلقها اختلاقاً، ولا سيما عندما تشتد حاجته للمال، وبالتالي كان الحكام في المقاطعات يقلدونه، ويقلدون وزراءه. ويشير «ماسون» إلى أن عدم كفاية السفراء بالقرب من الباب العالي، وجهلهم بعادات العثمانيين، كانا سبباً في ارتكابهم أغلاطاً سممت

(١) لقد كانت الغرامة المفروضة هي (٣٠٠٠٠) دوكات (بندقي) (1) Heyd: II.P: 472

العلاقات، وأفسحت المجال للبلص والغرامات[1]. فالسفير الفرنسي «آخيل دو هارلي سانسي»، كان لا يحب الأتراك، ولم يكن له رصيد معنوي ما لدى الصدر الأعظم، فأهين هو وحاشيته، وسجن وأجبر على دفع بلص بقيمة (٢٠,٠٠٠) قرش[2]، كما فرض على الكونت «مارشفيل» (١٦٢٩) الذي كان يظهر احتقاره للعادات الشرقية، غرامة قدرها (٤٠٠٠٠) إيكو إسباني[3]. واحتجَّ الصدر الأعظم برسالة شفرة أرسلها أميرال البندقية أثناء حرب كاندية إلى السفير الفرنسي، وبمركبين فرنسيين خانا الأمانة المحملة لهما لصالح الدولة العثمانية، واتجها من الإسكندرية إلى ليفورن، بدلاً من الاتجاه إلى القسطنطينية، ليفرض بلصا قيمته (٣٦,٠٠٠) قرش[4]. وإن تصرفات الصدر الأعظم «قره مصطفى»، مع سفراء مختلف الدول في مطلع الربع الأخير من القرن السابع عشر، لتوضح إلى جانب عداوته للدول الأوربية، وحاجته الملحَّة للمال، لوناً من ألوان البلص. فقد اشترى المقيم الجنوي الذي أقام مصنع خمر في بيته، حريته بـ (٢٠,٠٠٠) إيكو[5] وطلب من السفير الفرنسي (٧٠٠) كيس نقود، أو ما يعادل (٣٧٥,٠٠٠) إيكو تعويضات عن ضرب الأميرال الفرنسي «دوكين» في سنة ١٦٨١م جزيرة خيوس[6]. وضغط على سفير البندقية لدفع مبلغ (١١٥,٠٠٠) إيكو لأن بعض أصدقاء

(١)، (٢)، (٣) (1), (2), (3) Masson: PP: 3 - 5

(٤) (4) Hammer: (tra. Hellert). XI, PP: 44 - 46

(٥) (5) Ibid. XII. P. 18

(٦) (6) ibid. XII. PP: 55 - 58 - DArvieux. XI. PP: 285-297.

يذكر «دارفيو» الذي عاصر الحادث، أن الكمية التي طولب بها السفير هي، أقل مما أشار إليه «هامر»، فقد طلب الصدر الأعظم - بحسب دارفيو - (٤٠٠) كيس، وقرر السفير زيادة هديته إلى (٥٠٠) كيس. وكانت الهدية تعادل (٦٠,٠٠٠) قرش. ولهذه الغاية فرضت على الإسكالات ضرائب لضمان ذلك المبلغ. ولقد وزعت مبدئياً كما يلي :-

حلب وتدفع (٢٠,٠٠٠) قرش، أزمير (٣٠,٠٠٠) قرش، القسطنطينية (٢٠,٠٠٠) قرش، صيدا (١٢,٠٠٠) قرش، قبرص - (٦٠٠٠) قرش.

ولقد تقدم التجار برجاء إلى كولبير لكي تدفع الدولة الفرنسية نفسها هذه الغرامة،

البندقية المقيمين قربها، وهم الـ Morlaques ، كانوا في عداء مع الدولة العثمانية(١).

هذا في العاصمة، وتحت سمع وبصر السلطان، فكيف في الإسكالات السورية، والشقة بعيدة عن العاصمة، وقبضة الحكم متراخية؟؟ وفي الواقع لقد كان البلص يتخذ مظاهر عدة، فهو يتدرج من هدايا غدت مع الزمن تقليداً من الصعب التملص منه، إلى بلص وقح. فمن الواجب على القنصل مثلاً أن يقدم إلى السلطات الحاكمة في الإسكالات سلعاً وبضائع من أوربة تراها ضرورة لها. ومن ثم كان يقدم لها آلاف الأنواع التي كانت تطلبها لاستعمالاتها اليومية الخاصة. فعدا المشروبات المختلفة، هناك الحلويات والسكاكر والورق، وشمع إسبانية، والزجاج، وأشياء أخرى لا حصر لها. وربما تبدو هذه الأشياء غير ذات قيمة إلا أن الكمية التي كانت السلطات تلحّ في طلبها كانت كبيرة، بحيث تكوِّن عبئاً على الجاليات، وبخاصة عندما يكون المطلوب أجواخاً، وفي الحقيقة إذا أعطي الموظفون كل ما يطلبون، فإنهم ـ بحسب قول دارفيو «سيعيشون طيلة العام على حساب الجالية»(٢).

والصورة الثانية المخففة من البلص، هو استدانة الولاة والحكام من التجار الأوربيين مالاً معيناً، كانوا لا يردُّونه في معظم الأحوال، أو لا يردُّون إلا جزءاً ضئيلاً جداً منه، وبعد قيل وقال(٣).

= على أن تستدان مؤقتاً من الإسكالات، لأنها ستكون سبباً في القضاء على التجارة في الليفانت.

(١) (1) Hammer: XII. PP: 59 - 60

على أن يوزع المبلغ بين الحاكمين كما يلي: (٧٠,٠٠٠) إيكو للسلطان، (٢٥,٠٠٠) إيكو للصدر الأعظم، و (٢٠,٠٠٠) إيكو للآغا.

والمورلاك: هم من الرومان الكاثوليك المستقرين في دالماشية (شمال غربي يوغسلافيا) وكان معظمهم من الرعاة، ولم يتبنوا اللغة السلافية إلا في أواخر القرن السادس عشر.

(٢) (2) DÁrvieux. IV. P: 259 - VI. P: 300

(٣) (3) ibid. I. P: 337

أمـا الصـور الأخرى فعديدة ويحاول الحكام والباشاوات أن يجدوا لها مرتكزات ما، فقد كان بعضهم يحتج مثلاً أن المركب الوافد إلى الإسكلة هو مركب قرصـان، فيستولي على كل ما فيه من متاع ويسجن طاقمه، وعبثاً يحاول القنصـل أن يقيم الدليل العكسي، إذ أن هناك دائماً شهداء زور، يشهدون أمام القاضي بأنهم يعرفون قبطان المركب وبحارته، فهم قد رأوهم على مراكب مالطية، أو على أية مراكب قرصنة أخرى، عندما كانوا يوماً ما أسرى عليهـا(1). وفي هذه الحـالة كان القنصل يعرف ماذا يجب عليه أن يفعل، فيبدأ المفاوضة مع الحاكم لشراء خلاص المركب وجماعته وفي كل مرة كانت الجالية تضطر لدفع آلاف القروش، مع سجن أكثر من شهر للقباطنة والبحارة.

كما أن بعض الحكـام كان يستغـل جهـل الأوربيين بعـادات البـلاد وقوانينها، أو تجاهلهم لها، والمآزق التي قد يقعون بها ليلصهم. فمن المعروف أن زنا الأجنبي مع امرأة مسلمة أمر خطير جداً، يعرض صاحبه للحرق حياً، أو لاعتناق الدين الإسلامي وزواج المرأة ليستر خطيئته، ولذا فإن مفاجأة أي أوربي مع امـرأة مسلمـة، حتى ولـو ليس بالجرم المشهود، كانت سبباً في سجنه، وفي الحقيقة كانت القضية تسوى في معظم الحالات بدفع كمية كبيرة من المال. ولهذا السبب كان التجار الأوربيون يحترسون من الخروج ليلاً من خانـاتهم، أو من الـدخول إلى بيوت مسلمة في غياب أصحابها، حتى لا يتعرضوا لمثل تلك التهم(2). ولكن لا بد من الإشارة أن حياة اللهو التي كان يعيشها بعضهم ـ وبخاصة الفرنسيون ـ كانت تقدم فرصاً ذهبية للبلص(3).

---

(1) حيدر الشهابي ـ الغرر الحسان في تواريخ حوادث الزمان ج 1 ص 683

(2) Coppin. Op. Cit. P: 355 - Masson: P: 10. Note. I

يروى «كوبان» أن أثنين من الفرنسيين كانا يلعبان بالكرة، فسقطت الكرة في منزل أحد الأتراك، فدخل أحدهما لإحضارها فقبض عليه، وحكم عليه بالعمل في التجديف.

(3) Masson P. 10 - DArvieux. I. P: 431

يتحدث «دارفيو» عن بعض التجار الفرنسيين في صيدا، شوهدوا مع نساء تركيات،

وصفوة القول إن أية حادثة يمكن أن تفسر من قبل السلطات الحاكمة أنها ضد تقاليد البلاد وعرفها ودينها، أو أنها مدعاة للفوضى والبلبلة، أو أنها مسيئة بشكل ما، كانت تؤخذ منطلقاً لغرامة توقع على الجاليات الأوربية. فكل جريمة غامضة في الإسكلة كان من الممكن تحميلها مسؤوليتها، وكل شهادة زور من مسلم ضد أحد أفرادها، كان عليها أن تحسب حسابها.

كما أن إفلاسات التجار الأوربيين، والديون المترتبة غليهم، كانت هي الأخرى مجالاً طيباً يستخدم فيه الحكام والباشوات وسائل ضغطهم ويلصهم. وعبثاً كانت الإمتيازات تؤكد بأن مجموع الجالية يجب ألا يتحمل ديون الأفراد، إذ أن الباشوات كانوا يعودون فيفرضون غراماتهم، بحجة الحفاظ على مصالح مواطنيهم[1].

ومن مظاهر البلص كذلك، أنه كان من عادة الأتراك مصادرة السفن الأوربية الموجودة في الموانىء العثمانية، وتكليفها أحيانا بنقل سلع مختلفة لحساب السلطان، وبخاصة بين مصر وبلاد الشام والقسطنطينية، بل إن سفن الأوربيين كانت ملزمة أثناء حرب كاندية بالقيام بتموين الجيوش التركية[2]. ولكن إذا ما وقعت تلك السفن في أيدي القراصنة، فإن غرامة كبيرة تفرض على الأمة التي تعود إليها، أي أن على الجالية أن تدفع قيمة الحمولة المنهوبة وأضعافها إذا كانت السفن تحمل مسلمين على ظهرها. وإن

= فهددوا بالحرق ثم اتفق على دفع (٥,٠٠٠) إيكولستر الحادثة، ومثلها حوادث شتى في حلب والقاهرة، وغيرها من الإسكالات.

V. D'Arvieux .V. PP: 553 - 558 - lettre du consul du caire à la chambre 16 Avril 1703 - AA. 304

(1) Masson: PP: 10 - 11 -- DArvieux. III. PP: 359 - 362

(١) لقد هددت الأمة الفرنسية بالخراب في سنة ١٦٣٩م، لإفلاس أحد محمييها السويسريين وهربه. كان ذاك في القاهرة، وفي بيروت جرى حادث مماثل في سنة ١٦٦٠، إذ هرب أحد الفرنسيين على إفلاس قيمته (٤٠٠٠٠) قرش، ولو لم يقبض عليه لوقعت الطامة الكبرى على جاليته.

(2) V. Hammer. X. P: 132 - Masson: P: II

(٢)

الغرامات الفرنسية الكبرى فرضت في مثل هذه المناسبات(١).

وكل هذه الفرص لم تكن لتكفي الباشوات الذين كانوا يختلقون حوادث غريبة ليرضوا جشعهم، وأشهرها حادثة باشا طرابلس في سنة ١٦١٢، التي أدت إلى مغادرة الفرنسيين للميناء(٢). بل إنه في يوم من الأيام ادعى باشا حلب، أن الجمال التي كانت تنقل السلع والبضائع بين حلب والإسكندرون قد أثقلت بحملها، وأن وجدانه يدفعه إلى الدفاع عن تلك الحيوانات المسكينة. وقد حاول القنصل أن يدخل معه في جدل، ولكنه ما كان عليه إلا أن يدفع بضعة آلاف من الليرات(٣).

ويقول «ماسون» إنه من الممكن تسويغ غرامات الأتراك هذه عندما تفرض مقابل شرور ينزلها بهم القراصنة الأوربيون. فقد كان شائعاً أن معظم القراصنة يحملون لواء مالطة، وكان اسم مالطة يثير الذعر في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، حتى أن بعض الناس سألوا سائحاً فرنسياً فيما إذا

---

(١) في سنة ١٦٦٠م، كلفت حمولات القباطنة Durbecque & Cruveillier ٤٦٨٠٠ قرش وإستيلاء المالطيين على حمولة بضائع وأفراد ما يقرب من (٤٠,٠٠٠) قرش، وعلى حمولة صابون (٢٥,٠٠٠) قرش، وعلى حمولة بقساط (١٠,٠٠٠) قرش، وحمولة قمح (٧,٠٠٥) قروش... وأمثلة أخرى عديدة..

V. Délibérations de la chambre, 12 Août 1667, 22 Novembre 1668. BB. 2 Arhives communales.

Marsille. Correspondance - Archives de la Chambre Correspondance des Echelles. AA. 163 et sui

(٢) (2) Fermanel: P: 300

عندما سمع باشا طرابلس بأنه قد وصل إليها مركب محمل من مرسيليه بأكثر من (١٠٠,٠٠٠) من فئة الثمن ليشتري بها حريراً، فإنه حمل سراً إلى ذاك المركب عمامات وملابس تركية، وأخفاها فيه في أماكن مختلفة ثم أرسل أفراداً يفتشون المركب ليجدوا تلك الملابس، ويتهموا البحارة بأنهم قتلوا أتراكاً، والدليل على ذلك الملابس، فصودر المركب وحوكم بحارته، وقطعت رؤوسهم..

(٣) (3) Pouliet: Novelles Relations du Levant.. T: 11. P: 476.

Tournefort: Relation d'un Voyage du Levant. I.P: 17.

كانت فرنسـة بسعـة مالطة[1]؟؟ وفي الواقع لم يكن كل القراصنة من هذه الجزيرة، بل كان هناك من فلورنسة وجنوة وطولون وإسبانية، وكانوا ينهبون السفن الأوربية، كما يسلبون المسلمة، وحوّلوا التجارة في بحر بلاد الشام وقبرص إلى تجارة خطرة جداً على رعايا السلطان بالذات. وغالباً ما كانوا يهبطون إلى البر في ضواحي الإسكندرون، وحاولوا مرة الاستيلاء على الجزية المرسلة من مصر إلى القسطنطينية في الطريق المار بين الجبل والبحر، وكانوا يختبئون كذلك في منعطف جبل الكرمل، منتظرين المراكب المتنقلة بين مصر وسـورية، بل كانـوا يرسـون أحيانـاً في حيفـا، وينهبون سكان الساحل، ويخـطفـون بعضهم ويبيعونهم عبيداً[2]. فجميع قرى الساحل إذن كانت مهددة بهم، وتعيش تحت كابوس فظائعهم[3].

وشر القراصنة على السواحل الشامية ليس جديداً، فقد كانوا يغيرون إبان العصور الوسطى وبين آونة وأخرى على الموانىء كبيروت وصيدا، وكانوا آفة تجارة الليفانت[4]. وكان السلاطين المماليك يحمّلون الجاليات الأوربية مسؤولية كل غزو أو إغـارة، كما فعـل الحكـام الأتراك بعدهم. وإذا كان المـماليك يلجؤون في معـظم الأحيان إلى سجن تلك الجـاليات، وطـردها ومصـادرة أمـلاكهـا، فإن الحكام الأتراك كانوا يفرضون الغرامات النقدية البـاهـظة. ولقد أنصف ماسون موقفهم هذا، فقال: «هل يا ترى يكون موقف فرنسـة أو إنكلترة أو أية دولة أوربية مغايراً لموقف الدولة العثمانية لو تعرضت شواطئها لنفس الخطر والنهب[5]؟؟

(١) (1) Coppin: Op. Cit. P: 362

(٢) (2) de Brèves: P: 67 - DArvieux. II. P: 11. - Thévenot. P. 417 - 21, 449

(٣) (3) Masson: P: 14

إن القـرصـان المسيحيين كانـوا أقل إنسانية في معاملتهم من القرصان المسلمين، بحسب قول السائح «سبون».

Spon: Voyage D'Italie, De dalmatie, De Grece et du levant.

(٤) (4) Depping: Histoire du Commerce Entre le Levant et LÉurope..II PP. 201-213

(٥) (5) Masson: P: 16

ويمكن القول بعد هذا الاستعراض، إن الغرامات لم تكن دائماً لأسباب واهية، وإنما كانت هناك في كثير من الحالات عوامل حقّة تحركها، كالسلوك السيء، وتحدي العادات والتقاليد، والقرصنة، والعلاقات السياسية السيئة، والحروب (حروب البندقية والدولة العثمانية، وهجوم فرنسة في سنة ١٦٦٤ على جيجل في الجزائر، وهجومها على خيوس في سنة ١٦٨٢). ويضاف إلى هذه العوامل الحقة، أن بعض التجار الأوربيين، وبخاصة الفرنسيين، لم يبنوا تجارتهم في الإسكالات على الصدق والأمانة[1] بل اندفعوا تحت وطأة جشعهم، ورغبتهم في الربح، يخدعون ويغشون الأتراك، وسكان البلاد، إذ عرف هؤلاء الأخيرون بجديتهم، وطيِّب أخلاقهم، وبساطتهم، «ولكنهم إذا خدعوا مرة فإنهم لا يخدعون مرتين، بل يضربون عندها بقسوة، وينتقمون دفعة واحدة»[2].

وتجلت خديعة الفرنسيين لأهل البلاد في نوعية البضائع التي كانوا يجلبونها لهم، فالأجواخ الفرنسية ساءت صناعتها مع الزمن، وأخذ الفرنسيون يأتون بصنف رديء منها إلى الليفانت، مما جعل الأهالي ينفكون عنها، ويُقبلون على الأجواخ الإنكليزية والهولاندية، كما كانوا لا يتورعون عن تقديم بالات تضم في قسمها الأعلى قطعاً جميلة وممتازة، وفي قسمها الأسفل نوعاً رديئاً[3]، هذا إلى جانب أن الفرنسيين والجنويين والهولانديين وحتى الإنكليز، كانوا يحملون كميات كبيرة من النقد الفضي، إلى مختلف الإسكالات، بأمل الحصول على أرباح كبيرة. فقد استفادوا في بادىء الأمر من جهل الأتراك بقيمة النقد المستورد، فأخذوا يتلاعبون بها، بل إنهم شرعوا يصدرون إلى الإسكالات نقداً مزيفاً، وبكميات كبيرة، مما أدى إلى خفض قيمة النقد المحلي، وبلبلة الوضع الاقتصادي في الإمبراطورية العثمانية. ولقد تضاعف نقلهم لهذا النقد المزيف في النصف الثاني من القرن السابع عشر،

---

(١) (1) Ibid: P: 17

(٢) (2) Poullet. II. P: 23 - Fermanel: P: 23 - chardin. I. P: 5

(٣) (3) Masson: P: 17

وكانت أرباح التجار المرسيليين منه تصل إلى ٨٠٪ أو ٩٠٪. وعندما أحست الدولة العثمانية بالأمر، فإنها فرضت غرامات كبيرة على الجاليات الأوربية، وبخاصة الفرنسية، وبعثت بصرافين موثوقين إلى مختلف الإسكالات لفحص النقد الأجنبي، ومنعت إدخال أية عملة أجنبية مزيفة إلى الإمبراطورية(١). وعلى الرغم من صكّ الدولة نقداً خاصاً بها، فإن النقد الأجنبي ظلّ يحمل خفية إلى مختلف المدن والموانىء، هذا مع العلم أن الدول الأوربية قد حظرت على رعاياها التعامل بأي نقد مزيف(٢).

وكانت الإسكالات في تعرضها للبلص والغرامات تختلف واحدتها عن الأخرى، فأبعدها عن العاصمة هو أكثرها تأثراً وخضوعاً لذلك النمط من المعاملة، لأنه من الصعب إيصال الشكوى إلى الباب العالي، كما أن الباشوات يتمتعون لضعف المراقبة باستقلال أكبر في تلك الإسكالات، فيتصرفون أحياناً على هواهم، ومن ثم كانت مصر نموذجاً كاملاً لعمليات البلص ضد التجار الأوربيين(٣).

أما إسكالات الشام، فيبدو أن طرابلس كانت في مطلع القرن السابع عشر مركزاً لمثل هذه الإجراءات من قبل باشواتها آل سيفا، مما اضطر الجاليات الأوربية إلى مغادرتها. بينما نعمت صيدا والإسكالات المجاورة لها على الشاطىء مثل بيروت وعكا، بسلام طويل، امتد سبعة وعشرين عاماً،

(١) (1) chardin. I. PP: 4 - 5

(٢) (2) DÁrvieux. V. P: 568 - 12 Mai 1675. BB. 26

قرار من البرلمان في فرنسة في سنة ١٦٥٧م (١٢ مايو)، يمنع التجار والقباطنة من حمل أو تصدير القطع المسماة Taleros, Isilotes ، أو أي نقد مزيف تحت طائلة مصادرة الأملاك والسجن.

(٣) (3) Masson: P: 19 - Wood. P: 124, 234

إن الباشا في مصر رجل قوي، وفيها جيش عديد، والباشا بحاجة دائمة إلى المال، كما أن السكان أكثر تعصباً ضد التجار الأوربيين، مما هو عليه الأمر في الإسكالات الأخرى.

تحت حكم الأمير فخر الدين المعني. ولكن الأمر لم يدم، إذ أن حكام صيدا بعـد فخر الدين، أخضعوا الجالية لبلص بعد آخر، حتى جرى بحث في مرسيلية سنة ١٦٥٧ حول انتقال الجالية الفرنسية نهائياً إلى إسكلة عكا(١).
ولم يتحسن الوضع بعدما حوِّلت صيدا إلى مركز ولاية في سنة ١٦٦٠، بل إن الجالية الفرنسية فيها كانت دائماً مثقلة بالديون. وفي بيروت فقد قامت سلسلة من عمليات البلص، بسبب تنافس قنصلي حلب وصيدا على رسوم هذه الإسكلة، كما أن «أبـا نوفـل» القنصـل اللبنـاني المعين، كلف الأمة الفرنسية أكثر من (٢٠٠,٠٠٠) إيكو(٢).

أما في حلب، فإن مراسلات قناصل البندقية وفرنسة وهولاندة وإنكلترة تنضح بالشكوى من الباشوات وعمال الجمرك، وبخاصة في النصف الثاني من القـرن السـابـع عشر، حتى أن القنصل الفرنسي كتب يقول في سنة ١٦٥٤م: «إن الباشا قد اتخذ خطة بأن يفرض علينا غرامات كل ستة أشهر، وهذه الغرامات كبيرة، لدرجة أنها تكاد تقضي على تجارة من لهم بعض رؤوس الأموال، فيجب مغادرة الإسكلة، أو ايجاد دواء من قبل السفير لهذا الداء»(٣).

ولقد كان جميع الأوربيين سواء في تحمل البلص والغرامات، إلا أن الأمة الفرنسية كانت تدفع منها كميات أكبر، لأن الإنكليز والهولانديين والبنادقة،

---

(١) (1) Délibérations de la chambre. 28 juillet 1657, 2 Nov 1657. BB 1
D'Arvieux I. P: 389, PP: 362-69.
Masson: P: 20

(٢) (2) CorrespondanceConsulaire AA. 364. Histoire du Cheick Maronite Abou Naufel, Crée Vice - Vice - Consul a Barut.
V. DÁrvieux: II. PP: PP: 355 - 356

(٣) (3) AA, 364. 21 Août 1654
منها شكاوى ضد الجمركي Bédic في سنة ١٦١٠م.
وقصة السائح عن جمركي آخر حوالي سنة ١٦٤٨م. La Boullaye le Gouz:P: 347.

تفهموا الواقع العثماني، وعرفوا كيف يجب أن يعيشوا مع الباشوات، وكيف يحققون رغباتهم بالهدايا، أو باعطائهم ما يطلبون دون مقاومة[1] لأن المقاومة تعني بلصاً أوفى أو سجناً أطول، والشكوى تكلف نفقات كثيرة، ولا تنتهي عادة إلى حل إيجابي. أما الفرنسيون ـ فعلى العكس ـ كانوا يقاومون بشتى الوسائل، مما كان يزيد من تعنت الباشوات، ومضايقاتهم وتصلبهم، حتى أن باشا حلب بعد خصومة دامت بضعة أيام بينه وبين قنصل فرنسة، قال له: «إنه يكاد يجزم أن الفرنسيين من طبيعة الصدف اللؤلؤي، الذي لا يمكن الوصول إلى ما فيه إلا بإغماد سكين حادة فيه. وأن الفرنسيين من بين جميع الأمم أقلها تفهماً لطبيعة الحياة والعيش في بلد أجنبي . . . إذ يرضي الإنسان عادة باقة من الزهر تقدم بحب وصداقة، ولكن الفرنسيين يفضلون أن يجردوا مما يملكون على أن يتنازلوا عن منديل صغير بالودّ. . . ولذا فسأعرف كيف أعلمهم العيش هنا»[2]. وبنفس هذا المعنى كان قنصل حلب قد كتب يوماً إلى قناصل مرسيلية قائلاً: «لم نعتد مداواة هذه الأمور قبل استفحالها»[3].

ولكن على الرغم من الدروس القاسية المستفادة من التجارب، فإن الفرنسيين لم يغيروا من طباعهم، ولم يتعلموا كيف يتفادون البلص. وقد أثرت هذه الغرامات تأثيراً مخرباً في التجارة الفرنسية، خصوصاً وأنهم لم يوجدوا طريقة تنظيمية لدفعها. فالبنادقة والإنكليز والهولانديون أوجدوا صندوقاً مالياً خاصاً بالجالية، يستجيب لمثل هذه النفقات غير العادية. فجميع البضائع التي تَرِدُ إلى الإسكالات تحت الراية البندقية تدفع للقنصل أو نائبه «الكوتيمو»[4] وكذلك تدفع البضائع الإنكليزية ٢٪ من قيمتها، لسد

(١) لقد كان الإنكليز والبنادقة والهولانديون، ينفقون كثيراً، ولاسيما الأول، فقد كانوا يغدقون على الباشوات والقضاة الهدايا، ويشترون حمايتهم، وبذلك ينجون من كل ما يحدث لهم.

(1) DÁrvieux. V. P: 343

(٢) (2) ibid. VI. P: 233

(٣) (3) lettre du Consul DÁlep aux Consuls de Marseille, 8 Mars 1623 .AA, 263.

(٤) (4) Berchet. OP. Cit. P:29

نفقات الجالية. وهذه الضريبة توفر مالاً كافياً لمجابهة كل ما تحتاجه الجالية من مصروفات، بما فيها قضايا البلص، إلا أنه كان محرماً على السفير أو القناصل فرض أية ضريبة إضافية على التجارة بحجة البلص والغرامات[1].

أما الفرنسيون فلم يكن لدى نواب الأمة في خزينة الجالية غير كميات ضئيلة، لا تكفي لتسديد المال المفروض عليهم من الباشوات وغيرهم، وهذا ما يفسر مقاومتهم المستميتة، إلى جانب جشعهم ورغبتهم في الإبقاء على أرباحهم دون أن تمس، وعنجهيتهم في المرحلة الأولى من تجارتهم في الليفانت، نتيجة علاقاتهم السياسية الطيبة مع السلطان، ومنحه إياهم الميثاق تلو الميثاق لصالح تلك التجارة. وهكذا كان الفرنسيون مضطرين للاستدانة من سكان البلاد، وغالباً ما كان الدائنون هم اليهود، الذين كانوا يشترطون فائدة هلالية قد تصل أحياناً الى ٢٥٪ بعد ستة أشهر من بدء الدين. وتتراكم الفوائد في بضع سنوات، حتى تصبح أضعاف الرأسمال المستدان، وهذا ما حدث في صيدا[2].

وللوفاء بالديون والتخلص من فوائدها الهلالية، فإن القناصل الفرنسيين كانوا يأخذون من كل مركب يرسو في الإسكلة كمية من المال، وهذا ما يسمى الأفاري Avarie[3]. وكانت الكمية تدفع من قبل القباطنة أولاً، ثم توزع بين التجار أصحاب حمولة المركب، وبذلك يتحول الدين من الإسكلة إلى غرفة تجارة مرسيلية. ولكن فرض ضريبة الأفاري كان مجالاً واسعاً لسوء استعمال القناصل، وأدى إلى شكاوى حادة، لأن التجار الذين كانوا يرسلون أموالهم إلى إسكالات الشام لشراء ما يلزمهم منها، كانوا يجدون أنفسهم فجأة وقد أعيقوا عن القيام بالعمليات التجارية التي كانوا ينوون تنفيذها، بسبب نقص أموالهم. وقد لجأ كثير من المراكب إلى هجر الموانىء المعرضة للأفاري. وأمام هذا رُؤيَ أن يحل محل تلك الضريبة، رسم يؤخذ

(١) DÁrvieux. I. P: 42 - Savary:dictionnaire.. col. 1413 - 1414

(٢) V. Masson: P: 21

(٣) قد تكون الكلمة مأخوذة من «عوارض» العربية وتعني «حوادث طارئة» أو الضريبة الموضوعة بسبب الحوادث الطارئة.

على البضائع والسلع التي تحمَّل من الميناء المصاب بالدين. ولكن تبين أن الملتزمين الذين أوكل إليهم جمع الرسم، كانوا يغشون، كما أن المال المجموع كان يحوَّل عن هدفه إلى هدف آخر، وإذا ما أرادت غرفة مرسيلية ملاحقة الملتزمين والجباة، والتحقيق معهم، فإن الأمر كان يطول ويطول، والفوائد الهلالية تتراكم[1]. وفي عام ١٦٦٢م، كانت قضية ديون الإسكالات تشغل بال كولبير، ولذا فإنه أصدر في ٤ مايو، قراراً ينظم دفع ضريبة «الكوتيمو» على المراكب العاملة في تجارة الليفانت، والوافدة إلى مرسيلية، وأتبعه بقرار آخر في سنة ١٦٦٩م ولما لم تصفَّ الديون، فإنه فرض «كوتيمو» خاص على المراكب الراسية في الإسكالات المديونة، إلى جانب الكوتيمو العام في مرسيلية[2].

وهكذا فإن الغرامات لم تكن لتقلق التجارة آنياً فحسب، وإنما كان يمتد أثرها - إذا كانت كبيرة - إلى أبعد من عشرين عاماً من تاريخ حدوثها، وكانت تكلف الأمة أكثر من ثلاثة أمثال ما أعطي للباشا أو الحاكم. ونتيجة لهذا فإن معظم الجاليات في الإسكالات، كانت تجد نفسها مكبلة بالديون، وبخاصة الفرنسية. فديون الأمة الفرنسية في إسكلة صيدا، وصلت في سنة ١٦٥٤م، إلى (٨٠,٠٠٠) قرش، ولم تتمكن من التحرر منها، على الرغم من المساعدة المالية التي قدمتها لها غرفة التجارة[3] وفي عام ١٦٦١م كان الدين (١٨٠,٠٠٠) ليرة[4] ولم يتناقص إلاَّ في سنة ١٦٨٢[5] وفي حلب كانت ديون

(١) (1) V. Masson: P: 22

(٢) (2) V. Ibid. P: 173 - 175

(٣) لقد أرسلت غرفة التجارة في سنة ١٦٥٨م إلى صيدا (٢٥٠٠٠) قرش لوضع حد للفوائد الهلالية.

DÁrvieux. I. P: 269 - lettres 17 juin 1658, 14 Février 1661. BB, 26

(٤) لقد استدانت الغرفة (٤٠,٠٠٠) قرش لتحرير ديون صيدا.

V. lettres . 24 Janvier 1661, 4 juillet 1661. BB, 26

(٥) (5) Masson: P: 176

وكان عليها في ذاك العام ٢٨٩٣٨ قرشاً وقد وضعت كوتيمو خاصة لتصفيتها.

الأمة الفرنسية (٣٠,٠٠٠) قرش في سنة ١٦٥١م، وامتنعت المراكب عن تحميل البضائع إليها لأنها كانت معرضة لاستيلاء الباشا على حمولتها وفاءً للدين[١].

فتجارة الجاليات الأوربية إذن كانت عرضة لتقلبات الأوضاع، ومزاج الصدر الأعظم، ورخاء الأحوال في الدولة العثمانية أو ضيقها، ولحسن تصرف أفراد الجاليات أو عدمه، ولكرمهم أو جشعهم. فالامتيازات لم تكن تطبق بدقة، بل إن كثيراً من الحكام والباشوات كانوا يتصرفون حسبما يرون مصلحتهم، دون التقيد بما أتى في تلك العهود، على الرغم من تأكيد السلطان لها، وإصداره فرماناً تلو الآخر يحث موظفيه على العمل بها بحرص وأمانة. ويرى «مانتران» في البلص والغرامات مظهراً من مظاهر ضعف الدولة العثمانية، فهي حينما لا تقوى على الدول الأوربية نفسها كما كانت تفعل أيام السلطان سليمان القانوني، فإنها تطبق العقوبات المالية أو الاضطهادات على رعايا تلك الدول[٢]. إلا أن الواقع غير ما قال به «مانتران»، فالبلص ليس دائماً عملية انتقامية من الدول الأوربية - كما فسَّره - وإنما هو عملية مالية تتمشى في روحها ومنشئها مع عملية شراء الوظائف، التي تفشت منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، وما لازمها من رشوة بالهدايا والمال، للحصول على أية رغبة مشروعة أو غير مشروعة، وكانت تخضع - كما شاهدنا - لشخصية الحكام والباشوات والوزراء، ومدى حاجتهم للمال، لا لسياسة مرسومة معينة للدولة تهدف الانتقام والتشفي.

ويستغرب المؤرخون عادة بقاء تلك الجاليات الأوربية في موانىء الليفانت، وهم يسامون سوء العذاب من اضطهاد وبلص أموال وغرامات -

= أنظر الوثيقة التالية فهي هامة.

(١) 4 Mars 1683. Verbal de la liquidation de l'échelle de Seide. BB. 3. fol. 1094 - 1146 .

(1) Arch. comm - Correspondance. lettres des consuls ole Marseille á Icard avocat au Conseil, 28 Févier 1651, 21 avril 1651.

(٢) (2) Mantran: OP. cit. P: 608

بحسب شكاواهم - أو بالأحرى كيف كان التجار يثابرون على متابعة وفودهم إلى تلك الموانىء، وارتمائهم في «فم الذئب»؟ وكان بعض المؤرخين يضفي على تلك الجاليات صفات الشجاعة والصمود والتحدي والمغامرة[١]. وفي الواقع لا بد لهذه الشجاعة من دوافع قوية، لا يمكن تفسيرها بالنسبة لهؤلاء التجار إلا بالأرباح التي يجنونها، على الرغم مما يصيبهم من أذى وبلص، أو بتعبير آخر لم يكن التجار الأوربيون ليتضاعفوا في الإسكالات، أو يبقوا فيها إذا لم تكن أرباحهم التجارية تعوض الخسارات الناجمة من البلص. وقد كان الأتراك يعرفون «أن هؤلاء التجار مستعدون لتحمل أي شيء حتى الموت، على أن يتنازلوا عن الأرباح الطائلة، التي يحصلون عليها من الممتلكات العثمانية»[٢].

ويضاف إلى الصعوبات المحلية الآنفة الذكر التي اصطدمت بها تجارة الجاليات:

«الرسوم والضرائب»: التي يجب أن يدفعها التجار على بضائعهم عند دخولهم وخروجهم من الأرض العثمانية. ومن المعروف أن رسوم الجمرك، كانت تفرض في الدولة العثمانية على السلع والبضائع المستوردة من أي مكان، إلى مركز ما براً أو بحراً، أكانت للبيع أو لإعادة نقلها، وكذلك كانت تفرض على البضائع والسلع المصدرة منه، فليس هناك فرق في المبدأ بين العائدات الداخلية وتلك المفروضة على المستورد من أماكن خارج الإمبراطورية، أو المصدرة إليها[٣]. أما القيمة المفروضة، فكانت تختلف من مكان إلى آخر، بحسب العادة المتبعة سابقاً، ونوع السلعة، وأحياناً وضع التاجر، أهو مسلم أو ذمي أو حربي مستأمن[٤]. وتؤخذ على أساس مئوي

---

(١) (1) ibid. P: 608

(٢) (2) Wood: 232

(٣) (3) Gibb & Bowen. II. 13 - Suleymân Sûdi: defteri Muktesid. III. P: 25

(4) Gibb & Bowen. II. P:13. note 3 - d'après Barkan: xve & xvie asirlarda osmanli imperator

= lurgunda zirai EKonominin Hukuki... I. Kanunlar. PP. 338-339.

من سعر البيع المحلي، وأحياناً بحسب مقاس السلعة، أو حجمها، أكانت بالحمل أو البالة، أو العلبة . . إلخ . وفي الحقيقة لقد أصدرت الدولة العثمانية تعريفات تفصيلية خاصة، بكل مدينة أو ميناء في سورية في القرن السادس عشر[1]، ولكن الامتيازات الممنوحة للبنادقة والفرنسيين حددت تلك الرسوم بـ ٥٪ مبدئياً، ويتفاخر السفير الفرنسي «دو بريف» بأنه نجح في تنزيلها إلى هذه القيمة، في امتيازات سنة ١٦٠٤م[2]. وتساوى مع الفرنسيين والبنادقة في هذه الرسوم الهولانديون، أما الإنكليز فقد نجحوا لأسباب سياسية في الحصول على حق دفع ٣٪ فقط. ويقول «وود»: «إن هذه الضريبة معتدلة» ولما كانت جميع البضائع تقدر عادة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية، فإنها لم تكن لتتجاوز ٢٪ في الواقع. هذا إلى جانب أنه يمكن نقل تلك السلع إلى أي جزء من أجزاء الإمبراطورية، دون تحميلها رسماً جديداً، سوى ضريبة «المصدرية misteria»[3].

= إن قانون ١٦٥٠م، لرودس وكوس يوضح أن المستوردين المسلمين عليهم أن يدفعوا ٢٪، بينما الحربيون ٤٪ وقانون ميتيلين في سنة ١٧٠٩م، يطلب من المسلمين دفع ٢٪، والذميين ٤٪، والحربيين ٥٪، ماعدا المستورد من البندقية وأرض الفرنجة فالرسم عليه دائماً ٥٪..

(١) (1) V. Mantran & sauvaget: les Règlements Fiscaux dans les Provinces de la syrie

(٢) (2) Masson: P: 74 - de Testa I. PP .141-151.

امتيازات سنة ١٦٠٤ ـ البنود (٩، ١٦، ١٧، ١٨).

(٣) (3) Wood: P: 213

المصدرية بحسب «وود» هي ضريبة فرضت أصلاً على جميع التجار الفرنجة، من قبل السلطان أحمد (١٦٠٣ ـ ١٦١٧م)، لإقامة مستشفى في القسطنطينية. بينما سليمان سعودي (ج٣ ص٢٥)، يفسر معنى الكلمة بـ «فريضة إضافية» ويثبت أنها ذات أصل متأخر عن «الآمدية» و«الرفتية». أما السيد «وفيق» (ج١ ص٥٥)، فيبين أنها ضريبة فرضت على الواردات الأجنبية فقط. Gibb & Bowen II. PP: 13-15، ومهما يكن فإن امتيازات فرنسة ١٦٠٤م، لم تشر إليها، فهي قد أحدثت حتما بعد هذا التاريخ. ويذكر «جب وبوين» أنه ربما أدخلت المصدرية مقابل تخفيض الرسوم على الإنكليز تحت حكم أحمد الأول.

ولكن الفرنسيين على الرغم من الرسوم المعتدلة، فإنهم كانوا يتهربون منها بإحضارهم النقد على مراكبهم، بدلاً من البضائع، لأن النقد كان معفياً في بادىء الأمر من هذه الرسوم[1]. إلا أن هذه الحالة لم تدم بسبب عدم التزام الموظفين الأتراك بقرارت السلطان والعهود التي منحها للدول الأوربية فمنذ سنة ١٦١١م كان تجار حلب الفرنسيون يشتكون إلى مرسيلية الأوامر التي حصل عليها عامل الجمرك فيها، بدفع ٢٪ رسم دخول على النقد، و ٥٪ رسم خروج على «البالات والمنسوجات القطنية، وجلد الكوردفان والراوند، وجميع السلع التي تشترى من حلب»[2]. وكانت الحراير معفاة، إلا أنه حاول إخضاعها كذلك للرسم. «فإذا ما حدث هذا - كتب التجار - فإنه سيكون إفلاسا تاماً لنا، إذ سيفقدنا سنوياً ٣٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠ قرش، هذا إلى جانب تجرؤ الوزراء وعمال الجمارك على البحث لنا دائماً عن ضرائب جديدة، طالما أنهم يرون أنه ليس باستطاعتنا إزالة القديمة»[3]. ويلاحظ التمادي في هذا الأمر في النصف الثاني من القرن السابع عشر، عندما ازداد ضعف السلاطين والحكومة المركزية، واشتدت الحاجة إلى المال، مما جعل الباشوات وعمال الجمارك في الولايات يتصرفون من أنفسهم دون النظر إلى قرارات أو فرمانات. ولا أدل على ذلك من الشكوى التي تقدمت بها إنكلترة سنة ١٦٦٨م، ضد «مدير الجمارك في سورية»، لأنه يأخذ رسماً إضافياً في الإسكندرون ٢,٥٪، إلى جانب ٣٪ في حلب. إلا أن ربح إنكلترة

---

(1) البند التاسع - امتيازات ١٦٠٤م

(1) Masson:P: 74 -

(2)

(2) ibid. P: 74 - AA, 363 , 20 Novembe 1611.

(3)

(3) lettres d'Alep AA. 168. 30 november 1613

ينظر في المفاوضات التي أجريت من قبل دوسانسي ودوسزي، بخصوص ضرائب حلب.

10 Février 1618. AA, 142. Lettre de Lámbassadeur. 9 Janier 1619. AA, 363. lettre dÁlep - 12 juin 1620, Arch. comm 13 novembre 1622. AA, 143. lettre de Cezy - 12 janvier 1623 AA 363. 16 juin 1674. AA, 364 lettres dA'lep.

للشكوى جعل الدفتردار يصب نقمته على جاليتها، فمنع ميناء الإسكندرون على مراكبها، وأبقى لهم فقط ميناء طرابلس، الذي لا يوافقهم[1].

ويستنتج من ذلك أن ضرائب إضافية قد فرضت على التجارة الأوربية، وأن امتيازات فرنسة سنة ١٦٠٤ تلقي ضوءاً عليها. فهناك ضريبة «القصابية»[2] والرفتية[3] و«الباج»[4]، وضُمَّ إليها فيا بعد ضريبة «الآمدية»[5] والمصدرية المشار إليها سابقاً. ويظهر أن الأمر قد استفحل في أواخر القرن السابع عشر، فكبلت التجارة الخارجية برسوم جديدة،

---

(1) de Testa. I. PP: 157

(٢) القصابية: لقد كان السلطان يقدم لكل انكشاري يومياً أوقية لحم، ولما كان عدد الانكشاريين كبيراً، والكمية المطلوبة ضخمة، فقد عمل المشرفون على مالية السلطان على تحميلها للتجار لتعويض خسارة الخزينة، وسميت القصابية (نسبة إلى القصاب وهو بائع اللحوم).

(٣) الرفتية: (رفت) كلمة فارسية تعني خرج أي أنها الضريبة التي تؤخذ على الصادرات Gibb & bowen. II. P: 13 . ويذكر ماسون (ص٧٤) أن خروج البضائع كان حراً من حلب لمن كان مصرحاً له، ويبدو أن هذا الأمر غير صحيح لأن أقدم تنظيمات الدولة العثمانية تثبت وجود ضريبة على الصادر (يرجع إلى تلك التنظيمات في كتاب Mantran et Sauvaget: les Reglements Fiscaux.. وإلى الملحق الثالث في رسالة الماجستير - ليلى صباغ. الفتح العثماني لسورية ومطلع العهد العثماني فيها).

(٤) ضريبة «الباج» أو الباك Bac تعني «الرسم» بصفة عامة، وكان يأخذها المحتسب على كل وارد إلى سوق المدينة حمل من المنطقة المحيطة بها ويذكر جب وبوين أن هذا الرسم كان يفرض في بعض المراكز مضافاً إلى الضرائب الأخرى، على بعض السلع فقط، كالحرير والبن، والتبغ، وهي سلع ليست أساسية لحياة الإنسان. أما «دوبريف» فيشير في مذكرته الإيضاحية إلى أنها ضريبة تؤخذ على البضائع الممنوع بيعها للتجار الأوربيين، كالجلود مثلاً De Testa. I.P: 157 . ويتفق هذا التفسير مع ما ذكره (جب وبوين)، لأن المواد التي منعت الدولة بيعها للأوربيين كانت أساسية بالنسبة لسكان البلاد.

(٥) الآمدية: كلمة أصلها فارسي «دار آماد» وتعني «أتى»، وهي ضريبة تدفع على الواردات.

بالإضافة إلى السابقة، مثل «رسم الرسو»[١]، و«رسم السلامة»[٢]، و«رسم الأذن بالكنائس[٣] و«رسم الميزان»[٤]، ولقد ازدادت شكايات جميع الجاليات من تلك الرسوم الإضافية، واستطاعت فرنسة بعد مفاوضات طويلة، أن تحصل سنة ١٦٧٣م، على تخفيض رسوم الجمارك على صادراتها ووارداتها، إلى ٣٪، وقد قام سفيرها المركيز دو نوانتيل بزيارة لجميع إسكالات الشام، لإقناع حكامها وولاتها بضرورة تطبيق رسوم الجمرك الجديدة، دون أية إضافة، كما أن هولاندة نجحت هي الأخرى في تحقيق ذلك منذ ١٦٦٨م[٥]، إلا أن البندقية ظلّت تدفع ٥٪، على الرغم من مساعي البيلين كيريني وموروسيني[٦].

وفي الحقيقة لقد كانت الرسوم الطبيعية العادية معتدلة جداً، في وقت كانت فيه جميع دول أوربة تتجه نحو إقامة تعريفات جمركية مرتفعة لحماية

---

(١) رسم الرسو: وكان يؤخذ في البدء على المراكب التي كانت تصل إلى الميناء لتستريح قليلاً ثم تعاود رحلتها، وكان (٦١٠) أقجة على المراكب الكبيرة، و(٢٠٠) على المتوسطة، و (٢٥) على الصغيرة، وذلك في ميناء طرابلس سنة ١٥٧١م، ويذكر نوانتيل بأنه يجب أن يحدد هذا الرسم بـ (٤) إيكو فقط.

V. vandal: Op. Cit. lettre de M. de Nointel. Seide 28 juin 1674

ولقد توصل إلى جعله ٥ / ٢٪ في القسطنطينية.

A. N. B[1] 376. f o 274. 4 juillet 1672.

(٢) رسم السلامة: رسم يؤخذ على السفينة عند مغادرتها الميناء، كرمز للتمنيات برحلة سعيدة وموفقة. وكان (٣) إيكو (البند ١٨ من إمتيازات فرنسة سنة ١٦٠٤م)، أو هو كما غدا فيما بعد التصريح بسفر المركب.

Mantran: P: 565

(٣) رسم الأذن بالكنائس: رسم يؤخذ من التجار الأوربيين، للسماح للجاليات بإقامة الكنائس القنصلية. وكان نوانتيل يسعى لإلغائه.

(٤) رسم الميزان: يؤخذ على وزن الحمولات في الدخول والخروج.

(4) A. N. B[1] 377

(٥) (5) A. n. B[1] 376 Mémoire de Roboly. 1669 - Mantran: P: 575

(٦) (6) A. s. V. Dispacci. f a 157. n o 104. I er. nov 1673

صناعتها، وتنمية اقتصادها القومي، حتى أنها كانت أقل مما يؤخذ من تجار البــلاد أنفسهم(١). مع العلم أن الجــاليات الأوربية قد أعفيت من كل الضرائب الشخصية، المفروضة على أهل البلاد مثل الجزية على الذميين، وضريبة الزواج على المتزوجين، ومع ذلك فإن الأوربيين لم ينفكوا عن الجأر بالشكـوى(٢) ـ كما رأينا ـ وبخاصة من النفقات النثرية التي كانوا يدفعونها لكل من له صلة بالعمليات التجارية، من تحميل للمراكب، وحصول على الترخيص، إلى غير ذلك من أمور. وكانوا يلجؤون، كلما وجدوا زيادة في الرسوم، إلى حلّين، طلب الحماية الرسمية البطيئة، ونتيجتها غير مؤكدة في فترات التـوتـر السياسي، والمسـاومة المباشرة مع السلطات المحلية، أو غير المباشرة بوساطة العملاء اليهود، ويذكر «ماسون» أن معظم الجمركيين، أو بالأحرى ملتزمي الجمارك كانوا من اليهود، وكان هؤلاء يعملون بكل طاقاتهم للحصول على أكبر الأرباح، وكثيراً ما كانوا يوحون للباشوات بإقامة رسوم جديدة، أو تسعير البضائع بطريقة تعسفية، أو تغيير طريقة الجباية مقابل اقتسـامهم فيما بينهم أربـاح الإجـراءات الجـديدة(٣). ولقـد كان التجـار

(١) يذكـر «دوسـون» أن النسب هي ٥٪ لأهـل الـذمـة، و ٤٪ للمسلمين، و ٣٪ للأوربيين. بينما يشير «هامر» إلى نسبتين فقط، ٣٪ للأوربيين، و ٥٪ لأهالي البلاد.

(1) D'ohsson: Tableau général ole L'empire ottoman. VII. P: 235

- Hammer: I: P: 215

(٢) هنـاك وثـائق تركية عديدة تحمـل صدى هذه الشكاوى، فهناك أوامر كثيرة تمنع الموظفين من أخذ بعض الرسوم، وتطالبهم باحترام الامتيازات.

Mantran: P: 609 - d'après les Archives Turques. Kamil Kepeci 2 301. Baz Muharebi Kalemi P: 18.

ومثل هذه الوثائق كثير كذلك في الأرشيفات الفرنسية والإيطالية.

- A. N. B1 378 - Lettres 14 Janvier, 20 octobre 1682 - 17 mai 1683.

- A. S. V. Bailo a Conslantinopoli, Dispacci Querini fa 157. no 101, août 1673 - fa 158. no 157, 30 Juillet 1675.

(٣) (3) Lettres d'Alep. AA, 363 - Arch. Comm. deliberations 12 juin 1620 - 31 juillet 1625.

الأوربيون يتبعون الطريقة الثانية، حيث أخذوا ينظرون إليها كطريقة من الطرائق التجارية السائدة في الشرق، ولكنهم لم يكونوا ليسهوا عن الاحتجاج للمسؤولين، لأن هذه الطريق على الرغم من طولها وبطئها، كانت وسيلة لاكتساب فوائد جديدة، لا من الأتراك فحسب، وإنما ضد منافسيهم من التجار الأوربيين الآخرين. ومن الضروري ألا ننسى أنه في نظام «الباب المفتوح»، الذي كان هو النظام التجاري للإمبراطورية العثمانية، كانت المنافسة تلعب دوراً هاماً وخطيراً، والحصول على مزايا خاصة، عنصراً هاماً في العملية التجارية. ومن هنا كان صراع النفوذ قرب الحكام المحليين، والسخاء في الرشاوى، وبالمقابل كان العثمانيون يحاولون القيام بمزايدات لم يكن فيها مركزهم دائماً قوياً، والدليل على ذلك تنازلاتهم المتتالية في الامتيازات، فالفائدة التي يمنحونها لتجار دولة كانت تنتهي آجلاً أو عاجلاً، بمنحها لغيرها من الدول، وهكذا كان يتسلسل المنح والرضوخ لمطالب الدول الأوربية ومصالحها.

وكان أكبر الإسكالات تعرضاً للضرائب غير المشروعة الإسكندرية، وتليها إسكالات بلاد الشام الجنوبية. ولكن على الرغم من كل هذا، فإن التجارة لم تتوقف. فمنذ سنة ١٦١٣م، وقناصل مرسيلية يعلنون في الدفاتر المقدمة إلى الملك بأن تجارة حلب محملة بـ ١٢,٥٪ من الضرائب، و٥٪ نفقات نقل وعمولة، وأنها منذ بضع سنوات لم تعد تأتي بأرباح أكثر من ٦٪[١]. ونفس هذا القول كرر في سنة ١٦٤٢م[٢]، ولكن مهما قيل في ثقل الرسوم والغرامات والنفقات، فإن التجار الأوربيين لم يتقاعسوا عن تجارة الليفانت، ولا بد أنه كان هناك مغالاة في الشكوى، ولا شك في أن الأرباح كانت كبيرة جداً، وأهداف المستقبل واسعة أمامهم، لتعوض كل ما يدّعون من خسارات[٣]. وفي الحقيقة لقد كانت معظم أرباح التجار الأوربيين تأتي من النقد المباع من قبلهم في الإمبراطورية العثمانية.

---

(1) Lettre 6 octobre 1613. AA, 363.

(٢) (2) Masson: P: 76

(٣) (3) Mantran: PP: 608 - 609

جـ ـ النقـــــد:

إن بحث النقـد في الإمبراطورية العثمانية ذو حدين في موضوع تجارة الجاليات الأوربية في بلاد الشام. فهو سيوضح النقد المستخدم وسيلةً هامة من وسائل التبادل التجاري من ناحية، وسلعةً يتاجر بها الأوربيون، وكان لها أثرها في أوضاع الدولة العثمانية المالية والاقتصادية، في أواخر القرن السابع عشر، وفي الأزمات الاقتصادية التي عانتها من ناحية أخرى.

ويمكننا أن نقسم النقد المتداول في الإمبراطورية العثمانية، في القرنين السـادس عشر والسابع عشر، إلى ثلاثة أقسام رئيسية: نقد ذهبي، ونقد فضي، ونقد نحاسي.

١ ـ النقد الذهبي: لقد كان محدوداً نوعاً وكماً، لأن قيمته الثمينة كانت تقيد طرحـه في التجـارة. وكـانت جميع الدول تسعى بكل الوسائل لجمع هذا الذهب لحاجتها إليه في دعم سياستها، ويميز نوعان من النقد الذهبي في الإمبراطورية العثمانية «الإيكو الذهبي العثماني» و«الإيكويات الأجنبية».

أما الأول، فيحمل الاسم العام «ذهب Altun»، وقد اتخذ أسماء عديدة بحسب العصور، مثل «فلوري»[١]، و«سكة فلوري»، و«شاهي» (في القرن السادس عشر)[٢]. وكان السلطان محمد الفاتح أول من قام بسكِّه[٣]. وقد كان لفتـح مصر من قبـل السلطان سليم الأول، تأثـير في تسميتـه بـ

(١) أي «Florin» وكانت قطعة ذهبية تحمل زهرة على وجهها، ومنها أتى الاسم «fiorino» وكانت تسك في فلورنسة منذ سنة ١٢٥٢م.

(٢)

(2) Bélin: Essais sur lhistoire Economique de la Turquie in Journal Asiatique mai. Juin 1864. P: 428-429.

(3) Ibid. P. 428.

(٣)

وبحسب قول «سيد مصـطفى نوري» في كتابه نتائج الوقوعات Netâ'icul - vukûiat (ص٦٦) فإن محمد الفاتح اتخذ الدوكات النمسوية نموذجاً. أما بيلان Belin ٤٢٨ فيذكر أنه الدوكات البندقية.

«الأشرفي»[1]. وقد غدا الأشرفي هذا نموذج النقد العثماني الذهبي، وانتشر في الإمبراطورية تحت اسم «أشرفي التون»، أو «شرفي التون»، واختصره الأجانب فسموه «شريف»[2]، وأحياناً «سلطاني»[3]. وكانت مصر مع اصطنبول تمون الإمبرطورية بالذهب[4]. وكان بعضه يسكّ فيها، ويرسل إلى العاصمة، وبعضه الآخر يبقى خاماً. وكان الذهب المصري يشكل القسم الأعظم من خراج مصر[5]. كما أن النقد الذهبي يكون العنصر الأساسي في الجزية التي تقدمها قبرص وراغوز وترانسلفانية[6]. وكانت تسكّ عملة ذهبية جديدة كلما تسنَّم عرش السلطنة سلطان جديد، وقد أدخل إصلاح على العملة الذهبية العثمانية في نهاية القرن السابع عشر، إذ لوحظ في عهد السلطان مصطفى الثاني أن قيمة «الأشرفي» قد انحطت في مصر، وأخذت «ولايات المغرب العربي» تسحب من التداول ذاك الذي سك في إستامبول، فقرر سك عملة ذهبية جديدة في سنة ١٦٩٦-١٦٩٧م، تشبه «القروش الفضية» التي ستصدر تحت حكم السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠م)، أي أنها تحمل في النصف الأعلى من وجهها سنة السك، وسنة تسنم السلطان العرش واسمي السلطان وأبيه في طغراء حقيقية[7]. ومن ثم

---

(١) هو اللقب الذي اتخذه سلاطين المماليك الثلاثة الأخيرون.

(٢) (2) Tavernier. 41 - 45

(٣) (3) Stochove: Voyage du levant. P: 126

(٤) (4) Tavernier: PP: 147 - 148

كان الذهب المصري يؤتى به من وادي النيل؛ ويحمله الأحباش إلى مصر بكميات متفاوتة بحسب السنين.

(٥) (5) Pietre della Valle: PP: 161-126 - Tavernier: PP: 147-148

يصل هذا الخراج إلى (٦٠٠,٠٠٠) فيلوري أوسيكان.

(٦) (6) Mantran: P: 235

قدمت قبرص (٨٠٠,٠٠٠) دوكات، وراغوز (١٢,٠٠٠) وترانسلفانية (١٥,٠٠٠)، في سنة ١٦٢٥. وربما كانت الدولة تعيد صهر الدوكات الأجنبية ونحوها إلى «شريفي».

(٧) (7) Gibb & bowen: II. P: 55. note.

سمي النقد الجديد بالطغرالي.

ويجب أن يلاحظ أن التغييرات التي طرأت على قيمة الشريفي، كانت ضئيلة في القرن السابع عشر، ولكنها كانت تتمشى بين عامي ١٦٦٠ - ١٦٩٦م - مع الأزمة المالية والسياسية، في الإمبراطورية العثمانية. فهو قد تأثر بالأحوال القائمة إلا أنْ تأثره كان أقل مما أصاب القرش، أو «الأسبير» (الأقجة).

أما النقد الذهبي الأجنبي فكان كثيراً، وكان يسمح بتداوله في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. فهناك أولاً «الدوكات البندقي»، المسمى «فلوري»، و«الطونو فنيديك»، و«فرنجي الطونو»، و«سكة أفرنجية»، و«سكة أفرنجية فلوري» أما الاسم الدارج فكان «يلدز الطونو»، أو «يلدز»[1]. وقد كان الدوكات البندقي يعتبر أساساً يستند إليه في تقدير قيمة بقية أنواع النقد لقيمته الثابتة. إذ على الرغم من الانحطاط التجاري للبندقية، وعلى الرغم من الحروب التي اصطدم بها الأتراك مع البنادقة، فإن الدوكات احتفظ بقيمته وكان أكثر أنواع النقد ثقة، ولكن من المحتمل أنه لم يعد يتداول على نطاق واسع، لأن التجارة المحلية والعالمية لم تعد تعتمد في

= إن الطغراء المستخدمة من حكم مراد الثالث، حتى أحمد الثالث، لم تكن طغراء حقيقية، وإنما أسماء بشكل طغراء.

وكانت تكتب الأسماء (السلطان وأبيه) بالخط العادي على وجه من الوجهين، وكان يزين الثاني حتى حكم مراد الثالث بالجملة الآتية «ضارب النضر، صاحب العز والنصر في البر والبحر» أما الجملة الجديدة التي أدخلت إلى نقد مصر، تحت حكم مراد وبالتدريج، حلت محل السابقة فهي «سلطان البرين وحاكم البحرين السلطان بن السلطان». وكان الطغرالي في عهد مصطفى الثاني (١٦٩٥-١٧٠٣) يزن تقريباً (٥٣) حبة مثل الشريفي القديم، ويعادل (٣٠٠) أقجة أما النقد الذهبي السابق فقد أنقص وزنه بمقدار ٠,٠٥ غ أي ٠,٧٥ من الحبة.

(1) Bélin: Op. Cit. P: 444

(١) يلدز تعني «المذهبة»، وسميت بهذا الأسم دلالة على مستواها الرفيع.

حساباتها على النقد الذهبي، وإنما تستخدمه كمرجع فقط، أو قياس. ولم يعد الذهب يستعمل إلا في تأدية الجزية، ودفع بعض الضرائب، وفي بعض المنح التي تقدم لكبار موظفي الدولة(١). فالدوكات البندقي ليس إذن نقداً دارجاً، ولكن كان له دائماً سعر أعلى من سعر الأشرفي بقليل(٢).

وإلى جانب الدوكات البندقي، هناك «الدوكات الهنغاري» أو الـ Macar Altun، أو Macar Filuri، وقيمته أقل قليلاً من الدوكات البندقي، وهو الذي يطلق عليه السياح اسم L'Ongre (٣)، «والدوكات الألماني» وهو نادر، ويذكر «تافيرنيه» الدوكات الهولاندي»(٤) الذي لم يحقق في وجوده بعد.

وجميع تلك القطع النقدية الذهبية كانت مرغوباً فيها، فقد كانت تحمل إلى الهند حيث يتاجر بها(٥)، وكان يطلق عليها جميعاً اسم قينريل قروش أي القرش الأحمر(٦) وكانت تختم من قبل السلطات التركية بكلمة «صح» قبل

---

(١) (1) Mantran: P: 237

(٢) (2) ibid. P: 238

(١٢٥) أقجة للدوكات البندقي، مقابل (١٢٠) للأشرفي، في سنة ١٥٨٤و ١٦٢٤.

(١٧٠) أقجة للدوكات البندقي، مقابل (١٦٠) للأشرفي، في سنة ١٦٦٤.

(٢٥٠) أقجة للدوكات البندقي، مقابل (٢٢٥) للأشرفي في سنة ١٦٦٩.

(٢٨٥) أقجة للدوكات البندقي مقابل (٢٥٥) للأشرفي، في سنة ١٦٧٦

(٣٠٠) أقجة للدوكات البندقي، مقابل (٢٧٠) للأشرفي في سنة ١٦٩٠

(٣١٥) أقجة للدوكات البندقي، مقابل (٣٠٠) للأشرفي، في سنة ١٧٠٠

(٣) تعادل الدوكات البندقي (٢٥٠) أقجة، والهنغاري (٢٤٠) أقجة، بينما الأشرفي (٢٢٥) أقجة عام ١٦٦٩. - Ibid

(٤) (4) Tavernier: P: 43

(٥) (5) ibid.

كانوا يدفعون ثمن القطعة الذهبية ٦ ليرات و١٠ صول، أو ٦ ليرات و١٥ صول.

(٦) (القروش) دون أية صفة تعني نقداً فضياً، أما إذا أضيفت صفة الأحمر إليها، فإنها تعني ذهبية. وتسمى أيضاً قيزيل التين، ويقصد بها «اللامع».

طرحها للتداول في الاسواق[1].

٢ ـ النقد الفضي: إذا كانت العملة الذهبية قليلة في أسواق الإسكالات، فإن العملة الفضية كانت وفيرة، وهي عثمانية (مركزية ومحلية) واجنبية: فالفضة لم تكن نقد التبادل التجاري فحسب، وإنما كانت بالنسبة للتجار الأوربيين المتلهفين لأرباح سريعة وضخمة سلعة تجارية، وقد كانوا هم واليونان يربحون من هذه التجارة أرباحاً طائلة، لا سيما إذا تمكنوا من أن يشركوا معهم فيها موظفين أتراكاً يسهلون لهم عملية إدخال العملة الفضية المزيفة. وإن التدهور المتتالي لسعر القطع النقدية التركية، الذي كان شاهداً على أزمات مالية، قد أسهمت فيه تلك التجارة إسهاماً كبيراً.

أما أنواع النقد الفضي المتداول، فقد كان هناك أولاً «الأقجة»، أو «الأقجة العثماني»، أو «العثماني»، أو «الأبيض الصغير»، وهي عملة عثمانية قديمة، ترجع إلى عهد السلطان أورخان[2]، وظلت تستخدم في الحسابات الرسمية حتى نهاية القرن السابع عشر. ولقد أصاب هذه القطعة النقدية الكثير من الانخفاض، مع توالي الزمن، ولعب انخفاضها دوراً هاماً في التاريخ الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية. فقد تدنت قيمتها منذ عهد أورخان حتى عهد السلطان سليم إلى نصف قيمتها الأولى، وبقيت ثابتة على هذه القيمة من عهد السلطان سليم الأول حتى بدء حكم مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥م)[3]، وفي عهد السلطان الأخير، فإن الأزمة المالية التي أوجدها في غرب البحر المتوسط، ، منذ سنة ١٥٦٠، تدفق الفضة

(١) (1) Gibb & Bowen II. P:51.

(٢) كان وزنها في البدء (٦) قراريط، وبعيار ٩٠٪ من الفضة الخالصة، وهي مربعة الشكل أكثر منها مستديرة.

(٣) (3) Braudel: P: 418

تجمع المصادر أن نسب النقد في وسط القرن السادس عشر هي كما يلي ـ ٤٠ أقجة مقابل قره قروش واحد، و ٥٠ أقجة مقابل الدوكات النمسوي، و ٦٠ أقجة مقابل الدوكات البندقي والأشرفي العثماني.

الأمـريكية[١] انتشرت حتى وصلت إلى الأراضي العثمانية، وزادتها حدة حروب السلطان مراد الثالث، وانخفاض قيمة النقد الفارسي إلى ٥٠٪، مما أدى إلى هبوط الفضـة المحتواة في الأقجة والبارة المصرية، في سنة ١٥٨٤م، إلى نصف ما كانت عليه وبـالتـالي تدنت قيمتهـا بالنسبـة للنقـد الأجنبي والأشرفي[٢]. وهكذا لم تعد الأقجة تزن في نهاية القرن السادس عشر سوى (٣) قراريط، وبعد قرن وصلت إلى زنة ١,٥ قيراط[٣]، وقال عنها «شاردان» «إنها عملة صغـيرة جداً ورقيقة، حتى تكاد تضيع بين الأصابع»[٤]. وقد أصيبت بنكسـات متتـالية، نتيجـة اكتساح النقد المزيف المصدر من بلاد الغرب، لأسواق الليفانت في القرن السابع عشر.

ولقـد ظهـر للأقجـة في القرن السابع عشر اسماء جديدة، تدل على تدهـورهـا المشـار إليه، وللتمييز بين الصحيح منها والمزيف، مثل «بياض أقجة»، و«شيل أقجة» (الأقجة اللامعة)، و«صاغ أقجة» (الأقجة الصحيحة غير المزيفة)، مقابل «الأقجة المزيفة»، و«قيزيل أقجة» (الأقجة الحمراء). و«قيزل كيربيك أقجة» (الأقجة الحمراء جداً)، و«فلس أحمر»[٥]. ومع كل ما أصـاب هذه القـطعة الفضية من هبوط، فإنها بقيت حتى نهاية القرن السابع عشر مع «الثُمن» ـ عملة فضية أخرى ـ العملة الدارجة التي يتداولها الشعب، وتستخـدم للأجـور الصغـيرة، ولمشتريات كل يوم. ولقد قامت حركـات شعبية وردود فعـل عنيفـة من الانكشارية، ومن طوائف الصناع والتجار هزت البنية الكاملة للدولة نتيجة الانخفاضات المتتالية التي لحقتها، وما تولد عن ذلك من ارتفاع مستويات المعيشة. واضطرت الدولة لصالح التجارة أن تصدر قطعتين فضيتين أخريين، في مطلع القرن السابع عشر،

---

(١) Ibid: P: 398 sq.

(٢) ibid: P: 419 sq, 1043 sq

(٣) Mantran: Istanbul.. P: 239.

(٤) Chardin: OP. cit. I. PP: 15 - 16

(٥) Bélin. OP. cit . P: 424-425

وهما البارة[1] وقطعة الـ (١٠) أقجة. ولا بد من الإشارة أنه قد سُكّت في بعض الـولايات الأفـريقية والاسيوية نقـود فضية أثقـل من الأقجـة، ومنذ عهد السلطان سليمان القـانوني[2]، ولكن علاقتها بها ليست واضحة، ولم يكن تداولها عاماً.

ومهما يكن، فإن الحاجة لنقد وطني فضي ملائم، دفع السلطان العثماني سليمان الثـاني (١٦٨٧ - ١٦٩١م)، إلى سك «القـروش»[3]، في سنـة

(١) ليس مؤكداً متى تم سك «البارة»، ولكن يربطون هذه العملية عادة مع سك قطعة الـ (١٠) أقجـة، التي نعـرف أنها صدرت تحت حكم السلطان عثـمان الثاني (١٦١٨-١٦٢٢). وإذا كان صحيحاً أنها كانت تزن في البدء (١٦) حبة (٥٠ حبة = ٣/٢غ)، وتعادل (٤) أقجة، فإن هذا التاريخ يكون صحيحاً، لأنه منذ عهد محمد الثالث (١٥٩٥-١٦٠٣م)، حتى استعـادة الأقجة تحت حكم مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م)، بعضاً من قيمتها، فإنها انخفضت (الأقجة) أكثر من مرة إلى أقل من (٤) حبات، هذا إلى جانب أن عهد عثمان الثاني (١٦١٨-١٦٢٢م)، عرف بشح نقدي خاص. ويبدو أن البارة قد هبطت قيمتها أكثر من الأقجة حتى غدت النسبة بينهما كنسبة (١) إلى (٣).

ويعزو «مانتران» سك البارة إلى أن انخفاض قيمة الأقجة دفع الحكومة العثمانية إلى إيجاد قطعة نقدية ذات قيمة صغيرة وأكبر من قيمة الأقجة، وتلعب دورها الذي لعبتـه في المـاضي. وهـو الآخـر لا يؤكد تاريخ إصدارها إلا أنه يشير إلى أنها غير «المؤيدي» أو البارة الصادرة في مصر. وأن تافيرنيه عادلها في سنة ١٦٦٠م بـ (٤) أقجة (Tavernier: P: 46)، وكذلك «هامر» في سنة ١٦٩٠م.

(٢) مثل «المؤيدي» في مصر وهو يعادل البارة (١٠٠ درهم من الفضة = ٢٥٠ قطعة بارة). وكان العامة يلفظون الكلمة «ميدي»، والأوربيون «مدين» وقد ذكر «بيلون لومانس» أن المدين كان يعادل ١,٥ أقجة، Belon le Mans: P: 159 ويذكر نيو بري في ١٥٨٣م أن (٤٠) مديناً تعادل دوكات كما أن قطعاً فضية أخرى من عهد سليمان، سكت في آمد وصور، وكانت تزن (٦١) حبة، و (٤٠) حبة، (الأقجة ١٠ حبات) وفي زمن محمد الرابع سك في حلب وبغداد قطع فضية تزن (٣٩) حبة و (٤٥) حبة.

(٣) (3) Braudel: PP: 418 - 419

إن كلمة «قرش» آتية من الصفة اللاتينية Grossus، ولقد أغدقت على أنواع مختلفة

١٠٩٩هـ (١٦٨٨م). وسك قرش جديد آخر في سنة ١١٠٨هـ، (١٦٩٦ - ١٦٩٧م)، تحت حكم السلطان مصطفى الثاني (١٦٩٥ - ١٧٠٣)، وقد نقشت عليه الطغراء. ومما ذكر يتضح أنه قبل عهد السلطان سليمان الثاني، لم يكن هناك قروش وطنية في الإمبراطورية العثمانية، وإنما كانت القروش المستخدمة هي من أصل أجنبي، وما يسك منها في تركية كان تقليداً لها: ولقد اكتفى الأتراك بطبع كلمة (صح) عليها ليسمح بتداولها[١].

ذاك بخصوص النقد الفضي الوطني في الإمبراطورية العثمانية، أما النقد الفضي الأوربي، فكان على عدة أنواع - فهناك أولاً إيكو الأسد، الوارد من هولاندة، ولقد عرف في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية تحت اسم «الأسدي قروش»، أو «الأسدي» أو «أرسلاني قروش». كما عرف كذلك تحت اسم «الأصلاني»[٢] ويطلق عليه السياح الغربيون اسم «أبوكيل»[٣]. ولقد كانت هذه القطعة بوزن وعيار سليمين، (وزنها ٥/٨ درهم، أي حوالي ٤٢٥ حبة)، وتعادل (٧٠) أقجة. ولقد لاقت نجاحاً كبيراً في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، واستفاد الهولانديون من انتشار نقدهم هذا، ليقيموا ويثبتوا تجارتهم في الليفانت، في نهاية القرن السادس عشر، وأوائل السابع عشر. ولكن أولئك الذين كانوا يدفعون ثمن البضائع التي يشترونها من الليفانت نقداً، بدؤوا تدريجياً وطمعاً في الربح بإدخال أرسلاني معدل أو

= من النقد الذي سكه بعض الحكام الأوربيين في القرن الثالث عشر. ولقد اتخذت الكلمة صوراً لفظية مختلفة بحسب الشعب الأوربي الذي ينطقها مثل «غروت Groat» و«غروس Gros» و«غروسو Grosso» و«غروشن Groschen» ومن اللفظة الأخيرة اشتق الأتراك التسمية. وكان «القرش» عند سكه يزن ٦ دراهم فضة وعياره ١٠٠٠/٨٣٣، ويعادل (١٦٠) أقجة.

-Belin. Op. Cit. P: 436-441.

(١) يذكر «بيلان Belin» معتمداً على المؤرخ التركي «نعيمة» قروشاً عثمانية أخرى سكت عام ١٦٢٨ و١٦٥٢م ومن المرجح أن هذه القروش قد قلدت فيها القروش الأوربية أما القرش الذي سك في عهد السلطان سليمان الثاني فكان عثمانياً في أصله ورسمه.

(٢) و(٣) انظر ص٣٢٤، هامش (٣).

«مـزيف»، بنسبـة ٣٠٪، وغالباً ٤٠٪(١). وغدا عملهم هذا شائعاً حتى اتبعهم به الإنكليز والفرنسيـون، والجنويون والبنادقة، وبشكل مفتوح إلى حدٍّ ما(٢).

ولكن على الـرغم من زيف الأصـلاني(٣)، فإن تداولـه لم يضعف في الأسواق، بل فضل على القروش المسكوكة في الدولة العثمانية نفسها، وكانت بعض المقـاطعات مثل قبرص وسورية ومصر، لا تقبل في التجارة إلا «أبي كيل»، والقروش الإشبيلية، وتحبذ الأول(٤). ولقد حاولت الحكومة العثمانية منـع «الأصلاني»، إلا أنها لم تعمل على سحب هذه القطع من التداول، وإحلال قروش جديدة محلها، لا خشية من الرأي العام الذي لم يكن ليثق بنقـده الـوطني، ولكن لأنها لم تكن تملك أربعـة ملايين قطعـة، كان من الضروري سكها لتوزيعها في الوقت الذي يسحب فيه الأصلاني من التداول (٥).

وإلى جانب «الأصـلاني» كانت هنـاك عملة فضية أخرى تتداول في المقـاطعـات العثمانية الأوربية والقسطنطينية، وهي «الإيكو» الألماني الذي

---

(١) (1) A. N. B1 376, f o 2, 3. septembre 1668. Cité par Mantran Op. Cit. P: 241.

(٢) (2) Relazion di p. Civrano. Bailo. (année 1682) - Barozzi & Berchet: Turchia II, 271

(٣) (3) Masson: P: 493

لقد كان «الأصلاني» في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وفي معظم الأحوال، لا يحوي نصف الفضة التي كان يحويها أصلاً، وكانت ممزوجة بالنحاس، ولذا فإن لونه يميل إلى الاحمرار، وهو أقرب إلى النحاس منه إلى الفضة.

(٤) (4) A. N. B1 381. lettre de Chateauneuf de 26 Novembre 1692

Vandal: Voyages du Marquis de Nointel... lettre de M. Nointel. Seide. 9 mars 1674.

وفيه يتكلم عن تشبث أهل طرابلس وحاكمها بالأصلاني، وعدم تقبلهم القروش الإشبيلية.

(٥) (5) Mantran: P: 241

تعرف عليه الأتراك أثناء تقدمهم في أوربة الوسطى، والذي توبع استعماله في المقاطعات المفتوحة، ولقد انتشرت هذه القطعة النقدية إلى حد ما في أنحاء الإمبراطورية، وكانت بوزن (٩) دراهم، ويبحث عنها لقيمتها، إلا أنها كانت أقل تداولاً من الأصلاني، ويسميها الأتراك «ريال»، أو «ريال غروش»، وعرفت في النصف الثاني من القرن السابع عشر تحت اسم «قره غروش»، أو «القرش الأسود»، الذي لا يحمر لصفاء معدنه(١).

والدليل على أن «الريال» لم يكن كثير التداول في الإمبراطورية العثمانية، أن التجارة بين النمسويين والأتراك كانت محدودة جداً، بل معدومة تقريباً. كما أن الوثائق العثمانية والأوربية لا تشير إليه إلا نادراً، وإذا ما وجد فإنه يكون في تجارة هنغاريا أو ترانسلفانية، أو أنه كان يجمع لقيمته الفضية(٢). ولكن لا بد من الإشارة هنا أنه على الرغم من قيمته، فإنه لم يكن يستخدم كنقد مرجع أو مقايسة، كما كان عليه حال الأرسلاني والقرش الإشبيلي، أو قطعة «الثمن».

وبالإضافة إلى الأصلاني والريال، تقوم «القروش الإشبيلية» و «المكسيكية»، وهي من بين جميع القطع النقدية الفضية أكثرها قيمة وقدراً. ويعادل القرش الإشبيلي (٨٠) أقجة، عندما كان الأصلاني يساوي (٧٠)، و(٩٠) عندما كان الأصلاني يساوي (٨٠)، و(١١٠) حينما وصلت قيمة الثاني إلى (١٠٠)، و(١٣٠) لما كان الأرسلاني يساوي (١٢٠)(٣).

ولاقت القطع الفضية الإسبانية نجاحاً كبيراً في جميع الإسكالات، وكان

---

(١) يظن أن كلمة «ريال» هي إسبانية الأصل Real ، وتعني (قطعة الثمانية). ويذكر «بيلان Bélin. P. 40 » أنه قد استخدمت الأسماء «ريال»، و«قره قروش» في سنة ١٦٤٢ لأول مرة.

(٢) (2) Tavernier P: 145 - Mantran. P: 242.

(٣) (3) A. N. B111.244. Mémoire de Septembre 1663

A. N. B1, 380. lettre de 22 avril 1687

يأتي بها التجار الإيطاليون من جنوة وليفورن وإيطالية الجنوبية. وكانت سلامتها من الغش وقيمتها، تجعلان التهافت عليها كبيراً. وإذا كان الفرنسيون ـ أو المرسيليون على الأصح ـ لم يعرفوا حتى منتصف القرن السابع عشر كيف يفرضون على الإسكالات في سورية إحدى قطعهم النقدية الفضية المشابهة، فإنه كان عليهم ليتاجروا في هذه البقاع أن يشتروا القروش، أو يحصلوا عليها بطريقة ما من إسبانية. وقد استطاعوا الوصول إلى هدفهم بفضل تبادلاتهم التجارية معها، وبذلك قامت دورة تجارية يحمل فيها التجار المرسيليون إلى إسكالات الشرق النقد الوارد إليهم من إسبانية وبه يشترون البضائع والسلع التي سيبيعونها بدورهم إلى الأوربيين، وبخاصة إلى الإسبان، مقابل قروش إسبانية[1] إلا أن التبادل قروش ـ بضائع لم يكن دائماً كبيراً، ليكوّن رأسمالاً متحركاً كافياً من القروش فالتجار إذن ملزمون أحياناً بشراء تلك القروش بشكل مباشر، وهذا ما كان يفعله الإيطاليون[2]، مما أدى إلى ارتفاع قيمة القروش الإشبيلية والمكسيكية، وأسهم في هذا الارتفاع كذلك ضعف وصولها من أمريكا إلى إسبانية، بسبب بعض الظروف الطارئة، كحرب الوراثة الإسبانية مثلاً[3]. ومن هذا يتضح أن التجار الفرنسيين والإيطاليين كانوا يعملون بربح أقل من الإنكليز والهولانديين، حتى أنه كان من الصعب على المنتجات الفرنسية أن تمكن لنفسها في الشرق، قبل نهاية القرن السابع عشر.

---

(١) (1) Mémoire de 1701, cité par M. Baehrel dans Mélanges. L. Febvre I. P: 307

(٢) (2) Pour les Francais. V. A. N.B 111 234. Mémoire... 1669
Pour les Italiens. V. A. N. B 111. 235 (lettre Dáoût 1686)

(٣) (3) Masson: P: 496.
لقد كانت تباع في مرسيلية للتجار بحوالي (٣) ليرات و٥ صول في الأيام العادية وارتفعت إلى (٤) ليرات أيام حرب الوراثة الإسبانية، وإلى (٦) ليرات و٣ صول عندما تضاعفت المراكب المنطلقة إلى الليفانت.

ولهـذا عمـل الفرنسيون هم الآخرون على إرسال قطعة «الثمن» إلى أسواق الليفانت، وقد عرفت هذه القطعة بسرعة نجاحاً كبيراً، وساعدتهم على تثبيت أقدامهم مؤقتاً. فبها لا يشترون بضائع الشرق فقط، وإنما قروشاً إشبيلية، ويلاحظ أنه في العشرين الأخيرين من القرن السابع عشر، غدا القرش الإشبيلي كالقرش المكسيكي، سلعة وليس نقداً. فمن ناحية قررت الحكـومـة العثمانية السماح بإدخال جميع العملات الأجنبية ما عدا القرش الإشبيلي الذي يجب أن يبدل بالقرش العثماني، والأشرفي الذهبي[1]، ومن ناحية أخرى، فإن بعض التجار ظل يحمل معه نقداً مزيفاً ـ على الرغم من قرارات المنع ـ ويستبدله بالقروش الإشبيلية التي كانت العملة المرغوبة في كل حوض البحر المتوسط[2].

ومن القطع الفضية الأجنبية كذلك «الزولوتا Zolota »، أو الـ« Isolette » وهي قطعة نقدية بولونية في الأصل، إلا أنها ما لبثت أن قلدت على نطاق واسع، لأن البنادقة[3] والإنكليز والهولانديين[4] سكوا مثيلاً لها، إنما من وزن أدنى. وأمام شعبيتها، فإن السلطان نفسه أمر بسك «الزولوتا قروش»، وإن لم تلق تقديراً من الشعب كما لقيته الزولوتا الأجنبية، مع أن الاثنتين من نفس العيار. وفي نهاية القرن السابع عشر، لم تعد الإيزوليتا العثمانية مقبولة في أي جزء من أجزاء الإمبراطورية، إذ الغيت في سنة ١٦٩٦-١٦٩٧م، وحلت محلها «زولوتا جديدة» مختومة بطغراء السلطان، وكانت «الزولوتا الأجنبية» تزيد ٤ بارات على العثمانية[5].

---

(١) (1) Mantran. P. 24.

وفي الواقع لم تستطع الدولة العثمانية تنفيذ قرارها.

(٢) (2) Ibid.

وهذا ينطبق كذلك على الأصلاني وقطعة الثمانية.

(٣) (3) A. N. B 111 244: Mémoire...1669

(٤) (4) Barozzi & Berchet. Relazione de P. Civrano. Turchia parte II. P: 245.

(٥) (5) Bélin: PP: 450-451 - Mantran: P: 245

لقد ثبتت قيمة الزولوتا العثمانية التي سكت في مطلع القرن الثامن عشر بـ (٩٠) =

وحـوالي منتصف القرن السابع عشر، اضطر التجار الفرنسيون أمام النقص في القـروش الإسبـانية إلى استخـدام قطعة نقدية سهلة المتناول، ليقوموا بمشترياتهم من الإسكالات، إذ أن الصادرات الفرنسية لم تكن كافية لتغطية المشتريات. ومن ثم استعملوا حوالي سنة ١٦٥٣م، قطعة فرنسية من فئـة الـ (٥) صول لاقت رواجـاً ضخـماً، وحلت محل قطعـة «الثمانية» أو «الثُمن»، والأسـدي الهولاندي، وجميع القطع الأجنبية الفضية الأخرى، حتى أن الأتراك اشتروها بمعدل ست قطع للإيكو (القرش)، أو ثماني على الرغم من أنها لا تعادل في الواقع أكثر من ١٥ ـ ١٧ للإيكو[1]، وكان التقدير الشرعي لها في بدء تداولها (١٠) أقجة كحد أعلى، إلا أنها كانت تباع فعلاً بـ ١٣ـ١٥ أقجة. ولما زادت كمية المتداول منها في الأسواق العثمانية، فإن قيمتهـا تنـاقصت، ولـلاحتفـاظ بالـربـح، لجأ الفرنسيون والهولانديون[2] والإيطاليون إلى تزييفهـا، حتى هبـطت كمية الفضـة فيهـا إلى حد كبير، ووصلت قيمتها إلى (١٠) أقجة، ثم إلى (٨)، فـ (٧) ، فـ (٥)، في سنة ١٦٦٩، أي إلى ١/٢٠ من القـرش[3]. وأحس الأتـراك بعمليات الغش النقدي التي تجري على نطاق واسع، وربما نبهوا إليها من قبل بعض التجار

= أقجة، أي $\frac{3}{4}$ القرش العثماني الجديد، أو (٣٠) بارة ومن ذلك أتى اسمها الجديد (أوتوزلوك Otuzluk) أي (٣٠ بارة). وكان عيار الإيزوليت ٦٠٠/١٠٠٠، وقيمتها حوالي ١٦٥٦م (٥٥) أقجة، بينما كان الأرسلاني يعادل (٧٥) أقجة.

(١) (1) Chardin. I. PP: 13 - 14 - saint - Priest: P: 295 - Paris: le Commerce de Marseille. P: 131
وكلهم يؤكدون أن ستاً منها تعادل قرشاً أو إيكو، بينما يذكر «وود» (ص ١٠٠)، أن ثمانية منها تعادل الإيكو.

(٢) (2) A. N. B 1 370 , f o 2, 3 septembre 1668
لقـد تاجـر الهـولانـديون على الـرغم من شهـرتهم بالأمـانة بالخمسة صول مثل الفرنسيين، وإنما دون ضجة وبسهولة أكبر، وكانوا يدافعون عن أنفسهم إذا اتهموا بأن هذا النقد المزيف لا يصنع في بلادهم، والأتراك يصدقونهم.

(٣) (3) Chardin. I.: PP: 13-14 - Wood: P: 101

الأوربيين، كالبنادقة والإنكليز[1]، لأنهم كانوا يجهلون في الواقع قيم النقد المختلف الذي يدخل أرضهم. «فقد كان التجار والجنود والشعب يعجبون بقطعة نقدية ما لشكلها أو منظرها، دون أن يهتموا باسمها أو قيمتها الحقيقية»[2]، ومن ثم أصدروا أوامرهم في حزيران سنة ١٦٦٨م، بمنع التجار في تركية من بيع أية سلعة إلّا بالقروش أو الإيكويات، ومن استيراد أو حمل أي نقد مزيف، كما حظر على المراكب التي تحمل نقداً مزيفاً تفريغ حمولتها. وأخذوا يزنون جميع القطع النقدية الواردة من الخارج، فإذا ثبت أن النقد المحمول مزيف، فإن الأمة كلها كانت معرضة للاضطهاد ودفع الغرامات[3]. وقد عملت الدول الأوربية من طرفها على منع حمل النقد المزيف إلى بلاد الإمبراطورية العثمانية، فكتبت غرفة تجارة مرسيلية مثلا إلى القناصل في الإسكالات، تحرم بيع النقود، وتأمرهم بزيارة المراكب عند وصولها، للتأكد من خلوّها من هذه السلعة[4]، وكذلك فعلت شركة الليفانت الإنكليزية التي طلبت من سفيرها وقناصلها فحص المال الوارد إلى تركية، على مراكب إنكليزية، بحضور الموظفين الأتراك[5] إلا أن تفتيش

---

(١) يستشم هذا مما ذكره «وود ص ١٠٠»، بأن شركة الليفانت شعرت بالخطر من جراء هذا النوع من التجارة الذي لم يكن فقط مساعداً للفرنسيين على تحقيق أرباح طائلة، وشراء البضائع بأرخص الأسعار، وإنما كان فرصة ذهبية للحكومة العثمانية كي تهدد جميع الجاليات الأوربية بموسم مصادرات وبلص. كما أن البنادقة كانوا يشكون باستمرار إلى الحكومة العثمانية من هذا الأمر، ويعلمونها بوصول المراكب الحاملة لهذا النقد المزيف.

Relazion di C. Querini, Barozzi & Bechet: Turchia II. P: 154 (1676)

(٢) (2) Masson: P: 453

(٣) (3) Wood: P: 100 - DÁrvieux. V. P: 568

(4) Correspondance de la Chambre. BB, 26. Lettre 12 sep 1653 - 14 Mai 1657 - I0 Mars 1662

(٤) قرار من البارلمان بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٦٥٧م، يحظر على جميع التجار والقباطنة والمراكب حمل القطع المسماة «إيزوليتا»، أو أي نقد مزيف، تحت طائلة مصادرة الأملاك والسجن.

(٥) يذكر «وود» أن الأتراك فهموا من قرارات شركة الليفانت بمنع النقد المزيف بأنها

السفن، والأوامر، والمصادرة، والبلص، لم تقطع دابر تجارة النقد المزيف، مما دعا الأتراك إلى أخذ احتياطات أشد وأقسى، وبخاصة في حلب، حتى غدا من الصعب جداً إدخال أي نقد مزيف إلى هذه الإسكلة. فجميع المال المتداول في التجارة أصبح يمر بأيدي الصرافين، أو وسطاء الصرف، وهم أفراد ماهرون جداً في معرفة أنواع النقد، وصحيحه من مزيفه، وغدت العادة المتبعة أن يجري البيع في حلب بوساطة أكياس مختومة بختم أولئك الوسطاء، المسؤولين عن نوع النقد الموجود تحت ختمهم ووزنه(1).

٣ ـ النقد النحاسي: لقد وجدت الدولة العثمانية نفسها أثناء حرب العصبة المقدسة (١٦٨٤ ـ ١٦٩٩)، ملزمة على سك نقد نحاسي، لندرة النقد السليم، ولانخفاض قيمة القطع الفضية الصغيرة التي أصبحت تحوي نحاساً أكثر مما تحوي فضة. ويظهر أن الدولة العثمانية قد عرفت قطعاً نحاسية قديمة، اختلفت أسعارها في القرن السادس عشر، بين ١/٨ الأقجة، والـ

= ستار محكم يستورد تحته النقد المزيف دون عقوبة. وغدا شكهم يقيناً عندما وصلت إلى حلب في سنة ١٦٧٧م، شحنة من (٢٠٠,٠٠٠) أصلاني جديد على ظهر قافلة إنكليزية. وقد أمر الصدر الأعظم بمصادرتها وفحصها، وعلى الرغم من ثبوت أصالتها فقد كلف الإفراج عنها (١٥,٠٠٠) أصلاني منها.

(1) AA, 365 - 10 avril 1699 - Masson: P: 495 - Gibb & Bowen. II. P: 58

(١) اتبعت الحكومة العثمانية طريقة فريدة في هذا المنحى. فالنقد لديها كان أكياساً بمحتويات مختلفة أو (صرة). فالذهب كان يوزن ويعبأ في أكياس، ويختم ويوضع في الخزينة، ثم يوزع على من يجب. وقد اختلف محتوى الكيس من سلطان إلى آخر، ففي حكم محمد الثاني وبيازيد الثاني كان كيس الفضة يضم (٣٠٠٠٠) أقجة، وكيس الذهب (١٠,٠٠٠) فلوري، وفي زمن سليمان القانوني، كان كيس الفضة يحوي (٢٠,٠٠٠) أقجة، وقد ارتفعت الكمية من منتصف القرن السابع عشر إلى آخره إلى (٤٠,٠٠٠)، ثم إلى (٥٠,٠٠٠) وكانت قيمة الأكياس تختلف من مقاطعة إلى أخرى وللأكياس أنواع منها الكيس الرومي، والديواني، والمصري، وغيرها.

١٦/١ منها[1]. وقد عادت الحكومة العثمانية في (١٦٨٧ ـ ١٦٨٨م)، (١٠٩٩هـ) إلى سك عملة نحاسية أسمتها «المانغير Mangir »، وهي نفس التسمية التي أعطاها إياها «بيلون لومانس» في القرن السادس عشر. ولكن صعوبات الحرب أسقطت فجأة وبقسوة قيمة المانجير حتى غدا لا يساوي بين يوم وليلة سوى عشر قيمته[2]، ولم يلبث أن سحب من التداول. ولقد سكت مانجيرات أخرى، لم يكن حظها أفضل من السابق، ومع ذلك فإن سك العملة النحاسية لم ينقطع، وتؤيده الوثائق التركية التي تبين الحاجة المتواصلة إلى النحاس في دار الضرب، كما تشير إلى أنه سمح للفقراء بدفع التزاماتهم المالية، كالعشور أو غيرها بالمانجير.

ومن دراسة أنواع النقد السابقة، يتبين لنا أن الإسكالات الشامية في القرنين السادس عشر، والسابع عشر كانت تعج، بالقطع الفضية، من أصول مختلفة، أما الذهب، فكان نادراً أو أنه كان يجمع ويخزن أو ينقل إلى الهند والشرق الأقصى، ولم تكن الدول الأوربية لتدفع ثمن مشترياتها بالذهب، لأنها كانت هي الأخرى تخبئه لاستخدامات أخرى في بلادها.

وعلى الرغم من أن السماح للنقد الأجنبي بالدخول إلى الدولة العثمانية، كان يسهل أعمال التجار الأوربيين، إلا أن كثرة تنوعه كانت إحدى الصعوبات التي يصطدمون بها. «فالقروش الإشبيلية نفسها، لم تكن ذات شكل منتظم، ومن ثم كان من الضروري التمييز بين القروش الصغيرة والقروش الثقيلة، التي كانت بالطبع ذات قيم مختلفة، كما يجب ألا تخلط هذه

---

(١) يشير «بيلون لومانس» إلى وجود ال Mangoures ويعرف بأنه قطعة من النحاس الصافي، و (١٦) واحدة منها تعادل أقجة. Op. Cit. P. 159
ولكن «تافيرنيه» (ص ٤٥)، يؤكد أنه لم يشاهد أي نقد نحاسي في جميع أنحاء الأمبراطورية.

(2) Mantran: P: 247

(٢)
وقد أعطى المانجير اسماً آخر، هو «الفورلوبس» أو «الفلس»، وكان يعادل في سنة ١٦٨٨م، أثناء قنصلية دارفيو في حلب $\frac{1}{12}$ من الأقجة. D'Arvieux. VL. P. 445

القطع بالقرش العثماني المتداول، لأنه أقل قيمة من القرش الحقيقي. . إن الاختلاف في قيمة القروش سبب مشكلات كثيرة من ناحية تنظيم الحسابات، أو دفع الأجور، أو صرف الغرامات وتحصيلها»[1]. . ويضاف إلى صعوبة تعدد العملة، الهبوط الذي أصاب النقد العثماني نفسه، نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية، التي كانت تعانيها الدولة العثمانية، والحروب التي تشنها في أوربة وآسية، وبخاصة في القرن السابع عشر. فقد تعرضت الأقجة لانخفاض أول سنة ١٥٨٤، وثانٍ في سنة ١٦٤٠م، وعملت الحكومة على تثبيت قيمتها حتى سنة ١٦٦٩م[2] تقريباً، ثم تدهورت حتى تلاشت في نهاية القرن، وكذلك هبطت قيمة «القرش» بالنسبة إلى الدوكات البندقي في سنة ١٦٤٠م، (١/٣ تقريباً)، وفي سنة ١٦٦٩م (١/٤ بالنسبة إلى السابق)، ثم ثبت حتى نهاية القرن الثامن عشر[3]. فهذه التذبذبات المالية التي كانت تعكس الوضع السياسي المقلقل للدولة العثمانية، من اضطرابات داخلية يقوم بها الانكشارية بين وقت وآخر، وحياة بذخ وترف يعيشها السلطان المتهاوي وجواريه، وحروب طاحنة مع الدولة الأوربية وبخاصة البندقية والنمسة، كانت لا بد أن تترك أثرها في التجارة الخارجية للدولة العثمانية ومقاطعاتها، وبالتالي أثرها في تجارة الجاليات الأوربية.

ولكن يجب ألا تقع مسؤولية الحالة الاقتصادية المتدهورة للدولة العثمانية في القرن السابع عشر على عاتق العثمانيين أنفسهم فحسب، بل لا بد من إشراك التجار الأوربيين بالأمر. ففتح الدولة العثمانية أبوابها واسعة أمام النقد الأجنبي، الذي كان الشعب يتهافت عليه ويقدره أكثر من النقد الوطني،

---

(١) (1) Masson: P: 497

(٢) (2) Mantran: P: 249

A. S. V. Bailo a Constantinopli... Dispacci, Alvise Contarini, f a 121 , n o 191, 13 Juin 1640 - n o 198, 11 août 1640, et fa 122, no 5, 19 Janvier 1641

(٣) (3) Mantran: P: 249

خلق «تجارة نقد» «لعب فيها الأوربيون دور الرابح والمستفيد على حساب الدولة المتدهورة. وعلى الرغم من محاولات الدولة منع دخول هذا النقد، ومساعيها لإحلال عملتها مكانه، فإنها لم توفق، وقد استغل الأوربيون الظروف العصيبة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، وعدم ثقة الأهالي بنقدهم الوطني، واندفاعهم نحو اقتناء الأجنبي، ليغيروا نمط تجارتهم. فأخذوا يشترون من الإمبراطورية العثمانية بضائع أقل مما كانوا يفعلون سابقاً، وبالمقابل يكثرون من تصدير بضائعهم المصنوعة إليها. وساعدهم على ذلك نمو الصناعة في بلادهم، والأمن المتزايد على المراكب التجارية، وركود الصناعات الشرقية. وبثمن البضائع المصدرة إلى إسكالات الشرق، كانوا إما يشترون سلعاً وبضائع لتصديرها إلى أوربة، أو يحتفظون به نقداً سليماً غير مزيف[1]، وبه يعودون فيشترون بضائع أخرى من الغرب. ولما كانت منتوجاتهم الصناعية لا تكفي للحصول على النقد المطلوب، فإنهم أخذوا يحملون النقد نفسه، لا سيما وأن الأقجة ضعفت قيمتها، وازدراها الشعب، وكان الربح مغرياً. ونتج عن ذلك تسرب الفضة والذهب لا إلى الغرب فقط، وإنما إلى الشرق أيضاً، إلى فارس والهند، لأن القوافل كانت تحملها لتشتري بها من بلاد المحيط الهندي. وهكذا أصبحت الإمبراطورية العثمانية وإسكالاتها معبراً للفضة، ومنطقة تشتيت وبعثرة لها. وربما يقول قائل إنه كان بامكان الدولة العثمانية الحصول على الذهب والفضة من مصر ومن الجزيات، ومن استثمار مناجم الفضة في الأناضول ومقاطعات الروملي، ولكن الواقع يوضح أن أزمة الفضة قد استفحلت بسبب نضحها عن طريق الجاليات الأوروبية، فاضطرت إلى خلط نقدها بالنحاس أكثر فأكثر ثم استعمال النقد النحاسي.

وليست عملية نقل النقد من الإمبراطورية العثمانية إلى الشرق والغرب هو السوءة الوحيدة للتجار الأوربيين، وإنما يضاف إليها حمل النقد الأوربي المزيف إلى الإسكالات، وإغراق الأسواق به حتى اهتز وضع الدولة

(١) (1) Tavernier: Lex six Voyages. T.I. P: 270.

الاقتصـادي. ولا تظهر إشارات صريحة في الواقع إلى النقد المزيف إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، أي حوالي ١٦٦٨ و١٦٧٠، حينما شرعت الـوثائق الفرنسية والبندقية تتكلم عن الموضوع صراحة، وبخاصة عندما أمر الباب العالي بمنع إدخاله. ويبدو أن تجارة النقد وصلت حدها الأقصى بين سنتي ١٦٥٥م و١٦٦٥م. فنجاح قطعة الـ(٥) صول، دفعت تجاراً فرنسيين إلى سك قطع مزيفة منها. ولم يكن الفرنسيون وحدهم في هذا الميدان ـ كما ذكرنا سابقاً ـ فالهولانديون وهم مشهورون بأنهم تجار شرفاء، وهـذا ما رفـع مقـامهم في الإسكـالات، كانوا يتاجرون بالنقد الهولاندي والفـرنسي على السواء[1]، وبذلك كان ربحهم مضاعفاً بتصديرهم السلع والبضـائـع، وبتجارة الأرسلاني. أما الفرنسيون فإنهم لم يكتسبوا السمعة الطيبة، التي كانت للهولانديين، ولم يتمكنوا من تثبيت بضائعهم، ومن ثم اندفعوا في تجارة النقد التي سمحت لهم بالشراء من إسكالات الشرق، «فلم يسمـح للفـرنسيين بإحضـار القصـدير والـرصـاص، ولم ترض أجواخهم الأتراك، فاضطروا للحصول على الربح المطلوب بأن ينقلوا النقد، ولا سيما قطع الـ (٥) صول المزيفة، بنسبة ٨٠٪ و١٠٠٪... وكانوا يربحون من إدخالها ٥٠٪ ـ ٦٠٪، وبالتالي فهم لم يكونوا يكترثون بما قد ينجم من ربح من بيع البضائع المصدرة إليهم»[2].

وهكذا تكونت شبكة من مزيفي النقد، وتجار السوق السوداء، والتجار الذين لا ضمير لهم، يعملون بين الشرق وفرنسة. فبوساطة النقد المحمول من الإسكالات كانت تصنع عملات مزيفة في دور الضرب، التي لا تخضع لمراقبة الحكومة الملكية، أو غرفة تجارة مرسيلية، وذلك في «دومب Dombes» واورانج وأفينيون. وكانوا يستخدمون في صنعها كذلك فضة إسبانية، التي يحصلون عليها إما بطريقة مشروعة، أو بالسوق السوداء، وكانت متوافرة في أسواق باريس ومونبلية وبوردو وليون[3]. وكانت ترسل القطع بعد سكّها إلى

---

(١) و(٢) (1), (2) A. N. B 1 376, F o 2 -

(٣) (1) R. Paris: Op. Cit P: 131

مرسيلية، حيث كان التجار يبعثون بها إلى عملائهم في الإسكالات، علماً بأن تصدير النقد الفضي من فرنسة كان ممنوعاً نظرياً[1]. إلا أن مذكرة عن تجارة الشرق تشير إلى أنه، «إذا لم تغمض العيون، وتترك الحرية لهذه التجارة، فإنه لن يستطاع شراء آلاف الأنواع من البضائع والسلع المفيدة، التي تشكل الوارد الرئيسي لجمارك جلالته»[2]. وخلاصة القول، إن هذه التجارة مع أنها لم تكن مشروعة بالنسبة إلى فرنسة فإن الحكومة غضت النظر عنها. ففي سنة ١٦٧٧م، تمنى «نوانتيل» سفير فرنسة ألا يأتي إلى الإسكالات، إلا سيكانات (دوكات) من «دومب»، على أن تكون «مسكوكة تحت إشراف جلالته، ومراقبة الموظفين الذين عليهم منع تخفيض عيارها»[3]. وبعد سنتين كان رأي حاكم البروفنس قاطعاً ورسمياً، حينما قال: «يجب أن يتم الاقتناع بأن تجارة المرسيليين في الليفانت تحمل ذهباً وفضة إلى فرنسة، أكثر مما تخرج منها، وإذا انقطعت تجارة النقد هذه، فإنها ستنتقل إلى أيدي الإنكليز والهولانديين»[4] لأن الفرنسيين ليسوا وحدهم في هذه التجارة، وإنما يعمل في ميدانها ـ كما ذكرنا ـ الهولانديون[5] والإنكليز والجنويون، وربما البنادقة الذين لم يثبت قيامهم بهذه التجارة، أو على الأقل ليس بصورة مباشرة. إذ كان لديهم صعوبات سياسية مع الباب العالي، لا تشجعهم على إضافة أخرى على مستوى العلاقات الاقتصادية. ولكن لا

---

(١) (1) A. N. B 111 125, f o 84

(٢) (2) A N. B 111 234, Mémoire Pour le Négoce du Levant - 1669

(٣) (3) A. N. B 1 377, 5 juin 1677

(٤) (4) R. Paris: OP. Cit. P: 135

(٥) كان قنصل هولاندة في أزمير «سيزار فرانسوا» على اتصال مع السيد «كورنيه» من ليفورن، وكان يصنع في ماسا Massa على الأرض الطوسكانية جميع أنواع النقد المتداولة في الامبراطورية العثمانية، ولكن الغش كان كبيراً وفاضحاً، لدرجة أن الأتراك كشفوه، وكان من المنتظر معاقبة القنصل لو لم يفر، واستعيض ببلص قيمته (٤٠,٠٠٠) قرش.

A. N. B 111 234, Mémoire ole 1669.

أحد يمكنه أن ينفي أن اليهود في البندقية وإسكالات سورية لم يعقدوا صفقات مماثلة ولم يعملوا مع يهود ليفورن. وفي الحقيقة ليس في الوثائق الفرنسية أو البندقية ما يشير إلى تجارة البنادقة بالقروش، بل على العكس فيها إعلان عن أنفسهم بأنهم شرفاء، وبالتالي فهم يهاجمون التجار الذين يقومون بهذه التجارة[1].

لقد كانت جنوة ولشبونة في أوربة هما منطلق هذه التجارة غير المشروعة، أما أماكن السك، فكانت في «ماسا» و«لوك» و«موناكو» و«جنوة» و«ليفورن»، وكانت تستخدم لهذا الغرض الفضة الإسبانية المهربة من قادس وبرشلونة. ولقد بزَّ الجميع الجنويون، فالاتهام يترى عليهم من كل صوب، مما أدى إلى خلق صعوبات لهم قرب الحكومة العثمانية[2]. ولم تستطع هذه الأخيرة لضعفها وعدم وجود وسائل كافية لديها أن تفعل شيئاً سوى أنها حاولت أن تقنع الأوربيين بتجارة شريفة للنقد. وهكذا ورد في الامتيازات الممنوحة للجنويين بألا يضطهدوا أو يضايقوا، إذا أرادوا تحويل نقدهم الذهبي والفضي الصحيح إلى أقجات[3]. ولكن لا أحد كان يرى فائدة ما من تبديل العملة الصحيحة بعملة البلد الرسمية، فالسوق السوداء والنقد المزيف يقدمان أرباحاً لا حد لها، ولم يكن أحد من التجار الأوربيين يفكر بتضحية مصلحته على مذبح الخزينة العثمانية.

وكلما اقتربنا من نهاية القرن السابع عشر، كانت تجارة النقود تتضخم، حتى لم يعد يصدر النقد الفضي، أو الفضي النحاسي فقط، وإنما النحاسي كذلك، أي «المانغير» وبكميات كبيرة، وترابط تجار مرسيلية مع تجار في الإسكالات للقيام بهذه التجارة[4]، مما أدى بالتالي إلى انخفاض قيمة

---

(١) (1) Relazione di C. Quirini. (1676) Barozzi & Berchet. Turchia II. P: 154

(٢) (2) Hammer XII: P: 37

(٣) يرجع إلى الفصل الثاني ص ١٢٠

(٤) (4) Mantran: P: 268.

المانغير، من أقجة واحدة في سنة ١٦٩٠م، إلى ١٠ الأقجة في سنة ١٦٩٢[1]. ولم تكن ضحية تلك الانخفاضات في قيمة النقد سوى الفئات الدنيا من الشعب كصغار الصناع والتجار، ، والمأجورين الذين لم يقلقوا على طعامهم ولباسهم فقط، وإنما من الضرائب المختلفة التي كانوا يلاحقون بها، ويطلب منهم تسديدها بالنقد الفضي الصحيح. وكان من الممكن أن يولد الضغط الاقتصادي هذا إنفجاراً سياسياً كثورة سنة ١٦٦٩م، التي قامت لإنهاء حرب كاندية، إلا أن سياسة الإرهاب وإغداق الوعود، كانت تمنع انتشار التذمر وتفشيه.

ويجب ألا يغرب عن بالنا في بحث النقد هذا، قضية الشيكات أو الحوالات Lettres de Change ، وقد سادت أوربة في القرن السادس عشر، إلا أنها لم تنتشر إنتشاراً واسعاً في هذا القرن، في إسكالات الشرق. وبذلك كان التاجر الأوربي قلقاً دائماً على ماله، ولا يحتفظ في الإسكالات إلا بجزء ضئيل منه، خشية النهب. وكان يضطر في أحيان كثيرة إلى الاستدانة، لعقد صفقاته التجارية بفوائد هلالية، تصل أحياناً إلى ٤٠٪ أو أكثر، وكان الفرنسيون والبنادقة هم أكثر الأوربيين سيراً في هذا الطريق[2]، وأكثر تعرضاً للإفلاس.

إلا أن الشيكات والحوالات، إذا كانت محدودة الانتشار في القرن السادس عشر، فإنها ازدادت في القرن السابع عشر، حتى أن «دارفيو»، يشير إلى «أن التجار في صيدا في سنة ١٦٥٨، لم يكونوا يحملون كثيراً من النقد، وإنما حوالات في معظم الأحيان أو بضائع»[3]. وفعلاً لقد وجد أن الشيكات أو الحوالات أكثر تسهيلاً للعمليات التجارية، إذ أن تنقلها من مدينة إلى

= مثل «ماتيو فابر»، وهو صراف من مرسيلية، أصبح مديراً لشركة البحر المتوسط، وتمكن هو وأخوه من تجميع أرباح ضخمة فبـ (١٠,٠٠٠) إيكو، تمكنا من الحصول على (٦٠,٠٠٠) إيكو، وكانا يبعثان بالنقد النحاسي من موناكو.

(١) (1) ibid: P: 268

(٢) (2) Braudel: P: 263 - A. N. Aff. Etr . B 111 234. Mémoire sur le Commerce du levant

(٣) (3) DArvieux: I. PP: 435

أخرى، لا يعرض صاحبها عبر الطرقات غير الآمنة للسلب والنهب، ولا يثقل حملها لأنها ورقة محدودة. ولكن الحوالات كانت تعرض صاحبها لمشكلات عدة، ناجمة عن تعدد النقد واختلاف قيمته بين فترة وأخرى[1].

ولم تكن الشيكات أو الحوالات لتحول إلى مصارف، وإنما إلى تجار أُخر، أو عملاء في مدينة أخرى، لأن البنوك لم تكن معروفة في الدولة العثمانية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر[2]، لنهي الدين الإسلامي عن الربا،

---

(١) لقد حاول حكام الدولة العثمانية في الإسكالات استخدام الحوالات لنقل ما لهم من مدينة إلى أخرى ضماناً لها من النهب، وقد طلب حاكم صيدا من أحد التجار الفرنسيين أن يعطيه حوالة بقيمة (٧٧٠٠) أصلاني هولاندي، (وهي تعادل ٧٠٠٠ قرش تقريباً)، ووعده التاجر بموجب عقد لدى القاضي أن تدفع له ريالات إسبانية: فعندما قدم الحاكم الحوالة إلى القسطنطينية دفع له التاجر المطلوب، ولكن الريال لم يعد يساوي آنذاك الأصلاني، أي ضاع على الوالي ما يقارب الـ (١٠٠٠) إيكو، مما دفعه إلى الانتقام من التاجر الذي أعطاه الحوالة.

DÁrvieux. I. PP: 431 - 433

(٢) والدليل على ذلك أن الأمير فخر الدين المعني كان جاهلاً بها وبنظمها. ويذكر الأمير حيدر الشهابي في تاريخه (ص ٦٤١)، عن فخر الدين وزيارته لطوسكانية أنه دخل إلى البنك ولم يكن قد رأى بنكاً في حياته، ولا سمع عنه. ويضيف أن نظام البنك في تلك الأيام، كان كلما زاد شيء من المال بيد إنسان يدفعه إلى البنك، ويأخذ سنداً به، فيتاجر البنك بالدراهم، ومهما ربحت فلصاحبها نصف الربح. غير أنه إذا أراد أحد إستجرار ماله من البنك فإنه لا يمكنه ذلك، لأن الذي يدخل البنك لا يعود يخرج منه، ولكن أرباحه تصل إليه وإلى نسله من بعده. ويسلف البنك الدراهم لكل من رغب في استلافها، على شرط أن يضع رهناً يزيد الثلث عن قيمة الدراهم المستلفة.

ويذكر عادل إسماعيل خطأً بأنه لم يجد في الوثائق العديدة ذكراً للشيكات أو الحوالات، قبل التقرير الذي قدمه «بولار Poullard»، قنصل فرنسة في طرابلس، في ١٢ مايو سنة ١٧٠٤م، وشرح فيه أثر الحوالات في التجارة السورية، بينما رأينا أن دارفيو قد أشار إليها.

A. Ismail: P: 146 - A. N. B[1] 1114

والمصارف كانت نمطاً من أنماطه. ولكن هذا لا يمنع أن اليهود كانوا يقومون بدورها في جميع الإسكالات، بطريق غير رسمي أو منظم.

د ـ الوسائل العملية للتبادل التجاري:

الملاحة: إن القسم الأعظم من تجارة الأوربيين، كانت تجري بطريق بحرية، هدفها الإمبراطورية العثمانية، بجميع إسكالاتها، وبخاصة موانىء بلاد الشام. أما الطريق البرية التي يمكن استخدامها من قبل الأوربيين، فهي التي تنطلق من موانىء دالماسية، من راغوزا وسبالاتو، وكاتارو. وكانت تستخدم لنقل محدود من البندقية وراغوزا، ومن المحتمل أن أمماً أخرى حاولت استعمالها[1].

وإذا كانت شبكة المواصلات البرية العثمانية قد أثارت في القرن السادس عشر إعجاب الأوربيين[2]، فإنها كانت مخصصة لنقل الجيوش التركية، وقوافل التموين الوافدة من المقاطعات البلقانية باتجاه العاصمة. ولقد كان الانتقال البري عادة معرضاً لأخطار قطاع الطريق، وعدم استتباب الأمن والسلام، كما كان بطيئاً. ومن ثم يمكن القول: إن الانتقال بالقوافل من أوربة إلى العاصمة العثمانية، فسورية وإسكالاتها، كان ضئيلاً، مع العلم أن طرق القوافل كانت موجودة ونشيطة بين العاصمة والإسكالات، ولكنها لم تكن لتستخدم من قبل التجار الأوربيين إلا ما ندر.

وهكذا كان اعتماد التجارة الأوربية على الطرق البحرية، أوسع مدى من اعتمادها على البرية. وقد كانت السفن الأوربية تنطلق من موانىء الدول الأوربية إلى البحر المتوسط فتخرج من موانىء إنكلترة وهولاندة وبعض موانىء غرب أوربة، وتعبر مضيق جبل طارق، ثم تندفع في البحر المتوسط. هذا بالنسبة للتجار الإنكليز والهولانديين، وبعض الفرنسيين. أما التجارة الفرنسية الواسعة والحقيقية، فكان منطلقها مرسيلية، إذ كانت المدينة

---

(١) (1) Mantran: P: 589

(٢) (2) Braudel: P: 244

الفـرنسية الأولى التي سيطرت على تجارة فرنسـة في الليفـانت وفي سورية بخـاصـة. وإلى جانب تلك المراكب والسفن التجارية الكبيرة والصغيرة، كانت تقوم مراكب وسفن الدويلات الإيطالية، المندفعة من جنوة وليفورن والبنـدقية، والسفن الـتركية واليونـانية المنبعثـة من موانىء الإمـبراطـورية العثمانية. وبذلك كان البحر المتوسط الشرقي يعج بمختلف أنواع السفن والمراكب، في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وليس لدينا في الواقع معلومات كثيرة عن التطور الذي طرأ على السفن في القرن السادس عشر[١]. ولكن يمكن القول: إنه لم تحدث ثورة كبيرة في النقليات البحـرية، في هذا القـرن، في البحـر المتـوسط، فنفس المراكب السابقة بقيت كما هي[٢]، ولم تكن مراكب البندقية بخاصة لتتجاوز حمولتها (٥٠٠) طونو وإن كان هناك بعضها بحمولة ألف طونو إلا أنها نادرة [٣] وقد ازدادت عدداً في النصف الثـاني من القـرن السـابع عشر، ولا سيما في المحيط[٤]. وقد تمكنت هذه المراكب الكبيرة من الانتصار على الصغيرة، لا في المحيط فحسب، وإنما في البحر المتوسط كذلك، حيث كانت تأتي إلى مراكز تخزين البضائع في الإسكندرية وطرابلس والإسكندرون. وقد نجحت هذه المـراكب في التغلب على صعوبة الطريق بقوة مدفعيتها، وعلى الشتاء والعـواصف ببنائها المتين. أما «الغليون Galion»، الذي كان سفينة كبيرة الحجم، فهو عنصر مميز في تجارة البندقية في العصور الوسطى، وكان وسيلة الاتصال الرئيسية بموانىء سورية، ومصر والبحر المتوسط، والأسود وأوربة

---

(١) انظر: (1.) Voir lane: Venetian ships and ships builders of the Renaissance

(٢) (2) Braudel: P: 242

(٣) (3) Daru: Op. Cit. (Extraits.. Par L. Mesnay).

يشير «دارو» إلى أن البندقية كانت ترسل سنوياً (٢٠-٣٠) سفينة من حمولة (١٠٠٠) أو (١٢٠٠) أو (٢٠٠٠) طونو، مما يناقض قول بروديل المذكور أعلاه، ولعله يقصد القرن السابع عشر، لا السادس عشر.

(٤) (4) Braudel: P: 249

الغـربية[1]. وحتى سنـة ١٥٦٩م، كان هنـاك غليونـان يقـومـان برحلة الإسكندرية وبلاد الشام، وربما امتد عملهما إلى أبعد من ذلك زمناً[2]. ولقد كانت المـراكب المستخـدمة لرحلات سورية بصورة عامة بحمولة (٦٠٠) طونـو، إلا أن هذا لا يمنع من وجود سفن بندقية بحمولة (٩٧٥) طونو، و(٦٠) قطعة مدفعية[3]. ولكن يلاحظ بعد سنة ١٥٧٩م، عودة إلى المراكب الصغيرة، لأنه ليس باستطاعة الفرد الواحد بناء الكبيرة، لتكاليفها الباهظة أولاً، ولأن الصغيرة أسرع حركة ثانياً. حتى أن سبباً من أسباب ازدهار تجارة مرسيلية بعد سنة ١٥٧٠م، كان اعتمادها على الفلك الصغيرة ذات القدرة على الفرار والتملص من القراصنة بسرعة وخفة[4]. ولا يعرف بالضبط حمولة المراكب المرسيلية، التي كانت تنتقل إلى موانىء سورية، ولكن قنصلاً بندقياً في سورية يشـير إلى أنها بحمـولـة (٤٠٠ بوتي Botti)، (البـوتي نصف الطونو)[5]. أما المراكب الإنكليزية، فتتراوح حمولتها بين ٢٥٠ ـ ٦٠٠ طونو، وتحمل طاقماً يضم بين (٣٥ ـ ١٠٠) رجل[6]. بينما حددت الجمعية العمومية الهولاندية في سنة ١٦٥٢م، حمولة المراكب الفلمنكية بـ (١٨٠) Lasts على الأقل، أو (٣٦٠) طونو، وسلاحها بـ (٢٤) مدفعاً، وعدد رجالها بخمسين رجـلاً. وكـانت بنية هذه المـراكب أفضـل من بنية الفـرنسية، فقـد أنزل الهولانديون ـ كما قال السائح «بولة» ـ، مراكب كبيرة تحمل من البضائع ثلاثة أضعـاف ما تحمله المراكب الفرنسية دون أن يكونوا بحاجة لعدد أكبر من

---

(١) (1) Galibert: Histoire de la République de Venice. PP 177 - 178

كانت البنـدقية ترسـل سنـوياً عدة أسـاطيل تجارية، مؤلفـة من مراكب كبـيرة (غليونـات)، وهي مراكب حكـومية إلى مختلف المناطق. (٢) إلى موانىء البحر الأسود (كافا وطرابزون) ـ (١) إلى القسطنطينية وموانىء اليونان ـ (١) إلى سواحل سورية وآسية الصغرى ـ (١) إلى إسبانية وشمالي إفريقية. ـ (١) إلى مصر ـ (١) إلى الفلاندر وإنكلترة.

(٢)، (٣) (2). (3) Braudel:P: 254 - 255

(٤) (4) ibid: P: 257

(٥) (5) ibid: P: 257 - 258

(٦) (6) wood: P: 209

الرجال لقيادتها. لقد ركبت بحيث تكون عريضة جدا من وسطها، وضيقة في جزئها الأعلى. وضيقها النسبي في هذا المكان، جعلها لا تحتاج إلا لمساحة صغيرة من الأشرعة، ولعدد قليل من الأشخاص لقيادتها. وعلى عكس ذلك، كانت المراكب الفرنسية، التي تتسع من الأسفل إلى الأعلى، ومن ثم تتطلب أشرعة أكبر، وبحارة أكثر، على الرغم من أنها أصغر حجماً. وفي الحقيقة لقد كان الفرنسيون مجبرين على بناء مراكبهم بهذه الصورة، ليكون انطلاقها أسهل، وفرارها أمام القراصنة أسرع[1].

ولقد كانت المراكب تندفع في البحر المتوسط، من مضيق جبل طارق ومرسيلية وجنوة وليفورن والبندقية وراغوزا وسبالاتو، وتتجه نحو شبه جزيرة المورة وكريت. ومن هنا تتوزع الطرق البحرية نحو جزر الأرخبيل والقسطنطينية وأزمير والإسكندرون. وكان الإنكليز والهولانديون والفرنسيون والبنادقة، يتوقفون عادة في كريت، أو في إحدى جزر البحر المتوسط الشرقي، كقبرص مثلاً للاستراحة. وقد كان العرف أن تستخدم كل أمة أوربية نفس القباطنة، وعلى نفس المراكب، بل إن بعضها كالبندقية كان يضع شروطاً قاسية للقبطان[2]. وفي الواقع أن كل من يقوم برحلة بحرية إلى الإسكالات، كان يجب أن يعرف شروط الملاحة في البحر المتوسط الشرقي، ومن ثم فإن معظم القباطنة كان من محترفي النقل البحري، الذين لا تعتبر حوادث الملاحة بالنسبة إليهم مفاجآت.

وكان أكثر ما تخشاه المراكب هو القرصنة، وللتغلب على خطرها استخدمت بعض الدول المتاجرة نظام «القوافل»، مثل إنكلترة وهولاندة،

---

(1) Poullet: Nouvelles Relations du Levant.. II. PP: 28 - 29 (١)

(٢) لقد كان يشترط في قباطنة المراكب البندقية أن يكونوا من النبلاء، وكان لهم مكانة كبيرة، ويعتبرون الأوصياء على التجارة في الموانىء التي ليس فيها قنصليات.

(2) Berchet: P: 37. CapitXXXVIII.

وكان يضاف إلى كل مركب بندقي نبيلان في العشرين من عمرهما، ليتدربا على الملاحة والتجارة في آن واحد.

ولفترة معينة فرنسة والبندقية، إلا أن التنافسات بين القباطنة أظهرت بأن هذا النظام لم يكن صالحاً تماماً. فقد كانت شركات التجارة التي اقترحته تفضل في الحقيقة أن تجري حكوماتها مفاوضات مع ما كان يسمى بـ «النيابات البربرية»، (المغرب العربي) حيث كان بحارتها يهاجمون المراكب الأوروبية، لتصل إلى اتفاقات توقف هجوم بحارتها على السفن الأوروبية. وفعلاً أثمرت تلك المفاوضات في أواخر القرن السابع عشر، وتم التنازل تدريجياً عن نظام القوافل المحروسة، ورجعت معظم الدول إلى الملاحة الفردية، التي كانت تدر أرباحاً أكبر، لأنها تعتمد على المبادأة الفردية، والحافز الشخصي.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن حرية الملاحة لم تكن مطلقة بالنسبة لمختلف الدول، أي أن كل دولة أوربية كانت تقيد ملاحتها بشروط، ففي البندقية مثلاً كانت الملاحة الخاصة تحت إشراف الدولة، فلا أحد في البندقية يمكنه أن يجهز مركباً، أو يرسل سفينة إلى أية جهة، دون تصريح خاص، كما كانت تحرم على البنادقة استئجار مراكب من مكان آخر لتجارة الليفانت، أو بيع مراكب لأحد. فجميع المراكب تصنع في البندقية[١]، وجميع البضائع تحمل على سفن بندقية، ولا يسمح بالتجارة على المراكب الأجنبية إلا في حالة الحرب فقط[٢].

أما المراكب الإنكليزية المنطلقة إلى الليفانت، فكانت تخضع لتعليمات شركة الليفانت. وكانت هذه الأخيرة في بادىء الأمر تستأجرها من أصحابها، ثم غدت تقوم هي ببناء بعض المراكب بالإضافة إلى التي تستأجرها[٣]، وكان يتم اختيار المراكب المخصصة للرحلة من قبل المجلس العام للشركة[٤].

---

(١) (1) ibid: PP: 176-180.

(٢) قانون ٣ آذار سنة ١٦٤٠م. (2) Berchet: P: 36

(٣) (3) Wood: P: 17

(٤) (4) ibid P: 209

كان اختيار المراكب يجري بالتصويت برفع الأيدي، وفي حالة الاختلاف يضع كل =

وكان العدد يختلف من عام لآخر[١]، ولكن في كل مرة كان يطلب فيها عدد ما، فإن المقدَّم كان أكثر من المطلوب. وفي حالة الحرب، كان يدفع للمركب المستأجـــر، أجـرة حمولة مضاعفة لتعويض مالكيه عن الخطورة المتزايدة، والانتظار الذي يمكن أن يطول في الميناء. وكانت الشركة تصر على أن جميع المراكب التي تستأجرها يجب أن تكون مزودة بالسلاح[٢]. ولقد قدر في القرن السابع عشر، المجموع الكلي للبحارة المستخدمين سنوياً، من قبل الشركة بـ (٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠) بحار[٣]. وكانت الشركة هي التي تقرر مواعيد السفر، ولا يجوز لأي من الأعضـاء أن يبعث بمـركب خاص، أو في غير المواعيد المحددة[٤] وهي في ذلك قد سارت على نمط البندقية نفسها، التي كانت تعين موعد رحلة المودا Muda (قافلة المراكب) ومدتها[٥].

أمـا هولانـدة فمـراكبهـا كانت تعمـل في الأساس في النقل أكثر من التجارة، أي كانت تؤجر لكل من يطلبها، ومع ذلك فإن «الجمعية العمومية» كانت هي التي تشرف على انـطلاق هذه المـراكب. ولقـد أوجـدت شركة الليفـانت الهـولاندية، على غرار الإنكليزية، وخولتها حق تفتيش المراكب الـذاهبـة من هولانـدة باتجاه الليفانت، وحق إعطائها التصريحات اللازمة لممارسـة النقـل التجـاري، كما كانت تدفـع لبعض بحـارتهـا منحـاً مالية تشجيعـاً[٦]. ولا بد في هذه المنـاسبـة من الإشـارة إلى قوانين الملاحة التي أصدرتها إنكلترة في القرن السابع عشر، (قرارات ١٦٥١ و١٦٦٠م)، وكان

= واحد في صندوق الاقتراع ورقة تبين رأيه. وإذا كانت المراكب المقدمة كلياً أو جزئياً لأعضاء الشركة، فإن المالكين كانوا يبعدون عن الانتخاب.

(١) في سنة ١٦٧٢ استخدمت (٨) مراكب، وفي سنة ١٦٧٨ (٦)، وفي سنة ١٦٩٦م (١١) مركباً.

(1) ibid. P 209

(2), (3) ibid: P: 211 — (٢)، (٣)

(4) ibid: P: 137 — (٤)

(5) Berchet. P: 38. V. capitoli: XLVI — (٥)

(6) A. N. B1 379. 9 juin 1684 - Mantran: P: 577 — (٦)

لها أثرها في ملاحة هولاندة، إذ أنها أصابت مع الحرب الإنكليزية الهولاندية السيادة البحرية الهولاندية بضربات لم تشف منها(١).

أما في فرنسة فقد كان المسيطر على تجارة الليفانت مدينة مرسيلية وغرفتها التجارية، وكانت حرية التجارة واستئجار المراكب من أية دولة هو ديدنها في بادىء الأمر، إلا أنه في القرن السابع عشر، أبعدت المراكب الأجنبية تماماً عن مرسيلية، تشجيعاً لبناء المراكب الفرنسية، ومن ثم تزايدت المراكب البروفنسية المتجهة إلى الإسكالات. وكانت الحرية معطاة للقباطنة وبحارتهم كي يحملوا معهم إذا ما أرادوا بعض البضائع لحسابهم الخاص، ولكننا رأينا سابقاً ـ عند الكلام عن إسكلة الإسكندرون وحلب ـ كيف وقف التجار في وجههم، وأعاقوا انتقالهم إلى حلب، وجاء بونشارتران فأيد في قراره سنة ١٦٨٥، وجهة نظر التجار على الرغم من مخالفتها لرأي غرفة التجارة (٢). وعندما أحس أن كثرة المراكب البروفنسية في الإسكالات تشكل خطراً على التجارة، فإنه فكر في إنقاصه، واتباع نظام القوافل، مع تحديد مواعيد انطلاقها، كما هو الحال لدى الإنكليز والهولانديين، وطبقه فعلاً أثناء حرب عصبة أوغسبورغ(٣). والتنظيم الذي أوجده لم يترك في الواقع أية مبادأة للتجار أو القباطنة، وثبته في ٢٧ كانون الثاني، (يناير) سنة ١٧٠٠، بقرار مؤلف من (١٥) مادة، بينّ فيه عدد المراكب التي يمكن أن تستخدم في التجارة، وأخضعها للدور، وحدد تاريخ أسفارها من أجل أية إسكلة. وقد خصّ صيدا والساحل الشامي بست سفن كبيرة(٤).

إن الرحلة البحرية آنذاك كانت تشكل مشروعاً كبيراً طويل الأمد وتختلف مدة الرحلة بحسب موقع الدولة الأوربية المتاجرة، وقربه أو بعده عن الموانىء السورية، وبحسب التوقفات، واتجاه الريح، وطوارىء الطريق.

(١) (1) Wood: P: 99

(٢) (2) BB, 4, f o 143 - 144. 13 septembre 1685

(٣) (3) lettres de Ponchartrin: 15 août 1696, 20 septembre 1697, 2 octobre 1698. BB, 82.

(٤) (4) Masson: PP: 270 - 272

ولكنها نادراً ما تنخفض عن ثلاثين يوماً، من البندقية أو مرسيلية إلى موانىء سورية، أو بالعكس[1]. وإن دراسة الجدول الوارد في «بروديل»، لتوضح أن وسطي مدة الرحلات ذهاباً كان (٤٣) يوماً، أما الإياب فكان (٩٣) يوماً، بما فيه مدة العـودة من القـدس للحجـاج[2]. أي أنه ضعف وسطي مدة الذهاب تقريباً، ويمكن أن يعلل هذا باختلاف الفصل، وانعكاس الرياح عند العودة[3].

ويظهر أن المراكب الإنكليزية كانت أسرع من المراكب البندقية، لأن «وود» يذكر «أن الجو إذا كان ملائماً، فإنه يمكن للمركب أن يصل من «داونز Downs» إلى الإسكنـدرون بـ (٤٢) يومـا»[4] أو أن توقفـاتها للإستراحة أو لتحميل البضائع أقل من غيرها. ويمكن القول إن المراكب التجارية كانت تقوم بهذه الرحلة بشهرين تقريباً، إذ لا بد من ملاحظة الرياح المعاكسة، والتوقفات التقنية، والاستراحات الليلية، وغير ذلك.

أمـا أوقات الرحلات، فتمتد بصفة عامة بالنسبة للذهاب بين أشهر شباط وأيار[5]، ولقد منعت البندقية (قرار السناتو في ٨ يونيو، سنة ١٥٦٩)، انطلاق المراكب إلى سورية في المدة الممتدة من منتصف نوفمبر إلى ٢٠ يناير، خوفاً عليها من الغرق وأخطاره لسوء الأحوال الجوية في تلك المدة[6].

---

(١) (1) Mantran: P: 590

(٢) وكانت السفن تقف (١٨) يوماً تقريباً في قبرص. (2) Braudel: P: 299

(٣) (3) Ibid: PP: 229- 230

كان سفر الحجاج يجري كقاعدة عامة في حزيران أو تموز، أي في قلب الصيف ويتم الوصول إلى يافا أو طرابلس في سورية في تموز أو آب. أما العودة فكانت من يافا أو بيروت أو طرابلس، بخاصة في شهر آب على المركب الذي حملهم.

(٤) (4) Wood: P: 229

لقد خرج رالـف فيتش، وجون الدرد، وجون نيوبري، مع عدد من التجار من إنكلترة في ١١ آذار سنة ١٥٨٣، ووصلوا إلى طرابلس في أول شهر أيار.

(٥) (5) Braudel: P:228

(٦) (6) Berchet: P: 36. Cap. XXXVIII

أما العودة إلى البندقية فتكون إما في تشرين الأول، أو الثاني، أو في كانون الأول[1] أي أن المراكب كانت تخرج من إسكالات سورية في أشهر تموز وآب وأيلول، حتى تتمكن من الوصول في الأشهر السالفة الذكر. وأن معظم المراكب، كان يبقى في الإسكالات مدداً تتراوح بين ٦٠ ـ ٨٠ يوماً، ليكمل حمولته، وكانت مدة البقاء تحدد في عقود الشحن، فالمراكب ملزمة بالعودة في المواقيت المحددة لها[2] وكانت البندقية بالذات شديدة التطبيق لهذا الأمر، فلا تسمح للمراكب بالتأخر عن الوقت المعين لها، حتى ولا بقرار من مجلس الاثني عشر في المستعمرة البندقية في سورية[3]. وبصورة عامة، فإن مواعيد رحـلات المراكب وعودتها كانت تحدد من قبل الهيئات المشرفة على التجارة في كل دولة[4].

ولقد كان الإنكليز والهولانديون، بعد اجتيازهم مضيق جبل طارق، يتبعون عادة عن كثب الشاطىء الإسباني المضياف، المحمي من هجمات بحارة شمالي إفريقية ويجانبون الباليئار، أو يمرون من نهايتها، ومن هنا إما يتجهون إلى ليفورن، أو إلى قناة صقلية وجزيرة مالطة، وإذا ما توقفوا في ليفـورن فإنهم يلفون بعد ذلك حول صقلية من ناحية الغرب، ويصلون مالـطة حيث يتـابعـون طريقهم بمنحى المـورة، وبخاصة ميناءي مودون وكورون، وكانا مطروقين جداً بعد اجتياز البحر الأيوني، ويعتبران ميناءي الدخول إلى العالم العثماني.

---

(١) Braudel: P: 228

(٢) Mantran: P: 592

يقـول «مـانتران» أن مدة البقاء في إستامبول بحسب عقود الشحن تراوحت بين (١٠-٢٠) يوماً على الأقل، وبين (٤٠-٥٠) يوماً على الأكثر.

(٣) Berchet: P: 38. Cap. XLVI, XLVIII

(٤) لقد حددت فرنسة مثلاً في قرار ٢٧ يناير سنة ١٧٠٠، وفي البنود (٢ ـ ٧) مواعيد السفر إلى كل إسكلة.

Masson: P: 272

أما المرسيليون فكانوا يلاقون خط الملاحة الإنكليزي ـ الهولاندي في عرض صقلية، لأن مضيق مسّينا كانوا لا يستخدمونه إلا نادراً. بينما يلتقي البنادقة الذين كانوا يستريحون في راغوزا أو كورفو أو زانته، بمنافسيهم في منطقة كورون ومودون، حيث يتساءل الجميع عن أحوال الملاحة في البحر المتوسط الشرقي. وهنا تتفرع الاتجاهات بعضها إلى القسطنطينية، وبعضها إلى أزمير، وأخرى إلى بلاد الشام. وكان معظم المراكب المتجهة إلى إسكالات سورية يمر بقبرص، وبخاصة تلك التي جعلت هدفها طرابلس أو بيروت.

ولقد كانت المخاطر عديدة على طول هذه الرحلة البحرية، وأهمها القرصنة، فهناك قراصنة عثمانيون، وغزاة شمالي إفريقية من الجزائر وتونس، وطرابلس الغرب، وكان لهذين الفريقين منطقتا عمل رئيسيتان، الأرخبيل، حيث يجدان في الجزر ملجأً وتموينًا، ومنطقة الخليج (البحر الأدرياتيكي)، حيث تقدم لهما موانىء البانية نفس الفوائد إلى جانب تضامن خفي مع السلطات التركية المحلية. وبالإضافة إلى ذينك الفريقين هناك قراصنة أوربيون مالطيون وإيطاليون، وفرنسيون وماجوركيون، وإسبانيون وإنكليز. وهؤلاء يهاجمون مختلف المراكب التجارية، مهما كانت ولمن كانت، وكان يخشى منهم كما يخشى من بحارة شمالي إفريقية والأتراك، إن لم يكن أكثر[1]. وأكثر ما كانوا ينشطون في أيام الحروب بين القوى الغربية، بينما كان الغزاة من شمالي أفريقية يشكلون خطراً دائماً، على الرغم من توجيهات الباب العالي وأوامره. وقد كان هناك منطقتان بالذات يجوبهما جميع القراصنة بالنسبة للمراكب المتجهة إلى بلاد الشام، وهما:ـ

١ ـ بين قبرص وساتالي، وينتظرون فيها المراكب المنطلقة إلى الإسكندرون وطرابلس وصيدا.

٢ ـ في حمى جبل الكرمل، وينتظرون فيها المراكب المتجهة من سورية إلى مصر[2].

---

(١) (1) G. Querini: Dans Barozzi & Berchet, Turchia II. PP: 182-183

(٢) (2) Masson: P: 25

وكان هؤلاء القراصنة يهاجمون المراكب ويأسرونها، ويستعبدون ركابها، ويستولون على حمولاتها. وكانت مراكبهم مسلحة عادة بـ (٣٥-٤٠) مدفعاً، وعدد رجالها يتراوح بين (١٠٠-٢٠٠) رجل[١]، ومما لا شك فيه كانت الخسائر التي يتحملها التجار الأوربيون كبيرة وهامة جداً، إن في المراكب أو البضائع أو الرجال[٢]. فلا غرابة أن نجد إذن في جميع الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية بنوداً عديدة، تدور حول أعمال القرصنة، وكيفية معالجتها، والأسرى وكيفية إطلاق سراحهم، أو معاملتهم.

ولمقاومة خطر القرصنة، كان أمام قباطنة المراكب وممثلي الأمم الأوربية عدة وسائل أهمها:

أولاً: الاتفاق مع القراصنة عندما يكون هذا ممكناً، ولكن نادراً ما يجدي، لأن القرصان المهاجم قلما يقبل التنازل عن فريسته، إلا في حالة عدم قدرته على اقتناصها.

ثانياً: الهجوم إما على القراصنة أنفسهم، أو على قواعدهم. وعندما تكون القواعد على الأرض العثمانية، فإن هذا كان يؤدي إلى تأزم العلاقات السلطات التركية، مثل حوادث فالونا سنة ١٦٣٧-١٦٣٨ مع البنادقة[٣].

---

(١) (1) ibid: P: 26

(2) A.S.V.Dispacci.A.Contarini Fa120,no141-juin1639-no145juillet1639-Charriere.PP:61-64.

lettresde5,17juin1548,27juin1548...A.N.BIII331672B1377(1684-85).

A. S. V. dispacci di Trevisan. f ^{a} 122, n ^{o} 35 juillet 1641, n ^{o} 72 Février 1642, A.S.V. Dispacci di G. Soranzo, Fa 124, N^{o} 58, Novembre 1643.

(٣) (3) Hammer XI. PP: 375-379 - Galibert: PP: 392-393

كان السلطان مراد مشغولاً بحرب فارس فكلف قوات شمالي إفريقية بحماية المراكب التركية على الشواطىء الغربية لإمبراطوريته (الجزائر وتونس) وقد جهز لهذا الغرض ١٦ مركباً وضعت تحت إمرة علي بيكنينو. إلا أن هذا الأخير توغل في بحر

وجيجل في الجزائر سنة ١٦٦٤[1]، وخيوس سنة ١٦٨١م، التي أدت إلى توتر العلاقات بين فرنسة والباب[2].

ثالثاً: الاتفاق المباشر مع «ولايات المغرب العربي»، وهذا ما كانت تسعى إليه كل القوى الأوربية بين الحين والآخر، دون أن تصل إلى نتائج محسوسة. مثل الاتفاق بين الإنكليز وباشا الجزائر سنة ١٦٦٠ - ١٦٦١م[3]. والاتفاق بين الإنكليز والبنادقة وباشوات طرابلس الغرب وتونس سنة ١٦٧٦[4]، وأخيراً الصلح بين فرنسة وبحارة الجزائر سنة ١٦٨٥، وسنة ١٦٨٩[5].

رابعاً: الرجوع إلى الباب العالي لطلب عقوبات ضد القراصنة وحلفائهم. وهذه هي الطريقة الرسمية، إلا أنها كانت ذات مفعول محدود ونسبي. ويكفي أن يلاحظ عدد الأوامر التي أصدرها السلطان من أجل الامتناع عن القرصنة ومحاربة القراصنة، ولا سيما قراصنة الخليج، لنعرف بأنها كانت تبقى حبراً على ورق، لأن التواطؤ بين القراصنة وحكام دولسينيو

= الأدرياتيك، وأخذ يزعج المراكب البندقية، ويلتجي إلى فالونا فهاجم أسطول البنادقة فالونا، واستولى عليها، وكادت تقع حرب لولا أن دفعت البندقية ما قيمته (٢٥٠,٠٠٠) دوكات تعويضاً.

(١) جيجل مدينة في الجزائر بين بجاية والقل، وقد استولى عليها الفرنسيون في سنة ١٦٦٤م، لتكون مقراً لأساطيلهم التي ستضرب بحارة شمالي إفريقية وتقضي على نشاطهم.

(٢) أما حادثة خيوس فقد لاحظت دورية فرنسية (٨) مراكب تابعة لبحارة طرابلس الغرب، تتجه إلى خيوس فضربت الدورية المدينة ضرباً قاسياً هدمت من جرائه بيوت ومساجد، وقتل (٨٠) مسلماً، وجرح (٨٠٠).

Hammer XII: PP: 55 - 58

Hammer. XI. PP: 201 - 203 - A. S. V. Dispacci F ^{a} 159, N ^{o} 30

(٣) وكانت هولاندة قد وقعت معاهدة مماثلة قبل إنكلترة بسنة، وعجلت فرنسة على إثر ذلك في توقيع مثل تلك المعاهدة، وأرسلت دارفيو لهذا الغرض.

(٤) (4) ibid,. XI. PP: 423 - 424

(٥) (5) Masson: PP: 223-232 -- A. N. Marine. B ^{7} 35, 14 Août 1648

وفآلونا ودورازو كان مؤكداً. وكان البنادقة هم الضحايا في هذه المنطقة، وشكاواهم لا تنقطع، لأن تجارتهم كلها كانت مهددة، بل مصابة فعلاً بهذا الخطر الماحق.

إن وجود القراصنة الدائم في القرنين السادس عشر والسابع عشر، في البحر المتوسط، على الرغم من جميع الوسائل المتبعة، دعا الأمم الغربية إلى اللجوء، إلى طرق تحمي بها مراكبها التجارية، ومنها تسليح هذه المراكب، أو جعلها تبحر على شكل قافلة، ثم حمايتها بمراكب حربية.

إن السفن التجارية في البحر المتوسط لم تكن مسلحة بصفة عامة، لاسيما عندما تكون مراكب صغيرة مثل «البولاكر Polacre»، و«السايك Saiques»، وهذا شأن المراكب المرسيلية. أما السفن الكبيرة Vaisseaux، فهي أثقل، وتستخدم بخاصه من قبل البنادقة والانكليز والهولانديين - كما أسلفنا القول - وفيها طاقم عديد، وتملك أحياناً تسليحاً يسمح لها بمقاومة هجمات القرصان. ومع ذلك فإن المركب التجاري المسلح لم يكن شائعاً قبل القرن الثامن عشر، ولقد دعا السفير الفرنسي غيّوراغ Guilleragues، حكومته إلى استخدامه على نطاق واسع، مفضلاً إياه على طريقة القوافل(1).

أما نظام القوافل فقد كان مستخدماً من قبل البندقية، منذ القرن الرابع عشر، وهو ما يطلق عليه اسم «المودا»، وقد أخذت به إنكلترة لأول مرة في منتصف القرن السابع عشر. فالمراكب الإنكليزية لم تكن تقوم برحلات كثيرة في البحر المتوسط، ولذا كانت تسعى بكل ما في وسعها لتجري رحلاتها دون حوادث، وتصل إلى هدفها سالمة. فتهديد القراصنة من ناحية، والمراكب الفرنسية أثناء الحرب من ناحية أخرى، دعا شركة الليفانت إلى تنظيم

---

(1) (1) A. N. B [1] 378 - Mantran P: 597

وَيلاحظ أن إنكلترة وهولاندة كانتا تشترطان في مراكبهما أن تكون مسلحة، فقد حددت شركة الليفانت سنة ١٦٦٤م، عدد البنادق، وكمية الذخائر، التي يجب أن تحملها.. Wood: P: 211.

رحلات المراكب على شكل قوافل. وكان عدد القوافل الإنكليزية سنوياً اثنتين، ويرافق كل واحدة مركبان من الأسطول الملكي الحربي(1). وعند وصول القافلة إلى جزر الأرخبيل، كان أحد المركبين الحربيين يصاحب السفن المتجهة إلى الإسكندرون. والثاني تلك المنطلقة إلى أزمير والقسطنطينية. وقد استند هذا النظام إلى اتفاق بين شركة الليفانت والأسطول الملكي، جدد سنة ١٦٥١م، وسنة ١٦٥٩ و١٦٦٠م، وبانتظام بعد ذلك. وعندما انشغل الأسطول الملكي بالأعمال الحربية أثناء حرب عصبة أوغسبورغ، فقد اضطرت شركة الليفانت إلى إلغاء بعض القوافل في سنتي ١٦٨٩ و١٦٩٧م.

ويبدو أن الهولانديين اتبعوا الطريقة نفسها، فهناك وثيقة فرنسية تشير إلى «نفقة المراكب الحربية الهولاندية» التي كانت ترفع أسعار البضائع الهولاندية، كما تشير إلى أنهم كانوا يستخدمون في تجارة الليفانت حوالي (٣٠) سفينة، تكوِّن ثلاث أو أربع قوافل، وقافلتان منها فقط كانتا تذهبان كل عام إلى أزمير، مع فاصل بضعة أشهر بينهما(2).

وفي الحقيقة لا يمكن السير وفق نظام القوافل ذاك، إلا إذا توافرت عدة شروط، منها الاتفاق بين التجار، واستعمال مراكب بحمولات ضخمة، وتحديد عدد الرحلات (واحدة أو اثنتان سنوياً)، وضمان حمولة المراكب بحيث تكون السلع والبضائع معدة للشحن، في الوقت الذي تصل فيه مراكب

---

(١) (1) Wood: PP: 212 - 213

لقد أوجدا في البحرية البريطانية خاصة لمرافقة القوافل التجارية، وكان آمرو مراكب القافلة يعطون من قبل الشركة (٢٠٠) جنيه عند وصول القافلة سالمة إلى الإسكالات.

(٢) (2) Voir: Masson: P: 123 – Savary. Dictionnaire Col. 973, 1612 - le Parfait Négociant. P: 399 - Biblo. nat. Mss fr. 23022: Mémoire sur le Commerce des Hollandais de 1694 in 4 ° 261 Fol Mémoire ... Mss Fr. 18597

القافلة إلى الميناء. ومن هنا كان من الضروري أن يهيء التجار أمرهم في الإسكندرون، أو أي ميناء آخر في بلاد الشام، أو إنكلترة، أو هولاندة، فيشترون البضائع ويشحنونها للميناء قبل وصول القافلة. وهذا لا يمكن أن يحدث إلا بتنظيم دقيق وقاس، كان الإنكليز والهولانديون وحدهم قادرين عليه(١).

أما البنادقة، فقد أشرنا إلى أنهم اتبعوا طريقة «المودا»، أو القوافل المنظمة إلا أن البندقية أخذت في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بنظام الرحلات الفردية مع ما فيها من أخطار، ولكن بقي كثير من البنادقة يفضلون طريقة القوافل، وحماية المراكب التجارية، ومن هؤلاء البيل «كيريني» الذي نصح حكومته بالعودة إليها وإن لم تتبع نصيحته(٢). وبصورة عامة كانت المراكب التجارية البندقية المسلحة - كما تشير بعض الوثائق - تنضم إلى القوافل الفرنسية في أواخر القرن السابع عشر، عندما يتصادف وقت سفرهما معاً(٣).

ولكن الفرنسيين في الواقع كانوا يرفضون بعقليتهم الفردية طريقة القوافل، على الرغم من أنهم دعوا لاتباعها فترة من الزمن. فلم يفكر بمشروع قوافل تنطلق من مرسيلية إلى إسكالات الليفانت قبل عام ١٦٨٢م(٤)، وكان المشروع يقول بثلاث قوافل تقوم برحلتين في السنة، الأولى تذهب إلى أزمير - القسطنطينية - الأرخبيل، والثانية تذهب إلى قبرص - أنطالية - الإسكندرون - طرابلس الشام - صيدا - عكا. واقترح أن تكون الرحلة القافلية إجبارية لكل المراكب الفرنسية المتجهة إلى الليفانت،

---

(١) (1) A. N. B[1] 388

(٢) (2) A. S V. Dispacci. Fa 157, n o 84. 8 mars 1673.

(٣) (3) Mantran. P: 598

(٤)

(4) A. N. B 111 125 F os 231 - 234. 16 Fèvrier 1682 (Annexe àla lettre de Morant, Intendant de Provence)

ويكـون بصحبتهـا ثلاثـة مراكب حربية مجهـزة بخمسـين قطعة مدفعية، و(٢٥٠) رجلاً لحمايتها[1].

ولكن القـوافـل لم تلبث أن أثارت عداوة التجارالفرنسيين في مرسيلية والليفانت. ولقد عبر السفير «غيوراغ» عن وجهة النظر هذه في مذكرته بتاريخ ٩ حزيران سنة ١٦٨٤م، فقال: «إن وصول عدد كبير من المراكب التجارية في آن واحد، يخفض أسعار بضائع الاستيراد مباشرة، ويرفع أسعار بضائع التصدير. . فمن الأفضل الرجوع عن القوافل، وإصدار أوامر إلى المراكب لتسلح نفسها. . .»[2]، وكذلك فإن ممثلي غرفة التجارة المرسيلية نقدوا نظام القـوافل بأنه بطيء، بصورة أن المنافسين الأجانب يصلون قبلاً، فيثيرون الصعوبات في وجه التجار الفرنسيين، ويسبقونهم إلى شراء البضائع والسلع المعدة للتصدير[3]. وإستناداً إلى ذلك صدر أمر في سنة ١٦٨٤، للمراكب الفـرنسية من جميع المقـاسـات، أن تبحر إلى الليفانت كما تريد بحماية أو بدونها. وقد حاول بونشارتران أن يعود إلى نظام القوافل ثانية، أثناء الحرب مع إنكلترة والأراضي المنخفضة، ولكن النظام لم ينجح، فصرف النظر عنه نهائياً، وعاد الفرنسيون إلى مبادراتهم الفردية وتنافساتهم العديدة[4].

ولا بد أن ندخل بين وسائل حماية المراكب التي اتبعتها الدول الأوربية «نـظام التأمين» ضد الأخطار البحرية، ولقد تألفت شركات لهذه الغاية، وبخـاصة في البندقية. أما قيمة التأمين، فكانت تختلف بحسب الظروف المحيطة، فترتفـع في حالات الحروب، وانتشار القراصنة، ونشاطهم، بل

---

(١) كان نظام القافلة مفروضاً على المراكب الفرنسية المحملة في جنوة وليفورن وغيرهما من موانىء إيطالية، ولقد وضع رسم قافلة محدد يختلف بحسب قيمة حمولة المركب.

A. N. B III 125, F os 2716 Mai 1682, f os 251 - 252.

(٢) (2) A. N. B 1 378

(٣) (3) A. N. B IIi 34,28 - 29. Novembre 1684

(٤) (4) Masson PP: 271 - 273 - Mantran: P: 599

وبمجرد وصول أخبار عن وجودهم(1). والوثائق التركية لا تعطي في الواقع أية معلومات عن التأمينات البحرية، وهذا أمر بدهي لأن الأتراك لم يشاركوا مشاركة جدية واسعة في تجارة البحر، وليست مراسلات القناصل والسفراء الأوربيين بأحسن حالاً في هذا الموضوع ولتكوين فكرة خاطفة عن التأمينات الفرنسية مثلاً، يمكن القول أن هذه القيمة كانت تتراوح بين ٨-١٦٪، أما في حالة «عقد العودة من الرحلة»، فإن قيمة التأمينات كانت ترتفع وتتراوح بين ١٢٪-٢٠٪(2). وقد كان لدى البنادقة ما يسمى الكامبيو ماريتيمو Cambio Marittimo ، وتختلف قيمتها كذلك بحسب الظروف، إلا أنها تبدو أكثر ارتفاعاً من الفرنسية، حتى أن كونتاريني كان يشتكي في سنة ١٦٤٠م، من غلاء التأمينات البندقية(3)، دون أن يعطي معلومات دقيقة، ولكن يلاحظ ورود القيم التالية، في سنة ١٦٤٦م ١٢٪(4)، و١٤٪ - ١٥٪ في سنة ١٦٧٤م(5)، و١٠٪ في سنة ١٦٧٦م(6). ويتضح من هذا، أن نسب التأمينات هي أكثر ارتفاعاً عند البنادقة من الفرنسيين، وهو أمر طبيعي، إذا لوحظ أن الأخطار والصعوبات التي كانوا يتعرضون لها أو يلاقونها، هي أكبر وأشد.

ويدخل في إطار التأمينات لارتباطه بها أو كنوع منها ما يسمى بـ «التحويل البحري» Change maritime ، الذي كان دائماً سبباً للمنازعات بين القباطنة والتجار. والتحويل البحري هو نسبة مالية معينة تدفع في الاسكالات للقباطنة، على المال النقدي الذي حملوه في مراكبهم. فالنقد بالإضافة إلى نفقات نقله، والمخاطر البحرية التي يمر بها، يخضع لهذه

---

(1)Voir:A.Tenenti:Naufrages,CorsairesetAssurancesMaritimesaVenise.(1592-1659)Paris1959.

(٢) (2)Bergasse:HistoireduCommercedeMarseille.T.IV.PP:182-85.

(٣) (3)Contarini,Relazione,Barozzi&Berchet,Turchia. I. P: 403.

(٤) (4)Mantran:P.601.

(٥) (5)Ibid.

(٦) (6)Ibid.

الضريبة التي هي نمط من التأمينات ومرتبطة بقيمتها. وقد اختلفت بحسب الظروف، إلا أن القيمة العادية كانت تصل تقريباً إلى ١٥٪ من النقد المحمول. ولوضع التجار في الاسكالات بمأمن من مطالب القباطنة الجشعة، فقد كانت الغرفة التجارية المرسيلية تحدده بين آونة وأخرى بحسب الظروف، وبالاتفاق مع حاكم البروفنس، ومفتش التجارة[١].

وفي الحقيقة أن اختلاف نسب التأمينات بين أمة وأخرى، كان أحد عناصر الحرب الخفية، التي كانت تعيشها الأمم الأوروبية لاكتساب السوق العثمانية، يضاف إليه النزاع حول الراية، (حول خضوع المراكب التجارية والتجار في الإسكالات لراية دولة دون أخرى، كما حدث بين إنكلترة وفرنسة من أجل الهولانديين مثلاً. .)، والمنافسات بين القباطنة الذين كانوا يسعون دائماً للحصول على حمولات مراكب منافسيهم، والنية السيئة التي كان يضمرها بعضهم، فيرفضون، وبتأييد من قناصلهم أحياناً، تحميل بعض البضائع حتى لصالح مواطنيهم[٢].

إن كل ما ذكر هو جزء من شروط التجارة البحرية وظروفها، ولكنه في الوقت نفسه هو جزء من الصراع بين القوى الكبرى، التي كانت الدولة العثمانية ساحة حرب سلمية لها، وكان كسب هذه الساح ضرورياً، لوصول بعضها، أو إحداها للسيادة الاقتصادية.

هـ- الإجراءات المحلية لوصول المركب إلى الإسكلة:

إن دفع مختلف الرسوم في الإسكالات السورية، والحصول على تصريحات السفر وعمليات التحقق من البضائع وتفريغها، ثم شحن أخرى، عمليات طويلة كانت تخضع للروتين الإداري، ولحسن نية العملاء

---

(١) (1) Masson: P. 497.

(٢) تلاحظ شكاوى عديدة من هذا النمط في الوثائق البندقية، ولا يمكن القول بأنهم هم الوحيدون الذين كانوا يقاسون منها إلا أن انحطاطهم السياسي كان يسلبهم وسائل تأثيرهم في القسطنطينية والإسكالات. Mantran; P. 602

والوسطاء، إلا أنه كان يجب أن تجري بحسب طريقة ثابتة.

فكل مركب يصل قرب الإسكلة، كان عليه أن يرفع علم دولته، أو علم إحدى الدول المسموح لها بالتجارة في الإمبراطورية العثمانية. وإذا كان المركب يحمل شخصاً رسمياً، فإن نواب القناصل، أو القناصل في الإسكلة يرفعون أعلام بلادهم، وكذا المراكب الراسية في الميناء. وكان المركب التجاري يحيي المراكب الراسية بصفارته، أو بإطلاق طلقة مدفع(١). وعند رسو المركب، فإن القبطان والكاتب، يقومان في اليومين التاليين للرسو بالاتصال بالقنصل، أو نائبه، أو بممثل الأمة التي يحمل المركب علمها، ويقدمان له قائمة حقيقية وكاملة بالبضائع المحمولة، وأسماء أولئك الذين شحنوها، ومكان شحنها وكميتها، ونوعها واسم، أو أسماء الأشخاص الموجهة إليهم، وشروط التسليم، وتقريراً عن الرحلة(٢). وقبل التحقق من البضائع، لا يحق لأي إنسان القيام بعمليات التفريغ، تحت طائلة دفع غرامات كبيرة، تصل إلى ٢٠٪ من قيمة البضائع، أحياناً(٣). والتحقق من البضائع يكون بالتأكد من الحالة الحسنة للبالات، وسلامة الإشارات «الماركات» عليها، والتطابق بينها وبين البضائع المصرح عنها عند السفر، والمسجلة في العقد، الذي قدمه القبطان، وأخيرا التأكد من نوعية البضائع(٤). والهدف من منع التفريغ قبل التحقق من البضائع، هو القضاء على كل غش أو احتيال(٥) لأن الأتراك كانوا يعاقبون مثل هذا الأمر بشدة وقسوة. ومبدئياً كان هناك انكشاري يقوم بحراسة المركب منذ وصوله(٦) وقد

---

(1) DÁrvieux. V: PP: 493 - 494

(2) Wood: P: 213 - Masson PP: 488-489 - Mantran P: 611

(3) Wood: P: 213

(4) A. S. V Atti e Sentenze. t., 416. F os 171 - 173 11 Juillet 1640

(5) Wood: P: 214

(6) Mantran. P: 612

(١)

(٢)

(٣) بالنسبة إلى المراكب الإنكليزية

(٤)

(٥)

(٦) لقد كان هناك تجار يهربون بضائعهم إلى الشاطىء ليلاً أو إلى الخارج كي لا يدفعوا عليها الرسوم المقررة، وذلك بعد رشوة الموظفين الأتراك بنصف المبلغ المخصص للرسوم.

كان على القنصل أحيانا أن يأتي لزيارة المركب، للتأكد من أنه لا يحمل أشياء ممنوعة[1] .

ثم يبدأ تفريغ شحنات البضائع، ويحدث هذا عادة بحضور مفوض الجمرك وكان الأتراك يعطون التزامه عادة إلى يهود متسترين تحت أسماء أشخاص مسلمين. ويكتفي مفوضو الجمرك عادة بتسجيل البضائع بمجرد وصولها إلى البر، ويقدرون قيمتها بحسب السعر المحلي لها. وهنا يحاول التجار والعملاء القنصليون إعطاءها أرخص الأسعار، للحصول على أدنى قيمة للرسوم، ثم يحسب مفوض الجمرك كمية الرسوم المطلوبة بموجب التعرفة الجمركية المطبقة على دولة التاجر، صاحب البضاعة، مضافاً إليها الضرائب الأخرى، مثل رسم الرسو، ورسم الميزان، ويسجل اسم التاجر أو العميل الذي أتى ليتسلمها، وكمية المال التي عليه أن يدفعها للجمرك، وكثيراً ما كان الدفع يؤجل إلى ما بعد، معتمدين على نية التجار الطيبة[2] ويذكر «وود» أن جميع الحمولات كانت تقدر بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية، ومن ثم فإن الرسوم لم تكن لتتجاوز ٢٪[3]. وكان يحضر عملية تفريغ البضائع كذلك جباة رسوم الإسكلة من الأوربيين ـ وبخاصة من الفرنسيين ـ إذا كان هناك «أفاري» (عوارض) يجب دفعها لوفاء دين الإسكلة. وكان القنصل يبعث كذلك بمفوضيه ليتأكد من صحة ما ورد في اللائحة المقدمة إليه[4] .

وعندما تصفى جميع الرسوم والضرائب، يبدأ التجار أو عملاؤهم ببيع الشحنات في الأسواق أو بإرسالها إلى أنحاء أخرى من الإمبراطورية. وكان هذا لا يتم فعلاً إلا بعد تسلم «وصولات الاستلام» من الدوائر المختصة أو (التذكرة)، مما كان يتطلب وقتاً طويلاً. فعمليات التفريغ والشحن لم تكن أبداً سريعة[5]. .

---

(١) مثل الأجواخ غير الفرنسية والنقد الفرنسي بالنسبة للفرنسيين (1) Masson. P: 488

(٢) (2) DÁrvieux. I.: PP: 55, 341

(٣) (3) Wood: P: 213

(٤) (4) Masson: P: 489

(٥) (5) Mantran: P: 612

وعند رحيل المركب، لم تكن إجراءات العمل وشكلياته أقل، إذ يجب أولاً التأكد من أن البضائع التي ستصدر قد جمعت وخزنت بطريقة حسنة في الميناء، وقد دفعت عنها رسوم الخروج ومختلف الضرائب والرسوم المحلية، وما يلزم للوسطاء والحمالين، وأخيراً رسوم القنصلية[1]، التي لم تكن لتدفع إلا بعد جدل وأخذ ورد. ولقد كان القباطنة يشتكون من أن البضائع لم تكن لتسلم لهم في الوقت المطلوب، وكان يقوم صراع بين القباطنة أنفسهم بسبب الحمولات التي كان يتسابق كل واحد في انتزاعها من الآخر. وأخيراً كان من الضروري الحصول على تصريح بالسفر من السلطات التركية، وهذا لا يعطى إلا بعد التأكد من أن جميع الرسوم والضرائب قد سددت كلها، وكان الحصول عليه من عمل الوسطاء اليهود. وإذا انطلق المركب من ميناء تركي إلى آخر، فإنه كان من الضروري أخذ جميع الاحتياطات لكي لا تدفع رسوم جمرك جديدة على البضائع المحملة من الميناء الأول، فالقبطان والكاتب يجب أن يكونا مزودين بجميع الوثائق التي تثبت الدفع السابق للرسوم[2]. ولكن جميع الاحتياطات المتخذة لم تكن لتمنع بعض الحوادث التي لم تكن تحل إلا بالمفاوضة والمساومة والمال.

وكان معظم التجار الذين تسلم لهم البضائع هم مفوضين أو عملاء للتجار الأصليين، المقيمين في أوطانهم، أو متمرنين، كما هو حال الإنكليز العاملين في شركة الليفانت[3]، ويذكر «سافاري»، أن نظام المفوضين أو العملاء في فرنسة، كان مسيئاً لتجارتها في الليفانت، لأن هؤلاء، لعدم وجود

---

(١) إن رسوم القنصلية هي الرسوم التي يتقاضاها القنصل على البضائع المصدرة، وكانت تختلف نسبتها من أمة إلى أخرى وستبحث في الحياة الإدارية للجاليات.

(٢) (2) Mantran: P: 613 - 614

(٣) المتمرنون هم أولاد التجار أو النبلاء الذين يتمرنون على العمل التجاري في الليفانت. وكان هناك تنظيمات قاسية لتدريب التجار في الخارج. إذ يدفع هؤلاء كمية من المال إلى الشركة تتراوح بين ٤٠٠–١٠٠٠ جنيه. ويطلب منهم تأمينات تقارب الـ (١٠٠٠) جنيه قبل إرسالهم إلى الخارج. وكانت مدة التدريب (٧) سنوات (٣) منها في لندن و(٤) في الليفانت، ثم تصبح لهم حرية التجارة والعمل، كتجار وشركاء لتجار لندن .Wood:P:215

سلطات كافية لديهم من كبارهم، كانوا يفوتون فرصاً ممتازة لتبادلات مربحة جداً، كما كانوا لا يهتمون، إلا بمنفعتهم الشخصية، وكان ديدنهم أن يقوموا بأكبر عدد من صفقات البيع والشراء، لينالوا عمولتهم، ولذا كانوا يتنازعون فيما بينهم بحدة بضائع الإسكالات، غير مكترثين بما قد ينجم من تنافساتهم من رفع للأسعار أو خفض لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم كانوا يجنون أرباحاً غير مشروعة، عن طريق تسجيل قيمة الرسوم الجمركية في القوائم المرسلة إلى التجار، بأكثر مما قدرته السلطات التركية وتناولته فعلاً[1]. كما كانوا لا يتورعون عن خداع كبارهم في عمليات البيع نفسها[2]، بل إن المتمرنين كانوا كثيراً ما يستخدمون مال معلميهم في تجارتهم الخاصة، ويتاجرون بالنقد، ويقرضون الموظفين الأتراك بفائدة قد تصل إلى ١٠٠٪[3].

ولكن يجب أن يلاحظ أن تلك المساوىء لم تكن متفشية على نطاق واسع، لأن كثيرين من العملاء والمفوضين كانوا أبناء لكبار التجار، أو أقرباء لهم، أو تربط أسرهم روابط الصداقة والود. وربما تنطبق على تجار ليون وعملائهم، أكثر مما تنطبق على تجار مرسيلية والبندقية، الذين كان معظمهم مفوضين سابقاً في الإسكالات، وخبروا أسرار العمل وخفاياه. وكان المفوضون الفرنسيون يتناولون ١٪ على جميع التسويقات التي يقومون بها، ويتبرع لهم القناصل بـ ½ ٪ من رسوم القنصلية[4]، بينما كان المتمرنون

---

(١) (1) Savary: Le Parfait Negociant. PP 397, 405.

ومن الأمثلة على ذلك، أن ما تأخذه الحكومة العثمانية على بالة من الجوخ هو (٥٧) قرشاً، بينما يسجلها العميل في القائمة المرسلة إلى التاجر (١٢٧) قرشاً، أي بحسب الثمن الفعلي لها، لا بحسب تقدير الجمركي

(٢) (2) ibid. P: 405

ولذ كان سفاري ينصح بتأليف شركات من التجار، وأن ترسل الشركة واحداً منها غير متزوج، يستطيع البقاء ثماني سنوات.

(٣) (3) Wood: P: 216

(٤) (4) DArvieux, T. I. PP: 342 - 343

الإنكليز يتقاضون عمولة تراوحت من أواخر القرن السادس عشر، إلى أواخر السابع عشر، بين ٢٪ إلى ٣٪(١).

و ـ الوسطاء : Censals:

إن معظم صفقات البيع والشراء، كان يجري عن طريق الوسطاء، وأكثرهم من اليهود والأرمن، وبعض المسيحيين، لأنه كان من الضروري معرفة لغة البلاد ليتم التفاهم. وفي الواقع يشاهد اليهود في جميع الإسكالات في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وأحياناً ببضعة آلاف، كما هو الحال في حلب. وفي كل مكان كانوا يقيمون فيه، كانوا يظهرون براعتهم في الأعمال التجارية، وإن أكبر قسم من التجارة، كان يمر بين أيديهم، بل كانوا هم المسيطرون الحقيقيون على تجارة الليفانت، لا سيما وقد فتحت الدولة العثمانية لهم صدرها، وعاملتهم بالحسنى، فتوافدت أعداد غفيرة منهم إليها، بعد طردهم من إسبانية، واضطهادهم فيها، وقربهم السلطان إليه، واستخدمهم في بلاطه تراجمة وأطباء. وما شخصية «ناسي» في القرن السادس عشر إلا دليل على نفوذ اليهود في الحكم العثماني، وسيطرتهم على الشؤون المالية، وإلى حدٍّ ما السياسية فيها(٢). وهم لم يكونوا وسطاء تجارة فقط، في الإسكالات، وإنما احتكروا العمليات المصرفية، فهم يلتزمون الضرائب للأتراك، وبخاصة عائدات الجمرك، فقد التزموا جمرك إسكلة حلب بأكثر من (٢٥٠,٠٠٠) سيكان(٣)، وكانوا المصرفيين الذين يلجأ إليهم الأوربيون للاستدانة، عندما يكون عليهم أن يدفعوا بلصاً أو غرامة. وكان على هؤلاء

---

(١) (1) Wood: P: 215

لقد ألح ساندرسون عندما كان متمرناً أن تكون ٤٪، إلا أن مستخدمه وجد بأنها يجب ألا تتجاوز ٢,٥٪، وفي سنة ١٧٠١م، كانت ٣٪، إلا أنها هبطت خلال القرن الثامن عشر إلى ٢٪، ثم ارتفعت سنة ١٧٦١م، إلى ٣٪.

(٢) (2) Gibb & Bowen II. P: 220.

انظر حول «ناسي» هامش (٣) من ص٩٨ وهامش (٢) ص١٤٦.

(٣) (3) Dorville: Histoire des differents Peuples. III. P. 236.

Gibb & Bowen. II. PP. 23-24. انظر حول السيطرة المالية المصرفية لليهود.

التجار أن يقبلوا بالفوائد الهلالية التي يشترطها اليهود على تلك الديون، والتي تضاعف من قيمة الدين في فترة زمنية محدودة[1]. ويذكر «وود»، أن الإنكليزي كان يدير تجارته في الواقع مع اليهود، لا مع جابي الرسوم التركي، فحينما يظهر أي تاجر أوربي، في أي من الإسكالات، فإن أيدي اليهود تتلقفه مباشرة، بحيث يرى نفسه ملزماً على متابعة عمله بوساطته. ويبدو أن اليهود في كل إسكلة، كانوا متضامنين ومترابطين فيما بينهم، بحيث لا يقبل أي يهودي آخر أن يقوم بعمولة هذا التاجر، إذا كان قد ابتدأ بالعمل مع واحد منهم. لقد كان اليهود آنذاك عملاء عالميين، كما هم عملاء محليين، وكانوا يتلقون عمولة مقدارها ١٪ على جميع البضائع، و$\frac{1}{4}$ ٪ على المال الذي يعملون به[2].

وفي الحقيقة لقد كان معظم اتصال التجار والقباطنة الأوربيين بسكان الإسكالات وموظفيها، يتم بطريق اليهود. فاليهود كانوا يحلون للأوربيين أكثر مشكلاتهم مع السلطات الحاكمة، بل كانوا هم أحياناً المثيرين لتلك المشكلات، حتى يحصلوا على الغنائم والأرباح منهم، وفي نفس الوقت يتقاسمون مع السلطات الحاكمة البلص والغرامات المدفوعة. وكانت أعمال التجار تتعطل إذا تغيب الوسطاء اليهود، فهناك شكاوى كثيرة من القباطنة يظهرون فيها أنهم لم يستطيعوا الإقلاع في الوقت المحدد، لأنهم لم يحصلوا على التصريح اللازم بسبب عيد اليهود[3] ولما كان أهل البلاد لا يخضعون لنفس الضرائب التي يخضع لها الأوربيون، وكان اليهود معتبرين من أهل الذمة في البلاد، فإنه كان يتم الاتفاق بين بعض هؤلاء التجار واليهود للمتاجرة بأسماء الآخرين والتملص من رسم القنصلية بالذات، أو «الكوتيمو». وأكثر من اتبع هذا الطريق البنادقة، ولا سيما أثناء حروبهم مع الدولة العثمانية[4].

---

(١) (1) Masson: P: 491

(٢) (2) Wood: P: 215 - Masson: P: 492

(٣) (3) Masson: P: 491 - Mantran: P: 605
A. S. V. Archivo Proprio: Busta 235, 21, 22 Octobre 1644 (ministri della Douana.)

(٤) (4) A. S. V. dispacci, Soranzo F a 130, 255, 28 Octobre 1646 - Mantran: P: 535, 531

ولقد جنى اليهود من عملهم هذا أرباحاً طائلة، وبخاصة من الفوائد الضخمة على الديون، وتمكنوا شيئاً فشيئاً أن ينطلقوا في ميدان التجارة العالمية. ولقد كانت حرب كريت فرصة بالنسبة إليهم للتوسع التجاري على حساب البنادقة في بلاد الغرب. فقد أقاموا مراسلين منهم، أو أقرباء لهم في البندقية نفسها[1]، وليفورن الميناء الهام الذي كانت تتجمع فيه جميع الأمم، وتتمتع بأكبر حرية، مهما كان دينها أو مذهبها[2]. وهكذا تحول اليهود من وسطاء إلى مشاركين في التجارة العالمية، وكانوا يستأجرون لنقل بضائعهم مراكب إنكليزية، أو بندقية، كما كانوا يسهمون مع التجار الأوربيين كشركاء، ويطلب بعض الوافدين منهم، من أمة من الأمم الأوربية أخذهم تحت علمها وحمايتها، وبخاصة الليفورنيون منهم.

ولكن على الرغم من هذه الصلات بين اليهود والتجار الأوربيين، فإن علاقات الود والمحبة لم تكن سائدة بين الطرفين، فالأوربيون يخشون أحابيل اليهود وشرهم، ويعرفون أنهم يخادعونهم في البضاعة، وقيم البيع والشراء، حتى قال عنهم «دارفيو»: «إنهم سعداء للقيام بالشر من أجل الشر نفسه، وهم بإساءتهم للآخرين، يرضون طبيعتهم الفاسدة والحاقدة، ومن يستخدمهم يجب أن يكون منهم دائماً على حذر، ولا يبوح لهم بالسر. والأتراك يحتقرونهم، فهم يكنزون المال، ويقرضون بالربا، ولكنهم كانوا يفسحون أمامهم المجال للاغتناء، حتى يجردوهم دفعة واحدة مما يملكون. إنهم أكثر الناس شراً في العالم، وهم يخونون دون خجل أكثر من أحسن إليهم، ومعظم البلص يأتي منهم»[3].

ولقد كتب قنصل حلب بشأن اليهود الليغورنيين الذين كانوا يعملون تحت حماية فرنسة، وذلك في عام ١٦٩٢م ما يلي: «ليس بين الأمم العاملة

---

(١) لقد كان عدد اليهود في البندقية كبيراً، ولم يكونوا على قدم المساواة مع المواطنين في الحقوق واللباس. الخ. Galibert: P: P. 176

(٢) (2) Masson P: 124

(٣) (3) DÁrvieux. VI. P. 441.

في تجارة الإسكـالات من يسيء لتجـارتنـا كما يفعـل اليهـود الوافدون من أوربـــة، فقد كانت حلب خالية منهم إلى عهد قريب، إلا أنهم دخلوا إليها منذ بضع سنوات، ووضعوا أنفسهم تحت حماية فرنسة، وتمتعوا بامتيازاتها. . ومنذ خمسة أو ستة أشهر، ازداد عددهم، حتى غدوا أكثر منا، وتركوا لحاهم تطول كالإنكليز والفرنسيين، ليتميزوا عن يهود البلاد، ويظهروا كأنهم من المسيحيين. . وهم دائماً الأولُ في تسويق البضائع، ورفع أسعار الآتي منها من بلاد فارس، وغيرها من المقاطعات. وأنهم يعملون بالخداع، حتى أن أمتنا والإنكليز والهولانديين يقاسون الأمرين منهم، ويتمنون لو يبعدوا عن طريق منع الحماية عنهم. ولكن يجب التأكد من أن القنصل الهولاندي لن يأخذهم تحت رعـايته، أما بالنسبة للإنكليزي، فإنه لن يقبلهم حتماً بسبب الأوامر القاسية من الشركة الكبيرة بهذا الصدد. ومن هنا كان على السفير أن يطلب من الصـدر الأعـظم اعتبـار جميع اليهـود المهاجرين من رعايا السلطان، ويخضعون لنفس ما يخضع له يهود البلاد من واجبات»[1] .

ولم يكن اليهود هم الوسطاء الوحيدين، وإنما كان هناك أيضاً الأرمن، وعددهم كبير في حلب، وكانوا هم المشرفين الحقيقيين على القوافل المنطلقة إلى فارس، وبـالعكس، أي أن معـظم تجارة الحرير كانت بيدهم. ومثلما اندفع اليهود بعد اغتناثهم إلى المشاركة في التجارة العالمية، فإن الأرمن ساروا بنفس الخط، فقـد أقـام عدد منـه في ليفورن، وأخذوا يحملون إليها على المراكب الهولاندية البضائع والسلع من الشرق، ولا سيما الحرير، حتى غدت ليفـورن أكبر سوق له في أوربة كلها في القرن السابع عشر[2]، كما حاولوا الإقامة في مرسيلية، والقيام بنفس الدور. واستقروا في البندقية، وساعدوا على توسيع إطار التبادل التجاري بفضل صلاتهم التجارية الواسعة مع أنحاء الإمـبراطورية وبلاد وفارس[3]. وبذلك كان الأرمن واليهود يتنافسون على

(١) (1) 26 avril 1692, 22 Juin 1692. AA, 365

(٢) (2) Masson P: 129

(٣) (3) Ibid. P: 128

العمالة للتجار الأوربيين، والإسهام في التجارة الأوربية، بل إن لفيفاً من الطرفين، طلب الانضمام إلى أمة من الأمم، لتكون له نفس حقوقها وامتيازاتها التجارية، وأخذوا براءات بذلك، وقد اتسع نطاق هذا الأمر في القرن الثامن عشر، وزاد عدد «البراءتيين».

وإلى جانب الأرمن واليهود، لعب الروم «اليونان» دوراً في التجارة الأوربية، وإن كان دوراً محدوداً في سورية بالذات. فهم لم يكونوا وسطاء كاليهود والأرمن، وإنما هم الشارون والبائعون في المقاطعات، لحساب التجار الأوربيين. وكان الروم مقربين جداً من الأوربيين، ومن السلطان، ولهم نفوذهم في الإمبراطورية. ومن ثم كانوا يرون قرب السفراء والمقيمين والقناصل بصفة مترجمين، أو سكرتيرية[1]، فهم يفهمون عادات الأتراك التجارية والإدارية والقضائية، وقد حاولوا، كما حاول المسيحيون واليهود، اتخاذ صفة رسمية أوربية، ونجحوا، وبخاصة في القرن الثامن عشر، من أن يصبحوا من «المحميين» أو «البراءتيين». وهكذا تمكنت الأقليات الدينية، أن تجد عن طريق تحاكها مع الجاليات الأوربية، فرجة للتملص من سلطة العثمانيين[2].

وربما يتبادر إلى الذهن أن التجار المسلمين كانوا بعيدين عن التماس مع التجار الأوربيين، وفي الواقع لقد كان التعامل قائماً، وإنما على نطاق ضيق، وكانوا في معاملتهم مع التجار الأوربيين أمناء ومخلصين[3]. ويبدو أنهم لم يكونوا على علم كبير بأموز التجارة الأوربية والأوربيين، فقد عمل هؤلاء الأخيرون على خداعهم وغشهم، إلى أن أتى من حذرهم، فانقلبوا شديدي

---

(1) Mantran: P: 606

لم يلعب الروم هذا الدور قرب الشخصيات الرسمية البندقية، لأن المستعمرة البندقية زرعت في الليفانت منذ مدة طويلة، تمكنت خلالها من تكوين موظفيها الخاصين.

(2) ibid: P: 606

(3) DÁrvieux. II: P: 341

الحرص والشك، حتى أنهم لم يعودوا يعقدون صفقاتهم التجارية معهم، إلا على باب الخان، وأمام موظف من موظفي الباشا، ينال على كل تسويق يجري أمامه ١٪ من قيمته[1].

ز ـ التسويق :

وهكذا يتضح أن التسويق لم يكن يجري مباشرة بين التاجر أو مفوضه، وبين البائع من أهل البلاد، بل كان يتم بوساطة الوسطاء من اليهود والأرمن والمسيحيين. ولكن لا بد من القول هنا بأن الوساطة على الرغم من انتشارها في جميع الإسكالات، فإنها كانت أوسع في الإسكالات الكبيرة، كحلب مثلاً، حيث التنافس على أشده بين الأمم الأوربية. أما في الإسكالات الصغيرة نسبياً، فإن التسويق كان يجري عادة وجهاً لوجه ومباشرة، بل إن مفوضي التجار أو عملاءهم، كانوا يجوبون المناطق المنتجة لكل سلعة أو بضاعة، ليحصلوا عليها من منابعها الأصلية. فهم يتخذون مثلاً مخازنهم ومكاتبهم في صيدا، ويقيمون نواباً لهم في المراكز الأخرى، التي لا قنصليات لهم فيها، مثل دمشق وعكا والرملة وبيروت[2]، وفي كل سنة يحمل هؤلاء المال، ويتنقلون بين القرى قبل موسم القطاف، أو موسم السلعة، ويشترونها مسبقاً بأن يدفعوا للفلاحين قسماً من المال، يعادل القسم الأكبر من ثمن الشراء. وهذا يدل على أن نشاط التاجر الأوربي لم يكن يمارس فقط في الإسكلة، بل «إن تاجر صيدا الأوربي لم يكن يعالج الأمور التجارية في المدينة، وإنما كان يفضل أن يعالجها في مكانها الحقيقي، فهو دائماً معفر الثياب، ممتطياً بغلته، ومعرضاً لمخاطر التنقل والرحلات»[3].

وكان التجار الأوربيون في الإسكالات يتصيدون دائماً جميع البضائع والسلع التي يرغبون بها، ويخزنونها ريثما تأتي المراكب لحملها، وكانوا يفضلون

---

(١) (1) Ibid.

(٢) (2) Arch. Chambre de Commerce. Marseille. Serie C. n o 1839.

Thévenot: P: 21 - DÁrvieux. I. PP: 334-336 - A. Ismail: P: 139

(٣) (3) A. N. B III , 244: Mémoire de Maureliet.

شراءها في أول مواسمها، عندما يبيعها أهل البلاد بسعر رخيص، ليدفعوا ضرائبهم إلى الحكم التركي، وهذا ما كان يحدث بالضبط بالنسبة لسلعة الحرير في صيدا، فيحتفظون بالحرير المشترى عدة أشهر، أي إلى ما بعد انتهاء الموسم، ثم يبيعونه للمراكب الوافدة، بأرباح تتراوح بين ٢٠٪ ـ ٣٠٪(١) ويستخدمون المال الناجم من هذا البيع في شراء القطن المغزول في بدء الشتاء، فكلما أتت مراكب تحتاج إلى قطن مغزول، في غير موسمه، فإنها كانت تجد في المخازن مئات البالات(٢). وكانوا يستفيدون لعقد الصفقات التجارية الكبيرة هذه من المال الموجود بين أيديهم، وأحياناً المودع(٣) لديهم أمانات أو مما يستدينون.

وفي الحقيقة لقد كان التسويق الأوربي يجري بطرق عديدة منها:

١ ـ التسويق من الفلاحين مباشرة، ومن أماكن إنتاج بعض السلع. ويجري هذا التسويق بحرية نسبية، أي دون تدخل السلطات الحاكمة بالأمر. ولكن الحرية لم تكن قائمة بمعناها الحق، لأن الفلاح أو المنتج كان دائماً بحاجة إلى المال، ومن ثم كان يبيع محصوله بأسعار رخيصة، قبل موسمه للحصول على حاجاته. وهذا يدل على أن إيراداته من عمله لم تكن لتكفيه، فهو مديون باستمرار وبالتالي خاضع للتاجر الذي يقدم له المال على المحصول القادم(٤).

٢ ـ التسويق من الأسواق الأسبوعية أو الموسمية، التي تعقد لسلعة ما، أو لمختلف السلع والبضائع في الإسكلة أو خارجها. فسوق الحرير الكبرى وسوق القطن، كانتا تعقدان في كل اثنين وثلاثاء في صيدا أمام خان الفرنجة فيها. ومنها كان يشتري التجار الأوربيون مباشرة، أو بوساطة عملائهم ما يحتاجون. وإلى جانب سوقي الحرير والقطن، هناك أسواق لمختلف البضائع

---

(١)، (٢) (1), (2) dÁrvieux. III. PP: 343 - 344

(٣) (3) ibid: III. PP: 342 - 343

لقد كان بعض الأهالي يودعون أموالهم لدى بعض التجار الأوربيين الثقات، خشية مصادرة الحكام الأتراك لها، وكان «دارفيو» أحد هؤلاء الثقات.

(٤) (4) A. Ismail: P: 142

المصنوعة، ففي حلب مثلاً كانت حركة التسويق دائمة، ولا تنقطع أبداً، لوجود السلع المختلفة في مختلف الأوقات وإن كانت أكثر نشاطاً في مواسم وفود القوافل البرية، من فارس ودمشق وبغداد، أو البحرية من الإسكندرون وطرابلس. ولقد كان لكل سلعة في المدن الشامية الكبرى، كدمشق وحلب، سوق دائمة خاصة بها ـ ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القوافل كان لها مواسمها، وكذلك المراكب كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

وكانت المنافسة شديدة وعنيفة بين تجارة الأمم المختلفة لشراء ما يحتاجونه من بضائع، وما يبيعونه منها. بل إن المنافسة كانت قوية بين تجارة الأمة الواحدة مما كان يضرُّ بهم، «فعندما يأتي أهالي البلاد ببضائعهم لبيعها في الأسواق فإن تجار الأمة الفرنسية مثلاً، كانوا لا يفكرون إلا بتخاطفها فيما بينهم، مبتدعين طرقاً شتى، ليسبق واحدهم الآخر، ولا يهمهم أن ترتفع الأسعار، طالما أنهم سينجحون في حرمان بعضهم منها. وإذا ما أتى مركب محمل بالبضائع من فرنسة، فإنهم كانوا يتدافعون لبيع كل واحد حصته على حساب الآخر، غير مكترثين بانخفاض السعر. وهكذا كانوا يشترون غالياً ويبيعون رخيصاً، ويضحون بغباء بأرباحهم»(١)، ولقد حاولت أمة صيدا الفرنسية مثلاً، أن تقيم شركة بين التجار تحدد سعر الحرير المشترى، وتمنع التنافس ورفع الأسعار. ولكنها لم تكن وحدها في الواقع التي تشتري الحرير، فهناك تجار حلب ودمشق ومصر، الذين كانوا يقتنون كميات أكبر مما يفعل الفرنسيون، كما أن تحديد السعر الأعلى للحرير، جعل المراكب تأتي ولا تجد بالة واحدة في المخازن، مما أدى إلى تنازع الشركاء، وفصم الشركة، وعودة الأسعار إلى ارتفاعها الخيالي(٢). وشبيه بتلك الشركة «شركة حلب لأقمشة حماة»، في النصف الثاني من القرن السابع عشر، التي عملت على شراء كل ما تحمله القوافل من هذه الأقمشة قبل وصولها إلى حلب، وبذلك كان لا يطرح شيء منها في السوق. ولكن الفرنسيين خشوا نتيجة احتكارهم هذا،

---

(١) (1) Masson: P: 94 - Chardin: I. P: 4

(٢) (2) D'Arvieux III: PP: 357 - 358

وما يمكن أن يترتب عليه من بلص، ففصموا الشركة، وعادوا إلى طريقتهم الفردية»[1].

ولم يكن العملاء الإنكليز فيما بينهم أحسن حالاً في بادىء الأمر، بل اعتبر من أسباب ضعف التجارة في السنين الأولى تنافسهم، وتحقيق كل واحد أرباحاً قد تصل إلى ٣٠٪ أكثر من زميله[2] ولقد داوت شركة الليفانت هذا الأمر، بأن أخذت ترسل إلى عملائها قائمة تحدد فيها أسعار المشتريات والمبيعات، وبخاصة الأجواخ[3].

٣ ـ التسويق عن طريق شراء ما تحتكره بعض السلطات الحاكمة من سلع ومواد وهذا كثيراً ما كان يحدث إذا ما كان النقد قليلاً جداً في الإسكالات، بسبب حروب الإمبراطورية، فقد اضطر الولاة إلى قبول الضرائب سلعاً، أي حريراً كما في صيدا مثلاً. وعلى الرغم من أنهم كانوا غير راضين عن مثل هذا الأمر فإنهم كانوا يعرفون كيف يتصرفون: فهم يأخذون السلعة من الفلاحين بأرخص الأسعار، ويجبرون التجار الفرنجة على شرائها بأغلى الأسعار، وغالباً بأكثر من سعرها العادي العالمي، مما كان يسبب خسارة لمفوضي التجار، الذين لم يكن بمقدورهم أن يبعثوا بها إلى «كبارهم» في أوربة إلا بالسعر العادي[4].

وهناك سلع معينة كان الوالي يستوردها من مصدرها الأساسي لحسابه الخاص، ويحتكر بيعها، مثل مادة «السنا» التي كان والي غزة يسيطر على تجارتها مثلاً[5].

أما بيع البضائع الواردة من الخارج فكان يتم أحياناً وهي لا تزال في جمرك

(١) (1) Ibid, VI: P: 224

(٢) (2) Foster: the Travels of Jhon sanderson. P: 184

(٣) (3) A. N. B 386 - Masson: P: 120

(٤) (4) ĎArvieux. I. PP: 336 - 337

(٥) (5) Ibid. P: 340

الميناء. وإذا كان هدفها إسكلة في الداخل، فإنها كانت تنقل على ظهور الجمال والبغال على شكل قوافل، يحرسها أحياناً الانكشاريون. وفي الخانات، كانت تخزن ريثما يتم بيعها. فإذا كانت السوق مناسبة، فإنها تباع بسرعة، وإذا كانت باردة فإنه ينتظر ريثما تصل الأسعار إلى حد معقول(1).

وكان البيع والشراء يجريان بين أهل البلاد والتجار الأوربيين استناداً إلى كلمة الشرف، ودون عقد خطي إلا أن الخلاف بين البائع والشاري دعا التجار من الطرفين إلى إحضار شاهد يشهد العملية، وإلى كتابة عقد أو «حجة» كما نصت على تلك الامتيازات(2). وكانت الصفقات في الإسكالات تجري نقداً في بادىء الأمر ويقول «بروديل»: إنه «عندما دخل الفرنسيون والإنكليز والهولانديون في تجارة الليفانت، فإن سرعتهم في الشراء نقداً قلب الطرق التقليدية، التي كانت تتبعها البندقية، وهي «تبادل بضاعة مقابل بضاعة Dar a baratto »، مما وضع البيوتات التجارية البندقية في صعوبات ورفع الأسعار. والطريقة الجديدة، تدل على عدم خبرة من الوافدين الجدد، ولقد بقي الفرنسيون إلى أواخر القرن السابع عشر أوفياء لهذه الطريقة، إلا أن الإنكليز والهولانديين نجحوا في فرض بضائعهم، مثل «الكاريزة» (القرزية) والرصاص والنحاس والقصدير»(3). ففي سنة ١٥٨٣م، كان الإنكليز لا يشترون إلا ربع مشترياتهم نقداً(4) إلا أنهم كانوا يشعرون بضرورة توافر المال النقدي بين أيديهم دائماً. ففي رسالة من «ساندرسون» إلى «شركة تركية»، تشرح هذه الناحية، «إذا كان علينا أن نتاجر هنا، فيجب أن نزود بالمال والبضائع معاً، بحيث نستفيد من الوقت الملائم لاستخدام المال، ولبيع البضائع. فنحن نرى البضائع متوافرة أحياناً ولا شاري لها، ولذا

---

(1) وكان هذا من نصائح شركة الليفانت إلى عملائها في سورية، مقلدة في ذلك البندقية، (رسالة من الشركة إلى عملائها في حلب ٣ يونيو (حزيران) سنة ١٥٨٦م).

Foster: Travels of Sanderson. P: 130, 134

(2) مثلاً البندان (٣٦) و (٣٧) من امتيازات ١٦٠٤ الفرنسية.

(3) Braudel: P: 364

(4) Hakluyt. II. PP: 246-247 - Beazley: Voyages & travels. PP: 308-309

يجب أن يكـون لدينـا مال نقدي لاستخدامه، فعند مجيء المراكب ترتفع الأسعار عادة كما أن البضائع التي نملكها لا تطلب في كل الأوقات، فنضطر إلى بيعها بسعر رخيص، لنشتري بسعر مرتفع»[1]. ونفس الفكرة تلوح في رسالة بعث بها مستر نيوبري، من بغداد إلى زميله يقول فيها: «دون مال نقدي هنا لا فائدة كبيرة ترجى، إلا أنه بنصف نقد، ونصف بضائع فإنه يمكن أن يُشترى أفضل البهارات والسلع، المحملة من الهند»[2]. ويظهر أن بلاد الهنـد لم تكن بحاجة كبيرة آنذاك إلى سلع أوربة، فهي مصدرة وغير مستوردة[3] وبالتالي فتبادل سلعها يجري بالنقد، وتتسرب منه كميات كبيرة إلى أقصى شرقي آسية.

وعلى الرغم من اعتماد فرنسة أكثر من غيرها على النقد في عملية الشراء، إلا أنها تمكنت في أواخر القرن السابع عشر، من التمكين لبضائعها في سورية تدريجياً، وقللت من اعتمادها على العمليات النقدية البحتة، وبخاصة بعد استخدام النقد كسلعة تجارية، وبعد القيود التي فرضتها الدولة العثمانية على إدخال النقد.

ولا بد من التأكيد هنا إلى أن جميع الأمم كانت تعمم على تجارها أوامر شديدة، بضرورة تسديد الثمن مباشرة إن بيعاً أو شـراءً أي عدم اللجوء إلى الإدانة أو الاستدانة، ولكن هذا لم يكن لينفذ بدقة كما أشرنا في عدة مناسبات.

ح ـ الأوزان والمقـاييس: من الصعب إعـطاء معلومـات دقيقة حولها لأنه ليس هنـاك قانـون أو تنـظيم عام في الـدولـة العثـمانية يحدد المقـاييس

---

(١) (1) Foster: the Travels of Jhon Sanderson. P: 133
رسالة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٥٨٦م من القاهرة.

(٢) (2) Beazley: op. cit. p: 311
رسالة من نيوبري من بغداد إلى صديقه في ٢٠ تموز سنة ١٥٨٣.

(٣) (3) Wood: P: 114

والموازين، فهي تختلف بحسب نوع السلعة. وطبيعة البضاعة، والمكان كما هو قائم في البلاد ذات النظام الاقتصادي المغلق(١). ومن المؤكد أن التجار الأوروبيين قد حاولوا إدخال بعض مقاييسهم، أو عملوا على معادلتها بتلك المنتشرة في الإسكالات، وكان عملهم صعباً جداً، بل إن اختلاف المقاييس والأوزان وتعددها وتنوعها، كان إحدى الصعوبات الكبيرة التي اصطدمت بها التجارة الأوروبية: فهناك وحدات وزن تختلف قيمتها من مدينة إلى أخرى، مع أن تسميتها واحدة، فرطل القصدير في صيدا مثلاً، يزن تقريباً (٥/١٢٠) وقية مرسيلية، و (٦/١) في طرابلس، و(٥/١٥٠) في حلب، و(١/١٤٠) في القسطنطينية. وهذه الأوزان تتغير بحسب البضاعة أيضاً، فرطل القطن المغزول، يزن في صيدا (٥/١٥) من الوقيات المرسيلية، بينما رطل القطن الخام يزن (٥/٧٥) من تلك الوقيات(٢). ومن الوحدات أيضاً «الكنتال» وهو (١٠٠) رطل في صيدا، ويعادل (٥٠٠) وقية مرسيلية(٣). وهناك أيضاً «البالة»، و«الكيس»، و«الصندوق»، و«الحمل»، ويكون حمل حمار أو جمل أو بغل. ومن مقاييس الأطوال «الذراع»، وكانت «القطعة» أو «الثوب»، هي الوحدة الرئيسية التي اعتمد عليها الأوروبيون في شراء الأقمشة أو بيعها، وبخاصة الأجواخ(٤). وإلى هذا الاختلاف والتعدد في المقاييس والأوزان والمكاييل في مدن بلاد الشام تضاف الأوزان والمكاييل والمقاييس الأوربية المتنوعة. والموضوع جدير بالدراسة المفصلة ولكن من العسير تضمينه في هذا البحث.

---

(١) ينظر في اللوحات التي نظمت من قبل المؤلف. (1) A. Ismail: P: 151

(٢) (2) ibid. P: 151

(٣) إلا أن كنتال بعض السلع الأخرى يزيد ١٠٪ وقية، أي يزن (٥٥٠) وقية، بدل (٥٠٠). (3) DArvieux: I. P: 464.

(٤) (4) A. Ismail: P: 152

طرق المواصلات الداخلية وطرق الصحراء القافلية:

لم تكن تجارة الجاليات الأوروبية في سورية تعتمد على النقل البحري فقط، وإنما كانت تستند كذلك إلى النقل الداخلي. وإذا كان المركب الشراعي بأشكاله المختلفة، هو وسيلة النقل البحري آنذاك، فإن الجمال والبغال والحمير، كانت هي وسائل النقل البرية المعروفة. وكان الحيوان الأول أكثر انتشاراً في بلاد الشام وأكبرها قيمة[1]. ولم تكن طرق المواصلات آمنة، بل كان معظمها مسرحاً لقطاع الطرق، ومن ثم لم يكن بوسع التاجر أن ينقل بضائعه من مدينة إلى أخرى على جمل، أو عدة جمال وحده، وإنما كان عليه أن ينتظر قافلة كبيرة لتقوم بهذه المهمة. وقد كان التجار من أهل البلاد يشتركون مع بعضهم بعضاً في قوافل كبيرة، يزودونها من لدنهم بالحراس المسلحين الكافين، وكانت هذه القوافل تسير بانتظام بين دمشق وحلب وطرابلس، مارة بحمص وحماة[2]. كما كانت تجوس الطريق العالمية من مصر إلى الشام، ومن الحجاز إلى الشام، وبالعكس. وقد حاولت الدولة العثمانية في الواقع قطع دابر غزوات قطاع الطرق، فعملت على إنشاء الحصون، وترميم الموجود منها على طرق القوافل التجارية، ولا سيما تلك القائمة على طريق دمشق القاهرة، أو المؤدية إلى القدس والخليل، ومن هذه الحصون «بيت جبرين» و«عيون التجار» و«جنين»، و«راس العين»، و«خان يونس»[3]، ولم يكن هدفها من وراء ذلك قوافل التجارة فحسب، وإنما قافلة الحجيج، ولتكون تلك الحصون في نفس الوقت مراكز حربية، تراقب منها البدو والدروز المنتشرين في تلك البقاع، وتحركاتهم. وقد أسهم في ترميم الحصون، وبناء الخانات لاستراحة التجار والمسافرين، فخر الدين المعني الثاني، كما شاهدنا سابقاً عند الكلام عن صيدا. ومع كل ما بذلت الدولة

---

(١) Volney: Voyage en Egypte et en syrie. I. P: 44

(٢) علي الحسني ـ تاريخ سورية الاقتصادي. ص ١٣٣.

(٣) U. Heyd: ottoman documents.. PP: 102 - 103

العثمانية، والأمير فخر الدين، من عناية بالطرق البرية، فإن قطاع الطرق لم ينقطع دابرهم.

وأكثر ما كان يثير اهتمام الجاليات الأوروبية من هذه الطرق، تلك التي تصل الموانىء بالمدن التجارية الداخلية، التي كانوا يقيمون بها، ولاسيما حلب، أو التي يتاجرون معها، مثل دمشق وحماة، ولقد أشرنا سابقاً إلى الطرق التي تصل صيدا بدمشق، وبيّنا كيف كانت أكثر الطرق أماناً. وفي الحقيقة لقد كان الأمن يستتب أو يختل بحسب حزم الوالي، أو تراخيه. أما طريق الاسكندرون ـ حلب، فلم يكن آمناً أبداً، إذ كان الأكراد يغيرون بين آونة وأخرى على القوافل الوافدة من الاسكندرون إلى حلب، أو بالعكس. وكانت الأمة التي تخصها القافلة تذهب بنفسها للدفاع عنها، وتشترك معها أحياناً الأمم الأوروبية الأخرى(١). ونفس الشيء يقال عن بقية الطرق.

ومثلما كان للطرق الواصلة بين البر والبحر أهمية بالنسبة للجاليات الأوروبية، فإن طرق القوافل الصحراوية كانت ذات أثر بالغ في تجارتها وبخاصة تلك التي كانت تصل بين حلب وبغداد، وبين حلب والبصرة. ولقد اجتذب موضوع الطرق الصحراوية، والقوافل التجارية عبرها، أنظار الباحثين، من أمثال السيدة «غرانت»، التي حاولت أن تستوفي البحث من مختلف جوانبه(٢).

وفي الحقيقة لم تتوافر معلومات مفصلة عن حياة القافلة في الصحراء السورية، قبل القرن السابع عشر، إذ لم يجبها كثير من السياح الأوروبيين قبل هذا التاريخ(٣). إلا أن «فان لينشوتن» الهولاندي الأصل، كان أول من علق في سنة ١٥٩٨، مطولاً على تجارة القوافل التي تنعقد سنوياً بين بلاد

(١) (1) DArvieux. V. PP: 547-548 - VI, P. 341
- Charles- Roux. PP. 10 - 71

(٢) (2) Grant, The Syrian Desert, Caravans, Travel and Exploration, London 1937.

(٣) عندما بعثت طرق القوافل الصحراوية في القرن السادس عشر، فإن رحالة من

الشـام وجنوب العراق. ومن ربط معلوماته وملاحظاته مع ملاحظات الرحالة الآخرين المعاصرين له، والذين جابوا المنطقة في القرن السابع عشر، يمكن القـول إن قافلة تجارية كبـيرة كانت تقـوم سنـوياً من حلب إلى البصرة وبالعكس، وكذلك فإن قافلة مماثلة كانت تقوم من البصرة إلى حلب سنوياً ثم تعود. وبالاضافة إلى هاتين القافلتين الضخمتين، فإن قافلة من الجمال غير المحملة كانت تذهب سنوياً من البصرة إلى حلب، لتتسوق منها، وعدداً غير محدود من تجار القوافل الصغار. أما بين بغداد والبصرة، وبينها وبين مدن سورية، فيخص بالـذكـر أربـع قوافـل، كانت تنتقـل سنوياً بين البصرة وبغداد، وثلاث أخرى بين بغداد وبلاد الشام، وبصورة عامة، فإن هناك قافلة كبيرة تذهب في كل عام من بغداد إلى دمشق[1]، أما قوافل بغداد ـ

= جميع الجنسيات أخذوا يؤمونها. وأولهم البرتغاليون الذين وجدوا فيها طريقاً قصيرة توصلهم إلى ممتلكاتهم في الهند والخليج العربي. وهكذا كان الموظفون البرتغاليون، والسياح التجـاريون وحـاملو الـرسـائل، يأخذون طريقهم عبر سورية فالهند، وبالمقابل، من أمثال: «أنطونيو تينيراريو» وهو يهودي برتغالي اجتاز الصحراء السورية من حلب إلى البصرة في سنة ١٥٢٣، وكان مَراسلاً سريعاً من ملك البرتغال إلى حاكم هرمز. وثاني الرحالة كانوا البنادقة، الذين كانت لهم جاليات تجارية في حلب وبغداد. وكان «قيصر فردريك» الذي ساح شرقاً عام ١٥٦٣ بطريق النهر، وعاد براً بعد (١٦) عاماً هو الوحيد الذي كتب عن رحلاته الأولى تلك، وكان تقريره عنها مقتضباً. وكان معه في رحلته أربعة من البنادقة وبرتغالي. ولأربعين عاماً، أي حتى سنة (١٦٠٣)، كان طريق نهر الفرات مطروقاً أكثر من الطريق الصحراوية البحتة فمعظم السياح والتجار كانوا ينطلقون في نهر الفرات حتى «بيره جيك» ومنها يتابعون إلى البصرة أو بغداد من أمثال «ليئونار راولف» (١٥٧٣) و«غاسبيرو بالبي» (١٥٧٩) و «أنطوني شيرلي» (١٥٩٩) و «جون نيوبري» (١٥٨٠).

ولكن منـذ مطلع القرن السابع عشر فإن السياح أعطوا الأفضلية للطرق الصحراوية البحتة بين سورية والعراق، على الرغم من أنها أكثر تعباً، وذلك لأنها أسرع وأسلم من طريق النهر ومن هؤلاء «تايكسايرا» و«غاسبار برناردينو» و«بيترو ديلافاله» و«تافرنيه» و«تيفنو» و«كاره» و«جـون كامبل» وغيرهـم كثيرون.

(١) (1) Grant: PP: 131 - 132

حلب، فقد كانت أكثر كثافة: ففي منتصف القرن السابع عشر، كانت هناك قافلة من حلب إلى بغداد كل شهرين مرة(١).

وكانت القوافل في رحلاتها تلك، لا تأخذ نهري دجلة والفرات وسيلة للمواصلات، إلا في بعض أجزائها، «فالفرات تعيق الملاحة فيه النواعير التي نصبت عليه لسقاية الأرض، ودجلة غير صالح للملاحة، إلا من بغداد إلى البصرة، حيث يستفاد من اتجاه التيار المائي في دفع المراكب، أما الصعود من بصرة إلى بغداد، فيتطلب وقتاً طويلاً لمعاكسة التيار، واضطرار المراكب للتجديف، وربما تتطلب الرحلة أحياناً(٧٠) يوماً، بينما لا تدوم من بغداد إلى البصرة أكثر من تسعة أو عشرة أيام»(٢).

ولقد كانت القوافل تتبع في رحلتها من حلب إلى بصرة وبغداد خمس طرق رئيسية هي:

١ ـ طريق حلب ـ بيرة جيك على الفرات. والمسافة أربعة أيام، أو ثلاثة، تسير القافلة خلالها في بلاد منزرعة. «البيرة» كانت مدينة واسعة تتوافر فيها مواد التموين بكثرة(٣)، وفيها يتم اجتياز نهر الفرات(٤)حتى «أورفه»، وتقف القافلة في هذه المدينة عادة بين ٨ـ١٠ أيام، لأنها كانت بلد أولئك الذين

---

(١) (1) la Boullaye le Gouz: PP: 62 - 64
ولكن «غرانت» تذكر أنها كانت تنطلق مرتين في السنة.
Grant: P: 132

(٢) (2) Tavernier. I. P: 138.

(٣) (3) ibid. I. P: 224 - Voyages & Travels.. P: 297, 309
في رسالة من «جون نيوبري» بتاريخ ٢٩ أيار سنة ١٥٨٣م، إلى السيد ريتشار هيكليوت.

(٤) ويأخذ الجمرك قرشين على كل حمولة بضائع، و ١ ـ ٢ قرش على كل حيوان يحمل مؤناً، أما الخيول والبغال المستخدمة للركوب فلا يؤخذ عليها شيء.
Tavernier I. PP: 162 et sq

يؤجرون ويستأجرون البغال والخيل. ومنها كان يجري الانطلاق إلى الموصل بطريق نصيبين، أو نزب القديمة. وكانت الموصل تعج بالوافدين في موسم جوز الغـال، حيث تقوم فيها تجارة ضخمة بهذه السلعة[١]. ومن الموصل تنتقل القافلة إلى بغداد، فالبصرة بدجلة، أو بمحاذاة دجلة.

٢ ـ طريق حلب ـ بيره جيك ـ الفلوجـة. ومن البيرة إلى الفلوجة ستة عشر يوماً[٢] في نهر الفرات. وكانت المراكب التي ينتقل بها التجار مع بضائعهم معرضة أثناء انتقالها لهجمات كثير من لصوص الماء، كما كان عليها أن تدفع في بعض الأمـاكن على ضفـاف الفـرات شبه ضريبة لبعض أمراء العرب المعسكـرين في تلك الجهـات، مثل بعض الزبيب والصابون، أو العلف للإبل[٣] والمراكب المستخدمة ذات سطح مسطح، ومتينة جداً، إلا أنها على الرغم من متانتها لا تصلح لأكثر من رحلة واحدة، ولا يمكنها أن تصعد مجرى النهر، فتباع في الفلوجة بأسعار رخيصة جداً[٤]ومن المدينة الأخيرة كان يتم انتقال القافلة إلى بغداد، على ظهر حيوانات الركوب، ولمدة يوم واحد فقط. ولقد كانت بغداد على الرغم مما قاسته من الحروب المستمرة بين الفرس والعثمانيين، مخزنـاً عامـاً لبضائع آسية الوسطى والشرق الأقصى، ومركزاً استقر فيه كثير من الأوربيين، كما هو الحال في إسكالات سورية.

٣ ـ طريق الصحراء الصغيرة. ويتم الانتقال فيها من حلب إلى تدمر، ثم يسار عبر الصحراء إلى نهر الفرات (البوكمال)، فعانة، فبغداد.

٤ ـ طريق الصحراء الكبيرة. وهي نفس الطريق السابقة، إلا أنها لا تجتاز

---

(١) (1) Ibid. I. PP: 162-186 - Thévenot. II. P: 74

(٢) (2) Voyages & Travels: P: 297, 300

Hakluyt. III:P: 200

(٣) (3) Voyages & Travels. P: 309, 298

(٤) انظر رحلة قيصر فردريك البندقي في ١٥٦٣م في

(4) Hakluyt. III. PP: 198 - 199

نهر الفرات، بل تتابعه براً، وجنوباً شرقاً إلى البصرة. وهذه الطريق قديمة، إنما عاد إليها التجار ثانية في القرن السادس عشر. وقد ذكر تافيرنيه، أنها طريق غير عادية، ولا تمر فيها القوافل إلا مرة في السنة، عندما يذهب تجار تركية ومصر لشراء الإبل[1]ولكنها أصبحت أكثر استخداماً في النصف الثاني من القرن السابع عشر[2].

٥ ـ طريق حلب ـ دمشق ـ تدمر، ويتمم بطريق الصحراء الصغيرة أو الكبيرة.

وكان يسمح لتجار جميع الأمم الأوربية بالمتاجرة والسفر مع القوافل، ماعدا السياح الإسبان والبرتغاليين إذ كان ينظر إليهم نظرة شك وارتياب[3]. وكانت قوافل حلب البصرة تتبع في معظمها طريق الصحراء الكبيرة، وكانت البضائع التي تحملها تقصد بالطبع بعد البصرة «هرمز»، ومن ثم كانت تنقل بالمراكب إلى هذه الجزيرة القائمة في فم الخليج العربي.

وكان لكل قافلة رئيسها أو قائدها، الذي كان ينتخب في اجتماع عام من جميع التجار، ومالكي الجمال، ثم ينال موافقة باشا حلب ويدعى «الباشي». ورئيس القافلة هذا هو الذي يشرف على كل أعمالها، فيحدد الطريق الذي يجب أن تتبعه، ويعد تموينها. وأول واجب عليه هو تحديد نوع كل حمل من البضائع وحجمه، ثم تقدير قيمته وأجره بالاستعانة بالتجار.

---

(١) وكان لا يستخدم في هذه الطريق سوى الجمال، لأن القافلة تبقى ثلاثة أيام أحياناً دون أن تجد الماء.

(1) Tavernier. I. P: 195

(2) Grant: P: 44 (٢)

(3) Ibid: P: 133 (٣)

لقد كان الأتراك يخافون من الإسبان، بسبب محاولاتهم التحالف مع الفرس، ومن البرتغاليين بسبب تسلطهم ونفوذهم التجاري في الخليج العربي. ولكن بعضهم كان يعمل للسفر متنكراً بزي الفرنسيين، أو الإنكليز، أو البنادقة.

وبعد شهري تجهيز واستعداد، أو ثلاثة، تصبح القافلة معدة للسير. وأول شيء يفعله هو تقسيم القافلة إلى أقسام، كل قسم مكون من (١٥) جملاً، ويدعى «بـرخـانـة Barkaness »، ويشرف عليه «الشيخ»، وجميع الشيوخ مسؤولون أمام الباشي، وهو الذي يعطيهم أوامر السير، ويعيّـن أماكنهم في القافلة، ويحدد لهم ولأقسامهم نصيبهم من الحرس .وكان يوضع حارس واحد لكـل حمل جمل من المـلابس أو الحرير، وواحد لحملين من المواد الغذائية الثقيلة، كالسكر والبن والفلفل: وكان «الباشي» يستخدم أدلاء يعرّفونه على مسـالـك الـطريق المختلفـة. وكان للقافلة مؤذن، وعمله ديني وقضائي، وقهـوجي يصنـع القهـوة ويدور بها بين الشيوخ، والتجـار والجنـود، والحمّـالين ، «وبيرقدار» أو «حامل البيرق»، أي اللواء، وهو يتقدم القافلة. وأهمهم جميعاً، هو مساعد الباشي الرئيسي «الشاويش»، الذي يشرف على أمن القافلة، ويحفظ النظام فيها، ويعطي إشارة التحرك اليومية، وأحياناً يقوم بتـطبيب الإنسـان والحيوان فيهـا .وكان الشيوخ هم المسؤولون عن الدفع للمؤذن والقهوجي والشاويش.

وكان كل قسم يسير ملتصقاً بحراسه، الذين يتنقلون مترجلين، ويتقدم البـاشي مع عدد من الشيوخ القـافلة بثلاثة أميال، وهم يركبون الخيل أو الجمال، ويشكلون «الطليعة». ولقد كان يرافق القافلة في القرن السادس عشر انكشاريون حكوميون، تحت إمرة آغا. إلا أن هؤلاء غدوا مع الزمن عبئاً ثقيلاً على شركائهم العرب، فاستغني عنهم وحلَّ محلهم حرس خاص.

ومعـظم القبـائل البدوية كانت صديقة لقوافل التجار الكبيرة، وكان شيوخها يفرضون عليها أتاوة تدعى «الخفارة». وفي الحقيقة على الرغم من الحـراسـة المهيأة لقـوافـل الصحـراء، فإنها كانت معـرضة لأخطار كبيرة، وبخـاصـة هجـمات البدو، وقد ازدادت هذه الغزوات المفاجئة مع تدهور الإمـبراطـورية العثـمانية وضعفها. وللتخلص من مضايقاتها، فإنها كانت تبتعد عن الطرق العادية المطروقة ذات الآبار ومراكز الاستراحة والتموين.

وعندما كانت القافلة تخرج من البصرة أو حلب، فإنه كان عليها أن تأخذ تصريحاً بذلك من باشا بغداد أو حلب، وتدفع في معظم الأحيان رسماً لقاء هذا التصريح، وكانت لا تنطلق من البصرة إلا بعد وصول المراكب من الهند، ويجري هذا في حزيران، ومن ثم فالقافلة لا تقوم إلا حوالي منتصف تموز.

وقد كانت القافلة عادة ضخمة، ويتراوح عدد جمالها بحسب أقوال السائحين بين ٦٠٠ ـ ٢٠٠٠ جمل[1] وحينما يكون في القافلة أوربيون، فإن عدد الجمال يزداد، لأن كل أوربي يأخذ معه ثلاثة جمال مزودة بالمؤن والغذاء، وفي الواقع لقد كان حجم القافلة يختلف بحسب حالة الأمن والتجارة والأسواق.

أما مدة الرحلة، فكانت تتراوح بين ٣٠ ـ ٧٠ يوماً بين البصرة وحلب، و ٢٥ ـ ٣٦ يوماً بين حلب وبغداد.

ولا بد من الإشارة هنا إلى «الضرائب الصحراوية»، التي كانت تؤخذ على هذه القوافل، ففي بعض الطرق غير طريق الصحراء الكبيرة، كان يتناول من القوافل ضريبة عند كل محطة، وتصل إلى ½ ٢ قرش على حمل الحصان أو حمل البغل ـ كما ذكر تافيرنيه في القرن السابع عشر ـ كما كان يتم الدفع عند كل حدود (سنجق أو ولاية)، على الحيوان والإنسان معاً، ففي حلب والبصرة يستوفون ١٠٪ من قيمة البضائع والسلع مهما كانت، وفي بيره جيك كان يدفع لمرور الحمل عبر الفرات قرشين، كما يتقاضى أمير عانة رسوم المرور على السلع، وكانت السلع تقسم إلى قسمين، بضائع خفيفة كالحرير

(1) Grant. Op. Cit. P. 143-144.

(١) إن القافلة التي رافقها تافيرنيه كانت تعد (٦٠٠) جمل، بينما قافلة جون الدرد (٤٠٠) جمل. ويبدو أن الأمر التبس على السيدة غرانت فجعلت قافلة الدرد (٤٠٠٠) جمل وكذلك برودبل. P. 443 بينما ورد الرقم في الرحلة ذاتها (٤٠٠) جمل.

V. Tavernier. T.P: 147 - Voyages & Travels: P: 301

والمنسوجات والصباغ والتوابل، وهذه يؤخذ عليها (٥) دوكات على كل حمل، وسلع ثقيلة مثل جوز الغال والبلح، ويؤخذ على كل حمل منها (دوكات) واحد. هذا من الوجهة النظرية، أما من الناحية العملية فكانت الضرائب المجباة مضاعفة[١].

وأخيراً وبعد انتهاء عمليات التسويق، التي كان يجريها تجار الجاليات بشتى الطرق، فإنهم كانوا يقومون بشحن ما تسوقوه في المراكب المنتظرة في الميناء، منذ تفريغ شحناتها الأوروبية. وكان انتظارها يطول أو يقصر بحسب وجود السلعة أو البضاعة المعدة للتصدير جاهزة. وكان من المفروض مبدئيًّا أن يأخذ كل مركب حمولته كاملة من الميناء الذي يرسو فيه، ولكن كان يحدث أحياناً في بعض الإسكالات الثانوية، حيث لا يمكن للمركب أن يجد حمولة كاملة أن يحمل من كل إسكلة جزءاً، فبعض المراكب كانت تشحن قسماً من حملها من صيدا مثلاً، أو الاسكندرون، وتكملها في قبرص، أو أنها تمر على كل موانىء بلاد الشام (طرابلس، بيروت، يافا وصيدا)، لتحصل على حاجاتها.

وعندما يتم شحن المركب في ميناء من الموانىء، فإن قبطانه يذهب إلى قنصل دولته، ويقدم له لائحة بما حمل، فيعطيه القنصل أو سكرتيره نسخة منها. وكان محرماً على قنصل كل أمة من قبل دولته أن يعطي للقباطنة تصاريح أو جوازات سفر قبل الوقت المقرر، وذلك حتى لا تقع خطأ بيد القباطنة الأجانب غير المصرح لهم، فيستغلونها ويمخرون البحر باسم الدولة التي يتبعها المركب، وصدر التصريح باسمها، وكان هذا الأمر يجري أحياناً بالاتفاق مع القبطان نفسه.

إن طريق العودة في البحر كان كطريق الذهاب عادة، إلا أنه أطول، لأن السير أبطأ بسبب الحمولات الثقيلة. وعند وصول المركب إلى مرساه النهائي في أوروبة، فإنه كان يخضع هو وجماعته والبضائع التي يحملها لنظام

---

(١) ينظر في: (1) Grant: PP: 131 - 154

«الكـارانتين الحجر الصحي»، وقد أخذت الدول الأوربية تتشدد في هذه الناحية في القرن السابع عشر، حتى إنهم كانوا يغمسون أطراف الرسائل المحمـولة في الخل، أو يدخنونها تطهيراً لها. وكانت تتراوح مدة الحجر بين عشرين يومـاً وخمسـين، وبعد الانتهاء من الحجر، يدخل القبطان بمركبه الميناء، ويسلم صورة عن حمولته للسلطات المختصة، كما يقدم تقريراً عن رحلته إلى الشركة أو السلطة ذات الشأن والعلاقة[1].

المواد التجارية المتبادلة:

لقـد كانت المـادة الرئيسية المتبادلة إبان العصور الوسطى بين سورية والغرب ممثلاً بالبندقية، هي الفلفل والتوابل، ويمكن القول بأن هذه السلعة كانت هي المحـرك الرئيسي لتجارة مدن إيطالية وسورية على السواء، وإن كانت مصر بميناء الإسكندرية فيها، قد بزّت سورية في هذا المضمار. وفي الـواقـع لقد كان الشرق «الليفانت» في تلك الحقبة من الزمن يلعب دور المصدر أكثر من المستورد، فإلى جانب سلع الهند التي كانت تأتيه بكميات وافية كالحرير والتوابل، فإنه كان يكتنز صناعات عريقة، يحن إليها الغرب، كالصناعة الحريرية، والمنسوجات القطنية، والمصنوعات الزجاجية الرفيعة. ومن ثم كانت تجارة الغرب مصدر ربح وفير في الشرق، أكان على الصعيد الحكومي بسبب الرسوم الجمركية والاحتكارات، أو على الصعيد الصناعي والتجاري الشعبي لنشاط حركة التبادل.

ولكن الحال لم يبق على ما هو عليه، بل طرأت عليه تبدلات جوهرية منذ الحكم العثماني لبلاد الشام وقبله. وليس الحكم العثماني وحده هو المسؤول، وإنما الثورة الفكرية والاقتصادية التي عمت أوربا في العصور الحديثة، وتوافقت مع ضم العثمانيين لبلاد الشام ومصر. فقد تغيرت طرق التجارة، وانطلقت أوروبا من جميع أطرافها الغربية والجنوبية، تجوب البحار بحثاً عن منتوجات الشرق، عبر مسـالـك عديدة، كان البحر المتوسط واحداً منها بل أضعفها. وبنفس الوقت

(1) Masson: PP: 498-502

شاهدت الدول القومية الناشئة كفرنسة وإنكلترة، نهضة صناعية كبيرة أغنتها عن كثير من منتجات الشرق، التي أخذت تذبل منذ القرن الخامس عشر، ولا سيما في سورية. بل يمكن القول إن هذه الدول الناشئة شرعت تبحث عن أسواق لمصنوعاتها الجديدة في الشرق الذي كانت تستورد منه. وهكذا انقلبت الآية فغدت بلاد سورية منطقة توزع فيها الدول الأوربية منتوجاتها الصناعية، أكثر مما هي منطقة يتكالب عليها الغرب ليحصل على مصنوعاتها، وبنفس الوقت غدت بقراً حلوباً تقدم لهذا الغرب الوافد إليها على شكل جاليات تجارية تضمها بين ظهرانيها المواد الخام اللازمة لمصنوعاته الحديثة، كالقطن والحرير والرماد (القلي) وغيرها من السلع.

وتصنف مواد التبادل التجاري في فئتين، المواد المستوردة من سوريا والمواد المصدرة إليها.

مواد التصدير: ولنبدأ أولاً بالتجارة التقليدية المعروفة منذ العصور الوسطى، والتي كانت أوروبا تعتمد عليها اعتماداً كلياً، وهي **تجارة الفلفل والبهارات**. ولم تكن سورية لتنتجها، وإنما كانت تردها من بلاد الهند على ظهور القوافل الآتية من شبه الجزيرة العربية، أو عبر الخليج العربي. وتجارة هذه السلعة ترتبط في الواقع لا بالتطورات الاقتصادية الكبرى فقط، التي طرأت على أوروبا والعالم في مطلع العصور الحديثة، وإنما تتصل اتصالاً وثيقاً بتجارة البندقية بصفة عامة، وتطورها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بل يمكن القول دون مبالغة بأنها تجسد هذا التطور إلى حدٍّ كبير. فقد كانت البندقية هي سيدة هذه التجارة، حتى اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وهي الموزعة الوحيدة لهذه المادة في أوروبا كلها، ومن هذه التجارة اغتنت وازدهرت في القرن الخامس عشر، ومن أجلها حاولت بشتى الوسائل والطرق أن تكون علاقات طيبة مع الشرق العربي في مصر وبلاد الشام ولكن أتى كشف طريق رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين، وبنفس الوقت تقريباً سيطرة الدولة العثمانية، وهي عدوتها اللدود على شرقي البحر المتوسط، أي على منطقة عملها الرئيسية فيه.

وكـان ذلـك الحـدث وتحـطيم الـبرتغـاليين البحـرية العربية، في البحر العربي وإقفالهم البحر الأحمر، واستقرارهم في مالاقا، ونقلهم طريق الهند من الإسكندرية وبـلاد الشـام إلى لشبـونة، أكبر ثورة قامت في طرق المواصلات التجارية، وفي الاقتصاد العالمي في مطلع العصور الحديثة[1].

ولكن لا بد من القول هنا إن طريق رأس الرجاء الصالح لم يتمكن في طرفة عين أن يحوِّل التجارة إليه من البحر المتوسط، أو أنه لم يقدر على القضاء مبـاشرة على تجارة الفلفـل في البحر المتوسط، ـ كما تراءى لبعض الدارسين ـ. وأول من نبه إلى هذه الناحية، كان المؤرخون الألمان الذين لاحظوا أن ألمانية لم تنفك عن تلقي التوابل والفلفل من البندقية. فالبرتغاليون إذن لم يسيطروا مباشرة على كل مناطق التجارة الثمينة وطرقها. ولكن مما لا شك فيه أنه قد حدثت أزمة خانقة في البندقية، مما ولد لدى مواطنيها التشاؤم. فقد كتب Girolamo Priul، في صحيفتـه، في ١ تموز (يوليو): «لقـد تنـاقص الحليب والغـذاء عن الـطفـل، وحـدث انخفاض سريع في الأسعار، وإفلاسات متعددة، وعمَّ الوجوم، ولا سيما بعد أن حدد ملك البرتغال «دون مانوئيل» سعـراً خاصاً للفلفل، في سنة ١٥٠٤م، وجعل مراكز التوابل في لشبونة، وبيعه من احتكار التاج. فالمراكب البندقية لم تجد في سنة ١٥٠٤م في رحلاتها العادية إلى الإسكندرية وبيروت ما تملأ به»[2].

وسيطر البرتغاليون بسرعة على الأسواق الأوروبية، فقد سادوا أسواق الأراضي المنخفضة منذ سنة ١٥٠١م، وإنكلترة في سنة ١٥٠٤م[3]، وكذلك

---

(١) (1) Pirenne. II: P: 315

(٢) نقلاً عن (2) Braudel: P: 422 - Heyd II. P: 519

في سنة ١٥٠٢م لم تحمل سفن بيروت سوى (٤) بالات من الفلفل.

(٣) (3) Braudel: P: 422

لقد وصل في ذاك العام (٥) مراكب إلى «فالموث»، بحمولة (٣٨٠) طناً من التوابل.

المانيا العليا والسفلى[1]. وطالب تجار فينّا في سنة ١٥١٢-١٥١٣م، الإمبراطور أن يسمح للتجار الأجانب في إحضار الفلفل والتوابل، من أنفرس وفرانكفورت، أو نورنمبرغ، لأنهم لم يعودوا يحصلون على الكميات اللازمة من الفلفل والبهارات من البندقية. ونجح البرتغاليون كذلك في غرب فرنسة وقشتالة، في سنة ١٥٢٤م، بل إنهم تسربوا إلى إيطالية نفسها، فقد وصلت مراكبهم إلى جنوة، منذ سنة ١٥٠٣م. وفي سنة ١٥١٥م، اضطرت البندقية بعد أن انكمشت وتمنعت فترة من الزمن، عن الذهاب إلى لشبونة، لتأخذ تموينها منها. وفي سنة ١٥٢٧م، عرض مجلس الشيوخ البندقي على ملك البرتغال «حنا الثالث»، أن تشتري البندقية كل البهار الوارد، عدا ما تحتاجه البرتغال منه في الاستهلاك، إلا أن المشروع لم يلاق قبولاً، وهذا يدل على نجاح سوق لشبونة.

ولكن الوضع لم يدم بهذا السوء بالنسبة للبندقية، إذ ارتفعت الأسعار بعد سنة ١٥٣٠م، ولعل السبب في ذلك هو تدني جودة البضاعة البرتغالية، التي كانت تفقدها الرحلة الطويلة رائحتها ونكهتها - بحسب قول العارفين -، بينما تمكنت التجارة المتوسطية، عبر الوسطاء العرب، من الاحتفاظ بنوعية ممتازة لهذه السلعة، وذلك عن طريق دفع ثمن مرتفع لما تأتي به من «غوئا» و«كوشان» وغيرها. هذا ولا بد أن تجارة البرتغاليين قد تأثرت بغرق المراكب في الرحلة الطويلة، نتيجة تكديس البضائع، وزيادة الحمولة حباً في الربح، هذا على عكس تجارة المتوسط المرتبطة بوسطاء عديدين، والممتدة على طرق أقصر، ومعروفة منذ قرون، فهي أكثر انتظاماً وأماناً. وكانت الرحلة بالنسبة للبندقية قصيرة ومملوءة بالأرباح، بسبب فرق الأسعار بين الشرق والغرب. «إنهم يربحون - كما قال تينو Thenaud في سنة

---

(1) ibid. P: 422

(١) اتجه عمل بيت «ولسر» و«فوهلن» Konrad Vohlin, A. Welser من أوغسبورغ في سنة ١٥٠٣م إلى لشبونة، وقررت «الجمعية الكبيرة» Magnas Societas من رافنسبورغ سنة ١٥٠٧م، أن تشتري فلفلها وبهاراتها من «أنفرس» وهي محط السوق البرتغالية.

١٥١٢م، ـ مائة بالمائة في بضائع لا قيمة كبيرة لها هنا»[١]. وبالمقابل كان تجار الشرق بحاجة ماسة إلى معادن الغرب الثمينة، فذهب مصر، وفضة أمريكة لا تصلان إلى المحيط الهندي، إلا بفضل التوابل، وما يرافقها عادة من سلع أخرى، تحمل على الطرق المؤدية إلى البحر المتوسط. كما أن الشرق الأقصى قد اعتاد منذ قرون أن يتلقى هو الآخر بضائع عبر هذه الطرق، مثل خيول فارس، أو مرجان البحر المتوسط، الذي كان البرتغاليون يحاولون جاهدين جذبه إلى لشبونة، ليأخذ طريق الكاب. ويجب ألا ينسى كذلك أنه كان على أطراف المحيط الهندي، جماعات تجارية قوية ومنظمة، أقلقها التوسع البرتغالي، ولكنه لم يتمكن من القضاء عليها[٢].

وهكذا فإن تجارة البحر المتوسط نحو الشرق، لم تفقد أهميتها بعد كشف رأس الرجاء الصالح، وذلك بالنسبة لوسطائها المعتادين. فالقوة الجديدة أوقفتها، ولكنها لم تقطعها أو تقضي عليها تماماً، لعدم تمكن البرتغاليين من فرض رقابة تامة على منابع التموين بالتوابل، وذلك بسبب فساد موظفيهم، وفقر البرتغال وعدم قدرتها على العناية بإمبراطوريتها الواسعة، وحصونها وحامياتها، وعدم توافر أسطول قوي لديها. يضاف إلى ذلك أنه في الصراع بين البرتغاليين والأتراك، على سواحل البحر العربي، كان على الأول أن يستعينوا بالفرس، مما اضطرهم إلى ترك طريق الخليج العربي مفتوحاً، ومن سوء حظهم أنهم لم يتمكنوا من السيطرة على باب عدن وفي نفس الوقت حدث دفع إسلامي بين ١٥٢٦م، و١٥٥٦م، على الجبهة الجنوبية لآسيا ضد الأساطيل والمراكز البرتغالية، ففي سنة ١٥٢٦م أسس «بابر» إمبراطورية المغول الكبرى في الهند الشمالية، واستولى أسطول تركي على عدن، وغدا البحر الأحمر مضيقاً إسلامياً مفتوحاً للسفن العربية الإسلامية. وفي سنة ١٥٤٢م، لم يتمكن البرتغاليون إلا بصعوبة الاحتفاظ بالحبشة المسيحية،

---

(١) (1) ibid. P: 423

(٢) نقلاً عن «بروديل» (2) ibid. P: 424.

وفي عامي ١٥٣٨م، ١٥٤٦م، لم ينقـذوا ميناء «ديو» إلا بأعجوبة، وأخذ السفـراء يفدون إلى القسطنطينية من بقاع الهند المختلفة، ومن سوماطرة، يطلبـون مسـاعـدة السلطان العثماني ضد الـبرتغاليين، مقدمين له الهدايا المتنوعة. إلا أن الأسطول التركي انهزم في سنتي ١٥٥١م، ١٥٥٣م، وبدأ التـوتـر في العـلاقـات الـتركية البرتغالية يخف في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وهذا كان من العوامل المساعدة على إحياء تجارة البحر المتوسط[١].

ومهما تكن الأسباب، فإن الطريق القديمة للتوابل بدأت تنتعش مع منتصف القـرن. فلعشرين عامـاً (من سنـة ١٥٥٠م إلى سنـة ١٥٧٠م) تقريباً، أخذت منطقة التوابل المتوسطية تكسب إلى جانبها البحر المتوسط الغربي، وتدفع توابل ملك البرتغال نحو المحيط الأطلسي. وفي الواقع لقد بقيت توابل البحر المتوسط تصل إلى أنفرس طيلة النصف الأول من القرن السادس عشر، وبعد ذلك أيضاً[٢]، ولقد أفاد تجدد التجارة المتوسطية هذا البنـادقـة، الـذين لا يزالون أسياد الموقف، وبدا المرسيليون والراغوزيون أمـامهم صغـاراً. فتجـار البنـدقية كانـوا يتوغلون بعيداً في منطقة الشرق الأدنى، في مصر وسورية والعراق، وهم المسيطرون على التجارة في المدن القافلية الكبرى، كما كانوا أسياد التجارة البحرية في المتوسط. «لقد استعاد البحر المتوسط إذن من المحيط، ما كان قد فقد»[٣] وإن آلاف الوثائق لتثبت هذه العودة إلى الانتعاش والازدهار. ولا بد من التأكيد هنا إلى أن الطريقين اللذين كان ينتهي أحدهما في حلب، والثاني في القاهرة، كانا يتنافسان أيضاً فيما بينهما. فعندما يقفل أحدهما لسبب ما، فإن الآخر يفتح ويزداد الإقبال

---

(١) (1) Braudel: P: 425.

(٢) (2) Ibid.

في سنة ١٥١٠ كان هناك مركب يقوم بالنقل المباشر بين الاسكندرية وانفرس. وفي سنة ١٥٤٠ كان الفلفل الوارد بطريق المتوسط يؤثر على أسعار سوق وادي نهر الإيسكو (في الفلاندر، ومن مدنه انفرس).

(٣) (3) Ibid: P: 426.

عليه. فلقد قاست «حلب» أثناء سني العودة إلى الازدهار من حروب فارس ـ الدولة العثمانية (١٥٤٨ ـ ١٥٥٠)م، والحرب البرتغالية التركية (١٥٦٠-١٥٦٣م)، وتضاءلت قوافل البصرة الوافدة إليها، فيجب ألا ندهش إذا قرأنا في الوثائق أن حلب المزدهرة اليوم، يكتسحها بغتة ارتفاع غير طبيعي في الأسعار: ففي سنة ١٥٥٧م أعلن «كريستوفانو إيليغرتي» - وهو عميل راغوزي - أنه يائس، وقرر الذهاب إلى مصر، «لأن حلب لم تكن خالية من البضائع مثلما هي عليه اليوم، حتى إنه لا يوجد فيها عدا الصابون والقلي شيء فثمن جوز الغال يقدر بـ (١٣-١٤) دوكات، ولما كان قد وصل إلى طرابلس أربعة مراكب فرنسية، فسترتفع الأسعار حتماً إلى السماء»[1]، ولا بد أن كثيرين فعلوا كما فعل الراغوزي.

وبدأت لشبونة تقلق من انتعاش التوابل المتوسطية، ولا سيما عندما وصل إلى سمعها أن الأتراك قبضوا عام ١٥٦١ على (٢٠,٠٠٠) كنتال من الفلفل البرتغالي، وحملوها إلى الإسكندرية[2]، إذ نضبت سوق لشبونة من هذه السلعة، وهددت بخطر محيق. وفي هذا الوقت كان الإنكليز يحثون الخطى، ويسعون بشتى الوسائل للوصول إلى بحر قزوين بطريق موسكو، كما أن فرنسا شرعت تطل هي الأخرى برأسها على تجارة الليفانت، وأدى هذا كله إلى ارتفاع أسعار التوابل إلى ثلاثة أشعاف ثمنها الأول، بين سنتي ١٥٥٨م و١٥٦٥م[3]. وجاءت الحرب التركية ـ البرتغالية (١٥٦٠-١٥٦٣م)، عند هرمز وباب المندب، لتقنع البرتغاليين بضرورة إحلال السلام مع العثمانيين، والسعي لديهم للحصول على حق حمل توابلهم من الهند إلى الإسكندرية عبر البحر الأحمر، كما كان عليه الأمر في الماضي ولكن مساعيهم لم تسفر

---

(1) Archive de raguse. Fos 37 et seq. à Gozzi & Andrea di Catharo á Messine. Tripoli de Syrie. 15 septembre 1555. Cité par Braudel. P. 427.

(2) Braudel..P: 430 (٢)

(3) Ibid: PP: 430 - 431 (٣)

عن نتيجة سوى إنهاء الحرب مؤقتاً[1]. فالأوضاع السياسية لعبت دورها إذن في إضعاف قيمة طريق رأس الرجاء الصالح البرتغالية، وبخاصة تلك الجارية في أوروبة فقد ولدت الاضطرابات في الأراضي المنخفضة، وحول أنفرس بالذات، ارتباكات لتجارة الفلفل عن هذه الطريق، وبالتالي تبلبل أمر البيوتات التجارية البرتغالية، التي لها علاقات بها، وبدأت المفاوضات تدور من أجل نقل تجارة التوابل البرتغالية إلى لندن بدلاً من أنفرس، في سنة ١٥٦٩م[2]. هذا كله بالإضافة إلى اضطراب الأحوال في الهند، وحصار «غوئا» لأربعة عشر شهراً في سنة ١٥٧٠م، وفقدان البرتغال بعض الحصون في سنة ١٥٧٥م، واستعدادات الأتراك للحرب في الخليج العربي، وتضاعف ملاحقة السفن العربية الإسلامية للبرتغالية في المحيط الهندي، قلص تجارة الفلفل والتوابل البرتغالية. وتبدو نتائج هذه التطورات في القرار الذي اتخذته البندقية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٥٧٠م، حول السماح للأجانب بإحضار التوابل إلى البندقية، على سفن أجنبية أو وطنية[3].

ولكن الحالة ما لبثت أن تطورت لغير صالح البندقية، فحربها ضد الدولة العثمانية (١٥٧٠-١٥٧٣م)، كانت تجربة قاسية لها، فكل منافسيها من راغوزيين وأنكونيين ومرسيليين، استفادوا منها. وقد قال القنصل البندقي في حلب سنة ١٥٧٤م، أن ما يزعج ليس هو نقص بالات الحرير المحمولة إلى حلب بسبب الحرب مع فارس، وإنما منافسة التجار الفرنسيين القوية، الذين أخذوا يزدادون أثناء الحرب[4]. ولم ترد أي شكوى بخصوص التوابل التي بدا أن طريقها الكبرى قد عادت إلى بلاد الشام[5]. ومن بعض الرسائل التجارية البندقية في سنة ١٥٧٤م، يلاحظ أن مراكب فرنسية وأخرى بندقية، قد

---

(1) Charrière. II. Lettre de M. Petmol à M. de Boistaille, Constantimpole - 20 octobre et 19 novembre 1563. P: 712 & sq.

(٢) (2) Braudel: p: 431

(٣) (3) ibid: P: 432

(٤) (4) A. S. V. Relazione de Console Andre Navagero. Coll. senato. B - 61

(٥) (5) Braudel: PP: 433 - 434

رست في موانىء سورية، ثم انطلقت منها وهي تحمل قطناً مغزولاً وفلفلاً، وزنجبيلاً، وقطناً خاماً، وموادطبية، وحريراً[1]، فتجارة الفلفل والبهارات لم تنقطع إذن، لا في اتجاه سورية، ولا في اتجاه مصر، إلا أن الفلفل البرتغالي بدأ يكسب لنفسه مكاناً في حوض البحر المتوسط تدريجياً. فبحسب تقرير للجنة الخبراء الخمسة في البندقية، أعلم مجلس الـ(Pregadi) في ٢٣ أيلول (سبتمبر) سنة ١٥٧٧م، أن أربعة مراكب بندقية في لشبونة، قد حملت للبندقية كمية كبيرة من الفلفل، إلا أنها توقفت عندما علمت أن عليها أن تدفع في البندقية ضريبة قدرها ٣٪، فرضت في سنة ١٥١٩م على الفلفل الوارد من الغرب فقط[2]. وقد قامت المراكب برحلتها على أمل إلغاء هذه الضريبة، وهذا ما حدث فعلاً بعد عامين. وفي الواقع أن الخبراء الذين استشيروا في هذا الأمر، أقروا أنه لما كان بإمكان الفلفل البرتغالي أن يأخذ طريقه إلى أمكنة أخرى، على حساب هذا المكان، ولما لم يعد يأتي من الإسكندرية وبلاد الشام سوى كمية ضئيلة، فإنه يمكن أن يعطى لفلفل الغرب حرية الدخول. وكتب «كريستوبال دوسالازار» إلى فيليب الثاني، في سنة ١٥٧٩م، يقول: «لقد تحطمت التجارة في سورية والإسكندرية، ولا سيما ما يخص التوابل منها، لأن الطريق المؤدية إليهما قد هجرت تماماً»[3].

وحاولت البرتغال أن تكتسب أسواق مدن إيطالية الإسبانية (ميلانو - نابولي - صقلية - سردينية.) وأن تطرد منها الفلفل البندقي، الذي كان يباع سابقاً فيها، وسعت لدى البابا وأمراء إيطالية، لتنظم في أحد الموانىء مكاناً لتوزيعه كأنفرس ثانية، وبذلك تكون قد وجهت ضربة ضد البندقية التي يجذبها الشرق العربي المسلم (الكافر بحسب زعمها)، بقمحه وتوابله، وبالتالي ضد المسلمين أنفسهم، فتكون قد خدمت المسيحية. كما أنها بهذه الوسيلة تتمكن من بيع الفلفل في أسواق سورية ذاتها، وبخاصة أن الأتراك

---

(١) (1) A. S. V. lettere Commerciali, 12 ter. 30 Janvier 1574

(٢) (2) Braudel: P: 434

(٣) (3) ibid.

وسكان المنطقة من العرب المسلمين قد اعتادوا استخدام التوابل بكثرة في طعامهم ومشروباتهم. وظهرت محاولات طوسكانية (في سنتي ١٥٧٦ و١٥٧٨م)، للتفاوض مع ملك البرتغال بغية الحصول على جميع التوابل التي تجلبها بلاده، وبنفس الوقت كان دوق طوسكانية يتفاوض مع السلطان وهدفه احتكار التوابل في جميع أنحاء العالم آنذاك. ولم ينجح المشروع الضخم، إلا أنه قامت رابطة قوية بين لشبونة وفلورنسة.

وأقحمت إسبانيا نفسها أيضاً في الموضوع، فقد كان الملك فيليب الثاني يريد أن يضع البرتغال تحت وصايته وأن يقيم تجارة إسبانية برتغالية للملح والتوابل، وأن يحصل على مستعمرات في آسية، وأن يقضي على ثوار الأراضي المنخفضة. وتم انضمام البرتغال لإسبانية في سنة ١٥٨٠م، وبذلك صار باستطاعة إسبانية أن تضرب ضربتها الكبرى ضد الأتراك والبندقية معاً، إلا أن المشروع أخفق للمشكلات القائمة في الأراضي المنخفضة وإنكلترة. فقد عرض الإسبان الفلفل البرتغالي على البندقية في سنة ١٥٨١م، بوساطة السفير البندقي «موروسينو»؛ والقنصل البندقي في لشبونة «دالونو Dall'ohno»، وتلكأت البندقية في الجواب، لأنه لم يكن بوسعها أن تشتري الفلفل الوارد، وأن تقوم بتسليح المراكب التي ستحمله إليها، كما أنها لم تكن لتملك في البرتغال أي رصيد، لأنها لا تتاجر معها عادة، وبالتالي لا يمكنها أن تستخدم «الحوالات المصرفية». هذا بالإضافة إلى أن الزجاج والمشروبات والسلع الأخرى، التي تتاجر بها البندقية، ممنوعة في البرتغال، ووضع البرتغال نفسه غير مستقر، والسفن معرضة للهجوم عليها من أعداء الملك الإنكليز والنورمان. وقامت مفاوضات طويلة أظهر الإسبان فيها بعض التسامح والتسهيلات. وكان اقتراح إسبانية أن تعطي البندقية (٣٠,٠٠٠) كنتال من الفلفل، بسعر القنطار (٣٠) دوكات، وتدفع البندقية ثمن الثلث مباشرة، أما الثلثان الآخران، فيدفع ثمنها بالتقسيط على ستة أشهر. وترافق سفن ملك إسبانية المراكب حتى صقلية، ويقدم لها قمح تتمون منه عند وصولها

إلى الجزيرة، وتخفض الرسوم على البندقية في البرتغال. وكان قبول البندقية لاقتراح إسبانية[1]، يعني إسهامها في تدمير تجارة التوابل في الليفانت، التي عاشت وتعيش منها جمهوريتها، كما تعني ضربة قاصمة لصناعات الصوف والحرير، التي يحيا منها قسم كبير من السكان في البندقية، ومخاطرة كبرى باقتناء هذه الكمية الضخمة من الفلفل دفعة واحدة. وفي الحقيقة لم ترتح البندقية للعرض، على الرغم من جميع المغريات، ولا سيما أنها فهمت من تخفيض سعر القنطار من (٣٦) أو (٣٨) دوكات، إلى (٣٠) دوكات، وجود كمين ما أعدته لها إسبانية. فليس مستبعداً أن تقوم إسبانية ـ بعد أن تتوقف تجارة البندقية مع الشام ومصر ـ بتسديد ضربة قاضية إليها وسد جميع المنافذ أمامها، ومع ذلك فقد كانت البندقية في حيرة من أمرها، فقد تناقصت كمية التوابل الواردة إلى سورية والإسكندرية، لدرجة أن العثمانيين أخذوا يتناولون حاجتهم من البندقية، ومن الجزء الوارد من لشبونة نفسها. وخشيت أن تقبل طوسكانية الاقتراح إذا ما رفضته هي، ولكنها مع ذلك رأت أن تجارتها مع الشام ومصر لن تتوقف، ولو تناقص ورود التوابل إليها، لأنها ستبادل منسوجاتها بحراير ومخمل وقطنيات وجوز الغال والقلي وبعض التوابل[2].

ومهما يكن موقف البندقية من مشروع إسبانية، فإن العقد لم يوقع بين الطرفين لأسباب عديدة، منها أن علاقات البندقية مع إسبانية ليست طيبة

---

(١) انظر هذا في تقرير الخبيرين البندقيين. (1) Antonio Bragadino, Jacopo Foscarini.

ولقد رافق عرض إسبانية هذا على البندقية إرسالها قبطانين، أحدهما إلى هرمز، والثاني إلى غوثا مع بعثة خاصة، والهدف منع إرسال أي فلفل إلى سورية أو القاهرة (من رسالة من سفير فرنسة في البندقية إلى الملك) سنة ١٥٨٥م.

Charrière. IV. P: 465. note

ويعلق السفير على عرض إسبانية بأنه «من الخطر أن يكون لإسبانية في البندقية ما قيمته مليون ذهب كل عام، تفسد بوساطته القباطنة والمشرفين على الحصون، كما فعلت في جنوة، وأن هذا يعني القضاء على الجمهورية».

(٢) (2) Braudel: P: 439.

تماماً. ولقد اتهم بعضهم البندقية بالطيش لعدم قبولها العرض، إلا أن المدن الإيطالية جميعها لم تقبل به كذلك (ميلانو، وجنوة، وفلورنسا). وقد عزا بعضهم رفضها إلى أنها خافت من انتقام الأتراك من رعاياها المقيمين في إمبراطوريتهم، الذين قدر عددهم بـ(٤٠٠٠) أسرة بندقية، امتدت جذورها وعاشت في دمشق وحلب، والإسكندرية وطرابلس، والقاهرة وبغداد. ولكن السبب الحقيقي في الواقع كان العقد الكبير[١] الذي وقعته إسبانية مع مؤسستي الويسلر والفوغر التجاريتين (١٥٨٦-١٥٩١م)، ثم طرق الفلفل العديدة التي كانت تحمل هذه السلعة في أواخر القرن السابع عشر، إلى أوروبا والبحر المتوسط[٢].

وعلى الرغم من أننا نفتقد من سنة ١٥٨٠م، إلى نهاية القرن معلومات المخابرات البرتغالية، التي ربما ضاعت بسبب زلازل لشبونة، فإنه يمكننا أن نؤكد أن طرق الشرق الأدنى بقيت مفتوحة لتجارة التوابل حتى تمت سيطرة الهولانديين الكاملة على المحيط الهندي. فقد دخله هؤلاء كما هو معروف لأول مرة مع «كورنليوس هوتمان»، في سنة ١٥٩٦م، وسادوا فيه في سنة ١٦٢٥م. ومنذ ذلك الوقت أصبحت تجارة الفلفل والتوابل في بلاد الشام بشكل

---

(١) لقد كان هناك عقدان تجاريان لدى إسبانية بخصوص الفلفل، عقدآسية، وعقد أوربة. أما الأول فهو إحضار الفلفل من آسية، والثاني توزيعه في أوربة. وكان عقد أوربة هو الذي عرضه الملك فيليب الثاني على الإيطاليين، ليحرم الهولانديين والإنكليز من فلفلهم الذي اعتادوا شراءه من لشبونة، ولقد باع العقد الأول، واشترى العقد الثاني «اتفاق عالمي»، كان الويسلر والفوغر (الألمانيين) من بين أعضائه. إلا أن المشترين لم ينجحوا، واضطروا أن يبيعوا الكنتال بأغلى مما تبيعه البندقية، لأن صعوبات الملاحة في المحيط الأطلسي بعد انهزام الأرمادا، كانت كبيرة، وهكذا فإن زبائن الاتفاق العالمي اتجهوا من جديد نحو سوق البندقية. ولعل رفض إيطالية لهذا العقد، يرجع إلى أنه كان بإمكانها أن تتمون عن طريق سورية ومصر. Braudel: P: 441.

(٢) Ibid: P: 439.

لا يداوى، ولا سيما منـذ هدنة الاثني عشر عاما، بين هولاندة وإسبانية في سنة ١٦٠٩م التي فتحت المحيط الهندي رسمياً أمام المغامرات التجارية للوافدين الجدد، حتى أنه شوهد أول مركب هولاندي يمخر عباب البحر الأحمر في سنة ١٦١٤م(١). إن سيطرة الهولانديين على تجارة أقاصي آسية وأواسطها، ووصول إنكلترة وفرنسا إلى تلك البقاع، كلها أمور تحدد مطلع العهد الأوربي الثاني للمحيط الهندي، وهو أشد خطراً على تجارة التوابل في سورية ومصر، بل على تجارة الليفانت كلها من سيطرة البرتغاليين غير الكاملة.

فتجارة الفلفل في الشـام ومصر، لاقت إذن أزمة أولى، تبعتها أزمة ثانية يمكن القول إنها ابتدأت في عام ١٥٨٠م. فكل شيء حتى هذا التاريخ، كان يبـدو عادياً، والتبـادلات تجري كسابق عهدها. إن الوثائق المرسيلية لصيف سنة ١٥٧٨م، تتحدث عن مشتريات جوز الطيب من سورية(٢)، وفي كانون الثاني سنة ١٥٧٩م، هناك رسالة تجارية بندقية من حلب، تشير إلى سفـر مركبـين بنـدقيين محملين بالبهارات(٣)، وثالث كان يقضي الشتاء في قبرص، وفي نيته الوصول إلى طرابلس. كما أن رسالة بتاريخ ١٢ أيار سنة ١٥٧٩م، من حلب تعلن وصـول قافلة تحمـل (٢٠٠) حمل من الحرير، و(٢٥٠) حملاً من التوابل، وافدة من الشرق(٤). وفي تموز من نفس العام، حملت السفن الـطوسكـانية، إلى جانب بضائع أخرى، الزنجبيل (١٥٠) وقية، والقرنفل (١١١٤) وقية، وجوز الطيب (٢٣٦) وقية، وأخيراً فلفلاً بوزن (٧٧٠٦) وقية(٥).

---

(١) (1) Ibid: P: 441

(٢) (2) Fonds D'Auvergne. no III, 23 Juillet 1578. Cité par Braudel: P: 442.

(٣) (3) A. S. V lettere Commerciali, 12 ter. à Marco Rubbi Janvier 1579

وكان المركب البندقي يحمل في نهاية القرن ما قيمته (٥٠٠,٠٠٠) دوكات من البضائع.

(٤)، (٥) (4), (5) Braudel: P: 442

ثم حدثت أزمة ١٥٨٢-١٥٨٣م، ففي ديسمبر سنة ١٥٨٢م تتحدث إحدى الرسائل التجارية الواردة من حلب، عن حجم الأعمال الصغير، وعن التجارة التي تضاءلت، حتى أنه لم يبق من السلع في الأسواق سوى الحرير[1]. وفي تموز سنة ١٥٨٣م، لم تكن الرسائل الواصلة إلى البندقية أقل تحسساً بالخطر من سابقتها. ففي حلب الكارثة، إذ أن كل شيء فيها كان يسير سيراً سيئاً، حتى أن الخسارات قد وصلت إلى ٨٪. وبحسب المعلومات الواردة من الإسكندرية، كان الوضع مماثلاً فيها، ولهذا السبب كتب الإنكليزي نيوبري - وهو أحد ثلاثة أرسلتهم شركة تركية (الليفانت)، لاستكشاف التجارة على طول الطريق، من سورية إلى الهند - من بغداد، في تموز سنة ١٥٨٣م، بأن: «الكيرزة والقصدير لم يكونا يوماً بمثل هذا السعر المنخفض»[2]. وكتب تاجر مرسيلي إلى أخيه في ١٠ نيسان من نفس العام، بأن أسعار الفلفل قد ارتفعت كثيراً، على الرغم من وجود كميات كبيرة منه في حلب، وأنه لا يفهم السبب، ويؤكد أن ما من تاجر في حلب إلا وهو قلق على مصيره[3]. ويبدو أن الأزمة كانت مؤقتة، فسيل البضائع لم ينقطع، على الرغم من الشكاوى السابقة، فقد لاحظ «إلدرد» زميل نيوبري في البصرة، وجود (٢٥) مركباً إسلامياً تحمل بضائع الهند، والتوابل والأصبغة، ومنسوجات (كاليكوت)[4]، وأنه عندما عاد إلى حلب في صيف سنة ١٥٨٤م، فإنه وصلها مع قافلة مؤلفة من (٤٠٠) جمل، محملة بالتوابل وغيرها من البضائع الثمينة[5]، وفي سنة ١٥٨٦م كان جمرك مكة يجمع سنوياً (١٥٠,٠٠٠) دوكات من تجارة الفلفل، ويرسو في جدة كل عام ٤٠-٥٠ مركباً محملاً بالتوابل[6]. كما أن التجار السوريين كانوا يتاجرون بهذه السلعة

---

(١) (1) A. S. V. lettere Comm, 12 ter. á zuane Balbiani.

(٢) (2) voyages & Travels. I. P: 311

(٣) (3) Fonds ĎAuvergne , no 28, Gilles Hermite à son Frère. Cité par Braudel. P. 443.

(٤) (4) Voyages & Travels I. P: 300

(٥) يذكر «بروديل» أن عدد الجمال هو (٤٠٠٠) (5) ibid: P: 301

(٦) (6) Braudel: P: 443

مع مكة وهرمز[1]، حيث أقاموا لأنفسهم عملاء فيها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدولة العثمانية ـ على الرغم مما يقال عنها دائماً، بأنها لا تهتم بالتجارة، ولا بطرقها ـ دخلت في الصراع من أجل طريق الفلفل القديم (المتوسطي)، حتى أنها فكرت بفتح قناة تصل القاهرة بالسويس على البحر الأحمر، وتمر بصحراء رملية تمتد على طول سير خمسة أيام، أو ستة على ظهور الجمال، والهدف منها فتح الطريق أمام المراكب للانطلاق إلى الهند، والاستغناء عن طريق رأس الرجاء الصالح[2]. وكان التفكير في هذا المشروع، في سنة ١٥٢٩م، إلا أن السفير الفرنسي في القسطنطينية، يعود فيتكلم عنه إلى الملك، في ٢٥ تموز سنة ١٥٨٦م، فيقول: إن الدولة العثمانية قد خصصت للمشروع ريع مصر، ومقداره (٦٠٠) ألف دوكات سنوياً، وستستخدم في العملية (١٠٠) ألف رجل، و(٤٠٠٠٠) حمار، و(١٢٠٠٠) جمل لحمل المياه العذبة، وبذلك تغلق الباب على إسبانية التي تريد أن تتثبت على الواجهة الجنوبية للإمبراطورية العثمانية[3].

ومع أن لا شيء يشير إلى تنفيذ المشروع، فإن الازدهار عاد إلى تجارة

---

(١) هرمز جزيرة صغيرة جداً في الخليج العربي، وكان يتم الانتقال من البصرة إليها بـ (١٢) يوماً تقريباً. وتعتبر جزر البحرين في منتصف الطريق إليها وكل ما تحتاجه هذه الجزيرة من مواد تموينية تأتي به من بلاد فارس التي تبعد عنها (١٢) ميلاً تقريباً وقد استولى عليها البرتغاليون في القرن السادس عشر وأقاموا فيها قلعة وقبطاناً مندوبا عن الملك وكان أمراؤها قبلاً من العرب المسلمين ويتاجر معها العرب والأرمن والبنادقة واليهود. وكانت تجري فيها تجارة ضخمة لجميع سلع الهند، مثل التوابل والمواد الطبية والحراير والطنافس الفارسية، ولؤلؤ البحرين والخيل.. إلخ. وكان البنادقة ذوي نفوذ في هرمز، ولقد سعوا حثيثاً لمنع الإنكليز من الوصول والتثبت فيها.

(٢) انظر الفتح العثماني لسورية ومطلع العهد العثماني فيها ص ٤٩. و:

(2) Kammerer II. PP: 142 - 143

(٣) (3)Charrière. IV. PP: 536 - 539. lettre de M. lancosme au roi. 25 Juillet 1586

التوابل في مصر والشـام، بعد أزمة سنة ١٥٨٢-١٥٨٣م، وبخاصة عندما انتهت الحـزب الـتركية الفـارسية، سنـة ١٥٩٠م، والتركية البرتغالية سنة ١٥٨٩م[١]. ويلاحظ أن البنـدقية التي كانت تتاجر في سنة ١٥٩٣م، بما قيمته مليون دوكات ذهبي، تعلن أنها تتاجر بمليونين في سنة ١٥٩٦م، وأن السلع الرئيسية المتاجر بها- كما يذكر التقرير القنصلي- هي الحراير والبهارات[٢].

ومن كل ما تقدم يلاحظ أن تجارة التوابل في سورية، التي كانت تمثل في الواقع الجزء الأكبر من تجارة البندقية فيها، قد ظلت حية ونشيطة طيلة القرن السادس عشر، بل إنها لاقت فترات قوة وانتعاش في أواخره، حتى أن البندقية خفضت ضريبة الكوتيمو من ٥٪ إلى ٢,٥٪، في سنة ١٥٩٦م، وفي سنة ١٥٩٩م، يشير المراقبون المرسيليون لشحن البضائع من الإسكندرون، إلى وجـود إرساليات تجارية إلى أوروبة من جوز الطيب والقرنفل، فطريق المحيط الأطلسي لم ينتصر إذن مباشرة على طريق البحر المتوسط، بل ظل الصراع قائـماً بين الـطرفـين قرنـاً من الزمن، بتذبذبات ارتفاع وانخفاض للطريقـين معـاً[٣]. ولقد ساعد على بقاء الحركة التجارية نشيطة في البحر المتوسط هذه الفترة من الزمن بالإضافة إلى العوامل المذكورة آنفاً، صعوبات السفـر في المحيط الأطلنطي. فهناك قرصان إنكليز حول الجزر الرئيسية، كجزر آصور والأخضر، والقديسة هيلانة، وهناك البحارة المغاربة، الذين شنوها حرباً لا هوادة فيها ضد البرتغاليين، حتى أنهم حاصروا لشبونة في سنة

---

(١) يمكن النظر إلى هذه الحرب كحرب من أجل طريق التوابل، وذهب ساحل شرقي إفريقية إلا أن الأتراك انهزموا. وقد قامت على إثر هذه الحرب مصلحة استخبارات بين البرتغال والهند عبر أرض سورية ذاتها، لقصر المسافة وكانت تستعين بمحطات السفارة الإسبانية في البندقية. وكان الوسطاء يهوداً أو عملاء البيوتات التجارية. وكانت الأخبار تنتقل ببطء إلا أنها كانت سريعة بالنسبة إلى ذلك الوقت.

Braudel: PP: 445 - 446

(٢) (2) ibid: P: 445

(٣) (3)ibid: P: 447

١٥٩٧-١٥٩٨م . وهناك أخيراً غرق المراكب العديدة بسبب سوء خشبها، وقلة أشرعتها، وتحميلها أكثر مما تحتمل اقتصاداً للنفقات، وتوفيراً للربح .

ولكن يجب أن يلاحظ بأنه في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل السابع عشر أخذ الفرنسيون والإنكليز والهولانديون، ينافسون البنادقة في تجارة التوابل عبر سورية، حتى أن البنادقة اشتكوا في سنة ١٦٠٣م، بأن الإنكليز غدوا «الأسياد المطلقين» في الليفانت، وأنهم في طريقهم للقضاء على تجارة الجمهورية(١) .

إلا أن الأمر لم يطل بتجارة الفلفل عبر سورية ومصر، إذ رأينا كيف أن هولاندة أخذت تسيطر على طريق الكاب بدلاً من البرتغاليين وتجهز المراكب العديدة إلى الهند، وتحمل معها منها الفلفل ومنتجات الشرق(٢). ومن ثم ضعف الوارد من هذه السلعة بوساطة الطرق القديمة وارتفعت أسعاره(٣)،

---

(١) (1) Wood: P: 37

(٢) أخذ تجار شركة الليفانت الإنكليزية يبدون تخوفهم من خطر المنافسة الهولاندية عبر طريق الكاب، من سنة ١٥٩٩م، عندما ذهبت أربعة مراكب فلمنكية تحت قيادة «يعقوب كورنليز» إلى الهند، وعادت محملة بالبضائع والسلع، وأن رسالة أحد التجار في حلب إلى ساندرسون في البيرة توضح هذه الناحية وذاك القلق.

Foster: the Travels of Jhon Sanderson. PP: 187 - 188

وإن رسالة ساندرسون في ديسمبر من نفس العام، تبين خطر تجارة الهولانديين الجديدة على تجارة التوابل في حلب: «إن هذه التجارة إلى الهند قد قضت على إقامتنا وتجارتنا في حلب كما سنرى بالتجربة، ولا بد أن الشركة ستشعر بعبء النفقات في هذا المكان بعد أن تنقطع التوابل عنه».

ibid: PP: 190 - 191

(٣) يذكر «وود» أن سعر الباوند من الفلفل في حلب كان شلنين، بينما في هولاندة كان بنسين ونصف، وأن قيمة ما استوردته شركة الهند الشرقية من التوابل، بلغت ٥١١,٤٥٨ جنيهاً وخمس شلنات و٨ بنسات، بينما لو اشتريت نفس الكمية من حلب، لبلغت قيمتها ١,٤٥٦,٠٠٠ جنيهاً و ١٠ شلنات، فالتوابل المستوردة من جزر الهند الشرقية أرخص بثلاث مرات مما هي عليه في الدولة العثمانية .

Wood: PP: 43, 37.

وغدت المنافسة صعبة جداً، حتى إن تجار شركة الليفانت الإنكليزية أخذوا يستوردون هذه السلعة إلى إنكلترة بالطريق الجديدة، ومنها يصدرونها إلى تركيا بربح وافٍ ولا سيما بعد إنشاء شركة الهند الشرقية، التي كان لتأسيسها أثره البيّـن في التخفيف من السلع المستوردة من حلب[1].

وصفـوة القول إن الوارد من الأفاويه إلى سورية ومصر، ظل يضعف تدريجياً في القرن السابع عشر، وإن بقي بعض الأوربيين كالإفرنسيين مثلاً، يشترون قليلاً منها حتى منتصف القرن السابع عشر، من حلب والقاهرة، وهـذا ما تظهره لائحة بضائع الشرق، التي أشار إليها سياح هذه الفترة، و«سافاري» في كتابه «التاجر الكامل»[2]. إلا أنه بعد سنة ١٧٠٠م، فإن ما من لائحة للمشتريات في بلاد الشام تورد البهارات، بل كانت بلاد الشام نفسها تتلقى حاجتها الاستهلاكية من إنكلترة أو هولاندة، أو عبر القوافل الواردة من البصرة إلى حلب، أو قوافل الحجيج الوافدة من بلاد الحجاز[3].

الحـريـر الخـام: إن الحرير الذي كان يصدره التجار الأوروبيون من بلاد الشـام، في القـرنـين السـادس عشر والسابع عشر، وكانوا يعتمدون عليه كعنصر أساسي في المبادلة التجارية، كان من مصدرين، أولهما: الحرير الوارد من بلاد فارس، عبر القوافل البرية، وثانيهما: حرير سورية نفسها.

---

(١) (1)ibid: PP: 31 - 32, 78

(٢) (2) savary: le Parfait Négociant, PP: 467

(٣) (3) Masson: P: 506

لقد كانت الدولة العثمانية تتقاضى في القرن السادس عشر رسم جمرك على المصدر من التوابل (الكافور والزنجبيل وجوز الطيب والقرنفل والفلفل والبسباسة macis والخولنجان Galenge والسنبل Nard Indien والنيلج الهندي، وحب الهال والحلتيت) ١٠٪ من قيمتها من البائع و١١٪ من الشاري الأوربي، برسم (عشر البهارات)، وعندما تحمل إلى المركب كان يؤخذ على القنطار اقجة واحدة رسم قبان.

انظر الفتح العثماني لسورية ومطلع العهد العثماني فيها ـ الملحق الثالث ص ٣٠٨.

Mantran & sauvaget: réglements Fiscaux ottomans. P. 5.

فمن المعروف أن بلاد فارس كانت غنية بهذه المادة منذ العهد الإسلامي، فقد انتشرت تربية دودة القز في مقاطعتي طبرستان وجرجان(1)، وأشهر حرير كان حرير «جيلان» ذي اللون الأبيض المصفر(2)، وكان هذا الحرير ينقل إلى سورية بطريق القوافل البرية، التي تصلها بأواسط آسية وبلاد فارس، عن طريق الموصل وبغداد، أو الخليج العربي وهرمز والبصرة. وكان تجار فارس يزورون حلب، وتجار بلاد الشام يزورون أسواق «سلطانية» الكبرى، ويتبادلون المنتجات، ومن ثم كانت أسواق المدن السورية، وبخاصة حلب ودمشق، تعج بمنتجات فارس، ومنها الحرير الخام بالذات(3).

وكان الأرمن في القرن السادس عشر، يقومون بدور فعال في تجارة هذه السلعة، بل إنهم هم الذين كانوا يحملونها إلى حلب من بلاد فارس ويقدمونها للبنادقة(4) وقد عرضوا في سنة ١٥٦٥م، على السيد أرثور إدواردز ـ كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ـ وكان مندوباً لشركة موسكوفيا، أن يبادلوه حريراً بكيرزة (الجوخ)(5).

ولا بد من الإشارة إلى أن وصول هذه السلعة قد توقف إلى حد ما أثناء الحرب الفارسية العثمانية، في القرن السادس عشر(6)، وتبلبلت تجارته، وكذلك في مطلع القرن السابع عشر. وقد فكر شاه فارس عباس الكبير، في

---

(١) (1) Heyd: I. P: 38

لقد كانت الصين هي المنبع الأول للحرير في العصور القديمة، ثم انتقل سر إنتاجه إلى مملكة في أواسط آسية هي الخوتان ومنها تمكن الإمبراطور جستنيان الحصول على بيوض دود القز في سنة ٥٥٢م.

(٢) (2) ibid, II. P: 54.

(٣) (3) ibid. I. PP: 177, 178

(٤) (4) Hakluyt. II. P: 44 - Wood: P: 115

(٥) (5) ibid. II. P: 45

(٦) (6) Berchet: P: 61. (Relazione di Andrea Navagero).

تحويل طريق الحرير الفارسي الذي كان يصب في حلب إلى طريق آخر، لا تستفيد منه الإمبراطورية العثمانية. وليحقق هذا الهدف فإنه فتح باب المفاوضات مع قوزاق شاطىء البحر الأسود، ومع روسيا ليفتح ممراً آخر في أوربة لمنتجات بلاده، وذلك عن طريق «أستراخان»، ونهر الفولغا، وأركانجلسك، أو عن طريق البحر الأسود وبولاندة. وتلاقت أفكاره هذه مع مساعي شركة موسكوفيا الإنكليزية، إلا أن إنكلترة لم توافق على هذا المسعى، حرصاً على علاقاتها مع الدولة العثمانية، وتحت ضغط شركة الليفانت نفسها. إلا أن المحاولات تجددت بشكل أكثر جدية في الربع الأول من القرن السابع عشر. ففي سنة ١٦١٥م، أرسلت جالية «شركة الهند الشرقية الإنكليزية»، في سورات عملاءها إلى فارس، كي يعترف لها بحق إدخال الجوخ الإنكليزي إلى ممتلكات الشاه، مقابل استيراد الحرير الخام منه عبر الخليج العربي. وفعلاً أصدر الشاه فرماناً يخول الإنكليز استخدام الموانىء الفارسية، ودعم هذا التفاهم، عندما ساعدت شركة الهند الشرقية في سنة ١٦٢٢م، الشاه على استرداد هرمز من البرتغاليين، فأعطاهم الشاه حق الإقامة في «غومبرون Gombroon»، مع الإعفاء من جميع الجمارك هناك.
ولقد قلقت شركة الليفانت من خطر هذا «الباب الخلفي»، المهدد لتجارة الحرير الفارسي، الذي يصب في حلب، والذي كان أكثر ما تتاجر به الجالية الإنكليزية فيها. فالتجارة المربحة لهذه السلعة هي التي جعلت الجاليات الإنكليزية فيها عديدة وهامة، إلا أن ممثل الشركة في القسطنطينية اعتبر المشروع وهماً، وهذا ما أثبتته الأيام[1]. فالتجارة الإنكليزية في أصفهان،

---

(١) وفي الواقع لم تكن إنكلترة وحدها التي فكرت بشراء الحرير مباشرة من فارس، بل إن الفرنسيين قاموا هم الآخرون بمساع مشابهة في الربع الأول من القرن السابع عشر، فلقد تباحث «بيتروديلا فاله» طويلاً مع الشاه عباس ووزرائه، ليقوموا بجذب الفرنسيين إلى فارس، وشراء الحرير منها، وأثار شكوكه حول الإنكليز. وسعى ريشليو لعقد اتفاقات تجارية مع بلاطات الشمال في سنة ١٥٢٩، تمهيداً لنقل السلع من فارس عن طريق شمال أوربة. وأسس في أصفهان شركة للتجار، ولكنها لم تنجح.

كانت محدودة والاحتكاك مستمراً مع موظفي الشاه، ومعارضة البرتغاليين والهولانديين المقيمين في المنطقة كبيرة، ومن ثم فإن سيل الحرير الفارسي إلى سورية لم يتناقص تناقصاً جدياً. وبقي الحرير الفارسي أكثر السلع رواجاً فيها في القرن السابع عشر. ففي أواخر إبريل ـ نيسان ـ سنة ١٦١٨م، وصلت قافلة من بغداد إلى حلب، تحمل (١٠٠٠) بالة من الحرير، إلى جانب بضائع أخرى، وفي سنة ١٦٢٨م، وفدت قافلة من بغداد تحمل (١٦٠) حملاً من الحرير الفارسي، من مجموع (٥٠٠) حمل، هي مجموع حمولة القافلة[1].

وقد قامت على هذه التجارة في إنكلترة صناعة حريرية مزدهرة، فقد كتب «توماس مان» في سنة ١٦٣٠م: «لم تكن صناعة الحرير من خمسة وثلاثين عاماً في بلادنا ـ حسبما وصل إلى علمي ـ تستخدم أكثر من (٣٠٠) عامل في مدينة لندن وضواحيها، بينما يعمل فيها اليوم ما ينيف عن (١٤,٠٠٠) عامل»[2].

ولكن إذا كانت «شركة الهند الشرقية» لم تنجح في النصف الأول من القرن السابع عشر، في تحقيق مآربها، فإنها لم تتوقف عن بذل الجهود لتحويل طريق الحرير عن بغداد وحلب، إلى الهند والمحيط الهندي، وأخذت تشجع

= Pietro della valle. III PP: 272-274, 297, 323-384.

Pigeonneau. II. PP: 446 - 47.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شركة الليفانت نفسها فكرت في فتح خط جديد للمواصلات مع فارس، تحتكر بوساطته تجارة الحرير الخام، وذلك عن طريق البحر الأسود. وقد نجح السيد توماس غلوفر في الحصول في سنة ١٦٠٩م على تصريح لمركب «الدفاع الملكي» بالدخول إلى البحر الأسود، وفي سنة ١٦١٠ عمل «جون ميدنال» على افتتاح العمل بالمشروع الجديد، ولكنه أوقف بحجة أنه جاسوس لشاه فارس، ومنع الإنكليز من الذهاب إلى طرابزون.

Wood :PP: 48 - 49

(١) (1) Grant: Op. Cit. P. 151.

(٢) (2) Wood: P: 76

الأرمن القابضين على تجارة الصوف والحرير، بإرسال بضائعهم إلى بومباي في الهند، حيث يحصلون على ربح أكبر مما لو أرسلوها إلى حلب[1]. ووفقت الشركة في مسعاها، وبدأ الحرير يتدفق إلى إنكلترة من الهند بدلاً من موانىء الإمبراطورية العثمانية، وكان لهذا أثره في تجارة شركة الليفانت، مما دفعها للجأر بالشكوى[2]، ووقف تاجر الحرير في إنكلترة إلى جانبها، ونجح الجميع في الحصول على قرار من البرلمان في سنة ١٧٠٠م، بفرض ضريبة إضافية قدرها ١٠٪ على كل الحرير الخام والملون، المستورد من فارس والهند والصين. إلا أن النتيجة الرئيسية لهذا القرار، كانت استفادة الهولانديين الذين ثبتوا أقدامهم في السوق الأوروبية لهذه السلعة[3].

ولم تكن حلب وحدها سوق الحرير الكبرى في الإمبراطورية العثمانية، وإنما كانت أزمير تشاركها في هذه الصفة كذلك، بل إن بعضهم اعتبرها أكبر من سوق حلب[4].

إن النوع الثاني من الحرير الخام المصدر من بلاد الشام، كان من إنتاج بلاد الشام نفسها، ولقد دخلت تربية دود القز إليها منذ القرن السادس الميلادي وأول ما زرع شجر التوت لهذه الغاية كان في ضواحي بيروت، وتركزت صناعة الحرير في هذه المدينة، وفي صور وأنطاكية[5]. وفي العهد

(١) (1) ibid: P: 115

(٢) لقد قدمت شركة الليفانت احتجاجاتها من سنة ١٦٧٠م، وبينت أن الحرير الخام المستورد بطريق الهند هو تحطيم لتجارتها كلها، لأن تركية تنتج من مواد التجارة ما يعادل ١/٤ ما تصدره المصانع الإنكليزية إليها فقط، أما بقية الميزان التجاري وهي ٣/٤ فإنها تستند إلى الحرير الخام.

وقد حاولت شركة الهند الشرقية أن تزيد من منتوجاتها الحريرية المصنوعة، فبعثت بنساجين إنكليز وصباغين إلى الهند لتطوير الصناعة الحريرية في الهند.

Ibid. P. 103-104.

(٣) (3) ibid: P: 118

(٤) (4) Masson: P: 504

(٥) (5) Heyd. I: P: 19 - 20

العربي الإسلامي، ظلت تربية دود القز قائمة، والصناعة الحريرية مزدهرة، بل اشتهرت بها مدن أخرى، كدمشق وطرابلس. وحينما أسس الصليبيون دويلاتهم على أرضها، فإنهم وجدوا فيها زراعة أشجار التوت نامية، وإنتاج الحرير كبيراً، وقد كانوا يصدرون قسماً منه خاماً، والجزء الآخر تستخدمه المصانع السورية المتركزة بصفة خاصة في أنطاكية وطرابلس وصور، حتى أن نسخة من وصف الأرض المقدسة لبوركهارت، المحفوظة حتى يومنا الحاضر، تذكر أنه كان يعمل في نسج الحرير في مدينة طرابلس ما يقرب من (٤٠٠٠) عامل أو أكثر[١].

ولقد نمت زراعة أشجار التوت في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لزيادة إقبال أوروبة على شراء الحرير، فأوروبا في نهضتها الحديثة أخذت كل مظاهر البذخ والترف، وبخاصة في فرنسا وإيطالية، والأراضي المنخفضة، وإنكلترة وإسبانية، وانتشر في الأثاث نمط (ستيل) هنري الرابع، ولويس الثالث عشر، الذي يعتمد على الحرير الفاخر. فالحرير عاد مظهراً من مظاهر الترف في القرن السادس عشر، كما كان في عهد البيزنطيين. وإذا كان الحرير ذا قيمة كبيرة بالنسبة إلى حياة البذخ في أوروبا والشرق على السواء، فإنه كان ذا قيمة حياتية بالنسبة إلى المدن الإيطالية. فهو وسيلة حياة ونضال من أجل الحياة، ففي نابولي مثلاً يعيش خمسا السكان ـ كما قال أحد البنادقة ـ من صناعة الحرير، وكذلك في معظم المدن الإيطالية الأخرى، كالبندقية وفلورنسا، إذ أن هذه الأخيرة أخذت بتربية دود القز، وزراعة أشجار التوت[٢]، وقلدتها فرنسا ذاتها في عهد الملك لويس الحادي عشر.

وهكذا امتدت زراعة أشجار التوت في بلاد الشام، «فبمجرد أن يكون لدى أهل سورية، وبخاصة سكان منطقة لبنان، قطعة أرض صغيرة، ولو كانت

---

(١) (1) ibid. I. P: 179.

(٢) (2) Braudel: PP: 343 - 344

إصبعين، فإنهم كانوا يزرعونها شجرة توت»[1]. ولقد دهش السياح في القرن السادس عشر من امتداد هذه الزراعة، والعناية التي تلقاها في منطقة أنطاكية[2]، وأطراف بعلبك ودمشق ونابلس وحمص وحماة[3]، وفي شواطىء طرابلس حيث دعمها الأمير فخر الدين المعني، في سنة ١٦٢٧م، بغرس (١٤,٠٠) فسيلة، وأكثر من ذلك في القليعات والحيصة[4]. كما زاد من كميتها في بيروت وصيدا، وعلى هضاب الشوف المرتفعة وفي بشّري. فاهتمام الدروز بهذه الدودة الثمينة وعنايتهم بها وبتوليدها وصل إلى الذروة[5]. «ولقد عملت في تربية دود القز كل الأسر تقريباً، وكانت شغل النساء الشاغل[6]، وكان حرير لبنان مطلوباً جداً من الأوروبيين، بسبب جودته ومنه كان الأمير فخر الدين يقدم معظم هداياه إلى بلاط طوسكانية. لقد كان ناعمًا جداً ونظيفاً ولامعاً[7]. وكان الحرير المصدر من صيدا يعطي أجمل الأقمشة عند

---

(١) (1) Thévenot: P: 20

(٢) (2) Belon le Mans: P: 159

(٣) علي الحسني - تاريخ سورية الاقتصادي ص ١٤٠

(3) Ibid: P: 147, 149

وقد جرب سكان نابلس رغبة في زيادة إنتاج الحرير استعمال ورق التين لتغذية دود الحرير، ولم تكن هذه التجربة دون نتيجة - بحسب قول بيلون لومانس - إذ أن عادة إطعام دود القز ورق شجر التين معروفة في الهند منذ الأزمنة القديمة واسم الشجرة المستعملة هناك هي: Figus religiosa

(٤) الدويهي - تاريخ الأزمنة ص ٣٢٣ - المعلوف - تاريخ الأمير فخر الدين ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

A. Ismail: P: 132

(٥) (5) Puget de Saint - Pierre: P: 138

(٦) كانت النساء أثناء موسم إنتاج الحرير، أي حوالي شهر أيار (مايو) يبنين اكواخاً في البساتين حيث التوت الأبيض ويمددن الدود على العشب ويغذينه بورق التوت. وكان الأوربيون لا يجرؤون على الاقتراب من البساتين لوجود النساء فيها ليلاً ونهاراً.

dArvieux. I. P: 332

(٧) (7) A. N. K1347. No XXXV F 35

نسجه[١]، وهو أفضل من حرير فارس والهند بنسبة ثلاث إلى واحد[٢]، وكان القسم الأكبر منه يأتيها من طرابلس وبيروت وضواحيها، وكذلك من الرملة وعكا، وكان الحرير الذي تنتجه صيدا بالذات أقلها قيمة. أما حرير طرابلس فكان أبيض اللون، ثخين الخيط، وأكثر ثقلاً، وأغلى سعراً من حرير صيدا وأجمل منه منظراً. وكانت تصنع منه الأنسجة المرصعة بالذهب والفضة[٣]، بينما حرير بيروت أصفر اللون وأبيضه، وأقوى خيطاً، وأدق، وبنفس وبنفس ثقل حرير طرابلس. وكان الأصفر منه يصبغ عادة لأنه من الصعب تحويله إلى أبيض ناصع، إذ لا بد من احتفاظه ببعض الاحمرار عند الغسيل[٤]، وكان يستخدم لصنع الأقمشة والطنافس والتافتاه، وغيرها من المنسوجات اللامعة[٥]. وأما حرير الشوف والشويفات الذي يسميه القناصل الفرنسيون Chouffes & Chouffettes، فإنه كله أصفر اللون، وقوي، وله خاصة التحول إلى أبيض بغسله في مياه النهر[٦]، ويستخدم لصنع الأقمشة الناعمة الرقيقة، والمخمل والساتان[٧]، وكان أكثر أصناف الحرير طلباً من فرنسة هو حرير الكسروان لدقة خيطه ونعومته[٨].

وفي الواقع لقد كانت معظم الأصناف السابقة ترسل إلى صيدا، التي كانت أعظم مستودع للحرير البلدي، على ساحل سورية. وكان يصدر

---

(١) A. N, B III, 234. Mémoire sur Le Négoce du Levant.

(٢) Puget de Saint - Pierre. P: 122

(3) D'Arvieux.P: 335 - A. N. B111 234. Etats des Marchandises Qu' on tire de Tripoly de syrie, (sans date)

(٤) A. Ismail. P: 134 - A. N K I 347. N o XXX V . F. 35

(٥) ريستلهوبر ـ تقاليد فرنسة في لبنان (ترجمة عبود) ص ١٤٢.

(٦) A. N. K. 1347. n. XXXV. F. 35. Mémoire sur L'Echelle de Seyde 1691 A. N. B I. 1017.

(٧) D'Arvieux. I. P: 335

(٨) ريستلهوبر ـ ص ١٤٢.

سنوياً من لبنان إلى مرسيلية ما يقرب من (٤٠٠٠) كنتال من الحرير [١]، ويشتري التجار الفرنسيون في سني الإقبال ما تبلغ قيمته (٤٠٠,٠٠٠) ريال [٢]. وفي الحقيقة لقد كان الفرنسيون هم التجار الأوربيين الرئيسيين الذين يعملون على استيراد هذه المادة، وكان هذا منذ عهد فخر الدين المعني الثاني، الذي كان يحتكر الحرير ويبيعه لهم [٣].

إلا أن ازدهار هذه التجارة قد تضاءل في النصف الثاني من القرن السابع عشر، بسبب ارتفاع سعر الحرير اللبناني، والإنتاج الضخم للحرير الفرنسي[٤]، واستيراد الحرير الهندي والفارسي، بكميات كبيرة من قبل شركة الهند الشرقية الإنكليزية، والهولانديين، وانخفاض سعره[٥]. ويضاف إلى تلك الأسباب منافسة الأرمن الذين أخذوا ينقلون إلى ايطالية وليفورن بخاصة، وإلى فرنسا وبوسائلهم الخاصة، وعلى حسابهم، أكبر كمية من حرير أنطاكية وفارس[٦]، ومع ذلك فإنه يمكن القول: إن الحرير بقي طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر، السلعة الرئيسية المصدرة في تجارة الجاليات الأوروبية في بلاد الشام بصنفيه الفارسي والبلدي، بل إن فرنسا لم تحدث قنصلية بيروت في سنة ١٦٦٣م، إلا لإرضاء حاجات تجارة هذه

---

(١) (1) A. Ismail: P: 134

(٢) ريستلهوبر - ص ١٤٢. (2)

(٣) لقد قدرت واردات الأمير فخر الدين المعني من بيع الحرير - من قبل سانتي - في سنة ١٦١٤م، بـ (٨٠,٠٠٠) قرش سنوياً، أي ما يعادل ربع وارداته السنوية كلها. (قرالي. ج ٢ ص ٢١٤).

(٤) نتيجة زراعة فرنسة لأشجار التوت، وتربية دود القز، ولم يكن التجار الفرنسيون راضين عن هذا الإجراء.

V. Vandal: Voyages du Marquis de Nointel... lettre de Nointel 17 Decembre 1673

(٥) (5) A. N. Aff. Etr. BI 1017. Mémoire et Instructions touchant LÉchelle de Seide. 20 Février 1691

(٦) (6) A. Bouches - du Rhone, depôt dAix, Parlement. B 3346, F 571

السلعة[1]، إذ كان الفرنسيون يشترون أجود ما يردها من الحرير، وكذلك البنادقة والإنكليز، أما باقيه فتشتريه قوافل حلب لدمشق ومصر. وكانت المراكب الفرنسية تحمل ما قيمته المليونين أو أكثر من القروش سنوياً إلى صيدا وحلب، لشراء هذه السلعة في النصف الأول من القرن السابع عشر، الذي كان في الواقع العصر الذهبي لعملاء التجارة الفرنسيين[2].

ولقد كان الحرير ثميناً فلا يوزن بالقبان وإنما بالميزان، ووحدة الوزن كانت الدرهم، ويقوم به اخصائيون[3].

ـ القطـــن: وهـو أهم منتوج لبلاد الشام كانت الجاليات الأوروبية تقوم بتصـديره إلى أوروبـة. ولقد زرع القطن في الأراضي السورية منذ الأزمنة القديمة، وأينعت زراعته وازدهرت في العصور الوسطى. وعلى الرغم من ويلات الحروب الصليبية التي عانتها بلاد الشام، وهجمات المغول في هذه المرحلة من التاريخ، فإنها بقيت شهيرة بهذه الزراعة الصناعية، التي تحتاج إلى جهـد كبـير، ويد عاملة كثيرة. ولقـد حكى «ابن فاطمـة» في كتـابه «الجغرافية»، المؤلف سنة ١٣٣٥م، أن بلدة إعزاز في شمال الشام، كانت متميزة بزراعة القطن، الذي كان يرسل القسم الأكبر منه إلى سبتة وبلاد الأندلس[3]، وحكى «دولا بروكيير» السائح الفرنسي، أن السهول الواقعة

---

(١) ريستلهوبر ـ ترجمة ص ١٦٥. (1)

(٢) (2) lettre de M. de Nointel á M. de Pomponne. 17 décembre 1673

Vandal: Voyages du Marquis de Nointel

(٣) كانت الدولة العثمانية تأخذ في طرابلس في القرن السادس عشر على الباطمان المصدر من الحرير (الباطمان يعادل ٢ ـ ٨ أقة)، وهو مقياس تركي قديم دخل إلى سورية مع العثمانيين (٤) أقجة من الشاري و (٤) من البائع هذا فيما يخص الحرير البلدي، أما الحرير الوارد من الشرق، فيؤخذ على الباطمان (٢) أقجة من الشاري ومثلها من البائع كرسم ميزان ويعزو نوانتيل إلى الرسم الأخير تضاؤل تجارة الحرير مع فرنسة في صيدا التي كانوا يشترون منها ما قيمته ٥٠٠ ـ ٦٠٠ ألف قرش.

انظر ـ ليلى الصباغ ـ الفتح العثماني لسورية ص ٣٠٨.

(٣) علي الحسني ـ تاريخ سورية الاقتصادي. ص ١٢٦.

قرب نهر الشريعة، كانت مزروعة كذلك بالقطن، وحول بحيرة طبرية(١)، وحواف مدينة الرملة(٢). وكانت البندقية تعتمد على هذا المنتوج في مبادلاتها التجارية، حتى أنها كانت ترسل في شهر حزيران من كل عام أسطولاً صغيراً مخصصاً لحمل القطن من بلاد الشام(٣). وهكذا فإنه على الرغم مما أصاب سورية من انحطاط اقتصادي في أواخر عهد المماليك، فإنها ظلت على عنايتها بزراعة القطن وتربية دود القز. ويحكي «بيلون لومانس» الذي زار سورية في القرن السادس عشر، أن الأراضي الواقعة بين نابلس والقدس، كانت مزروعة قطناً، وكذلك فإن القطن منتشر في أطراف الشام، وضواحي حمص وحماة، وبين حلب ومعرة النعمان(٤)، وكان قسم من منتوج القطن هذا يستخدم في الصناعة المحلية، وقسم آخر يصدر إلى أوروبة، حيث يسد حاجة معاملها، وكانت البندقية في القرن السابع عشر، أكبر موزع له(٥). وازدادت سعة الأراضي المزروعة قطناً في القرن السابع عشر، لازدياد الإقبال عليه من أوروبة، فامتد إلى أطراف عكا وصيدا وصفد(٦). وكان أحسن أنواع القطن الشامي ينتج في أطراف دمشق، ويعرف بالقطن البلدي، وهو أغلى قطن في جميع بلاد الشام(٧).

ولقد كانت أوروبة حريصة على القطن الشامي، وكانت تسعى لشرائه مغزولاً أكثر مما ترغب بشرائه خاماً. وكانت مدينة صيدا مشهورة بزراعته

---

(١) (1) Voyage d'outremer P. 48.

(٢) نفس المصدر ص ١٢٧.

(٣) (3) Heyd. II. P: 461

(٤) (4) Belon le Mans: P: 155

(٥) (5) Braudel: P: 337

(٦) (6) Du Rozel: Voyage en Gérusalem (1644). P: 115- D'Arvieux. I. P: 335
علي الحسني - ص ١٠٤ نقلاً عن جهان نما ص ٥٠٠.

(٧) ولكن لم يكن كذلك على ما يبدو في القرن السادس عشر إذ كانت الرغبة به آنذاك أقل من الرغبة بقطن بلاد الشام الشمالية، لأنه أقصر تيلة، ولذا كان لا يصدر خاماً وإنما مغزولاً. ليلى الصباغ - الفتح العثماني. . . ص ٢٩٦ هامش ٢.

وغزله، وكان يأتي في رأس قائمة المواد المستوردة منها. حتى أن دارفيو قال عنه «إن قطن صيدا المغزول هو أبيض قطن يمكن الحصول عليه، ويستخدم في صناعة الأقمشة القطنية الناعمة، كالبازان والفوتين، وغيرها من الصناعات القائمة في مرسيلية وطولون وضواحيهما، وبياضه يضعه فوق قطن أمريكة وبقية إسكالات الشرق. ويجب أن يلاحظ أن القطن الوارد إلى أوروبة من أمريكة لا يكفي المصانع، فلا بد من الاعتماد على قطن الليفانت، وإلا اضطرت المعامل إلى الإغلاق، كما حدث منذ أن وضعت مرسيلية رسماً مقداره ٢٠٪ على القطن المغزول الوارد من الشرق»(١).

ولم تكن فرنسة المستوردة الوحيدة للقطن الشامي، بل شاركتها في ذلك إنكلترة التي اعتمدت عليه صناعتها في لانكشير إلى جانب قطن قبرص وأزمير(٢). وكذلك البندقية قبل أن تضعف تجارتها في بلاد الشام.

وكان القطن السوري المصدر إلى الخارج، أكان خاماً أو مغزولاً،

(١) كانت تستورد فرنسة من المواد الخام الضرورية للصناعة النسيجية، أقطاناً بما قيمته ١,٤٠٠,٠٠٠ إيكو وحريراً بما قيمته ١,٠٣٥,٠٠٠ إيكو.

Masson: P: 503 - D'Arvieux. I. P: 464-468.

(٢) (2) Wood: P: 74

لقد استخدم القطن لأول مرة في أوربة من قبل عرب إسبانية في القرن العاشر، ومنها انتشر إلى شمالي إيطالية فألمانية فالفلاندرز وتركزت المصانع التي تنسجه في القرن الرابع عشر في الأراضي المنخفضة. وفي القرن السادس عشر كان Fustians أولم واوغسبورغ تطبق شهرتها الآفاق، فالقطن بحالته الخام كان معروفاً في إنكلترة إلا أن ما يسمى Cottons وكان يصنع في لانكشاير وبخاصة حول مانشستر وبولتون فكان نسيجاً صوفياً. ويمكن القول إن النسيج القطني بمعناه الحقيقي لم ينشأ في إنكلترة إلا بعد هجرة النساجين الفلامان، بسبب الاضطهاد الديني، وإدخال كميات من القطن من الليفانت في عهد اليزابيث. ولا يمكن تحديد تاريخ دقيق لهذا التوسع الهام، ولكن طلباً مقدماً من مختلف نساجي لندن سنة ١٦٢١م، يبين أنه من عشر سنوات عرف الناس صناعة (الفستيان)، وبحسب تعريفهم للقطن فإنه ثمرة أرضية، تأتي من أزمير وقبرص وصيدا وعكا وتسمى Cotton Wool.

أصناف، بحسب المدينة التي يأتي منها، فهناك كما رأينا قطن دمشق، والوارد منـه إلى صيدا أجمـل القـطن وأفضله، وقطن صيدا، وقطن عكا، وقطن حلب. . إلخ . وكذلك فإن القطن المغزول على أنواع، بحسب دقة خيطه، فهناك نوع دقيق جداً، (وسعر الكنتال منه في الربع الأخير من القرن السابع عشر ١١٠ قروش)، ونـوع عادي الـدقة (وسعر الكنتال منه ٧٠ قرشاً)، وثالث ثخين الخيط نسبياً، (وسعر الكنتال خمسون قرشاً)، وكان يغزل في بلاد الشام خيوط دقيقة جداً، حتى بيع الكنتال في الرملة منها بـ (٢٥٠) قرشاً، وفي دمشق بـ (٣٠٠) قرش، بل إنه وصل إلى (٥٠٠) قرش ولكن هذه الأصناف كانت نادرة[١] .

وكانت بالة القطن المغزول تضم عادة الأنواع الثلاثة الرئيسية، فالأول يوضع عند فتحة البالة، والثاني في وسطها، والثالث في أسفلها. أما وزن البالة فيتراوح بين (٥٠) أو (٧٠) رطلاً، وذلك لتسهيل النقل براً وبحراً[٢] . وكانت فرنسة تنقل سنوياً من صيدا إلى مرسيلية (٥٠٠٠) بالة من القطن المغـزول، في مطلع النصف الثـاني من القـرن السـابع عشر، مقابل (١٥٠٠-١٨٠٠) بالة من القطن الخام[٣]. وكان بعض القطن المغزول يأتي

---

(١) لقد ذكر نوانتيل في إحدى رسائله أثناء زيارته لإسكالات سورية، أن هندية في عكا كانت تغزل القطن بدقة مدهشة. فقد كانت تحتفظ بظفر إبهامها الأيسر طويلاً جداً، وفيه ثلاثة ثقوب، أحدها صغير جداً لا يرى. وكانت تمسك القطن الخام بيدها اليسرى وتمرر الخيط المنبثق منه عبر ثقب الظفر وتشده بيدها اليمنى. وكانت تحدد دقة الخيط بحسب الطلب، وتتقاضى بالطبع أجراً أعلى كلما دق الخيط.

Lettre De M. Nointel à M. de Pomponne. Seide, 28 Juin 1674

(٢) (2) lettre de M. Nointel à M. de Pomponne. Seide 28 Juin 1674

إلا أن وزن بالة القطن الخام كان أكبر فقد كان (٦٠٠) وقية مقابل (٢٥٠) لبالة القطن المغزول.

(٣) (3) DÁrvieux. I. PP: 468 - 469

ولكن في عهد نوانتيل أصبحت الكمية المصدرة من صيدا هي (١٠٠٠) بالة من القطن المغزول، يضاف إليها (٨٠) من عكا، و(٤٥٠) بالة من القطن الخام فقط. =

من القدس والرملة، وفي هذه الحالة كان الشحن يجري من يافا، أما قطن نابلس، فكان يصل إلى صيدا بطريق القوافل البرية، وهو أقل الأقطان قيمة ونظافة(١). أما قطن يافا الخام، فكان ينقل عادة إلى عكا والقاهرة(٢).

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن المدن الشامية نفسها كانت تستهلك جزءاً كبيراً من القطن في صناعاتها النسيجية، في دمشق واللد وحمص وحماة(٣).

وكانت الدول الأوروبية تتزود بالقطن الخام أواخر الصيف، وبعد موسم القطاف مباشرة، بينما تتمون بالقطن المغزول شتاءً، لأن النساء هن اللائي كُنّ يقمن بالغزل، ولا يتفرغن لهذا العمل إلا شتاءً لانشغالهن بأعمال الحقل أثناء الصيف، من حصاد للقمح وقطف للزيتون والقطن، ورعاية لمدود القز. وكانت عملية الغزل تجري في البيوت، وفي كل يوم اثنين وثلاثاء من كل أسبوع كانت تقوم سوق الأقطان المغزولة في صيدا، أمام الخان الكبير. ولتزيد النساء في وزن غزلهن، كن يبللنه بالماء، إلا أن التجار اعتادوا حساب البلل أثناء الشراء، وكانوا يجففونه على قطع من الخشب نصبت لهذا الغرض في أروقة الخان. وكان القطن يوزن بالميزان الروماني في السوق العامة الآنفة الذكر، ونادراً ما يمكن لأي فرد شراء قطن مغزول خارج أيام السوق(٤).

= وكانت فرنسة تنفق سنوياً لشراء القطن المغزول من صيدا ما قيمته (٧٥,٠٠٠) قرش. Lettre de M. Nointel ... 28 juin 1674

ويقدر بعضهم متوسط المصدر من القطن من صيدا عامة وسنوياً بـ (٤١٢٠٠) كنتال من القطن المغزول، و١٧٢٥٠ كنتالاً من القطن الخام. A. Ismail: P: 135

(١) (1) ĎArvieux. I. P: 135

(٢) (2) lettre de M. Nointel & à M. de Pomponne. Seide 28 Juin 1674

(٣) (3) ĎArvieux. I. P: 338

(٤) (4) Voir. ĎArvieux. I. PP: 332 - 333 - A.N. K 1347, No XXX. F. 34

- A. N. Mémoires sur le Commerce du levant - Cartons 1685-1699

- lettre du Consul de Seide 23 Février 1715. AA. 338.

وكان إنتاج القطن في بلاد الشام ـ كإنتاج الحرير ـ يمر بأزمات لا ترجع إلى تقلبات السوق الأوروبية فحسب، وإنما إلى الشروط الطبيعية، كالجفاف والأمطار، والثلج والجراد، وكلها تؤدي إلى سوء الموسم، وارتفاع الأسعار[1].

وإذا كان الحرير قد ضعفت سوقه في سورية في أواخر القرن السابع عشر لأسباب ذكرت سابقاً، حتى أنه لم يعد يأتي صيدا ـ سوقه الرئيسية ـ وقية واحدة منه في سنة ١٦٧٤م، ـ كما ذكر نوانتيل ـ، فإن القطن بقي سلعة هامة في واردات أوروبة، على الرغم من منافسة القطن الأمريكي، بل إنه أدخل في القرن الثامن عشر إلى أطراف يافا نوع من القطن الهندي، وقد أدخله إليها التجار الأوروبيون أنفسهم[2]. وكانت الدولة العثمانية تتناول رسوماً جمركية معينة على القطن المصدر إلى الخارج[3].

ومن المواد الخام النسيجية المصدرة من سورية إلى أوروبة.

الصوف: وقد كانت البلاد الإسلامية حول البحر المتوسط تقدم الصوف بكميات وافية، إلا أنه بصفة عامة من نوع أقل قيمة من ذاك الذي تقدمه إسبانية عن طريق مالاقا وأليكانت، إلى جنوة وليفورن والبندقية. إلا

---

(١) الدويهي ـ تاريخ الطائفة المارونية ص ١٥٥ ـ ص ١٥٧ ـ ص ١٩٨ ـ تاريخ الأزمنة ص ٢٥٤، ص ٢٨٧، ص ٢٩٦.

A. N. B I 1017, Mémoire Concernant le Commerce de Seide. 22 janvier 1685. Lempereur.

(٢) علي الحسني ـ تاريخ سورية الاقتصادي ص ١٥٤.

(٣) كان يؤخذ على قنطار القطن (قطن سورية الشمالية) المصدر من ميناء طرابلس في سنة ١٥٧١م رسم جمرك (١٠٤) أقجة، ورسم قبان أقجة واحدة. كما يتقاضون على قنطار القطن (إنتاج المنطقة) ٤ أقجة من الشاري، و ٤ أقجة من البائع، أما القطن المغزول فيؤخذ (٥) من الشاري و (٥) من البائع. أما القطن المصدر من دمشق وهدفه أوربة فكان يؤخذ على رطل القطن المشترى خاماً (١) أقجة، و (٢) أقجة على رطل القطن المغزول، ويضاف إلى ذلك ١-٢٪ باسم ضريبة «باب الميناء»، ويعطى للدلال (٢) أقجة، ولناظر الجيش(١,٥) أقجة. (انظر ـ ليلى الصباغ. الفتح العثماني لسورية. . . ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨، ص ٢٩٦).

أن إنتاج إسبانية تناقص كثيراً في القرن السابع عشر، فأخذت دول إيطالية وفرنسة، تستورد حاجتها من الصوف من شمال إفريقية، ومن أزمير وبلاد الشام، ولا سيما حلب[1].

ويضاف إلى الصوف العادي:

وبر الماعز والجمل: الذي كانت تصنع منه البندقية وهولاندة القماش الذي أطلقوا عليه اسم «الكاميلو»، وقد اشتهرت به هولاندة، وكانت تبيع منه بوفرة إلى فرنسة، ولكن فرنسة أخذت بصنعه في بلادها، فانقطعت هولاندة عن استيراده[2].

الأشنان (القلي): أو ما أطلق عليه الأوروبيون اسم «الرماد» Cendres

ولقد كانت هذه السلعة في النصف الثاني من القرن السابع عشر، كحجر المغناطيس بالنسبة لتجارة صيدا وطرابلس، يجذب إليها التجار الأوربيين بسبب الربح الكبير المجني منه بسهولة. وكان يعتبر حمولة رئيسية للمراكب المارة بعكا وصيدا وطرابلس: وعلى الرغم من أن (الأشنان) في سورية الجنوبية، وبخاصة في عكا، يأتي من ناحية الجودة في المرتبة الثانية ـ لأن النخب الأول يأخذه البنادقة من طرابلس ـ فإن التجار الأوروبيين كانوا يتهافتون عليه.

إن عشباً معيناً يطلق عليه الفرنسيون اسم Roquette ، هو الذي كان ينتج الأشنان بعد حرقه، وقد عرف رماده بعد الحرق باسم «بالْس» أو «الأشنان». وكان يحرق في نهاية شهر حزيران بعد نزعه من الأرض، ووضعه على شكل أكوام كبيرة في حفر من الأرض. وإذا كان العشب رطباً فإنه لا يتحول إلى رماد ناعم ودقيق تماماً، بل إنه يتكتل على بعضه ويبقى على شكل صخر. وكانت هذه المادة تحمل على جمال يبلغ عددها ٧٠٠ ـ ٨٠٠ جمل،

---

(١) (1) Braudel: P: 338 - Masson: P: 504

(٢) (2) Masson: PP: 126, 393

وذلك في أشهر تموز وآب وأيلول، لتنقل إلى الموانىء. وكان لهذه المادة أهمية كبيرة في حياة سورية حتى أن الدولة المملوكية وضعت القوانين لتوزيعها، وذلك لأن صناعة الصابون والزجاج تستند إليها[1]. وفي الواقع كانت في العهد العثماني من احتكار الدولة، لأن الأرض التي ينبت عليها العشب أرض صحراوية، وهي ملك للدولة. ومن مناطق حرق الأشنان الرئيسية ضواحي المرج من غوطة دمشق، وجبة العسل والقلمون وكلها في لواء دمشق وصحراء حمص وحماة، في ولاية طرابلس، وفي ضواحي حلب وشرقي فلسطين. وكان يحمل ما ينتج منه في لواء دمشق إلى دمشق حيث يخزن في «دار الطعمة». وكان يقسم ثلاثة أقسام، قسم يباع للتجار الفرنجة، وقسم لعمال الصودة لحساب بيت المال، والثلث الأخير يباع للصابونجية والرسامين، ومنظفي المدينة، وعلى هذا الثلث كانت تقوم مصابن طرابلس المشهورة. وبعد إجراء هذا التوزيع، فإنه كان لا يباع في أي مكان، وإذا بيع خلسة، فإن الدولة كانت تصادره[2].

ويبدو أن القلوي المحمول إلى عكا كان يقسم مناصفة بين المراكب الفرنسية الراسية في عكا والتجار المقيمين في الميناء. وكانت المراكب الفرنسية تحمل هذه الكمية كلها وتوزعها هي الأخرى فيما بينها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التجار المقيمين، إذ يقسم النصف المخصص لهم بينهم بالتساوي، بموجب بطاقات، ويجري التوزيع تحت إشراف مراقب، وإذا ما تبقى بعض منه، فإنهم يعاودون قسمته على الطريقة الأولى، ويتم نفس الأمر لو لوحظ

---

(١) على الحسني - ص ١١٨ - ١١٩.

كان زجاج صور الذي طبقت شهرته الآفاق يصنع من الأشنان الذي يحتوي على البوتاس، وذلك بعد خلطه بالرمل وتسخينه وذلك بمهارة الصناع الصوريين الفائقة.

(٢) انظر في رسالة الماجستير-الفتح العثماني لسورية.. الملحق الثالث - ص٢٩٢-٢٩٣. وكذلك انظر: Mantran & Sauvaget: Réglements fiscaux... P: 22-29, P: 69-70.

مثلاً أن النصف المخصص للتجار المقيمين، هو أثقل من النصف الآخر، أو بالعكس. ولقد بلغ التدقيق في التوزيع إلى حد أن الأخين من التجار لا ينالان سوى حصة واحدة، وكذلك الأب وابنه[1]. وإذا كان هذا يدل على شيء، فإنه يوضح الرغبة الملحة بهذه المادة، وشدة الإقبال عليها. وكان الفرنسيون في أواخر القرن السابع عشر، هم في الواقع الذين يحملون كل الأشنان من عكا، لأن مراكبهم وحدها أخذت هذا الحق، ولم يكن في عكا آنـذاك سوى عميل بندقي واحد، وآخر هولاندي[2]. وكان هذا الرماد يستخدم في صنع صابون مرسيلية، بعد مزجه برماد أليكانت الإسباني. وكان الربح الذي يحصل عليه الفرنسيون يصل إلى ٥٠ أو ٦٠ أو ٧٥٪، بينما الربح الناجم من تجارة القطن الخام والمغزول، يتراوح بين ١٥٪-١٦٪. وقد قدر المصدر منه في عهد فخر الدين المعني بـ (١٤٢,٠٠٠) كنتال[3]. ولقد اشترت فرنسا منه في سنة ١٦٧٣م، (٣٤٠٠) كنتال، أي بما قيمته (١٦,٠٠٠) قرش، بمعدل خمسة قروش للكنتال الواحد[4].

وفي الحقيقة أن القلوي المصدر من صيدا وعكا، يأتي في المرتبة الثانية من ناحية الجودة، أما القلوي الأول، فكما ذكرنا سابقاً يأتي من طرابلس، ويقـدر سعر الكنتال منه بعشرة إيكويات (الكنتال=١٠٠رطل=٨٣٠ وقية مرسيلية، بينما كنتال القطن المغزول مثلاً يساوي ٥٠٠ وقية مرسيلية). ومن هذا القلوي الطرابلسي، كان يصنع كريستال البندقية، ومن ثم اشتد تزاحم

---

(١) (1) Lettre De M, Nointel a M. De. Pomponne Seide 28 Juin 1674

(٢) (2) ibid.

(٣) (3) A. Ismail. P: 137.

(٤) وكان يدفع على الكنتال $\frac{3}{4}$ القرش رسم جمرك، ولكنه كان يصل أحياناً إلى ١٥٪ من قيمة المشترى. ويضاف إلى ذلك، ما كان يدفع إلى أمير المنطقة التي يمر منها الأشنان وقيمته $\frac{3}{4}$ القرش على الكنتال وكان يمر ما يقارب الـ (٢٢٠٠) كنتال سنوياً.

تجار البنادقة على شرائه[1]، ووجد باشا طرابلس في هذا الإقبال وسيلة للاغتناء، إذ كان يبيع سنوياً ما قيمته ٢٥-٣٠ ألف قرش[2]. ولم تكن فرنسة تقدم على الاتجار بهذا النوع الممتاز لأنها كانت تخشى ألا تجد له سوقاً نافقة في مرسيليا، بالإضافة إلى منافسة الرماد الأليكانتي. ومن ثم اقتصر استيرادها على النوع الثاني الوارد من عكا وصيدا، والنوع الثالث الوارد من غزة، وهذا الأخير يأتي في المرتبة الثالثة بسبب ملوحته، لأن العشب ينمو على الشاطىء.. وكان التجار الفرنسيون المقيمون في الرملة، هم الذين يشترونه من باشا غزة، ويخزنونه، وربما تصل الكمية إلى (٥٠٠٠) كنتال، بسعر ٧-١٠ قروش للكنتال. ولم يكن التجار الفرنجة ليشتروه كله نقداً، بل كانوا يشترون جزءاً منه بأجواخ اللوندرين والخرداوات. وكان التجار يقرضونه الثمن، ولذا فإنه كان دائماً مديوناً لهم، ولم يكن يتقاضى جمركاً ولكنه كان يربح ما يكفي[3].

وهناك أصناف أخرى من الأشنان أقل شهرة من السابقة، وهي تلك الواردة من ضواحي دمشق، وكانت ترسل في كل عام إلى بيروت، حيث يشتريها البنادقة. وكانت تأتي مراكب خاصة لحملها تكمل حمولتها سلعاً أخرى من قبرص، أو أنها كانت ترسل إلى قبرص على مراكب صغيرة، ومن هناك تشحن إلى البندقية. وكان سعر الكنتال من هذا النوع ثلاثة أو أربعة

---

(١) (1) lettre de M. Nointel á M. de Pomponne. seide, 28 Juin 1674

(٢) (2) ibid.

(٣) (3) ibid.

لقد كان باشا طرابلس يعرف كيف يثير حماسة التجار البنادقة ففي سنة ١٦٧٣م مثلاً، عرف كيف يشجع أحد التجار البنادقة المسمى «كونتي» على شراء (١٧٠٠) كنتال من القلوي، ودفع ثمنها نقداً وسلعاً. وقد كادت هذه الصفقة أن تحطمه لولا أن تكفل مركب فرنسي بشرائها وتحميلها. وساعدت الظروف قبطان المركب، فأعلنت الحرب الإسبانية ضد فرنسة وأوقف نقل قلوي اليكانت إلى مرسيلية، فحقق ربحاً ضخماً لم يحلم به يوماً.

قروش، وإذا كان الثمن بضائع، فإن السعر يكون أكثر ارتفاعاً. ولقد اشتهر هذا النوع في مرسيلية بأنه سيء جداً، واستفاد من ذلك البنادقة، فكانوا يدفعون ½ قرش على الكنتال للجمرك، وقرشاً ضريبة مصدرية، ويأخذون كل الكمية الموجودة(١).

ومن هذا يتبين أن التجار البنادقة والمرسيليين، هم الذين كانوا يشترون الأشنان السوري لاستخدامه في صناعة الزجاج والصابون، الزجاج في «مورانو» في البندقية، والصابون في مرسيلية، ومقاطعة البروفنس.

ومن المواد التي كانت تنتجها سورية وتصدر إلى الخارج أيضاً:

المنسوجات القطنية والحريرية: فقد كانت بلاد الشام لا تزال تحتفظ بمكانتها الصناعية الزاهرة، التي اشتهرت بها إبان العصور الوسطى، على الرغم من الانحطاط الذي أصابها في أواخر عهد المماليك، وفي القرن الخامس عشر بالذات، بعد هجوم تيمورلنك عليها، ونقل أمهر صناعها إلى سمرقند. فقد بقيت دمشق تنتج منسوجات قطنية ممتازة، وكذلك منسوجات حريرية وكتانية(٢). كما أن حمص اشتهرت في القرن السادس عشر بنسيج حريري ذي ألوان عديدة، ممزوج بخيوط القصب المذهب، وكان يصدر بخاصة إلى تركيا(٣). ونفس الشيء يقال عن حلب وحماة، وبعلبك التي اشتهرت بالمنسوجات القطنية الفاخرة التي تصدر إلى دمشق وطرابلس، وبخاصة المناشف من حماة، والمنسوجات الزرقاء والبيضاء من بعلبك، وإن كان ما ينسج منها في حماة أكثر نعومة وعرضاً وأغلى ثمناً(٤). وقد كانت

(١) (1) ibid

(٢) (2) Heyd. II. P: 458

لاسيما النسيج الكتاني المسمى الـ Boccacini، وهو نسيج رفيع جداً ولامع، وكأنه الحرير.

(٣) (3) Belon le Mans. P: 152

(٤) (4) D'Arvieux. II. PP: 441 - 443

ومنذ ابتدأت إنكلترة عملها في حلب، فإنها شرعت تشتري منها، وإن لم تجد سوقاً رائجة مباشرة. Foster: Travels Of sanderson: P: 131

الجاليات الأوروبية التجارية تبحث عن مثل هذه المنسوجات، وكان لها سوق نافقة في أوروبة، ويضاف إليها الأقمشة القطنية المصنوعة في «برجا» في لبنان، وكان يصدر منها إلى مرسيلية سنوياً (٤٢٠٠) قطعة تقريباً، من مختلف المقاييس والأصناف[١]. ويذكر نوانتيل أن المراكب الفرنسية كانت تحمل حوالي (٤٠٠) قطعة من النسيج القطني الأبيض والأزرق، صنع حماة وبعلبك وحلب، وكل هذه الأثواب تنقل إلى مرسيلية ومدن البروفنس الرئيسية وقراها، حيث تستخدم أغطية للأسرّة وقمصاناً، وكان لا يجري زفاف في تلك المدن والقرى، دون أن يكون جهاز العروس حاوياً قطعة أو قطعتين منها[٢].

ويجب ألا ينسى الحرير المنسوج في دمشق بخيوط الذهب والفضة، والمسمى «البروكار»، الذي كان الإقبال عليه كبيراً في كل أنحاء أوروبة. وقد كان يشجع الدول الأوروبية على استيراد مختلف المنسوجات من بلاد الشام، أنها كانت مصبوغة بألوان شتى، وصباغاتها ثابتة، إذ اشتهرت هذه البلاد بصناعة الصباغة، شهرتها بالصناعة النسيجية، ولا سيما أن بعض المواد الصباغية متوافرة لديها، مثل النيلج والأرجوان والفوّة garance [٣].

ولا تقتصر الصادرات المصنوعة في سورية على المنسوجات بأنواعها، وإنما يضاف إليها المصنوعات النحاسية المكفتة بالفضة، والسيوف الدمشقية التي برّت بها دمشق غيرها، وكذلك المصنوعات الزجاجية والصابون والشموع، التي تألقت بها مدينة حلب ونابلس[٤].

---

(١) A. Ismail. P: 137
هذه الصناعة كانت مزدهرة وذات قيمة كبيرة في الاقتصاد المحلي، ولا تزال تقوم إلى الآن في برجا والزوق وبيت شاباد وعنطورة.

(٢) lettre de . Nointel à M. de Pomponne. Seide. 28 Juin 1674

(٣) Heyd. II. P: 179

(٤) كانت الدولة العثمانية تمنع تصدير الشمع، إلا أنها في القرن السابع عشر، أصدرت فرمانات تسمح بذلك، نتيجة مساعي بعض الدول الأوربية، ولاسيما فرنسة (انظر

أما الصادرات الغذائية من سورية إلى الغرب فيأتي في الدرجة الأولى:

القمح: وكانت الدولة العثمانية، حرصاً منها على توفير الغذاء الضروري لشعوبها، تمنع تصديره إلى الخارج. وكانت إيطالية ومدنها بحاجة ماسة إلى هذه المادة الغذائية، وبخاصة خلال المواسم السيئة، كما حدث مثلاً في أواخر القرن السادس عشر (١٥٨٦-١٥٩١م). وفي الحقيقة لقد سعت المدن الإيطالية حثيثاً لدى الدولة العثمانية، لتسمح لها باستيراد القمح من إمبراطوريتها، وذلك في عهد السلطان سليمان القانوني، ولكن سفير فرنسة الغيور على نفوذ دولته، أحبط تلك المساعي، وكانت له يد طولى في استصدار السلطان أمراً بمنع تصدير القمح من جميع مقاطعاته، وفيها بلاد الشام ومصر[1]. ولكن راغوزا تمكنت من الحصول على تصريح لها بأخذ القمح، وكذلك فرنسة أثناء مجاعة سنة ١٥٦٣م، إلا أن طلب البندقية رفض[2]. وإلى عملية نقل القمح هذه أرجع «بروديل» سبب دخول الفلامانيين تجارة المتوسط[3]. إلا أن الدولة العثمانية لم تغير في الواقع موقفها طيلة القرن السابع عشر. إلا أنها كانت تسمح بين حين وآخر، بتصدير الفائض عن حاجتها للدول الصديقة. ولذا فإنها اعتبرت سماح الأمير فخر الدين المعني للتجار الفلورنسيين، باستيراد القمح من بلاده، تجاوزاً على إرادة السلطان[4].

= البند ٢ من امتيازات ١٦٧٣م). إلا أن شمع النحل كان مسموحاً بتصديره، لأنه ورد ضمن المواد المصدرة من ميناء طرابلس إلى أوربة في القرن السادس عشر. وكان يؤخذ ٣٪ من قيمة المصدر كرسم جمرك، و(١) أقچة رسم قبان، و(١) أقچة رسم قلم. ينظر في ـ الفتح العثماني لسورية. . رسالة الماجستير ص١٦٧. وكذلك ص ٣٠٨.

(١) (1) Charrière. TII. P: 429. note

(٢) (2) Ibid. :P: 717. note

(٣) (3) Braudel: P: 498

يرجع إلى «بروديل» لأنه بحث في قضية القمح بحثاً تفصيلياً مفيداً.

(٤) الدويهي ـ تاريخ الأزمنة ص ٣٢٥. قرأ لي ـ ج٢ ص ٣٠٠.

(4) A. Ismail: P: 137 - Carali: II. P: 305 -

ويضاف إلى القمح من المواد الغذائية:

زيت الزيتون: الذي كان يصنع بكميات وافية في بلاد الشام، وكان هو الآخر من المواد الممنوع تصديرها، وتجارته لم تصبح حرة، وإنما تسوهل بشأنها، وكان يصدر إلى مدن إيطالية، وإلى فرنسة وإنكلترة. وكانت فرنسة تستورده لتستخدمه في صناعة الصابون، أكثر مما تستخدمه في الطعام، لأنها كانت تفضل زيتها الخاص[1].

ولقد اشتهرت بلاد الشام منذ العصور الوسيطة، وظلت محافظة على هذه الشهرة:

بصناعة الزبيب: أي العنب المجفف، وكانت له سوق رائجة جداً، في إنكلترة[2] وفرنسة وهولاندة وإيطالية، وجميع دول أوربة، ويستهلك فيها بكميات وفيرة[3]. وأشهر أنواع الزبيب السوري، البعلبكي والدمشقي[4].

وإلى جانب تصدير الزبيب، كانت المراكب الأوروبية تحمل أيضاً

= لقد وفدت كثير من المراكب إلى ساحل لبنان وسورية أيام فخر الدين لحمل القمح، ومنها الفلامانية. ويشير إلى هذا الأمير حيدر الشهابي في تاريخه، ويعزوه إلى أن الغلة كانت قليلة، ولم توجد في كل سواحل البحر. (الغرر الحسان، ص ٧١٧).

(١) (1) Masson: P: 505

(٢) لقد كان زبيب كورنتا هو السلعة الرئيسية للتجارة الإنكليزية في الليفانت، في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وقد أخذت تستورده من سورية، بعد تثبيت قدم تجارتها فيها.

(٣) (3) DÁrvieux. III: P: 41

(٤) لقد كان زبيب دمشق مشهوراً في كل أوربة، وليس في الحبة سوى بذرة واحدة صغيرة على الرغم من أن الحبة كبيرة وحلوة جداً. أما زبيب بعلبك فإنه أكثر احمراراً، وأثخن قشرة وأقل جفافاً وحلاوة. وقد كانت فرنسة تشتري منه كميات كبيرة، ويربح تجارها منه ربحاً وفيراً، إلا أن إيطالية أخذت تصنع منه فهبط سعره.

DÁrvieux. I. PP: 338 - 339

الفستق الحلبي[1]، والجوز واللوز، والبن الوارد من مصر[2]، وثمرِ الصنوبر[3].

وما عدا المواد التجارية السابقة، فإن سورية بقيت مخزناً للمواد الكيماوية الطبية والصباغية، التي ترسل إلى أوربة الغربية. والقائمة طويلة، والمشترى منها لا يتجاوز كميات محدودة، ولا يظهر في كل السنوات. وكانت تؤخذ عادة من حلب، ويؤتى بها من فارس وآسية الصغرى ومصر، التي تتلقاها بدورها من جزيرة العرب. وأشهر هذه المواد:

الراوند: وكانت حلب مركزاً من مراكز بيعه.

والمحمـودة: Scammonnée وهي مادة مسهلة، والمحمـودة عشب كان يقطفه العرب في جبل الكرمل، ويعصرونه بأيديهم، ويستخلصون عصيره في كيس من الجلد، وكان يبدو كثيفاً وكأنه متجمد، ويبيعونه في الوقت الذي يكون فيه أكثر وزناً بسعر الرطل ٥-٦ إيكو، ويكون ربح التجار الأوربيين منه ١٠٠٪[4]. وكذلك مادة،

السنا: وكان يؤتى بها من مكة، وقد رأينا عند الكلام عن غزة أن واليها كان محتكراً لهذه السلعة، ويبيعها للتجار الفرنسيين.

ومن المواد الطبية الواردة من فارس «**الخراسان جيجكي**» Santonine: ويستخدم مادة مُسَهِّلة، وضد الدود، والمن، والخيار شنبة، والقناواشق[5].

ومن السلع الهامة المصدرة من بلاد الشام إلى أوربة كذلك.

---

(١) (1) Lettre de M. Nointel à M. de Pomponne. Athènes. 17 décembre 1674.

(٢) (2) Masson: P: 505

(٣) الفتح العثماني لسورية ـ رسالة الماجستير ص ٢٩٦.

(3) Mantran & sauvaget: Réglements fiscaux. P.15.

(٤) (4) lettre de M. nointel à M. de Pomponne. seide, 28 Juin 1674

(٥) يعطي اسم القناواشق لمادة الـ Galbanum في مصر، وتسمى أيضاً قنا، وتستخدم في اللصقات الطبية رسالة الماجستير ـ الفتح العثماني لسورية... ص ٣٠٧.

جوز الغال: ويؤتى به عادة من منطقة كردستان في شمالي العراق، ومن منطقة الموصل، وبعض أجزاء الشـام، وكان يستخدم في الصباغة على نطاق واسع، ويستفاد منه مادة قابضة في الطب[1]، وكان يصدر منه مقدار من ميناء عكا، ويتراوح في أواخر القرن السابع عشر بين ٢٠٠-٣٠٠ كنتال[2]، ويجب ألا تنسى مادة النيلج التي تستخدم في صباغة اللون الأزرق الجميل، وقد اشتهرت بها بلاد الشام. وكان النيلج ينبت بخاصة في وادي الغور. ولقد أظهـرت الدول الأوروبية في القرن السادس عشر اهتماماً كبيراً بهذه المادة الصباغية، ولا سيما إنكلترة، حتى أن شركة الليفانت أوصت عملاءها في بلاد الشام، بضرورة إرسال البذرة إليها بأية طريقة، لزراعتها في بلادها[3].

ويضاف إلى المواد التي تستخدم في الطب والصباغة:

الصموغ: ومنها الصمغ العربي، والصمغ المحلي، المصدر من بيروت والمسمى «دَبَقْ »، Glu ، وكـان الإقبال عليه كبيراً في مطلع القرن السابع عشر، إلا أنه فقد أهميته في أواخره[4]. ويذكر «دارفيو» ثمرة الـ Sebestes ،

---

(١) لقد استخدم جوز الغال في سنة ١٥٨٦م، بدلا من السماق الوارد من إسبانية، بسبب الاضطرابات فيها.

Foster: Travels of Sanderson. P: 131

(٢) لم تكن عكا لتقدم غالاً إلا كل سنتين، وأحياناً كل ثلاث سنوات، وكان الكنتال يباع للفرنجة بـ (٢٢) قرشاً، أي أن فرنسة كانت تدفع ما قيمته (٤٥٠٠) إيكو تقريباً.

lettre de M. Nointel à M. de Pomponne. Seide 28 juin 1674

(٣) كانت إنكلترة حريصة جداً على الحصول على جميع النباتات المستخدمة في الصباغة والأشجار التي تستخدم أوراقها أو خشبها لهذه الغاية، وجميع الأتربة والمعادن. وكانت مهتمة باللون الأزرق بالذات لأن الأصفر والأخضر متوافران لديها، واللون الأزرق كان مرغوباً جداً في الشرق وأوربة.

V. Hakluyt: III. PP: 89 - 94 - Foster: Travels of Sanderson. P: 130

(٤) يبدو أن الدولة العثمانية لم تسمح لفرنسة بتصديره إلا بصعوبة، ومقابل كمية من المال تقدر سنوياً بـ (٣٠٠) قرش، وبقيت الدولة تتقاضى هذا المبلغ على الرغم

أو **المخيطة**، التي يستخرج منها الصمغ المسمى «صمغ الإسكندرية»[١]. والثمرة جوزة سوداء، تحوي بذرة بيضاء لذيذة الطعم، وتستخدم في الطب وتنبت قرب صيدا[٢].

أما **الروائح العطرية**، فهي مثل البخور ومسك حلب واللبان mirrhe، والبنجوان Benjoin، فهي أقل أهمية من المواد الطبية آنذاك، لضعف قيمتها، والربح الضئيل الذي تقدمه، ومع ذلك فإنها كانت مواداً ضرورية للاستهلاك الأوروبي، ولا يمكن الحصول عليها من مكان آخر.

وإذا كانت أوربة حريصة على استيراد المواد الخام الرئيسية الضرورية للصناعات النسيجية من بلاد الشام، فإنها في نفس الوقت كانت مهتمة باستيراد **الجلود** من كل أنحاء الامبراطورية العثمانية، ومن الشام بخاصة، ومن الجلود النوع المسمى «الكردوان»، أو «الماروكان»، والأول ذو لون أحمر أو أصفر. وقد نشطت تجارته في القرن السابع عشر، إلا أنها تضاءلت فيما بعد، وكان يحمل من حلب[٣]، ولم تكن الدولة العثمانية تسمح بتصديره في بادىء الأمر، إلا أن امتيازات فرنسة لعام ١٦٠٤م، سمحت لها باستيراده[٤]. وكانت الجلود تصنع في أوروبة، فلها مدابغ في البندقية

= من الامتناع عن شراء هذه السلعة. وقد طلب نوانتيل إلغاءها حتى لو عادت بلاده إلى استيرادها.

Lettre de M. Nointel.. Seide 28 Juin 1674.

(١) (1) ĎArvieux. I. PP: 339 - 340

(٢) (2) Masson: P: 505

(٣) (3) Lettre de 12 Mai 1700,BB, 83 - Masson: P: 504

لقد اشتري ماروكان من حلب من أجل مكتبة ملك فرنسة بما قيمته (٢٠٠٠) قرش. وذكر نوانتيل أنه ما من مركب يخرج من سورية إلا ويحمل الكثير من الجلود من حلب.

(٤) ينظر في البند الثامن من امتيازات سنة ١٦٠٤م.

Lettre de M. Nointel à... Seide 28 Juin 1674

وإنكلترة والبروفنس في فرنسة، وكانت صناعة الجلود نامية جدا في إسبانية والبندقية، حيث تصنع الجلود المذهبة الشهيرة، وتستخدم في صنع الأحذية ومقاعد الكراسي، وتجليد الكتب.

ولا بد من الإشارة في نهاية البحث عن صادرات بلاد الشام إلى تجارة **العبيد**، وكان لها سوق رائجة في دمشق وحلب، وكان يؤتى بهم من جورجية بخاصة، وتعمل البندقية بالذات بهذه التجارة[1].

ويلاحظ أن الدول الأوروبية المستوردة لمختلف السلع من بلاد الشام، كانت تستخدم معظم تلك السلع في صناعاتها النامية، كالأقطان، والحرير، والصوف، ووبر الماعز، والقلوي. إلا أن بعض الدول كانت تعمل كذلك على المتاجرة بها عن طريق توزيعها في الأسواق الأوروبية. فالبندقية مثلاً تستهلك القلوي الذي تحمله في صناعة زجاج مورانو، والحرير في صناعاتها المشهورة، وتصدر بعضه إلى فلورنسا وميلانو. وقد أشرنا إلى أن الصناعة القطنية الإنكليزية قد قامت على القطن المستورد من سورية وقبرص. ويقال القول نفسه عن فرنسة التي كانت مصانعها الوليدة في البروفنس تستهلك القسم الأكبر من مستورداتها. ولكن المرسيليين لم يكتفوا بأسواقهم المحلية، بل كانوا يقومون بتجارة نشيطة مع إسبانية وإيطالية وسويسرة، وكان بينهم وبين الهولانديين تنافس كبير على سوق أوربة الوسطى. إلا أن هذه المصبات كانت تغلق أو تفتح بحسب الأحوال السياسية في أوربة[2].

واردات بلاد الشام من أوربة:

لقد كانت الدول الأوروبية تستورد من بلاد الشام في القرن السادس عشر أكثر مما تصدر إليها، بل إن بعض الدول كفرنسا مثلاً، كانت لا تصدر إلا النادر القليل، فمراكبها لا تحمل إلا النقد لتشتري به السلع التي تحتاج

---

(١) (1) Russell: The Natural History of Aleppo: I. P: 218

(٢) (2) Masson: P: 509

إليها. أما إنكلترة وهولاندة، فقد شعرتا منذ البدء، بضرورة مبادلة بضاعة ببضاعة، وهي الطريقة التي كانت تستخدمها البندقية. فبذلك تحفظ هذه الدول عليها نقدها وفضتها، وتصرف بضائعها بأرباح مغرية. ولذا يمكن القول بأن الإنكليز والهولانديين، وبخاصة في النصف الثاني من القرن السابع عشر، كانوا يبيعون أكثر مما يشترون. ولقد شعرت فرنسا بهذا الأمر وفوائده، ومضار الطريقة التي تستخدمها على اقتصادياتها، فأخذت تتجه هي الأخرى إلى تصدير بضائعها ومصنوعاتها إلى سورية مقابل ما تستورده منها. وكان ذلك في عهد كولبير، وبخاصة بعد أن ازدهرت الصناعة الفرنسية، وشرعت تبحث لنفسها عن أسواق في الخارج، ومع ذلك فإن قيمة صادراتها إلى سورية ظلت أقل قيمة من وارداتها منها، وأقل تنوعاً.

إن البضاعة الرئيسية التي كانت الدول الأوربية تعتمد على تصديرها هي:

الأجواخ: فقد درجت البندقية قبل دخول العثمانيين لبلاد الشام، على تصدير أجواخها الناعمة إليها، وقد اشتهرت بالأجواخ المذهبة، وذات اللون الأحمر التي عرفت في كل الشرق، بأحمر البندقية Escarlatto [1]. وقد كانت تستند في صناعته إلى صوف إنكلترة وإسبانية، وتتفنن في نسيجه وصباغته، حتى أنها ثبتت تجارتـه في بلاد الشام. وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، ظلت البندقية تحمل إلى موانىء الامبراطورية العثمانية كمية كبيرة من هذه السلعة، مع أنها أقل جمالاً وإتقاناً من أجواخ إنكلترة وهولاندة، وذلك لرغبة الأهالي بها لرخص أسعارها[2]. وقد دخلت إنكلترة وهولاندة ميدان المنافسة في أواخر القرن السادس عشر، فأخذت بتصدير جوخها المعروف تحت اسم الكيرسيز Kerseys (الأجواخ القرزية). ويبدو أن هدف إنكلترة

---

(١) (1) Charrière IV. P: 88

وكان البنادقة يقدمون أجمل هداياهم إلى السلطان العثماني منه.

(٢) (2) Masson: P: 128

الأول من دخول ميدان تجارة الليفانت، هو أن تجد سوقاً لصناعتها تلك. فشركة الليفانت في توصياتها لعملائها الأول في موانىء الشرق، كانت تقول لهم: «إن أكثر ما يجب أن يهتم به، هو النسيج الصوفي، وإيجاد سوق له، لأن إنكلترة تملك أفضل صوف وأنعمه، وأقواه وأمتنه لتحمل الصباغة. وليس لدى أي بلد الكمية الوفيرة الموجودة لديها، ونسيجها لا يصاب بالعث ولا يتجعد، هذا مع العلم أن التجارة بهذا الجوخ وتنشيطها، ستشغل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في صناعته، وتغني الصانع والتاجر، وتملأ خزينة الدولة بالمال، وتنشط عمل السفن التي ستقوم بنقله»[1]. وفي الوقت نفسه كانت تطلب إليهم أن يتعرفوا الصناعة الصوفية لبقية البلدان، والألوان والأنواع التي يرغب بها السكان، وأن يتعلموا من الصباغين في البقاع التي يذهبون إليها، صباغة جميع الألوان الثابتة والمرغوب فيها[2].

وفعلاً فإن إنكلترة قلدت لون الجوخ البندقي، وكان ما تبيعه منه يسمى باللوندرة Londrines، وهو صنفان، نخب أول، ونخب ثان. وكان يشترك في بيعه مع الإنكليز الهولانديون الذين اشتهروا بدورهم بهذا الصنف من الصناعة النسيجية[3]. وقد حدث إقبال كبير في جميع الإسكالات على هذه البضاعة، لأنهم شرعوا ببيعها بسعر أرخص مما تبيعه البندقية[4]. وكانت تصدر منه كميات كبيرة إلى بلاد فارس، عبر الصحراء السورية[5]. وبذلك

(١) (1) Hakluyt. III. PP: 90 - 93

(٢) (2) ibid. P: 92

(٣) (3) savary: le Parfait Négociant. P: 402

(٤) (4) Wood: P: 44

ورخص الأسعار يرجع إلى أن الصوف موجود في إنكلترة كمادة خام، والنقل رخيص، وكان من المستحيل في النصف الثاني من القرن السابع عشر على البندقية صناعة مثل ذلك النوع من الجوخ، وتسويقه بسعر منافس، ولاسيما أنهم يدفعون رسوما جمركية أكثر مما يدفع الإنكليز.

(٥) (5) V. Grant: P: 152

لقد كان الإنكليز يبعثون بالجوخ العريض والرفيع إلى البصرة على ظهور الجمال. =

نافست إنكلترة الإيطاليين، وانتزعت منهمَ تدريجياً هذه التجارة. وقد ازدادت الطلبات على الجوخ الإنكليزي في العشرين سنة الأولى، من القرن السابع عشر، حتى أن إنكلترة أرسلت في سنة ١٦٣٥م، ما يتراوح بين ٢٤,٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠ ثوب إلى بلاد الليفانت، وكان نصفها من نصيب حلب[1] وفي الحقيقة لم تنجح إنكلترة في السيطرة على سوق الجوخ في موانىء الليفانت، إلا في القرن السابع عشر فقط، إذ بقيت البندقية هي سيدة هذه السوق، حتى أواخر القرن السادس عشر، بسبب تحسين صناعة الجوخ لديها، ورفع مستواها وتنميتها. ولا أدلَّ على ذلك مما ذكره Pietro Sardello بيترو سارديلو في الحوليات Annales، من أن صنع نسيج الصوف الرفيع في البندقية قد ارتفع، من (١٣٠٥) من الأثواب (البسطات) في سنة ١٥١٦م، إلى (١٢٤٩٢) ثوباً في سنة ١٥٥٠م، وإلى (١٧٥٥٩) ثوباً في سنة ١٥٦٠م، وإلى (٢١٣٨٧) ثوباً في ١٥٨٠م، وإلى (٢٠٦٠٧) من الأثواب في سنة ١٥٩٠م، و(٢١٩٧٧) في سنة ١٦٠٣م، ووصل الإنتاج إلى ذروته في سنة ١٥٩٢م بـ (٢٧٢٩٩) ثوباً، على الرغم من أن الطبقة التجارية كانت تعارض هذا التحول الصناعي[2] ولكن هذه النهضة الصناعية لم تستطع الوقوف أمام اجتياح الإنكليز والهولانديين سوق الليفانت بأجواخهم الفخمة، فتضاءلت في القرن السابع عشر، وسارت مع البندقية وتجارتها في طريق الانحطاط السريع.

أما فرنسة فإنها دخلت هي الأخرى ميدان تجارة الجوخ، إلا أنها لم تتمكن من اكتساب ثقة أهل بلاد الشام بها بسرعة، بسبب رداءة النسيج

= وكان ثوبان من الجوخ يشكلان حمل جمل كامل.

(١) (1) Wood: P: 42 -- Grant: P: 152

تذكر السيدة غرانت نقلاً عن الوثائق البندقية، أنه كان يحمل من البندقية إلى حلب (٥٠٠٠ ـ ٦٠٠٠) قطعة (ثوب) جوخ، مقابل (١٢٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠) قطعة من إنكلترة.

(٢) (2) Braudel: P: 342

والصباغ، وغش الصناع، وبخاصة في روان، لعرض القماش. ولقد استفادت إنكلترة وهولاندة من هذه النواحي، لتثبتا شهرة أجواخهما التي لم تتغير نوعيتها، ولا سيما أن تجارهما قد اكتسبوا ثقة أهل البلاد، لأمانتهم التجارية، واحترامهم لعقودهم، وحرصهم بألا يحضروا إلى الإسكالات، إلا بضائع من الصنف الممتاز[1]. إلا أن جهود كولبير في ميدان الصناعة الفرنسية، ورفعه مستوى صناعة الجوخ في اللانغدوك، كان لها بعض النتائج الحسنة على تجارة فرنسة. ولكن مع ذلك ظلَّت الأجواخ الفرنسية دون البندقية والإنكليزية والهولاندية جمالاً وجودة، ومن ثم كان الطلب عليها أضعف، وبخاصة أن الهولانديين كانوا يخفضون أسعارهم، ليمنعوا تثبت قدم الأجواخ الفرنسية في الإسكالات السورية[2]. ولقد نجحت فرنسة في نهاية القرن السابع عشر في إنتاج أجواخ مماثلة لأجواخ منافساتها. وهكذا كان في إسكالات سورية في مطلع القرن الثامن عشر، ثلاث دول تتنازع أسواقها، وتحمل السلعة نفسها، ومن أصناف متماثلة، بل كن يقلدن بعضهن بعضاً في صناعتها[3].

وما عدا هذه المادة المشتركة بين معظم الأمم الأوربية، فإن كل واحدة كانت ترسل إلى الإسكالات منتجات أرضها، وصناعتها الخاصة. فالبندقية مثلاً، ومدن إيطالية الأخرى، من أمثال فلورنسة وجنوة وميلانو، كانت تبعث إلى سورية بمنتوجاتها الحريرية. فقد كانت هذه الصناعة جدَّ مزدهرة لديها ولا سيما في البندقية التي طبق اسمها آفاق العالم في القرن الخامس عشر، بالأقمشة الحريرية المذهبة والمفضضة، وبصناعة المخمل والأطلس والدِّمقْس (كمخا كما كان يسمى)[4] ونافستها في هذا المضمار جنوة

(١) (1) Masson: P: 119

(٢) (2) ibid: P: 186

(٣) (3) ibid: P: 515

(٤) الفتح العثماني لسورية . . . رسالة الماجستير. ص ٢٨٧ . ـ الكمخا ـ قماش بوردات حريرية ذهبية وفضية. وكان هو والبروكار يباعان بالدنلق، وهي كمية من القماش

وفلورنسة. وعلى الرغم من ضعف مكانة البحر المتوسط، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن البندقية، استطاعت برخص منتوجاتها النسبي، أن تحافظ على أسواق في تلك المنتجات[1]. إلا أنه في النصف الثاني من القرن السابع عشر، أفلست الصناعة في مدن إيطالية، بسبب منافسات الصناعات الحديثة، وإغلاق الأسواق في أوربة، وارتفاع أجور الأيدي العاملة، وبكلمة مختصرة التطورات الاقتصادية الكبرى، التي لم تستطع المدن الإيطالية من التكيف معها.

وإلى جانب المنسوجات الحريرية، كانت البندقية ترسل بعض مصنوعاتها الزجاجية الراقية والمذهبة، وبعض منتوجاتها القطنية، كالداتيلا، والكتانية كالكرباس[2]، والمرايا واللآلئ المزيفة، والعقود الزجاجية، أما الأسلحة التي كانت تشتهر بصناعتها، فكان محظوراً على الدول الأوربية منذ العصور الوسطى تصديرها إلى البلاد الإسلامية، وقد امتنعت بالطبع عن تصديرها إلى أنحاء الإمبراطورية العثمانية، لأنها كانت في حالة حرب شبه مستمرة معها.

أما الإنكليز والهولانديون فكانوا يحملون إلى سورية المعادن الخام، وبخاصة **القصدير والنحاس**، حتى أن بروديل يعزو استقبال إنكلترة بالترحاب في الدولة العثمانية إلى حاجتها **للرصاص** والقصدير، اللذين كانت تستخدمها في المدفعية[3]. وكان الإنكليز والهولانديون يتمونون بهذه المعادن من هامبورغ، ومدن

= تكفي لصنع ثوب.

(1) لقد ازدهرت صناعة الحرير في البندقية بعد هجرة عدد من اليونان إليها بعد تهاوي الإمبراطورية البيزنطية. وكانت تمنع الصناع من مغادرة البلاد، كما أشرفت الدولة على كمية المنتوج ونوعيته..

Daru: la République de Venise. (EXtraits) P: 154-155

Braudel: P. 340 - Franklin. les Magasins.de Nouveauté II. P: 274

(2) الفتح العثماني لسورية.. ص ٢٨٨. الكرباس - نسيج كتاني اشتهرت به البندقية..

(3) يضيف «سانديز» إلى أن القصدير كان يستخدم في أنحاء الدولة العثمانية لتبييض =

البلطيك، وموانىء بريطانية. وكان المرسيليون يحملون إلى الإسكالات كميات ضئيلة منها، تأتي بها عادة مراكب أمستردام إلى موانىء فرنسة الجنوبية.

ومن المعادن المحمولة أيضاً **الكبريت والحديد**، ومن المواد المعدنية التي تستخدم في الصناعة **ملح البوراكس**، **والجاز الأخضر** (سولفات الحديد)، **والإسفيداج**، **والزنجفر** (سولفور الزئبق)، **والزنكار** (أستيات النحاس)، **والزرنيخ**[١]، وكانت البندقية مختصة بتحضير ملح البوراكس، وكثير من المواد السالفة الذكر[٢].

ومن السلع التي كانت تصدرها دول أوربة إلى سورية أيضاً، **العنبر** الأصفر الخام، أو المصنوع، وكان يحمل من بحر البلطيق، وحثالة النبيذ المسماة طرطير، **والمرجان** الذي كانت تحتكر صيده، وصناعته جنوة، وقد شاركتها في مصائده في القرن السابع عشر فرنسة، وكان يجمع من سواحل المغرب العربي، ويصدر خاماً أو منظوماً في سلك، وأشهره ما كان يطلق عليه اسم المرجان التونسي.

ومن الصناعات الأوربية التي كانت تجد لها سوقاً نافقة في سورية، **الورق**. وكان البنادقة يحملون كميات كبيرة منه، إلا أن ورق مرسيلية كان أكثر شهرة، وبقيت شهرته قائمة حتى عندما تضعضعت قيمة الأجواخ الفرنسية. وكان الورق قيِّماً كالنقد بالنسبة إلى سكان البلاد، وأحسن هدية تقدم للباشوات والسلطات الحاكمة[٣].

وكذلك **المواد القاطعة**، كالسكاكين والمقصات الكبيرة والصغيرة، وكان يحملها الفرنسيون بخاصة إلى جانب الإبر والدبابيس، التي اشتهرت بها فرنسة آنذاك (الخرداوات)، وقلنسوات الصوف[٤].

= أوعية الطعام كل شهر. Sandys: P: 67.

(١) يرجع إلى رسالة الماجستير الآنفة الذكر. ص٢٩٣، ص٢٩٤، ص٣٠٦، ص٣٠٧.

(٢) (2) Daru. OP. Cit. (Extraits). P: 156

(٣)، (٤) (3), (4): Masson: PP: 515 - 518

ولم تكتف الدول الأوربية بتصدير منتجاتها ومصنوعاتها إلى سورية فقط، وإنما عمدت إلى تصدير ما يردها من بلاد الهند عبر طريق المحيط وأمريكة، كالتوابل التي سيطرت عليها هولاندة، وكانت تنقلها إليها مع إنكلترة، والتبغ الذي ازداد انتشاره في أنحاء الإمبراطورية العثمانية، في القرن السابع عشر، والبقم (خشب البرزيل) وغيرها من المواد التي كانوا يربحون بها ١٠٠٪(١). ويضاف إلى تلك الصادرات الخمور، التي كان الفرنسيون والجاليات الأخرى يأتون بها لاستخدامهم الخاص، وكانوا يهدونها للباشوات وسلطات البلاد، مع الخل وماء الورد والمربيات. وتظهر في قائمة الواردات إلى سورية أيضاً الكستناء والجوز والجبن والسكر، وغيرها من المواد الغذائية(٢). ويجب ألا تهمل مادة الصباغ الأحمر الـ Cochenille ، التي كانت تقوم بحملها إلى بلاد الليفانت كل من إنكلترة وفرنسة(٣)، والفراء الذي كانت تتاجر به كل من إنكلترة وهولاندة(٤)، وأخيراً النقد الذي بحثناه مفصلاً.

ولا بد قبل إغلاق بحث التجارة من تلخيص سريع لتطورها في هذه البقعة بالنسبة إلى كل جالية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، والظروف التاريخية التي أحاطت بها.

تجارة البندقية:

لقد تبين لنا من الدراسة السابقة، أن تجارة الجاليات الأوربية في بلاد الشام قد مرت منذ الفتح العثماني، حتى أواخر القرن السابع عشر، بتطورات عديدة، تذبذبت أثناءها تجارة كل جالية بين ارتفاع وانخفاض، وازدهار وجمود، ونمو وزوال، ودخلت كل واحدة منها حلبة السباق مع الأخرى، واشتد التنافس بينها على كسب هذه السوق، والاحتفاظ به. ولم

(١) Wood: P: 43 - Masson: P: 517

(٢) رسالة الماجستير ـ الفتح العثماني لسورية. ص ٢٩٥ ـ ٣٠٧.

(٣) Masson: P: 518, 125

(٤) Sandys: P: 67

ينته القرن السابع عشر إلا وكانت الجالية الإيطالية، وبخاصة البندقية تخرج من حلبة السباق مدحورة مهزومة، وتضعف قوى التجارة الإنكليزية والهولاندية أمام القوة الجديدة، التي اكتسبتها تجارة الجالية الفرنسية. فالازدهار التجاري الذي سهرت البندقية بصبر عجيب على رعايته في بلاد الشام، منذ القرن الثاني عشر، والذي وصل إلى أوج تألقه في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، أخذ يلاقي الصعوبات في القرن السادس عشر، وتدب في كيانه عوامل الضعف والانحلال، وأهمها ظهور الأتراك العثمانيين على مسرح الحوادث، وكانوا أشد أعداء البنادقة بأساً، لمحاولاتهم الاستيلاء على إمبراطوريتها ومجالاتها الحيوية تدريجياً. وجاءت النكبة الثانية في كشف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي قلل من أهمية البحر المتوسط وأضعف من قيمة البندقية، ومس أسس رخائها، ولقد أشرنا في أكثر من مناسبة، أن آثار النكبتين المترافقتين لم تظهر مباشرة على تجارة البندقية، أي لم تصب بالانهيار الشامل فجأة، بل على العكس كانت البندقية في القرن السادس عشر، تبدو أكثر بهاء وعظمة من أي وقت مضى، وفي الحقيقة لقد استطاعت المحافظة على مركزها في التجارة السورية خلال هذا القرن. إلا أن بوادر الضعف بدت جلية في القرن السابع عشر، حتى أنهم غدوا يأتون في المرتبة الثانية في حلب بعد الإنكليز في سنة ١٦٣٠م[١]، وازداد هذا الانحطاط في النصف الثاني من القرن، حتى أنها ألغت قنصليتها في حلب سنة ١٦٧٥م. وفي الواقع فقد البنادقة كل نفوذ اقتصادي لهم في سورية، وأخذت فرنسة تنظر إليهم كمنافسين لا يؤبه لهم، لأن تجارتهم قد أفلست، أي أنهم خرجوا نهائياً من حلبة السباق في الإسكالات السورية، بعد أن احتفظوا لفترة محدودة أي حتى سنة ١٦٨٤م، بتجارة القمح والرز والقهوة، بين مصر وسورية، وجزء من التجارة الساحلية، ولكن الفرنسيين احتلوا مكانهم بعد هذا التاريخ[٢].

(١) (1) Wood: P: 44

(٢) (2) ibid: PP: 107 - 108

ويمكن ارجاع أسباب انحطاط تجارة البندقية في القرن السابع عشر، إلى عوامل عدة تضاف إلى العاملين السابقين المشار إليهما بالنسبة للقرن السادس عشر.

أولاً: الحروب بين البندقية والدولة العثمانية، التي كلفت البندقية أموالاً طائلة، وخسارات تجارية ضخمة. ولقد أشرنا إلى هذه الحروب سابقاً، وكانت حرب العصبة المقدسة آخر الأثافي، إذ لاقت تجارة البندقية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة من القرن السابع عشر، ضربة قاصمة في جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية، حتى لم يعد بإمكانها صعود المنحدر(١).

ثانياً: خروج تجارة التوابل من أيدي البندقية، وانتقالها إلى البرتغال أولاً، ثم إلى هولاندة، حيث غدت أمستردام مخزناً لها، وسوقاً تتمون منه كل أوربة، بل الشرق، وبذلك حلت محل البندقية.

ثالثاً: منافسة الأجواخ الإنكليزية والهولاندية والفرنسية للأجواخ البندقية الرفيعة. فقد قلّد الإنكليز النسيج البندقي، وحل اللوندرين تدريجياً محل «البانين Pannines». واشترك مع الإنكليز في هذا الميدان الهولانديون، ثم الفرنسيون، في عهد كولبير، الذين انتزعوا ماتبقى للبنادقة من زبائن، فازدهار صناعات الأمم الأوربية، كان وبالاً على البندقية، وصناعتها وتجارتها.

رابعاً: معاملة الدولة العثمانية للتجار البنادقة معاملة سيئة أقرب إلى الظلم والتشفي. ففي فترات السلام بين البندقية والدولة العثمانية، كانت الجالية البندقية خاضعة لنوع من التمييز العنصري، بالنسبة إلى غيرها من جاليات الأمم الأخرى، ففي الوقت الذي حصلت فيه مثلاً جميع الدول، على تخفيض الرسوم الجمركية على بضائعها، فإن البندقية ظلت تدفع رسم جمرك ٥٪، بالإضافة إلى ثقل نفقات الشحن، ورسوم المرسى، وما يفرضه

---

(١) (1) A. S. V. Bailo dispacci F a 163, N o 27 - 29 Février 1684

الموظفون الأتراك، حتى أنهم كانوا يجدون أنفسهم يدفعون ١٥٪، ولذا فقد أخذ التجار البنادقة يتاجرون تحت اسم التجار الفرنسيين(١) وعلمهم.

خامساً: استغلال الأمم الأوربية الأخرى اسم البندقية في كثير من الأمور التي تسيء إليها. فقد كان الهولانديون يحضرون «سيكانات» بندقية مزيفة، كما يأتون ببضائع رديئة، يدعون أنها بندقية. وبذلك كانوا يشوهون سمعة البنادقة، ويعرضونهم للبلص من قبل السلطات الحاكمة، ولإبعاد التجار عن التعامل معهم. وقد ظهر هذا جلياً عندما اضطرت البندقية إلى تحميل بضائعها على المراكب الإنكليزية والفرنسية، أثناء حربها مع الدولة العثمانية. فقباطنة هذه المراكب كانوا يزيفون حقيقة حمولتهم، ويتلاعبون بها، بل إن قباطنة مراكبهم أنفسهم أخذوا يتاجرون لصالح التجار الروم أو اليهود، حتى لا يدفعوا رسم القنصلية المترتب عليهم، وذلك بصفتهم رعايا عثمانيين(٢).

سادساً: كشف أمريكة، وحمل المستعمرين الأوربيين الأول، الذهب والفضة ومواد أخرى عديدة لإسبانيا، والدول الأوربية الأخرى، مما صرف نظر الأمم عن السلع التي كانت تحملها البندقية عبر البحر المتوسط، وعلقها بالتجارة مع القارة الجديدة للحصول على خيراتها.

سابعاً: اشتداد حركة القرصنة في البحر الأدرياتيكي ضد مراكبها، وبخاصة الصغيرة منها، التي كانت تحمل إليها من شبه جزيرة البلقان، مختلف بضائع الشرق الواردة إليها من العاصمة التركية، بوساطة القوافل

---

(1) - A. S. V. Bailo dispacci F a 157, No 104. 1er Novembre 1693.

- Archivio Proprio, Busta 319 - 6, 10, Mars 1674

· A. S. V. dispacci. A. Querini, fa 156, No 71 (vers Novembre 1672).

(2) A. S. V. Dispacci. Donado. fa 162, no 25.12 octobre 1681 (٢)

ولقد أنذر القباطنة المحتالون بتطبيق غرامة عليهم قدرها (٥٠٠) ريال، وتسجيل أسمائهم في «لائحة سوداء».

البرية. وقد فكرت البندقية للتخلص من منافسة راغوزا وأنكونا، وللتهرب من القراصنة، أن تجهز مرسى «سبالاتو»، وأن توجد قوافل بحرية محمية من سبالاتو إلى البندقية. ونفذت المشروع في سنة ١٥٩١م، وظهرت للوجود مدينة جديدة لها جماركها ومخازنها، وحجرها الصحي، وبالمقابل نظم الأتراك الطرق المؤدية إلى سبالاتو، ومواعيد انطلاق القوافل. وعلى الرغم من مقاومة الراغوزيين لما فعلته البندقية، فإن مدينة سبالاتو ازدهرت في القرن السابع عشر، حتى غدت مدينة تجارية من الدرجة الأولى، ومخزناً ضخماً للبضائع الواردة من فارس والبحر الأسود، ولكن هذا لم يمنع من تهديد القراصنة المستمر للمراكب البندقية، وإصابتها بالخسائر الفادحة.

ثامناً: أسباب داخلية بحتة، تتلخص في غلاء أسعار بضائع البندقية، ونمو فردية التجار والضرائب المحلية الكثيرة، التي أرهقت المراكب والبضائع، وعدم وجود خطة تنظم الرحلات التجارية البحرية. فعدد المراكب الوافدة إلى الإسكالات، كان كبيراً في بعض الأحيان، والوارد الضخم من البضائع لا يسمح بالحفاظ على السعر المطلوب، لا سيما مع وجود منافسة أوربية عنيفة، فضَعُف شراء السلع البندقية، هذا بالإضافة إلى أنه كان من الصعب إيجاد حمولة كافية لرحلة العودة لهذه المراكب. ولقد فكر البيلان «كيريني»، و«موروسيني»، في تنظيم حركة المراكب البندقية، وتقليل عددها، واقترحا على حكومتهما إنشاء شركة تجارية على غرار شركة الليفانت، إذ أن طرائق التجارة العالمية قد تغيرت عن السابق، وغدت تعتمد على الشركات ورؤوس الأموال الضخمة، والتنظيم الدقيق. أي أنهما طالبا مجلس «الخبراء الخمسة»، بأن يكون أكثر مراقبة وحزماً في معالجة مشكلات تجارة البندقية في الإمبراطورية.

وصفوة القول، لقد فقدت البندقية في أواخر القرن السابع عشر دورها في الحياة التجارية والسياسية على السواء، في المنطقة الشرقية من حوض البحر المتوسط. ولقد حاول تجارها المقاومة فردياً بقدر استطاعتهم، ولكنهم

لم يعودوا في الواقع يشكلون جالية حقيقية كما كانوا سابقاً.

تجـــارة فرنســـة:

إن أقسى ما أصاب تجارة البندقية في سورية في الواقع وقتلها ببطء، هو دخـول الأمم الأخـرى ميدانها. إذ استـطاعت هذه الأمم كسر الاحتكار التجاري لمدينة البندقية، وإبعادها عن الميدان. وأول الدول التي زاحمتها في السـوق، كانت فرنسـة، التي نالت امتيازاتها من سنة ١٥٣٥م، وكان لها جالياتهـا في الإسكـالات السـورية، وقنصلهـا في طرابلس، منـذ سنـة ١٥٤٨م[١]. وقد استطاعت بسرعة أن تنازع البندقية مكانتها، وأن تحول معظم تجارتها إلى مرسيلية، وبخاصة بعد حرب البندقية مع الدولة العثمانية، سنـة ١٥٧٠م[٢]. وغـدا البحـر المتـوسط الشرقي يعج بالمراكب الفرنسية الرائحة والغادية، وأظهرت البندقية تخوفها من هذا المنافس الخطير، حتى اعتـبرته أكثر تهديداً لتجارتها في حلب، من الحرب الفارسية التركية، التي منعت وصول القوافل[٣].

ولكن بريق التجـارة الفـرنسية هذا لم يلبث أن خبا، بسبب الحروب الدينية التي سادت فرنسة لثلاثين عاماً وأنهكت دون استثناء جميع مقاطعاتها، وخربت كل صناعة وتجارة فيها، ووقعت أثناءها مدينة مرسيلية وهي المدينة القـائـدة لتجـارة الليفـانت الفـرنسية، في صراع حربي لم تخرج منـه إلا باستسلامها لهنري الرابع، في ١٥٩٧م. وإلى جانب مآسي الحروب الدينية، فإن فتـور العـلاقـات بين الـدولـة العثـمانية وفـرنسـة، بعـد صلح «كـاتـوكامبريزيس»، بينها وبين إسبانية، والمساعدة السرية التي قدمتها في معـركة ليبانتو لإسبانية والبندقية، والخلاف حول العرش البولوني، كانت عوامل هامة، أساءت إلى التجارة الفرنسية في بلاد الشام.

---

(١) (1) Masson: Intr. P: XIV

(٢) (2) Mémoire au roi le 14 Juillet 1623. HH. I

(٣) (3) Berchet: P: 61. relazione di Andrea Navagero.

وقد استفاد من هذا الوضع الإنكليز، ليقيموا أسس تجارتهم في بلاد الشام والليفانت، ولم تتمكن فرنسة والبندقية من منعهم من إقامة علاقات مع الدولة العثمانية، على غرار علاقاتها معها، إن لم يكن أفضل. كما استغل بحارة المغرب العربي فتور العلاقات الفرنسية العثمانية، ليشنوا هجومهم على المراكب التجارية الفرنسية، ويصيبوا التجارة الوليدة بخسارات ضخمة، كان من العسير على فرنسا تحملها بثبات(١).

وأتى حكم هنري الرابع في الوقت الملائم، ليقف في وجه تدهور التجارة الفرنسية في الشرق، فجدد الامتيازات، ووُعد ضمنها بأن يعيد البحارة الجزائريون ما أخذوه، وأن يلاحق الفرنسيون مراكبهم إذا استمروا في هجماتهم، كما أنه خفض الضرائب. وعلى الرغم من أن هنري الرابع، كان يهدف من وراء تقوية التجارة هذه، إلى تدعيم النفوذ الفرنسي في الشرق، أي أن السياسة الفرنسية لم تكن مخلصة للتجارة الفرنسية تمام الإخلاص، وعلى الرغم من استمرار بحارة شمال إفريقية على نشاطهم السابق، مضافاً إليهم القراصنة الإنكليز، فإن تجارة فرنسا مع بلاد الشام نمت نسبياً في عهد الملك هنري الرابع، حتى وصلت تجارة فرنسة في الليفانت، إلى ثلاثين مليوناً من الليرات، وشغلت ألف مركب(٢).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تغييرات رئيسية وعميقة، قد طرأت في نهاية القرن السادس عشر على طبيعة تجارة الفرنسيين في الليفانت. فأثناء الاضطرابات الداخلية التي عانتها فرنسة، تمكن الهولانديون نهائياً أن يحولوا تجارة التوابل إلى أمستردام، «فالتجار ـ كما تقول مذكرة من المرسيليين، إلى الملك في سنة ١٦٢٣م ـ الذين شاهدوا تحول تجارة الفلفل والبهارات كلها إلى المحيط الأطلسي، بإحضار الفلامانيين لها من جزر الملوك، عمدوا إلى حمل الحراير من بلاد الشام. وقد وفقوا في هذه العملية توفيقاً كبيراً، إما لعبقرية

(١) (1) Charrière. T.IV. Passim - de Grammont: Histoire d'Alger. Intr. P: VII.

(٢) (2) Masson: Intr. P: XXXj

مدينة مرسيلية، أو لسرعة مراكبهم، حتى أنهم في قليل من السنوات، جذبوا إلى هذه المدينة كل تجارة حرير أوربة، وأضعفوا تجارة البندقية، حتى أنه بدلاً من (٢٠) مركباً كبيراً، كانت ترسلها هذه الأخيرة كل سنة إلى سورية، فإنها اقتصرت على إرسال ستة مراكب منها. وفي الماضي كان يصل إلى مرسيلية كحد أعلى، بين ١٠٠-٢٠٠ بالة حرير، بينما حمل على مركب واحد ١٠٠٠-١٢٠٠ بالة. وهكذا أصبحت مراكب مرسيلية هي أغنى ما يسير في البحر المتوسط مما رفع كثيراً شأن تجارة الفرنسيين، في كل أنحاء الليفانت، واضطر البنادقة أنفسهم الذين كانت لهم الأولوية في تجارة هذه المنطقة إلى ترك المكان لتجارتنا»[1]. وجاءت امتيازات سنة ١٦٠٤م، لتضيف إلى الحرير السلع التي سمحت الدولة العثمانية لفرنسة باستيرادها، مثل الجلود والشموع، والقطن الخام والمغزول، ولكن توقفت مبادلة الأجواخ الفرنسية بالسلع السورية، لأن المصانع توقفت بسبب الحروب الدينية، مما اضطر فرنسة إلى شراء القروش الإشبيلية والمكسيكية من إسبانية، لتقايض بها ما تستورده من الليفانت. وقدر أن فرنسة كانت تصدر سبعة ملايين إيكو سنوياً من مرسيلية إلى بلاد السلطان، مما أفقر فرنسة بالفضة، وهذا ما قاومته النظريات الاقتصادية الفرنسية في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل السابع عشر[2].

ولقد قسم «ماسون» تطور تجارة فرنسة في الليفانت، في القرن السابع عشر، إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وتمتد من سنة ١٦١٠م، إلى ١٦٦٠م، والمرحلة الثانية: من ١٦٦٠م، إلى ١٦٨٣م، والمرحلة الثالثة: من ١٦٨٣م إلى ١٧١٥م. ولكل مرحلة خصائصها وظروفها.

---

(١) (1) Mémoire au Roi. 14 Juillet 1623. HH. I

(٢) (2) Masson: Intr. P: XXXIIJ

ففي النصف الأول من القرن السابع عشر، أي خلال المرحلة الأولى، كانت تجارة فرنسا في الإسكالات السورية، تسير في طريق انحطاط طويل، إذ أنها تحملت كثيراً من المصاعب والآلام، حتى غدا من الصعب ـ بحسب قول ماسون ـ أن نتخيل كيف بقيت قائمة[1]. ويمكن إجمال تلك المصاعب بما يلي:

أولاً: الصعوبات على أرض الدولة العثمانية نفسها، من معاملة سيئة للجاليات، وعدم تطبيق دقيق للامتيازات، وسياسة البلص والغرامات، والرسوم والضرائب، إلى غير ذلك من مضايقات عاشت تحت وطأتها جميع الجاليات الأوربية في إسكالات بلاد الشام والشرق، دون استثناء، ولقد، درسناها بالتفصيل سابقاً.

ثانياً: القرصنة في البحر المتوسط بكل أنواعها وفئاتها.

ثالثاً: عدم قدرة الحكومة الفرنسية على تقديم الحماية والتشجيع لتجارة الليفانت، بعد وفاة هنري الرابع، بسبب انشغالها بحروبها مع الإمبراطورية الجرمنية المقدسة، ومع إسبانية، وبسبب حروب الفروند الداخلية، وانتشار الطاعون في مرسيلية. وبذلك أهملت تجارة الليفانت، وتركت لمبادرات الأفراد، ولمصادرها الخاصة نصف قرن تقريباً، بينما كانت بأشد الحاجة إلى العون والمساعدة، وفي الحقيقة لم يتبد انتباه السلطة الحاكمة إلى هذه التجارة، إلا في سنة ١٦١٤م، عندما قدمت الجمعية العمومية طلبات هامة بشأنها، وأوضحت أن تصدير النقد إلى إسكالات الشرق هو خطر على ازدهار المملكة[2]، ولم تفعل في الواقع سوى أنها سعت للقضاء على القرصنة.

رابعاً: ظهور المنافسة الإنكليزية، ثم الهولاندية. فهؤلاء قبضوا بسرعة على الأسواق بسبب النوعية الرفيعة لبضائعهم وأمانتهم التجارية، بينما أهمل

---

(١) (1) Masson: P: I

(٢) (2) Pigeonneau: II. PP: 364 - 366 - Voir. Masson: PP: I - 137 - Wood: P 44 - 46

الجوخ الفرنسي لسوء نوعيته، ورداءة صباغته، والانكماش الذي طرأ على حجم القطع. فتفشى الإفلاس بين تجار الجاليات الفرنسية في الاسكالات، وجاء عدم تقيدهم بالعقود، ليفقد أهالي البلاد ما تبقى من ثقة بمعاملتهم. ويضاف إلى هذا تفوق الوافدين الجدد على الفرنسيين في بناء المراكب والملاحة، فمراكبهم كانت تحمل ثلاثة أضعاف السلع والبضائع التي تحملها المراكب الفرنسية، دون حاجة إلى زيادة طواقمها، كما أن طريقتهم في السفر والتنقل على شكل قوافل أثبتت أنها أسلم من طريقة الفرنسيين في استخدام مراكب صغيرة تسير مستقلة عن بعضها بعضاً، وتعتمد في حماية نفسها على سرعتها فقط. ولكن على الرغم من التقدم الذي حصل عليه الإنكليز والهولانديون، ابتداءً من سنة ١٦٢٠م، فإن الفرنسيين كانوا لا يزالون يقومون بتجارة كبيرة في بلاد الشام، حتى سنة ١٦٣٥م، فقد كانوا الأول في حلب، إذ أن تجارتهم فيها تعادل ضعف تجارة الإنكليز والبنادقة تقريباً[١]، وفي صيدا كانوا هم الوحيدين[٢]. إلا أنهم ضعفوا أمام الإنكليز في حلب بعد سنة ١٦٤٠م.

خامساً: إن الضعف الحقيقي في تجارة الفرنسيين، في هذه المرحلة، هو الخطأ في أسلوب تنظيمهم. فتجارة الليفانت كانت في أيدي تجار البروفنس، وتوجهها وتراقبها مرسيلية، مع خضوع لسلطة البلاط العليا. ولما كان القصر بعيداً عن مرسيلية، وأنظاره موجهة إلى الحروب الخارجية والسياسة العالمية، ولما كانت الأحزاب تمزق مرسيلية، فإن تجارة الليفانت كانت لا تخضع إلا للقليل من المراقبة. وهذا فتح الباب واسعاً لسوء استعمال السلطة من قبل القناصل، مثل القنصليات الوراثية، واتفاق هؤلاء مع السلطات الحاكمة التركية على امتصاص أموال الجالية، وفرض رسوم وضرائب على التجارة، للوفاء بديون الإسكالات، ولسد حاجات القناصل والسفراء ونفقاتهم.

---

(١) Masson: P: 130

(٢) Fermanel: P: 268 - DÁrvieux. I. P: 464

فالتنظيم والانضباط كانا غير موجودين، وكان هذا يتعارض مع التنظيم الدقيق والصارم للإنكليز، والهولانديين، وانضباط موظفيهم، والسلطة التي كانت تتمتع بها شركاتهم[1].

وظهرت نتائج هذا الانهيار التجاري الفرنسي واضحة، عندما هبط مجموع تجارتهم في الليفانت إلى أربعة عشر مليون ليرة، في سنة ١٦٣٥م، وإلى سبعة ملايين فقط في سنة ١٦٤٨م، وبعد (١٢) سنة انخفضت الواردات الفرنسية من أراضي الدولة العثمانية، إلى ما قيمته ٢ - ٣ ملايين ليرة، بينما كانت الصادرات إليها لا شيء تقريباً. وبينما كانت فرنسة تستخدم في تجارتها هذه عام ١٦١٠م ألف مركب، فإنها لم تعد تستخدم في منتصف القرن سوى (٣٠) مركباً[2].

وفي الحقيقة لم تفعل الحكومة الفرنسية في بادىء الأمر شيئاً أمام هذا التدهور، سوى أنها أرسلت في سنة ١٦٢١م، بعثة «ديه كورميان» إلى الليفانت. وكانت النتائج الرئيسية لهذه الرحلة، إقامة رجال الدين اللاتين، وتثبيتهم في ملكية الأماكن المقدسة، وحماية أمن الحجاج، وإقامة قنصل فرنسي في القدس لأول مرة. ولا ينكر أن هذه البعثة خدمت بالطرق الديبلوماسية أمن التجارة، وحصلت من الباب العالي على أوامر لإعادة السلام بين فرنسة والجزائر. ولكن ريشليو لم يترك أمر هذه التجارة يسير على عواهنه، وهو الذي جعل القضايا الاقتصادية تحتل المكانة الأولى من تفكيره. وكان رأيه في تجارة البروفنسيين في الليفانت، وفي بلاد الشام بخاصة، بأنها

---

(١) إن مذكرة مقدمة إلى «بونشارتران» سنة ١٦٩٦م توضح التقدم الذي حصل عليه الإنكليز والهولانديون وغيرهم على حساب فرنسة قبل سنة ١٦٦١م.

Archive Marine. B 7, 497. Fol 378

(٢) كان يذهب كل عام من مرسيلية (٨) مراكب إلى صيدا، و (٢٠) مركباً إلى الإسكندرون، أي ٤٠٪ من المراكب الموجهة إلى مجموع الليفانت وعددها سبعون. وذلك بحسب تقرير السيد «سيغيران Seguiran». عام ١٦٣٣ Masson. P. 130

ـ كما هو سائد لدى الرأي العام آنذاك ـ مُضرَّة بالدولة، لأنها تفقد المملكة نقدها، لتأتي بسلع لا ضرورة لها، إلا أنه يستدرك قائلاً: «ولكن إذا تم التعرف تماماً على جميع نواحي هذه التجارة المحاربة من الرأي العام، فإن الإنسان يغير رأيه . . . فيجب أن يكون واحدنا أعمى إذا لم يعترف أن هذه التجارة ليست مفيدة فقط، وإنما ضرورية»(١).

وفعلاً لعب الأب جوزيف الكبوشي صاحب المشروع الصليبي المشهور، والمقرب من ريشليو، دوراً هاماً في نشر نفوذ فرنسة في منطقة الليفانت، ولا سيما بعد أن عيِّن سنة ١٦٢٥م، رئيساً «لبعثات الليفانت، وبلاد البربر وكندا التبشيرية». وقد أرسل هذا الأب مئات الكبوشيين الفرنسيين إلى القدس، ومدن لبنان، وحلب. وعلى الرغم من أنهم لم يعملوا في التجارة، فإنهم كانوا يقدمون ما يلزم من المعلومات والمعونات للتجار الأوربيين، ويعملون على إيوائهم وخدمة مصالح فرنسا في الأماكن التي يقيمون فيها(٢).

وفي الواقع لا يمكن الإنكار أن ريشليو احتضن مشروعات عدة لنهضة تجارة الشرق الفرنسية فقد أراد فتح طريق جديدة للتجارة الفرنسية في مصر، بجذب بضائع الحبشة إليها(٣)، كما أنه فكر بعقد اتفاقات تجارية مع شاه فارس، لتحويل التجارة في تلك البقاع لصالح فرنسة ، ومناهضة إنكلترة التي كانت تسعى نفس المسعى. إلا أن أكبر مشروع آمن به ريشليو، من

---

(١) (1) Testament Politique. 2 o Part. Chap. IX. sec. 6

(٢) (2) Pigeonneau. II. P: 448

(٣) (3) V. Vandal: louis XIV et ĹEgypte.

هو نفس المشروع الذي أعيد النظر فيه في عهد لويس الرابع عشر. وهناك مذكرة تعود لهذه المرحلة محفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية تقترح للنهوض بتجارة الهند، شق قناة سويس إلى القاهرة. وانظر:

D'Avenel: Richelieu et la Monarchie absolue. III. P: 215.

أجل نهضة التجارة، هو إيجاد الشركات. فقد رأى الازدهار التجاري الكبير لإنكلترة وهولاندة في الليفانت، وذلك يرجع في قسمه الأكبر إلى شركاتها الواسعة، خلافاً لما يشاهد في إسبانية والبرتغال، اللتين أقامتا تجارتها على الوصاية الضيقة للدولة، وعلى عكس ما كان عليه الأمر في كل من فرنسة والبندقية، اللتين تركتا كل شيء للمبادرة الفردية. ومن ثم غدا هدفه الأكبر تنظيم شركات مشابهة، إلا أنه لم يوجد شركة خاصة لليفانت، وإنما شركة للشرق C.D'Orient، (أو الهند الشرقية) التي أسست سنة ١٦٤٢م، وكان عليها أن تهتم بحسب صكها التجاري بتجارة الليفانت، ولكن لا يشاهد في الحقيقة أي أثر لعملها في البحر المتوسط[١].

ومن مظاهر اهتمام ريشليو كذلك بتجارة الليفانت، قيامه ببعض الإصلاحات في مضمار تشجيع بناء المراكب الفرنسية[٢]، وإعلانه عن رغبته في وضع تنظيم يمنع كل مساوىء سوء استعمال السلطة في الليفانت[٣]، وإرساله، ومازاران بعده، البعثات التفتيشية إلى الإسكالات وإلى منطقة البروفنس حيث العاملون بتجارة الليفانت[٤].

---

(١) من أجل بحث الشركات انظر في

Bonnassieux: LEs Grandes Compagnies de Commerce. Paris 1892.

Pigeonneau. II. PP: 426 - 431

(٢) (2) Pigonneau. II. P: 385 - 87

قانون ميشو سنة ١٦٢٦م، الذي يمنع تصدير أية بضاعة فرنسية ـ عدا الملح ـ على مراكب أجنبية.

(٣) (3) A. N. aff. Etr. Corres. Politique. Constantinople. Reg. 3, Fol 173 - 4

(٤) مثل بعثة دولا بيكاردير (١٦٣١ ـ ١٦٣٢م) والسيد «سيغيران Seguiran»، فقد زار الأول الإسكالات، وفرض رسم ٣٪ عليها كلها، وحصل على معلومات دقيقة عن الأحوال المالية والتجارية فيها. واجتمع الثاني مع تجار من مرسيلية وتعرف أحوال التجارة.

ولقد شكلت بعثة في سنة ١٦٥٤م أيّام مازاران من بالتازارد وغراتيان مستشار الملك، ليذهب إلى حلب، ويجري تحقيقاً عن تجارة الفرنسيين فيها ولكن لم تعرف نتائج عملها.

Masson: PP: 114, 116.

وفي الحقيقة لم يقم ريشليو ولا مازاران من بعده، بإصلاحات فعلية ذات قيمة في ميدان التجارة الفرنسية في بلاد الشام. فهما حميا هذه التجارة إلا أنهما لم يخدماها الخدمة الكافية. وهكذا كانت المرحلة الأولى من القرن السابع عشر فترة ضعف لتجارة فرنسا في الإسكالات، وإن كانت حسنة نسبياً في إسكلة صيدا.

أما في المرحلة الثانية، وتمتد من سنة ١٦٦٠م إلى ١٦٨٣م، فقد عادت فيها التجارة الفرنسية في سورية، إلى النهوض من كبوتها. وحدث هذا عندما قبض كولبير على ناصية الحال، سنة ١٦٦١م. وكان هدفه توسيع التجارة والصناعة في فرنسة، فجعل الليفانت محطَّ اهتمامه. ولاثنين وعشرين عاماً، حاول أن يصلح التجارة، ويعيد تنظيمها في الإمبراطورية العثمانية، ويقوي علاقاته مع السلطان. فقد كان بحاجة من أجل الصناعات التي أقامها، والصناعات التي يفكر بإقامتها، إلى أسواق، والإمبراطورية العثمانية سوق ممتازة، لأنها تنتج قليلاً، وتحتاج كثيراً، وشعوبها غنية[1].

ولقد بذل كولبير جهوداً كبيرة لإزالة المساوىء التي وقفت في وجه التجارة الفرنسية في الإسكالات، وأضعفت عمل الجاليات فيها، فعين صلاحيات جميع الموظفين المشرفين بدقة، ومن خلال حاكم البروفنس، أقامت الحكومة سيطرة كاملة على التجارة التي تركزت كلها حول مرسيلية. وشجع كولبير- كما فعل ريشليو قبله - بناء السفن، وتكوين الشركات بسند من الملك، وبامتيازات كثيرة لرفع مستوى التجارة، وتألفت فعلاً أربع شركات، شركة الليفانت سنة ١٦٧٠م، وشركة الليفانت الثانية سنة ١٦٧٨م، وشركة البحر المتوسط سنة ١٦٨٥م، وشركة البحر المتوسط الثانية سنة ١٦٨٩م، وكلها أخفقت بسبب الإدارة الخاطئة، وتفضيل الفرنسيين المغامرة الفردية على العمل الجماعي.

---

(١) (1) P. DE Rausas. I. PP: 40 - 41

وعلى الرغم من أن الإجراءات لم تطبق جميعها بدقة، إلا أنها أوجدت بالمجموع تحسناً كبيراً في تجارة حالة الجاليات الفرنسية، ويرجع هذا التحسن في الدرجة الأولى إلى رقي صناعة الجوخ الفرنسية[1]، التي أصبح بمقدورها تزويد السوق بما يطلبه منها، وبذلك دخلت فرنسا ميدان المنافسة الجدية مع هولاندة وإنكلترة. كما يعود التحسن إلى تمكن نوانتيل من تجديد الامتيازات الفرنسية، في سنة ١٦٧٣م، وتخفيض المكوس إلى ٣٪ كما رأينا. وبذلك أصبح الفرنسيون يعاملون على نفس الأسس التي تمتع بها الإنكليز طيلة القرن الماضي.

وكان كولبير لا يزال يعمل لرفع تجارة الجاليات الفرنسية في سورية من محنتها، عندما قامت حرب (١٦٧٢-١٦٧٨م)، إلا أنه كان قد وضع بذور الاصلاح. وعلى الرغم من انفجار الحرب النمسوية التركية، سنة ١٦٨٣م، فإن كولبير كان يدعو باستمرار إلى إبقاء العلاقات وديّة مع الباب العالي، كأساس ضروري ولازم لتجارة ناجحة، وجاء طموح الملك لويس الرابع عشر، وعداوته للنمسة، فقويا هذا الهدف. فحينما قامت حرب الأتراك العثمانيين ضد النمسة والبندقية وبولندا، فإن العثمانيين التفتوا أول ما التفتوا إلى حليف الأمس الفرنسي. وبذلك استعادت فرنسة نفوذها في البلاط العثماني بعد أن كان قد تضعضع قليلاً في بدء حكم لويس الرابع عشر[2].

(١) لقد أقام النساجون الهولانديون الفارون من بلادهم في كاركاسون وغيرها، حيث أخذوا يعلمون السكان الطرق الراقية في صناعة الجوخ. ولقد بنيت المصانع وأعفي إيرادها من الضرائب تشجيعاً لها كما أعطي المصدرون تسهيلات كبيرة. فهذا التشجيع، وقرب الصوف الإسباني، وقصر المسافة بين سورية وفرنسة النسبية، جعلت الفرنسيين منافسين خطرين، لاسيما أن الجوخ الفرنسي كان أنعم وأرق من الإنكليزي. Wood: P: 106

(٢) ولاسيما بعد حادثة خيوس سنة ١٦٨١م وقد استغل الإنكليز الحادث في حلب ليؤلبوا الأهالي والسلطة الحاكمة على الفرنسيين ولمطالبتهم بديونهم. ولكن العلاقات ما لبثت أن عادت إلى مجراها. V. DÁrvieux: VI. PP: 239 - 252.

ولقد استغل هذا النفوذ لدفع تجارة الجاليات الفرنسية في الإسكالات السورية، قدماً على حساب تجارة الجاليات الإنكليزية والهولاندية والبندقية، حتى أنها استولت على ما كان قد تبقى في يد البنادقة من تجارة بين مصر وسورية، في المواد الغذائية[1].

ويتبين مما سبق أنه في المرحلة الثالثة، المتدة من سنة ١٦٨٣م حتى نهاية القرن السابع عشر، فإن التجارة الفرنسية قد ازدهرت في سورية، مع وجود حرب أوغسبورغ، التي شلت الحركة التجارية في البحر المتوسط بصفة عامة، بسبب القرصنة الإنكليزية والهولاندية، وذلك بفضل نتائج أعمال كولبير وخلفائه من بعده، أمثال «بونشارتران» و«سينيوله»، في تنظيم الجاليات الفرنسية في الإسكالات، وتنشيط الصناعة، وتحسين العلاقات الفرنسية التركية، حتى أن السفير الإنكليزي في القسطنطينية، السير وليام ترمبل، كتب يقول: «من المؤكد أن هذه الإمبراطورية ـ ويقصد العثمانية ـ تحكمها المصلحة الفرنسية في الوقت الحالي أكثر من المصلحة التركية». وفي سنة ١٦٩٣م، كتب أحد التجار الإنكليز موضحاً حال تجارة الجالية الإنكليزية، أمام المنافسة الفرنسية: «أننا محتقرون وعاطلون لعدم وجود عمل، ونحن مجبرون على إفساح المجال أمام كل فرنسي نصادفه»[2].

وقد ارتفع معدل الواردات الفرنسية من الليفانت، من (٥,٦٠٠,٠٠٠) ليرة، بين ١٦٨٤-١٦٨٧م، إلى ٧,٧٠٠,٠٠٠ في السنوات السبع التالية، وإلى ثمانية ملايين سنة ١٦٩٥م[3]، وبين (١٦٩٨-١٧٠١م)، تمتعت تجارة موانىء بلاد الشام ومدنها مع فرنسة بسلام صاف. وقد ارتفعت قيمة تجارتها إلى حد لم تعرفه من سبعين عاماً، حتى بلغت قيمة الواردات (١١,٢٠٠,٠٠٠) ليرة[4]، وهكذا بدت الجاليات

---

(١)، (٢) (1), (2) Wood: PP: 107 - 109

(٣) (3) ibid: P: 119 - Masson P: 286

(٤) (4) Masson: P: 287

الفرنسية في نهاية القرن السابع عشر، في الإسكالات السورية، آقوى من بقية الجاليات الأخرى تجارة، وأنشط عملاً، ولا سيما في الموانىء الجنوبية.

تجـــارة إنكلترة:

لقد لاحظنا أثناء البحث في تجارة البندقية وفرنسة، أن منافسة إنكلترة وهولاندة، كانت سبباً في ضعف هاتين التجارتين، وفي إبعاد الأولى عن مسرح التجارة في بلاد الشام، ولقد درسنا سابقاً كيفية دخول إنكلترة ميدان تجارة الليفانت، وكيف ثبتت قدمها في الدولة العثمانية. وهكذا انطلقت «شركة الليفانت» منذ سنة ١٥٨١م، لتعمل جادة في الإسكالات السورية، وبعثت عملاءها ليستكشفوا لها سبل التجارة، لتكون على بينة من أمرها. فالتجارة الإنكليزية في سورية لم تترك لمغامرات الأفراد وتصرفاتهم، كما فعلت فرنسة مثلاً، وإنما وضعت في يد شركة من التجار، احتكرتها كلية، كما لم تترك للظروف الاقتصادية تفعل بها ما تشاء، وإنما نظمتها الشركة تنظيماً دقيقاً وصارماً، جعلها لا تقع في التذبذبات والتبلبلات، التي انجرفت فيها التجارة الفرنسية في سورية. ولقد أنشئت الشركة الإنكليزية لتجارة الليفانت هذه في سنة ١٥٨١م، من قبل الملكة إليزابيث[1]، وتم اندماجها مع شركة البندقية، وتنظيمها من جديد في سنة ١٥٩٢م، وجددت وثيقتها في سنة ١٦٠٠م[2]، واتخذت شكلها النهائي في عهد الملك جيمس الأول، سنة

---

(١) (1) Wood: P: 11

صدرت الوثيقة لأوزبورن وأصدقائه في ١١ سبتمبر سنة ١٥٨١م، وكانت مدتها سبع سنوات.

(٢) (2) ibid: P: 20, PP: 37 - 41

صدرت الوثيقة الجديدة في ٧ يناير (كانون الثاني)، سنة ١٥٩٢م، ومدتها (١٦) سنة، ومدت ساح عمل الشركة عبر أراضي السلطان إلى الهند الشرقية التي اكتشفت من قبل العملاء الأربعة الذين أرسلتهم الشركة في رحلة من شاطىء سورية براً إلى الخليج العربي، ومنه إلى الهند وبورما ومالاقا. وإن وثيقة ٣١ ديسمبر ١٦٠٠ مشابهة لميثاق ١٥٩٢ وكانت المدة المرخص بها هي (١٥) سنة، وفيها أخذت الشركة شخصيتها الاعتبارية.

١٦٠٥م[١]. وبقيت تسير بموجب تلك التنظيمات حتى القرن الثامن عشر، وعندما لوحظ أن بعض ما أتى في نظامها لم يراع أثناء اضطرابات الثورة سنة ١٦٤٩م، فإن الملك شارل الثاني، عمد إلى تدعيم التنظيمات الأولى، في صكه الصادر في سنة ١٦٦١م[٢].

ولم تكن شركة الليفانت شركة عادية، لها خزينة مشتركة، تضم رؤوس أموال المساهمين فحسب، وإنما كانت تجمُّع تجار، كل تاجر فيها يقوم بالتجارة لحسابه الخاص[٣]، وفق تنظيمات الشركة، ويسهم في النفقات العامة. ولم يكن عدد التجار الذين يؤلفونها ثابتاً، بل كان يدخلها تجار جدد يشترط فيهم أن يكونوا عريقين في التجارة، ومن كبار التجار، وأن يكونوا قد أمضوا سبع سنوات في التمرين، وأن يدفعوا (٢٥) جنيهاً إسترلينياً رسم دخول إذا كانت سنهم تتجاوز الخامسة والعشرين، و(٥٠) جنيهاً إسترلينياً إذا كانوا أصغر سناً. وفي العادة كان عدد الأعضاء يتجاوز الـ(٣٠٠)، وكان للشركة احتكار التجارة لا في موانىء بلاد الشام وحسب، وإنما في جميع موانىء البحر المتوسط، ما عدا فرنسة وإسبانية وإيطالية.

أما المغامرون الذين لم يكونوا أعضاء فيها، ويفاجأون بأنهم يقومون

---

(١) جددت في ١٤ ديسمبر سنة ١٦٠٥م.

(1) Hurewitz. I. P: 10 - Wood: P: 40

(٢) إن وثيقة سنة ١٦٦١م موجودة في الأرشيف البحري الفرنسي.

Archives de la Marine. B 7, 486. Fol. 127 - 142

Savary: dictionnaire, col. I413 - 1414 - le Parfait Négociant: P: 400, 458 - wood: P: 41

(٣) لقد عملت الشركة في البداية على ما يظهر على أساس العمل الجماعي، أي بصفتها وحدة واحدة، إلا أنها بعد سنة ١٥٩٢م، سارت بطريقة العمل الفردي. أي أن كل فرد أخذ يغامر ببضائعه وماله الخاصين، ولكل واحد عملاؤه الخاصون في سورية، فقد كان «جورج دورينغتون» في حلب يخدم التاجر «سيرجون سبنسر»، و«ساندرسون» يخدم «ويليام غاراوه».

Wood: P: 17,22 - Foster. Intr. PP:XVI- XVII

بالتجارة في الحدود الجغرافية التي رسمها امتيازها، فإنهم يدفعون غرامة قدرها ٢٠٪ من قيمة بضائعهم، التي ترى مراكبهم قد حملت بها[١]. وكانت الشركة تحكم نفسها بوساطة مجالسها، وبطريقة ديمقراطية، وهي التي تحدد عدد المراكب التي يجب أن تذهب إلى الإسكالات، وتنظم تعريفات أسعار بيع البضائع التي تحمل إليها ومنها[٢].

ولقد نجحت «شركة الليفانت» منذ نشأتها، فقد حققت وهي في صورتها الأولى، أرباحاً وصلت إلى ٣٠٠٪[٣]، وكانت الأرباح أوضح بعد سنة ١٥٩٢م، وهي في صورتها الثانية بعد الاندماج مع شركة البندقية. وكانت تطرق ميناء طرابلس في بلاد الشام، ثم انتقلت إلى الإسكندرون، وإذا كانت الحرب الإنكليزية الإسبانية قد أعاقت عملها، إلا أنها لم توقفه. فالمراكب رائحة غادية إلى سورية[٤] حاملة إليها الأجواخ والقصدير، وشاحنة منها الحرير الخام والموهير، والصوف والسجاد، والعقاقير والتوابل، والزبيب والنيلج. ويتساءل المرء لِـمَ إذن تلك الشكاوى المنبعثة من حلب في أواخر القرن السادس عشر، حتى أن أحد أعضاء الشركة، السيد «نيقولا سولتر»، أعلن أن «تجارة حلب لا تستحق المغامرة من أجلها»[٥] ومما لا شك فيه أن هناك بعض الأسباب الحقة الداعية لتلك الشكاوى، وهي طول الرحلات، وعداء إسبانية، حتى سنة ١٦٠٤م، وخطر القراصنة، ومقاومة البنادقة

---

(١) (1) Masson: P: 120

(٢) (2) Archives de La marine. B 7, 486 - Masson: P: 120.

(٣) (3) Wood: P: 17 - Braudel: P: 485

(٤) في سنة ١٥٩٥م كانت الشركة تستخدم خمسة عشر مركباً يعمل فيها (٧٩٠) بحاراً، وتدفع عائدات قيمتها (٥٥٠٠) جنيه، ورست خمسة منها في الإسكندرون.
Wood: P: 23.

(٥) (5) wood: P: 24 - Forest: Travels of Jhon Sanderson: P 84
رسالة بتاريخ (١٠ نوفمبر سنة ١٥٩٩م).

والمرسيليين، ومصادرات الأتراك، ونفقات سفارة القسطنطينية والقناصل[1].
ولكن «وود» يبين أن تلك الشكاوى قائمة في الحقيقة خلال تاريخ الشركة كله، مما يدفع إلى الشك بها، ولا سيما أن هناك ما يثبت عكسها، فجالية حلب في سنة ١٥٩٦م، كانت هامة، وتضم (١٤) بيتاً إلى جانب القنصل، وفي سنة ١٥٩٧م، قررت الشركة إنشاء مخزن لها في الإسكندرون، وفي سنة ١٥٩٩م، طلب جون ساندرسون من معلمه في لندن أن يغامر بكل ماله في تجهيز المراكب الذاهبة إلى سورية[2]. وهذا كله ما كان ليحدث لو كانت التجارة خاملة وراكدة. وفي الحقيقة لقد تضاءلت تجارة شركة الليفانت في أنحاء الإمبراطورية العثمانية قليلاً، لأن الأتراك أخذوا يضايقونها، عندما علموا أن إنكلترة ستعقد الصلح مع إسبانية. كما أن ظهور «شركة الهند الشرقية» إلى عالم الوجود، ضارب العمليات التجارية في تركية، لأن الحرير والتوابل المستوردة من جزر الهند الشرقية، كانت أرخص بثلث قيمتها مما هي عليه في بلاد الشام ومصر. وقد تناقص رأسمالها من (٢٥٠,٠٠٠-٢٢٠,٠٠٠) كراون، إلى (٤٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠) كراون، ولم يعد بإمكان التجار القيام بنفقات البعثة الدبلوماسية والقناصل، وأخذوا يتمنون التخلص من الشركة، وترك التجارة. ومع ذلك فإننا نرى في سنة ١٦٠٣م، وصول مركب من لندن إلى بلاد الشام، بحمولة (٣٠٠,٠٠٠) دوكات أي (٧٥,٠٠٠) جنيه، والبنادقة يشتكون بأن الإنكليز هم أسياد التجارة، وأنهم في طريقهم للقضاء على تجارتهم[3]، فشكاوى الشركة إذن مبالغ فيها. ويمكن القول: إنه في نهاية القرن السادس عشر، كان الإنكليز ينتشرون في البحر المتوسط بكل سعته الإسلامية والمسيحية، وعلى طول طرقه باتجاه أوربة والمحيط الهندي[4]. وقد ثبتت الشركة تجارتها على أساس «بضاعة مقابل بضاعة»، ولما

---

(١) (1) wood: P: 26
(٢) (2) Ibid: P: 24
(٣) (3) Ibid: P: 37.
(٤) (4) Braudel: P: 488

لم تجد سوقاً نافقة لأجواخها في مصر، بسبب حرارة الجو فيها، فإنها اتجهت نحو سورية وطرقها البرية، ونجحت في هذا الميدان، وتمكنت من منافسة البندقية بعناد، ولا سيما في حمل الزبيب والحرير والقطنيات منها، وفي تصدير الأجواخ إليها، بل وفي عمليات النقل البحري نفسه[1].

وهكذا على الرغم من بعض الصعوبات والعقبات التي تصدَّت لتجارة شركة الليفانت، فإن هذه التجارة كانت رخية ومزدهرة في الأربعين سنة الأولى من القرن السابع عشر: فسير توماس رو، قنصل إنكلترة في حلب، يقدر أنه في سنة ١٦٢٦م، كانت الشركة تصدر ما قيمته (٢٥٠,٠٠٠) جنيه سنوياً إلى تركية، وتستورد ما يعادل هذه القيمة تقريباً. فمركب واحد وصل في سنة ١٦١٧م، كان يحمل ما قيمته (١٨٠,٠٠٠) جنيه، كما أن عدداً من التجار قد كسب ثروات طائلة من وراء هذه التجارة[2].

ولكن بدء الحرب الأهلية في إنكلترة، كان مرحلة صعبة على الشركة إذ أن معظم أعضائها ـ كما يبدو ـ كانوا مؤيدين للبرلمان، وسادت الفوضى في تجارتها، وانحطت خلال السنوات العاصفة، التي تلت سنة ١٦٤٢م، بسبب انقسام البلاد إلى فريقين متناحرين، كل واحد منهما يمنع تجارة الآخر، وبسبب تناقص الإنتاج أمام متطلبات التسلح، وضعف وسائل النقل، وعدم الثقة في المستقبل. فجميع هذه الأمور ألقت ظلاً كثيفاً على التجارة، مضافاً إليه الضرائب التي أثقل بها كاهلها بسبب الحرب. ولقد تأثرت بخاصة صناعة الصوف، لأن منطقتين من مناطقها في يوركشاير والبقاع الجنوبية الغربية، كانت من بين مراكز الحرب الحامية، كما أن الملك منع مرور الصوف المنسوج إلى لندن، وهي مركز التصدير الكبير. ومن الطبيعي أن تتأثر

---

(١) يذكر أن الإنكليز نقلوا في سنة ١٥٨٦م، من زانته إلى كاندية جنوداً بنادقة، وفي تموز سنة ١٥٩٣م، أرسل تاجر بندقي رسالته على مركب إنكليزي.

A.S.V. - Lettere commerciali, 12 ter. Aleppo: 28 Juillet 1593

(2) wood: P: 42 (٢)

الشركة بهذه الناحية، وهي التي تعتمد في ثلاثة أرباع صادراتها على الجوخ.

ولم تؤدِّ هزيمة الملك إلى أي تحسن مباشر في أعمال الشركة، لأن فوضى التجارة الإنكليزية الناجمة عن الانقسامات الداخلية، قدمت فرصة لا تعوض للهولانديين. وقد وصلت منافسة هولاندة إلى ذروتها العظمى خلال الأيام الأولى من الجمهورية الإنكليزية. فحتى سنة ١٦٥٠م، كانت الشركة تدَّعي الأسبقية على الهولانديين والفرنسيين، إلا أن السنين التالية أوضحت شيئاً آخر. فمن خلال شكوى مقدمة في شباط سنة ١٦٤٩م، إلى مجلس الشركة يتبين أن التجار كانوا يشتكون من أن الهولانديين كانوا يقبضون على تجارة الليفانت بمراكبهم الكبيرة، ذات الحمولة الضخمة، والنفقات القليلة، وأن كميات كبيرة من بضائع سورية كانت تصل إنكلترة عن طريق هولاندة. وفي الواقع كان الهولانديون يسعون لتحقيق مخطط ينالون فيه السيادة على تجارة البحر المتوسط. وعندما حدثت الحرب الإنكليزية الهولاندية في سنة ١٦٥٣م، لم يخفوا أملهم في طرد الإنكليز من تجارة الليفانت، ونجحوا في هذه الفترة، وانتصر أسطولهم في سنة ١٦٥٣م بالقرب من ليغورن على الأسطول الإنكليزي. وعلى الرغم من سيادة السلام مع هولاندة، وعودة جزء من التجارة، فإن منافسة الهولانديين بقيت خطراً جدياً، لأن تكاليف نقلهم المنخفضة، جعلتهم يربحون جميع التجار الأرمن واليهود، بل والإنكليز أنفسهم. وحتى بعد عودة النظام الملكي إلى بريطانية، فإن المراقبين الصادقين تنبؤوا بأن الهولانديين سيقضون على كل تجارة الليفانت الانكليزية ويزيلون الإنكليز منها تماماً[1].

وكذلك لعبت المنافسة التجارية الفرنسية، والعداوة الفرنسية الإنكليزية السياسية، دورها في إضعاف تجارة إنكلترة في سورية، فقد سلط الفرنسيون

---

(1) Wood: P: 55 - Mantran: P: 576

(١) وقد اتفق الهولانديون مع الأرمن في أزمير كي ينقلوا لهم إلى أوربة البضائع التي يأتون بها من فارس وآسية الوسطى والشرقية.

قراصنتهم على المراكب الإنكليزية، كما كان يفعل الإنكليز عندما تسوء علاقاتهم مع فرنسة. إلا أن تحالف الدولتين في نهاية حكم كرومويل، ضد إسبانية، وضع حداً لهذه الحرب غير الرسمية. ولكن الحرب مع إسبانية، عرضت القوافل التجارية في البحر المتوسط إلى خطر جديد[1]، مما اضطر إنكلترة إلى إرسال قوافل حربية لحمايتها. ولكن تجارة فرنسة في هذه المرحلة كانت خطراً على التجارة الإنكليزية بنوعيتها لا بحجمها، إذ أخذت فرنسة تتاجر بقطعة النقود (الخمسة صول)، فاكتسحت سوق الليفانت بها[2].

ويضاف إلى العوامل السابقة، التي أدت إلى تقليص نشاط شركة الليفانت التجاري، بين ١٦٤٢-١٦٦٠م، الفساد وروح التمرد اللذان ظهرا بين أفراد الجالية الإنكليزية في سورية، نتيجة الانقسام الداخلي في وطنهم الأم، وعدم الانضباط في ظل التنظيم[3]، وكانت المواصلات مع إنكلترة صعبة، والمراقبة من لندن مستحيلة. فالتفرق وسوء استعمال السلطة من قبل القناصل في الإسكالات، كان من أشد العوامل التي أدت إلى تضعضع الشركة، حتى فكرت جدياً في التنازل عن صكها وترك تجارتها[4]. ويجب ألا تنسى في هذا المضمار، المزعجات العامة التركية للتجارة في الإسكالات التي أشير إليها سابقاً.

ولكن يلاحظ أن الأحوال التجارية للشركة أخذت في الانتعاش منذ

---

(١) (1) Wood: PP: 55 - 56

لقد ثبت لدى الشركة أنه في سنة ١٦٤٩م أغرق الفرنسيون لها أو أسروا ثمانية مراكب تقدر قيمتها بـ (٣٠٠,٠٠) جنيه، وفي سنة ١٦٥٠م وصلت خسائرها إلى عشرين مركباً كبيراً أي ما تقدر قيمته بـ (٥٠٠,٠٠٠ - ٦٠٠,٠٠٠) جنيه. كما فاجأ الإسبان في سنة ١٦٦٠ اثنين من مراكب الشركة وأخذوهما غنائم إلى مضيق جبل طارق.

(٢) (2) Ibid: PP: 100 - 101

(٣) (3) Ibid: PP: 56 - 57

(٤) (4) Ibid: P: 58

سنـة ١٦٦٠م، وذلـك لأن الإنكليز كانـوا يتمتعـون بفترة أمن نسبي مع الأتراك، ولا سيما بعد تجديد الامتيازات عام ١٦٦٢م، وفي زمن الوزير أحمد كوبرلي[1]. وفي الحقيقة لم يكن في هذه الفترة(١٦٦١-١٦٧٦م)، منافسة جدية لشركة الليفانت في أسواق سورية، فالبنادقة لم يعودوا يحتفظون إلا بظل من تجارتهم الأولى، والفـرنسيون لم يكـونـوا قد استعادوا نفوذهم بعد، ولم يحصلوا على الامتيازات التي تنعشهم وتقربهم من الباب العالي إلا في أواخر هذه الفـترة، أي في سنة ١٦٧٣م، والهولانديون أخذوا يفقدون جزءاً من سيطرتهم على الأسواق، لالتفاتهم إلى تجارتهم في جزر الهند الشرقية، ولحربهم مع فرنسـة (١٦٧٢-١٦٧٨م)، ومـن ثم لم يعـودوا يحملون أكثـر من ٦٠٠٠-٧٥٠٠ ثوب من الجـوخ سنوياً، أي ربع ما تصدره إنكلترة، وقد تركزت تجارتهم المحدودة هذه في أزمير أكثر من غيرها[2]. وهكذا استعادت شركة الليفانت دفعها التجاري، ويظهر ذلك من ازدهار تجارة الجوخ لديها، ففي ست سنـوات بين ١٦٦٦-١٦٧١م، صدرت (٨٢٠٣٣) ثوبـاً، أي بمعدل (١٣,٦٧٢) سنوياً. وخلال السنوات (١٦٧٢-١٦٧٧م)، بعثت إلى الشرق بـ(١٢٠,٤٥١) ثوباً، أي بمعدل (٢٠,٠٧٥) سنوياً[3].

إلا أنه في نهاية الفترة (١٦٧٠-١٦٨٠م)، عادت الضائقة تشد بخناقها على الشركـة، لتجـدد المنافسة الفرنسية والهولاندية، بعد صلح «نيميغ»، وللتعرفة الجمركية العالية التي فرضها كولبير في فرنسة على السلع الأجنبية، ولنشـاط شركـة الهند الشرقية الإنكليزية، التي أخذت تهدد احتكار شركة الليفانت، باستيراد الحرير الخام من الهند، وكذلك المنسوجات الحريرية، فعـرقلت بذلـك تصـدير الجوخ إلى بلاد الدولة العثمانية، وقلقلت صناعة

---

(١) Hammer. XI. P: 229, P: 262

(٢) حتى أنه في سنة ١٦٦٦م لم يكن لهم تجارة كافية في حلب تسمح بإقامة قنصل لهم فيها، بل إن أعمالهم في موانىء سورية الأخرى كانت ضئيلة أو لاشيء.

Wood: P: 99 - 100

(٣) Ibid: P: 102

الصوف في إنكلترة ذاتها. ويضاف إلى تلك العوامل إساءات الوزير قرة مصطفى (١٦٧٦-١٦٨٣م)، من مصادرات وزيادات في العائدات الجمركية، وسجن للتجار[1]. وجاءت حرب العثمانيين مع النمسة سنة ١٦٨٣م، لتخفف من استهلاك الجوخ الإنكليزي من قبل الأتراك، بسبب فقدان المال والرخاء[2]. وأتت الحرب مع فرنسة سنة ١٦٨٩م فكانت ضغثاً على إبالة، فالمراكب التجارية هددت بهجوم البحرية الفرنسية، واستطاع الأسطول الفرنسي في سنة ١٦٩٠م، من هزيمة الأسطول الإنكليزي - الهولاندي، والسيادة على البحار، حتى أنه في سنة ١٦٩٣م، هاجم الفرنسيون في البحر المتوسط قافلة ضخمة، كانت أغنى قافلة ترسل إلى موانىء تركية، وكانت تتألف من أكثر من (٤٠٠) مركب، يملكها التجار الإنكليز والهولانديون، وتحمل ما يقارب (٥٠,٠٠٠) ثوب من الجوخ، ويقدر ثمن الحمولة بأربعة ملايين جنيه تقريباً، وكانت الصدمة عنيفة للهولانديين، وبلغت خسارة شركة الليفانت (٦٠٠,٠٠٠) جنيه[3]. وجاء وقع هذه الخسارة على التجار في لندن صاعقاً، بل إن الإحساس بالنكبة كان أقوى في كل موانىء الليفانت، مما كان عليه في لندن، فقد كتب أحد التجار من حلب: «إن النكبة الأخيرة لمراكبنا كانت في الواقع خسارة كبرى للأمة، فقد كانت أعظم كارثة أحس بها التجار هنا، أو أحسَّ بها مجتمع من التجار. فأنا لا يمكنني أن أقدر خسارة الجالية في حلب، ولكنها ليست أقل من (٢٥٠,٠٠٠) - (٣٠٠,٠٠٠) كراون، وهذا مبلغ لا يستهان به، ويصيب

---

(١) (1) ibid: P: 126 - Mantran: P: 576

(٢) ومع ذلك فإن دارفيو يشير في سنة ١٦٨٣م، إلى وصول قافلة إنكليزية إلى الإسكندرون مؤلفة من مركبين حربيين، وثلاثة تجارية وحمولة هامة تتكون من (٣٢٥,٠٠٠) قرش من الريالات و(٣٠٠,٠٠٠) أسدي هولاندي، و(١٩٠٠) بالة جوخ تساوي مليون ذهب و(١٠٠) كيس من الفلفل، وكمية كبيرة من القصدير والرصاص وتقدر قيمة هذه الحمولة بمليوني ذهب، أو ستة ملايين ليرة.

DÁrvieux. VI. P: 54

(٣) (3) Wood: P: III

(٢٥-٢٦) فرداً. ولست أنا أحسن حظاً من غيري، إلا أن خسارتي أقل من خسارتهم، فهم لم يفقدوا عمل عشرة أعوام أو اثني عشر عاماً فحسب، وإنما فقدوا جميع آمال المستقبل»(١).

ولكن على الرغم من نمو التجارة الفرنسية وتوسعها في سورية، وعلى الرغم من تهديد القرصنة الفرنسية للمراكب الإنكليزية في البحر المتوسط، فإن شركة الليفانت تمتعت بسني رخاء في الفترة التالية لانتهاء الحرب. ففي سنة ١٦٩٥م، كانت الشركة قادرة على إرسال أسطولين من القوافل يحملان (١٢,٠٠٠) ثوب من الجوخ، كما كان بمقدورها بيع البضائع المشابهة للبضائع الفرنسية بسعر أرخص(٢). إلا أن هذا الانتعاش في تجارة الشركة، لا يعني عودتها إلى نشاطها الأول، لأن التجارة الفرنسية، ونفوذ فرنسة في سورية، طغى عليها مع اشتداد منافسة شركة الهند الشرقية. ويمكن القول: إن الفرنسيين كانوا في أواخر القرن السابع عشر، أكثر عدداً وغنى في مجموع بلاد الشام من التجار الأوربيين الآخرين، بل كانوا التجار الأوربيين الوحيدين في الإسكالات الجنوبية منها. ومع ذلك بقي الإنكليز منافسين خطرين لهم، ولا سيما في طرابلس وحلب والإسكندرون، حيث تثبتوا، وحيث كانوا يشترون حريراً بكميات أكبر، ويجدون تسهيلات أوسع في تصريف منتوجاتهم، التي هي من نوعية أفضل من المنسوجات الفرنسية(٣). بل إن الإنكليز حافظوا في إسكلة حلب على الأولوية، حتى بعد سنة ١٧٢٠م، ولم يفقدوا مكانتهم هذه إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر(٤).

تجارة هولاندة:

لقد تبين لنا من استعراض تطور تجارة البنادقة والفرنسيين والإنكليز، في

---

(١) (1) ibid: P: 111

(٢) (2) ibid: P: 112, 119

(٣) (3) Charles - Roux: PP: 81 - 82

(٤) (4) ibid: P: 82

بلاد الشام، أن الهولانديين لعبوا دوراً أساسياً فيها. فقد طرق هؤلاء أبواب التجارة في الإمبراطورية العثمانية، منذ أواخر القرن السادس عشر. وقد عزا المؤرخ «Watjen» نشاطهم هذا إلى إغلاق تجارة لشبونة في وجههم، في سنة ١٥٨٥م، ومن ثم انطلقوا إلى إسكالات الشرق، يبحثون بأنفسهم عن التوابل، ويستدل على ذلك برحلة «جان هويغن لينشوتن»[١]. إلا أن «بروديل» ينفي هذا القول، ويبين أنه إذا كان صحيحاً أن إسبانية قد منعت السفن ذات الحمولة الكبيرة من الرسو في الموانىء الإسبانية، فإن المنع لم ينفذ تنفيذاً دقيقاً. إذ أن التجارة مع الأراضي المنخفضة بقيت قائمة، على الرغم من محاولات إسبانية ومضايقاتها لها. فالهولانديون إذن لم يتركوا مصالحهم في إسبانية، ولم ينقطع ما يأخذونه من توابل من لشبونة، وإنما دخلوا البحر المتوسط للقيام بعملية نقل الحبوب أو القمح، أثناء المواسم السيئة، التي أصابت إيطالية، في سنة ١٥٨٦م، وحتى ١٥٩٠م. فهم قد دخلوا للاسهام في عملية النقل البحري، ولكن ما لبثوا بمهارتهم وحبهم للمغامرة، أن دخلوا الميدان التجاري، وغدوا منافسين خطرين للقوى الأوربية الكبرى، ولا سيما بعد أن أخذت هولاندة تجهز المراكب العديدة إلى الشرق الأقصى، بعد نجاح رحلة «كورنليوس هوتمان» إلى صوماطرة[٢] (١٥٩٥-١٥٩٧م)، وتنافس بذلك البرتغال في نقل الفلفل ومنتجات الشرق إلى أوربة. ولم يقلق نجاح هولاندة البرتغال فقط، وإنما شركة الليفانت الإنكليزية نفسها في حلب. فقد ثبت أن النقل البحري، مهما طال الطريق، هو أرخص من

---

(١) انظر الرحلة في: Voyages & Travels ص324 وما بعد (1) Braudel: P: 494

(٢) كان الإنكليز قد سبقوا الهولانديين في هذا الاتجاه، فقد أسهم ساندرسون في إقامة إتصال بحري مع الشرق الأقصى في سنة ١٥٩٠م، ولكنه لم ينجح، وتبعتها محاولة أخرى سنة ١٥٩١م، من قبل جورج ريموند، وجيمس لانكاستر. ونجح الأخير في الوصول إلى شبه جزيرة مالايو وجزر نيكوبار، ولكنه اضطر إلى العودة إلى إنكلترة سنة ١٥٩٤م، ثم قامت بعثة أخرى بقيادة B. Wood ولكن أصابها سوء الطالع.

Travels Of Jhon Sanderson. Intr P: XXIII

النقـل البري عبر الصحراء، مضافاً إليه أرباح عدد كبير من الوسطاء من العرب المسلمين، والأرمن واليهود.

وفي الوقت نفسـه الـذي كان فيه الهـولانـديون ينـطلقون في المحيط الهندي، فإن سفنهم كانت تمخر عباب البحر المتوسط، حاملة إلى سورية بضـائـع ألمـانية التي كان ينقلها قبلهم الهانسيون إلى البندقية، مثل العنبر والزئبق والزنجفر، وأسلاك النحاس والحديد. وفي سنة ١٥٩٧م أرسل عدو إسبـانية «بـالتـازار موشـيرون» مركبـاً إلى طرابلس الشام، تحت الـراية الفرنسية[١]. وفي العام التالي، حصلت جميع المراكب الهولاندية من الملك هنري الرابع، على تصريح بأن يسيروا تحت علمه في الموانىء التركية. وفي سنة ١٥٩٩م، أشار القنصل البندقي بأنه وصل مركب فلاماني بحمولة تزيد عن (١٠٠,٠٠٠) إيكو نقداً، وتبين من قوله انزعاجه وقلق التجار البنادقة، وكـان يرغب في معرفة ما إذا كان تجار الأراضي المنخفضة ينوون البقاء في سورية. وقد أعلن القبطان الهولاندي، بأنهم لن يفعلوا إذا نجح زملاؤهم في المحيط الهندي، ومن ثم تمنى لهم البنادقة عن طيب خاطر رحلة سعيدة. إلا أن الهولانديين بقوا على الرغم من فوز هوتمان في سنة ١٥٩٥م، واحتلالهم التام للمحيط الهندي، وتحول(شركة الأراضي البعيدة Terres Lointaines Van Vera) إلى «شركة الهند الشرقية» في سنة ١٦٠٢م. ولقد نجحوا في قطع تجارة العقـاقـير الـطبية الثميـنـة عن بلاد الشـام ومصر، ووصلوا إلى الحـرير في فارس، وحـاولـوا دون جدوى تحويل طريقـه إلى الخليج العربي، وأخذوا يشتركون اشتراكاً فعلياً في تجارة القطن المغزول في سورية[٢]. وهكذا فرض الهـولانـديون أنفسهـم على التجـارة في البحر المتوسط، حتى أواخر القرن السابع عشر، ولا سيما بعد أن أصبح لهم حق التجارة تحت رايتهم الخاصة، في سنة ١٦١٢م. وقد كانوا في الحقيقة قادرين تجارياً فأسطولهم التجاري كبير

---

(١) (1) Braudel: P: 501

(٢) (2) Ibid.

وقـوي، وتجـارتهم تجري في شروط مماثلة للتجـارة الإنكليزية، وإن كانت «شركة الليفانت» لديهم في أمستردام هي أشبه بغرفة توجيه منها بشركة تجارية حقيقية، على نمط شركـة الليفـانت الإنكليزية. ولقـد أقـامتهـا الجمعية العمـومية في النصف الأول من القـرن السابع عشر، وكانت هذه الشركة تراقب تجارة هولانـدة مع أنحـاء الإمـبراطورية العثمانية، فهي التي تفتش المـراكب وتعـطي التصريحـات لممارسة التجارة والملاحة في البحر المتوسط، وتنظم القوافل لحراسة المراكب التجارية، وتحكم في الخلافات التي تقوم بين التجار. ولقد ساعد هولاندة في تجارتها في الليفانت، أنها كانت تملك كمية وافية من المـواد المطلوبة فيه، فلديها ما تقدمه مصانعها من الأجواخ، وما تستورده من الهند الشرقية، والمنتجات المعدنية، التي يمكنها الحصول عليها بسعر رخيص من هامبورغ. إلا أنه على الرغم من التنظيم والنشاط والموارد، فإن صادرات هولاندة من الجوخ لم تصل في النصف الأول من القرن السابع عشر إلى أكثر من ربع صادرات إنكلترة تقريباً، وكانت تجارتها مركزة بخاصة في أزمير. أما في حلب، فقد وصفت تجارتهم بأنها غير هامة، ولمدة طويلة لم يكن لهم قنصل خاص فيها. وفي كل ميناء ومدينة، لم يكن بمقدورهم تحدي سيادة التجارة الإنكليزية والفرنسية، إلا أنهم نجحوا في ضمان جزء كبير من تجارة النقـل إلى الليفـانت. ففي سنـة ١٦١٥م، كان لديهم مائـة مركب تستخدم في هذا الغرض[١]، وإننا لنرى صورة من عملهم هذا في ميناء صيدا أثناء حكم فخر الدين، إذ أن المراكب الفلامانية الراسية فيها سنوياً لنقل البضائع لصالح غير الهولانديين عديدة[٢].

وهكذا كانت تجارة الهولانديين في بلاد الشام محدودة في النصف الأول من القرن السابع عشر، ولم يحاولوا أن يحلوا محل منافسيهم فيها، كما فعلوا في جزر

---

(١) (1) Wood: P: 47

(٢) حيدر الشهابي ـ الغرر الحسان ص ٦٣١، ص ٦٣٤ (سافر الأمير فخر الدين نفسه على مركب فلمنكي)، ص ٦٦٠، ص ٧٠٩.

الهند الشرقية، إلا اللهم ما قاموا به تجاه إنكلترة أثناء الحرب الأهلية فيها، وانحطاط تجارة شركة الليفانت[1]، وبخاصة بعد تخفيض الرسوم الجمركية على بضائعها في سنة ١٦٦٨م، إلى ٣٪. وفي الواقع إن أرباح الهولانديين لم تتأت لهم من بيع أجواخهم الممتازة وتوابلهم، وإنما من النقد الذي كانوا يأتون بكميات كبيرة منه. فعملتهم كانت محببة إلى سكان البلاد، وهي التي عرفت بالأصلاني، أو أبو كلب، لا سيما بعد أن أخذوا بتزييفها، ولم يكن ينافسهم في هذا المضمار سوى الجنويين والفرنسيين.

وعلى الرغم من نجاح الهولانديين في شرق البحر المتوسط، فإن تجارتهم أخذت بالانحطاط بعد سنة ١٦٦٠م، وحتى نهاية القرن. فالمنافسة الإنكليزية كانت قوية لهم، وكانوا لا يأملون الصمود أمامها. ولا سيما عندما تكرس إنكلترة اهتمامها لهذه التجارة. وإن قرارات الملاحة (١٦٥١-١٦٦٠م)، والحروب الإنكليزية ـ الهولاندية في الأربع والعشرين سنة التالية، أصابت السيادة البحرية للهولانديين بضربات لم تشف منها. هذا وقد كان التجار الهولانديون راغبين في تركيز جهودهم على تجارة جزر الهند الشرقية، حيث قاموا بفتوحات واسعة، وحيث لا منافسة إلا بشكل ضئيل، وحيث باستطاعتهم أن يحققوا أرباحاً طائلة. ولكن أهم عامل في انحطاط تجارة هولاندة في النصف الثاني من القرن السابع عشر، هو انخراطها في منازعات قارية، جُرت إليها جراً، بهجوم لويس الرابع عشر عليها. فهناك حربها مع فرنسة (١٦٧٢-١٦٧٨م)، وحرب «التعرفة الجمركية» التي كانت بنفس القوة. وظلت الخصومة مفتوحة لتسع سنوات أخرى (١٦٨٨-١٦٩٧م)، وكل هذه الأمور كانت شؤماً على التجارة الهولاندية، التي جمد حركتها الإنكليز والفرنسيون. ولقد رأينا أنهم منذ سنة ١٦٦٦م، لم يكن لهم قنصل في حلب، وقد أوكل أمر تجارتهم إلى القنصل الفرنسي[2]. وفي سنة ١٦٨٣م، لم يكن عدد الهولانديين في حلب ليزيد على

(١) (1) ibid: P: 47

(٢) (2) ĎArvieux VI: PP: 483 - 85

ثلاثة، وهذا هو نفس العدد الذي كان لهم فيها عند زيارة تايكسايرا لها في سنة ١٦٠٤م[١]، بل إنهم غدوا اثنين في سنة ١٦٨٤م[٢]، وربما وجد واحد في بعض الإسكالات الأخرى. وكان الصراع بين الإنكليز والفرنسيين كبيراً على تبنيهم تحت رايتهم في مطلع القـرن السـابـع عشر، أي قبـل نيلهم امتيازاتهم في سنة ١٦١٢م، وظل هذا النزاع قائماً في النصف الثاني من القرن السابع عشر، على استلام قنصليتهم[٣].

وإذا كانت التجـارة الإنكليزية في الإمبراطورية العثمانية وبلاد الشام بخاصة، قد تأثرت بالنفوذ الفرنسي المتزايد منذ سنة ١٦٧٣م، فبالأحرى أن تتـأثر به التجارة الهولاندية، وهي تحت ضغط الظروف الآنفة الذكر. وهكذا تناقصت الصادرات الهولاندية إلى النصف في سنة ١٦٨٥م[٤]، وبخاصة بعد أن انحط مستـوى الأجـواخ الهـولاندية أمام المنافسة الفرنسية، وانخفض سعرها، وأخذوا يبيعونها بسعر أقل ٤٠٪ من سعرها في سنة ١٦٧٠م[٥]. وما أصاب النقل البحري الإنكليزي في أواخر القرن السابع عشر، من تعرض لهجـوم البحـرية الفرنسية وقرصنتها، أصاب النقل البحري الهولاندي في البحـر المتوسط، إذ كبل بخسارات كبيرة، على الرغم من تنظيمه القوافل بشكل مشترك مع الإنكليز[٦].

وهكـذا تضـاءل النشـاط التجـاري لهولانـدة في بلاد الشـام وبقية أجزاء الليفانت، في أواخر القرن السابع عشر، ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه كان

---

(١) (1) Grant. P: 94

وكانت تجارتها السنوية في سنة ١٦٠٤م تقدر بـ (١٥٠,٠٠٠) دوكات، (أي ما يعادل ٧٥,٠٠٠ جنيه) بينما كانت الإنكليزية ضعف هذه القيمة.

(٢) (2) dArvieux VI: PP: 359, 485, 513

(٣) (3) ibid: 485 - 88

(٤)، (٥) (4), (5) Ibid. P: 577 - A. N. B 111 235. Mémoire de 1685

(٦) (6) A. N. B 11 35, F os 51 - 52

ومنها قافلة خليج لاغوس، التي ورد الكلام عنها عند البحث في التجارة الإنكليزية.

للهولانديين ميزة على الفرنسيين والإنكليز معاً، وهي أن نفقات جالياتهم كانت أقل من نفقات جالياتهما وعملاؤهم في الإسكالات أصغر عدداً، ويحافظون على بساطة العادات وتقشفها[١].

وكانت المراكب الهولاندية تحمل في عوتها من بلاد الشام الحرير ووبر الماعز، الذي يصنعون منه الكاميلو، وكانوا يبيعونه لفرنسة بكميات كبيرة، والأقطان والجلود، والأصواف والشمع والشب، وجوز الغال وبعض العقاقير[٢]. وكان أكثر ما يربح الهولانديين، تأجيرهم مراكبهم في العودة للأرمن الذين يحملون عليها حريرهم إلى ليفورن.

وصفوة القول، إن التجارة الهولاندية في مجموع الليفانت، كانت على قدم المساواة مع الإنكليزية. إلا أن هذه الأخيرة كانت أقوى، بل مسيطرة على تجارة حلب، بينما الأولى هي سيدة الموقف في أزمير. ولكن أحداث القرن السابع عشر، سلمت زمام الزعامة نهائياً لإنكلترة في أزمير[٣]، والأسبقية في حلب[٤].

---

(١) (1) Masson: P: 127

(2) Bibliothèque Nationale. Mss Fr. 23022, Fol 130 - 133 Mémoire sur le Commerce. des Hollandais (De 1694) - Le Parfait Négociant. P: 399

(٣) (3) lettres et Instructions. II. P: 658 - Wheler: A Journey in Greece. P: 236

لقد أعطى كولبير في مذكرة قدمها إلى الملك في سنة ١٦٧٢م، لتجارة الهولانديين في أزمير والليفانت، نفس الأهمية التي هي لتجارتهم في الهند، وقدرها سنوياً بـ ١٠,٠٠٠ - ١٢,٠٠٠ ليرة.

Masson: P: 127

بل إن سفير فرنسة في لاهاي (الكونت ديستراد)، يوضح في مذكرة له إلى كولبير، أن إيراد تجارة أزمير الهولاندية يصل إلى ١٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة وأن أعضاء الجمعية العمومية يرسلون إلى الليفانت مراكب كل أربعة أشهر، طالما أن الربح الذي يجنونه هو أكثر من نصف ما يجنونه من الهند.

Depping: Correspondance Administrative. III. P: 349. 4 décembre 1664

(٤) (4) charles - Roux: P: 82

ويستنتج من بحث تجارة الجاليات الأوربية على الأرض السورية، أن المنافسة بين الدول الأوربية، قد اشتدت في القرن السابع عشر، وحاولت كل دولة أن تنظم تجارتها بالشكل الذي ارتأت أنه يدر عليها ربحاً أكبر، ومالاً أوفى، وقد استفادت كل واحدة من تجارب الأخرى في هذا المضمار، وخرجت من تنافسها بابعاد البندقية عن المسرح، وضعف التجارة الهولاندية، وثبات الإنكليز والفرنسيين. ففي القرن الثامن عشر، لم يكن الفرنسيون الذين ازدهرت أحوالهم، وانتظمت أمورهم، ليلقوا في أسواق بلاد الشام سوى الإنكليز قوة تجارية لها قيمة، أما الجنويون، فكانوا يعملون تحت العلم الفرنسي، والراغوزيون محدودو العمل، على الرغم من تأسيسهم قنصلية في طرابلس، في سنة ١٦٩٩م[1]، ولم تكن ملاحة الجنويين والراغوزيين لتتسع إلا في حالة الحرب بين فرنسة وإنكلترة، مما كان يلزم فرنسا على نقل بضائعها في مراكبهم[2]. والجاليات الأوربية الأخرى، كانت أفراداً لا نشاط هام لها في بلاد الشام، أو قناصل، وإنما تعيش تحت حماية فرنسا[3].

كما يستنتج مما سبق، أن الأمم الأوربية كانت تستورد من بلاد الشام مواداً أولية ضرورية لصناعتها، ونموها الاقتصادي، وتبيع لها مصنوعاتها الاستهلاكية. فبعد أن كانت سورية مركزاً هاماً من مراكز تصدير البضائع إلى الغرب، واجتذاب النقد الأجنبي، فإنها تحولت تدريجياً في نهاية القرن السابع عشر إلى سوق تقدم للقارة الأوربية المواد الخام اللازمة لنهضتها، وتستهلك بنهم مصنوعاتها. ومع أن تجارة الجاليات الأوربية كانت تعتمد على نقل المواد نفسها تقريباً، إلا أنها كانت تفسح المجال لحركة تبادل واسعة، تسهم فيها كل الجاليات. فهذه التجارة على الرغم من أنها لم تلفت نظر دارسي العصور الحديثة، الذين ركزوا أبصارهم على تكوين المستعمرات ما وراء المحيطات في أمريكة وآسية، فإنها كانت ذات أهمية كبيرة لحياة الدول

---

(١) (1) AA. 388, 6 avril 1699.

(٢)، (٣) (2), (3): Charles - Roux: 83

الغربية، ولا سيما فرنسة وإنكلترة وهولاندة. وكانت استعماراً اقتصادياً بطيئاً وخفياً لبلاد الشام لم يأخذ طابع استعمار الهند أو كندا إلا أنه كان استعماراً يحمل الروح نفسها، وأشبه ما يكون بالاستعمار الحديث القائم حالياً، والمعتمد على استغلال الشعوب اقتصادياً. وإذا كان الصراع بين الدول المتنافسة على سوق بلاد الشام بقي بارداً نسبياً، فلأن الدولة العثمانية كانت لا تزال تحتفظ ببعض قوتها وهيبتها في القرن السابع عشر.

الأعمال الأخرى للجاليات

في الحقيقة إن الأكثرية الغالبة من الجاليات الأوروبية في سورية، كانت تعمل في القرنين السادس عشر والسابع عشر، في ميدان التجارة إما مع مواطنها الأصلية ولصالحها، أو مع الشرق الأقصى، أو أحياناً مع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وكانوا في نوعية تجارتهم، إما عملاء لتجار أصليين مقيمين في بلادهم، أو تجاراً أصيلين.

ولكن يجب ألا يفهم من هذا أن بلاد الشام لم تستقبل من الجاليات الأوروبية في هذين القرنين سوى التجار، بل إنها ضمت بين ظهرانيها أفراداً منهم عملوا في مختلف المهن. فانتقال التجار وإقامتهم، والتجارة ذاتها، كان يستتبعها انتقال أفراد آخرين يكسبون حياتهم من مهن أتقنوها في بلادهم، ولها إمكانات نجاح في سورية لحاجة البلاد إليها، أو من أعمال تستلزمها حياة الجاليات نفسها، وإدارتها في مختلف الإسكالات السورية، وربما كان هؤلاء الوافدون من المغامرين في بادىء الأمر، الراغبين في الكسب، كما حدث في الهجرة إلى القارة الجديدة بعد اكتشافها. وعلى الرغم من أن هؤلاء كانوا من أعضاء الجالية، والقنصل مسؤول عنهم، إلا أنهم كانوا يأتون في المرتبة الثانية بعد التجار. ففي مسيرة الجالية الفرنسية مثلاً، أثناء الاحتفالات، كانوا يصطفون في مؤخرتها(١)، كما أنهم لم يكونوا أعضاء في «مجلس الأمة» للجالية

---

(١) (1) P. de Rausas. I. P: 392

الفرنسية، الذي يناقش قضاياها، وبخاصة التجارية منها[١].

وأبـرز هؤلاء الأفـراد الـذين يمكن أن نطلق عليهم «أصحاب المهن والحرف الأخرى غير التجارة»، أو (الصناع)، كما أسماهم «دوروزاس»[٢]:

الأطباء: وأول من وفد من هؤلاء الأطباء للإقامة في سورية البنادقة. ولم يدفعهم إلى ذلك الفضول العلمي، أو الرغبة في الاطلاع على الطب العربي في هذه البقعة، أو الاندفاع وراء الكسب المادي، وإنما أتوا إلى سورية لأن بلادهم قد عينتهم لهذا الغرض. فمنذ مطلع القرن السادس عشر كانت البنـدقية تضم إلى الأشخـاص المشرفـين على شؤون جالياتهـا في دمشق، كالقنصل ورجل الدين، طبيباً[٣]. وقد نص قرار «مجلس الشيوخ» البندقي، في ٨ آذار سنـة ١٥١٨م، أي بعـد الفتـح العثماني لبلاد الشام، أن تسميته مع موظفي القنصلية الآخرين يتم من قبل مجلس «الاثني عشر»، التابع لمستعمرة البندقية بأكثرية الأصوات، وقدر له أجر (٥٠) أشرفياً مع نفقة للطعام[٤]. ولم يلبث أن رفـع هذا الأجـر إلى (٣٠٠) أشرفي، على أن يطبب «الأمـة البندقية» كلها دون مقابل[٥].

وهكـذا يتضح أنه كان هناك طبيب بندقي واحد على الأقل في المدن السورية، التي تضم جاليات بندقية، عمله القيام بطبابة الجالية. ولكن لا بد أن نشـاطـه لم يكن ليقتصر على مواطنيه، بل كان يمتـد إلى السكـان الأصليين، ولا سيما المسيحيين منهم، الـذين كانـوا على صلات مع تلك الجـاليات. ويبـدو أن الدولة العثمانية لم تقف عائقاً في وجه ممارستهم هذا

---

(١) Masson: P: 451

(٢) P. de. Rausas. I. P: 392

(٣) Berchet: P: 40. Cap. LVIII

(٤) Ibid.

(٥) Berchet: P: 44. Parte. 21 octobre 1522 - Capi LXXX IV

العمـل، إذ من المعـروف أنها كانت تشجـع من بين العلوم الدنيوية علم الـطب، حتى أنها أسست منـذ عهد السلطان محمد الثاني داراً للطب في القسـطنـطينية، وألحق بها مستشفى[1]. ومـع أنـه لم تصلنا معلومات تبين استعـانة دار الطب هذه بأطباء أوربيين للتدريس فيها، فإنه من المعروف والشـائـع، أن السـلاطين اعتمدوا في طبابتهم إلى حدٍّ كبير، على الأطباء الأجانب الوافدين من أوربة، وبخاصة اليهود منهم[2]. وكان هؤلاء يتبعون طريقتهم الخاصة في مهنتهم، وإن كان لا بد أن يتأثروا بالطب العربي، حيث يقيمون. ويبدو أن بعض الأطباء البنادقة قد أقام مدة طويلة في دمشق أو حلب، واكتسب اللغة العربية والتركية، ونجح في عمله، واحترمه سكان البلاد من جميع الطبقات. ولم يكتف بعض هؤلاء الأطباء بممارسة مهنتهم ضمن جالياتهم بأجـر أو أحـراراً، وإنما استفادوا من وجودهم في سورية، وقاموا بدراسات لنباتاتها وتاريخها الطبيعي، والطب فيها. ومن هؤلاء «جوان يعقوب مانوس Joannes Jacobus Mannus»، الذي تحدث عنه الطبيب البندقي «بروسبير ألبينوس Prosper Alpinus»، الذي عمل بالقاهرة. وقد مارس الأول مهنتـه في القـاهـرة لسبع سنوات بنجاح، ثم استدعي إلى حلب من قبل القنصل البندقي فيها، حوالي سنة ١٥٨١م. ولا تعرف المدة التي مكثها فعلاً في حلب، إذ استـدعي إلى القسـطنطينية. إلا أن الانكشاري الذي كان يرافقـه قتله في الـطريق. ويعتـبر «ألبينـوس» مقتله خسارة للثقافة عامة، والعربية بخاصة، لأنه كان ملمًا بها، ومعلمًا فيها، وقد علق على الكتاب الثاني لابن سينا، وكان هدفه أن يصحح مؤلفاته التي كانت ترجمتها تعج بالأغلاط[3].

ولقد خلف «مانوس» السيد جوان توماس مندوس Joannus Thomas

(١) (1) Gibb & Bowen. Part II. P: 149

نقلاً عن: Abdulhak Adnan: la science chez les ottomans. P: 36

(٢) (2) Gibb & Bowen. P. II. P: 240 - Graetz: History of the Jews. IV. PP: 647, 669

(٣) (3) Russel. T. II. P: 143

Mindous ، الذي اقام في حلب بضع سنوات، وأصبح بعد ذلك أستاذا شهيرا في مدينة «بادوا»، وتوفي سنة ١٦١٥م، وترك مؤلفات طبية عديدة(١).

ويبدو أن بلاد الشام، وبلاد الشرق الأدنى بعامة، كانت مثار فضول لبعض علماء الغرب وأطبائه. فنحن نرى في القرن السادس عشر، وفي منتصفه تقريباً، أحد أطباء جامعة باريس، يزور هذه البقعة ليتعرف على نباتها ويجمع العشب الطبي منها، وهو «بيير بيلون لومانس P. Belon Le Mans»، وكانت رحلته في واقعها بعثة علمية من قبل ملك فرنسة فرانسوا الأول(٢)

وفي القرن السابع عشر، نجد أن الأمير فخر الدين المعني الثاني، الذي كان قد اطلع على النهضة الأوربية في إيطالية، وشاهد التقدم الذي أحرزته هذه البلاد في المجالات الفنية والفكرية، يسعى للاستعانة بأطباء أوربيين، إلى جانب الاختصاصيين الآخرين في المجالات المختلفة، وكان لديه طبيب فلورنسي يدعى نالدي M. Naldi ، من سيين، وطبيب فرنسي أقامه الأمير في بيروت(٣). ويذكر أنه في سنة ١٦٣٠م، حينما اجتاحت الكوليرا مدينة حلب، فإن المعني استعان بالأطباء الإيطاليين لوقف انتشار الوباء(٤).

ومن كل هذا يتضح أن من بين الجاليات الأوربية المقيمة في سورية أطباء، وإن كان عددهم محدوداً جداً. ويبدو أن الطبيب البندقي الذي كان

---

(١) ibid: P: 143

وتوقيعه قائم في شهادة الشرف التي قدمتها جامعة بادوا إلى جامعة هارفي.

(٢) بعد أن نال لومانس إجازته من جامعة باريس، اتجه إلى جامعة «فيتتنبرغ»، وكان همه دراسة النبات والحيوان. ولقد زار اليونان وآسية الصغرى، وسورية وبلاد العرب ومصر وكتابه هو

les observations de Plusieurs singularités et choses Mémorables trouvées en Grèce, Asie Inde, Egypte, Arabie et autres Pays Etrangers

(٣) كان نالدي ينال أجراً (١٠٠) إيكو شهرياً، وقد أخذ (٢٠٠) مقدماً.

A: Ismail. P: 100 - Carali II. PP: 311 - 312 - Fermanel: P: 322

(٤) المعلوف ـ تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني. ص ٢٥١

يعمل مع القنصل في دمشق، قد انتقل معه إلى طرابلس، ومنها إلى حلب. أي أن الجالية البندقية المتبقية في دمشق، افتقدت طبيبها في القرن السابع عشر، حتى أن «بيترو ديلا فاله» قـال: إنه كان من الصعب عليه الحصول على طبيب أو دواء ويعلل هذا بالقليل من التجارة التي للبنادقة في هذه البقعة(١).

ولقد اتبعت الجاليات الأوربية في القرن السابع عشـر سنة البندقية، فأخـذت ترحب بأن يأتي إليهـا طبيب من موطنهـا الأصلي. ويلاحظ هذا بخاصة في النصف الثاني من القرن السابع عشر. ودفعها إلى ذلك إصابة الـوافـدين الجـدد إلى الإسكـالات بأمـراض، ولا سيما في عكا وطرابلس والإسكنـدرون، وعـدم شفائهم على أيدي الأطباء من أهل البلاد الذين وصفهم دارفيو «بـأنهم جهـلاء، ويجربون على المرضى تجريباً»(٢). وكذلك انتشار الأوبئة بكثرة مثل الكوليرا والطاعون. وكان الطب في أوربة قد تقدم خطوات عما كان عليه سابقاً، بينما تجمد الطب العربي في مواقفه الماضية، وتلاشى ارتباطه بالجذور العميقة للطب العلمي العربي. وكان من الأطباء الوافدين فرنسيون، وقد عدد دارفيو اثنين منهم في مدينة صيدا، كانا يعملان أطباء وجراحين في آن واحد، وقد أقام أحدهما منذ سنوات طويلة فيها، وقـام بتجارب عديدة لتكيف الوافدين من أوربة مع مناخ الإسكلة(٣). وكذلك الإنكليز، حتى أننا نجد في القرن الثامن عشر، ضمن أعضاء الجالية طبيب بشكل دائم(٤). وكان منهم «راسل» صاحب كتاب «التاريخ الطبيعي لحلب»(٥).

---

(١) (1) Pietro della Valle. I. P: 173

(٢) (2) D'Arvieux: I. P: 293

(٣) (3) ibid. I. P: 317

وهما مرغاس، وتيبولد Margas و Thibauld، ولو أن دارفيو بروح النكتة يسخر منهما، ويقول: «فليسأل الموتى عن مهارتهما».

(٤) (4) Russell. II. P: 3

(٥) (5) The Natural History of Aleppo =

ولم تمنع الدولة العثمانية هؤلاء الأطباء من ممارسة عملهم في إطار المجتمع العام، وكان من يريد تعاطي مهنته في هذا النطاق الواسع يأخذ تصريحاً من «الحكيم باشي»[1] وينطلق في عمله بحرية، إلا أنه كان عليه بالطبع مراعاة العادات والأعراف، «فكان لا يجرؤ مثلاً على قول الحقيقة للمريض في حالة الخطر، ولكنه كان لا يخفيها عن أقربائه»[2] ومهما يكن، فإن الإقبال على هؤلاء الأطباء كان كبيراً من كبار الموظفين الأتراك. وعلى الرغم من حذر الفئة المسلمة من هؤلاء الأجانب، فإنه كان يسمح للطبيب الأوربي بدخول غرفة المريضة وفحصها[3]. وكان الأطباء الأوربيون يستخدمون الأدوية ذات المفعول السريع العنيف في الحالات الصعبة، وفي الحقيقة لم تكن هناك ثقة كاملة بهم من الأهالي، فإذا ما توفي أحد المرضى على يدي الطبيب الفرنجي، فإنهم كانوا يروجون الإشاعات ضده[4].

ويذكر «راسل»، بأن الطب الحديث لم يكن قد دخل سورية في القرن السابع عشر، وأن الأدوات الجراحية المستخدمة هي أوربية قديمة، ومن نوع رديء[5].

= ويبدو أنه قاسى كثيراً حتى اكتسب ثقة الأهالي، وثبتت قدمه.

(١) (1) Gibb & Bowen II. P: 149

الحكيم باشي، هو رئيس الأطباء في الدولة العثمانية، ويعتبر أحد أفراد طبقة العلماء، ويقوم بأعمال أخرى عديدة غير الإشراف الطبي. ولقد حاول في مطلع القرن الثامن عشر، في عهد أحمد الثالث عندما قويت التأثيرات الأوربية في الدولة العثمانية، وأصبح لنظريات Paracelsus الطبية أنصار كثيرون بين الأطباء المسلمين، أن يخضع هؤلاء الأطباء الجدد لامتحان قبل معالجة المرضى، بينما منع الأجانب من العمل ولكن يبدو أن هذا المنع لم يدم، لأن الحكيم باشي الذي كان معاصراً لأواخر حكمه قد أمر بأن يشرف على جميع الأطباء دون تفريق.

(٢) (2) Russell. II. P: 125

(٣) (3) ibid. I. P: 246

(٤) (4) ibid. II. P: 141

(٥) (5) ibid. II. P: 140

أما المعاملة المادية من ناحية الأجور بين الأهالي والأطباء الأوربيين، فلم تشر إليهـا الوثائق. ولم يقتصر الأمر في الواقع على وجود الأطباء بين أفراد الجاليات الأوربية الوافدة إلى بلاد الشام، بل كان هناك أصحاب مهن أخرى مثل:

الحلاقين: وهؤلاء كانوا ضمن أعضاء القنصلية البندقية في القرن السادس عشر، أو بالأحرى كان من موظفي القنصلية في دمشق، إلى جانب الطبيب حلاق. ولم يكن عمله على ما يبدو الحلاقة فقط، بل كان يقوم ببعض أعمال الطبابة، وهو الذي كان يطلق عليه اسم Ceroico، أو Barbiere وكان يتقاضى (١٠٠) أشرفي، بينما يتناول الطبيب (٣٠٠) أشرفي[١] ومن أعماله مثلا الحجامة والفصد، وتعليق العلق، وأحياناً وصف الأدوية[٢]. ولكن هؤلاء كانوا حكراً على الجاليات البندقية، بمعنى أنه لم يرد ما يشير إلى أن الجاليات الأخرى قد استعانت بحلاقين من لدنها، إلا أنه من غير المستبعد أن يعمل «الحلاق» البندقي في إطار الجاليات الأخرى، أو في النطاق العام بين أهالي البلاد أنفسهم ممن لهم صلة بالجاليات.

وكان من بين أعضاء الجاليات أيضاً:-

الخبازون: إذ من المعروف أن الجاليات في العصور الوسطى، كانت تأخذ حق إقامة فرن لها في إطار الخان أو الحي الذي تسكنه. ولقد استعان فخر الدين المعني الثاني بخباز خاص من فلورنسة، حضر إلى صيدا مع بعثـة الاختصاصيين، وهو «بتروشيليني»، وقد أحضره لصنع البقسماط لعساكره[٣] وكان يتقاضى (١٠) إيكويات شهرياً، و(٢٠) إيكو منحة كما

---

(١) (1) Berchet. P/: 40. capi. LVIII - LXXXIV

(٢) المعلوف تاريخ الأمير فخر الدين ص ٣٩١. وترد هذه التسمية وأعمالها في رسالة بعث بها الأمير فخر الدين إلى غراندوق طوسكانة وزوجه.

(٣) المعلوف ـ المصدر نفسه. ص ٢٤٧.

استلم (٢٥) إيكو مسبقاً[١]. ولا بد أن الخبازين، قد ازداد عددهم في أواخر القرن السابع عشر، حتى ذكر دارفيو أنهم كانوا يؤلفون شركة في حلب مع الموارنة المقيمين فيها، وكانوا لا يعملون بالخبز والحلويات فحسب، وإنما كانوا يديرون كذلك حانة يبيعون فيها النبيذ لأفراد الجاليات والمسيحيين[٢].

ويمكن القول، أن انتقال التجار الأوربيين إلى سورية، تبعه انتقال عدد من الأفراد من مختلف المهن، كأفراد أرادوا أن يجدوا مورداً للرزق في بلد جديد. فهنالك أيضاً:

طباخون: يرافقون التجار أو عملاءهم[٣]، وهناك **حدائقيون**، يعملون في حدائق قصور الباشوات[٤]. ومما لا شك فيه، أن مهناً أخرى كانت موجودة، ولكن العدد بصورة عامة ضئيل جداً بالنسبة إلى عدد التجار.

وأخيراً في وسعنا أن نلحق بأفراد المهن الأخرى البعثة الاختصاصية الفنية، التي استدعاها الأمير فخر الدين المعني الثاني من فلورنسة، وإن لم تقم لمدة طويلة جداً، فمن بين أعضائها كان مهندس نحات، هو شيولي F. Cioli ، ومعلم بناء هو فاني Fagni ومهندس جوليو باريغي Giulio Parigi . ولقد قام هؤلاء ببناء جسور نهر الكلب وبيروت، ورمموا قصر صيدا، وخان الإفرنج، وشيدوا قصر الأمير في بيروت. وأوجدت هذه البعثة واجهات المساكن ذات القناطر الثلاث، لدخول الشمس والهواء، وهذا ما يزال يرى في هندسة بعض بيوت بيروت. كما عملت هذه البعثة على بناء برج الكشاف، وسراي دير القمر، وقلعة وخان قرب القاسمية. وأعجب هندسة وأهمها الجسر على مصب نهر الأولي، الذي أشرف على هندسته شيولي ورفيقه

(١) قرأ لي - ج ٢. ص ٣١١ - ٣١٢.

(٢) (2) DÁrvieux VI. PP: 249 - 251

(٣) (3) ibid. I. P: 247

(٤) (4) ibid. II. P: 47

فاني»[1] وكان من المقرر أن ينال «شيولي» أربعين إيكو شهرياً، و«فاني» (١٦) شهرياً، و(٦٠) مقدماً[2]. واتفق أن تكون نفقات رحلتهم ذهاباً وإياباً على حساب الأمير فخر الدين، الذي يتكفل كذلك بأن يقدم لهم المساكن المريحة، ورجال الدين لخدمتهم الدينية[3].

فالدولة العثمانية الحاكمة لبلاد الشام آنذاك، فتحت أبواب البلاد إذن لكل من يريد أن يدخلها من الأجانب عاملاً في ربوعها، لا تاجراً فقط، كما يمكن أن يفهم من الإمتيازات، وكانت تترك أمر الجميع إلى قناصلهم، كما سنرى في الفصل القابل.

---

(١) المعلوف ـ تاريخ الأمير فخر الدين. . ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤. (1)

(٢) قرألي ـ ج ٢. ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(٣) (3) A. Ismail. P: 101